

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

(فرع اللغة)



١٤٥٠
١٣٦٥

مصايح الجامع للدماميني (ت ٨٢٧هـ)

(القسم الرابع)

من أوله [باب بيع الجمار و أماله] إلى نهاية [باب سفر الإثنين]

نقيق ودراسة مع دراسة ظاهرة [التقديم والتأخير]

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب:

محمد أشرف محمد صادق

إشراف الأستاذ الدكتور:

يحيى محمد عبدالمجيد

العام الدراسي ١٤١٨هـ

قال الجاحظ:

[ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصديفا
أو حكمة ساقطة فيجوز إنتشاء مختصر ورقعات من
حر اللفظ وتشريف المعنى أيسر عليه من إتمام
خارج النقص حتى يركبه إلى موضعه فتح اتصاله
الجلال...]

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

عنوان هذه الرسالة هو (مصابيح الجامع للدماميني) «ت ٨٢٧هـ» من أول «باب بيع الجُمَارِ وأكله» إلى نهاية «باب سفر الاثنين» تحقيق ودراسة، مع دراسة ظاهرة التقديم والتأخير).

فالكتاب شرح لصحيح البخاري - رحمه الله - تعرّض فيه الدماميني عليه الرحمة - للجوانب التي أغفلها القدماء من نكت، وتحقيقات، وفتح لمغلقات من إيضاح لفظ غريب، وإعراب غامض، ونكتة بلاغية لطيفة، أو نسب عويص، أو راوٍ يُخشى في اسمه التصحيف، أو مُبهمٌ علِمَ حقيقته، أو أمرٌ وَهَمَ فيه، منتخِباً في ذلك من الأقوال أصحّها، ومن المعاني أوضحها مع إيجاز في العبارة، والرمز بالإشارة.

والرسالة تتكون من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أقسام.

القسم الأول للدراسة، وفيه فصلان، فالفصل الأول عن المؤلف، والشارح. والفصل الثاني عن المؤلف، وفيه عدّة مباحث تقوم بالناحيتين الشكلية، والموضوعية.

أمّا القسم الثاني فجعلته لدراسة ظاهره التقديم والتأخير في مصابيح الجامع، وفيه مقدمة ومبحثان، فالمبحث الأول فيه النماذج عن الرتب غير المحفوظة، والمبحث الثاني وفيه النماذج عن الرتب التي خولف فيها الأصل الأول، (وهو الحفظ) فصور إلى الأصل الثاني، (وهو عدم الحفظ)، أو العكس.

وأما القسم الثالث فهو مختص بالنص تحقيقاً، وتعليقاً، ثم تأتي الفهارس الفنية المتعددة.

ومن أهمّ النتائج التي انتهى إليها البحث ما يأتي:

١. أنّ عنوان الكتاب هو مصابيح الجامع، وليس هناك خلاف في نسبته إلى الدماميني - رحمه الله -.

٢. كان منهج الدماميني في كتابه هذا على نحو من منهج الزركشي في كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح.

٣. ومن مميزات منهج الدماميني:

أ. تحريّ الرواية، وشدة التسليم بها.

ب. التصرف في النقل مع المحافظة على المعنى المراد.

ج. عدم تكرار ما سبق شرحه، أو الكلام عليه.

٤. معالجته للقضايا المختلفة والفنون المتنوعة تدلّ على سعة ثقافته، وغزارة اطلاعه، فقد نقل عن مجموعة من المصادر في فنون شتى.

٥. كان الدماميني في اتجاهه النحويّ بغداديّ المذهب بصريّ النزعة.

٦. كان كتابه هذا حقاً مصابيح ونجوماً متألّثة في سمائه، ولا يستغني عنه الناظر في الجامع الصحيح، وكما قال عنه مؤلفه: «سيعرف قدره من تصفّحه، وينظر المنصف بعين الاستحسان إذا لمحه».

وصلّى الله على سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

الباحث المشرف على الرسالة عميد كليّة اللغة العربيّة

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فقد أنزل الله تعالى كتابه الكريم بلسان عربى مبين، واختار رسوله الأمين مبلغاً رسالته للعالمين؛ فهو صاحب اللسان الأفصح، عليه من ربه وملائكة قدسه، وسائر خلقه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وقد كانت العربية هي الدرب القويم في فهم كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -؛ إذ هما أساسا هذا الدين، فالعربية وسيلة، وفهم الدين والعمل به هو الغاية. ولأريب أن درس هذه اللغة وفهم أسرارها وخصائصها هو أشرف مقصد وأنبل غاية تقودك إلى استظهار أمور الدين، واستجلاء أسرار اختياره ديناً تقوم به حياة الناس، فكان أن التحقت بهذه الكلية لأقوم أعوجاج لسانى، وأجعل درس اللغة همى وشأنى، ولما أنهيت السنة المنهجية، وحان موعد اختيار الموضوع كنت أبحث عن مخطوط يخدم القرآن أو السنة من زاوية تلك الوسيلة.

وقد طال البحث عنه واشتد الشوق إليه وانقضت الأيام والشهور، ولم أزل أقلب فى فهارس المخطوطات، وأتردد على المكتبات لطلب المقصود حتى لقيت الأخ الزميل: حسناً المالكي فأخبرنى أنه وجد مخطوطة بعنوان: مصابيح الجامع للعلامة الدمامينى، شرح لصحيح البخارى قصد فيه مؤلفه إلى إيضاح لفظ غريب، وإعراب غامض. ونكتة بلاغية لطيفة، أو نسب عويص، أو راوٍ يخشى فى اسمه تصحيف ... الخ وعرض على أن أشركه فى تحقيق هذا النص.

ففرحت بالخبر حيث وجدت الضالة، وحصلت البغية، فالدمامينى نحوى ذائع الصيت، فشكرت له على إحسانه، وبادرت إلى تسجيل الموضوع فى أوانه، وعرضت الأمر على سعادة المشرف فتنفّض على مشكوراً بالموافقة.

هذا وكان منهجى فى هذا البحث على النحو التالى:

قسمت الموضوع ثلاثة أقسام رئيسة يسبقها تمهيد.

أما التمهيد: فقد تعرضت فيه بإيجاز لبعض الدراسات التى قامت حول الجامع الصحيح قديماً وحديثاً.

وأما القسم الأول فجعلته خاصاً بالدراسة من جميع نواحيها، وفيه فصلان:

الفصل الأول: قمت فيه بترجمة للإمام البخارى والعلامة الدمامينى .

والفصل الثانى: جعلته فى مباحث متعددة تقوم بالناحيتين الشكلية والموضوعية .

أ - من المباحث الشكلية: وصف المخطوطة ونسخها وصفاً دقيقاً، وإلحاق نماذج متعددة من نسخ هذه المخطوطة .

ب - وأما المباحث الموضوعية فأهمها ما يأتى:

١ - تحقيق اسم الكتاب .

٢ - توثيق نسبته إلى المؤلف .

٣ - منهج المؤلف فيه .

٤ - موقفه من الإمام البخارى - رحمه الله - .

٥ - موقفه من المسائل الخلافية .

٦ - تأثره بالسابقين وأثره فى الخلفين .

٧ - مصادره .

٨ - اتجاهه النحوى .

٩ - القيمة العلمية لهذا الكتاب .

وأما القسم الثانى: فجعلته فى دراسة ظاهرة التقديم والتأخير وفيه مقدمة ومبحثان .

ففى المقدمة بينتُ اهتمام العلماء بهذه الظاهرة وأبنتُ فيها عن منهجى .

وأما المبحث الأول: وفيه النماذج عن الرتب غير المحفوظة .

والمبحث الثانى: وفيه النماذج عن الرتب التى خولف فيها الأصل الأول (وهو الحفظ)

فصار إلى الأصل الثانى (وهو عدم الحفظ) أو العكس .

وأما القسم الثالث: فهو النص المحقق، ويتمثل فى إخراج النص على ما تقتضيه

الأصول المرعية فى تحقيق النصوص، وهى معلومة للجميع .

إلا أن هناك أموراً اقتضت طبيعة العمل فى هذا البحث أن أشير إليها:

١ - أن الاعتماد فى تحقيق هذا الجزء كان على خمس نسخ، وقد قابلت بينها مقابلة دقيقة،

وقمتُ بتسجيل الخلافات والزيادات والسقطات ... إلخ فى الحواشي مع إثبات ما

هو صحيح فى المتن .

٢ - أن العلامة الدمامينى كان من شأنه أن يدمج بين البابين أو الأبواب، وأحياناً بين

الكتابين من جامع الصحيح دون أن يشير، فأثبت عنوان كل باب أو كتاب في موضعه بين المعكوفين؛ لأن الغرض لا يتضح من الحديث غالباً إلا إذا علم بآبؤه.

٣ - قمت بترقيم الكتب والأبواب حسب ما رقمه محمد فؤاد عبد الباقي على فتح البارى لابن حجر العسقلانى - رحمه الله - كما رقيمت الأحاديث أيضاً حيث بلغ مجموع الأحاديث التى تناولها الدمامينى فى هذا الجزء سبعةً وعشرين وثلاثمائة حديث، أما التعليقات فإننى لم أرقمها.

٤ - كان الدمامينى - رحمه الله - فى شرحه للبخارى يتعرض لطرف من الحديث، أو كلمة منه، أو راوٍ فى سنده أو مبهم فى متنه، ويترك الباقي. فرأيت أن أثبت حديث البخارى فى الحاشية كاملاً بسنده عند تعرض الدمامينى له فى أول لفظة، وأضع عليه الرقم المسلسل الذى وضعته فى المتن؛ لأن المعنى المقصود لا يتضح من كلمة أو كلمتين من الحديث إلا إذا قرأ القارئ الحديث بتمامه فالسياق هو الذى يعين على القصد.

٥ - وقد جعلت متن البخارى - رحمه الله - بين قوسين؛ لتمييزه عن الشرح، وجعلت ما ينقله الدمامينى من أقوال العلماء بين علامتي التنصيص.

٦ - ووضعت سطرًا منفصلاً فى أعلى كل صفحة يبين رقم الكتاب، والباب، والحديث، والصفحة؛ ليسهل للقارئ الرجوع إليه.

٧ - وأثبت أرقام لوحات نسخة الأصل وهى الأحمدية فى الحاشية اليسرى من الصفحة، مع وضع شرطة مائلة داخل السطر من المتن تبيّن بدء اللوحة، وأشرت إلى الصفحة اليمنى من اللوحة بـ(أ) وإلى اليسرى بـ(ب) كما هو متبع.

وأخيراً الفهارس الفنية المتعددة التى تعد بحق مرآة للبحث من جميع جوانبه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحاديث البخارى المتن لم تشملها الفهرسة؛ لأنها فى كل صفحة، وإنما اقتصر على الأحاديث المستشهد بها.

وفى الختام أشكر كل من له فضل فى إخراج هذه الرسالة؛ فإن من لم يشكر الناس لم يشكر الله، وأخص بالشكر معالى مدير جامعة أم القرى، وسعادة عميد كلية اللغة العربية وسعادة رئيس قسم الدراسات العليا العربية الأستاذ الدكتور سليمان ابن

إبراهيم العايد الذى كان له يد طولى فى العون والمساعدة مع أبنائه الطلبة .
 كما أشكر أستاذى وشيخى الدكتور أحمد مكى الأنصارى الذى كان له على فضل
 كبير بتوجيهاته الرشيدة وأرائه السديدة ، والشكر موفور لسعادة أستاذى الكريم
 الدكتور يحيى محمد عبد المجيد، الذى وجدته على علم جمّ وخلق دمث، وتواضع وسكون
 وانشراح الصدر كلما التقيت به، ولا أنسى فضله فى إخراج وتقويم هذا النص، فأسأل
 الله القدير أن يجزيه عنّى خير الجزاء.

وأقدم بالشكر البالغ والامتنان العاطر لسعادة الأستاذين الكريمين المناقشين
 لتكرمهما على بقبول هذه الرسالة ومناقشتها . فالله الذى جلت قدرته أسأله أن
 يكافئهما على ما بذلاه من جهد ولقياه من تعب خيراً وإحساناً وعفواً وغفراناً.

وبعد:

فهذا جهد بشرى متواضع فى دراسة هذا الكتاب وتحقيقه، وظاهرة التقديم والتأخير،
 ولست أجد حاجة إلى بيان ما واجهت من صعوبات وعناء، فهذا مما توجبه أمانة العلم
 والإخلاص له، فما كان فيه من سداد وصواب فبتوفيق من الله ، وما كان غير ذلك فذاك
 ممالا يعرى عنه بشر؛ فالكمال لله وحده، وكل يؤخذ بقوله ويردّ عليه إلا النبى - صلى
 الله عليه وسلم - وماسواه من البشر مصيبون ومخطئون ، وما أصدق ما قال المتنبى:

ومن ذا الذى تُرضى سجاياه كُلّها كفى المرء نبلاً أن تعدّ معاييه!

الباحث: محمد أشرف صادق.

تمهيد:

كنت وعدت فى الخطة بأنى سأعرض فى التمهيد لبعض الدراسات التى قامت حول الجامع الصحيح قديماً وحديثاً، ثم وقفت فى أثناء التحقيق على بعض المؤلفات التى قامت بهذه المهمة خير قيام، ووقت حقها من البحث خير وفاء؛ ومن هذه المؤلفات:

١ - مقدمة لامع الدارارى على جامع البخارى للشيخ رشيد أحمد الكنكوهى، حيث عقد فصلاً لبيان الشروحات التى قامت على صحيح البخارى.

٢ - الإمام البخارى وصحيحه للدكتور عبد الغنى عبد الخالق.

٣ - إتحاف القارى بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخارى، تأليف: محمد عصام عرار الحسينى، وهذا من أجمع وأتم تلك الكتب فى رصد الدراسات والجهود التى بذلت على الجامع الصحيح؛ إذ ذكر مؤلفه ثلاثمائة وسبعين مصنفاً قامت على الجامع الصحيح.

ومع أن هذه المؤلفات تكفينى مؤونة البحث ولا سيما أن الأخير منها قد أفرد لهذا العمل فلامانع أن أشير هنا من باب الوفاء بالعهد بإيجاز شديد إلى بعض المؤلفات التى قامت على الجامع الصحيح مما وقفت عليها، أو رجعت إليها وهى موجودة سواء كانت مخطوطة أم مطبوعة.

أ - من المخطوطات:

١ - شرح الجامع الصحيح، لعل بن خلف بن بطلال القرطبى المتوفى سنة ٤٤٩ هـ (١)

٢ - المخبر الفصيح فى شرح الجامع الصحيح، لعبد الواحد بن التين الصفاقسى المتوفى سنة: ٦١١ هـ (٢)

٣ - التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، لبدر الدين الزركشى المتوفى سنة: ٧٤٩ هـ (٣)

٤ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ (٤)

(١) - منه نسخة مصورة بمركز البحث العلمى بالجامعة تحت أرقام: ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤ / الحديث.

(٢) - منه نسخة مصورة بمركز البحث العلمى تحت رقم: ١٠٢٣ / الحديث.

(٣) - منه نسخة مصورة بمركز البحث العلمى تحت رقم: ٢٩٣ / الحديث.

(٤) - منه نسخة مصورة بمركز البحث العلمى تحت رقم: ٢٧٩ / الحديث، ونسخة أخرى مصورة بالمكتبة

لمركزية تحت أرقام: ٢٢٥٣، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧ / الحديث. والمخطوط حالياً تحت التحقيق وقد صدر بعض

أجزائه.

٥ - التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح لموفق الدين سبط بن العجمي المتوفى سنة: ٨٨٤ هـ (١)

٦ - التوشيح على الجامع الصحيح، لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة: ٩١١ هـ (٢)

... إلخ

ب - ومن المطبوعات:

١ - أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للإمام أبي سليمان حمدين محمد الخطابي

المتوفى سنة: ٣٨٨ هـ حققه: الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. (٣)

٢ - التنبيه على ما وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل الرواة، لأبي

الحسين ابن محمد الجبائي المتوفى سنة: ٤٩٧ هـ حققه: محمد صادق أيمن الحامدي. (٤)

٣ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض المتوفى سنة: ٥٤٤ هـ (٥)

٤ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك المتوفى

سنة ٦٧٢ هـ حققه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي (٦)

٥ - المتواري على تراجم أبواب البخاري، للعلامة ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف

بابن المنير المتوفى: ٦٨٣ هـ ، حققه: صلاح الدين مقبول أحمد. (٧)

٦ - مناسبات تراجم البخاري، لبدر الدين بن جماعة المتوفى سنة: ٧٣٣ هـ ، حققه: محمد

(١) - منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١٢٩٢ / الحديث، ومكتبة طلعت برقم ٥١٩ / الحديث.

(٢) - منه نسخة بمكتبة الأزهر برقم: ٣٣٥ / الحديث . ونسخة مصورة بمركز الملك فيصل تحت رقم: ٧٣١٢ / الحديث .

(٣) - طبع في جامعة أم القرى عام: ١٤٠٩ - ١٩٨٨ م

(٤) - طبع بالمملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م

(٥) - طبع عدة مرات منها: في فاس عام ١٣٢٨ هـ وفي القاهرة سنة: ١٣٣٢ هـ وطبع بتحقيق: البلغمشي أحمد يكن، بالمملكة المغربية - وزارة المعارف والشئون الإسلامية .

(٦) - طبع في دار الكتب العلمية بيروت - لبنان بدون تاريخ.

(٧) - طبع في مكتبة العلاء الكويت سنة: ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م

إسحاق السلفى. (١)

٧- ا لكواكب الدارارى فى شرح صحيح البخارى، لمحمد بن يوسف بن على الكرمانى المتوفى سنة: ٧٨٦ هـ. (٢)

٨- فتح البارى بشرح صحيح البخارى، للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ حقه: الشيخ عبدالعزيز بن باز. (٣)

٩- عمدة القارى شرح صحيح البخارى، للشيخ الإمام العلامة بدر الدين العينى المتوفى سنة: ٨٥٥ هـ. (٤)

١٠- إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى، لشهاب الدين القسطلانى المتوفى سنة: ٩٢٣ هـ. (٥)

١١- فتح المبدى شرح مختصر ا لزبيدى، للشيخ عبدالله بن حجازى الشرقاوى المتوفى سنة: ١٢٢٦ هـ. (٦)

١٢- عون البارى فى حل أدلة البخارى، لصديق خان القنوجى المتوفى سنة: ١٣٠٧ هـ. (٧)

١٣- لامع الدارارى على جامع البخارى، للفقيه المحدث: رشيد أحمد الكنكوهى المتوفى سنة: ١٣٢٣ هـ. (٨)

١٤- دليل القارئ إلى مواضع الحديث فى صحيح البخارى، تأليف: عبدالله الغنيماتى الأستاذ المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (معاصر). (٩)

... الخ

فهذه هى بعض المطبوعات المتداولة، ولمن يريد الاطلاع على المزيد فعليه الرجوع إلى اتحاف القارى لمحمد عصام الحسينى؛ فإن به شفاء الغليل.

والله يهدينا إلى سواء السبيل.

(١) - طبع فى دار السلفية بالهند سنة ١٤٠٤ هـ.

(٢) - طبع فى ثمانى مجلدات بالقاهرة، مؤسسة المطبوعات الإسلامية . بدون تاريخ.

(٣) - رقم كتبه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقى ، وقام بإخراجه محب الدين الخطيب، طبع فى دار المعرفة: بيروت - لبنان.

(٤) - طبع فى بيروت بدار الفكر . بدون تاريخ.

(٥) - طبع بمطبعة بولاق عام: ١٢٠٤ هـ وبإحاشيته صحيح مسلم بشرح النووى.

(٦) - طبع فى دار المعرفة بيروت - لبنان بدون تاريخ.

(٧) - طبع فى دولة قطر عام: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

(٨) - طبع فى لاهور بباكستان مطبعة عزيز بليكشتر سنة: ١٣٩٦ - ١٩٧٦ م

(٩) - طبع الكتاب فى مؤسسة دارالرسالة.

القسم الأول خاص

بالدراسة، وفيه فصلان



الفصل الأول:

وفيه تعريف موجز لكل من الإمام البخارى والعلامة الدمامينى.

بين يدى التعريف:

لما كان هذا الكتاب (مصابيح الجامع) شرحاً لصحيح البخارى - رحمه الله - وكانت العلاقة بينهما قوية، والصلة متينة، كان لا بد من الترجمة لكل من المصنف والشارح، وإن كان الإمام البخارى - رحمه الله - قد تحدث عنه قديماً وحديثاً، ومن العلماء من أفردته بالتصنيف ومنهم:

١ - الدكتور: تقى الدين الندوى المظاهرى فى كتابه: الإمام البخارى - رضى الله عنه - إمام الحفاظ والمحدثين. (١)

٢ - الدكتور: الحسينى عبد المجيد هاشم فى كتابه: الإمام البخارى محدثاً وفقهياً. (٢)

٣ - الدكتور: عبدالغنى عبدالخالق فى كتابه: الإمام البخارى وصحيحه. (٣)

٤ - الدكتور: نزار عبدالكريم فى كتابه: الإمام البخارى فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء. (٤)
وكذلك العلامة الدمامينى له ترجمة وافية فى كتب التراجم وقد أفردته بالتصنيف أيضاً بعض محققى كتبه منهم:

الدكتور: محمد بن عبدالرحمن المفدى فى كتابه: الدمامينى وأثاره ومنهجه فى كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.

وقام له أيضاً بترجمة وافية الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم، الذى حقق كتابه تحفة

(١) - طبع الكتاب فى دار القلم دمشق - بيروت عام: ١٤٠١هـ.

(٢) - طبع فى المكتبة العصرية: صيدا - بيروت. بدون تاريخ.

(٣) - طبع فى دار المنارة بجدة عام: ١٤٠٥هـ.

(٤) - طبع فى جامعة أم القرى: كلية الشريعة - مكة المكرمة.

الغريب على مغني اللبيب، في قسم الدراسة من هذا الكتاب.
والدكتور حمدي عبدالفتاح قام له بترجمة في قسم الدراسة من تحقيقه لكتاب
المنهل الصافي.

وكذلك زميلي الأخ حسن المالكى الذى قام بتحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب تعرض
للاماميين بترجمة واقية ..

أ - الإمام البخارى رحمه الله - (١)

قبل أن أدخل فى ترجمة الإمام البخارى رأيت أن أكتب فى سطرين عن (بُخَارَى)
بُخَارَى: بضم الباء من أعظم مدن ما وراء النهر، فتحت سنة ٨٧ هـ فى ولاية مسلم
ابن قتيبة. (٢)

وذكر البكري - رحمه الله - أن بخارى ممدودة، قال: «بُخَارَاء بخراسان، ممدودة». (٣)
وهي اليوم من مدن أوزبكستان في جمهورية الاتحاد السوفيتية السابقة.

اسمه وتسببه:

هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه (بفتح الباء
وسكون الراء وكسر الدال وسكون الزاى وفتح الباء)، معناه بالبخرارية: الزارع (٤)
الحُفَفي مولا هم البخارى.

(١) - ينظر ترجمته فى:

الفهرست ص: ٣٢١ - وتاريخ بغداد ٤ / ٢ - ٢٤ والأنساب للسمعاني مادة (الجففى) والكامل لابن الأثير
٢٤٠ / ٧ وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ٦٧ فما بعدها ووفيات الأعيان ٤ / ١٨٨ فما بعدها، وتذكرة الحفاظ
للذهبي ٢ / ٥٥٥ فما بعدها، وطبقات السبكي ٢ / ٢ فما بعدها، والبداية والنهاية ١١ / ٢٤ فما بعد،
ومقدمة فتح البارى ص: ٤٧٧ - ٤٩٣ وإرشاد السارى ١ / ٣١ فما بعد، والإمام البخارى إمامُ الحفاظ
والحدثين، والإمام البخارى: محدثاً وفقهياً، والإمام البخارى وصحيحه، والإمام البخارى فقيه الحديثين
ومحدث الفقهاء، وإتحاف القارى للحسينى ص: ٣٧ فما بعدها.

(٢) - معجم البلدان ١ / ٣٥٥

(٣) - معجم ما استعجم ١ / ٣٥٥

(٤) - ينظر تاريخ بغداد ٢ / ١١



مولده ونشأته ووفاته:

ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال عام: ١٩٤ هـ ببخارى فى بيت علم وفضل وصلاح . وقد نشأ - رحمه الله - يتيماً فى حجر أمه حيث مات أبوه إسماعيل وهو صغير، وقد كف بصره فى صغره، فرأت والدته فى المنام إبراهيم - عليه السلام - فقال لها: ياهذه، قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك أو يكائنك، فأصبح وقد رد الله عليه بصره. (١)

وتوفى - رحمه الله - سنة: ٢٥٦ هـ ليلة عيد الفطر بخرتكنك - قرية من قرى سمرقند - بعد حياة كانت عامرةً بالكفاح والنجاح والإنتاج، طيب الله ثراه وخلد فى الخافقين ذكراه !

رحلاته وطلبه للعلم:

بدأ - رحمه الله - يتلقى العلم منذ نعومة أظفاره، وقد ألهم حفظ الحديث وهوفى سن العاشرة، وقد رحل فى طلب العلم فدخل الحجاز حاجاً، ودخل الشام، ومصر، والجزيرة، والبصرة، والكوفة، وبغداد، وكان لا يسمع بشيخ فى الحديث إلا رحل إليه، واختبره وسأله عنه وأخذ منه، ولا يأخذ عن أحد إلا أن يعتقد أن الإيمان قول وعمل.

شيوخه:

كان شيوخه - رحمه الله - أكثر من ألف، ومن مشاهيرهم من مختلف الأقاليم والأمصار:

أبوالوليد أحمد بن محمد الأزرقى، وعبد الله بن يزيد المقرئ وغيرهما بمكة، وبالمدينة: إبراهيم بن المنذر الحزامي وغيره، وبالشام: محمد بن يوسف الفريابي وغيره، وببخارى: محمد بن سلام البيكندى وغيره، وبمرو: على بن الحسن بن شقيق

(١) - تاريخ بغداد ١٠ / ٢ وطبقات الشافعية للسبكي ٤ / ٢ ، وتهذيب الكمال ١١٧١ / ٣

وغيره، وببلخ: مكى بن إبراهيم وغيره، وبهراة: أحمد بن عبد الله الحنفى، وبنيسابور: يحيى ابن يحيى التميمى وغيره، وبالرى: إبراهيم بن موسى. وغيرها من الأقاليم والأمصار بها شيوخ له.

تلامذته:

عدد تلامذته - رحمه الله - لا يكاد يحصى، فمجالسه بالبصرة وبغداد يحضرها أكثر من عشرين ألف طالب. قال أبو على صالح البغدادي: كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد وكنت أستملى له، ويجتمع فى مجلسه أكثر من عشرين ألفاً. (١) وقد سمع عنه صحيحه أكثر من تسعين ألف رجل. ومن مشاهير تلاميذه: الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب الصحيح. والإمام الترمذى والإمام النسائى، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، والإمام أبو إسحاق الحربى... الخ.

طرف من صفاته:

كان - رحمه الله - كريماً جواداً فى غاية الحياء والشجاعة والسخاء والورع والزهد فى الدنيا دار الفناء والرغبة فى الآخرة دار البقاء، وكان أبيعاً عزيز النفس، وقد تطراً عليه الفاقة والعوز أحياناً فلا يسأل أحداً حتى يفرج الله عنه، وكان - رحمه الله - قليل الأكل كثير الإحسان إلى الطلبة، وكان مستجاب الدعوة.

من ثناء الناس عليه:

وقد أثنى عليه العلماء بما هو أهله، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: « ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل . »، وقال موسى بن هارون: « لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن ينصبوا مثل محمد بن إسماعيل آخر ما قدروا عليه . »

(١) - تهذيب الأسماء واللغات ٧٠ / ١

آثاره: ^(١)

١ - الجامع الصحيح، ومما قيل عنه: إنه أصح كتاب بعد كتاب الله، وقد تلقته الأمة بالقبول. ^(٢)

٢ - كتاب التاريخ الكبير. ^(٣)

٣ - كتاب التاريخ الوسط. ^(٤)

٤ - كتاب التاريخ الصغير. ^(٥)

٥ - كتاب الأسماء والكنى. ^(٦)

٦ - كتاب الضعفاء. (لم أهد إليه)

٧ - السنن في الفقه. (لم أهد إليه)

٨ - الأدب المفرد. ^(٧)

٩ - كتاب خلق أفعال العباد. ^(٨)

١٠ - القراءة خلف الإمام. ^(٩)

١١ - كتاب في الهبة. (لم أهد إليه)

١٢ - رفع اليدين في الصلاة. ^(١٠)

١٣ - بر الوالدين. (لم أهد إليه)

(١) - ينظر الفهرست ص ٣٢١، ومقدمة الفتح ص ٤٩١ - ٤٩٢، وإرشاد الساري ١ / ٣٦

(٢) - شرح البخاري للنووي ص ٣، وتقريب النووي ١ / ٩١

(٣) - طبع في الهند سنة: ١٣٦١هـ

(٤) - توجد نسخة منه مخطوطة بحيدر آباد بالهند. ذكره بروكلمان.

(٥) - طبع في الهند سنة ١٣٠٦هـ

(٦) - طبع في الهند سنة: ١٣٦٠هـ

(٧) - طبع في الهند سنة ١٢٥٠هـ وفي المطبعة النازية سنة: ١٣٦٠هـ

(٨) - طبع بتحقيق د، عبد الرحمن عميرة. دار عكاظ - جدة.

(٩) - طبع في الهند ثم في القاهرة بالمطبعة الخيرية. (بدون تاريخ)

(١٠) - طبع في الهند. (بدون تاريخ)

- ١٤- الجامع الكبير . (لم أهد إليه)
 ١٥- المسند الكبير . (لم أهد إليه)
 ١٦- التفسير الكبير . (لم أهد إليه)
 ١٧- كتاب الأشربة . (لم أهد إليه)
 ١٨- أسامى الصحابة . (لم أهد إليه)
 ١٩- الوجدان: وهو كتاب فيه من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة . (لم أهد إليه)
 ٢٠- كتاب المبسوط . (لم أهد إليه)
 ٢١- كتاب العلل . (لم أهد إليه)
 ٢٢- كتاب الفوائد . (لم أهد إليه)
 ٢٣- كتاب قضايا الصحابة والتابعين . (لم أهد إليه)
 هذا وقد رُوي عنه - رحمه الله - شيءٌ يسيرٌ من شعره، ومنه:

اغْتَنِمْ فِي الْفَرَاغِ فَضْلَ رُكُوعٍ فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مَوْتُكَ بَغْتَةً
 كَمْ صَحِيحٍ رَأَيْتُ مِنْ غَيْرِ سَقَمٍ ذَهَبَتْ نَفْسُهُ الصَّحِيحَةُ فَلْتَةً^(١)

ب - العلامة الدماميني^(٢)

اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته:

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم بدر الدين المخزومي الإسكندراني المالكي الدماميني أو ابن الدماميني؛ نسبة إلى دمامين قرية في

(١) - طبقات السبكي ١٥ / ٢ - ١٦ ، وهدي الساري ص ٤٨١

(٢) - انظر ترجمته في:

إنباء الغمر بأبناء العمر ٣ / ٣٦١ فما بعدها والضوء اللامع ٧ / ١٤٨ - ١٨٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٦٦ وشذرات الذهب ٧ / ١٨١ - ١٨٢ والبرذ الطالع ٢ / ١٥٠ وكشف الظنون ١ / ٥٤٩ وهدية العارفين ٢ / ١٨٥ وشجرة النور ص: ٢٤٠ والأعلام ٦ / ٥٧ والدماميني حياته وآثاره ومنهجه ص: ٥٣ فما بعد، واتحاف القاري ص: ٢٤٥ - ٢٤٦

صعيد مصر. (١)

ولد - رحمه الله - بالإسكندرية سنة: ٧٦٣هـ ، وقيل سنة ٧٦٤هـ. (٢) وتوفي بمدينة
كلبرجا الهندية سنة: ٨٢٧هـ أو ٨٢٨هـ. (٣) وقيل: مات مسموماً فى عنب، عفا الله عنه
وطيب ثراه !.

نشأته، وتعلُّمه، ورحلاته:

نشأ الدمامينى - رحمه الله - بالإسكندرية، وقضى بها أيام شبابه، وأخذ عن أئمة
العلم فيها، ثم رحل إلى القاهرة للمزيد من التحصيل العلمى.
وقد تلقى فى هاتين البلدتين من العلوم الإسلامية والعربية فى عصره من تفسير
وحديث وفقه وفرائض ونحو، وصرف، وبلاغة، وأدب، وقد ظهر عليه فى هذه الآونة
مخايل النبوغ والموهبة فى البحث والتدقيق، والتذوق للأدب شعره ونثره مما قوى
ملكته لتنظم الشعر.

وبإزاء علمه بالعلوم الإسلامية علمه بالعلوم العربية التى وقف على دقائقها، وحقق
العلم فى كثير من مسائلها يدل على ذلك ما تركه من مؤلفات فى هذا الفن تتصف
بعمق التحليل ودقة المناقشة والتعليل.

هذا وقد قام - رحمه الله - فى حياته برحلات عديدة، طلباً للعلم، وقضاء للعبادة، و
رغبة فى التعليم، وولعاً بالنجاح، فقد خرج من القاهرة عام ٨٠٠هـ إلى دمشق، ومنها
قصد الحج، ثم عاد إلى القاهرة، وفى سنة: ٨١٩هـ حج ثانية، ومن مكة سافر إلى اليمن
سنة ٨٢٠هـ وأقام بزييد نحواً من العام، ومنها ركب البحر إلى الهند ونزل بـ (كلبرجا)،
وبها استقر له المقام، ولقى الجاه والمال فأخذ ينشر علمه حتى وافته المنية، عليه

(١) - ولكن لم يكن مولده بها؛ ولذا رجَّح الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى أن يقال عنه: ابن

الدمامينى. ينظر الدمامينى حياته وآثاره ص: ٥٤

(٢) - شذرات الذهب ٧ / ١٨١

(٣) - الضوء اللامع ٧ / ١٥٨

رحمة الله !

مذهبه الفقهي:

اتفقت المراجع التي ترجمت له أنه كان مالكي المذهب، وقد ولى القضاء للمالكية مرتين فى القاهرة.

وفى مصابيح الجامع مواضع كثيرة صرح فيها بمذهبه نحو قوله: «استدل أصحابنا المالكية...»^(١)، وقوله: «وعبارات أصحابنا طاقحة بذلك»^(٢)، وقوله: «والقاعدة عند المحققين من أصحابنا واهية»^(٣) ويقصد بهم المالكية وكذلك فى تعرضه للمسائل الفقهية يناقشها من وجهة نظر أئمة المالكيين وينقل أقوالهم.

شيوخه:

أ- من شيوخه الذين ذكرتهم مراجع ترجمته:

- ١- أبو الفضل محمد كمال الدين بن أحمد النويرى المتوفى سنة: ٧٨٦ هـ.^(٤)
- ٢- عبد الوهاب محيى الدين بن محمد القروى المتوفى سنة: ٧٨٨ هـ.^(٥)
- ٣- عمّه: بهاء الدين بن أبى بكر بن محمد الدمامينى المتوفى سنة: ٧٩٤ هـ.^(٦)
- ٤- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخى المتوفى سنة: ٨٠٠ هـ.^(٧)

(١) - مصابيح الجامع ص ٩٥

(٢) - مصابيح الجامع ص ٣٦

(٣) - مصابيح الجامع ص ١٠١

(٤) - ينظر الضوء اللامع ٧ / ١٨٥ والبدر الطالع ٢ / ١٥٠

وقد استبعد د. المفدى اتصال الدمامينى بالنويرى؛ لأن خروج الدمامينى من القاهره فى أول مرة كان عام ٨٠٠ هـ وتوفى النويرى عام ٧٨٦ هـ بمكة فكيف التقى به؟ ينظر الدمامينى حياته وآثاره ص: ٥٧

(٥) - الضوء اللامع ٧ / ١٨٥

(٦) - المرجع السابق.

(٧) - الشذرات ٦ / ٣٦٨ والدمامينى حياته وآثاره ص: ٥٨

- ٥ - أبو الفداء إسماعيل مجد الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفى المتوفى سنة: ٨٠٢ هـ. (١)
 ٦ - أبو حفص سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملحق المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ. (٢)
 ٧ - أبو البقاء محمد كمال الدين بن موسى الدميرى المتوفى سنة: ٨٠٨ هـ. (٣)
 ٨ - ابن خلدون: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد المتوفى سنة: ٨٠٨ هـ. (٤)

ب - ومن شيوخه الذين وردت ذكرهم فى مصابيح الجامع:

- ٩ - الشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم الأميوطى المتوفى
 سنة: ٧٩٠ هـ. (٥)

- ١٠ - أبو عبدالله محمد بن عرفة التونسى الورغمى المتوفى سنة: ٨٠٣ هـ. (٦)
 ١١ - جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى المتوفى سنة: ٨٢٤ هـ. (٧)

تلامذته:

وممن أخذ عنه من تلامذته:

- ١ - علي بن عبدالله البهائى الدمشقى التركى الأصل المتوفى سنة: ٨١٥ هـ. (٨)
 ٢ - محمد شمس الدين بن عبد الماجد العجمى المتوفى سنة: ٨٢٢ هـ. (٩)

(١) - الشذرات ٦ / ٣٦٨ والدامينى حياته وأثاره ص: ٥٨

(٢) - الضوء اللامع ٦ / ١٠٠

(٣) - الضوء اللامع ١٠ / ٥٩ والدامينى حياته وأثاره ص: ٦١

(٤) - الضوء اللامع ٧ / ١٨٦

(٥) - انظر ترجمته فى عقد الثمين ٣ / ٢٥٨ والدرر الكامنة ١ / ٦٢ والتحقيق ص ٢٥٤

(٦) - الضوء اللامع ٩ / ٣٤٠ والتحقيق ص ٢٨

(٧) - انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٧ / ١٦٦ وفى التحقيق ص ٣٠٠

(٨) - الضوء اللامع ٥ / ٢٥٤ والدامينى حياته وأثاره ص: ٦٧

(٩) - إنباء الغمر ٢ / ٢٠٨ فمابعد والدامينى حياته وأثاره ص: ٦٨

- ٣- عبادة زين الدين بن على بن صالح الأنصارى المتوفى سنة: ٨٤٦ هـ. (١)
 ٤- ابنه: أحمد بن محمد بن أبى بكر الدمامينى المتوفى سنة: ٨٦٠ هـ. (٢)

آثاره: (٣)

خلف الدمامينى - رحمه الله - مصنفات جيدة فى شتى الفنون، أكثرها فى العلوم العربية:

- ١- إظهار التعليل المعلق لوجوه حذف العامل المطلق. (٤)
- ٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ألفه فى الهند. (٥)
- ٣- تحفة الغريب على مغنى اللبيب. (٦)
- ٤- المنهل الصافى فى شرح الوافى، فى النحو. (٧)
- ٥- الفواكه البدرية شرح الحلاوة السكرية، فى النحو، والأصل المشروح أرجوزة. (٨)
- ٦- شمس المغرب فى المرقص والمطرب، مجموعة من قصائد الخمر أنشأها فى شبابه. (٩)

(١)- الضوء اللامع ٧ / ١٦٨

(٢)- المرجع السابق ٢ / ١٠٥-١٠٦

(٣)- تنظر آثاره فى: الضوء اللامع ١ / ٦٧ والشذرات ٧ / ١٨١ والأعلام ٦ / ٥٧ والدمامينى حياته وآثاره ص: ٩٠ فمابعد.

(٤)- توجد له نسخة فى جامعة ليدن برقم ٢٣١

(٥)- هو محقق فى رسالتين علميتين:

حقق الجزء الأول منه د. محمد عبدالرحمن المقدى، وهو مطبوع فى أربعة أجزاء.

والجزء الثانى د. محمد السيد عامر.

(٦)- لها نسخ كثيرة منها بجامعة أم القرى تحت رقم: ٥٢١٨ / نحو، ودار الكتب المصرية تحت أرقام: ٧٦ ، ١١١٦ ، ١٧٥٧ ، والمكتبة الأزهرية: ٩٧١ ، ٧٥٧١ .

وقد حقق الكتاب فى رسالتين علميتين:

حقق الجزء الأول د. إبراهيم حسن إبراهيم. والجزء الثانى: د. عبدالجواد البابا.

(٧)- حققه د. حمدى عبدالفتاح فى رسالة علمية بجامعة أزهري.

(٨)- توجد لها نسخة بالمكتبة الظاهرية تحت رقم: ٥٧٨١

(٩)- توجد منه نسخة فى برلين برقم: ٣٩٥٣ / ٤

- ٧- جواهر البحور فى العروض، هى أرجوزة فى العروض. (لم أهد إليه)
- ٨- معادن الجواهر، شرح لجواهر البحور. (لم أهد إليه)
- ٩- العيون الغامزة على خبايا الرامزة، شرح على الأرجوزة الخزرجية المعروفة بالرامزة. (١)
- ١٠- مقاطع الشرب. (لم أهد إليه)
- ١١- نزول الغيث المنسجم، انتقد فيه مواضع من شرح لامية العجم لخليل بن أيبك الصفدى. (٢)
- ١٢- عين الحياة، هواختصار لكتاب حياة الحيوان لشيخه الدميرى. (٣)
- ١٣- الفتح الربانى، رسالة ردّ فيها على البنيانى. (٤)
- ١٤- مصابيح الجامع، وهو الكتاب الذى بين أيدينا وسيأتى وصفه.
- ومن آثاره ما نقله لنا بعض مراجع ترجمته من شعره الذى غالباً ما يكون مقطّعات تضم البيتين والثلاثة إلى السبعة، وهوليس بكثير، ومنها قوله فى وصف الربيع:
- أقول لصاحبى والروض زاهٍ وقد بسط الربيعُ بساطَ زَهْرٍ
تعالَ نُبَاكرِ الروضِ المفدّى وقُمْ نُسرِعْ إلى وردٍ وزَهْرٍ (٥)

ثناء الناس عليه:

وأكتفى فى ذلك بما قاله العلامة ابن حجر العسقلانى رحمه الله - معاصره وهو

(١)- مطبوع بتحقيق الحسانى حسن عبدالله.

(٢)- حققه د. عبدالخالق عبدالغنى لنيل درجة الدكتوراة فى كلية اللغة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣)- توجد منه نسخة مخطوطة فى الخزانة البارودية الكبرى فى بيروت.

(٤)- توجد منه نسخة فى جامع الشيخ بالإسكندرية رقمها: ٩٦ عشرون ورقة.

(٥)- الدمامينى حياته وآثاره ص: ٨٢

أعرف به، فقد أرسل إليه قائلاً:

أيا بدرأ سما فضلاً وأرضى
ويا أقضى القضاة ومرتضاها
روى وأشار مقتبساً إليكم
وله أيضاً قصيدة لامية فى وصفه. (٣)

رعيته وفى الظلماء ضاءً (١)
وأحسنها لما يُقضى أداء
خيار الناس أحسنهم قضاء (٢)



الفصل الثانى:

أ - من المباحث الشكلية: وصف نسخ المخطوط.

حصلت مع زملائى الدين شاركونى فى تحقيق هذا الكتاب بعد البحث - بعون الله وتوفيقه - على سبع نسخ من مصابيح الجامع، مصورات، ست منها بواسطة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى، وقد صور المعهد الأولى منها عن المكتبة الأحمدية بحلب، والثانية: عن مكتبة نور عثمانية بتركيا، والثالثة: عن مكتبة دار الكتب المصرية، والثلاث الأخرى عن الخزنة العامة بالرباط.

وأما السابعة فقد صورتها عن مكتبة الحرم المكى الشريف، وإليك وصف تلك النسخ:

النسخة الأولى:

وهى نسخة المكتبة الأحمدية بحلب برقم: ١٦٣، ومنها صورة بمعهد البحوث العلمى بجامعة أم القرى تحت رقم: ٣٨٤ / الحديث.

(١) - فعل (ضاء) جاء على (فعل) و(أفعل) يقال: «ضاءت النار، تضاء، ضؤءاً، وضؤءاً، وأضاءت أيضاً.»
الصاح مادة (ض و أ)

(٢) - ينظر ديوانه من: ١٤٤ وفى التحقيق ص ٧٩

(٣) - ينظر فى ديوانه من: ٧٨

أ - خطها: كتبت بخط نسخ معتاد.

ب - عدد أوراقها: تقع فى ٧٥٢ ورقة ما عدا اللوحة الأخيرة التى تتكون من صفحة واحدة.

ج - عدد مسطرتها: كل صفحة بها ١٩ سطراً.

د - عدد كلمات السطر: متوسط كلمات السطر ١١ كلمة.

هـ - تاريخ نسخها: كان فى ١٥ / ٣ / ٨٧٤ هـ شهر ربيع الأول.

و - اسم الناسخ: بدون.

ز - ما جاء فى صفحة العنوان:

كتاب مصابيح الجامع

تأليف سيّدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة: بدرالدين محمد بن أبى بكر بن عمر المالكى الدمامينى المخزومى.

بدء الوحى، الإيمان، العلم، الوضوء، الغسل، الحيض، التيمم، الصلاة، المواقيت، الأذان، الجماعة، صفة الصلاة، والجمعة، الخوف، العيد، الوتر، الاستسقاء، الكسوف، سجود القرآن، التقصير، صلاة الليل، العمل فى الصلاة، السهو، الجنائز، الزكاة، وغيرهم.

ح - بداية المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن وتمم بالخير يا كريم.

قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبى بكر المخزومى الدمامينى المالكى لطف الله به: الحمد لله الذى جعل فى خدمة السنة النبوية أعظم سيادة... الخ

ط - نهاية المخطوطة:

وكان انتهاء هذا التأليف بزبيد من بلاد اليمن قبل ظهر الثلاثاء العاشر من شهر ربيع الأول سنة عشرين وثمانمائة على يد مؤلفه: العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر المخزومى الدمامينى المالكى حامداً لله رب العالمين، ومصلياً

على رسوله محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومسلماً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وكان فراغى من نسخ هذا التأليف المبارك فى الخامس عشر من ربيع الأول سنة أربع وسبعين وثمانمائة، أحسن الله عاقبتنا .
ى - مالها:

وهذه النسخة هى أصح النسخ إطلاقاً إذا ما قورنت بأخواتها، وقد اتضح لى خلال المقابلة بينها وبين غيرها أنها أقلها سقطاً وتحريقاً وتصحيفاً وطمساً، وهى أقربها إلى المؤلف ، إذ نسخت فى عام ٨٧٤ هـ وكان وفاة المؤلف سنة ٨٢٧ هـ.

وكذلك يوجد بعض التعليقات النافعة على حواشي بعض الصفحات مما يتعلق بالمسائل النحوية واللغوية وغيرهما مشيراً إلى بعض مصنفات ا لدمامينى. مما يدل على قراءة بعض العلماء الذين لهم علم بمصنفات المؤلف. والله تعالى أعلم.
ك - ماعليها:

فيها بعض السقطات، وبعض الطمس خاصة فى متن البخارى، ويبدو أن سبب هذا الطمس أن المتن كان بالحمرة فلما صور جاء مطموساً فى بعض المواضع وضيئلاً فى كثير منها .

وكذلك لا يرسم فيها الهمزات، سواء كانت متوسطة أم متطرفة إلا إذا كانت على السطر فغالباً يرسمها وأحياناً لا يرسمها، وذلك نحو: قراة ، وقرارات . ويقلب فيها الهمزة المكسور ما قبلها ياءً مطلقاً نحو: شيت ، جيت، بير، ذيب ، مائة... الخ وقد جعلت هذه النسخة أصلاً لما ذكرت أنفاً من المميزات لها، وأغفلتها عن أى رمز، ويبدأ فيها الجزء الذى قمت بتحقيقه من لوحة: ٣٠١ وينتهى بلوحة ٤١٩ .
وقد رمزت للصفحة اليمنى من اللوحة بالألف، ولليسرى بالباء كما هو متبع .

النسخة الثانية:

هى نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا برقم: ٨٤٩ ، ومنها صورة بمعهد البحوث

العلمية بجامعة أم القرى تحت رقم: ٤٤٤ / الحديث.

أ - خطها: كتبت بخط نسخ صغير.

ب - عدد أوراقها: تبلغ ٣٣٣ ورقة.

ج - عدد مسطرتها: ٣٣ سطراً فى كل صفحة.

د - عدد كلمات السطر: متوسط كلمات السطر ١٦ كلمة.

هـ - تاريخ نسخها: ٩٨٤ هـ

و - اسم الناسخ: بدون.

ز - ماجاء فى صفحة العنوان: ليس لها صفحة العنوان.

ح - بدايتها:

قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبى بكر بن عمر الدمامينى المالكى لطف

الله به: الحمد لله الذى جعل فى خدمة السنة النبوية أعظم سيادة... الخ

ط - نهايتها:

تم المصاييح على الجامع الصحيح، والحمد لله على التمام ونسأله حسن الخاتمة،

والصلاة والسلام على البدر التام، سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

وكان الفراغ من كتابته يوم السبت المبارك السابع والعشرين من شهر صفر الخير

عام ٩٨٤ هـ غفر الله لكتابه، وللمطالع، ولمن قرأ منه، ودعاه بالمغفرة، آمين، وصلى الله

على سيدنا محمد وآله.

ى - قيمتها:

هى نسخة كاملة، وأقدم نسخة بعد الأولى، إذ نسخت فى عام ٩٨٤ هـ وبها طمس

كثير ولا سيما فى عناوين الأبواب ومتون الأحاديث؛ ومن ثم تجنبت التنبيه عليه فى

المقابلة لئلا تطول الحواشي، وإلى جانب هذا القسط الكبير من الطمس لا تخلو من

أسقاط، والنص بعد غير واضح، لا يقرأ إلا بمعاونة النسخ الأخرى.

ولم تكن اللوحات فيها مرقمة فقامت بترقيمها حسب الصفحات؛ ليسهل الرجوع

إليها، والجزء الذى حققته يبدأ فيها من صفحة ٢٦٧ وينتهى ص: ٣٦٧ وقد رمزت لها

ب- (ن) إشارة إلى نورعثمانية.

النسخة الثالثة:

هى نسخة دارالكتب المصرية برقم ٤٧٤ ، ومنها صورة فى معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى تحت رقم ٣٨٢ / الحديث .
وهذه النسخة تقع فى ٢٢٨ لوحة، وتنتهى بباب دخول مكة، فالجزء الذى قمت بتحقيقه ليس فيها، ولذا لم تكن من النسخ التى اعتمدت عليها.

النسخة الرابعة:

هى نسخة مغربية، من الخزانة العامة بالرباط برقم ١٩٣٨ ، ومنها صورة فى معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى تحت رقم ٣٧٨ / الحديث .
أ - خطها: كتبت بخط مغربى .
ب - عدد أوراقها: ١٣٣ ورقة .
ج - عدد سطر كل صفحة: ٣٠ سطراً .
د - عدد كلمات السطر: متوسط كلمات السطر ٢٠ كلمة .
هـ - تاريخ النسخ: بدون .
و - اسم الناسخ: بدون .
ز - صفحة العنوان: ليس على الصفحة الأولى عنوان وإنما بها تملك: المكتبة الكتانية لمالكها محمد عبدالغنى الكتانى بفاس .
ح - بداية المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً، قال العبد الفقير

إلى الله تعالى محمد بن أبى بكر بن عمر المخزومى الدمامينى - لطف الله به -

الحمد لله الذى جعل فى خدمة السنة النبوية أعظم سيادة... الخ

ط - نهايتها:

باب جوار أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - فى عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (رأيتُ سبخة) بفتح الباء أى: أرضاً مالحة، وإذا وصفت به الأرض كسرت الباء ، والله سبحانه وتعالى يحكم بالصواب، تم الجزء الأول المبارك من المصابيح للبدر الدمامينى ليتلوه الثانى من باب الوكالات إن شاء الله.

ى - قيمتها:

هى غير كاملة فالجزء الثانى الذى يبدأ من باب الوكالات إلى نهاية المخطوط مفقود. وهى غُفْلٌ من تاريخ النسخ واسم الناسخ، وبها أسقاط، وعلى هوامشها بعض التعليقات والتنبيه على رؤوس المسائل.

وهى مرقمة باللوحة والصفحة، والجزء الذى قمت بتحقيقه يبدأ من ص: ٢٥٥ وينتهي ص: ٢٦٦، وقد رمزت لها بـ (خ) إشارة إلى الخزانة العامة بالرباط.

النسخة الخامسة:

وهى كذلك مغربية من الخزانة العامة بالرباط برقم ١٩٢٧، ومنها مصورة بمعهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى تحت رقم ٣٨٣ / الحديث.

أ - خطها: مغربى.

ب - عدد أوراقها: ١٨٨ ورقة.

ج - عدد مسطرتها: ٢٥ سطراً.

د - عدد كلمات كل سطر: متوسط كلمات السطر ١٦ كلمة.

هـ - تاريخ نسخها: بدون.

و - اسم الناسخ: بدون.

ز - صفحة العنوان: ساقطة.

ح - بدايتها:

بسم الله الرحمن الرحيم... صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً..

باب بيع الزبيب بالزبيب

قال الإسماعيلي: وليس هذا الحديث من جهة النص بيع الزبيب بالزبيب ولا الطعام

بالطعام... الخ

ط - نهايتها:

ولقد أحسن البخارى - رحمه الله - حيث ابتدأ كتابه ... إنما الأعمال بالنيات إشعاراً
لنفسه بالإخلاص فى جمع هذا الكتاب، وختمه بما يقتضيه أن أعمال العبد وأقواله توزن
... والله المسئول أن يطوى شقّة البَيْنِ ويرينا أهوال البحر ما تقرّبه العَيْنُ، والحمد لله
وحده.

ى - قيمتها:

بها خرم كبير يقارب النصف الأول من المخطوط، وهو من البداية إلى باب بيع
الزبيب بالزبيب. ولا تخلو أيضاً من أسقاط؛ منها ما يكون جملة، ومنها ما يبلغ
سطراً خاصة عندما يكون نهاية أوبداية فقرتين متشابهتين، فيحصل انتقال النظر،
وكذلك بها طمس وغالباً ما يكون فى الكلمات، وسبق أنه لا يعرف تاريخ نسخها ولا
ناسخها.

هى مرقمة حسب الصفحات لا الورقات، والجزء الذى حققته يبدأ من ص: ٣ وينتهى
ص: ١٠٩، وقد رمزت لها بـ (ط).

النسخة السادسة:

وهى كذلك مغربية من الخزانة العامة بالرباط برقم ٢١٧٩، ومنها صورة بمعهد
البحوث العلمية بجامعة أم القرى تحت رقم ٤٤٥ / الحديث، وهى تقع فى ٢٦٠ ورقة،
ومسطرتها فى كل صفحة ٢٦ سطراً، ومتوسط كلمات السطر ٢٠ كلمة.

بها سقط كبير من البداية إلى كتاب البيوع، ولا يعرف لها ناسخ، ولا تاريخ نسخ،

فهى تبدأ من كتاب البيوع وتنتهى بباب قول الله تعالى: «وما كنتم تستترون»^(١)

وقد اتضح لى فى أثناء المقابلة أنها تختلف كثيراً عن بقية النسخ فمن ثمّ لم أعتمد

(١) - فصلت من الآية ٢٢

عليها.

النسخة السابعة:

هي نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف رقمها: ١١٧ / الحديث.

أ - خطها: كتبت بخط نسخ جميل.

ب - عدد صفحاتها: ٧٥٩ صفحة.

ج - عدد مسطرتها: ٣٥ سطراً.

د - عدد كلمات السطر: متوسط كلمات السطر ١٤ كلمة.

هـ - تاريخ نسخها: بدون.

و - اسم الناسخ: بدون.

ز - ما جاء في صفحة العنوان:

كتاب مصابيح الجامع الصحيح

تأليف سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبو النور محمد بن أبي

بكر ابن عمر المالكي الدماميني المخزومي نفع الله بعلومه المسلمين أمين!

وعليها ختم يحوى النص التالى: «مديرية الأوقاف العامة ١٢٥٥هـ.» وختم آخر فيه:

«أوقف الكتاب الشريف عبدالمطلب بن المرحوم الشريف غالب بن المرحوم الشريف

مساعد الحسنى، على شرط أن لا يخرج من مكة المشرفة، فمن بدله بعدما سمعه فإنما

إثمه على الذين يبدلونه.»

وختم ثالث فيه: «خزانة كتب سلطان عبدالمجيد خان ...»

ح - بدايتها:

قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبي بكر المخزومي الدماميني - لطف الله

به - الحمد لله الذى جعل فى خدمة السنة النبوية أعظم سيادة... الخ

ط - نهايتها: فيها طمس لا يقرأ.

ى - قيمتها:

يبدو أن هذه النسخة أحدث النسخ بدليل ما عليها من أختام، فلا يبعد أن تكون نسخت في عهد الأشراف، وأن الصفحات فيها محاطة بالإطار. وأكبر ظنى أنها نسخت من النسخة الحلبية حيث اتضح لى في أثناء المقابلة أن الأخطاء الموجودة فى النسخة الحلبية هى موجودة بنفسها فى هذه النسخة، وكذلك توافقهما فى قلب الهمزات المكسور ما قبلها ياءً.

ومما انفردت به هذه النسخة عن سائر أخواتها أنها تأتى عقب أسماء الصحابة أو العلماء بجمل معترضة نحو: رحمه الله ، أو رضى الله عنه . فهذه الإضافة غالباً لا توجد فيما عداها من النسخ، ولذا لم أثبتته، لاحتمال أن يكون ذلك من الناسخ، والله تعالى أعلم.

والجزء الذى قمت بتحقيقه يبدأ من ص: ٢٩٠ وينتهى ص: ٤١٥ وقد رمزت لها بـ(م).

كتاب
١
١٦٢

كتاب مصابيح الجامع تأليف

سيدنا ومولانا الشيخ الأملح
العالم العلامة بدر الدين
فحل بن أبي بكر بن غير المالك
الدمامي المخزومي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في الصلاة المحاجة الآذنة
الحاجة صلاة الجمعة والجمعة الحروف العبد الوتر الأستغفار الكسوف
سجود الوتر التقصير صلاة الليل العمل في الصلاة السهر الجائز
الزكاة وغيره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب
 الدمامي المالك لطف الله به الحمد لله الذي جعل
 في ختم النبوة من أجل سيادة وجهي جاهد النفس
 وأبصر منها بأحسن وزيادة وشرح الصدور بنور
 الملامح وقلا بجواهر احسانها اصداف الملامح وبرز
 لصون البصائر ونحو معانيها سافرة عن الحسن الصريح
 وسما على الاخوة من حاتم البائع بموضع من الشقيج
 وجمع اسنان الحامين فقامت في الجامع الصحيح
 احدا على الاتصال بمحبتهما واعود به من القطع واسرة
 شكر من سمعها في الكفا فليت و... شهادة السليح و
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة يجلي
 بصر يفتنها كل من ظلم وتلوذ انا صلفها فلا يترك في
 صحتها اسلم واشهد ان سيدنا محمدا عبدا ورسوله اول
 من تجيز على الصراط الذي روي لحد من السرا من طريقتها
 وتزويك يا ابن الله محضلا للعرف عن فريقا الكراهة
 جوامع الكلام فرج منارها و... شهادة عند الله
 انارها وامندع سيرتها بغير كل حيل حذر وسن
 يا ائمتنا لعين المظلمة ونفت من حجب الكافر

ارجو ان
 لا يكون
 من جوار
 رزق الله
 على ما
 يشاء

من عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب
 الدمامي المالك لطف الله به
 الحمد لله الذي جعل في ختم النبوة

كل

على احسن الوجوه واكملها والحمد لله وحده وسبحان الله
وبحمده سبحان الله العظيم وليكن هذا آخر اعلى
الصباح ومنتهى ما روحنا من القلوب من نور هذا الكتاب
نجد الحق من جامع وجبلاهي من تراجم على اما اتينا
الى هذا الموضع وفواه الصايح بالتمهيد على بيا العجاة
محدود وانما يتلوه في جواب هذا الجامع سورة النور
وبالسريرة ترفع في خديرا المنة وتمنع اقدام الما ليرتلك
ماتة من فخر النبي والام قدالت بالجلد من كل مكان
فلا طيب تقدر بجلها وان رجلا حسب الامكان والحمد لله
لنظري شقة البين ونونا بعد اهول البصر مائة
بما العيون بمسند وكرم

هو كان استخار هذا المؤلف يزيل من بلاد البين قبل
ظهر يوم الملك العاشر من شهر ربيع الاول سنة عديت
ونماي ما به على مؤلفه العبد الفقير الى الله تعالى
محمد بن ابي بكر بن عمر بن ابي بكر الحنظلي اللطيف
المالكي حاطا الله رب العالمين ومصليا على رسوله
محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين وسلم
والاحول والافرة الما لله العلي العظيم
وكان فراغ من تأليفه الما لله الما لله الما لله
ربح الدول سنة اربع مئتين ونمات ما به احسن الله
بملا كيميات من خد في سنة الما لله

ما هو من شئ ثلثه واحد قلت وتعلم في باب التمسك من شرح الحاجة ما يافق هذا
 وذلك الاول انما في سلام عليكم يدل على سلامه من جهة الفعل لكثرة الاستعمال
 من فساد مستورا وفيه نصب يدل على الفعل والتمثيل يدل على حدوثه فاما صدور
 في قوله وسلام الله عليه وسلامه اشارة الى السبب الدال على حدوثه فاعرفوا
 سلام وهو الذي قال هذا هو الحق والاولى من منى وقد نص اهل المذاهب على ان
 من جملة الاسباب المتقدمة لتقدم المبدء السامع الى المبتدئ ان يكون
 في تقدم المبدء طول شئ من التمسك بالذات المبدء فيكون واقع في التمسك
 وادخل في القول لان احاصل بعد انشاء من السابق بل انبى ولا يخفى ان ما ذكره
 هو من محض هذا الحديث بل هو احسن من المثال الذي اورد به بكثير وهو قول

الثامن

للاشارة الى ما في شمس العجى والواضح والفرح
 وهذا الجمع والمطابقة ولقد احسن الجارى وجد حيث امتنع كتابه يحدث اما الاعمال
 بالانسان استلزامه بالاحكام على جميع هذا الكتاب وحقه بما يقتضى ان اعمال
 المبدء واقواله نوران رجا ان يكون بالمبدء هذا من الحيات التي توضع في ميزان
 حين الله رجا ونفسا بما فيه ورزقا عملا والعمل به على احسن الوجوه واكملها
 والحدس وحسنه وسبحان الله وحسنه سبحان الله العظيم ولكن هذا اخر تطبيق المصاح
 ونسبته ما روجنا به التلويح من توليد هذا الكتاب بهذا هو من جامع وخير اهل
 تراوح على انا انتهينا الى هذا الموضع وقواد المصاح باللب على سبيل البيان مجدود
 ولما نزلوا الى جواب هذا الجامع سورة الزور وبدا الاسراع يدع في صدر الثاني
 والالام قد لب باختر من كل مكان واجبت بحلها ورحلها من كل مكان والله
 المسئول ان يطوي بقدر الحق وسبنا بعد اهل البهائم ما تقرح

العين بمند وكرم قد صابح على الجامع الجمع
 والمجد على التمام وبذلك حسن الحاشية
 والصلاة والسلام على البدر

العام سيدنا محمد

والرحمة

وبسم

الحمد

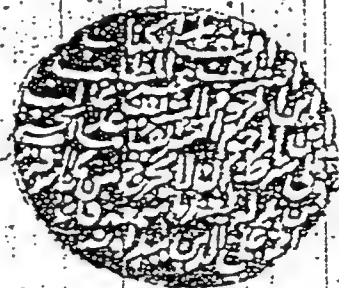
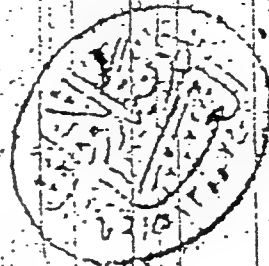
وما من شئ من كتابه فيم المباركة السامع والسميع من تهر صفة بحير عم ١٧
 بغير اهل الكاشية ولما لم تدر تراه ودعا له بالمعزة اسر وعلني استر
 والبرسم تلهما لرا اما ابر الى حرم الراس

السلام ينتهي بمقتضى الميراث فيقول الوجه من التبرع على وجه التبرع ولم يتناول الكفاية انما هي التبرع على وجه التبرع
 بعد عود ذلك على ما تقدم في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 والواقع حقيقة ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 انما هي ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 كما يقول الله تعالى في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 عن التبرع لازمة وليس له ان يرجع عنه ووجه استدلاله محذوف في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 كذا في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 ما يكاد يفتقر الى علمه في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 وقع جوابه للوجه وقد استغفر الله ان يفسد به المصنف وانشد عليه فوج برون

انما هو التبرع على وجه التبرع

لو ثبتت فدفع البواد بشرية يرفع الجوارح الجوارح على ما لا ينفك وقد وقع في البخاري بظاهر ما رجع اليه
 في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 اخبرني ابو الزناد رحمه الله عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 افران جعل التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 وعقود في افعال البلاء وما فيه بيان ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 البلاء في دفع البلاء الاخرى وبعضها يكسر ها وبعضها الغبن المعجمة ويكسر ها وهو اسم موقع بالبلاء وقيل
 وراية بكسر الهمزة او فتحها او بغيرها في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 وعند المروزي في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 ينسج الدالة الغبن وتشد يد الغن فان وجه اسم امه واسم ربيغة بن ربيع قلت حكى شيخنا عن معطى انه
 صمدانه سيرة ملكا وهو سيرة الغارة بغارة وراية غنبة هم قوم يوصفون بخودة الرمي ان مثله لا يخرج ولا
 يخرج بفتح الاو وضع الفاء في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 الباب في حروف خفيفة بكسب المدوح وامنوا ابا بكر بالجر وتخييف الجمع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 مسجد بفتح الدال او كسر الدال في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 نفس العنصر في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 عاقرها ما انكم كماله الاموال ووجه المناسبة ان المخبر عنه يكون منسجرا بضم الباء في قوله ان التبرع على وجه التبرع
 رايت مسجحة بفتح الباء اي ارضاهما واذا وصفت به الاوصاف في قوله ان التبرع على وجه التبرع في قوله ان التبرع على وجه التبرع

في الحجة الاولى والى المصالح للبذر والدماء ميسر
 يتلوها للثاني ويلب البواكب ان شاء الله



كتاب

مصابيح الجامع الصالح الشريف سيدنا
 ومولانا الشيخ العلامة العالم
 العلامة بدر الدين أبو القاسم
 محمد بن أبي بكر بن عبد الملك
 الدماميني الحنظلي
 نفع الله بعلومه
 المسلمين
 آمين

عدد الصفحات

(١٥٨)

على

الحقا ٢٩ x ٩٠ سم

بسم الله الرحمن الرحيم وب

قال عبد الغني الى الله تعالى محمد بن ابي بكر بن عمر بن محمد بن
 الله جل جلاله الذي جعل في هذه السنة النبوية العظمى
 من النقص وافقرتها بالحسن زيادة ، وشرح الصدور بفتحها
 بجواهر احاديثها اصداف المسامح ، وبرز لعيون البصائر
 عن حسن الصريح ، وشفاع العدل ابو امرجكتها البالغة ، فاعلم
 ثبات المحاسن فقلنا شئت في التوامع الصريح ، احسن على
 واعز ديد من الانقطاع ، واشكر شكر من سمعها فوالها فثبتا ولم يؤخر
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تجلي بصريح
 مظلم وتليج انار صدقها ، فلا يشك في صحتها مسلم ، واشهد ان لا اله الا الله
 محمد عبده ، رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، رواه
 ونروى باذن الله معصيات الغرق عن رفيقها الذي اوتىها واسع الكبر فرفع من
 وضاد بناها ، واحلت عند الله انارها ، واستند عن سيرته النبوية كل حديث
 حسن ، ومن ما شر اثلثت لعين المؤمن كل قره ، ولعن عن جسر الكافر كل وسوسه
 وكربت الا في امر من ماضى سنة الصافيه في عذب مشرع ، واثبتت ذلك جلال
 اعلم من يتابع بلاغته القارعة كلما نازل او تفرع ، صلى الله عليه وعلى آله
 الذين اتبعوا اناروا واتبعوها ، وسبحوا بمقالته فوعوها ، فانه في هذا لا يسميها
 صلواته على النبوة على يد الاخلاص مرفوعة عابدة من فضل الله بسلام
 غير مقلوعه ولا مملوغة ، وسلم عليه عليهم اجمعين يسلمون كما يسلمون
 الى يوم الدين ثم تابعت هذه كتابا طبعه ابو الوارث عيسى بن محمد بن محمد بن
 قاسم المشدات البهيمية هادية الى تصحيح الطرق المستقيمة جمعها على الخي مع الصحيح
 لا اتمام العوامين ، حافظا له سلاما لولا ان امر المؤمنين في الحديث امر عليه الله محمد
 السميع الجباري رضي الله عنه وارضاؤه ، وجعل الحق منقلبه ومثواه فسميها
 بمصباح الجامع ، وعلقها على ابواب سنة ومواعيد ، وقرنتها كشمسها في روايه
 لم يسمع بها الناظر على استخراج ضبايه فدوكتها بمصابيح تحبها الزاوية وسيدوا

ب - أما المباحث الموضوعية فأهما مايتأتى:

تحقيق اسم الكتاب:

هناك خلاف فى عنوان الكتاب بين أصحاب التراجم أنفسهم وما ورد فى صفحات عناوين النسخ.

فذكره السخاوى والسيوطى وصاحب (شذرات الذهب) بعنوان: شرح البخارى. (١)
وذكره الشاه عبدالعزيز الدهلوى فى (بستان الحديث) باسم: تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح. (٢)

وورد عند حاجى خليفة باسم: مصابيح الجامع. (٣)
وجاء فى عنوان نسخة الأصل ونسخة دارالكتب المصرية رقم ٣٨٢ باسم: مصابيح الجامع.

وفى نسخة مكتبة الحرم المكى: مصابيح الجامع الصحيح.
وأما الدمامينى نفسه فذكره فى المقدمة باسم: مصابيح الجامع. قال: « أمابعد: فهذه نكت ساطعة الأنوار عالية المقدار... سميتها بمصابيح الجامع ... »
فهذا عليه المعول، وأما ما ذكره السخاوى والسيوطى وصاحب الشذرات والشاه عبدالعزيز الدهلوى، فهو وصف للكتاب لا عنوانه.
والذى ذكره حاجى خليفة وماورد فى عنوان نسخة الأصل، ودارالكتب المصرية يوافق تماماً ما قاله المؤلف.

وأما جاء فى نسخة مكتبة الحرم من زيادة لفظ: (الصحيح) وصفاً للـ(الجامع) فهو باعتبارالأصل؛ إذ البخارى - رحمه الله - سماه بالجامع الصحيح وتلقته الأمة على ذلك بالقبول.

(١) - ينظر الضوء اللامع ١٨٥ / ٧ وبغية الوعاة ٦٧ / ١ والشذرات ٧ / ١٨١

(٢) - ينظر لامع الدرارى ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧

(٣) - ينظر كشف الظنون ١ / ٥٤٩

نسبته إلى المؤلف:

اتفقت جميع المصادر التي ترجمت للدماميني على أن له كتاباً على الجامع الصحيح للبخارى، ويؤكد صحة هذه النسبة عدة أمور، منها:

١- وجود نقول عنه منسوبة إليه في كتب بعض العلماء، منهم:

شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣ هـ في كتابه: (إرشاد السارى)؛ فقد نقل كلام الدماميني معزواً إليه ومشيراً إلى كتابه: مصابيح الجامع في مواضع كثيرة ينظر منها على سبيل المثال قوله: «... ومن ثم لم يفسره صاحب المصابيح الشيخ بدر الدين الدماميني، وقال: رأيت الكف عن ذلك وأثرت السكوت عنه.»^(١) وقوله: «... (على ملى) بتشديد المثناة التحتية وضبطها الزركشى بالهمزة وقال: الغني من الملاءة. وقال في المصابيح وظاهره أن الرواية كذلك فينبغي تحريرها.»^(٢)

وينظر الجزء الرابع من إرشاد السارى الصفحات التالية: ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١٢٠، ١٤٩، ١٦١، ١٧٦... الخ.

والفقيه المحدث أبو مسعود رشيد أحمد الكنكوهي (الهندي) المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ في كتابه: لامع الدارارى علي جامع البخارى، وينظر على سبيل المثال الجزء السادس من اللامع الصفحة: ١٤٤.

٢- ما تحمله عناوين النسخ التالية:

أ- نسخة الأصل. ب- نسخة دار الكتب المصرية. ج- نسخة مكتبة الحرم المكي.

٣- وما جاء في الصفحة الأولى من تلك النسخ وغيرها من قول المؤلف: «قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبي بكر بن عمر الخزومي الدماميني المالكي - لطف الله به - الحمد لله الذي جعل في خدمة السنة النبوية... الخ

٤- وما جاء في الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل: «وكان انتهاء هذا التأليف... على يد

(١) - إرشاد السارى ٤ / ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) - المرجع السابق ٤ / ١٤٤.

مؤلفه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي
الداميني المالكي حامداً لله رب العالمين.

فهذه الأمور جميعها تقطع بصحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه. والله تعالى أعلم.

منهجه فيه:

لقد سار الداميني - رحمه الله - في كتابه هذا على نحو من منهج الزركشي - عليه
رحمة الله - في كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح:

من إيضاح لفظ غريب، وإعراب غامض، ونكتة بلاغية لطيفة، أو نسب عويص، أو
راوٍ يخشى في اسمه التصحيف، أو مبهم علم حقيقته، أو أمرٍ وهم فيه، منتخباً من
الأقوال أصحها وأحسنها، ومن المعاني أوضحها وأبينها، مع إيجاز في العبارة، والرمز
بالإشارة.

وقد اختلف معه في كثير من هذه المسائل، فقد استدرك عليه كثيراً، وناقشه ،
ولاسيما في المسائل العربية ومنها على سبيل المثال:

ما جاء في الحديث: (لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ) ^(١)

قال الداميني: «قال الزركشي: وأصله يقربنك، بالنون المؤكدة.

قلت: لا أدري مادعاه إلى ارتكاب مثل هذا الأمر الضعيف مع ظهور الصواب في
خلافه؟!...» ^(٢)

وفي الحديث: (... ليس السنُّ وَالظُّفْرُ) ^(٣)

قال الداميني: «قال الزركشي: ليس هنا للاستثناء ومابعداها بالنصب على
الاستثناء.

قلت: الصحيح أنها ناسخة وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم،
واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب.» ^(٤)

وغيرها كثير، انظر الصفحات التالية: ٨٧، ٨٨، ٢٠٧، ٢٤٤، ٢٥٦، ... الخ

(١) - البخاري: الوكالة - باب وكالة الشريك في القسمة.

(٢) - مصابيح الجامع ص ٨٩

(٣) - البخاري: الشركة - باب قسمة الغنائم.

(٤) - مصابيح الجامع ص ٢٢٣ - ٢٢٤

والدمايينى لم يتناول جميع أحاديث البخارى - كما صنع قبله الزركشى - وإنما تناول ما كان فيها من الأغراض السابقة. فمن ثمّ تراه قد دمج بين البابين أو الأبواب، وأحياناً بين الكتابين من الجامع الصحيح - دون أن ينبّه - بغية الإيجاز، وفراراً من الإطالة، والله أعلم.

وقد أشار العلامة الدمايينى فى مقدمته إلى جانب من هذا المنهج؛ قال:

«أما بعد: فهذه نكت ساطعة الأنوار، عالية المقدار، ماحية ظلم المشكلات البهيمية، هادية إلى أوضح الطرق المستقيمة، جمعتها على الجامع الصحيح للإمام العلامة حافظ الإسلام مولانا أمير المؤمنين فى الحديث أبى عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى... سميتها بمصابيح الجامع، علقتها على أبواب منه ومواضع، وفرقت كثيراً منها فى زواياه؛ ليستعين بها الناظر على استخراج خباياه قدونكها مصابيح تحسدها الثريا، وتبدو لجتلى محاسنها مشرقة المحيا، على غريب رأيته أهلاً لأن يؤنس بتفسيره، وإعراب تفتقر أعجاز الكلمات إلى تصديره، وفائدة بيانية يشهد الذوق السليم بحلاوة مجانيها، ويدهش أهل البيان لبديع معانيها، ودليل يحتمله متن الحديث، وفرع غريب قلّ من ذكره من قديم أو حديث، وتنبيه بعيد كلّت العيون عنه... ولم أطل النفس فى هذا الكتاب ولا مددت فى كثير من أماكنه أطناب الإطناب، بل اقتصرت فيه على ما أهمّ، وهتكت بأنواره ما دجا وادلهمّ.»^(١)

فهذا ما صرّح به وهو واضح؛ ولاداعى للإطالة بتفسيره، وهناك جوانب أخرى فى منهجه لم يصرّح بها فى المقدمة، وإنما يُستنبط من كلامه ويُعرف من تعامله مع غيره، منها:

١ - تحرّى الرواية وشدة التسليم بها، وعدم مجاوزتها:

وكان الدمايينى - رحمه الله - فى مثل هذا الموقف ينصب نفسه أستاذاً لبعض العلماء الأجلاء فيضع لهم المنهج القويم علمياً، ومن أمثلته:

قوله - فى الحديث (مَنْ أَعْمَرَ أَرْضاً)^(٢) تعقيباً على قول الزركشى: ضم الهمزة أجود

(١) - مصابيح الجامع (٣ - ٤)

(٢) - البخارى: المزارعة - باب من أحيا أرضاً موأناً.

من الفتح . - : « قلتُ يفتقر ذلك إلى ثبوت الرواية فيه وظاهر كلام القاضى أن جميع رواة البخارى على الفتح . » (١)

وقال - فى التعقيب على قول ابن بطال: ويمكن أن يكون من اعتمر أرضاً، وسقطت التاء من الأصل . - : « قلتُ: هذا ردّ لاتفاق الرواة بمجرد احتمال يجوز أن يكون وأن لا يكون، وأكثر ما يعتمد هو وغيره على مثل هذا، وأنا لا أرى لأحد أن يقع فيه . » (٢)

وقال - فيما يتعلق بالحديث (فأتى بالآلف دينار) (٣) تعقيباً على قول ابن مالك: أن يكون أصله بالآلف الدينار . ثم حذفت اللام فى الخط لصيرورتها بالإدغام دالاً فكتب على اللفظ . - :

« قلتُ: لكن الرواية بتنوين (دينار) فلوثبت عدم تنوينه برواية معتبرة، تعين هذا الوجه، وكثيراً ما يعتمد هو وغيره التوجيه باعتبار الخط، ويلغون تحقيق الرواية . » (٤)

وانظر غيرها من الأمثلة فى الصفحات التالية: ١، ٢٢، ٥٥-٥٦، ١٢٥، ١٢٦، ٢٠٧،

٢٢٢، ... الخ

٢ - عدم التكرار:

فإن الدمامينى - رحمه الله - لا يكرر مقولته التزاماً بمبدأ الإيجاز الذى ألمح إليه فى المقدمة، فإذا ما سبق القول على مسألة أو شرح غريب، أو إعراب ... الخ، ثم جاء ذكره بين أن الكلام قد سبق فيه، فلا يتناوله مرة أخرى، وكذا إذا علم أن هذا اللفظ أو المسألة ستعود وسيكون له معها كلام مستوف لم يتعرض لها هنا، بل يتركها إلى حين مجيئها، وينبّه عليها . أو كان تناولها فى أحد مؤلفاته أحال إليها . ومن أمثلته:

قوله - فى الحديث (بينما رجلٌ يمشى) (٥) - : « تقدم الكلام عليه فى (بينما) . » (٦)

(١) - مصابيح الجامع ص ١١٢

(٢) - مصابيح الجامع ص ١١٢

(٣) - البخارى: الكفالة - باب الكفالة فى القرض والديون ... الخ

(٤) - مصابيح الجامع ص ٦٦

(٥) - البخارى: المساقاة - باب فضل السقى .

(٦) - مصابيح الجامع ص ١٣١-١٣٢

وقوله - فى حديث آخر (قال رجل يا رسول الله) ^(١) - : «... روى فى أسد الغابة أن مجدياً الضمرى سأل ذلك ... فيحتمل أن يفسر هذا المبهم به، وسيأتى مزيد كلام فيه فى باب: «وكان أمر الله قدرأ مقدوراً.» ^(٢)

وقوله - فى الآية (أن يصالحا بينهما صلحاً والصلح خير) ^(٣) تعقيباً على نقض ابن هشام فى المغنى قول النحاة: إن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأول. - : «وقد أشبعتُ الكلام على ذلك فى حاشية المغنى، فمن أحب الوقوف على ذلك فليراجعها.» ^(٤)

وانظر غيرها من الأمثلة فى الصفحات التالية: ١٤، ٣٤، ١٠٥، ١٥٨، ١٦٢، ١٩١، ... الخ

٣- تصرفه فى النقل مع أمانته فى الأداء:

وكان - رحمه الله - يتصرف فى بعض النصوص التى ينقلها عن غيره، مع التزامه بأداء المعنى الذى أراداه صاحب النص، فعندما يقول: قال فلان. فلا يتحتم أن يكون نص كلامه. ولم يكن فى جانب تصرفه هذا أن يضيف أو ينقص شيئاً من عنده وينسبه إلى القائل، فقد كان أميناً كل الأمانة وإليك بعض الأمثلة انظر:

ص ٣١ حيث نقل قول ابن دقيق العيد وتصرف فيه، وص ٣٩، ٤٠ حيث نقل قول الزركشى، وابن بطلال بالمعنى، وص ٥٦ حيث نقل قول الخطابى وتصرف فيه.

وغیرها كثير انظر الصفحات التالية: ٦١، ٧٢، ١٢٨، ٣٧١، ٣٩٥، ... الخ

(١) - البخارى: البيوع - باب بيع الرقيق.

(٢) - الأحزاب الآية ٣٨، ومصابيح الجامع ص ٢٤

(٣) - النساء الآية: ١٢٨

(٤) - مصابيح الجامع ص ٣٤٨

موقفه من الإمام البخارى - رحمه الله -:

الجامع الصحيح هو ثانى كتاب بعد كتاب الله فى الصحة وقد تلقتة الأمة بالقبول، والدمايينى - رحمه الله - من منطلق اهتمامه بهذا الكتاب قام بشرحه على الوجه الذى ذكرته آنفاً فى منهجه.

وقد كان العلامة الدمايينى فى معظم أحواله يدور فى فلك الإمام البخارى؛ فهو شارح كتابه، ولم يمنعه هذا من أن يخالفه فى بعض الأحيان - مع إجلاله لهذا الإمام الجليل؛ فاختلاف الرأى لا يفسد للود قضية - ولم تكن معارضته للبخارى - رحمه الله - لتخطئته، وإنما بغية الوصول إلى الصواب. وقد يورد الدمايينى أحياناً اعتراضات من سبقه اختياراً لها ورضى بها.

وهذه المعارضات منها يتعلّق ببعض تراجم الأبواب، ومنها مايتصل ببعض طرق الإسناد، وأخرى تتعلّق ببعض المتن، وإليك بعض النماذج:

فمن تراجم الأبواب:

قال البخارى - رحمه الله - : (باب إذا قال لعبد هولله ونوى العتق والإشهار فى العتق) (١)

قال الدمايينى: «هو بجر (الإشهاد) أى: وباب الإشهار فينبغى حذف التنوين من (باب) فيصح العطف على المضاف إليه.» (٢)

وقال البخارى - رحمه الله - : (باب إذا اشترط فى المزارعة: إذا شئتُ أخرجتُك) (٣)

قال الدمايينى: «واعلم أن الترجمة على جواز اشتراط الخيار من المالك إلى غير أمد، والحديث لا يدل على ذلك؛ إذ ليس فى قوله: (نقركم ماقرأ الله) ما يقتضى ذلك.» (٤)

وانظر غيرها فى ص ١٩ - ٢٠

(١) - البخارى: العتق - باب إذا قال لعبد...

(٢) - مصابيح ص ٢٤٢

(٣) - البخارى: الشروط - باب إذا اشترط ...

(٤) - مصابيح الجامع ص ٣٧١

ومن طرق الإسناد:

قال البخارى - رحمه الله -: (... قال أبو هريرة: بينما نحن فى المسجد خرج النبى -

صلى الله عليه وسلم - فقال: انطلقوا إلى يهود خيبر فانطلقنا...) (١)

قال الدمامينى: «قال ابن المنير: لا يتصور أن يروى أبو هريرة حديث بنى النضير

وإجلائهم، ولا أن يقول: (بينما نحن فى المسجد ...) وذلك أن إجلاءهم فى أول السنة

الرابعة من الهجرة اتفاقاً، وإسلام أبى هريرة إنما كان بعد هذا بكثير، يقال: إنه أسلم

فى السنة السابعة...» (٢)

وينظر غيرها فى ص ٨٧

ومن المتون:

قال البخارى - رحمه الله -: (... والذى نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله، والحج،

وبرأى لأحببت أن أموت وأنا مملوك...) (٣)

قال الدمامينى: «هذا مُدرج فى الحديث من قول أبى هريرة، ويدل عليه

قوله: (وبرأى) وكلام الخطابى يدل أنه مرفوع، قال: ولله أن يمتحن أنبياءه وأصفياه

بالرق كما امتحن يوسف - عليه الصلاة والسلام ..» (٤)

وانظر غيرها فى الصفحات التالية: ١٥-١٦، ٣١٩، ٤٢٤،

وكما سلف القول إنه لم يكن يقصد فى تلك المعارضات تخطئة الإمام البخارى، وإنما

كان هدفه هو بيان الحق والوصول إليه، ومن هذا المبدأ كان يوفق بين الأحاديث التى

(١) - البخارى: الجزية - باب إخراج اليهود.

(٢) - مصابيح الجامع ص ٢٠-٢١

(٣) - البخارى: العتق - باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ..

(٤) - مصابيح الجامع ص ٢٤٩

فى ظاهرها تعارض ما استطاع إلى ذلك سبيلاً منها:

تعارض الأحاديث فى (رُومَة) هل هى اسم العين أم اسم صاحبها؟

قال ابن الأثير فى أسد الغابة ٢ / ٨٧: «كانت لرجل من بنى غفار عين يقال لها: بئر رومة كان يبيع القرية بالمدُّ فقال له النبى - صلى الله عليه وسلم - : بِعْنِيهَا بِعَيْنٍ فِى الْجَنَّةِ فقال يا رسول الله ليس لى ولا لعيالى غيرها، ولا أستطيع ذلك، فبلغ قوله عثمان بن عفان فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله أتجعل لى مثل ما جعلت لرومة عيناً فى الجنة إن اشتريتها؟ قال: نعم...»

قال الدمامينى: «وفى البخارى ما يقتضى خلاف ذلك فإنه ذكر... أن عثمان قال: (ألستم تعلمون أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: من حفر رُومَة فله الجنة. فحفرتها.)^(١)، وهذا يقتضى أن (رومة) اسم العين لا اسم صاحبها. قلت: ويحتمل أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه جمعاً بين الحديثين.»^(٢)

والله تعالى أعلم بالصواب.

موقفه من المسائل الخلافية:^(٣)

هناك مسائل خلافية بين المدرستين (البصرية، والكوفية) ومسائل خالف فيها الدمامينى من سبقه.

وقد كان الدمامينى - رحمه الله - يأخذ برأى المدرستين فى المسائل الخلافية - وإن كان فيه النزعة البصرية، وسيأتى الحديث عنها - وإنما كان يهيمه توجيه الحديث، فقد يوجهه على رأى كلا الفريقين، منه:

قوله - فى الحديث (إِنْ كُنَّا لَنَنْطَرُ إِلَى الْهَلَالِ)^(٤) - «(إن) هذه مخففه من الثقيلة عند

(١) - البخارى: الوصايا - باب إذا وقف أرضاً أو بئراً...

(٢) - مصابيح الجامع ص ١٢١

(٣) - المسائل الخلافية التى تعرض لها الدمامينى متنوعة، فمنها ما يتصل بالفقه وأصوله، ومنها ما يتصل بالحديث وعلومه، ومنها عنيت بالقضايا العربية، وهى التى تهمنى.

(٤) - البخارى: الهبة - باب الهبة وفضلها والتحريض عليها.

البصريين، واللام فارقة بينها وبين النافية، وأما الكوفيون فيرونها (إن) النافية، ويجعلون اللام بمعنى (إلا) «^(١)

بل ويرى من القصور الاكتفاء على رأى مذهب دون مذهب، ومنه قوله - فى الحديث (إن وجدناه لبحراً) «^(٢) - قال الخطابى: (إن) هنا نافية، واللام بمعنى (إلا)، وعليه اقتصر الزركشى.

قلت: وهو قصور، فهذا إنما هو مذهب كوفى ومذهب البصريين (إن) مخففة من الثقيلة واللام فارقة بينها وبين النافية كما سبق. «^(٣)

وأحياناً لا يجد التوجيه عند البصريين فيراهم يخالفون ظاهر الحديث، فيتركهم ويبين الوجه من رأى الكوفيين أو غيرهم ويرد على من يمنع ذلك، منه:

قوله - فى الحديث (انفروا ثباتاً سرايا متفرقين) «^(٤) - قال الزركشى: ولا وجه له؛ لأنه جمع مؤنث سالم كهندات.

قلت: مذهب الكوفيين جواز إعرابه فى حالة النصب بالفتح مطلقاً، وجوزة قوم فى محذوف اللام وعلى كل من الرأيين يكون لهذه الرواية وجه، ومن ذا الذى أوجب اتباع مذهب البصرى، وإلغاء مذهب الكوفى حتى يقال: بأن هذه الرواية لا وجه لها. «^(٥)

وأما المسائل التى خالف فيها غيره فكان الغالب فيها أن تكون معارضته قوية، والذى يذكره هو الوجه، وفى مثل هذه المواقف قد يقسو على خصمه، ومن هذه المسائل:

ما كان بينه وبين ابن سيده (على بن إسماعيل) المتوفى ٤٥٨ هـ - رحمه الله -

قال الدمامينى - فى حديث عائشة - رضى الله عنها - (ماكان يُعيشُكم؟ قالت:

الأسودان: التمر والماء) «^(٦) -

«قال صاحب المحكم: فسره أهل اللغة بالتمر والماء، وعندى أنها أرادت الحرّة والليل:

(١) - مصابيح الجامع ص ٢٥٦

(٢) - البخارى: الهبة - باب من استعار من الناس الفرس.

(٣) - مصابيح الجامع ص ٢٨٢

(٤) - البخارى: الجهاد - باب وجوب النفير ... و(ثباتاً) بالالف هى رواية القابسى.

(٥) - مصابيح الجامع ص ٤٣٥-٤٣٦

(٦) - البخارى - كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها.

وذلك لأن وجود التمر والماء عندهم شبعٌ وريٌّ، وخِصْبٌ لا شِصْبٌ... الخ
قلتُ: كأنه لم يقف على هذا الحديث، فخطب عشواء وأما إن وقف عليه، وفسر بعد
ذلك مراد عائشة - رضى الله عنها - بما قاله فهو عناد ومكابرة. «^(١)

وما كان بينه وبين ابن الأثير المتوفى: ٦٠٦ هـ (صاحب النهاية) - رحمه الله -
قال - فى حديث حكيم بن حزام: (أرأيت أموراً كنتُ أتحنتُ أو أتحنتُ بها) ^(٢) -
«قال عياض: وهو غلط من جهة المعنى، وأما الرواية فصحيحة... والذى رواه الكافة
بالمثلثة.

قال بعضهم: فيحتمل على تقدير الصحة أن يكون أصلها من (الحانوت) أو (الحانة).
قال ابن الأثير: كانت العرب تسمى بيوت الخمارين الحوانيت... والحانة مثله.
قلتُ: هذا التوجيه ساقط وذلك؛ لأن عين (الحانة) واوٌ ولامها نون، فلو بنى الفعل
منه ل قيل: أتحوّن. فإن قلتُ: فليصح الاشتقاق من (الحانوت) لأن لامها تاء. قلتُ:
هذا خطأ أيضاً، فقد قال الجوهري: فى (الحانوت) وأصله: حانوة مثل ترقوة، فلما سكنت
الواو، انقلبت هاء التانيث تاءً. فعلى كل تقدير لا يصح هذا التوجيه. «^(٣)

وما كان بينه وبين الصفاقسى (عبد الواحد بن التين المتوفى: ٦١١ هـ) - رحمه الله -
قال - فى الحديث (وقال ابن عباسٍ اقترعوا) ^(٤) -
«قال الصفاقسى: صوابه أقرعوا، أو قارعوا؛ لأنه رباعى.
قلتُ: هذه إشارة قبيحة إذ ظاهرها تخطئة ابن عباس - رضى الله عنه - والظن أنه
إنما قصد الناقل عنه، وعلى الجملة فهو مخطئ.

(١) - مصابيح الجامع ص ٢٥٧

(٢) - البخارى: البيوع - باب شراء المملوك من الحربى ...

(٣) - مصابيح الجامع ص ١٦

(٤) - البخارى: الشهادات - باب القرعة فى المشكلات.

قال الجوهري: وأقرعتُ بينهم من القرعة، واقترعوا وتقارعوا بمعنى. «^(١)

وما كان بينه وبين ابن مالك - رحمه الله -

قال الدماميني - في الحديث (نعمًا لأحدهم يُحسنُ عبادة ربّه وينصح لسيده) ^(٢) -

«فاعل (نعم) ضمير مستتر فيها مفسر بـ (ما) وقول ابن مالك: (ما) مساوية للضمير في

الإبهام فلا تميزه؛ لأن التمييز لبيان الجنس المميّز عنه.

مدفوع بأن (ما) ليس مساوياً للضمير؛ لأن المراد شيء عظيم. «^(٣)

وقد بيّنت في موضعه من التحقيق أن لابن مالك في المسألة رأيين.

وانظر غيرها من المسائل التي اختلف معه في الصفحات التالية: ٢٢٢، ٩٨، ٢٢٣.

٢٨٤.

وما كان بينه وبين ابن المنير (ناصر الدين) - رحمه الله -

فيما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

هل أنت إلا إصبعٌ دميتِ وفي سبيل الله مالقيتِ ^(٤)

قال ابن المنير: «... وأما هذا الرجز فالصحيح أنه بيت واحد.»

قال الدماميني: «ادّعاؤه أن ما في الحديث بيتٌ واحد من الرجز على الصحيح لا يقوم

عليه دليل، لجواز كونه بيتين من مشطور السريع. «^(٥)

وانظر معه أيضاً في ص: ٤٤٢

(١) - مصابيح الجامع ص ٣٤٢

(٢) - البخاري: العتق - باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ...

(٣) - مصابيح الجامع ص ٢٥٠

(٤) - البخاري: الجهاد - باب من يتكبر في سبيل الله.

(٥) - مصابيح الجامع ص ٤١٩ - ٤٢٠

وما كان بينه وبين ابن هشام - رحمه الله -

قال الدماميني - في الحديث (لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك) ^(١) - : «فيه شاهد على اقتران الماضي الواقع جواباً لـ (لو) بـ (قد) وقد استغربه ابن هشام في المغنى وأنشد عليه قول جرير:

لوشئت قد نقع الفؤاد بشربةٍ تدع الحوائم لا يجدن غليلاً ^(٢)
قلت: وقد وقع في البخاري أيضاً ... (لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً) ^(٣) وفي هذا والذي قبله اقتران فعل شرط (لو) الماضي أيضاً بـ (قد)» ^(٤)

ومتى كان جواب (لو) ماضياً مثبتاً فالغالب اقترانه باللام نحو قوله تعالى: «لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا» ^(٥) وقد يتجرد منها نحو: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا» ^(٦) وأما إذا كان الجواب ماضياً منفيّاً فالغالب عدم اقترانه باللام نحو قوله تعالى: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ» ^(٧)، وقد يقترن باللام نحو قول الشاعر:

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي ^(٨)

هذا هو الغالب في جواب (لو) إذا كان ماضياً مثبتاً أم منفيّاً - أمّا وروده ماضياً مثبتاً مقترناً بـ (قد) فهو قليل، وعليه جاء قول جرير السابق، وحديثا البخاري - رحمه الله - ؛ ولذا عدّه ابن هشام - رحمه الله - غريباً بل شاذّاً قال:

«ونظيره في الشذوذ اقتران جواب (لولا) بها كقول جرير أيضاً:

كانوا ثمانين أو ثمانيةً لولا رجائك قد قتلت أولادى» ^(٩)

(١) - البخاري: الكفالة - باب من تكفل عن ميت ديناً...

(٢) - البيت من الكامل، ينظر ديوانه ص ٤٥٣ وابن يعيش ١٠ / ٦٠، ومغني اللبيب ص ٣٥٨.

(٣) - البخاري: الحدود - باب رجم الحبلى من الزنا

(٤) - مصابيح الجامع ص ٦٨ - ٦٩

(٥) - الواقعة من الآية ٦٥

(٦) - الواقعة من الآية ٧٠

(٧) - الأنعام من الآية ١١٢

(٨) - البيت من الوافر، ولم أهدأ إلى قائله، ينظر في مغني اللبيب ص ٣٥٨، وأوضح المسالك ٤ / ٢٣١،

والأشموني مع العيني ٤ / ٤٣، وينظر الكلام السابق أيضاً في هذه المراجع.

(٩) - البيت من الوافر، ينظر ديوانه ص ١٥٦، ومغني اللبيب ص ٣٥٩

وانظر معه أيضاً فى ص ٣٤٧ - ٣٤٨

وما كان بينه وبين الزركشى - رحمه الله -

قال الدمامينى - فى الحديث (إنه كان ابن عمك) -: «قال ابن مالك ... يجوز فى (إنه) الكسر والفتح، وإذا كسرت قدّرت قبلها الفاء، وإذا فتحت قدر قبلها اللام والكسر أجود. واستشكل الزركشى تقدير الفاء مع الكسريّان الفاء إنما يكون للتعليل؛ والتعليل يقتضى الفتح لا الكسر.

قلت: هذا كلام من لم يلمّ بفهم كلام القوم وذلك أن الكسر منوط بكون المحل محل

الجملة والفتح بكون المحل للمفرد لا للجملة ...» (١)

وانظر غيرها من المسائل التى خالف فيها الزركشى فى الصفحات التالية:

٨٩-٩، ٢١١، ٢٢٣، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٨٠، ٣١٩، ... الخ

والله تعالى أعلم بالصواب.

تأثره بالسابقين وأثره فى الخالفين:

مما لا شك فيه أن الصرح العلمى لا يتكوّن عند عالم أو عالمين أو جيل، بل يحتاج إلى أجيال تلو الأجيال، فشأن العلم أن يبدأ فى صورة نظريات وآراء عند أفراد ثم يأتى من بعدهم من يستوعب هذه الآراء ويضيف إليها شيئاً جديداً، وهكذا تمرّ الأجيال حتى يتكون الصرح العلمى، فالعلم أخذ وعطاء.

وكذا كان شأن العلامة الدمامينى - رحمه الله - فى مصابيح الجامع، ينقل عن أجلة العلماء الذين سبقوه فى هذا الميدان، بدءاً بالخطابى المتوفى: ٣٨٨هـ، ولعله أوّل من شرح البخارى، وانتهاءً بآخر من وقف عليه وأستاذه ابن الملقن المتوفى: ٨٠٤هـ هذا فيما يتعلق بشراح الصحيح.

والكتاب كما سبق ذو جوانب متعددة، وكذا كان شأنه فى النقل مع الأصوليين،

(١) - مصابيح الجامع ص ١٢٨

والمحدثين، وأئمة النحو واللغة.

والدمايينى - رحمه الله - فى نقله ممن سبقه لم يكن مقلداً جامداً؛ وإنما كان له رأيه الذى ينفرد به، فإذا نقل نقل عن اختيار، وإذا خالف كان قوى العارضة، متين الحجة، واضح الرأى، وذلك فى أغلب أحواله.

ومن يتصفح مصابيح الجامع يرى تأثره واضحاً بعدة علماء منهم:

١ - بدر الدين الزركشى المتوفى: ٧٩٤هـ

وهو أكثر من تأثر به منهجاً - كما سبق - ونقلاً عنه، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات مصابيح الجامع إلا وفيها نقلٌ عن الزركشى بين عزو إليه وغير عزو.

وإلى جانب هذا التأثر البالغ، كان للعلامة الدمايينى شخصيته العلمية القوية حيث تعقبه كثيراً، فقد بلغت المواضع التى تعقب فيها الزركشى - فى هذا الجزء فقط - أربعاً وأربعين موضعاً، وإليك بعض النماذج:

قوله - فى حديث الإقك (... فَأَيَّتَهُنَّ)^(١): «قال الزركشى: هو الوجه، ويروى فأيهن».

يعنى بدون تاء تأنيث.

قلت: دعواه أن الرواية الثانية ليست على الوجه خطأ؛ إذ المنصوص أنه إذا أريد بـ

(أى) المؤمن جاز إلحاق التاء به موصولاً كان أو استفهاماً أو غيرها. «^(٢)

وقوله - أيضاً فى الحديث السابق (... وسل الجارية تصدقك، فدعا رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - بريرة) - «قال الزركشى: قيل إن هذا وهم، فإن بريرة إنما اشترتها

عائشة وأعتقتها قبل ذلك . والمخلص عندي عن هذا الإشكال أن تفسير الجارية ببريرة

مُدْرَج فى الحديث من بعض الرواة ظناً منه أنها هى.

قلت: هذا ضيق عطن، فإنه لم يرفع الإشكال إلا بنسبة الوهم إلى الرواى، مع أن ادعاء

كونه مُدْرَجاً لا ثبت يقوم عليه، والمخلص عندي من الإشكال الرافع لتوهيم الرواة

وغيرهم، أن يكون إطلاق الجارية على بريرة - وإن كانت معتقة - إطلاقاً مجازياً

(١) - البخارى: الشهادات - باب تعديل النساء بعضهن بعضاً.

(٢) - مصابيح الجامع ص ٣١٩

باعتبار ما كانت عليه، واندفع الإشكال والحمد لله. (١)

وانظر باقى تلك المواضع في الصفحات التالية: ١، ٣، ٤١، ٥٦، ٨٨، ٨٩، ١١٨، ١٢٥، ٢٨٠، ٢٦٧، ٢٥٩، ٢٥٦، ٢٥٤، ٢٤٤، ٢٢٣-٢٢٤، ٢٢٢، ٢١٧، ٢١٢، ٢١١، ١٩٨، ١٩٣، ١٣٢، ١٢٨، ٢٨٢، ٣٠٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٤٥، ٣٥٩، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٥، (٢)

٢ - ابن المنير ناصر الدين أحمد بن محمد المتوفى: ٦٨٣هـ

وكان ابن المنير هو الشخصية الثانية بعد الزركشى فى كثرة النقل عنه، والتأثر به، وقد كان ابن المنير دقيقاً فى آرائه قوياً فى معارضته لمن سبقه. والدمايينى - رحمه الله - أكثر من النقل عنه بين عزوٍ وغير عزوٍ، وكان كثيراً ما يختار أقواله، وإليك بعض النماذج:

قال - فى الحديث (فلما كان يوم أُحُدٍ وانكشف المسلمون قال: اللهم إني أعتذر إليك مما صنع هؤلاء - يعنى أصحابه - وأبرأ إليك مما صنع هؤلاء - يعنى المشركين) (٣) - «هذا من أبلغ كلام وأفصحه حيث قال فى حق المسلمين: (أعتذر إليك) وقال فى حق المشركين: (أبرأ إليك) فاعتذر عن الأولياء، وتبرأ عن الأعداء - مع أنه لم يرض الأمرين جميعاً -

(١) - مصابيح الجامع ص ٣٢٥

(٢) - ولعل كثرة هذه التعقبات يلفت نظر قارئ ما، فعساه أن يقول: لماذا لم يعقد الباحث مبحثاً بعنوان تعقبات الدمايينى على الزركشى؟

فأقول: أولاً هذه التعقبات ليست جميعها فى المسائل العربية - وإن كان قدر كبير منها فى ذلك - . ثانياً: إن تعقبات الدمايينى على الزركشى فى المسائل العربية قد تناولها زميلى الاخ الفاضل / يحيى ابن محمد الحكمى ضمن بحثه الذى المعنون بـ: «دراسة ظاهرة تعقبات الدمايينى لغيره من النحاة» وكان معظم التعقبات على الزركشى - رحمه الله - وقد كتب فيه ما يزيد على مائة صفحة على أحسن ما يكون، فقد قام بالمهمة خير قيام، فجزاه الله خيراً.

(٣) - البخارى: الجهاد - باب قول الله عزوجل: «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ...»

لكنهما متقاربان قاله ابن المنير. (١)

وقال -فى ترجمة: (بابُ الكافرُ يقتلُ المسلمَ ثُمَّ يُسَلِّمُ فَيُسَدِّدُ بَعْدُ وَيُقْتَلُ) (٢) -: «أبدي ابن المنير الحكمة الباعثة له على عدوله أن يقول فى الترجمة: فيستشهد. مع أنها التى فى الحديث إلى قوله: (فَيُسَدِّدُ) فقال: صنع ذلك لينبّه على أن الشهادة إحدى وجوه التسديد، وأن كل تسديد كذلك - وإن كانت الشهادة أفضل - لكن دخول الجنة مشترك بين الشهيد المسدد بالشهادة، وبين المسدد بغير الشهادة، والإسلام بمجرد تسديد كاف فى دخول الجنة، فجعل البخارى هذا الكلام فى الترجمة بمعنى الحديث وإزالة لوهم من يتوهم أن هذا خاص بمن استشهد. (٣)

وانظر أيضاً ص: ٢٦٢، ٣٦٢، ... الخ

بل وكان الدمامينى - رحمه الله - يستثمر رأى ابن المنير فى الردّ على بعض العلماء ومن نماذجه:

قوله -فى الحديث (قال: سألتُ ابن عباس - رضى الله عنهما - عن السلم فى النخل) (٤) -: «قال ابن بطلال: هذا الحديث ليس من هذا الباب - يعنى باب السلم إلى من ليس عنده أصل - وإنما هو من الباب الذى بعده - يعنى باب السلم فى النخل - وغلط فيه الناسخ، وأقرّه الزركشى وسكت عليه.

قلت: قال ابن المنير: والتحقيق أنه من هذا الباب وقلّ من يفهم ذلك إلا مثل البخارى، والفضل للمتقدم، ووجه مطابقته أن ابن عباس لما سئل عن السلم إلى من له نخل فى ذلك النخل، عدّ ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو صلاحها، وإذا كان السلم فى النخل المعين لايجوز، لم يبق لوجودها فى ملك المسلم إليه فائدة متعلقة بالسلم، فتعيّن جواز السلم إلى من ليس عنده أصل، وإلا يلزمه سدّ باب السلم، بل لعله أجوز لأنه يؤمن فيه غائلة اعتمادها على هذا النخل بعينه فيلحق ببيع الثمار قبل بدو

(١) - مصابيح الجامع ص ٤٢٣

(٢) - البخارى: الجهاد - باب الكافر يقتل المسلم ...

(٣) - مصابيح الجامع ص ٤٢٧

(٤) - البخارى: السلم - باب السلم إلى من ليس عنده أصل.

الصلاح. انتهى» (١)

وانظر غيرها فى الصفحات التالية: ٣٨، ٤٤، ٤٥، ٥٨، ١١٣، ١٣٤، ١٥٠، ١٥١، ... الخ
ولم يكن الدماميني رحمه الله - بجانب هذا التأثير مقلداً جامداً، بل كان له رأيه
ونظره فقد استدرك على ابن المنير (ناصر الدين) رحمه الله - مواضع كثيرة، فقد
وقفت على ثلاثة وعشرين موضعاً فى هذا الجزء ومن نماذجه:

قوله: «قال ابن المنير: وانظر فى قوله عليه الصلاة والسلام - (أَمْ عَظِيَّةٌ أَمْ هَبِيَّةٌ؟)» (٢)
ما الفرق بين العظية والهبة حتى عطف إحداهما على الأخرى؟

قلت: هذا سهو منه رحمه الله - فليس فى لفظه عليه الصلاة والسلام - فى
هذا الحديث عطف الهبة على العظية حتى يطلب الفرق؛ وإنما الراوى شك هل قال عليه -
السلام :- (أَمْ عَظِيَّةٌ؟) أولم يقل: (أَمْ عَظِيَّةٌ؟) وإنما قال عوضها: (أَمْ هَبِيَّةٌ؟) ولفظ الرواية
صريح فيما قلته كما تراه...» (٣)

وانظر باقى تلك المواضع فى الصفحات التالية: ٩٨، ١٠٠، ١٠٨، ١٠٩، ١٧٨، ١٧٩،
١٧٩-١٨٠، ١٨٢، ١٩٣، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٤١٩ - ٤٢٠،
٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٢، (٤)

وما بقى من العلماء الذين تأثر بهم الدماميني فأكثر النقل عنهم أو الاستشهاد
برأيهم، - وقد يكون له عليهم تعقبات أيضاً - أذكرهم باختصار شديد؛ إذ لاداعى للإطالة
وضرب الأمثلة، فالأمرواض لمن يتصفح مصابيح الجامع، وهم: (٥)

٣ - على بن خلف بن بطلال القرطبى المتوفى: ٤٤٠هـ

٤ - عبد الواحد بن التين الصفاقسى المتوفى: ٦١١هـ

٥ - القاضى عياض اليحصبى المتوفى: ٥٤٤هـ

(١) - مصابيح الجامع ص ٣٢ - ٣٣

(٢) - البخارى: البيوع - باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب.

(٣) - مصابيح الجامع ص ١١

(٤) - تجدر الإشارة إلى أن جل هذه التعقبات فى المسائل الفقهية.

(٥) - هذا الترتيب سار على درجة التأثير.

- ٦- ابن الأثير (صاحب أسد الغابة) المتوفى: ٦٣٠هـ
 - ٧- العلامة ابن دقيق العيد (أبو الفتح محمد بن علي) المتوفى: ٧٠٢هـ
 - ٨- أبو النصر إسماعيل بن حماد الجوهري (صاحب الصحاح) المتوفى: ٣٩٤هـ
 - ٩- العلامة جمال الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الجياني المتوفى: ٦٧٢هـ
 - ١٠- شيخه وأستاذه أبو عبد الله بن عرفة المتوفى: ٨٠٣هـ
- وهناك علماء آخرون تأثر بهم الدماميني، ولكن نسبة تأثره بهم أقل ممّن ذكرت، وسأذكرهم بإذن الله تعالى في مصادره والله المستعان. (١)

وأما أثر الدماميني رحمه الله - فيمن جاء بعده فالذي وقفت عليه أن العلامة شهاب الدين القسطلاني المتوفى: ٨٥٥هـ في كتابه إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري أكثر من النقل عن العلامة الدماميني، والغالب عليه أنه يشير إليه، وأحياناً لا يشير، وقد بلغت مواضع نقله عنه - فيما عدتها من هذا الجزء - ما يزيد على ثلاث وعشرين موضعاً.

ويلاحظ في نقولات القسطلاني عن الدماميني أنه ينقلها عنه اختياراً لتلك الآراء ورضى بها، فمن ثمّ لا يعقّب عليه، بل وأحياناً يظهر استحسانه بها، وهذه الآراء هي مما انفرد بها الدماميني، أو استدرك بها على من سبقه ومن نماذج:

قوله في (باب القران في التمر بي الشركاء حتي يستأذن أصحابه) (٢): «فيه حذف المضاف وهو (ترك) وإقامة المضاف إليه مقامه لوجود الدليل عليه، والأصل: ترك القران فحذف (ترك)؛ لأن الغاية تدل عليه، قاله: البدر الدماميني وهو أحسن من قول

(١) - ربما تلفت نظر القاري كثرة نقل الدماميني عن الهروي والخطابي وابن الأثير (صاحب النهاية) والديمياطي (عبد المؤمن بن خلف المتوفى: ٧٠٥هـ) وغيرهم. فلعله يسأل لماذا لم يذكر هؤلاء في جملة من تأثر بهم؟

أقول: - وقد سبق أن أشرت في منهجه أنه فيما تبين لي - لا يرجع إليهم مباشرة وإنما ينقل أقوالهم عن التنقيح للزركشي، أو شرح ابن بطلال، أو التوضيح لابن الملّين. فينقل نص الزركشي لا نص الخطابي مثلاً.

(٢) - البخاري: الشركة - باب القران في التمر ...

غيره: إنَّ (حتى) كانت (حين) فتصحفت . أوسقط من الترجمة لفظ النهى من أولها. «^(١)

وقوله -أيضاً في الحديث (... فقام أبوشاة)^(٢) -: «ونقل ابن الملقن عن ابن دحية أنه بالتاء منصوباً . قال في المصابيح: لا يتصور نصبه؛ لأنه مضاف إليه في مثل هذا العلم دائماً وإنما مراده أنه مُعرب بالفتحة في حال الجرّ لكونه غير منصرف، وذلك لأن القاعدة في العلم ذي الإضافة اعتبار المضاف إليه بالنسبة إلى الصرف وعدمه...»^(٣) وينظر باقى تلك المواضع في الجزء الرابع من إرشاد السارى الصفحات التالية:

١.٣ ، ١.٦ - ١.٧ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ،
٢.٢ ، ٢.٢ ، ٢.٩ ، ٢٤٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٨٥ .

والجزء الخامس: ٣٥ ، ٥١ .

وقد نقل عن القسطلانى الشيخ عبدالله بن حجازى الشرقاوى المتوفى: ١٢٢٦هـ فى كتابه: فتح المبدى شرح مختصر الزبيدى، بعض آراء الدمامينى دون عزوٍ إليه، وينظر منها على سبيل المثال الجزء الثانى من فتح المبدى الصفحة: ١٩٧، و ٢١٢ . وكذلك الشيخ رشيد أحمد الكنوكوهى (الهندي) المتوفى: ١٣٢٢هـ فى كتابه: لامع الدرارى على جامع البخارى، ولكنه كان يشير إلى الدمامينى تبعاً للقسطلانى، ينظر منها على سبيل المثال:

الجزء السادس من لامع الدرارى الصفحة: ١٤٤ .

(١) - إرشاد السارى ٤ / ٢٨٦

(٢) - البخارى: اللقطة - باب كيف تعرف لقطة أهل مكة .

(٣) - إرشاد السارى ٤ / ٢٤٨

مصادره:

لقد تنوعت مصادر الدماميني - رحمه الله - التي استقى منها مسائل بحثه في كتابه هذا لتنوع ثقافته الواسعة، فقد أفصح - رحمه الله - عن جملة من الكتب، وجماعة من العلماء الذين نقل عنهم، فإليك بيان تلك الكتب والعلماء بالترتيب الألفبائي:

أ - الكتب:

- ١ - أسد الغابة لابن الأثير. (مطبوع) ^(١)
- ٢ - أسماء من دخل مصر من الصحابة لمحمد بن ربيع الجيزي. (لم أقف عليه)
- ٣ - الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي. (مطبوع) ^(٢)
- ٤ - الأقضية لابن يونس. (لم أقف عليه)
- ٥ - الانتصاف لابن المنير. (مطبوع) ^(٣)
- ٦ - البارع لأبي علي القالي. (مطبوع) ^(٤)
- ٧ - تجريد أسماء الصجابة للذهبي. (مطبوع) ^(٥)
- ٨ - التدريب لأبي حيان الأندلسي (في النحو مخطوط) ^(٦)
- ٩ - التمهيد لابن عبد البر. (مطبوع) ^(٧)
- ١٠ - التنبيه لابن بشير في الأصول. (ولم أقف عليه)
- ١١ - تهذيب الأسماء واللغات للنووي. (مطبوع) ^(٨)

(١) - حققه محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، طبع في دار الشعب.

(٢) - حققه: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد عوض، طبع في بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م

(٣) - مطبوع بحاشية الكشف للزمخشري.

(٤) - حققه: هاشم الطعان، طبع بمكتبة النهضة ببغداد. الطبعة الأولى ١٩٧٥ م

(٥) - حققه: صالحة عبد الكريم شرف الدين. طبع في بومباي بالهند سنة: ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م

(٦) - توجد له نسخة في معد المخطوطات تحت رقم ٢٣

(٧) - حققه: عبد الرحمن الوكيل مطبع بدار الكتب الحديثة الطبعة الأولى: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م

(٨) - حققه شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية - بيروت (بدون تاريخ)

- ١٢ - تهذيب اللغة للأزهري . (مطبوع) ^(١)
- ١٣ - حاشية التفتازاني على الكشاف للزمخشري . ^(٢)
- ١٤ - خزائن أبي الحديد . (لم أهدد إليه)
- ١٥ - الدلائل لثابت بن حزم السرقسطي . (مخطوط) ^(٣)
- ١٦ - الروض الأنف للسهيلى . (مطبوع) ^(٤)
- ١٧ - سنن ابن ماجه . (مطبوع) ^(٥)
- ١٨ - سيرة ابن إسحاق . (لم أقف عليه)
- ١٩ - سيرة الدمياطى . (لم أهدد إليه)
- ٢٠ - سيرة ابن هشام . (مطبوع) ^(٦)
- ٢١ - شرح مختصر ابن حاجب الأصبلى لأبى حامد السبكى . (مخطوط) ^(٧)
- ٢٢ - الصحاح للجوهري (مطبوع) ^(٨)
- ٢٣ - صحيح البخارى . (مطبوع) ^(٩)
- ٢٤ - طبقات ابن سعد . (مطبوع) ^(١٠)

-
- (١) - حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، وراجعته أ، على محمد البجاوي، طبع بدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ)
 - (٢) - حقق في رسالة علمية بجامعة الأزهر.
 - (٣) - له نسخ متعددة ينظر تاريخ التراث العربي ٢ / ٢٥٢ لفؤاد سزكين.
 - (٤) - حققه عبد الرحمن الوكيل، طبع في دار الكتب الحديثة، ١٣١٧هـ - ١٩٦٧م
 - (٥) - حققه محمد فؤاد عبد الباقي، طبع في دار الفكر - بيروت (بدون تاريخ)
 - (٦) - قدّم لها، وعلّق عليها طه عبد الرؤوف سعد، طبع في مكتبة الكليات الأزهرية (بدون تاريخ)
 - (٧) - اسمه: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه. منه نسخة بمركز البحوث العلمية بجامعة أم القرى.
 - (٨) - حققه أحمد عبد الغفور، طبع في بيروت - لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
 - (٩) - له عدة طبعات، وحققه أيضاً د. مصطفى ديب البغا، طبع في دار صادر - بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
 - (١٠) - طبع في دار صادر - بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م

- ٢٥ - العُتْبِيَّةُ لِحَمْدِ العُتْبِيِّ القُرْطُبِيِّ المتوفى: ٢٥٥ هـ (مطبوع) ^(١)
- ٢٦ - العين للخليل. (مطبوع) ^(٢)
- ٢٧ - قواعد القرافى، واسمه: الفروق. (مطبوع) ^(٣)
- ٢٨ - قواعد العزّين عبد السلام. (مطبوع) ^(٤)
- ٢٩ - مبهمات ابن بشكوال. (مطبوع) ^(٥)
- ٣٠ - مبهمات عبد الغنى. (لم أقف عليه) ^(٦)
- ٣١ - مبهمات القسطلانى. (لم أهد إليه)
- ٣٢ - مبهمات النووى. (مطبوع) ^(٧)
- ٣٣ - المجموعة (فى الفقه المالكى، لم أهد إليه) ^(٨)
- ٣٤ - المحكم لابن سيده. (مطبوع) ^(٩)
- ٣٥ - مختصر الاستيعاب. (لم أقف عليه) ^(١٠)
- ٣٦ - مشارق الأنوار للقاضى عياض. (مطبوع) ^(١١)

-
- (١) شرحه أبو الوليد بن رشد القرطبى المتوفى: ٥٢٠ هـ وسماء: البيان والتحصيل. وهو مطبوع بدار المغرب الإسلامى، ١٤٠٤ هـ
- (٢) - حققه د، مهدي الخزومى، ود، إبراهيم السامرائى، طبع فى الجمهورية العربية العراقية، ١٩٨٤ هـ
- (٣) - طبع بدار المعرفة - بيروت، (بدون تاريخ)
- (٤) - طبع فى القاهرة عن مطبعة التقوى سنة ١٩٣٤ هـ
- (٥) - واسمه: غوامض الأسماء المبهمة الواقعة فى متون الأحاديث المسندة، حققه: عز الدين على السيد، ومحمد كمال الدين. طبع فى بيروت سنة: ١٤٠٧ هـ
- (٦) - قال صاحب معجم المصنفات الواردة فى الفتوح: اسمه الغوامض والمبهمات، حققه: محمد عزيز شمس. ينظر معجم المصنفات ص: ٣٤٥
- (٧) - واسمه: الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمة. طبع مع مبهمات الخطيب البغدادى بالقاهرة سنة: ١٤٠٥ هـ مطبعة الخانجى.
- (٨) - واسمه: المجموعة على مذهب مالك وأصحابه. ألفه: محمد إبراهيم بن عبدوس المتوفى: ٢٦٠ هـ
- (٩) - حققه عبدا الستار أحمد الفراج، طبعه مصطفى البابى الحلبي بمصر، ط ١، ١٢٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- (١٠) - قال حاجى خليف فى الكشف ١ / ٨١: « اسمه: روضة الأحياب فى مختصر الاستيعاب لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم الأدرعى المالكى. »
- (١١) - طبع فى المكتبة العتيقية - تونس، ودار التراث - القاهرة (بدون تاريخ)

- ٣٧ - المغنى لابن هشام. (مطبوع) ^(١)
- ٣٨ - معجم الطبرانى الأوسط. (مطبوع) ^(٢)
- ٣٩ - المنتخب من مسند عبد بن حميد. (مطبوع) ^(٣)
- ٤٠ - المنتقى من تاريخ دمشق لابن عساكر. (لم أهد إليه)
- ٤١ - موطأ الإمام مالك. (مطبوع) ^(٤)
- ٤٢ - موطأ ابن وهب. (لم أهد إليه)
- ٤٣ - النهاية لابن الأثير. (مطبوع) ^(٥)
- ٤٤ - النوادر لابن أبى زيد. (فى فقه المالكى، ولم أقف عليه)
- ٤٥ - النوادر لأبى زيد الأنصارى. (مطبوع) ^(٦)
- ٤٦ - كتاب الهدايا لابن أبى الدنيا. (لم أهد إليه)

ب - العلماء الذين ذكرهم دون بيان كتبهم:

- ١ - الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة المتوفى: ٢١٠ هـ)
- ٢ - الإسماعيلى (أبوبكر أحمد بن إبراهيم المتوفى: ٣٧١ هـ)
- ٣ - الأصيلى (عبد الله بن إبراهيم المتوفى: ٣٩٢ هـ)
- ٤ - ابن الأعرابى (محمد بن زياد المتوفى: ٢٣٠ هـ)
- ٥ - الأمير ابن ماكولا (على بن هبة الله المتوفى: ٤٨٧ هـ)

(١) - حققه: محمد محبى الدين عبد الحميد، طبع بدار صادر - بيروت (بدون تاريخ)، وحققه أيضاً: الدكتور مازن المبارك، ومحمد حمد الله، طبع بدار الفكر بيروت.

(٢) - حققه: محمود الطحان. طبع فى مكتبة العارف - الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

(٣) - حققه: السيد صبحى البدرى السامرائى، ومحمود محمد خليل الصعيدى، طبع بمكتبة السنة بالقاهرة سنة: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

(٤) - حققه: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٥) - حققه: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحى، طبع بدار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى: ١٣٨٣ - ١٩٩٦ م

(٦) - حققه: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحى، طبع بدار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى: ١٣٨٣ - ١٩٩٦ م

- ٦ - الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف المتوفى: ٤٧٤هـ)
- ٧ - الباقلاني (القاضي أبو بكر المتوفى: ٤٠٣هـ)
- ٨ - ابن بطلال (علي بن خلف المتوفى: ٤٩٩هـ)
- ٩ - الجرجاني (عبد الله بن عدي المتوفى: ٣٦٥هـ)
- ١٠ - جلال الدين البلقيني (المتوفى: ٨٢٤هـ)
- ١١ - ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي المتوفى: ٥٩٧هـ)
- ١٢ - ابن حبيب (عبد الرحمن بن حبيب المتوفى: ٢٣٨هـ)
- ١٣ - الخطابي (حمد بن محمد بن إبراهيم المتوفى: ٣٨٨هـ)
- ١٤ - الدارقطني (علي بن عمر المتوفى: ٣٨٥هـ)
- ١٥ - أبوداود (سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى: ٢٧٥هـ)
- ١٦ - الداودي (أحمد بن سعيد، لم تعرف سنة وفاته)
- ١٧ - ابن دقيق العيد (محمد بن علي المتوفى: ٧٠٢هـ)
- ١٨ - الزبير بن بكار (المؤرخ المتوفى: ٢٥٦هـ)
- ١٩ - الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله المتوفى: ٧٩٤هـ)
- ٢٠ - الزمخشري (محمود بن عمر المتوفى: ٥٣٨هـ)
- ٢١ - زين الدين ابن العجمي (المتوفى: ٨٣٣هـ)
- ٢٢ - ابن السكن (سعيد بن عثمان المتوفى: ٣٥٣هـ)
- ٢٣ - سويد بن سعيد (المتوفى: ٢٤٠هـ)
- ٢٤ - سيبويه (عمرو بن بشر المتوفى: ١٨٠هـ)
- ٢٥ - الشافعي - رضي الله عنه - (محمد بن إدريس المتوفى: ٢٠٤هـ)
- ٢٦ - الصفاقسي (عبد الواحد بن التين المتوفى: ٦١١هـ)
- ٢٧ - الطبري (محمد بن جرير المتوفى: ٣١٠هـ)
- ٢٨ - عبد الحق (بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي المتوفى: ٥٨١هـ)
- ٢٩ - عبد الرزاق (بن همام الصنعاني المتوفى: ٢١١هـ)
- ٣٠ - أبو عبيد (البكري المتوفى: ٤٨٧هـ)

- ٣١ - ابن عرفة (محمد بن عرفة المتوفى: ٨٠٣ هـ)
- ٣٢ - ابن عَقْبَة (موسى بن عَقْبَة المؤرخ المتوفى: ١٤١ هـ)
- ٣٣ - القابسي (على بن خلف المعافري المتوفى: ٤٠٣ هـ)
- ٣٤ - ابن القاسم (عبد الرحمن بن القاسم المتوفى: ١٩١ هـ)
- ٣٥ - ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدينوري المتوفى: ٢٧٦ هـ)
- ٣٦ - ابن القطاع (على بن جعفر المتوفى: ٥١٤ هـ)
- ٣٧ - قطرب (محمد بن المستنير المتوفى: ٢٠٦ هـ)
- ٣٨ - ابن القوطية (محمد بن عمر بن عبد العزيز المتوفى: ٣٦٧ هـ)
- ٣٩ - الكشميهني (محمد بن مكى المتوفى: ٣٨٩ هـ)
- ٤٠ - اللخمي (محمد بن محمد المتوفى: ٥٥٣ هـ)
- ٤١ - اللحياني (على بن المبارك، وقيل: ابن حازم توفى في أواخر القرن الثاني للهجرة)
- ٤٢ - ابن الماجشون (عبد الملك بن عبد العزيز المتوفى: ٢١٣ هـ)
- ٤٤ - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد المتوفى: ٢٨٥ هـ)
- ٤٥ - المروزي (أبو زيد محمد بن عبد الله المتوفى: ٣٧١ هـ)
- ٤٦ - المُستغفري (جعفر بن محمد بن المعتز المتوفى: ٤٣٢ هـ)
- ٤٧ - المستملي (إبراهيم بن أحمد المتوفى: ٣٧٦ هـ)
- ٤٨ - مُغلطاي (علاء الدين بن قليج المتوفى: ٧٦٢ هـ)
- ٤٩ - ابن الملقن (عمر بن على بن أحمد المتوفى: ٨٠٤ هـ)
- ٥٠ - المنذري (عبد المؤمن بن عبد القوي المتوفى: ٦٥٦ هـ)
- ٥١ - ابن المنير (ناصر الدين المتوفى: ٦٨٣ هـ)
- ٥٢ - المهلب (بن أبي صفرة المتوفى: ٤٣٥ هـ)
- ٥٣ - ابن نباتة (محمد بن محمد: الشاعر المتوفى: ٧٦٨ هـ)
- ٥٤ - الهروي (أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى: ٢٢٤ هـ)
- ٥٥ - أبوذرّ الهروي (عبد بن أحمد المتوفى: ٤٣٤ هـ)
- ٥٦ - يعقوب (بن السكيت المتوفى: ٢٤٤ هـ)

اتجاهه النحوى:

كان الدمامينى - رحمه الله - بغدادى المذهب حيث رأيته يمزج بين المذهبين البصرى والكوفى ويستعملهما معاً، وليس شىء أدل على هذا من قوله: « ومن ذا الذى أوجب اتباع مذهب البصرى وإلغاء مذهب الكوفى. »^(١)

بل وكان ينشد هذا المذهب ويدعو إليه، ويرى من القصور أن تكتفى العالم برأى مدرسة دون مدرسة، وهو القائل - فيما عقب به الخطابى والزركشى فى الحديث: (إن وجدناه لبحراً)^(٢) - « قال الخطابى: و(إن) هنا نافية واللام بمعنى (إلا) وعليه اقتصر الزركشى. »

قلت: وهو قصور، فهذا إنما هو مذهب كوفى، ومذهب البصريين (إن) مخففة من الثقيلة واللام فارقة بينها وبين النافية. »^(٣)

وقد وردت عنده مصطلحات النحو البصرى بكثرة، واستعمل أيضاً بعض ألفاظ النحو الكوفى؛ ومنها:

مصطلح: الخافض والمخفوض^(٤) (الجار والمجرور)

ومصطلح: الصلة^(٥) (الصفة)

وأما نزعته فقد كان بصرى النزعة؛ لأن المدرسة البغدادية كما رآها أستاذى الدكتور أحمد مكى الأنصارى - تتمثل فى ثلاث صور:

١ - بغدادى المذهب بصرى النزعة، لمن غلبت عليه النزعة البصرية.

٢ - بغدادى المذهب كوفى النزعة، لمن غلبت عليه النزعة الكوفية.

(١) - مصابيح الجامع ص ٤٣٥

(٢) - البخارى: الهبة - باب من استعار من الناس الفرس.

(٣) - مصابيح الجامع ص ٢٨٢

(٤) - ينظر مصابيح الجامع ص ٤٩

(٥) - ينظر مصابيح الجامع ص ٣٩٨

٣ - بغدادى المذهب متساوى النزعتين، لمن تساوت عنده النزعتان البصرية والكوفية.

وفيما وقفت عليه من مسائل الخلاف بين المدرستين رأيت الدماميني - رحمه الله - يندرج تحت الصورة الأولى؛ إذ أخذ برأى الكوفيين فى ثلاث مسائل:

أ - جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. (١)

ب - مجيء الواو بمعنى (أو). (٢)

ج - جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل دون توكيد. (٣)

وأخذ برأى البصريين فى عشر مسائل:

أ - جواز تقدم خبر (كان) وهو غير ظرف على اسمها. (٤)

ب - منع أن يقع اسم الإشارة منادى وحذف منه حرف النداء. (٥)

ج - منع إضافة الموصوف إلى الصفة. (٦)

د - قال فى المطافيل: « وحقه المطاقل » (٧)

هـ - قال بحذف الخبر وجوباً بعد (لولا). (٨)

و - أن المنادى العلم المفرد مبني على الضم. (٩)

(١) - ينظر مصابيح الجامع ص ٤٩

(٢) - ينظر مصابيح الجامع ص ٣٠

(٣) - مصابيح الجامع ص ٢٠٩ - ٢١١

(٤) - مصابيح الجامع ص ٤٣٣

(٥) - مصابيح الجامع ص ٩٧ - ٩٨

(٦) - المرجع السابق ص ٢٥٥

(٧) - المرجع السابق ص ٣٧٩

هذا رأى البصريين، بينما الكوفيون يجيزونه مطلقاً.

(٨) - المرجع السابق ص ١١٠

وهذا رأى جمهور البصريين، بينما الكوفيون يرون أن بعد (لولا) فاعل محذوف.

(٩) - مصابيح الجامع ص: ٢٥٥

ز - أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء. (١)

ح - أخذ برأي سيبويه، والخليل في جواز حذف المؤكّد، وبقاء التأكيد. (٢)

ط - أخذ برأي البصريين في نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرةً، بعد الفاء في

جواب النهي. (٣)

س - وأخذ برأي البصريين في مجيء المصدر خالاً على تأويله باسم المفعول، أو على

حذف مضاف. (٤)

والله تعالى أعلم بالصواب.

القيمة العلمية لهذا الكتاب:

لستُ بالذى يقيّم عمل العلامة الدماميني - رحمه الله - فهو من هو فى علمه وفضله! إلا أن معاشيتى كتابه هذا اقتضت منى أن أبوح بما وقفت عليه حسب فهمى الضئيل وعلمى القليل،

لقد كان لكتاب مصابيح الجامع أهميته بين الدراسات التى دارت حول الجامع الصحيح للإمام البخارى - عليه رحمة الله - إذ تعرض الدماميني للجامع الصحيح من الجوانب التى أغلفها القدماء من نكت وتحقيقات وفتح لمغلقات (من إيضاح لفظ غريب، وإعراب غامض، ونكتة بلاغية لطيفة، أو نسب عويص، أو راوٍ يخشى فى اسمه التصحيف، أو مبهم علم حقيقته، أو أمر وهم فيه، منتخباً فى ذلك من الأقوال أصحها، ومن المعانى أوضحها مع إيجاز فى العبارة والرمز بالإشارة - كما سبق فى بيان منهجه -) والحقيقة أن الدماميني كان محصلاً لمختلف العلوم، فقد ضرب فى كل فن بسهم وأخذ من كل علم بحظ، ثم كان له تحقق ورسوم وبراعة فى العلوم العربية، ولهذه الجوانب كان أثرها واضحاً فى هذا الكتاب.

(١) - مصابيح الجامع ص ٢٢٩

(٢) - المرجع السابق ص ٢٢٩

(٣) - المرجع السابق ص ٢٦٧

(٤) - المرجع السابق ص ٣٣ - ٣٤

والكتاب حقاً مصابيح كما سمّاه مؤلفه، فهو وإن لم يكن رائداً فى مجاله - لأن الزركشى سبقه إليه - إلا أنه نجمٌ متألّئٌ فى سمائه لا يستغنى عنه الناظر فى الجامع الصحيح، وكما قال مؤلفه: « سيعرف قدره من تصفحه وينظر المنصف بعين الاستحسان إذا لمحه. »^(١)

هذا والكتاب لا يخلو من بعض الملاحظات؛ منها:

أ - أن الدمامينى - رحمه الله - لم يكن مصيباً فى جميع أقواله وأرائه - وهذا شأن جميع البشر، كل يؤخذ من قوله ويردّ عليه إلا النبى صلى الله عليه وسلم - فهناك مسائل كان رأيه فيها مرجوحاً؛ منها:

تفسيره قول عمر رضى الله عنه - (فعملتُ لذلك أعمالاً)^(٢) - بالمجئء والذهاب والسؤال عما الله ورسوله أعلم به.^(٣)

وقد بيّنت الوجه فى المسألة فى مكانها من قول العلماء . وكذا قوله: « أن (فوق) من الظروف الملازمة للطرفية فلا تستعمل غير منصوبة. »^(٤)

قلت: وقد جاء استعمالها مجرورة بـ (مِنْ) فى القرآن الكريم . وغيرها من المسائل مبثوثة فى ثنايا الكتاب، وقد نبهتُ عليها فى مواضعها .

ب - ويلاحظ عليه الاستطراد، ولا سيما فى المسائل الفقهية الخلافية بين أئمة المالكية .

ويستطرد أيضاً فى سرد بعض الحوادث والحكايات التى لها أدنى تعلق بالحديث .

ج - كثرة نقولاته عن بعض من سبقه دون عزو إليهم .

والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) - مصابيح الجامع (٤ / أ)

(٢) - البخارى: الشروط - باب الشروط فى الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب .

(٣) - مصابيح الجامع ص ٣٨٥

(٤) - مصابيح الجامع ص ٤١٢

القسم الثاني ما ورد

من ظاهرة التقدير

والتأخير

في مصايح الجامع

لبدر الدين الدماميني

- رحمه الله -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى الصحابة والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :
فقد قال الله تعالى فى محكم كتابه : « وهذا لسان عربى مبين » (١) وقال : « لتكون من المنذرين بلسان عربى مبين » (٢) فوصف الله تعالى العربية بأبلغ ما توصف به لغة وهو البيان .

هذا وللعربية مزايا كثيرة ومحاسن جمّة ومنها - ما يكون موضوع هذا البحث - : التقديم والتأخير . ولقد كانت هذه المحسنة محط نظر البلاغيين والنحويين وموضع اهتمامهم وعنايتهم ، فالبلاغيون راعوا فيها الجانب البيانى وتحدثوا عن أسرارها وأغراضها ولطائفها .

وهذا عبد القاهر شيخ البلاغيين - عليه رحمة الله - وقد عقد فصلاً طويلاً فى دلائل الإعجاز يتحدث عن التقديم والتأخير فيقول : « هوباب كثير الفوائد جمّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية لا يزال يفتّر لك عن بديعة ويُفضى بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعراً يروك مسمّعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان . » (٣)

ولقد قال شيخ النحاة سيبويه - رحمه الله - من قبل وهو يذكر الفاعل والمفعول - : « كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم . » (٤)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البحث سوف يقتصر على دراسة التقديم والتأخير

(١) - النحل الآية : ١٦

(٢) - الشعراء الآية : ١٩٥

(٣) - دلائل الإعجاز ص : ١٠٦

(٤) - الكتاب (تحقيق هارون) ١ / ٣٤

فى الأسلوب العربى من وجهة نظر النحويين فقط ، فلا يخوض فى بيان الأسرار والأغراض البلاغية إلا إذا دعت الحاجة إليها ، وكذلك التقديم والتأخير فى الصيغ الصرفية.

وأما النحويون فقد اهتموا بهذه الظاهرة من منطلق عنايتهم بدراسة تكوين الجملة وتركيبها ، وقد جاء جلّ كلامهم عنها فيما تكلموا عن الرتبة . (١)

وعلى هذا فإنه يمكن دراسة التقديم والتأخير خلال ما سماها النحاة : الرتبة . وقد قالوا: « الأصل الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير . » (٢) ثم هذه الرتبة إما أن تكون محفوظة - بمعنى أنه لا يجوز أن تتزحزح عن مكانها - أو غير محفوظة فيجوز تقديمها وإن كانت متأخرة فى الأصل ، أو تأخيرها وإن كانت متقدمة فى الأصل .

أو إن المحفوظة قد يطرأ عليها أمر فيجعلها غير محفوظة ، أو غير المحفوظة يجعلها محفوظة.

وبناءً على هذا يمكن تقسيم الرتبة ثلاثة أقسام:

١ - الرتب المحفوظة.

٢ - الرتب غير المحفوظة.

٣ - الرتب التي خولف فيها الأصل الأول (وهو الحفظ) فصيرت إلى الأصل الثاني (وهو عدم الحفظ)، أو العكس أي: صيرت غير المحفوظة محفوظة.

(١) - الرتبة : هى الموقع الذكري للكلمة فى جملتها ، فيقال : رتبة الفاعل التقدم على المفعول ، ورتبة المفعول التأخر عن الفاعل ، فإن تقدمت الكلمة فى الجملة بحسب رتبتها المقررة قيل لها : إنها متقدمة رتبة وإن تأخرت عما هو مقرر لها قيل لها : إنها متأخرة رتبة .

معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص : ٩٢

(٢) - الأصول دراسة ايبستمولوجية ص : ١٣٨

وستكون الدراسة بإذن الله تعالى فى مبحثين:

١ - المبحث الأول: الرتب غير المحفوظة.

٢ - المبحث الثانى: الرتب التى خولف فيها الأصل الأول (وهو الحفظ) فصير إلى الأصل الثانى (وهو عدم الحفظ) أو العكس، أى: صير غير المحفوظ محفوظاً.

ولا تتناول الدراسة الرتب المحفوظة؛ لأنه الأصل - حيث قالوا: «الأصل الرتبة بين عناصر الجملة». - وعليه أكثر الكلام فليزمنى الاعتماد عليه أن أستطرد جلّ ما ورد ثم لا طائل تحته.

وسأذكر فى كل مبحث إن شاء الله نماذج متعددة حسب الإمكان ثم التعليق أو التوضيح عليه إذا اقتضى الموقف. والأمثلة والنماذج التى ستذكر لا تقتصر على الجزء الذى قمت بتحقيقه، بل تشمل الأجزاء التى سُبِقَتْ بها، ولا يحتم أيضاً فى تلك النماذج أن يكون علّق عليها العلامة الدماميني - رحمه الله - قد يكون وقد لا يكون.

١ - المبحث الأول: الرتب غير المحفوظة

١ - الرتبة بين المبتدأ والخبر:

كقوله - صلى الله عليه وسلم - (أَوْمُخْرِجِيْ هُمْ) ^(١)

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ) ^(٢)

قال الدماميني: « (مخرجي) جمع مخرج مضاف إلى ياء المتكلم و(هم) مبتدأ مؤخر و(مخرجي) خبر مقدم، ولا يجوز العكس؛ لئلا يخبر عن النكرة بالمعرفة؛ لأن الإضافة فى (مخرجي) لفظية، ولا يجوز أن يكون (مخرجي) مبتدأ و(هم) فاعلاً؛ لأن (مخرجي) جمع

(١) - البخاري: بدء الوحي - باب حدثنا يحيى بن بكير - وفى مصابيح الجامع (١٢/ ١)

(٢) - البخاري: الرهن - باب إذا اختلف الراهن والمُرتهن ونحوه ... فى مصابيح الجامع ص ٢٣٣

والوصف وما بعده إذا تطابقا في غير الأفراد كان الأول خبراً مقدماً قاله ابن الحاجب. (١)

وقال في الحديث الثاني: «عليك شاهدك، أو عليه يمينه». (٢)

على أن (شاهدك) مبتدأ مؤخر، و(عليك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، ومثله (أو عليه يمينه).

فالأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن الخبر وصف في المعنى فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس. (٣)

وقد قال في ذلك ابن مالك - رحمه الله -:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً (٤)

والمسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ والكوفيون يمنعون.

وحجة الكوفيين في المنع أن ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. وذلك إذا قلت: قائم زيد. كان في (قائم) ضمير (زيد)، وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد. فالهاء ضمير (زيد) فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب ألا يجوز تقديمه عليه. (٥)

فاستند الكوفيون إلى العقل، وهو القياس.

وأما البصريون فكانت حجّتهم السماع فأجازوه؛ لأنه ورد كثيراً في كلام العرب شعراً ونثراً فمما ورد في كلامهم: «فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمُ» و «فِي أَكْفَانِهِ لُفٌّ المِيسْتُ» و «مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ» و «تَمِيمِي أَنَا» (٦)

(١) - مصابيح الجامع (١٢ / ١)

(٢) - مصابيح الجامع ص ٢٣٣ - ٢٣٤

(٣) - شرح ابن عقيل ٢٧٧ / ١

(٤) - المرجع السابق.

(٥) - الإنصاف ١ / ٦٥ فما بعد.

(٦) - المرجع السابق والأشمونى مع الصبان ١ / ٢٠٩

فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر والتقدير فيها: الحكم يؤتى في بيته. والميت لف في أكفانه. ومن يشنؤك مشنوء.

ومما ورد في الشعر قول حسّان بن ثابت -رضي الله عنه-

قد تَكَلَّتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرْتَنِ الْأَسَدِ^(١)

وقول الآخر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٢)
وقول مالك بن خالد الهذلي:

فَتَى مَا ابْنِ الْأَغْرَ إِذَا شَتُونَا وَحُبُّ الزَادِ فِي شَهْرَى قُمَاحِ^(٣)

فالتقدير في البيت الأول: مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ قَدْ تَكَلَّتْ أُمُّهُ. وفي الثاني: بنو أبنائنا بنونا. وفي الثالث: ابنُ الأغْر فتى ما إذا شتونا.

وقد قال البصريون: «إن الخبر وإن كان متقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديرًا فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار.»^(٤)
فهذه وتلك تقطع بصحة ما ذهب إليه البصريون، وحجتهم النقل وحجة الكوفيين العقل، والحديث بعد شاهد للبصريين.

٢ - الرتبة بين الاسم والخبر في باب (كان) وأخواتها

أ - (فَكَانَتْ تِلْكَ وَلَيْمَةُ رَسُولِ اللَّهِ)^(٥)

(١) - البيت من الكامل يظن في ديوانه (بشرح محمد العناني) ص ٩٤، وشرح ابن عقيل ٢٢٩ / ١

(٢) - البيت من الطويل، وهوينسب للفرزدق ينظر في الإنصاف ٦٦ / ١، وابن يعيش ٩٩ / ١ وأوضح المسالك ٢٠٦ / ٣، والأشمونى مـع الصبان ٢١٠ / ١، وشرح التصريح ١٧٣ / ١

(٣) - البيت من الوافر، ينظر في الإنصاف ٦٦ / ١ واللسان مادة (ق م ح)

(٤) - الإنصاف ٦٨ / ١

(٥) - البخاري: البيوع - باب هل يسافر بالجارية ،،،، وفي مصابيح الجامع ص ٢٦

ب - (لو كان لى عددُ هذه العِضاةِ نَعَمًا) (١)

ج - (ثُمَّ تَكُونُ بِي سُرْعَةً أَنْ أُدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -) (٢)

د - (فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِبِي وَدَائِبُهُمَا) (٣)

يجوز تقديم الخبر على الاسم فى هذا الباب إذا عَرِيَ الخبر ممَّا يوجب التقديم أو

التأخير - كما فى الأحاديث السابقة - وفى ذلك يقول ابن مالك - رحمه الله -:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسَّطَ الْخَبَرُ أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرُ (٤)

فالنحاة مجمعون على جواز تقديم الخبر على الاسم فى هذا الباب إلا خبر (دام)،

و(ليس)

فقد منع ابن معط أن يتقدم خبر (دام) على اسمها فلا يجوز عنده أن يقال: لا

أصاحبك ما دام قائماً زيداً. (٥)

وقد ردَّ عليه بنحو قول الشاعر:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَةٌ لَذَاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ (٦)

وقول الآخر:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاعِيًا أَبَدًا (٧)

فـ (حافظ سري) خبر (دام) مقدم، و(مَنْ وَثِقْتُ بِهِ) اسمها المؤخر.

(١) - البخارى: الجهاد - باب الشجاعة فى الحرب، وفى مصابيح الجامع ص ٤٣٣

(٢) - البخارى: مواقيت الصلاة - باب وقت الفجر، وفى الفتح ٢ / ٥٤ ومصابيح الجامع (١٢١ / أ)

(٣) - البخارى: البيوع - باب إذا اشترى شيئاً لغيره ... ، وفى مصابيح الجامع ص ٧

(٤) - شرح ابن عقيل ١ / ٢٧١

(٥) - ينظر هذا المنع، والرد عليه فى أوضح المسالك ١ / ٢٤٢، وابن عقيل ١ / ٢٤٧، والأشموني مع الصبان

٢٣٢ / ١

(٦) - البيت من البسيط، ولم أهتمد إلى قائله، ينظر فى المراجع السابقة.

ويُرى فى هذا الشاهد خللٌ حيث فصل بين «منغصة» ومتعلّقه وهو «بادكار» بأجنبي وهو «لذاته»

ينظر حاشية الصبان ١ / ٢٣٢

(٧) - البيت من البسيط، ينظر فى شرح التصريح ١ / ١٨٨ عدة السالك ص ٢٤٤، ومنحة الجليل ص ٢٧٤

ومنع ابن دُرُسْتَوَيْهَ تَوَسَّطَ خَيْر (ليس) (١)

وردّ عليه بنحو قوله تعالى: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ» (٢) بنصب (البر) في

قراءة حمزة وحفص.

وقول السَّمَوَّل بن عاديّا:

سَلَى إِنْ جَهِلَتْ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلٌ (٣)

ففي الحديث الأول: (فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ)

قال فيه الدماميني - رحمه الله - : «بنصب (وليمة) ورفعها .» (٤)

أي: يجوز أن تكون (وليمة) بالنصب خيراً لـ (كانت)، و(تلك) في محل الرفع اسماً لها، أو تكون (وليمة) بالرفع اسمها المؤخّر، و(تلك) خبرها المقدم .

وخبر (كان) واسمها هنا معرفتان فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر، «بخلاف خبر المبتدأ؛ لأنه لم يجرز تقدمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين، ولاقرينة للإلباس أما ها هنا فلا، وإن كانا معرفتين أو متساويين؛ لأن تخالف إعرابهما رافع للبس، ويكفي ظهور إعراب أحدهما .» (٥)

وفي الحديث الثاني: (لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِضَاءِ نَعْمًا)

قال فيه الدماميني - رحمه الله - : «(نَعْمًا) نصبٌ على التمييز و(لي) خبر (كان)،

وجوّز فيه (٦) أن يكون منصوباً على أنه خبر (كان).» (٧)

فيكون (عدد) اسمها، و(لي) متعلق بـ (كان) فلا تقديم.

(١) - ينظر هذا المنع والردّ عليه في أوضح المسالك ١ / ٢٤٢ ، وابن عقيل ١ / ٢٧٣ ، والأشموني مع الصبان ٢٣٢ / ١

(٢) - البقرة من الآية ١٧٧

(٣) - البيت من الطويل، ينظر في ابن عقيل ١ / ٢٣٦ ، والأشموني مع العيني ١ / ٢٣٢

(٤) - مصابيح الجامع ص ٢٥

(٥) - شرح الكافية للرضي ١ / ٢٥٢

(٦) - أي: في (نعمًا)

(٧) - مصابيح الجامع ص ٤٣٣

وفي الحديث رواية أخرى: (لَوْ كَانَ عَدَدَ هَذِهِ الْعِضَاءِ نَعَمٌ) ^(١) بنصب (عدد) على أنه خبر مقدم، ورفع (نعم) على أنه اسم مؤخر.

وفي الحديث الثالث: (ثُمَّ تَكُونُ بِي سُرْعَةً أَنْ أُدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ)

قال فيه الدماميني رحمه الله - : «قال الزركشي بنصب (سرعة) خبر مقدم، وبالرفع في لغة مَنْ جَوَزَ الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

قلت: لا يتعين تخريج الرفع على ذلك؛ إذ يجوز كون (تكون) تامة، و(أن أدرك) على حذف لام التعليل، أي: ثم توجد سرعة بي لإدراكي صلاة الفجر، وهذا وجه لا غبار عليه، ولا خلاف فيه، فالتخريج عليه أولى. «^(٢)

والإخبار عن النكرة في باب (كان) مسألة اختلف فيها النحاة، فسيبويه - رحمه الله - ومن تبعه كالزمخشري ، وابن هشام رحمهما الله - وغيرهما منعوها، وجعلوها من الضرورة، ومن ضعف الكلام.

قال سيبويه - عليه الرحمة - : «ولا يبدأ بما فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ منطلقاً، كنتَ تُلْبِسُ؛ لأنه لا يُسْتَنَكِرُ أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبسُ، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس.

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف الكلام... وذلك قول خِداش بن زُهَيْر:

فإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبِي كَأَنَّ أُمَّكَ أَمَّ حِمَارًا ^(٣)

وقال حسان بن ثابت - رضي الله عنه -

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ رَأْسِ بَيْتٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ^(٤)

(١) - تُنْظَرُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي الْفَتْحِ ٦ / ٣٥

(٢) - مَصَابِيحُ الْجَامِعِ (١٢١ / أ - ١٢١ / ب)

(٣) - الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ (تَحْقِيقُ هَارُونَ) ١ / ٤٩ وَالْمَقْتَضِبُ ٤ / ٩٤، وَالْخَزَانَةُ (بُولَاق) ٣٣٠ / ٣

(٤) - الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، يَنْظُرُ فِي دِيْوَانِهِ (شَرْحُ مُحَمَّدِ الْعَنَانِيِّ) ص ٣، وَالْكِتَابُ (تَحْقِيقُ هَارُونَ) ١ / ٤٩ وَالْمَقْتَضِبُ ٤ / ٩٢، وَالْخَزَانَةُ (بُولَاق) ٤ / ٤

...الخ»^(١)

ونحو هذا الكلام ذكره ابن هشام - رحمه الله - في المغني قال: «أن يكونا مختلفين، فيجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر، نحو: كان زيد قائماً . ولا يعكس إلا في الضرورة.»^(٢)

وقد أجازها ابن الحاجب، وابن مالك - رحمهما الله - في الاختيار مع اقرارهما أن الأولى جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً.^(٣)

وعلى هذا يكون تخريج العلامة الدماميني - رحمه الله - للحديث في رواية رفع (سرعة) أولى، وهو تخريج - كما قاله - لا غبار عليه ولا خلاف فيه .

والحديث الرابع: (فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِبِي وَدَائِبُهُمَا)

قال فيه الدماميني عليه الرحمة - : «أي: حالي وحالهما، وهو مرفوع اسم (يزل) و(ذلك) خبر، أو منصوب على أنه الخبر، و(ذلك) الاسم.»^(٤)

واسم الناسخ وخبره هنا معرفتان متساويتان، في التعريف فمن النحاة من يجيز تقديم الخبر وتأخير الاسم في هذه الصورة، ومنهم من لا يجيز ذلك، بل يرى وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر .

وهذا الحديث نظير لقوله تعالى: «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ»^(٥)

قال أبو حيان: «قال الحوفي وتبعه الزمخشري^(٦) وأبو البقاء^(٧): (تلك) اسم (زال)»

(١) - الكتاب (تحقيق هارون) ١ / ٤٨ - ٤٩

(٢) - مغني اللبيب ص ٥٩١

(٣) - شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠ والتسهيل ص ٥٤

(٤) - مصابيح الجامع ص ٧

(٥) - الأنبياء من الآية: ١٥

(٦) - الكشاف

(٧) - إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١٢١

و(دعواهم) الخبر، ويجوز أن يكون (دعواهم) اسم (زالت)، و(تلك) في موضع الخبر انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء قاله الزجاج ^(١) قبلهم.

وأما أصحابنا المتأخرون فاسم (كان) وخبرها مشبه بالفاعل والمفعول، فكما لا يجوز في باب الفاعل والمفعول به إذا ألبس أن يكون المتقدم المفعول، والمتأخر الفاعل، لا يجوز ذلك في باب (كان)، فإذا قلت: كان موسى صديقي، لم يجز في (موسى) إلا أن يكون اسم (كان)، و(صديقي) الخبر، كقولك: ضرب موسى عيسى، فموسى فاعل، وعيسى المفعول.

ولم ينازع في هذا من متأخري أصحابنا إلا... ابن الحاج... فأجاز أن يكون المتقدم هو المفعول، والمتأخر هو الفاعل.

وإن ألبس فعلى ما قرره جمهور الأصحاب يتعين أن يكون (تلك) اسم (زالت) و(دعواهم) الخبر. ^(٢)

وقد ذكر هذا الخلاف أيضاً العلامة السمين الحلبي رحمه الله - في إعراب هذه الآية. ^(٣)

وعلى هذا يكون تخريج العلامة الدماميني رحمه الله - للحديث على ما ذهب إليه الزجاج، والحوافي، والزمخشري، وأبو البقاء العكبري، وابن الحاج - رحمهم الله جميعاً -

(١) - معاني القرآن للزجاج ٢٨٦ / ٣

(٢) - البحر المحيط ٢٧٩ / ٦

(٣) - الدر المصون ١٣٧ / ٨

٣- الرتبة بين المخصوص بالمدح والتميز

(نِعَمَ الْمَنِيحَةُ اللَّفْحَةُ الصَّفِيُّ مَنِحَةً) ^(١)

قال فيه الدماميني رحمه الله:- «قال ابن مالك: فيه وقوع التميز بعد فاعل (نعم) ظاهراً وسيبويه يمنعه؛ وإنما يجيز وقوعه إذا كان الفاعل مضمراً نحو: «بِتَّسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» ^(٢) وجوزَه المبرد وهو صحيح. ^(٣)

قلت: يحتمل أن يقال إن فاعل (نعم) في الحديث مضمّر، و(المنيحة) الموصوفة بما ذكره هي المخصوص بالمدح، و(منحة) تميز تأخر عن المخصوص، فلا شاهد فيه على ما قال، ولا يردّ على سيبويه حينئذ. ^(٤)

نعم يجوز تقديم المخصوص على التميز -مع أن الأصل تأخره عنه- إذا كان فاعل (نعم) ظاهراً، وأمّا إذا كان فاعل (نعم) مضمراً فلا يجوز أن يتأخر التميز عنه المخصوص، بل يجب أن يتقدم عليه. ^(٥)

ويلاحظ أن في أصل المسألة خلاف وهو هل يُجمع بين فاعل (نعم) الظاهر، وبين التميز؟ يجوز تقديم المخصوص على التميز أو تأخيره عنه، أم أن فاعل (نعم) مع ظهور التميز مضمراً فيجب تقديم التميز على المخصوص؟
فاختلف النحاة في الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر وبين التميز ^(٦) وفي ذلك يقول

(١) - البخاري: الهبة - باب فضل المنيحة، وفي المصابيح ص ٢٨٤

(٢) - الكهف من الآية: ٥٠

(٣) - شواهد التوضيح ص ١٠٧ - ١١٠

(٤) - مصابيح الجامع ص ٢٨٤

(٥) - شرح الأشموني مع حاشية الصبّان ٣ / ٣٣

(٦) - ينظر هذا الخلاف في شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٦ فما بعدها وشواهد التوضيح ص: ١٠٧
فما بعدها وأوضح المسالك ٣ / ٢٧٧ فما بعد وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦٣ فمابعد وشرح الأشموني مع الصبان ٣ / ٣٤ فما بعد.

ابن مالك:

وجمع تمييزَ وفاعلٍ ظهرَ فيه خلافاً عنهم قد اشتهر^(١)

فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي وابن مالك وابنه وتبعهم الأشموني، لما ورد
في ذلك من كلام العرب نظماً ونثراً، فمما ورد في النظم قول جرير يمدح عمر بن
عبد العزيز - رضى الله عنه -

تزودٌ مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنعمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زاداً^(٢)
وقوله أيضاً يهجو الأخطل:

والتغلبيون بنسَ الفحلِ فحلُّهم فحلاً وأمهم زلاءٌ منطيق^(٣)
وقول الآخر:

نعمَ الفتاةُ فتاةً هندٌ لو بدلتُ ردَّ التحيةَ نطقاً أو بإيماء^(٤)

ومما ورد في النثر حكى من قولهم: «نعمَ القَتِيلُ قَتِيلاً أصلحَ بينَ بكرٍ وتغلب»^(٥)
والحديث السابق يعد شاهد لهم وورد في البخاري أيضاً: (نعمَ الرجلُ من رجلٍ لم يطاء
لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذُ أتيناها)^(٦)

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً، ولم يجيزا أن يقع التمييز بعد فاعل (نعم) و
(بنس) إلا إذا أضمر الفاعل كقوله تعالى: «بنس للظالمين بدلاً»^(٧) وكقوله بعض

(١) - شرح ابن عقيل ١٦٣ / ٣

(٢) - البيت من الوافر، ينظر ديوانه ص ١٣٥ و الخصائص ٨٤ / ١ و شرح مفصل لابن يعيش ١٣٢ / ٧
وشرح ابن عقيل ٢٣٦ / ٣ واللسان مادة (زود)

(٣) - البيت من البسيط ينظر ديوانه ص ٣٩٥ وشرح ابن عقيل ٢٣٦ / ٢ واللسان مادة (نطق) وشرح
التصريح ٩٦ / ٢

(٤) - البيت من البسيط، ولم أهتمد إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ٢٧٧ / ٣ والأشموني مع العيني
٣ / ٣٤، وشرح التصريح ٩٥ / ٢

(٥) - شرح الأشموني ٣ / ٢٤

(٦) - البخاري: فضائل القرآن - باب في كم يقرأ القرآن .

(٧) - الكهف من الآية: ٥٠

الطائين:

لنعم امرءاً أوسٌ إذا أزمه عرتٌ ويمم للمعروف ذو كان عوداً^(١)
وتأولا ما سمع في ذلك، وذلك بجعل (زاداً) و (فتاتاً) و (فحلاً) في الأبيات السابقة
حالاً مؤكدة، أو جعل (زاداً) مفعولاً به (تزود) في أول البيت.
وحجتهم في المنع قولهم: إن التمييز فائدة المجرى به رفع الإبهام ولا إبهام إلا بعد
الإضمار، فتعين تركه مع الإضمار.
وقد رد ابن مالك - رحمه الله - حجتهم هذه فقال: « هذا تلفيق، عارٍ من التحقيق، فإن
التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع إبهاماً فإن التوكيد به حاصل فيسوغ استعمالاً
كما ساغ استعمال الحال مؤكدة نحو: (ولّى مديراً)^(٢) و (يوم أُبعثُ حياً)^(٣)
مع أن الأصل فيها^(٤) أن يبين بها كيفية مجهولة، فكذا التمييز أصله أن يرفع به
إبهاماً نحو: له عشرون درهماً. ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصداً للتوكيد نحو:
عنده من الدراهم عشرون درهماً. ومنه قوله تعالى: (إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر
شهراً)^(٥) ومنه قول أبي طالب:

ولقد علمتُ بأن دينَ محمدٍ من خير أديان البرية ديناً^(٦)

فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل (نعم) و (بئس) لساغ استعماله قياساً
على التوكيد به مع غيرها، فكيف وقد صح نقله، وقرر فرعه أصله؟^(٧)

(١) - البيت من الطويل، ولم أهتم إلى قائله وهو في شواهد التوضيح ص ١٠٧

(٢) - النمل من الآية: ١٠

(٣) - مريم من الآية: ٣٣

(٤) - أي: في الحال.

(٥) - التوبة من الآية: ٣٦

(٦) - البيت من الكامل، وهو في العين ٨ / ٤، وشرح التصريح ٩٦ / ٢، والخزانة (بولاق) ٥٧٢ / ١

(٧) - شواهد التوضيح ص: ١٠٨ - ١٠٩

يبدو أن ما ذهب إليه ابن مالك - رحمه الله - هو الوجه، والسماع يؤيده وأما ما ذكره العلامة الدماميني عليه الرحمة - من الاحتمال في توجيه الحديث السابق - وإن كان تخريجاً قوياً - فإنه في دائرة الإضمار والتأويل لحجة عقلية ، والأولى أن يخرج الكلام على ظاهره، وله نظائر في النثر والنظم، والله أعلم بالصواب.

٢ - المبحث الثاني وفيه قسمان:

القسم الأول: الرتب التي خولف فيها الأصل الأول (وهو الحفظ) فصير إلى الأصل الثاني (وهو عدم الحفظ) أو كانت واجبة التقدم فصارت واجبة التأخر .
والقسم الثاني: الرتب التي خولف فيها الأصل الثاني (وهو عدم الحفظ) فصير إلى الأصل الأول (وهو الحفظ).
القسم الأول ومنها:

١ - الرتبة بين اسم (ما) الحجازية وخبرها

عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: (مأمِنُ أصحابِ النبي - صلى الله عليه وسلم - أحدٌ أكثرُ حديثاً عنه مني) ^(١) برفع (أكثر)
قال الدماميني - رحمه الله -: «الذي يظهر أن (ما) هذه مهمة غيرَ عاملة عمل (ليس)، وأن (أحد) مبتدأ، و(أكثر) صفته، ومن (أصحاب النبي) خبره .
قال الزركشي: (أحد) بالرفع اسم (ما)، و(أكثر) صفته، ويروى بنصب (أكثر).
قلت: قوله اسم (ما) يقتضي أنها عاملة، وأحد الشروط متخلف، وهو تأخر الخبر، واغتفارهم لتقدم الظرف، إنما هو إذا كان معمولاً للخبر لا خبراً .
وأما نصب (أكثر) فيحتمل أن يكون حالاً من الضمير في الظرف المتقدم على

(١) - البخاري: العلم - باب كتابة العلم، والفتح ٢٠٦ / ١ ، بمصابيح الجامع (٥٤ / أ)

بحث^(١) فيه فتأمله. «^(٢)

فالدما ميني - عليه رحمة الله - يرى أن (ما) هنا غير عاملة؛ لأن النحاة يشترطون

في إعمالها عمل (ليس) عدة شروط:^(٣)

١ - ألا يُنقض النفي بـ(إلا).

٢ - وألا يزداد بعدها (أن).

٣ - وألا يتقدم خبرها على اسمها.

٤ - وألا يتقدم معمول الخبر، وهو غير الظرف ولا جار ومجرور.

فإن فات أحد تلك الشروط السابقة بطل عمل (ما) وأُعربَ ما بعدها مبتدأ وخبر، هذا

هو رأى جمهور النحاة.

وقال ابن مالك: «ومن العرب من ينصب الخبر متقدماً أشار إلى ذلك سيبويه قال:

وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ»^(٤)

ولا شك أن هذا قليل، ولا يكاد يعرف كما قاله سيبويه - رحمه الله -^(٥)

وقد أجازَه الجرمى والفراء^(٦) وإن كان النحاة خرّجوه عدة تخريجات.^(٧)

هذا فيما لم يكن الخبر ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وأما إن كان كذلك فقد ذهب كثير

(١) - البحث المشار إليه في كلامه العلامة الدماميني - رحمه الله - هو أن الظرف الواقع خبراً إذا تقدم على المبتدأ نحو: فيها قائمٌ رجلٌ. هل يحتمل الضمير أو لا يحتمله؟ فعلى أنه يحتمل يصح مجيء الحال منه، وإن قلت: لا يحتمل. فصاحب الحال هو المبتدأ. هذا هو مراده بالبحث. ارتشاف الضرب ٢ / ٣٤٧

(٢) - مصابيح الجامع (٥٤ / أ)

(٣) - تُنظر هذه الشروط في ابن يعيش ١ / ١٠٨، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٠ - ٤٣١ والإرشاد للكيشي ص ١٥٩ - ١٦٠ وشرح الأشموني مع الصبان ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨

(٤) - شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٣

والبيت من البسيط، هولفرزدق ينظر ديوانه ص ١ / ١٨٥، والكتاب (تحقيق هارون) ١ / ٦٠، والخزانة (بولاق) ٢ / ١٣٠، وشرح التصريح ١ / ١٩٨

(٥) - الكتاب (تحقيق هارون) ١ / ٦٠

(٦) - تُنظر حاشية الصبان ١ / ٢٤٩

(٧) - تُنظر هذه التخريجات في الإرشاد للكيشي ص: ١٦٠ - ١٦٢ والأشموني مع الصبان وشواهد العيني ١ / ٢٤٨

من العلماء إلى إعمال (ما) كما قاله ابن مالك ^(١)؛ لأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما وقال أيضاً: «من النحويين من يرى بقاء عمل (ما) إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو اختيار أبي الحسن ابن عصفور.» ^(٢)

بل ذهب أبو حيان إلى أن ذلك قول الجمهور والأخفش وأبي بكر العرسانى وهو اختيار الأعلام الشنتمرى. ^(٣)

فعلى ما سبق لا مانع من كون الجار والمجرور في الحديث السابق خبراً مقدماً لـ(ما)؛ لأن الظرف والجار والمجرور سواء كانت عمدة أو فضلة يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، وله نظائر كثيرة في كلام العرب منها:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور في السعة، مع أن الفصل بينهما محذو بل عد ذلك ضرورة شعرية.

وتقدم خبر (إن) وأخواتها، وخبر (كان) وأخواتها على اسمها إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وكذلك تقدم معمول الخبر على الاسم إن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً... الخ

فبعد أن كانت الرتبة ها هنا محفوظة، جاز تقدم الخبر على الاسم لليلة الآتية. والله تعالى أعلم.

٢ - الرتبة بين الاسم والخبر في باب (إن)

أ - (إن لكل نبي حواريًا) ^(٤)

ب - (فإن من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاءً) ^(٥)

(١) - شرح التسهيل ١ / ٣٧٠

(٢) - شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٢

(٣) - النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٩٦، وارتشاف الضرب ٢ / ١٠٤

(٤) - البخاري: الجهاد - باب التحنط عند القتال وفي المصابيح ص ٤٤٩

(٥) - البخاري: الهبة - باب الهبة المقبوضة، وفي المصابيح ص ٢٧٣

ج - (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام^(١))

الرتبة في هذا الباب محفوظة فلا يجوز أن يتقدم الخبر على الناسخ مطلقاً ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً - أن تقول: قائمٌ إن زيدا، أو في الدار إن زيدا؛ لعدم تصرف الناسخ في هذا الباب.

وكذلك لا يجوز أن يتوسط الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لأنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما. (٢)

ففي الحديث الأول: (لكل) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن) مقدم و (حوارياً) اسمها المؤخر.

وفي الحديث الثاني قال فيه الدماميني رحمه الله: «يُروى بنصب (خيركم) و (أحسنكم) فعلى هذا يكون الخبر محذوفاً بالنسبة إلى (خيركم) وذلك؛ لأن أصل التركيب: فإن من خيركم أحسنكم قضاءً. فـ (أحسنكم) اسم (إن) مؤخر و (من خيركم) خبر لها مقدم. وقوله: (أو خيركم) تقديره: أو إن خيركم. فيكون الخبر محذوفاً هنا للدلالة عليه. «(٣)

والشاهد في الحديث الأخير هو تقدم معمول خبر (إن) وهو (بينكم) على الخبر وهو (حرام).

فقد تقدم الخبر على الاسم في الموضع الأول وجوباً لكون الاسم نكرة وهو مبتدأ في الأصل، ولا مسوغ للإبتداء به إلا بتقديم الخبر عليه، والخبر جار ومجرور. فبعد أن كانت رتبة الخبر في هذا الباب هو التأخر وجوباً - مراعاةً للأصل؛ ولأن توسط الخبر بين الناسخ واسمه يذهب صورة ما أراده من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع - قصار التقدم واجباً لليلة الأنفة.

وفي الموضع الثاني والرابع كان التقدم فيهما جائزاً لكون المقدم فيهما ظرفاً،

(١) - البخاري: العلم - باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - رُبَّ مبلغ أوعى من سامع - والمصابيح (٤٢ - ٤٣)

(٢) - مغني اللبيب ص ٩٠٩، وشرح شذور الذهب ص ٢٠٢ - ٢٠٤، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩

(٣) - المصابيح ص ٢٧٤

وجاراً أو مجروراً، وذلك أنهم يتسعون فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما، والله أعلم بالصواب.

٣ - الرتبة بين العاطف المعطوف

أ - (أَوْ مُخْرِجِي هُمْ) ^(١)

ب - (أَوْ فِى شَكِّ أَنْتَ) ^(٢)

ومما هو معلوم أن رتبة العاطف مقدمة على المعطوف أبداً، ولا يجوز تقديم المعطوف أو شئ منه على العاطف. فالرتبة ها هنا محفوظة.

ولكن ما حدث فى الحديثين يخالف هذا الأصل، وذلك أنه قدم الهمزة وهي بعض المعطوف على العاطف وهو (الواو) مع أن الأصل فيه وفى أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على أخواتها من أدوات الاستفهام نحو قوله تعالى:

«وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آياتُ الله» ^(٣) و «فما لكم فى المنافقين فئتين» ^(٤) و «فأئى الفريقين أحقُّ بالأمن» ^(٥) و «أم هل تستوى الظلمات والنور» ^(٦)

ولكنهم فعلوا ذلك مع الهمزة تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام، والاستفهام له صدارة وللهمزة كمال التصدير. ^(٧) ويرى هنا تعارض الأصلين فى التقدم:

(١) - البخارى: بدء الوحى - باب حدثنا يحيى بن بكير، والمصابيح (١٢/ ١)

(٢) - البخارى: المظالم - باب حدثنا يحيى بن بكير، ومصابيح الجامع ص ٢١٣

(٣) - آل عمران من الآية: ١٠١

(٤) - النساء من الآية: ٨٨

(٥) - الأنعام من الآية: ٨١

(٦) - الرعد من الآية: ٦١

(٧) - ذكر ذلك ابن هشام بدليلين:

أحدهما: أنها لا تذكر بعد (أم) التى للإضراب، كما يذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد.

والثانى: أنها إذا كانت فى جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ(ثم) قدمت على العاطف تنبيهاً على أصلتها فى التصدير نحو: «أولم ينظروا» الأعراف من الآية: ١٨٥ و «أفلم يسيروا» يوسف من الآية: ١٠٩ ... الخ قال: هذا مذهب سيبويه والجمهور. «مغنى اللبيب ص: ٢٢

الأصل الأول وهو العاطف ورتبته التقدم على المعطوف.

والأصل الثانى وهو الهمزة وهو أصل أدوات الاستفهام ولها كمال التصدير . فقُدِّمت

الهمزة؛ للتنبيه على أصلتها في التصدير - وإن كانت رتبته التأخير لأنها معطوف -

ونظير ذلك الحديث متى كان المعطوف همزة تقدمت على العاطف منها قوله تعالى:

«أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ» ^(١) وقوله: «أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ

اسْتَكْبَرْتُمْ» ^(٢) وقوله: «أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ» ^(٣)

وقد ذهب جماعة من النحاة منهم الزمخشري إلى أن ما بعد الهمزة فى مثل هذه

الآيات جملة محذوفة، فما بعد العاطف معطوف على محذوف فقال فى قوله تعالى:

«أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ» ^(٤) «الذى عطفت عليه الفاء محذوف معناه: أنحن مخلصون

منعمون فما نحن بميتين ولا معذبين .» ^(٥) وفى قوله تعالى: «أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ

انقلبتم» ^(٦) «الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى التسبب والهمزة

للإنكار .» ^(٧) وفى قوله تعالى: «أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا» ^(٨) «والفاء للعطف على

محذوف تقديره: أنهم لكم فنضرب عنكم الذكر .» ^(٩)

قال ابن هشام الأنصارى: «ويضعف قولهم ما فيه التكلف، وأنه غير مطرد فى

جميع المواضع .» ^(١٠)

(١) - البقرة من الآية: ٧٥

(٢) - البقرة من الآية: ٨٧

(٣) - يونس من الآية: ٥١

(٤) - الصافات من الآية: ٥٨

(٥) - الكشاف (تحقيق قمحاوى) ٣ / ٣٤١

(٦) - آل عمران من الآية: ١٤٤

(٧) - الكشاف (تحقيق قمحاوى) ١ / ٤٦٨

(٨) - الزخرف من الآية: ٥

(٩) - الكشاف (تحقيق قمحاوى) ٣ / ٤٧٨

(١٠) - مغنى اللبيب ص: ٢٣

وأختم هذا القسم بما ورد مما ظاهره تقدم الصفة على الموصوف (فى المعنى) من ذلك قول البخاري - رحمه الله -: (الجنة تحت بارقة السيوف) ^(١)

إذ الأصل: السيوف البارقة. فتقدمت الصفة وأضيفت إلى الموصوف، ومعلوم بالضرورة أن رتبة الموصوف مقدمة على الصفة، ولا يجوز تأخر الموصوف عن الصفة البتة. ^(٢) وهذا مما لا خلاف فيه ولكن الخلاف هل يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها؟

وهو من إضافة الشيء إلى نفسه ^(٣) لأن الصفة والموصوف شيء واحد؛ لأنهما لعين واحدة فإذا قلت: جاءني زيد العاقل. فالعاقل هو زيد. وزيد هو العاقل. وكذلك يجوز أن تفسر أحدهما بالآخر إذا سئلت عن كل واحد منهما فتقول فى جواب من العاقل؟ : زيد. وفى جواب من زيد: العاقل.

منع البصريون إضافة الصفة إلى الموصوف، وأجازها الكوفيون إذا اختلف اللفظان ^(٤). وعلة البصريين فى المنع: أن الإضافة يراد بها التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف.

وأما الكوفيون فكان دليلهم فى الجواز استنادهم إلى ما ورد من ذلك فى السماع: فمن إضافة الصفة إلى الموصوف (وهو الذى عليه الشاهد) قولهم: عليه سحقٌ عمامة، وجردٌ قطيفة، وأخلاقٌ ثياب، وهل عندك جائبية خبر، ومُغربة خبر.

(١) - البخارى: الجهاد - باب الجنة تحت بارقة السيوف. والمصابيح ص ٤٣٠

(٢) - قال أبو الفتح عثمان بن جنى فى الخصائص ٢ / ٣٩٣: «وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح؛ ألا ترى أنك لا تجيز: هذا اليوم رجلٌ ورد من موضع كذا. لأنك تريد: هذا رجلٌ ورد اليوم من موضع كذا، وإنما يجوز وقوع المعلوم فيه بحيث يجوز وقوع العامل فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها.»

(٣) - ينظر الخلاف فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢ / ٤٣٦ فما بعدها

(٤) - ينظر المرجع السابق وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٣ فما بعد وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩ فما بعد وشرح الرضى على الكافية ١ / ٢٦٣ - ٢٦٦ وأوضح المسالك ٣ / ١٠٧ فما بعد وشرح ابن عقيل ٣ / ٤٩ وشرح الأشمونى مع الصبان ٢ / ٢٤٩ فما بعد.

قالوا: إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في (جرد قطيفة).^(١)
 إذ الأصل: عليه عمامة سَحَقٌ، وَقَطِيفَةٌ جَرْدٌ، وَثِيَابٌ أَخْلَاقٌ، وهل عندك خبرٌ جائبةٌ، وخبرٌ
 مُغْرَبَةٌ.^(٢)

وأما البصريون فكان موقفهم إزاء هذه الشواهد تأويلها وعدم الاستسلام بظاهرها
 من الإضافة ، وذلك بتقدير موصوف محذوف، فيُقدِّرون موصوفاً ويجعلونه من إضافة
 الصفة إلى جنسها ففي قولهم: عليه سَحَقٌ عمامة... الخ أى: شئٌ سَحَقٌ من جنس
 العمامة، وشئٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة وهلمَّ جرّاً .

فهذا دليل الجانبين ، وقد كان لابن مالك - رحمه الله - موقفان تجاه هذه القضية:
 فوقف مرةً مع البصريين وذلك فى الألفية والكافية الشافية وشرحها فقال فى
 الألفية:

ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ معنًى، وأوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ^(٣)

وقال فى الكافية الشافية:

ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ معنًى وما أُوْهِمَ ذَا إِذَا وَرَدَ

فهو مؤوَّلٌ بِمَبْدَى الْعُذْرَفَى نطق به تأويل ذى تَلَطَّفَ^(٤)

ووقف أخرى مع الكوفيين ، وهو ظاهر كلامه فى التسهيل حيث قال: « وإضافة الاسم
 إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة، وكذا إضافة المُسمًى إلى الاسم، أو الصفة إلى
 الموصوف، والموصوف إلى القائم بالوصف. »^(٥)

ويبدو أن الحق فى هذه المسألة بجانب الكوفيين إذ السماع يؤيدهم.
 وإضافةً إلى ما سبق من الشواهد فى إضافة الصفة إلى الموصوف قوله تعالى: « يعلمُ

(١) - الكافية للرضي ٢ / ٢٨٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ١١٠ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٢ / ٢٥٠

(٢) - التاء فى (مغربة) و(جائبة) ليست للتأنيث؛ وإنما هي للمبالغة.

(٣) - شرح ابن عقيل ٣ / ٤٨

(٤) - شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٣

(٥) - التسهيل ص: ١٥٦

خائنة الأعين وما تخفى الصدور»^(١) فإن الظاهر أن يكون التقدير: الأعين الخائنة. (٢)
وقول شاعر الحماسة:

إِنَّمَا مُحْيُوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُمَةٍ
وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا يَوْمًا سُرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَادْعِينَا^(٣)

فأصل الكلام فى البيت الأول: الناس الكرام. وفى البيت الثانى: القوم الكرام. ومقياس الترجيح أن النص مقطوع به، والعلة مظنونة^(٤) ومن الأصول المرعية أنه متى تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، قُدِّمَ ما كثر استعماله.^(٥)

القسم الثانى: الرتب التى خولف فيها | لأصل الثانى (وهو عدم الحفظ) قصير إلى الأصل الأول (وهو الحفظ) منها:

١ - الرتبة بين الاسم والخبر فى باب (كان) وأخواتها

أ - (كَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فَلَانَ)^(٦)

ب - (لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ)^(٧)

سبق الحديث فى المبحث الأول عن تقديم خبر (كان) على اسمها، وأن ذلك جائز، فالرتبة فيه غير محفوظة.

وأما هنا فنرى أن التقديم صار فيه واجباً لعله. فـ(أول) بالنصب خبر (كان) مقدم،

(١) - غافر من الآية: ١٩

(٢) - البحر المحيط ٧ / ٤٣٨ - ٤٣٩

(٣) - البيتان من البسيط هما لبشامة بن حزة النهشلى، ينظر شرح الحماسة للمرزوقى ١٠١، والخزانة (يولاق) ٣ / ٥١٠

(٤) - الاقتراح ص: ٨٧

(٥) - المرجع السابق ص: ١٢٣

(٦) - البخارى: التيمم - باب الصعيد الطيب. والمصابيح (٨٧ / ب)

(٧) - البخارى: الوكالة - باب إذا وكَّل وجلا،،، والمصابيح ص ٨٩

و(فلان) بالرفع اسمها المؤخر . وفى المثال الثانى: (عليك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (يزال) مقدم، و(حافظ) اسمه .

قدم الخبر فى الموضعين ؛ لأنه فى الموضع الأول: ظرف وفى الثانى: جار ومجرور، والاسم - وأصله المبتدأ - نكرة فيهما ولا مسوغ للابتداء به إلا بتقديم الخبر عليه . فالعلة هنا مركبة من كون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً والمبتدأ نكرة .

وذهب الزركشى - رحمه الله - إلى أن (من) فى المثال الأول نكرة موصوفة فتكون (أول) أيضاً نكرة لإضافتها إلى النكرة والتقدير: أول رجل استيقظ . وهذا ما قال به أبوالبقاء العكبرى .^(١)

وذهب العلامة الدمامينى إلى أن ذلك لا يتعين لجواز كونها موصوفة، أى: وكان أول الذين استيقظوا فلان . وعاد الضمير بالإفراد رعاية للفظ (من) .^(٢)

فر(من) فى هذه العبارة محتملة للوجهين: نكرة موصوفة، أو موصولة . والله أعلم .

٢ - الرتبة بين الفاعل والمفعول به

أ - (ولا يَقْرِبَكَ شَيْطَانٌ)^(٣)

ب - (لا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بى وتصديقُ برُسُلِي)^(٤)

ج - (يكفيك الوجهُ والكفانُ)^(٥)

د - (لقد بَلَغَ هذا مثلُ الذى بلغ بى)^(٦) برفع «مثل»

هـ - قول أبى بكر الصديق - رضى الله عنه :-

(١) - ينظر إعراب الحديث النبوى ص: ٢٨٥

(٢) - المصابيح (٨٧ / ب)

(٣) - البخارى: الوكالة — باب إذا وكل رجلاً...

(٤) - البخارى: الإيمان — باب الجهاد من الإيمان

(٥) - البخارى: التيمم — باب تيمم الوجه

(٦) - البخارى: المساقاة — باب فضل السقى

والمصابيح ص ٨٩

والمصابيح (٣٠ / ب)

والمصابيح (٨٧ / أ)

والمصابيح ص ١٣٢

هنيئاً زادك ا لرحمن خيراً لقد أدركت تارك يا بلال^(١)

الرتب بين الفاعل والمفعول به غير محفوظة، فيجوز تقديم أحدهما على الآخر كقوله تعالى: «وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ»^(٢)

وقول جرير:

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٣)

مع أن الأصل تقديم الفاعل على ما هو مفعول به، وهناك مواضع يتقدم فيها المفعول على الفاعل وجوباً لعلّة، ومن هذه المواضع ما جاءت فيها الأحاديث السابقة:

ففى الحديث الأول: الكاف فى (يقربك) ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به مقدم (شيطان) فاعل مؤخر، فتقدم المفعول وجوباً لكونه ضميراً متصلاً والفاعل اسم ظاهر،^(٤) ونظيره قوله تعالى: «فَأَخَذْتُمْ الصَّاعِقَةَ»^(٥) وقوله: «فمن جاءه موعظة من ربه»^(٦) وقوله: «فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ»^(٧)

وفى الحديث الثانى: الهاء فى (يخرجه) ضمير الغائب فى محل نصب مفعول به مقدم وجوباً و (إيمان) فاعل مؤخر وجوباً. ففى هذه العبارة اجتمعت علتان: علة التقدم وجوباً وعلة التأخر وجوباً إحداهما بالمفعول والأخرى بالفاعل.

فعلة تقدم المفعول هى نفس العلة التى ذكرت فى الحديث الأول ، وعلة تأخر الفاعل كونه محصوراً بـ (إلا) والفاعل المحصور بـ (إلا) هل هو واجب التأخير أو جائزه؟ هذا ما اختلف عليه النحاة، ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب^(٨)

(١) - البيت من الوافر، مصابيح الجامع ص ٧٦

(٢) - القمر الآية: ٤١

(٣) - البيت من البسيط، ولم أهدأ إليه فى ديوانه ينظر مغنى اللبيب ص ٨٩ ، وأوضح المسالك ١٢٤ / ٢

(٤) - ينظر هذا الموضع فى الكافية شرح الرضى ٧٥ / ١ ، وأوضح المسالك ١٣٤ / ٢

(٥) - البقرة من الآية: ٥٥

(٦) - البقرة من الآية: ٢٧٥

(٧) - المؤمنون من الآية: ٤١

(٨) - ينظر شرح ابن عقيل ١٠٤ / ٢ ، وشرح الأشموني ٥٨ / ٢

أحدها: وهو مذهب جمهور البصريين، والفراء، وابن الأنباري قالوا: إن كان المحصور فاعلاً ا متنع تقديمه، -أي وجب تأخير- وأما ما ورد ظاهره من تقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول في نحو قول ذي الرمة بن عقبة:

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ إِنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا ^(١)

وقول الآخر:

مَا عَابَ إِلَّا لَيْئِمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا ^(٢)

فأولوه، وقالوا في البيت الأول: إن (ما هيَّجَتْ) مفعول بفعل محذوف، تقديره: درى ما هيَّجَتْ لَنَا. وفي الثاني: إنه على تقدير: عَابَ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ، وجَفَا بَطَلًا. فمن ثم لم يتقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول.

والثاني: هو مذهب الكسائي رحمه الله -، وقد أجاز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً، واحتجَّ بالسمع في ذلك، فمما احتجَّ في تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) هما البيتان السابقان، وأما تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) فاحتجَّ بقول مجنون بني عامر:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا ^(٣)

وقول الآخر:

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جِمَاحًا فُوَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ ^(٤)

وقد تبعه ابن مالك رحمه الله - أنه يجوز التقديم إذا ظهر القصد، وأشار إلى هذا

في الألفية بقوله:

(١) - البيت من الطويل، ينظر أوضح المسالك ١٣١ / ٢، وشرح ابن عقيل ١٠١ / ٢، والأشموني مع العيني ٥٧ / ٢

(٢) - البيت من البسيط، ولم أهدد إلى قائله، ينظر أوضح المسالك ١٣٩ / ٢، والأشموني مع العيني ٥٧ / ٢

(٣) - البيت من الطويل، ينظر في أوضح المسالك ١٢٢ / ٢، وشرح ابن عقيل ١٠٣ / ٢، والأشموني مع العيني ٥٧ / ٢

(٤) - البيت من الطويل، ذكره العيني أنه لدعبل الخزاعي، ينظر أوضح المسالك ١٢١ / ٢، والأشموني مع العيني ٥٧ / ٢

وَمَا بِـ (إِلَّا) وَ (إِنَّمَا) انْحَصَرَ أَخْرُ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدُ ظَهَرُ^(١)

وقال في التسهيل: «ولم يلزم الكسائي ذلك ؛ لأن الاقتران بـ (إلا) يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أَوْلَى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين.»^(٢)

والثالث: هو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي، والشلوبين، وابن الحاجب في الكافية^(٣) أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً، وهؤلاء قاسوا الحصر بـ (إلا) على الحصر بـ (إنما).

فتلك مذاهب النحاة في هذه المسألة، ووجهات نظرهم، «ولكل وجهة هو موليها»، ولعل مذهب الكسائي رحمه الله - أقرب إلى روح اللغة، وأسلم للسمع، - والله أعلم - وإن كان تأويل الجمهور للأبيات التي استشهد بها الكسائي تأويلاً قوياً لا غبار عليه ؛ لكنه تخريج للنص في دائرة التأويل والتقدير.

وبعد فالفاعل في الحديث السابق واجب التأخير - وإن لم يكن تأخير بـ (إلا) - ؛ لأن المفعول هنا واجب التقديم.

وفى الحديث الثالث: الكاف من (يكفيك) ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به مقدم وجوباً و (الوجه) بالرفع فاعل مؤخر. وعلة التقديم فيه هي العلة المذكورة في الحديث الأول.

وفى الحديث الرابع قال فيه الدماميني: «ورأيت في نسخة (مثل) مضبوطاً بالرفع، وله وجه، وهو أن يكون فاعل (بلغ)، و (هذا) مفعول به مقدم.»^(٤)

وعلة تقديم المفعول هاهنا هو أنه لو أُرْخِرَ لَأَدَّى إلى غموض وليس، ألا ترى أنه لو قال: لقد بلغ مثل الذي بلغ بي هذا. لاحتمل أن يكون (هذا) مفعولاً في جملة الصلة، واحتمل أيضاً أن يكون مفعولاً لـ (بلغ) الأول.

والشاهد في قول أبي بكر - رضي الله عنه -: (زادك الرحمن) هو واضح والعلة فيه

(١) - شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٠

(٢) - شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٤

(٣) - الكافية شرح الرضي ١ / ٧٥

(٤) - مصابيح الجامع ص ١٣٢

هى العلة فى الحديث الأول والثالث. والله تعالى أعلم بالصواب.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله
تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الثالث

النص المحقق

[٣٠١/ب] ٩٤ - (١) بَابُ بَيْعِ الْجُمَارِ (٢) وَأَكْلِهِ

قال الزركشى: (٣) « الْجُمَارُ شحم النخل وإنما ترجم على بيعه وأكله وإن كان لا يحتاج إلى إثباته بدليل خاص كغيره من المباحات لكنه لحظ (٤) فيه أنه ربما يتخيل أن تجمير النخل إفساد وتضييع للمال فنبه على بطلان هذا الوهم ، أو لأنه مستثنى من بيع الثمر قبل زهوه . » (٥)

قلت: أما الوجه الأول فهو كلام ابن المنير (٦) برمته فإن ابن بطال (٧)

(١) - هذا هو الباب الرابع والتسعون من كتاب البيوع في صحيح البخارى .
ولم يتعرض الدمامينى - رحمه الله - لحديث الباب وإليك نصه: قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جُمَارًا ، فَقَالَ : (مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةُ كَالرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ) : فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ : هِيَ النَّخْلَةُ ، فَإِذَا أَنَا أَحَدُهُمْ ، قَالَ : (هِيَ النَّخْلَةُ) .

(٢) - الجُمَار : شحم النخل ، وأحدثه جُمَّارَة ، وجُمَّارَة النخل: شحمته التى فى قمّة رأسه تقطع قمّته ثم تكشط عن جُمَّارَة فى جوفها بيضاء كأنها قطعة سنام ضخمة ، وهى رخصة تؤكل بالعسل والكافور .
اللسان مادة (ج م ر)

(٣) - الزركشى : هو محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعى فقيه أصولى ، محدث ، توفى سنة : ٧٤٩ هـ من تصانيفه : التنقيح ، وشرح الجامع الصحيح الذى هو أصل التنقيح ، وألبرهان فى علوم القرآن . الخ
انظر حسن المحاضرة ١ / ٤٣٧ وطبقات الشافعية (ابن هداية) ص : ٢٣٩ - ٢٤٠

(٤) - فى ن ، خ : ألحظ .

(٥) - التنقيح (١٠٢ / ب)

(٦) - ابن المنير: هو ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور الإسكندراني المالكي ، قاضى الإسكندرية توفى سنة : ٦٨٣ هـ وله تصانيف منها: المتوارى على تراجم أبواب البخارى ، والانتصاف من الكشف... الخ .

انظر فوات الوفيات ١ / ١٤٩ وهدية العارفين ١ / ٩٩

وينظر كلامه فى المتوارى ص : ٢٤٥

(٧) - وابن بطال هو على بن خلف بن عبد الملك المعروف بابن بطال كما يعرف بابن اللجام ، المغربى ، المالكي عالم بالحديث توفى سنة : ٤٩٩ هـ له تصانيف منها: شرح الجامع الصحيح للبخارى والاعتصام فى الحديث .

انظر سير النبلاء ١٨ / ٤٧ وهدية العارفين ١ / ٦٨٨ .

استبعد ذكر بيع الجمّار وأكله ؛ لأنه من المباحات التي لا [٣٠٢ / أ] خلاف فيها. (١)

فأجاب ابن المنير بأنه إنما ترجم لقطع وهم من يتخيّل أنه من إفساد المال. (٢)
قال: «وقد وقع فى عصرنا لبعضهم إنكار على من جمّر نخله ليأكله تحرّجاً من أكل غيره مما لم تصف فيه الشبهة ونسبه لإضاعة المال ، وذهل عن كونه حفظ دينه بماله .
وأما قوله (٣): «أو لأنه مستثنى من بيع الثمر قبل زهوه » فلا يبعد أن يكون من كلامه وأنت خير بما فيه إن تأملت .

٩٥ - باب مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ

[فى البيوع ، والإجارة ، والمكيال ، والوزن ، وسننهم على

نيّاتهم ، ومذاهبهم المشهورة]

مقصوده بهذه الترجمة إثبات الاعتماد على العرف وأنه يُقضى به على ظاهر (٤)

الألفاظ وتُردّ إلى ما خالف الظواهر من العرف و لهذا ساق:

(لَابَّاسَ الْعَشْرَةَ بِأَحَدَ عَشَرَ^(٥)) أى: لا بأس أن يبيعه سلعةً مرابحةً للعشرة أحد

(١) - شرح ابن بطال ج ٣ (٨٠ / ب)

(٢) - المتوارى ص : ٢٤٥

وقد نسب ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ٤ / ٤٠٥ هذا الرأى إلى نفسه بقوله : « قلتُ فائدة الترجمة ... »

(٣) - أى : قول الزركشى .

(٤) - فى ط : ظواهر

(٥) - فى خ : إحدى عشرة .

قال البخارى - رحمه الله - تعليقاً :

وَقَالَ شُرَيْحٌ لِلْغَزَالَيْنِ : سَتَكُمُ بَيْنَكُم رِبْحًا . وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ :
لَا بَأْسَ ، الْعَشْرَةَ بِأَحَدَ عَشَرَ ، وَيَأْخُذُ لِلنَّفَقَةِ رِبْحًا .

عشر وظاهره أن ربيع العشرة أحد عشر فيكون الجملة أحدًا وعشرين ولكن العرف فيه أن للعشرة ديناراً فقضى بالعرف على ظاهر اللفظ وإذا ثبت الاعتماد على العرف مع مخالفته للظاهر فالاعتماد (١) عليه مطلقاً أولى. (٢)

(بدانقين) (٣) تثنية دانق بكسر النون وفتحها. (٤)

(فقال: الحمار الحمار) منصوب بفعل مضمر أي: أحضر الحمار. (٥)

١ - (أُنزِلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ)

قال الزركشي وغيره (٦): «كذا الرواية، والوجه يقوم.» (٧)

قلت: للرواية وجه حسن وذلك أن يكون المراد يقيم التصرف عليه أي: يجعله مقوماً لا زيغ فيه ولا حيفاً (٨) تقول: أقمتُ العودَ إذا قومته وجعلته قوياً لا اعوجاج فيه، وعليه ففي يقيم استعارة تبعية حيث جعل [٣٠٢/ب] تسويته التصرف في حق اليتيم على ما ينبغي بمنزلة إقامة العود. أي: تقويمه وتسويته فتأمله.

(١) - في الأصل: فلا اعتماد.

(٢) - الكلام برمته لابن المنير في المتوارى ص: ٢٤٦ ولم ينسبه إليه الدماميني.

(٣) - قال البخاري - رحمه الله - تعليقا:

وَكَثَرِيَ الْحَسَنُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْدَاسٍ حِمَارًا ، فَقَالَ : بِكُمْ ؟ . قَالَ : بَدَانِقَيْنِ ، فَرَكِبَهُ ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَقَالَ : الْحِمَارُ الْحِمَارُ ، فَرَكِبَهُ وَلَمْ يُشَارِطْهُ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ يَنْصِفُ دِرْهَمًا .

(٤) - في حاشية خ: «والدانق: سدس الدرهم قاله السيوطي . والقيراط نصف دانق»

وفي اللسان مادة (د ن ق) : «والدانق والدانق: من الأوزان وربما قيل: داناق، وهو سدس الدرهم .

(٥) - قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٤ / ٤٠٧: «ويجوز الرفع أي: المطلوب .»

١ - قال البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَقُ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : أَخْبَرَنَا هِشَامٌ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ فَرْقَدٍ قَالَ : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» . أَنْزِلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ ، إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ .

(٦) - مثل ابن التين السفاقي وينظر قوله في المخبر الفصيح (١٨٣ / أ)

(٧) - التنقيح (١٠٢ / ب)

(٨) - في الأصل: جيف.

والحيف: الجور والظلم، وقد حاف عليه يحيف، أي جار. وتحيف بالشيء مثل تحويفه، إذا تنقصته

من حافاته. «الصاحح مادة (ح ي ف)

«ومن كان غنيا فليستعفف» (١)

قال الزمخشري (٢): «واستعفف أبلغ من من عفاً كأنه طلب زيادة العفة»

قال ابن المنير في الانتصاف: «يشير إلى أنه استفعل بمعنى الطلب وهو بعيد؛ فإن تلك متعدية وهذه قاصرة، والظاهر أن هذه مما جاء فيه (فعل) و (استفعل) بمعنى» (٣) ورده التفتازاني (٤) بأن «كلاً من بابي (فعل) و (استفعل) يكون لازماً ومتعدياً وكل من (عفاً) و (استعفف) لازم» (٥)

٢ - (وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا [عَنْهُ] مِنْ خَرَاஜِهِ) أهل أبي طيبة (٦) الذي يعود

عليه هذا الضمير مُحِيصَةُ بن مسعود (٧) وخراجه كان ثلاثة أصع (٨) فَوُضِعَ عنه بهذه (٩)

(١) - النساء الآية : ٦

(٢) - في ن : الزركشي . وهو تحريف

والزمخشري : هو جار الله محمود بن عمر بن محمد كان عالماً متقناً في كل علم . ومن أشهر مؤلفاته : الكشف في التفسير ، والفائق في غريب الحديث ، والمفصل في النحو . توفي سنة ٥٣٨ هـ بغية الوعاة ٢ / ٢٧٩ وينظر قوله في الكشف ١ / ٣٦٧

(٣) - الانتصاف بحاشية الكشف : ١ / ٣٦٧

(٤) - والتفتازاني : هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني الشافعي ، عالم بالنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها ، توفي سنة : ٧٩٣ هـ ومن تصانيفه : شرح العضد ، وشرح التلخيص ، وشرح تصريف العزى ، والإرشاد في النحو... الخ . بغية الوعاة : ٢ / ٢٨٥

(٥) - حاشية الكشف ص ٤٥٥

٢ - قال البخاري : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو طَيْبَةَ ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاஜِهِ .

(٦) - قال النووي رحمه الله :- «أبو طيبة، هو بطاء مهملة مفتوحة، ثم ياء مثناة تحت، ثم ياء موحدة، وهو عبد لبني بياضة اسمه نافع، وقيل: غير ذلك . شرح النووي لصحيح مسلم ١٠ / ٢٤٢

(٧) - محيصة بن مسعود بن كعب بن عامر بن عدى الحارثي يكنى أبا سعد . أسد الغابة : ٤ / ٣٤٣

(٨) - جمع صاع على أصع غريب، والذي ورد في لسان العرب أن الصاع يذكر ويؤنث، فمن أنث قال: ثلاث أصوع مثل ثلاث أدور، ومن ذكره قال: أصواع مثل أثواب، وقيل: جمعه أصوع، وإن شئت أبدلت من الواو المضمومة همزة، وأصواع وصيعان . ينظر مادة (ص وع)

(٩) - في ط : لأجل هذه .

الشفاعة صاع. (١)

وروى ابن الأثير (٢) حديثاً يتضمن أن الحُجامة كانت لسبع عشرة من رمضان وفي الطبراني (٣) أن ذلك كان بعد العصر في رمضان .

٩٦ - بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ (٤)

قال ابن المنير: «أدخل فيه حديث الشُّفْعَةِ لأن الشريك يأخذ الشُّفْعَةَ» (٥)

(١) - في حاشية خ: «قلت: في وضع هذا الخراج عنه إشكال؛ لأنه إن كان وجوبه عليه بالشرع فلا وجه لوضعه عنه؛ لأنه حق الله، وإن كان وجوبه عليه بغير وجه الشرع فوضعه عنه واجب بالشرع لا بهذه الشفاعة، بل بمجرد إسلامه لحرمته ماله. والله تعالى أعلم.»

لا إشكال في وضع هذا الخراج، وقد بين ذلك الإمام النووي - رحمه الله - في شرحه لصحيح مسلم ٢٤٢ / ١. فقال معقّباً على الأحاديث التي ذكرها الإمام مسلم - رحمه الله - في حلّ أجر الحجامة:

«وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة، وأنها من أفضل الأدوية، وفيها إباحة التداوي ... وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق، والديون في أن يحققوا منها، وفيها جواز مخرجة العبد برضاه، رضا سيده، وحقيقة الخارجة أن يقول السيد لعبده: تكتسب، وتعطيني من الكسب كل يوم درهماً مثلاً، والباقي لك، أو في كل أسبوع كذا وكذا، ويشترط رضاهما.»

(٢) - ابن الأثير: هو عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، المؤرخ، المتوفى سنة: ٦٣٠ هـ من تصانيفه: ١- الكامل (في التاريخ) ٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣- تاريخ الدولة الأتابكة، ٤- الجامع الكبير، ... الخ. شذرات الذهب: ١٣٧ / ٥

وينظر ما رواه في أسد الغابة: ١٨٣ / ٥ ونصه: «... عن ابن عباس قال: لقيت أبا طيبة لسبع عشرة من رمضان، فسألته من أين جئت؟ قال: حجمت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأعطاني الأجر.»

(٣) - الطبراني: هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، من كبار المحدثين توفي سنة ٣٦٠ هـ ومن أشهر تصانيفه: المعاجم الثلاثة في الحديث: الكبير، والأوسط، والصغير. وله كتب في تفسير القرآن، والأوائل. وفيات الأعيان (تحقيق إحسان عباس) ٢٧٤ / ٢

وينظر ما أورده الطبراني في مجمع الزوائد للهيثمي ١٧٠ / ٣ (باب جواز الحجامة للصائم) قال: «عند الطبراني في الأوسط، قال بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى حجام يكنى أبا طيبة فحجمه بعد العصر في رمضان.»

(٤) - حديث الباب قال البخاري - رحمه الله -:

حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ ، وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ ، فَلَا شُفْعَةَ .

(٥) - الشقص والشقيص: الطائفة من الشيء، والقطعة من الأرض، وقيل: هو قليل من كثير، وقيل: هو الحظ، والجمع من كل ذلك: أشقا ص وشقا ص .

اللسان مادة (ش ق ص)

من المشتري قهراً بالثمن فأخذه له من شريكه مبايعة جائزٌ قطعاً» (١)

وإنما أراد البخارى رحمه الله - قطع وهم من لعلّه يتوهم أن القبض فى المشاع (٢)

من الشريك لا يظهر أثره ؛ لأنه كان قبل ذلك يتصرف بحسب (٣) حصته فإذا اشترى

حصة أخرى لم يظهر لذلك أثره وربما وقع لهم فى مسائل الرهن قريب من هذا، أو

أراد البخارى التحضيض على بيع الشريك من شريكه تخلصاً من منازعة الشفعة

وهو مذكور فى [٣٠٣ / ١] الحديث الآخر لكن ليس شرطه فذكر المعنى فى

الترجمة واستظهر على صحته بحديث الشفعة التى تقتضى أن مآل الشقص إلى

الشريك فبيعه إيّاه أولاً أولى.

(١) - المتوارى ص : ٢٥٤

(٢) - المشاع : يقال نصيب شائع فى جميع هذه الدار ومشاع أى : ليس بمقسوم ولا معزول . اللسان (شى ع)

٩٨ - [باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضى]

٣- (فَأَجِئُ بِالْحِلَابِ) بكسر الحاء المهملة أى : الإناء الذى يحلب فيه ، وقيل:

بالمحلوب وهو اللبن، كالخِراف^(١) لما يُخْتَرَفُ . (وَالصَّبِيَّةُ) بكسر الصاد المهملة

وإسكان الباء الموحدة جمع : صَبِيٍّ . (يَتَضَاعُونَ) بضاد وغيين معجمتين يتفاعلون

من الضَّغَاء ، وهو الصَّيَّاح بالبكاء .^(٢) (فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَأْبِي وَدَأْبُهُمَا) أى : حالى

وحالهما ، وهو مرفوع اسم (يزل) و (ذلك) خبر^(٣) أو منصوب^(٤) على أنه الخبر

٣ - قال البخاري - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ :

أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

(خَرَجَ ثَلَاثَةُ يَمَشُونَ فَأَصَابَهُمُ الْمَطَرُ ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي جَبَلٍ ، فَانْحَطَّتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ ،

قَالَ : فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : ادْعُوا اللَّهَ بِأَفْضَلِ عَمَلٍ عَمِلْتُمُوهُ .

فَقَالَ أَحَدُهُمْ : اللَّهُمَّ إِنِّي كَانُ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَأَرْعَى ، ثُمَّ أَجِيءُ

فَأَحْلُبُ فَأَجِيءُ بِالْحِلَابِ ، فَأَتِي بِهِ أَبَوَيَّ فَيَشْرَبَانِ ، ثُمَّ أَتِي الصَّبِيَّةَ وَأَهْلِي وَأَمْرَأَتِي ، فَاحْتَبَسْتُ

لَيْلَةً ، فَجِئْتُ فَإِذَا هُمَا نَائِمَانِ ، قَالَ : فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا ، وَالصَّبِيَّةُ يَتَضَاعُونَ عِنْدَ رَجُلٍ ،

فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَأْبِي وَدَأْبُهُمَا ، حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ أَيْتِغَاءَ

وَجْهِكَ ، فَأَفْرِجْ عَنَّا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ ، قَالَ : فَفَرَّجَ عَنْهُمْ .

وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أُحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ

الرَّجُلُ النِّسَاءَ ، فَقَالَتْ : لَا تَنَالْ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ ، فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا ،

فَلَمَّا فَعَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ : أَتَى اللَّهَ وَلَا تَقْضِ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهَا ، فَإِنْ

كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ أَيْتِغَاءَ وَجْهِكَ ، فَأَفْرِجْ عَنَّا فُرْجَةً ، قَالَ : فَفَرَّجَ عَنْهُمْ الثَّلَاثِينَ .

وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرَقُ مِنْ ذُرِّيَّةٍ فَأَعْطَيْتُهُ ، وَأَبَى ذَلِكَ أَنْ

يَأْخُذَ ، فَعَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَوَزَعْتُهُ ، حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيَهَا ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : يَا

عَبْدَ اللَّهِ أَعْطِنِي حَتَّى ، فَقُلْتُ : أَنْطَلِقُ إِلَى تِلْكَ الْبَقَرِ وَرَاعِيَهَا فَإِنَّهَا لَكَ ، فَقَالَ : أَتَسْتَهْزِي بِي ؟

قَالَ : فَقُلْتُ : مَا أَتَسْتَهْزِي بِكَ وَلَكِنَّهَا لَكَ ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ أَيْتِغَاءَ وَجْهِكَ

فَأَفْرِجْ عَنَّا ، فَكُشِفَ عَنْهُمْ .

(١) - خرفت الثمار خرفاً من باب قتل : قَطَعْتُهَا . ينظر : المصباح المنير (خ رف) ،

(٢) - ينظر اللسان مادة (ض غ و)

(٣) - عن : ن ، ط . وفى الأصل : خبراً

و(ذلك) الاسم^(١) (فَافْرُجُ) فعل أمر من فَرَجَ بفتح الراء يَفْرُجُ بضمها. (٢)

قال السفاقسي^(٣): «ضُبُطَ فِي أَكْثَرِ الْأَمْهَاتِ بَضْمُ الرَّاءِ.»

وذكر صاحب الصحاح بكسرهما. (٤) (فُرْجَةٌ) بضم الفاء وهى الخلل بين الشئيين.

(يَفْرُقُ) بفتح الراء وإسكانها مكيال معروف. (٥) (مِنْ ذُرَّةٍ) بزال معجمة بضممة

وراء مخففة. (٦) (فَقُلْتُ: مَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ وَلَكِنَّهَا مَالِكٌ^(٧))

قال ابن بطال: «أجمع الفقهاء على أنه لا يلزم شراء الرجل لغيره إلا حتى

يعلمه ويرضى به فيلزمه بعد الرضى إذا أحاط به علما. «(٨)

وقدح فيه ابن المنير: بأن تصرف الفضولى (٩) موقوف عندنا وصحيح وهو عند

(١) - اسم الفعل الناصخ وخبره هنا معرفتان متساويتان في التعريف، فمن النحاة من يوجب تقديم الاسم وتأخير الخبر، ومنهم من لا يوجب ذلك.

وهذا الحديث نظير لقوله تعالى: «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ» [الأنبياء من الآية ١٥]

قال السمين الحلبي فى الدر المصون ٨ / ١٣٧: «اسم (زالت) تلك، و(دعواهم) الخبر، هذا هو

الصواب، وقد قال الحوفي، و الزمخشري، وأبو البقاء بجواز العكس.»

(٢) - الذي ورد فى المعاجم كالصباح، والمصباح، واللسان - أن (فرج) من باب (ضرب)؛ ولكن يجوز قياساً ضم عين مضارعه؛ «لأن قياس مضارع (فعل) المفتوح ضم عين مضارعه أو كسرهما بلا قيد، وأما فتحها فهو مقيد بأن يكون ثانيه أو ثالثه حرف حلق.» تصريف الأفعال ص ١٥٦

(٣) - السفاقسي: هو أبو محمد عبد الواحد بن التين السفاقسي المالكي المحدث الراوية المفسر المتوفى ٦١١ هـ له شرح على البخارى سماه: المخبر الفصيح. شجرة النور ص ١٦٨ والسفاقسي: نسبة إلى صفاقس مدينة بإفريقية قديمة عامرة و من الناس من يكتب الصفاقس بالسين. الروض المعطار ص ٣٦٥

وينظر قوله فى المخبر الفصيح (١٨٥ / أ) والعمدة ١٢ / ٢٤

(٤) - ينظر: الصحاح مادة (ف ر ج) حيث قال: «وكذلك فرج الله عنك غمك يفرج بالكسر.»

(٥) - قال الزمخشري فى الفائق ٢ / ٢٦٣: «فيه لغتان: تحريك الراء، وهو الفصيح وتسكينها.»

وقال ابن الأثير فى النهاية: ٣ / ٣٣٧: «الفرق بالتحريك: مكيال يسع ستة عشر رطلا، وهى اثنا عشر مداً، أو ثلاثة أصع عند أهل الحجاز ... فأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلا.»

(٦) - حب معروف.

(٧) - فى الصحيح لك.

(٨) - شرح ابن بطال ج ٢ (٨٢ / ب)

الشافعى - رحمه الله - (١) باطل من أصله (٢) فأين الإجماع ؟

قلت: الإجماع إنما حكاه ابن بطال فى عدم اللزوم وما نقض (٣) به فى الصحة ، فلا

يرد نقضا فكم من عقد صحيح لا يلزم فتأمله .

ثم قال: (٤) « وانظر فى الفرق من الأرز هل ملكه الأجير أو لا ؟ والظاهر [٣.٣ / ب]

أنه لم يملكه لأنه لم يستأجره بفرق معين ؛ وإنما استأجره بفرق على الذمة (٥) فلما

عرض عليه قبضه امتنع فلم يدخل فى ملكه بل بقى حقه متعلقاً بذمة المستأجر

والنتاج الذى حصل هو على ملك المستأجر وغاية ذلك أنه أحسن القضاء فأعطاه حقه

وزيادات كثيرة .

ولو كان الفرق تعين (٦) للأجير لكان تصرف المستأجر فيه تعدّياً ولا يتوسل إلى

الله بالتعدّي وإن كان مصلحة فى حق صاحب الحق وليس أحد فى حجر (٧) غيره

حتى يبيع (٨) أملاكه ويطلق (٩) زوجاته ويزعم أن ذلك أحظى لصاحب الحق ، ولو

كان أحظى فكل أحد أحق بنفسه وماله من الناس أجمعين . »

(١) - فى الأصل : رح

(٢) - وهو أحد قولى الإمام الشافعى - رحمه الله - ينظر الأم : ١٥ / ٣ وهو قوله الجديد ، و أما قوله القديم فصحة بيع الفضولى ، وهو مذهب المالكية . ينظر : إرشاد السارى ١٠٠ / ٤ ولامع الدرارى ١٣١ / ٦ .

(٣) - فى ط : نقص منه .

(٤) - أى ابن المنير وينظر قوله فى إرشاد السارى ١٠٠ / ٤ ، دون نسبة إليه .

(٥) - وتفسر الذمة : بالعهد ، وبالأمان ، وبالضمان أيضا . ينظر المصباح المنير مادة : (ذ م م)

(٦) - فى ط : يتعين .

(٧) - أى : فى كنفه وحمايته . ينظر المصباح : مادة (ح ج ر)

(٨) - عن م ، وفى الأصل طمس .

٩٩ - [باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب]

٤ - (فَجَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ) بِمِمْ مضمومة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة فألف فتون مشددة .

قال القاضي (١): «ثأر الرأس متفرقه وكذلك شعر مشعان. هذا المعروف» (٢)

وقال المستملى (٣): «هو الطويل جدا البعيد العهد بالدهن الشعث.» (٤)

(فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً؟) أَى أَتَبِيعُهَا بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً أَوْ أَجْلِبُهَا بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ.

(أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةً قَالَ: لَا بَلْ بَيْعٌ.) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَى : مَقْصُودٌ بِجَلْبِهَا بَيْعٌ.

قال ابن المنير: «وانظر فى قوله عليه - الصلاة والسلام - : «أَمْ عَطِيَّةً أَمْ هِبَةً» ما

الفرق بين العطية والهبة (٥) حتى عطف إحداهما على الأخرى.» (٦)

٤ - قال البخاري - رحمه الله:-

حَدَّثَنَا أَبُو التَّعْمَانِ : حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ ، يَغْتَمُّ بِسَوْفِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً ؟ أَوْ قَالَ : أَمْ هِبَةً) . قَالَ : لَا ، بَلْ بَيْعٌ ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً .

(١) - القاضي هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبى الأندلسى المالكى المحدث الحافظ المتبحر فى العلوم ومن أعلم الناس بكلام العرب . توفى : ٥٤٤ هـ ومن تصانيفه: مشارق الأنوار وضبط الألفاظ وإكمال المعلم فى شرح مسلم . شجرة النور ١٤٠ والرسالة المستطرفة : ١١٨

(٢) - المشارق ٢ / ٢٥٤

(٣) - المستملى: هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البلخى الحافظ الشهير بالمستملى المتوفى سنة ٣٧٦ هـ حدث بصحيح البخارى عن الفريرى ، وكان ثقة وصنف معجم الشيوخ . شذرات الذهب : ٣ / ٨٦ وهدية العارفين : ١ / ٦

(٤) - ينظر قوله فى المشارق ٢ / ٢٥٤

(٥) - قال أبو هلال العسكري : فى الفروق اللغوية : ص ١٦١ « الفرق بين الإعطاء والهبة أن الإعطاء هو اتصال الشيء إلى الآخذ له ألا ترى أنك تعطى زيدا المال ليرده إلى عمرو وتعطيه ليتجر لك به ، والهبة تقتضى التملك فإذا وهبته له فقد ملكته إياه ، ثم كثر استعمال الإعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التملك فيقال : أعطاه مالا إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم .»

قلت : هذا سهو منه - رحمه الله - فليس فى لفظه - عليه الصلاة والسلام فى هذا الحديث [٣٠٤/ب] عطف الهبة على العطية حتى يطلب ^(١) الفرق ؛ وإنما الراوى شك هل قال عليه السلام : أم عطية ؟ أو لم يقل : أم عطية ؟ وإنما قال عوضها : أم هبة ؟ ولفظ الرواية صريح فيما قلته كما تراه ، ثم لو جمع بينهما على الوجه الذى ذكره لأمكن أن يُقدَّر مع كلٍّ منهما وصف تحصل به المغايرة ، فيُقدَّر : أم عطية ؟ لا يطلب فيها عوض . أم هبة ؟ يطلب فيها العوض ، وهى هبة الثواب.

١٠٠ - [باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعتقه]

(وَقَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - لِسَلْمَانَ ^(٢) «كَاتِبٌ وَكَانَ حُرًّا فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ» ^(٣))

«غرض البخارى فى هذا الباب إثبات ملك الحربى والمُشرك ، وجواز تصرفه فى ملكه ^(٤) بالبيع وغيره ، إذ أقرَّ عليه السلام سلمان عند مالكة الكافر وأمره أن ي كاتب» ^(٥)

قال الطبرى ^(٦) : «سلمان حين غلبَ على نفسه لم يكن مؤمناً ؛ وإنما كان إيمانه إيمان مُصدِّق بالنبي - صلى الله عليه وسلم - إذا بُعث مع إقامته على شريعة عيسى - عليه السلام - فأقرَّه النبي - صلى الله عليه وسلم - مملوكاً لمن كان فى يده إذ ^٧ كان فى حكمه عليه السلام أنه من أسلم من رقيق المشركين فى دار الحرب ، ولم يخرج مراغماً لسيده فهو لسيده أو كان سيده من أهل صلح المسلمين فهو لمالكه.» ^(٧)

(١) - فى الأصل ، خ ، م : تطلب ، وفى ط : ينظر.

(٢) - يعنى سلمان الفارسي -رضي الله عنه-

(٣) - هذا مما ذكره البخارى - رحمه الله - تعليقا

(٤) - عن : ط ، وهو موافق لما فى شرح ابن بطلال ، وفى سائر النسخ : فى مثله .

(٥) - الكلام لابن بطلال فى شرحه ج ٣ (٨٢ / ب - ٨٣ / أ)

(٦) - الطبرى : هو محمد بن جرير بن يزيد الطبرى المؤرخ ، الإمام المتوفى سنة ٣١٠ هـ من تصانيفه : أخبار الرسل والملوك (تاريخ الطبرى) ، وجامع البيان فى تفسير القرآن ، وتهذيب الآثار ، واختلاف الفقهاء ... الخ.

سير النبلاء ١٣ / ٢٦٧ والبداية والنهاية : ١١ / ١٤٥ وتاريخ بغداد : ٢ / ١٦٢

قال ابن المنير: « ليس كلامه فى سلمان بمستقيم، وإنما الرُّقُّ ^(١) عند الفقهاء من آثار الكفر، ومن كان موحدًا مؤمنًا بالنبي - صلى الله عليه وسلم - فليس بكافر، ولا مقتضى القواعد استرقاقه والمقام على شريعة عيسى من غير تحريف، ولا تبديل ليس بكفر، بل ذلك نفس الإيمان.

ومن قاعدة [٣٠٤/ب] مالك المشهورة: (إنَّ الكافر إذا اشترى مسلماً قنًا ^(٢) نفذ شراؤه، و أجبر على إخراجه عن ملكه) ^(٣) فملك اليهودى صحيح لكن لم يكن اليهود تحت الطاعة حتى يحكم عليه بالبيع. » ^(٤)

٥ - (هاجر إبراهيم - عليه السلام - بيسارة) المعروف تخفيف الراء منها .

(١) - الرُّقُّ : الضعف ، ومنه رقة القلب . وفى عرف الفقهاء : عبارة عن عجز حُكمى شرع فى الأصل جزاء عن الكفر.

انظر التعريفات ص ١١١

(٢) - القن : الرقيق ، وعبد قن أى : خالص العبودية ، ويعنى به الفقهاء خلاف المدير والمكاتب . المغرب ، والمصباح مادة : (ق ن ن)

(٣) - المدونة الكبرى : ٢٨١ / ٣ نقل بالمعنى

(٤) - لم أظفر بقوله هذا

٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ : حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةَ ، فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ ، أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَابِرَةِ ، فَقِيلَ : دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ بِأَمْرَأَةٍ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ : أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ مَنْ هَذِهِ الَّتِي مَعَكَ ؟ قَالَ : أُخْتِي ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَ : لَا تُكْذِبِي حَدِيثِي ، فَإِنِّي أَخْبَرْتُهُمْ أَنَّكَ أُخْتِي ، وَاللَّهِ إِنِّي عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكَ ، فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ فَقَامَ إِلَيْهَا ، فَقَامَتْ تَوَضَّأَتْ وَتُصَلَّى ، فَقَالَتْ : اللَّهُمَّ إِن كُنْتُ أَمَنْتُ بِكَ وَرَسُولِكَ وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى الْكَافِرِ ، فَعُطِّ جَنَى رَكْضَ بَرَجْلِهِ .

قَالَ الْأَعْرَجُ : قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : (قَالَتْ : اللَّهُمَّ إِن يَمُتْ يُقَالُ هِيَ قَتَلَتْهُ ، فَأَرْسَلَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوَضَّأَتْ وَتُصَلَّى وَتَقُولُ : اللَّهُمَّ إِن كُنْتُ أَمَنْتُ بِكَ وَرَسُولِكَ وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي ، فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى هَذَا الْكَافِرِ ، فَعُطِّ حَتَّى رَكْضَ بَرَجْلِهِ) .

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : (قَالَتْ : اللَّهُمَّ إِن يَمُتْ يُقَالُ هِيَ قَتَلَتْهُ ، فَأَرْسَلَ فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا ، أَرْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَأَعْطُوهَا أَجْرًا ، فَرَجَعَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَتْ : أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ وَأَخْدَمَ وَلِيدَهُ) .

وقال الزركشى: « قيل إنها بتشديد الراء »^(١) (فَدَخَلَ قَرْيَةً بهاملكُ من الملوك) ^(٢) قيل ^(٣): « هو صادوف. »^(٤) وقيل: « سنان بن علوان. وقيل: عمرو ابن امرئ القيس بن سبأ بن يشجب بن يعرب، وكان على مصر » ذكره السهيلي. ^(٥) (وَاللَّهِ إِنَّ عَلَى الْأَرْضِ) بتخفيف النون نافية. (إِنْ يَمُتْ يَقُلْ ^(٦) هِيَ قَتَلَتْهُ) هذا ظاهر لا إشكال فيه، ويروى: « يُقَالُ »^(٧) ويروى: « فَيُقَالُ »^(٨) وفي كل إشكال فيخرج: « يُقَالُ » لا على أنه جواب الشرط حتى يجب جزمه، إنما الجواب محذوف تقديره: أُعَذِّبُ. و « يُقَالُ هِيَ قَتَلَتْهُ » جملة لامحل لها من الإعراب ^(٩) دالة على المحذوف. ^(١٠)

وأما: « فَيُقَالُ » فعلى حذف (قد) أى: فقد يقال هِيَ قَتَلَتْهُ وذلك موجب لتوقعها مساءة من خاصة الملك، وأهله. (فَغَطَّ) بضم الغين بالبناء للمفعول،

(١) - التنقيح (١٠٢ / ب)

(٢) - فى الصحيح : فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك

(٣) - ذكره ابن قتيبة فى المعارف ص: ٣٢

(٤) - عن المعارف ، وفى النسخ : صاروف ، وفى العمدة : ١٢ / ٣١ صادوق

(٥) - السهيلي: هو عبد الرحمن بن أحمد الأندلسي كان عالماً بالعربية والقراءات والتفسير والحديث توفى: ٥٨١ هـ ومن أشهر مؤلفاته: الروض الأنف، نتائج الفكر، التعريف والإعلام بما فى القرآن من الأعلام. إنباه الرواة ٢ / ١٦٢، وفيات الأعيان ٣ / ١٤٣ بغية الوعاة ٢ / ٨١ وينظر قوله فى الروض الأنف: ١ / ٩١ وفيه: « امرئ القيس بن نابليون بن سبأ. »

(٦) - هي رواية الكشميني، ينظر إرشاد الساري ٤ / ١٠٣

(٧) - هي رواية الحموي والمستملى. ينظر: المرجع السابق

(٨) - هي رواية عبد الرحمن عن أبى سلمة عن أبى هريرة - رضى الله عنهم - ينظر الحديث رقم ٥

(٩) - سقط من الأصل كلمة: الإعراب.

(١٠) - إذا كان الشرط مضارعاً، والجواب مضارعاً، وجب جزم الجواب، ورفع ضيف، وإلى هذا أشار ابن مالك - رحمه الله - بقوله:

وبعد ماضٍ رَفَعُكَ الجزاء حسن ورفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنُ

[ابن عقيل ٤ / ٣٥]

ومن شواهد رفع المضارع الواقع جواباً قول عمرو بن خثارم البجلي:

يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخَوْكَ تُصْرَعُ

[البيتان من مشطور الرجز، وهما من شواهد سيبويه (يولاق) ١ / ٤٣٦، والإنصاف ٢ / ٦٢٣]

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقٍ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يُضِيرُهَا

[البيت من الطويل، ينظر في ديوان الهذليين ١ / ١٥٤، وسيبويه (تحقيق هارون) ٣ / ٧٠]

وقراءة طلحة بن سليمان: « أينما تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ » [النساء من الآية ٧٨] برفع (يدرككم).

أى : خَفِقَ وَصُرِعَ. (ارْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ) أَى : رُدُّوْهَا إِلَيْهِ، وَ (رَجَعَ) يَأْتِى لازماً وَمَتَعِدِياً يُقَالُ: رَجَعَ زَيْدٌ رَجُوعاً وَ رَجَعْتَهُ أَنَا^(١) رَجَعاً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ»^(٢) وَقَالَ: «فَلَا تَرَوْا جِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ»^(٣) وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ^(٤) (وَأَعْطَوْهَا أَجْرَ)^(٥) أَعْطُوا : فَعَلَ أَمْرٌ ، وَأَجَرَ بِهِمْزَةً مَمْدُودَةً ، وَجِيمٌ مَفْتُوحَةٌ، وَيُقَالُ: [٣٠٥/ب] هَاجَرَ بِالْهَاءِ. (كَبَتَ الْكَافِرَ) أَى: صَرَعَهُ لَوَجْهِهِ، وَقِيلَ: أَغَاضَهُ، وَأَذَلَّهُ^(٦) (وَأَخْدَمَ) حَذَفَتِ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِتَعْيِينِهِ، أَوْ تَأْدِيباً مَعَ زَوْجِهَا - إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنْ تَوَاجَهَ بِأَنْ غَيْرِهِ أَخْدَمَهَا. (وَ لِيَدَةً) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِى لِأَخْدَمَ وَالْمَرَادُ بِهَا أَجَرَ الْمَذْكُورَةَ .

٦ - (قَالَ^(٧) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -^(٨) لَصْهَيْبٍ اتَّقِ

اللَّهَ وَلَا تَدَّعِ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ) اسْمُ أَبِيهِ : سِنَانُ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ عَقِيلِ ابْنِ عَامِرٍ يَنْتَهَى نَسَبُهُ إِلَى النَّمْرِ بْنِ قَاسِطٍ.^(٩)

(١) - سقط من الأصل .

(٢) - التوبة من الآية : ٨٣

(٣) - الممتحنة من الآية : ١٠

(٤) - ينظر مصابيح الجامع ٢ / ١٤٤

(٥) - عن الصحيح ، م ، وفى الأصل : طمس

(٦) - ينظر: الفتح : ٤ / ٤١٢

٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ : قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَصْهَيْبٍ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَدَّعِ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ . فَقَالَ صَيْبٌ : يَا سُرُّنِي أَنْ لِي كَذَا وَكَذَا ، وَأَنْ لِي قُلْتُ ذَلِكَ ، وَلَكِنِّي سُرِقْتُ وَأَنَا صَيٌّ .

(٧) - فى خ : وقال

(٨) - عن الصحيح .

(٩) - النمر بن قاسط : بطن من أسد ربيعة ، من العدنانية ، وهم بنو النمر بن قاسط بن وهب أقصى ، ديارهم رأس العين من أعمال الجزيرة الغراتية . معجم القبائل : ٣ / ١١٩٢ . وينظر هذا

النسب فى طبقات ابن سعد ٣ / ٢٢٦ والعمدة ١٢ / ٣٣

وقال الواقدي: ^(١) « هو صُهَيْب ^(٢) بن سنان بن خالد بن عبد عمرو بن عقيل [بن عامر بن جندلة بن جذيمة] ^(٣) بن كعب بن سعد. » ^(٤)

وقال ابن إسحاق: ^(٥) « صهيب بن سنان بن خالد بن عبد عمرو بن طفيل ابن عامر. » ^(٦)

وقال بعض الرواة : اسم صهيب عميرة بن سنان ، وقصة سرقة مشهورة ، وقيل: له الرومي ؛ لأن الروم سبوه صغيرا - رضى الله عنه - .

٧ - (أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنْتُ أَوْ أَتَحَنَّنْتُ «بِهَا» ^(٧) كَذَا فِي الْأَوَّلِ بِمَثْنَاءِ

من فوق آخر الكلمة.

قال عياض: «وهو غلط من جهة المعنى ، وأما الرواية فصحيحة والوهم فيه من شيوخ البخارى بدليل: «أو أتحننت» بعده على الشك، والذي رواه الكافة بالمثلثة. » ^(٨)

(١) - هو محمد بن عمر بن واقد السهمي من أقدم المؤرخين وأشهرهم في الإسلام ومن حفاظ الحديث توفي : ٢٠٧ هـ ومن تأليفه : المغازي النبوية ، فتح إفريقية ، تفسير القرآن ... الخ سير النبلاء ٩ / ٤٥٤ وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٦٣

(٢) - عن أسد الغابة ، وفي النسخ : صهب .

(٣) - عن أسد الغابة .

(٤) - ينظر قوله في أسد الغابة : ٣ / ٣٦

(٥) - ابن إسحاق : هو محمد بن إسحاق مولى قيس بن مخرمة كنيته أبو بكر قال الزهري : من أراد المغازي فعليه بمولى قيس بن مخرمة هذا ، توفي : ١٥١ هـ له : السيرة النبوية ، وكتاب الخلفاء . التاريخ الكبير : ١ / ٤٠ وميزان الاعتدال : ٣ / ٤٦٨ وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٨

(٦) - ينظر قوله في أسد الغابة ٣ / ٣٦

٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ :
أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنْتُ ، أَوْ أَتَحَنَّنْتُ
بِهَا ، فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، مِنْ صَلَةٍ وَعَتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ ؟ قَالَ : حَكِيمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَسَلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ) .

(٧) - عن الصحيح ، م وفي الأصل : طمس ، وفي الصحيح : (أتحننت أو أتحننت) بتقديم المثلثة على المثناة والمعنى : أي : أخبرني عن حكم أشياء كنت أتعبد بها ، قبل الإسلام .

تنظر: العمدة : ٨ / ٣٠٢

قال بعضهم: ^(١) « فيحتمل على تقدير الصحة أن يكون أصلها من الحانوت أو الحانة . »

قال ابن الأثير: ^(٢) « كانت العرب تسمي بيوت الخمارين الحوانيت . والحانة مثله . » ^(٣) فعلى هذا التقدير يكون (أتنحت) بمعنى أتحت مواضع الخمارين أو الحانة .

قلت: هذا التوجيه ساقط ؛ وذلك لأن عين الحانة واو ولامها [٣٠٥/ب] نون فلو بُنِيَ الفعل ^(٤) منه ل قيل : أَتَحَوَّنُ ، فَإِنْ قُلْتُ : فليصح الاشتقاق من الحانوت ؛ لأن لامها تاء . قلت : هذا غلط أيضاً . فقد قال الجوهري في الحانوت : « وأصله حانوة مثل : ترقوة ^(٥) ، فلما سَكُنَت الواو انقلبت هاء التانيث تاء . » ^(٦) فعلى كل تقدير لا يصح هذا التوجيه .

١٠٢- [باب قَتْلِ الْخِنْزِيرِ]

٨- (حَكَمًا مُقْسِطًا) أى : حكماً عادلاً يقال : أَقْسَطَ إِذَا عَدَلَ وَقَسَطَ إِذَا جَارَ . ^(٧)

(فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ) بنصب الفعل عطفاً على الفعل المنصوب قبله ^(٨) وكذا ^(١) - لم أقف على القائل .

^(٢) - ابن الأثير: هو أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الشافعي كان عالماً فاضلاً قد جمع بين النحو واللغة والقرآن والحديث ، توفي سنة : ٦٠٦ هـ من تصانيفه : البديع والباهر في النحو والإنصاف في التفسير والنهاية في غريب الحديث ... الخ معجم الأدباء : ١٧ / ٧١ ووفيات الأعيان : ٤ / ١٤١

^(٣) - النهاية ٤٤٨ / ١ (باب الحاء مع النون)

^(٤) - عن : ن ، خ ، م وفي الأصل : انفعل

^(٥) - في ط : برقوة ، وهو تحريف .

^(٦) - الصحاح مادة (ح ي ن)

٨ - قال البخاري - رحمه الله - : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا ، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ ، وَيَضَعَ الْجُزْيَةَ ، وَيَقْبِضَ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ) .
^(٧) - ينظر: اللسان مادة (ق س ط)

(وَيَقْتُلُ الْخَنَزِيرَ) لَأَنَّهُ يَحْرِمُ ^(١) أَكْلَهُ أَيْضاً فَيَقْتُلُهُ وَيَفْنِيهِ . (وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ) بالنصب كذلك ، قيل ^(٢) : « يَضْرِبُهَا عَلَى النَّصَارَى وَيُلْزِمُهُمْ إِيَّاهَا » . وقيل ^(٣) : « يَضَعُهَا أَيْ : لَا يَقْبِلُهَا لِاسْتِغْنَاءِ النَّاسِ بِمَا أَخْرَجَتْ لَهُمُ الْأَرْضُ مِنَ الْأَمْوَالِ . وقيل ^(٤) : يرفعها بحمل اليهود ^(٥) والنصارى على الإسلام فيسلمون فتسقط الجزية .

١٠٣ - [باب لا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ، وَلَا يُبَاعُ وَدَكُّهُ]

٩ - (بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا) فَسَرَّ بَعْضُهُمْ (فُلَانًا) هَذَا يَبِيعُ الصَّحَابَةَ وَسَمَّاهُ ^(٦) ، فَرَأَيْتَ الْكَفَّ عَنْ ذَلِكَ وَ أَثَرَتِ السَّكُوتُ عَنْهُ أَلْهَمَنَا اللَّهُ رُشْدَنَا

(١) - فى ط : محرم .

(٢) - القول للقاضى عياض نقله النووى فى شرح مسلم ٣٧٠ / ١ (الإيمان - باب نزول عيسى - عليه السلام -) وإرشاد السارى : ١٠٦ / ٤

(٣) - لم أقف على القائل ولكن ينظر القول فى أعلام الحديث : ١٠٩٨ - ١٠٩٩ / ٢ وشرح الكرماني : ٧٤ / ١٠

(٥) - كلمة « اليهود » عن م وفى الأصل : طمس .

٩ - قال البخارى - رحمه الله -

حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا ، فَقَالَ : قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرُمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا) .

(٦) - سمَّاهُ : سمرة بن جندب - رضى الله عنه - ينظر : شرح الكرماني ٧٤ / ١٠ و الفتح : ٤ /

٤١٤ والعمدة ٣٦ / ١٢

وفى صحيح مسلم : عن ابن عباس قال : « بلغ عمر أن سمرة باع خمرًا ، فقال : قاتل الله سمرة الخ . المساقاة - باب : تحريم الخمر .

- وفى تفسير بيع سمرة الخمر ثلاثة أقوال : أحدها : أنه أخذها من أهل الكتاب عن قية الجزية فباعها منهم معتقدا جواز ذلك . والثانى : أن يكون باع العصير ممن يتخذة خمرًا والعصير يسمى خمرًا كما يسمى العنب به لأنه يؤول إليه . والثالث : أن يكون خلل الخمر وباعها . ينظر : العمدة ٣٦ / ١٢ .

بمنه و كرمه .^(١) (جَمَلُوهَا^(٢)) أَذَابُوهَا ، وَالْجَمِيلُ : الشَّحْمُ الْمَذَابُ ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى : أَجْمَلُوهَا .^(٣)

١٠٤ - [بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي فِيهَا رُوحٌ وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ]

١٠ - (فَرَبَا الرَّجُلُ رَبَوَةً شَدِيدَةً)

قال الزركشي: «بتثليث الراء أصابه الربو ، أى: علا تنفسه وغلب عليه.»^(٣)

(قال أبو عبد الله^(٤) يعنى البخارى . (سمع سعيّد بن^(٥) [أبى عروبة من])^(٥))

(١) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى : ١٠٦ / ٤ - ١٠٧ : «والظاهر أن الراوى لم يصرح بسمرة تأديا من أن ينسب لأحد من الصحابة ما فى ظاهره بشاعة ، ومن ثم لم يفسره صاحب المصابيح - الشيخ بدر الدين الدمامينى - وقال: «رأيت الكف عن ذلك وأثرت السكوت عنه « جزاه الله خيرا ، لكن لما كان ذلك مصرحا به فى كتب الحديث التى بأيدي الناس كان الأولى التنبيه على المعنى ، والله تعالى يهدينا سواء السبيل بمنه وكرمه »

(٢) - فى الصحيح : فجملوها .

(٣) - قال ابن منظور: «الجميل الشَّحْمُ ... وقد جَمَلَهُ يَجْمُلُهُ جَمَلًا ، وَأَجْمَلَهُ : أَذَابَهُ واستخرج دهنه ، وَجَمَلَ أَفْصَحُ مِنْ أَجْمَلَ . « اللسان مادة (ج م ل)

١٠ - قال البخارى - رحمه الله -

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ : أَخْبَرَنَا عَوْفٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبَّاسٍ ، إِنِّي إِنْسَانٌ ، إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدَيَّ ، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : (مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ، وَلَيْسَ يَنْفُخُ فِيهَا أَبَدًا) . فَرَبَا الرَّجُلُ رَبَوَةً شَدِيدَةً وَأَصْفَرَ وَجْهَهُ ، فَقَالَ : وَيْحَكَ ، إِنَّ آيَةَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ ، فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ ، كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ .

قال أبو عبد الله : سمع سعيّد بن أبي عروبة من النضر بن أنس هذا الواحد .

(٣) - التنقيح : (١٠٣ / أ)

وفى اللسان مادة : (رب و) : «والرَّبُّو ، والرَّبَوَةُ : البُهْرُ وانتفاخ الجوف ... والرَّبُّو : النفس العالى ، وربا يربو ربوا أخذه الربو .

(٤) - عن الصحيح ، م . وفى الأصل : طمس

النَّضْرَبْنِ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ ^(١) (الواحد) يشير إلى ما خرَّجه في اللباس من جهة سعيد ^(٢) عن النضر ^(٣) عن ابن عباس . ^(٤) وليس لسعيد ولا النضر عن ابن عباس سوى هذا [٣.٦/أ] الحديث الواحد .

١٠٦ - [باب إِثْمَ مَنْ بَاعَ حُرًّا]

١١ - (رجلٌ أعطى بى ثُمَّ غَدَرَ) أى : نقض عهدا عاهد عليه .

١٠٧ - باب أمر النبي - صلى الله عليه وسلم -

اليهود ^(٥) ببيع أرضيهم ^(٦) حين أجلاهم . ^(٧)

أى : نقلهم عن المدينة ، وهم بنو النضير كذا فى الزركشى ^(٨) وغيره . (فيه

(١) - ليس فى الصحيح .

(٢) - هو سعيد بن أبى عروبة : أبو النضر مهران العدوى بالولا، البصرى حافظ للحديث لم يكن فى زمانه أحفظ منه . توفى : ١٥٦ هـ . تهذيب التهذيب : ٤ / ٦٣ وميزان الاعتدال ١ / ٢٨٧

(٣) - هو النضر بن أنس بن مالك الأنصارى البصرى الثقة . سمع أباه وابن عباس ، وزيد بن أرقم . وروى عنه قتادة ، وحמיד الطويل وسعيد بن أبى عروبة . التاريخ الكبير : ٤ / ٢ / ٨٧ وتهذيب التهذيب : ١٠ / ٤٣٥

(٤) - ينظر الصحيح : اللباس - باب : من لعن المصور . : ... حدثنا سعيد قال : سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة قال : كنت عند ابن عباس وهم يسألونه ، ولا يذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى سئل فقال : سمعت محمدا - صلى الله عليه وسلم - يقول : « من صور صورة فى الدنيا كُفِّ يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بنافع »

١١ - قال البخارى - رحمه الله - رحمه الله - :

حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (قَالَ اللَّهُ : ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ) .

(٥) - عن خ ، وهو الموافق لما فى الفتح : ٤ / ٤١٨ والعمدة : ١٢ / ٤٣ . وفى سائر النسخ : لليهود .

(٦) - عن الصحيح ، م وفى الأصل : غير واضح

(٧) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ١٠٩ : « وهذا الباب ساقط من بعض النسخ وهو ثابت فى قرع من فروع المقابلة باليونانية لكنه رقم عليه علامة السقوط . »

المُقْبَرى^(١) عن أبي هريرة قال الزركشى: «رواه البخارى فى كتاب الجهاد.»^(٢)

قلت: وكذا فى ابن بطلال.^(٣)

والذى ذكره البخارى فى أواخر الجهاد هو قوله هناك فى إخراج اليهود من

جزيرة العرب: قال أبو هريرة: «بينما نحن فى المسجد خرجَ النبى - صلى

الله عليه وسلم - فقال: انطلقوا إلى يهود فانطلقنا^(٤) حتى جئنا بيتَ^(٥)

المدراس^(٦) فقال: أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا واعلموا أَنَّ الأرضَ لله ورسوله، وإننى

أريدُ أَنْ أَجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ فَمَنْ وَجَدَ^(٧) بِمَالِهِ شَيْئاً^(٨) فَلْيَبِعْهُ ،

وإِلَّا فاعلموا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ.»^(٩)

قال ابن المنير: «لا يتصور أَنْ يروى أبو هريرة حديث بنى النضير^(١٠)

وإجلائهم ولا أَنْ يقول: (بينما نحن فى المسجد خرج علينا رسول الله - صلى الله عليه

وسلم -) ثم يقتصر بإجلاء بنى النضير وذلك أَنْ إجلاءهم فى أوّل السنة الرابعة

من الهجرة اتفاقاً ، وإسلام أبى هريرة إنما كان بعد هذا بكثير ، يقال: إنـــــــه

(١)- فى ط : المعتزى ، وهو تحريف

(٢)- التنقيح : (١٠٣ / ١)

(٣)- شرح ابن بطلال : ج ٣ (٨٦ / ١)

(٤)- وفى الصحيح : فخرجنا.

(٥)- فى ن : إلى بيت.

(٦)- فى ط : المدارس . وهو تحريف.

وببيت المدراس : بكسر أوله هو البيت الذى يدرس فيه كتابهم ، أو المراد بالمدراس : العالم

الذى يدرس كتابهم ، والأول أرجح ؛ لأن فى الرواية الأخرى : «حتى أتى المدراس»

ينظر : الفتوح : ٦ / ٢٧١ وإرشاد السارى : ٥ / ٢٣٥ .

(٧)- فى الصحيح : فمن يجده منكم

(٨)- كلمة «شيئاً» عن الصحيح.

(٩)- الصحيح : الحزبة - باب إخراج اليهود.

أسلم في السنة السابعة^(١)، وحديثه صحيح لكنه لم يكن في بنى النضير، بل في من بقى من اليهود بعدهم . وكان - صلى الله عليه وسلم - يتربص بجلائهم أن يوحى إليه فتأخر ذلك إلى مرض موته - عليه السلام - فأوحى إليه بإجلائهم فأوصى [٣٠٦/ب] أن لا يبقى دينان في جزيرة العرب ثم تأخر الأمر إلى زمان عمر - رضى الله عنه - وليس في حديث أبى هريرة أنه أمرهم ببيع أرضهم ، وإنما قال : « فمن وجدَ بماله شيئاً فليبعه » والمال أعم من الأرض .

والعجب ترجمة البخارى هنا على بيع اليهود أرضهم، ولم يذكر فيه إلا حديث^(٢) أبى هريرة - رضى الله عنه -^(٣)، وليس فيه للأرض ذكر إلا أن يكون أخذ ذلك بطريق العموم الذى قررناه فدخلت فيه الأرضون^(٤)، وإن لم يكن حينئذ أرضون . ثم سأل عن فائدة ذلك مع أنه لا يمكن فرض مثل هذه الواقعة - بحيث نقول : لو أجلينا اليهود الآن ولهم أرضون لألزمناهم بيعها - لأننا لا نجلى اليهود أبداً ، وهم في الذمة فإن نقضوا العهد صاروا هم وأموالهم^(٥) فيئاً^(٦) ؟

وأجاب بأنه يمكن تقدير فائدة له ، وهو أن الفاسق إذا نهى فلم ينته أجليناه وأكرينا عليه داره ، وقيل : تباع^(٧) عليه ، فيكون الحديث حجةً لهذا القول ، وهؤلاء هم اليهود الذين فضّلوا^(٨) من السيف وكانوا عمالاً فى خيبر مساقاةً - والأرض لله

(١) - أسلم أبو هريرة - رضى الله عنه - عام خيبر . أسد الغابة : ٦ / ٦٣١٩

ووقعت غزوة خيبر في المحرم من السنة السابعة للهجرة . ينظر : تاريخ الطبرى : ٣ / ٩

(٢) - فى ط : الأحاديث .

(٣) - عن : م

(٤) - هذا القسط من كلام ابن المنير وردّه القسطلانى فى إرشاد السارى : ٤ / ١٠٩

(٥) - عن م وفى الأصل : طمس .

(٦) - الفئ مصدر فاء يفيئ فئئاً وفيوء إذا رجع .

واصطلاحاً : ما ردّه الله تعالى على أهل دينه من أموال من خالفهم فى الدين بلا قتال .

التعريفات : ١٧٠ والمطلع ٢١٩

(٧) - عن ط ، وفى سائر النسخ : يباع

(٨) - فى ط : فصلوا .

ورسوله - فلما أجلاههم عمر باعوا ما لم يمكنهم حمله خاصة .^(١) انتهى كلامه رحمه الله -

١٠٨ - [باب: بيع العبيد والحيوان بالحيوان نسيئة]

(آتيتك بالآخر غدا رهوا)^(٢) براء مفتوحة فهاء ساكنة، فواوٍ أى : سهلاً عفواً من غير احتباس .^(٣) (وقال ابن سيرين: [لا بأس ببيع ببيعيرين ودرهم^(٤) بدرهم نسيئة] كذا لأبى الهيثم^(٥) والحموى^(٦) وفى نسخة بدرهمين وهو خطأ، والصحيح عن ابن سيرين^(٧) ما رواه عبد [٣٠٧/أ] الرزاق^(٨) عن معمر^(٩) عن ابن سيرين قال : « لا بأس ببيع ببيعيرين ودرهم بدرهم^(١٠) نسيئة » .^(١١)

(١) - لم أظفر بقول ابن المنير هذا .

(٢) - هذا مما ذكره البخارى - رحمه الله - تعليقا قال :

وَأَشْتَرَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ فَأَعْطَاهُ أَحَدَهُمَا ، وَقَالَ : آتِيكَ بِالْآخَرِ غَدًا رَهْوًا
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : لَا رِبَا فِي الْحَيَّانِ : الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ وَالشَّاةُ بِالشَّاتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ .
وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : لَا بَأْسَ بِبَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ نَسِيَّةً .

(٣) - والرهو: من الأضداد يكون السير السهل ، ويكون السير السريع . اللسان مادة (ره و)

(٤) - عن الصحيح ، وفى الأصل طمس .

(٥) - أبو الهيثم: هو الكشميهنى المحدث الثقة ، محمد بن مكى حدث بصحيح البخارى مرات عن الفريبرى ، وحدث عنه أبو ذر الهروى وغيره . توفى : ٣٩٨ هـ سیر النبلاء : ١٦ / ٣٦١

(٦) - الحموى : هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسى ، قرأ البخار على الفريبرى سنة : ٣١٦ هـ وحدث عنه الحافظ أبو ذر الهروى وغيره . توفى : ٢٨١ هـ المصدر السابق : ١٦ / ٣٦٣

(٧) - عن ن ، وفى الأصل : أبى . وهو تحريف .

(٨) - عبد الرزاق: هو أبو بكر بن همام الصنعانى من حفاظ الحديث الثقات وكان يحفظ نحواً من ١٧٠٠٠ ألف حديث توفى : ٢١١ هـ له : المصنف ، وكتاب فى تفسير القرآن .

تهذيب التهذيب ٦ / ٣١٠ ووفيات الأعيان (إحسان عباس) ٢١٦ / ٢ وميزان الاعتدال ٢ / ٦٠٩

(٩) - معمر : هو ابن راشد الأزدي مولاهم نزيل اليمن ، ثقة ثبت ، فاضل حدث عن الزهرى وقتادة وطائفة وعنه طائفة . توفى : ١٣٥ هـ تقريب التهذيب : ٢ / ٢٦٦ وتذكرة الحفاظ ١ / ١٩٠

(١٠) - عن المصنف ، وفى النسخ : بدرهمين وهو خطأ كما نيه عليه الشارح فيما سبق .

(١١) - المصنف : ٨ / ١٤١٤٦

١٢ - (كَانَ فِي السَّبْيِ صَفِيَّةٌ) قيل^(١): حديث صَفِيَّةُ^(٢) لا تعلق له بالباب إلا أن يشير إلى رواية مسلم: «أَنَّ صَفِيَّةَ وَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحِيَّةَ فَاشْتَرَاهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِسَبْعَةِ أَرْوَاسٍ»^(٣) وهذا أولى من قول ابن بطال: «إِنَّ تَرَكَ دَحِيَّةَ لَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَخَذَ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ بِيَعٍ لَهَا بِجَارِيَةٍ نَسِيئَةً حَتَّى يَسْتَحْسِنَهَا ، وَيَأْخُذَ هَا فَحِينَئِذٍ يَتَعَيْنُ لَهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ يَدَا بِيَدٍ.»^(٤)

١٠٩ - [باب بيع الرقيق]

١٣ - (قَالَ رَجُلٌ^(٥) يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُصِيبُ سَبْيًا فَنُحِبُّ الْأَثْمَانَ فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ^(٦))

١٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ فِي السَّبْيِ صَفِيَّةٌ ، فَصَارَتْ إِلَى دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

(١) - لم أقف على القائل.

(٢) - صَفِيَّةٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ بِنْتُ حَيٍّ بِنْتُ أَخْطَبِ الْيَهُودِيِّ زَوْجِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَزَوَّجَهَا بَعْدَ فَتْحِ خَيْبَرَ ، وَكَانَتْ فِي جَمَلَةِ السَّبَايَا ، فَاصْطَفَاهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَتَزَوَّجَهَا . تُوُفِّيَتْ : ٣٦ هـ - أَسَدُ الْغَابَةِ : ٦ / ١٦٩

(٣) - صحيح مسلم : النكاح - باب : فضيلة إعتاق أمة ثم تزويجها . الحديث : « ... وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحِيَّةَ جَارِيَةٍ جَمِيلَةٍ ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِسَبْعَةِ أَرْوَاسٍ ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تُصْنَعُ لَهَا وَتُهَيَّئُهَا »

(٤) - شرح ابن بطال : ج ٣ (٨٧ / ١)

١٣ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ مُحَبَّرٍ :

أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نُصِيبُ سَبْيًا ، فَنُحِبُّ الْأَثْمَانَ ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : (أَوْ إِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ ؟ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةً) .

(٥) - هذه الزيادة وردت في بعض الأصول ينظر : إرشاد الساري : ٤ / ١١٠

(٦) - العزل : صرف الماء عن المرأة حذرا من الحمل . التعريفات : ١٥٠

روى فى أسد الغابة: أَنَّ مَجْدِيَّ الضَّمْرَى ^(١) سَأَلَ ذَلِكَ فِى غَزْوَةِ الْمَرْيَسِيِّ ^(٢).
 فيحتمل أن يفسر هذا المبهم به وسيأتى مزيد كلام فيه فى باب: «وكان أمر الله
 قدراً مقدوراً» ^(٣) (أَوْ إِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ؟) بفتح الواو وكسر إنَّ والهمزة الداخلة على
 الواو للاستفهام.

١١١ - [باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها؟]

(ولا تستبرأ العذراء) ^(٤) بكسر الهمزة من «تستبرئ» على أن «لا» ناهية ، فهو
 مجزوم كسر لالتقاء الساكنين ، ويضمها على أن «لا» نافية والفعل مرفوع
 «والعذراء» بالمد البكر .

١٤ - (وقد قتل زوجها) هو كنانة بن أبى الحقيق اليهودى ^(٥) . (فاصطفاها)

(١) - فى ط: يجديا الصمري ، وهو تحريف

ومجدي الضمري غزا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - سبع غزوات . الإصابة : ٣ / ٧٧٣ .

(٢) - أسد الغابة : ٥ / ٤٦٦٨ فى ترجمة مجدي الضمري حيث ورد: «غزونا مع النبي - صلى الله
 عليه وسلم - غزوة المريسيك وغزوة بنى المصطلق فأصبنا سبايا ، فسألت النبي - صلى الله عليه
 وسلم - عن العزل ؟ فقال : اعزلوا إن شئتم ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهى كائنة .»
 والمريسيك : بضم أوله ، وفتح ثانيه بعده ياء ساكنة ، وسين مكسورة وبعدها ياء وعين مهملة
 ماء بنجد فى ديار بنى المصطلق ، غزاه النبي - صلى الله عليه وسلم - سنة ست وقيل : أربع وفيها كان حديث
 الإفك . معجم ما استعجم ٤ / ١٢٢٠ والبلدان : ٥ / ١١٨ .

(٣) - الأحزاب : من الآية : ٣٨

(٤) - هذا مما ذكره البخارى - رحمه الله - تعليقا قال :

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِذَا وَهَبَتِ الْوَلِيدَةُ الَّتِي تُوطَأُ ، أَوْ بِيَعَتْ ، أَوْ عَتَقَتْ
 فَلَيْسَتْ بِرَحِمَةٍ بِحَيْضَةٍ ، وَلَا تُسَبَّرُ الْعَذْرَاءُ .

(٥) - ينظر : أسد الغابة : ٧ / ٧٠٥٥ .

١٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

٢١٢٠ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَقَّارِ بْنُ دَاوُدَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
 أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ خَبِيرًا ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ
 عَلَيْهِ الْحِصْنَ ، ذَكَرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حِمْيَرٍ بِنْتِ حِمْيَرٍ ، وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا وَكَانَتْ عَرُوسًا ،
 فَأَصْطَفَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ ، فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا سَدَّ الرَّوْحَاءِ حَلَّتْ ، فَبَنَى بِهَا ، ثُمَّ
 صَنَعَ حَيْسًا فِى نِطْعٍ صَغِيرٍ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِذِنْ مِنْ حَوْلِكَ) . فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةً
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ . ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، قَالَ : فَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحَوِّي لَهَا
 وَرَاءَهُ بِعَاءَةً ، ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرٍ فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ ، فَتَضَعُ صَفِيَّةُ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرْكَبَ .

أخذها صُفياً من مغنم خيبر ، والصفى هو سهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من المغنم كان يأخذ من رأس المال قبل القسم ما يختاره من سلاح [٣٠٧/ب] أو دابة أو جارية أو غير ذلك. (١)

ولله درّ هذه الجارية ما أسعدها ! بالمصطفى - عليه الصلاة والسلام - حيث كانت صفيته. (٢)

(سَدُّ الرُّوحَاءِ) (٣) جيلها بفتح السين المهملة وضمها لغتان (٤) و«الروحاء» بالمد.

(ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا) بفتح الحاء المهملة وسكون آخر الحروف (٥) وبسين مهملة.

قال القاضي : «هو خلط الأقط بالسمن والتمر . وقال بعضهم: وربما جعلت فيه

خميرة» (٦)

قال ابن وضّاح (٧) : «هو التمر يُنزع نواه ويخلط بالسويق .» (٨)

قال القاضي : «والأول أصوب .» (٩)

(فِي نِطْعٍ) بكسر النون وفتح الطاء في أفصح لغاته. (١٠)

(١) - ينظر المغرب : ٢٦٩ / ١ مادة : (ص ف ي) والتعريفات : ١٣٤

(٢) - في خ : صفة.

(٣) - الروحاء : بفتح أوله وبالحاء المهملة ممدودة ، قرية جامعة لمزينة على ليلتين من المدينة ،

وسميت الروحاء لانفتاحها ورواحها . معجم ما استعجم : ٦٨١ / ٢ والبلدان : ٧٦ / ٣

(٤) - ينظر : تاج العروس : مادة : (س د د)

(٥) - المقصود الياء ؛ لأنها آخر الحروف الهجائية.

(٦) - المشارق : ٢١٨ / ١ والنهاية : ١ / ٤٦٧ .

(٧) - ابن وضّاح : هو أبو عبد الله محمد بن وضّاح بن بزيع مولى عبد الرحمن ابن معاوية ابن

هشام محدث من أهل قرطبة توفي : ٢٨٦ هـ له : العباد والعواید ومكنون السر ، الخ

لسان الميزان : ٤١٦ / ٥ وميزان الاعتدال : ٥٩ / ٤

(٨) - ينظر قوله في المشارق ٢١٨ / ١

(٩) - المشارق ٢١٨ / ١

(١٠) - قال الجوهري : «النطع فيه أربع لغات : نَطْعٌ، وَنِطْعٌ، وَنِطْعٌ، وَنِطْعٌ.» الصحاح مادة (ن ط ع)

(أَذِنَ) بهمزة مفتوحة فألف فذال معجمة مكسورة فنون . (فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ) بنصب : (وليمة) ورفعها . (يُحَوِّى) بضم الياء وفتح الحاء وتشديد الواو ، أى : يُدير كساءً على سنام البعير والاسم : الحويّة والجمع : حوايا .^(١) (بِعِبَاءَةٍ) بعين مفتوحة مهملة ، وهمزة بعد الألف هى الكساء الصغير .

١١٢ - [باب بيع الميتة والأصنام]

١٥ - (وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ)^(٢) أى: يجعلونها فى سُرُجِهِمْ^(٣) ومصابيحهم^(٤)

يستضيئون بها .

(جَمَلُوهُ) ويروى: أجملوه^(٥) جَمَلْتُ الشَّحْمَ^(٦) وأجملته إذا أذبتة واستخرجت دهنه ، وجملت أفصح من أجملت^(٧) .

(١) - ينظر: النهاية فى غريب الحديث : ١ / ٤٦٥

١٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ ، وَهُوَ بِمَكَّةَ : (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ) . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ ، فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ ؟ فَقَالَ : (لَا ، هُوَ حَرَامٌ) . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : (قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنْ اللَّهُ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ ، ثُمَّ بَاعُوهُ ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ) .

قَالَ أَبُو عَاصِمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ : كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءُ : سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

(٢) - عن الصحيح ، وفى النسخ : للناس .

(٣) - جمع : سراج ، والسراج المصباح .

(٤) - فى خ : مفاتيحهم . وهو تحريف

(٥) - هى رواية الصنعانى . ينظر : إرشاد السارى : ٤ / ١١٤

(٦) - فى ط : الشيء .

١١٣ - [باب ثَمَنِ الْكَلْبِ]

١٦ - (وَمَهْرُ^(١) الْبَغِيِّ) بتشديد الياء واحدة البغايا، والبيغاء بكسر الباء والمد:

الزنا^(٢)، ومهرها ما تُعطاه على الزنا^(٣). (وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ) بضم الحاء المهملة، ما يدفع له على كهانته يقال: حَلَوْتُهُ أُحْلُوهُ، أَيْ: أُعْطِيْتُهُ^(٤).

١٧ - (وَكَسْبِ الْأَمَةِ)^(٥) هكذا جاء مطلقاً في هذه الرواية وجاء في رواية رافع

بن خديج: ^(٦) [١/٣.٨] «حتى يُعلم من أين هو؟»^(٧) وفي رواية أبي داود: «إلا ما عملت بيدها وقال بأصابعه: هكذا نحو الغزل والنفش»^(٨) يعنى نفش الصوف وفي

١٦ - قال البخارى - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ.

(١) - عن الصحيح، م وفي الأصل طمس.

(٢) - ينظر اللسان: مادة (ب غ ا) «بغت المرأة تبغي بغياً، وبأغت مَبَاغَةً، وبِغَاءً، بالكسر والمد ... عَهَرَتْ وَزَنْتُ، ... وفي التنزيل: «وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ» [النور من الآية ٣٣]

(٣) - ينظر الفتح: ٤/ ٤٢٧ وقال: «سماه مهراً مجازاً»

(٤) - ينظر: النهاية في غريب الحديث: ١/ ٤٣٥

١٧ - قال البخارى - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَوْفُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي أَشْرَى حَبْأً فَأَمَرَ بِمَحَاجِمِهِ فَكُسِرَتْ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِّ وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْأَمَةِ، وَلَعَنَ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكِلَ الرِّبَا وَمُؤَكِّلَهُ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرَ.

(٥) - عن الصحيح، م وفي الأصل: طمس.

(٦) - في ط: جديج وهو تحريف.

ورافع بن خديج: بفتح الخاء وكسر الدال هو أبو عبد الله الأوسى الأنصارى شهد أحداً والخندق وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - الإصابة ١/ ٢٥٢٦ وتهذيب التهذيب: ٢/ ٢٢٨

(٧) - تنظر هذه الرواية في: سنن أبي داود: البيوع - باب... في كسب الإماماء ٧١٠/ ٣ حيث قال: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كسب الأمة... حتى يعلم من أين هو؟»

(٨) - سنن أبي داود: البيوع - باب في كسب الإماماء ٧١٠/ ٣

حديث: «إلا أن يكون لها [عمل] واصب»^(١) أى: كسب بعرف رواه العلاء ابن عبد الرحمن^(٢) عن أبيه عن أبي هريرة.



٣٥ - كتاب السلم^(٣)

عرفه شيخنا أبو عبد الله بن عرفة^(٤) - رحمه الله - بقوله: «عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ يُوجِبُ عِمَارَةَ ذِمَّةٍ بِغَيْرِ عَيْنٍ وَلَا مَنْفَعَةٍ [غيرَ] متماثل العوضين .»^(٥)

١ - [باب السلم فى كَيْلِ مَعْلُوم]

١٨ - (مَنْ أَسْلَفَ^(٦) فِي تَمَرٍ) بالثناة ، ويروى بالمثلثة.

(١) - أخرجه البيهقي فى السنن الكبرى: ٨ / ٨ كتاب النفقات - باب ما جاء فى النهى عن كسب يقال: وصب الرجل على الأمر ، إذا واطب عليه ، وأوصب القوم على الشيء إذا ثابروا عليه . اللسان مادة: (وص ب)

(٢) - هو مولى الحرقة ، التابعى ، الثقة ، المدنى ، روى عن أبى هريرة - رضى الله عنه -

تنظر : الطبقات لابن سعد : ٣٠٩ / ٥ وتاريخ الثقات : ص : ٣٤٣

(٣) - السلم : هو التقدم والتسليم ، السلم والسلف واحد يقال : سلم وأسلم ، وسلف وأسلف بمعنى واحد إلا أن السلف يكون قرضا أيضا ،

(٤) - ابن عرفة : هو محمد بن عرفة الورغمى التونسى المالكى ، وشيخ الدمامينى وكثير غيره ،

توفى : ٨٠٣ هـ له تأليف منها : مختصره فى الفقه ، والحدود الفقهية... الخ

بغية الوعاة : ١ / ٢٢٩ وشجرة النور : ٣٢٧

(٥) - شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٣٩٥

(٦) - فى الصحيح : سلف

١٨ - قال البخاري - رحمه الله - :

« حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ : أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ، وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَرِ الْعَامَ وَالْعَامِينَ ، أَوْ قَالَ : عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ، شَكََّ

إِسْمَاعِيلُ ، فَقَالَ : (مَنْ سَلَفَ فِي تَمَرٍ ، فَلْيَسْلَفْ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنِ مَعْلُومٍ) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا : (فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنِ مَعْلُومٍ) .

قال النووي: «وهو أعم.»^(١)

قلت: انظر قوله عليه الصلاة والسلام في جواب هذا: (فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ) معلومٌ ووَزَنٌ معلومٌ) مع أن المِيعَارَ الشرعى في التمر - بالمثلثة - الكيل لا الوزن. (٣)

(حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ) زعم أبو على الجياني (٤) أنه لم ينسب محمداً هذا أحد الرواة قال: «والذى عندي في هذا أنه محمد بن سلام» (٥) (أَبَى نَجِيحٍ) (٦) بفتح النون وكسر الجيم وبالحاء المهملة.

(عن عبد الله بن كثير) كان الشيخ أبو الحسن القابسي (٧) وغيره يزعمون أن عبد الله بن كثير (٨) في هذا الإسناد والذي بعده (٩) هو المقرئ المكي.

وقال أبو الحسن: «ليس في الجامع رواية

(١) - صحيح مسلم بشرح النووي: ٤ / ١٢٤ - المساقاة - باب السلم

(٢) - الكيل: المكيال ، وهو ما يكال به حديداً كان أو خشباً . ينظر اللسان (ك ي ل)

(٣) - قال القسطلاني في إرشاد الساري: ٤ / ١١٧ بعد أن أورد كلام الدماميني السابق -: «وهذا قد أجابوا عنه بأن الواو بمعنى (أو) والمراد : اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن .»

(٤) - الجياني: هو أبو على الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني ، الأندلسي المالكي ، كان بصيراً بالعربية واللغة والشعر والأنساب ، توفي سنة : ٤٩٨ هـ ومن تأليفه : تقييد المهمل وتمييز المشكل والتنبيه على ما وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل الرواة ... الخ

شجرة النور : ١٢٣ هـ هدية العارفين : ١ / ٣١١

(٥) - ينظر قوله في الفتح ٤ / ٤٢٩ والعمدة ١٢ / ٦٣

(٦) - أبو نجيح : هو أبو عبد الله يسار أبو نجيح المكي مولى لثقيف ، وكان قليل الحديث . الطبقات لابن سعد : ٥ / ٤٧٣

(٧) - عن ن وفي الأصل : القابس .

والقابسي: هو على بن خلف المعافري القروي المالكي كان إماماً في علم الحديث ، سمع صحيح البخاري بمكة من أبي زيد توفي سنة : ٤٠٣ هـ وله : الملخص جمع فيه أحاديث مالك بن أنس - رضى الله عنه - وفيات الأعيان (تحقيق محيي الدين) ٣ / ٩

(٨) - هو ابن كثير الداري المكي أحد القراء السبعة كان قاضى الجماعة بمكة ، وكانت حرفته العطارة روى عن أبي الزبير ومجاهذ وأبي المنهال وغيرهم .

وفيات الأعيان : ١ / ٢٠٥ وتهذيب التهذيب : ٥ / ٣٦٧

(٩) - في النسخ : قبله ، وبالرجوع إلى الصحيح يتضح أن الصواب: بعده .

لأحد من القراء السبعة إلا لعبد الله بن كثير، وابن أبي النجود^(١) في المتابعة^(٢) قال الجياني: «وهذا غير صحيح وابن كثير هذا هو ابن المطلب بن أبي وداعة السهمي^(٣) وليس له في الجامع إلا هذا الحديث الواحد.»^(٤)
قلت: لكن هذا الجامع معمور بالإمام مالك - رضى الله عنه - فكم له فيه من آثار جميلة تُشَنَّفُ^(٥) الأذان تَقْضَى بتقدمه على غيره [٣٠٨/ب] فله درهما من جامع وإمام.^(٦)

٢ - [باب السلم في وزن معلوم]

١٩ - (مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) الواو هنا للتقسيم فهي بمعنى: (أو) ولو أخذت على ظاهرها من معنى

(١) - هو عاصم بن أبي النجود: الكوفي الأسدي بالولاء، التابعي أحد القراء السبعة كان ثقة في القراءات، وصدوقاً في الحديث. تهذيب التهذيب: ٢٨ / ٥ وميزان الاعتدال: ٥ / ٥
(٢) - التنبيه على الأوهام ص: ١٤٧

والمتابعة صورتها مثلاً: «أن يروي حماد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثاً، فإن رواه غير حماد عن أيوب، أو غير أيوب عن محمد، أو غير محمد عن أبي هريرة، أو غير أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهذه متابعات.»
الباحث الحثيث ص ٥٩

(٣) - ابن كثير هذا: هو عبد الله روى عن محمد بن قيس و عنه جريج . توفي بعد سنة : ١٢٠ هـ الكاشف للدهبي ١٢٠ / ٢ وتهذيب التهذيب : ٣٦٦ / ٥

(٤) - التنبيه على الأوهام : ١٤٨ مع تصرف يسير في النقل.

(٥) - الشَّنَف: الذي يلبس في أعلى الأذن والذي في أسفلها: القرط، وشَنَفَتُ المرأة تشنيفاً فتشَنَفَت هي مثل: قرطتها فتقرطت . اللسان : مادة (ش ن ف)

(٦) - لا يظهر لي الربط بين كلام الدماميني وما قبله ، ذلك أن السياق يتعلق برواية القراء في الجامع وكلام الدماميني يتعلق بالإمام مالك - رحمه الله - ولا أعرف أنه كان من القراء المعدودين ؛ وإنما كان إماماً في الحديث وفي الفقه معا .

١٩ - قال البخاري - رحمه الله -

حَدَّثَنَا صَدَقَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّقُونَ بِالتَّمْرِ السَّتِينَ وَالثَّلَاثَ ، فَقَالَ : (مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَنِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) .

الجمع لزم أن يجمع في الشيء الواحد من المسلم فيه بين الكيل والوزن. (١)

قال ابن دقيق العيد: (٢) «وذلك يفضى إلى عزة الوجود ، وهو مانع من صحة السلم فتعين الحمل على التفصيل ، وأن المعنى السلم بالكيل فى الكيل ، وبالوزن فى الموزون. وفى الحديث دليل على منع السلم الحال ، وهو مذهب مالك ، وأبى حنيفة - رحمهما الله - (٣)

والمخالفون يقولون : المعنى إن أسلم إلى أجل فليُسلف إلى أجل معلوم لا إلى أجل مجهول فوجهوا الأمر إلى العلم فقط ، والإمامان وجهاه إلى الأجل والعلم معا. (٤)

٢٠ - (وسألتُ ابنَ أبى) بهمزة مفتوحة فموحدة ساكنة ، فزأى فألف

اسمه : عبد الرحمن (٥) وله صحبة.

والمقائل : سألتُ ابنَ أبى ، هو محمد بن أبى المجالد الكوفى. (٦)

(١) - الكلام السابق لابن دقيق العيد فى إحكام الأحكام ٨٦ / ٤

وتناوب الحروف بعضها عن بعض فى أداء المعانى كمجئ الواو بمعنى (أو) هو مذهب الكوفيين ، وأما البصريون فلا يرون التناوب ويقولون : «الأصل فى كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ، ولا

يدل على معنى حرف آخر» الإنصاف مسألة : ٦١

(٢) - ابن دقيق العيد : هو أبو الفتح تقى الدين محمد بن على بن وهب القشيرى ، المنفلوطى ، الحافظ ، الفقيه ، المحدث توفى ٧٠٢ هـ . من مصنفاته : شرح العمدة ، الاقتراح فى علوم الحديث . الإمام ، ... الخ طبقات الحفاظ : ٥١٣

(٣) - فى الأصل : رح .

(٤) - إحكام الأحكام ٨٦ / ٤

٢٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ ابْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ . وَحَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْمُجَالِدِ ، قَالَ : أَخْتَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ بْنُ الْهَادِ وَأَبُو بُرْدَةَ فِي السَّلْفِ ، فَبَعَثُونِي إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ : فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيبِ وَالتَّمْرِ . وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبَرَى ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ .

(٥) - عبد الرحمن بن أبى الخزامى مولى نافع بن عبد الحارث ، له صحبة ، أدرك النبى - صلى الله عليه وسلم - و أكثر روايته عن عمر ، وأبى بن كعب - رضى الله عنهما - واستعمله على - رضى الله عنه - على خراسان . التاريخ الكبير : ٣ / ١ / ٢٤٥ وأسد الغابة : ٣ / ٣٢٦٠

(٦) - محمد أو عبد الله بن أبى المجالد الكوفى مولى عبد الله بن أبى أوفى روى عن مولاه ، وعن

٣ - [باب السلم إلى من ليس عنده أصل]

٢١ - (حدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن شاهين الواسطي مات بعد الخمسين ومائتين. (١)

٢٢ - (سمعتُ أبا البَخْتَرِيِّ) بموحدة فحاء معجمة ساكنة فمثناة من فوق

مفتوحة فراء فياء نسب هو سعيد بن فيروز (٢)

(قال: سألتُ ابن عباس -رضي الله عنهما- (٣) عن السلم في النَّخْلِ)

قال ابن بطلال: «هذا الحديث ليس من هذا الباب -يعنى باب السلم إلى من ليس

عنده أصل -، وإنما هو في الباب الذي بعده -يعنى باب السلم في النخل - وغلط فيه

الناسخ» (٤) وأقره الزركشي (٥) [٣٠٩ / أ] وسكت عليه.

قلت: قال ابن المنير: «والتحقيق أنه من هذا الباب وقلَّ مَنْ يفهم ذلك

٢١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ : بِهَذَا ، وَقَالَ : فَتَسَلَّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ سُفْيَانَ : حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ وَقَالَ : وَالزَّيْتِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ وَقَالَ : فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ .

٢٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا آدَمُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : أَخْبَرَنَا عَمْرُو قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيَّ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ ؟ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ ، وَحَتَّى يُوزَنَ . فَقَالَ الرَّجُلُ : وَأَيُّ شَيْءٍ يُوزَنُ ، قَالَ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ : حَتَّى يُحَرَّرَ .

(١) - ينظر تقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ٨٢ / ١

(٢) - سعيد بن فيروز: هو أبو البختري ، الكلبى الكوفى سمع ابن عباس وابن عمر قتل بالجماع سنة : ٨٣ هـ التاريخ الكبير : ٢ / ١ / ٤٦٤ .

(٣) - عن الصحيح.

(٤) - شرح ابن بطلال : ج ٣ (٩٠ / ب و ٩١ / أ)

(٥) - ينظر : التنقيح : (١٠٣ / أ)

إلا مثل البخارى والفضل للمتقدم ووجه مطابقته أن ابن عباس لما سئل عن السلم إلى من له نخل فى ذلك النخل، عدّ ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وإذا كان السلم فى النخل لا يجوز لم يبق لوجودها فى ملك المسلم إليه فائدة فتعين جواز السلم إلى من ليس عنده أصل [وإلا يلزمه سدّ باب السلم] ^(١) بل لعله أجوز ؛ لأنه يؤمن فيه غائلة اعتمادها على هذا النخل بعينه فيلتحق ببيع الثمار قبل بدو الصلاح « ^(٢) انتهى.

وقد نقل كلام ابن المنير هذا معزوا إليه مغلطاي ^(٣) الجندى وتابعه ابن الملقن ^(٤).

٤ - [باب السلم فى النخل]

٢٣ - (نساء) بفتح النون والمد ، أى: تأخيرا ، منصوب على الحال إما بجعل المصدر نفسه حالا على المبالغة أو تأويله باسم المفعول ، أى: مؤخرا أو على الحذف

(١) - عن المتوارى.

(٢) - المتوارى ص : ٢٥٠ - ٢٥١ وإرشاد السارى ١١٩ / ٤

(٣) - مغلطاي: هو الحافظ علاء الدين بن قُليج بن عبد الله التركى ، الفقيه الحنفى توفى سنة : ٧٦٢هـ له تصانيف عدة منها: التلويح فى شرح الجامع الصحيح و زوائد ابن حبان على الصحيحين وشرح سنن أبى داود ... الخ

كشف الظنون : ٥٤٦ / ١ وهدية العارفين : ٤٦٧ / ٢

(٤) - ابن الملقن : هو سراج الدين عمر بن على بن أحمد الشافعى المعروف بابن الملقن المتوفى : ٨٠٤هـ من تصانيفه: التوضيح لشرح الجامع الصحيح للبخارى ، والبدر المنير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ... الخ كشف الظنون : ٥٤٧ / ١ وشذرات الذهب : ٤٤ / ٧

وينظر متابعتة فى النقل فى التوضيح ص : ٣٠١

٢٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ ، فَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْرِ حَتَّى يَصْلُحَ ، وَنَهَى عَنِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ .
وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ ، أَوْ يُوَكَّلَ ، وَحَتَّى يُوزَنَ . قُلْتُ : وَمَا يُوزَنُ ؟ قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ : حَتَّى يُحَرَزَ .

أى: ذا تأخيرٍ [أو] ^(١) أن يجعل (نساءً) مصدر فعل محذوف ناصب له ، أى: ينسأ نساءً. والجملة حالية على ما هو مقرر فى نظائره وقد سبق الكلام فى مثله. ^(٢) (حتى يُحْزَرَ ^(٣)) بتقديم الزاى ، أى: يُخْرَصَ، ^(٤) ولا يخرص حتى يصلح للأكل وفائدة الخرص أن يعلم كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف المالك . وفى رواية أبى زيد: «حتى يُحْزَرَ» بتقديم الراء على الزاى وصوبه القاضى وقال: «معناه: حفظه وصيانته ممن يجده وقل ما يكون ذلك إلا بعد بدو صلاحه» ^(٥)

٧ - [باب السلم إلى أجل معلوم]

٢٤ - (فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ) كان [٣٠٩/ب] شانية، ^(٦) والأنباط: جمع نبط كفرس

(١) - زيادة يقتضيهما السياق وهو موافق لما فى إرشاد السارى ١٢٠ / ٤

(٢) - بحثت ولم أهتد إليه.

ووقوع الحال مصدراً متكرراً كثير، وإليه أشار ابن مالك - رحمه الله - بقوله:

ومصدراً متكرراً حلاً يقع بكثرة كبغته زيد طلع

ولكنه ليس بمقيس ؛ لجيئه على خلاف الأصل ؛ إذ الأصل أن يكون الحال وصفاً، وهو ما دل على معنى صاحبه، كقائم، وحسن، ومضروب .

ينظر ابن عقيل ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣

(٣) - هذه رواية أبى ذر عن الكشميهنى ، ينظر : إرشاد السارى : ١٢٠ / ٤

(٤) - الخرص: حزر ما على النخل من الرطب تمراً، والاسم : الخِرص بالكسر يقال : كم خِرص أرضك ؟ الصحاح مادة (خ ر ص)

(٥) - المشارق : ١ / ١٨٩ وهنا خلاف بين ما نقله الدمامينى عن القاضى وبين كلام القاضى حيث قال: «وأما الحرز بتقديم الراء فإن صحت الرواية فيكون وجهه أنه إنما بتحفظ به ويحزر ممن يختانه غالباً عند ابتداء طيبه ، إذ حينئذ تكثر الرغبة فيه وقد يكون أيضاً حرز تقديره وتجري خرص.»

وأما الذى صوبه القاضى فهو: «يُحْزَرَ» بتقديم الزاى حيث قال: «وعند الأصليى والمروزي بتقديم الزاى وهو الوجه.»

٢٤ - قال البخارى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ قَالَ : أَرْسَلَنِي أَبُو بُرْدَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِيزَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ، فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ السَّلَفِ ، فَقَالَا : كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ ، فَسَلِفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالرَّيْبِ إِلَى أَجْلِ مُسَيِّ ، قَالَ : قُلْتُ : أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ ؟ قَالَا : مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ .

(٦) - أي التى تكون اسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة نحو قوله تعالى: «وإن كان كبر عليك

ونبيط كجميل وهم نصارى الشام الذين عمروها، وقيل: جيل، وجنس من الناس^(١).

قال القاضى: «ويحتمل أن تسميتهم بذلك لاستنباطهم المياه واستخراجها.»^(٢)



٣٦ - كتاب الشُّفْعَة

قال بعضهم: هى بإسكان الفاء لا يجوز غير ذلك^(٣) وجوز بعضهم ضمّها^(٤).

قال ابن دريد: «وسميت شُفْعَة لأنه يشفع ماله بها.»^(٥) يقول: كان فردا فشفعه

بضم غيره إليه هذا أظهر ما قيل فى اشتقاقها^(٦).

وعرفها شيخنا ابن عرفة بقوله: «استحقاقُ شريكٍ أَخَذَ مَبِيعَ شريكه بثمانه»^(٧)

قال:^(٨) «وقول ابن الحاجب:^(٩) أَخَذَ الشريك حصته جبرا بشراء . إنما يتناول

(١) - ينظر الكلام السابق فى المشارق : ٣ / ٢

(٢) - المشارق ٣ / ٢ وفى قاموس المحيط: (ن ب ط) : «جيل ينزلون بالبطائح بين العراقيين .»

(٣) - ينظر: الفتح : ٤ / ٤٢٦ والعمدة : ١٢ / ٧١

قال ابن منظور: «والشُّفْعَة، والشُّفْعَة فى السدار والأرض، القضاء بها لصاحبها .» اللسان

مادة (ش ف ع)

(٤) - لم أهتمد إلى بعضهم هذا من هو؟ ولكن ينظر هذا التجويز فى إرشاد الساري ٤ / ١٢٢

(٥) - الجمهرة مادة (ش ع ف) ٣ / ٦٠

(٦) - وينظر أيضا الصحاح مادة (ش ف ع) «الشُّفْع : خلاف الزوج وهو خلاف الوتر. تقول: كان

وتراً فشفعته شُفْعاً»

وفى الاصطلاح: - وإن كان أورده الدمامينى - هى تملك البقعة جبرا بما قام على المشتري

بالشركة والجوار. التعريفات : ٢١٧ والمطلع : ٢٧٨

(٧) - شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٤٧٤

(٨) - أى: ابن عرفة.

(٩) - هو جمال الدين عثمان بن عمرو بن أبى بكر النحوى، الأصولى، المالكي توفى سنة : ٦٤٦ هـ

صاحب الكافية والشافعية... الخ

انظر بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ - ١٣٥

أخذها لا ما هيبتها ، وهى غير أخذها ؛ لأنها معروضة للأخذ^(١) ولنقيضه وهو تركها
والمعروض لشيئين متناقضين ليس عين أحدهما ، وإلا اجتمع النقيضان . «^(٢)
قلت: مما يدل على أن أخذ الشَّقْصِ^(٣) على الوجه المذكور هو مسمى الشفعة
دورانه معه^(٤) وجوداً وعدماً .

أما وجوداً ففيما إذا استولى على الشَّقْص بالشفع فإنه يصدق عليه حينئذ أنه
شفع ، وأما عدماً ففيما إذا لم يأخذه فإنه يصدق عليه^(٥) أنه لم يشفع وقوله: ^(٦)
«إنها معروضة للأخذ ولنقيضه وهو الترك» ممنوع؛ إنما المعروض ما جعله هو ما هية
الشفعة وهو ما هية الاستحقاق ، فإنه تارة يتمسك به وتارة يتركه ، ولو كان
الاستحقاق هو ما هية الشفعة كما ذكره لم يصح سلبها عن استحقاق الأخذ ، ولم
يأخذها ، فإنه يقال: فيه لم يشفع وعبارات [٣١٠ / أ] أصحابنا طافحة^(٧) بذلك ، ثم
تعريفه^(٨) - رحمه الله - غير جامع لخروج الشَّقْص المشفوع به بالقيمة لا بالثمن .

١ - [باب الشُّفْعَة فيما لم يُقْسَمْ

فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَة]

(١) - عن خ وهو موافق لما فى شرح حدود ابن عرفة .

(٢) - شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٤٧٤

يعني أن الأخذ والترك ليسا ماهية الشفعة ، وإلا اجتمع النقيضان ؛ لأن الشفعة معروضة للأخذ
ولنقيضه وهى ليست عين أحدهما .

(٣) - الشَّقْص : الجزء من الشيء والنصيب والشقيص مثله . المغرب (ش ق ص)

(٤) - أى: دوران مسمى الشفعة مع أخذ الشَّقْص .

(٥) - عن ن .

(٦) - أى: قول ابن عرفة .

(٧) - أى: مليئة . الصحاح مادة (ط ف ح)

(٨) - الضمير يعود إلي ابن عرفة .

٢٥ - (فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ)

قال ابن الملقن: « زعم بعضهم أن هذا ليس مرفوعا ؛ إنما هو من كلام الراوى وفيه

نظر. » (١)

وصرف الطرق تبين مصارفها وشوارعها.

٢ - [باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع]

٢٦ - (ولولا أننى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول:

الجار أحق بسقبة (٢)

رد ابن بطل على أهل العراق تمسكهم بهذا فى إثبات شفعة الجوار (٤) بأن أبا

٢٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ
فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ ، فَلَا شُفْعَةَ .

(١) - التوضيح لشرح الجامع الصحيح ص : ٣١٧

٢٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ قَالَ : وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، فَجَاءَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ ، فَوَضَعَ يَدَهُ
عَلَى إِحْدَى مَنْكِبَيْ ، إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا سَعْدُ أَتَبَعَ مِنِّي بَيْتِي فِي دَارِكَ ،
فَقَالَ سَعْدٌ : وَاللَّهِ مَا أَتْبَاعُهُمَا ، فَقَالَ الْمِسُورُ : وَاللَّهِ لَتَبْتَا عَنْهُمَا ، فَقَالَ سَعْدٌ : وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ
عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجَمَةٍ ، أَوْ مُقَطَّعَةٍ ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ : لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسِمِائَةِ دِينَارٍ ،
وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : (الجار أحق بسقبة) : مَا أُعْطِيتُكَهَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَأَنَا أُعْطِيتُ
بِهَا خَمْسِمِائَةِ دِينَارٍ . فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ .

(٢) - هذه رواية أبى ذر الهروى ، وفى رواية أخرى: (النبى) ينظر : إرشاد السارى : ٤ / ١٢٤

(٣) - فى خ: بشفعته، وفى ط: بنفسه. وهو خطأ .

والسَّقْبُ : بالسین والصاد فى الأصل : القرب قال الشاعر :

لا أُمُّ دَارِهَا وَلا سَقْبُ

كوفية نازح محلتها

غريب الحديث للهروى : ٢ / ٢٣٥ وأعلام الحديث : ٢ / ١١١٦ والنهاية : ٢ / ٣٧٧

(٤) - الجوار : بالضم إذا لاصقه فى السكن . المصباح مادة (ج و ر)

رافع^(١) استدل به ، وهو راويه على إثبات الشفعة لشريكه وهو سعد^(٢) قال: وكان أبو رافع شريك سعد فى بيته^(٣).

قال ابن المنير: «وهو فى ذلك كله واهم، فإن أبارافع كان يملك بيتين متميزين من جملة المنزل^(٤) لا شقصا شائعا^(٥) فهو جار لاشريك وهذا لأهل العراق لأعليهم^(٦)».

قلت: وهو ظاهر ؛ لأن فى صدر الحديث: «فقال - يعنى أبو رافع - يا سعد ابتع منى بيتي فى دارك » وهو دال على أن ما كان أبو رافع يملكه متميز لا شائع ، ومن لم يثبت شفعة الجوار يحمل الجار على الشريك فإنه يسمى جاراً^(٧).

قال ابن الأثير: «ويحتمل أن يكون المراد أنه أحق بالبرّ والمعونة بسبب قربه من جاره^(٨)».

(١) - أبو رافع القبطى : مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اسمه : إبراهيم وقيل : أسلم . أو ثابت ، أو هرمز ، مات فى أول خلافة على - رضى الله عنه - على الصحيح .
تقريب التهذيب : ٢ / ٣٩٦

(٢) - هو سعد بن أبى وقاص - معروف .

(٣) - شرح ابن بطال ج ٣ (٩٤ / ب)

(٤) - عن : م وفى الأصل طمس .

(٥) - يقال: شاع اللبن فى الماء إذا تفرق وامتزج به ، ومنه سهم شائع كأنه ممتزج لعدم تميزه .
المصباح مادة (ش ي ع)

(٦) - المتوارى : ٢٥٢ والفتح : ٤ / ٤٣٨

(٧) - وللجار فى لغة العرب معان كثيرة أنكر طرفا منها مما أورده الأزهري فى التهذيب مادة (ج و ر)
١١ / ١٧٥ قال : « الجار الذى يجاورك بيت بيت ، والجار : النفيع ، وهو الغريب . والجار : الشريك فى العقار لم يقاسم . والجار : المُقاسم . والجار : الحليف . والجار : الناصر . والجار : الشريك فى التجارة . . . والجار : فرج المرأة . والجار : الطَّبَّيْخَةُ وهى الإست .
والجار : المنافق . . . الخ قلت : لما كان الجار فى كلام العرب محتملا لجميع المعانى لم يجز أن تفسر قول النبى - صلى الله عليه وسلم - : (الجار أحق بسقبه) أنه الجار الملاصق إلا بدلالة تدل عليه . . . فقامت الأدلة فى سنن أخرى مفسرة أن المراد بالجار الشريك الذى لا يقاسم . »

(٨) - النهاية فى غريب الحديث ٢ / ٣٧٧

٣- بابُ أَيُّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ ؟

كان البخارى رحمه الله مال إلى مذهب الكوفيين ^(١) فى استحقاق الشفعة بالجوار إلا أنه لم يترجم عليه بل ذكر الحديث فى الترجمة الأولى وهو دليل على شفعة الجوار ، وأعقبه بباب الجوار ليدل بذلك على أن الأقرب جواراً أحق من الأبعد [٣١٠/ب] ولكنه لم يصرح فى الترجمة ، بأن غرضه الشفعة. ^(٢)

(والجوار) بضم الجيم وكسر ها .

٢٧ - (قال: إلى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ باباً) ويروى: (أقربهما) بالجر مع إسقاط (إلى)

وهو من حذف الجار وإبقاء عمله ، وجواز الرفع. ^(٣)

قال الزركشى: «وهو الأكثر ، وليس فى هذا الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار ؛ إنما فيه: إن من قرب بابه أولى . بالهدية إليه إلى ممن هو أبعد منه باباً.» ^(٤)

(١) - الكوفيون : هم : الإمام أبو حنيفة، وسفيان الثورى ، وأبو أمية شريح القاضى ، وأبو عبد الله سعيد بن جبير . - رحمهم الله أجمعين . - دائرة المعارف لمحمد فريد وجدى : ٢٣١ / ٨

(٢) - ينظر هذا الكلام أيضاً فى إرشاد السارى ١٢٥ / ٤

٢٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا شَبَابَةُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ قَالَ : سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ ، فَأَلَى أَيُّهُمَا أَهْدِي ؟ قَالَ : (إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بِابٍ) .

(٣) - ينظر هذا الكلام فى الفتح : ٤ / ٤٣٩ وإرشاد السارى : ٤ / ١٢٥ وسيعيد هذا الحديث مع هذا الكلام فى (٣٣٦/ب)

وحذف الجار وإبقاء عمله فى الحديث قياس؛ لأن الجار نفسه تقدم ذكره فى سؤال عائشة - رضي الله عنها - حين قالت: «فألى أيهما أهدى؟» وقد قال ابن مالك - رحمه الله - :

وحذف ما يعلم جائز ...

[ابن عقيل ١ / ٢٤٣]

والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف .



٣٧- كتاب الإجارة^(١)

١- باب استئجار الرجل الصالح

قال ابن المنير: «غرضه من^(٢) هذه الترجمة قطع وهم من لعله يتوهم أنه

لا ينبغي استئجار الصالحين في الأعمال والخدم ؛ لأن ذلك امتهان لهم.»^(٣)

٢٨ - (الخازن الأمين) قال الإسماعيلي:^(٤) «ليس في هذا معنى الإجارة.»

وقال الداودي:^(٥) «ذكره لأن الخازن لا شيء له في المال، وإنما هو أجير فلذا

أدخله.»^(٦)

وقال ابن بطلال: «إنما أدخله لأن من استوَجِر على شيء فهو أمين فيه ، ولا

ضمان عليه فيه إن لم يفرط.»^(٧)

(١)- الإجارة اسم للأجرة، وهي كراء الأجير، وقد أجره إذا أعطاه أجرته فهو أجر، وذلك مأجور.

أنيس الفقهاء ص ٢٥٩

(٢)- في ط: في.

(٣)- ينظر إرشاد الساري ١٢٦/ ٤

٢٨- قال البخاري- رحمه الله:-

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ : أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (الْخَازِنُ الْأَمِينُ ، الَّذِي يُؤَدِّي مَا أُمِرَ بِهِ طَيِّبَةً نَفْسُهُ ، أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ) .

(٤)- الإسماعيلي: هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني ، توفي ٣٧١ هـ من

تصانيفه: الصحابة ، المدخل ، المستخرج ، المعجم في الأسامي . سير النبلاء : ١٦ / ٢٩٢

وينظر قوله في الفتح ٤٤٠ / ٤ وإرشاد الساري ١٢٦/ ٤

(٥)- الداودي: هو أبو جعفر أحمد بن سعيد الداودي له شرح على الجامع الصحيح للبخاري ، اعتنى

فيه بشرح الخطابي ، كشف الظنون : ١ / ٥٤٥

(٦)- ينظر قوله في الفتح : ٤٤٠ / ٤ وإرشاد الساري : ١٢٦/ ٤

(٧)- شرح ابن بطلال : ج ٣ (٩٥ / ب) مع بعض التصرف .

وتبعه الزركشي^(١) عليه.

قلت: وفيه نظر لأن سقوط الضمان ليس منوطاً بالأمانة ؛ وإنما هو منوط بالإئتمان حتى لو ائتمنه [فوجده]^(٢) خائناً لم يكن عليه ضمان والمسوق في الحديث هو من اتصف في الواقع بالأمانة،^(٣) فأني يؤخذ منه ما قاله^(٤) فتأمل.

٢٩ - (لَنْ، أَوْ لَا نَسْتَعْمَلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ) فيه غرابة من جهة حذف

منصوب (لَنْ) و(نَسْتَعْمَلُ) مرفوع ، وهو المنفى بـ(لَا).

٢ - [باب رَعَى الغنم على قراريط]

٣٠ - (فَقَالَ أَصْحَابُهُ وَ أَنْتَ؟) على حذف همزة الاستفهام أَيْ: وَأَنْتَ؟

(قَالَ):^(٥) نَعَمْ كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيضَ لِأَهْلِ مَكَّةَ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ:

«قَرَارِيضَ [٣١١/أ] اسْمُ مَكَانٍ بِقَرَبِ جِيَادٍ، وَلَمْ يَرِدِ الْقَرَارِيضُ مِنَ الْفَضَّةِ.»^(٦)

(١) - التنقيح: (١٠٤/أ) وإرشاد الساري: ١٢٦/٤

(٢) - زيادة يقتضيها السياق ، وهو موافق لما نقله القسطلاني عن مصابيح الجامع.

(٣) - عن إرشاد الساري . وفي النسخ: بالواقع في الأمانة

(٤) - عن: ن ، هو موافق لما جاء في إرشاد الساري ، وفي سائر النسخ: قاله .

٢٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ قُرَّةَ بِنِ خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ :
حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ
الْأَشْعَرِيِّينَ ، فَقُلْتُ : مَا عَمِلْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ ، فَقَالَ : (لَنْ - أَوْ : لَا - نَسْتَعْمِلُ عَلَى
عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ) .

٣٠ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى : عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ) . فَقَالَ أَصْحَابُهُ :
وَأَنْتَ؟ فَقَالَ : (نَعَمْ ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيضَ لِأَهْلِ مَكَّةَ) .

(٥) - في الصحيح : فقال .

وقال سويد بن سعيد: ^(١) «يعنى كل شاة بقيراط.» ^(٢)

قال ابن الجوزي: ^(٣) «وقول الحربي أصح.» وأيده مغلطاي بأن العرب لم تكن تعرف القيراط؛ ولهذا أخبر عليه السلام: أن مصر تفتح وأنها أرض يذكر فيها القيراط ^(٤)؛ ولهذا لم يقل البخاري باب الاستيجار لرعى الغنم لأنه لا ذكر للإجارة فيه. ^(٥)

قال مغلطاي: «أوترك التلفظ بها إعظاما لسيدنا رسول الله - صل الله عليه وسلم -»

٣- [باب استيجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الإسلام]

(١)- هوسويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي توفي: ٢٤٠ هـ تهذيب الكمال: ١٢ / ٢٤٧

(٢)- ينظر قوله في الفتح: ٤ / ٤٤١ والعمدة: ١٢ / ٧٩ وإرشاد الساري: ٤ / ١٢٧

(٣)- هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي الحنبلي، الواعظ، المفسر، توفي سنة: ٥٩٧ هـ من تصانيفه: المغنى في علوم القرآن، ومشكل الصحاح، والتحقيق، الخ تذكره الحفاظ: ٤ / ١٣٤٢ وينظر قوله في الفتح: ٤ / ٤٤١ والعمدة: ٤ / ١٢٧

(٤)- أخرجه مسلم في فضائل الصحابة - باب وصية النبي - صلى الله عليه وسلم - بأهل مصر. وفي شرح النووي ١٦ / ٩٦- ٩٧ نص الحديث: (إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط، فاستوصوا بأهلها خيرا؛ فإن لهم ذمة ورحما، فإذا رأيتم رجلا يقتتلان في موضع لبنة، فآخراجه منها).

(٥)- ينظر رأيه في الفتح: ٤ / ٤٤١ والعمدة: ١٢ / ٨٠

وإدعاء العلامة: مغلطاي بأن العرب لم تكن تعرف القيراط غير صحيح - كما أشار إلى ذلك العلامة الدماميني - وستأتي في ص ٨٣ لأن هناك كثرة من الأحاديث التي ذكر فيها القيراط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم، منها على سبيل المثال حديث جابر: (... فلم يكن القيراط يفارق جراب جابر بن عبد الله) البخاري: الوكالة - باب إذا وكل رجلا رجلا، وفي الفتح: ٤ / ٤٨٥ وحديث ابن عمر: (... من يعمل لي من غداة إلى نصف النهار على قيراط) البخاري: الإجارة - باب الإجارة إلى نصف النهار وفي الفتح: ٤ / ٤٤٥ وغيره وغيره كثير وهذا حجة على مغلطاي وغيره ممن ذهب إلى هذا كالعلامة بدر الدين العيني في العمدة: ١٢ / ٨٠

وأما حديث: (ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط) خص ذكر القيراط لأهل مصر لأنهم كانوا يكثر من استعماله والتكلم به كما قاله النووي - رحمه الله - في شرح مسلم ٥ / ٤٠٤ وهذا لا يمنع كون الصحابة لا يعرفون القيراط، والأحاديث السابقة صريحة فيما قلته.

٣١ - (عن عائشة قالت: واستأجر) كذا لهم بالواو، و^(١) عند ابن السكن: ^(٢) (قالت: استأجر) وهو أبين. وعلى الأول فكأن البخارى اقتطعه من حديث الهجرة. ^(٣) (رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ) بكسر الدال المهملة، وإسكان الياء المثناة من تحت: بطن من بنى بكر، ويقال فيه: الدئل. بضم الدال وكسر الهمزة ^(٤) واسم هذا الرجل عبدالله بن أريقط وفى سيرة ابن هشام: عبد الله بن أرقد. ^(٥)

قال الزركشى: «وقيل اسمه: سهم بن عمرو». ^(٦) (هاديا خريتا) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء، وفسره فى المتن بالماهر بالهداية. ^(٧) (قد غمس يمين

٣١ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى : أَخْبَرَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَاسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ ، ثُمَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ ، هَادِيًا خَرِيَّتًا - الْخَرِيْتُ : الْمَاهِرُ بِالْهِدَايَةِ - قَدْ غَمَسَ يَمِينَ حِلْفٍ فِي آلِ الْعَاصِي بْنِ وَائِلٍ ، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قُرَيْشٍ ، فَأَمَنَاهُ فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَا حِلَّتَيْهِمَا ، وَوَعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، فَأَتَاهُمَا بِرَا حِلَّتَيْهِمَا صَبِيحَةَ لَيَالٍ ثَلَاثٍ ، فَأَرْتَحَلَا ، وَأَنْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ ابْنُ فُهَيْرَةَ ، وَالِدَيْلُ الدَّيْلِ ، فَأَخَذَ بِهِمْ أَسْفَلَ مَكَّةَ ، وَهُوَ طَرِيقُ السَّاحِلِ .

(١) - عن خ

(٢) - هو سعيد بن عثمان البغدادى، من حفاظ الحديث، له: الصحيح المنتقى فى الحديث، توفى بمصر سنة ٣٥٣هـ. تذكرة الحفاظ ٩٣٧ الشذرات ١٢/٣

(٣) - حديث الهجرة هو الحديث الطويل فى كتاب الكفالة — باب جوار أبى بكر فى عهد النبى - صلى الله عليه وسلم - و سياتى حيث قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : (قد أريت دار هجرتكم، رأيت سبحة ذات نخل بين لابتين) .

وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح ٤٤٢/٤ : وقوله فى أول الحديث: (استأجر) وقع فى رواية الأصيلى وأبى الوقت : (واستأجر) بزيادة الواو ، وهى ثابتة فى الأصل فى نفس الحديث الطويل لأن القصة معطوفة على قصة قبلها .. وهم من زعم أن المصنف زاد الواو للتنبيه على أنه اقتطع هذا القدر من الحديث .

(٤) - ينظر معجم قبائل العرب : ١ / ٤٠٠

(٥) - سيرة ابن هشام ٩٣ / ٢ حيث قال ناقلا عن عائشة - رضى الله عنها - : (فاستأجرا عبد الله بن أرقد رجلا من بنى الدئل بن بكر ،،،)

(٦) - التنقيح (١٠٤ / ب)

(٧) - ينظر تاج العروس مادة (خ ر ت) حيث ورد : «والخريت كسكيت : الدليل الحاذق ،،، الخريت الماهر الذى يهتدى لأخوات المفاوز وهى طرقها الخفية ، ومضايقها » وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح

(حَلَفَ) بغير معجمة و(حَلَفَ) بكسر الحاء المهملة وكسر اللام. ^(١) أى: أخذ بنصيب من عقدهم و حلفهم يأمنُ به ، وكانت عاداتهم أن يحضروا فى جفنة طيبا أو دما أو رمادا فيدخلون فيه أيديهم عند التحالف ليتمَّ عقدهم عليه باشتراكهم فى شيء واحد.

(فَأَمِنَاهُ) قال الزركشى: «بالقصر وكسر الميم : أمنتُ فلانا وأنا آمن وهو مأمون ويقال : أمنتُ فلانا على كذا إذا لم / يخف فيه غائلة.» ^(٢)

(وواعداه غارَ ثورٍ) هو الغار الذى استتر فيه النبى - صلى الله عليه وسلم - وأبوبكر حين قرأ من المشركين . (فَانْطَلَقَ) ^(٣) معهما عامر بنُ فهيرة ^(٤) هو مولى أبى بكر الصديق - رضى الله عنه ..

قال ابن المنير: «أراد البخارى أنه لا يُستعان ^(٥) فى الإجارة إلا بالأخيار لأنها تستدعى الخلطة بخلاف المبايعة ، فترجم أولا على استئجار الصالحين ثم ترجم ثانيا على استئجار المشركين و ^(٦) بين أنه منوط بالضرورة وساق من الأحاديث ما يناسب ذلك فعلى هذا لا يساقى الكافر ولا يقارض ولا يستخدم ولا يخالط فى هذا إلا لضرورة.» ^(٧)

٤ - باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو شهراً أو سنة جاز [وهما على شرطهما الذى اشترطاه إذا جاء الأجل]

(١) - ضبط العلامة الدماميني رحمه الله - (الحلف) هنا بكسر الحاء واللام، والذي ورد فى اللسان مادة (ح ل ف) : «الحَلْفُ: بالكسر العهد بين القوم» فهو يسكون اللام، وفي إرشاد الساري ٤ / ١٢٧ مايؤيد ذلك قال: (يمين حَلَفَ) «بكسر الحاء المهملة وبعد اللام الساكنة فاء.»

وضبطه الدماميني أيضاً فيما يأتى فى ص ٦٦ بكسر الحاء وإسكان اللام.

(٢) - التنقيح (١٠٤ / ب) . والمصباح مادة (أ م ن)

(٣) - كذا فى النسخ وفى الصحيح وانطلق .

(٤) - عامر بن فهيرة كان مملوكا للطفيل بن عبد الله فاشتراه أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - فأعتقه ، وكان حسن الإسلام واستشهد ببئر معونة .

الإصابة ٢ / ٢٤٧

(٥) - فى ط : يستعمل .

(٦) - عن ط .

ساق فيه حديث استئجار الدليل الدُّلَى واعترضه الإسماعيلي فقال: «يرحم الله البخاري ظن ظننا فعمل عليه من أين في الخير أنهما استأجراه على أن لا يعمل إلا بعد ثلاث ؟ في الخير أنهما استأجراه وابتدأ في العمل من وقته بتسليمهما إليه راحلتيهما يرعاهما و يحفظهما وكان خروجهما وخروجه بعد ثلاث على الراحلتين اللتين هو قائم بأمرهما إلى ذلك الوقت.»^(١)

واعترض غيره^(٢) بأمر آخر وهو أنه ليس في الحديث تعرض إلى تأخر العمل إلى الأجل البعيد.

وأجاب ابن المنير: عن الأول بأن الخدمة المقصودة بهذه الإجارة ما كانت إلا للدلالة على الطريق ، ولا خفاء بأنها تأخرت. وعن الثاني: أنه قاس الأجل البعيد على القريب بطريقة لا قائل بالفصل فجعل الحديث دليلاً [٣١٢/أ] على جواز الأجل مطلقاً.^(٣)

قلت: والعجب من مغلطاي وتابعه ابن الملقن^(٤) فإنهما ساقا اعتراض الإسماعيلي ثم ذكرا كلام ابن المنير في جواب الاعتراض الثاني جواباً عن مناقشة الإسماعيلي وهو لا يتصور أن يكون جواباً عنها البتة ، ولم يُلَمَّأ بشيء من كلامه الذي يصلح أن يكون جواباً لتشكيك الإسماعيلي وبالله التوفيق.

(١) - نقله الفتح ٤ / ٤٤٣ والعمدة ١٢ / ٨٣

(٢) - أي: غير الإسماعيلي، ولم أهدأ إليه.

(٣) - المتوارى ص: ٢٥٣ والعمدة: ١٢ / ٨٣

(٤) - ينظر متابعتة في التوضيح لشرح الجامع الصحيح ص ٣٢٤

٥ - [باب الأجير فى الغزو]

٣٢ (جَيْشَ الْعُسْرَةِ) ^(١) هو غزوة تبوك سُمِّيَ بذلك لأنه - عليه الصلاة والسلام - ندب ^(٢) الناس إلى الغزو فى شدة القَيْظِ ^(٣) وكان وقت طيب الثمرة فَعَسَرَ ذلك عليهم وشقَّ.

(فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ) أى: أسقطها، ^(٤) وأندر: بالنون والبدال المهملة.

(تَقْضُمُهَا) بفتح الضاد المعجمة ، وهي اللغة الفصيحة والقضم: العضُّ بأطراف الأسنان والخضم: العض بأقصاها. ^(٥)

(قال ابن جرير ^(٦) و حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ جَدِّهِ)

٣٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ :
أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
جَيْشَ الْعُسْرَةِ ، فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي فِي نَفْسِي ، فَكَانَ لِي أَجِيرٌ ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا ، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا
إِصْبِعَ صَاحِبِهِ ، فَانْتَرَعَ إِصْبَعُهُ فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ فَسَقَطَتْ ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ ،
وَقَالَ : (أَفِيدَعُ إِصْبَعَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا - قَالَ : أَحْسِبُهُ قَالَ - كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ) .
قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ جَدِّهِ ، يُمَثِّلُ هَذِهِ الصَّفَةَ : أَنَّ
رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ ، فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(١) كان جيش العسرة فى رجب سنة تسع من الهجرة لغزو الروم .

سيرة ابن هشام (تحقيق عبد الحميد) : ٤ / ١٦٩

(٢) - فى خ : يندب .

(٣) - عن : ن ، ط .

والقَيْظُ : صميم الصيف ، وقاظ يومنا : اشتد حره . القاموس : مادة (ق ي ظ)

(٤) - ينظر القاموس : مادة (ن د ر) .

(٥) - ينظر اللسان : مادة (ق ض م) : « والقضم بأطراف الأسنان ، والقضم بأقصى الأضراس ،،،

وقيل : القضم : هو أكل الشيء اليابس ،،، والقضم : الأكل بجميع الفم . »

(٦) - هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشى الأموى الثقة ، توفى سنة : ١٤٩ هـ

قال الدمياطي^(١): «هو عبد الله بن عبيد الله^(٢) بن أبي مليكة زهير بن عبد الله

ابن جدعان قاضي الطائف لابن الزبير .

وقد خالف البخاري ابن مندة^(٣) وأبو نعيم^(٤) وأبو عمر^(٥) في هذا الحديث فرووه

في كتب الصحابة في ترجمة ابن أبي مليكة زهير [بن عبد الله من حديث ابن

جريح عن ابن أبي مليكة عن أبيه عن جده عن أبي بكر]^(٦) أن رجلا عضّ يد رجل

فسقطت فأبطلها أبو بكر .»^(٧) كذا في الزركشي^(٨)

٦- [باب إذا استأجر أجيرا فبين له الأجل، ولم يبين العمل]

(يأجرُ فلانا : يُعطيه أجره ، ومنه في التعزية: أجزك الله)^(٩)

(١) - الدمياطي: هو أبو محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي الشافعي الحافظ ، توفي

سنة : ٧٠٥ هـ من تصانيفه : كتاب الصلاة الوسطى ، وكتاب الخيل ، وقبائل الخزرج ، الخ

فوات الوفيات ٤ / ٤٠٩ والطبقات للسبكي ١٠ / ١٠٢

(٢) - عن الفتح ٤ / ٤٤٤ والعمدة ١٢ / ٨٥ وفي النسخ: عبد الله .

وتنظر ترجمة عبد الله بن أبي مليكة في تقريب التهذيب ١ / ٤٣١ : إنه أدرك ثلاثين من

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - وتوفي سنة ١١٧ هـ

(٣) - ابن مندة : هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مندة ، سمع إسماعيل الفزاري وعبد الله

ابن معاوية وغيره توفي سنة : ١٣١ هـ تذكرة الحفاظ : ٢ / ٧٤١

(٤) - أبو نعيم : هو الحافظ الكبير أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني صنف كتاب : حلية الأولياء

وله أيضا: معرفة الصحابة . تذكرة الحفاظ : ٣ / ٢٠٩٢ فما بعدها

(٥) - هو يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبي من تصانيفه : التمهيد ، والاستذكار

والاستيعاب ، توفي سنة : ٤٦٣ هـ تذكرة الحفاظ : ٣ / ١١٣٠

(٦) - ما بين المعوفين عن التنقيح (١٠٤ / ب)

(٧) - ينظر قوله في الاستيعاب ٤ / ١٨٨ و التنقيح (١٠٤ / ب)

(٨) - التنقيح : (١٠٤ / ب)

(٩) - هذا مما رواه البخاري - رحمه الله - تعليقا .

يريد البخارى أن (أجرت) ممدود لكن حكى فيه القصر. (١)

قيل: «ولا يحسن منه الاستشهاد بالتعزية ؛ لأن المعنى فيهما مختلف وفرق بين

الأجر والأجرة.» (٢)

٧ - باب إذا استأجر أجيرا على أن يُقيم

حائطا [يريد أن ينقض جاز]

«يريد أن الإجارة [٣١٢/ب] قد تضبط بتعيين العمل كما تضبط بتعيين الأجل» (٣)

٨ - باب الإجارة إلى نصف النهار

كما ترجم أولا على الضبط بالعمل ترجم ها هنا على الضبط بالأجل .

(١) - والذي ذهب إليه البخارى - رحمه الله - هو رأى أبى عبيدة معمر بن المثنى فى مجاز القرآن ١٠٢/٢ حيث قال معلقا على الآية : (على أن تأجرنى ثمانى حجج) [القصص من الآية ٢٧] «مجازه من الإجارة وهى أجر العمل ، يقال : أجرت أجيرى . أى : أعطيته أجره ، ويفعل منها : يَأْجُر تقديره : أكل يأكل ، ومنه قول الناس : أجرك الله . وهو يأجرك . أى : أثابك الله » وفى اللسان مادة (أ ج ر) : «الأجر : الجزاء على العمل ، الجمع : أجور ، والإجارة من أجر يأجر وهو ما أعطيت من أجر فى عمل ، والأجر : الثواب وقد أجره الله يأجره ويأجره أجرا وأجره الله إيجا را وفى التنزيل : (على أن تأجرنى ثمانى حجج) [القصص من الآية ٢٧] قال الفراء: يقول : أن تجعل ثوابى أن ترعى على غنمى ثمانى حجج ، وروى يونس معناها: على أن تثيبنى على الإجارة ؛ ومن ذلك قول العرب: أجرك الله . أى: أثابك الله . وقال الزجاج : ، ، ، وقوله : (على أن تأجرنى ثمانى حجج) [القصص من الآية ٢٧] أن تكون لى أجيرا .»

قاطبة على الجواز والحديث مما يشهد لهم. (١)

١١ - [باب الإجارة من العصر إلى الليل]

(١) - مسألة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين. ينظر الإنصاف مسألة رقم ٦٥

فالكوفيون يجيزونه استدلالاً بالسماع وعلى رأسه القرآن الكريم منه قوله تعالى: «وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» [البقرة من الآية ١٢٧] فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)

وقراءة حمزة: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ» [النساء من الآية ١٠] بجر (الأرحام) عطفاً على الضمير المخفوض من (به)

وقول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

[البيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه (يولاق) ٣٩٢ / ١ والأشُموني مع العيني ٣ / ٦٥٨] حيث عطف (الأيام) على الكاف من (بك)

وقول الآخر:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطُ نَفَانِفُ

... الخ

[البيت من الطويل، ولیم قائله، وهو من شواهد الإنصاف ٢ / ٤٦٥ والأشُموني مع العيني ٣ / ٦٥٨] حيث عطف (الكعب) على الهاء من (بينها).

والبصريون يمنعونه وحجتهم في ذلك أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطفت على الضمير المجرور، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

ولم يسلّموا لشواهد الكوفيين وأولوها قالوا: إن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به)، و(الأرحام) مجرور بالقسم لا بالعطف، وكذا (الأيام) في قول الشاعر مجرور بالقسم لا بالعطف، و(الكعب) مجرور بتقدير تكرار (بين) أي: بينها وبين الكعب.

فهذا دليل المذهبين، وقد رجّح ابن مالك - رحمه الله - مذهب الكوفيين، وأيدهم، وقال في الألفية:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحُ مُثَبَّتًا

[ابن عقيل ٣ / ٢٣٩]

وقال في شواهد التوضيح ص ٥٣ - ٥٧ مستدلاً على حديث البخاري السابق: «قلت: تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش، والجواز أصح من المنع»، ومن مؤيدات الجواز... بعد أن ساق شواهد الكوفيين السابقة قال: «فقد تبين بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الجر، دون إعادة العامل واعتضدت رواية جر (اليهود والنصارى) في الحديث المذكور. ولو روي (اليهود) بالرفع لجاز على تقدير: ومثل اليهود. ثم يحذف المضاف ويعطى المضاف إليه إعرابه.»

يبدو أن الحق بجانب الكوفيين في هذه المسألة، إذ السماع يؤيدهم، والله تعالى أعلم بالصواب.

٣٥ - (فعملوا حتى إذا كان حين [صلاة] العصر) بنصب (حين) على أنها خبر (كان) الناقصة واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى انتهاء عملهم المفهوم من السياق ، وبرفع (حين) على أنه فاعل (كان) التامة. (١)

١٢ - [باب من استأجر أجيرا فترك أجره

فعمل فيه المستأجر فزاد ، أو من عمل

فى مال غيره فاستفضل]

٣٥ - قال البخاري - رحمه الله:-

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ بُرَيْدٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا ، يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ ، عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ ، فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا ، وَمَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَفْعَلُوا ، أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ ، وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا ، فَأَبَوْا وَتَرَكُوا ، وَاسْتَأْجَرَ أَجِيرَيْنِ بَعْدَهُمْ ، فَقَالَ لَهُمَا : أَكْمِلَا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمَا هَذَا ، وَلَكُمَا الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمَا مِنَ الْأَجْرِ ، فَعَمِلُوا ، حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالَا : لَكَ مَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ ، وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ . فَقَالَ لَهُمَا : أَكْمِلَا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمَا ، مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ ، فَأَيَّا ، وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ ، فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْقَرِيقَيْنِ كُلَّيْهِمَا ، فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ وَمَثَلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا الثُّورِ .

(١) - (كان) تستعمل ناقصة وتامة، وكذا سائر أخواتها إلا فتى، وزال، وليس، ومعنى الناقصة أنها لا تكتفي بمرفوعها، ومعنى التامة أنها تكتفي بمرفوعها،

ولكن استعمالها ناقصة أكثر من استعمالها تامة، ومن وردها تامة قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة» [البقرة من الآية ٢٨٠] أي: وإن حصل، أو وجد ذو عسرة.

٣٦ - (حتى أوا) ^(١) بقصر الهمزة على زنة رموا . ^(٢) (لا أغبوق) بإسكان

الغين المعجمة و ضم الباء الموحدة . أى: ما كنت أقدم عليهما أحدا فى شرب نصيبهما من اللبن .

والغبوق: ^(٣) الشرب فى آخر النهار، والصبوح: الشرب فى أوله . ^(٤)

(فناء بى) أى: بعد بى طلب المرعى . كذا فى المشارق . ^(٥)

قال: «والنأى: البعد نأى ينأى مثل: سعى يسعى، ويقال مقلوبا: ناءيناء كحار

٣٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدثنا أبو الثيان : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ : حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (أَنْتَلِقُ ثَلَاثَةً رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، حَتَّى أَوْوَا الْمَبِيتَ إِلَى غَارٍ فَدَخَلُوهُ ، فَأَنْحَدَرْتُ صَخْرَةً مِنَ الْجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الْغَارَ ، فَقَالُوا : إِنَّهُ لَا يُنَجِّيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : اللَّهُمَّ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ ، وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا ، فَنَاءَ بِي فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا ، فَلَمْ أُرْحَ عَلَيْهِمَا حَتَّى نَامَا ، فَحَلَبْتُ لَهُمَا غُبُوقَهُمَا فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ ، وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا ، فَلَبِثْتُ وَالْقَدَحُ عَلَى يَدَيَّ أَنْتَظِرُ اسْتِيقَاطَهُمَا حَتَّى بَرَقَ الْفَجْرُ ، فَاسْتَيْقَظَا فَشَرِبَا غُبُوقَهُمَا ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ آيْتَاءَ وَجْهِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ ، فَأَنْفَرَجَتْ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمِّ كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ ، فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِي فَأَمْتَنَعَتْ مِنِّي ، حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا سَنَةً مِنَ السَّنِينَ ، فَجَاءَنِي فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ وَمِائَةَ دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُحَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي ، فَفَعَلَتْ حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا قَالَتْ : لَا أَجِلُّ لَكَ أَنْ تَنْصُرَ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَتَحَرَّجْتُ مِنَ الْوُقُوعِ عَلَيْهَا ، فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ وَتَرَكْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أَعْطَيْتُهَا ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ آيْتَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرِجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ . فَأَنْفَرَجَتْ الصَّخْرَةُ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ مِنْهَا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَقَالَ الثَّالِثُ : اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَاءَ فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ ، فَثَمَرْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأَمْوَالُ ، فَجَاءَنِي بَعْدَ حِينٍ ، فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ أَدِّ إِلَيَّ أَجْرِي ، فَقُلْتُ لَهُ : كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْرِكَ ، مِنْ الْأَيْلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَمَرِ وَالرَّقِيقِ : فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي ، فَقُلْتُ : إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ ، فَأَخَذَهُ كُلَّهُ فَاسْتَأْفَهُ فَلَمْ يَتْرُكْ مِنْهُ شَيْئًا ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ آيْتَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرِجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَأَنْفَرَجَتْ الصَّخْرَةُ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ) .

(١) - أويت منزلى ، وإليه أويًا بالضم ويكسر ،، وأويته وأويته : أنزلته . القاموس (أوى)

(٢) - عن خ . وهو الموافق لما فى إرشاد السارى ٤ / ١٣٤

(٣) - فى حاشية خ : والغبوق : شرب العشى .

(٤) - ينظر الصحاح مادة (غ ب ق) ومادة (ص ب ح)

يحار ، وناء ينوء كقال يقول . »

(فلم أَرِحْ^(١) عليهما) قال السفاقسى: « قيل : هو من أراح رباعى . »^(٢)

(حتى برقَ الفجرُ) بفتح الباء الموحدة ، والراء من برق . (أَلَمْتُ بها سنةً من

السنين^(٣)) أى : نزلت بها سنة من سنَى القحط . يقال: أَلَمْتُ بالرجل إذا نزلت

به.^(٤) (أَنْ تَفُضَّ الْخَاتَمُ) عبارة عن إزالة الْبَكَارَةِ على جهة الاستعارة

[٣١٣/أ] التبعيَّة .^(٥)

(إِلَّا بِحَقِّهِ) يريد النكاح الشرعى المسوّغ للوطء .

(فَتَحَرَّجْتُ) أى: فَتَجَنَّبْتُ الحرج الناشئ (من الوقوع عليها) بغير حق .

(فَأَفْرَجَ) ضبطه الزركشى هنا بهمزة قطع وكسر الراء . أى: اكشف .

قال: « وفى رواية غير البخارى: (فأفرج) بهمزة وصل وضم الراء من قولهم:

(١) - والرواح: العشى أو من الزوال إلى الليل ، ورُحْنَا رواحا ، وتروّحنا : سرنا فيه أو عملنا ،، ورحت

القوم وإليهم وعندهم . رواحا ورواحا ذهب إليهم رواحا . القاموس مادة (روح)

(٢) - المخبر الفصيح (١٩٩ / أ) وإرشاد السارى ١٣٤ / ٤ يعني أنه مزيد بالهمزة .

(٣) - طمس فى الأصل .

(٤) - ينظر القاموس مادة (ل م م) : «وَأَلَمَّ: باشر اللَّمَمَ وبه نزل .»

(٥) - والاستعارة لغة من قولهم : استعار المال : طلبه عارية .

واصطلاحاً : هى استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنى المنعول عنه والمعنى

المستعمل فيه مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأسمى .

وتكون الاستعارة تبعية إذا كان لفظ المستعار فيها فعلاً أو اسماً مبهماً أو اسماً

مشتقاً أو اسماً مبهماً أو حرفاً .

جواهر البلاغة ص : ٣٠٢ ، ٣١٠ وعلوم البلاغة للمرغى : ص ٢٨٣

فَرَجَهُ يَفْرُجُهُ .» (١)

١٣ - [باب مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأَجَرَ الْحَمَّالَ]

٣٧ - (قال: ما نُرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نَفْسَهُ) بضم النون من (نراه) أى: ما نظنه إلا
عنى نفسه.

١٥ - باب هل يُؤْجَرُ الرجل نفسه من مشركٍ فى أرض الحرب؟

أشار بالتقييد بأرض الحرب إلى أن ذلك ضرورة فَيُغْتَفَرُ وأما فى أرض الإسلام
فقد أغنى الله بالمسلمين وخدمتهم عن الاضطرار إلى خدمة المشركين .
قال ابن المنير: «والذى استقرت عليه المذاهب أن الصُّنَاعَ فى حوانيتهم
كالْقَيْنِ (٢) والخياط ونحوهما يجوز أن يعمل لأهل الذِّمَّةِ ولا يُعَدُّ ذلك ذِلاً بخلاف
خدمته فى منزله وبطريق التبعية له كالمُكَارِي (٣) والبَلَّانِ (٤) فى الحمام ونحو
ذلك .» (٥)

(١) - التنقيح (١٠٥ / أ)

وينظر أيضاً القاموس مادة (ف رج)

وتعقب القسطلانى فى إرشاد السارى ١٣٥ / ٤ . الزركشى بقوله : « وقول الزركشى : إنه
فى البخارى بقطع الهمزة وكسر الراء أى: اكشف وفى رواية غير البخارى بهمزة وصل وضم الراء
لم أراه فيما وفقت عليه من نسخ البخارى المعتمدة كما قال ، بل فى كلها بهمزة الوصل فالله
أعلم .»

٣٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ،
عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ ، انْطَلَقَ
أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيَحْمِلُ فَيُصِيبُ الْمُدَّ ، وَإِنْ لَبِغْهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ . قَالَ : مَا تَرَاهُ يَعْني إِلَّا نَفْسَهُ .

(٢) - القين : الحداد ، وجمعه : قيون . الصحاح مادة (ق ي ن)

(٣) - المُكَارِي: اسم فاعل من الكراء بالمدّ، وهي الأجرة ، المصباح المنير مادة (ك ر ي)
فالمكاري: الذي يعمل بالكراء .

(٤) - البَلَّانُ: مَنْ يَخْدُمُ فى الحمام (دخيل) الوسيط مادة (ب ل ل)

١٦ - [باب ما يُعطى فى الرُقِيَّةِ

على أحياء العرب بفاتحة الكتاب]

٣٨ - (انطلق نفر) هم ما بين الثلاثة إلى العشرة ^(١)؛ لكن فى المنتخب من

مُسند عبد ^(٢) بن حميد حديث فيه بيان أن السرية ثلاثون رجلا. ^(٣)
وانظر هذا مع تعبيره فى حديث البخارى بالنفر وفى حديث مسند عبيد

٣٨ - قال البخارى: حدثنا أبو الثَّعْمَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا ، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ ، فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ ، فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا : يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ ، إِنَّ سَيِّدَنَا لَدَغَ ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : نَعَمْ ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا ، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا ، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْعَنَمِ ، فَانْطَلَقَ يَنْفِلُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» . فَكَأَنَّمَا نُشِيطَ مِنْ عِقَالٍ ، فَانْطَلَقَ يَمَسِّي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ . قَالَ : فَأَوْفَوْهُمْ جُعَلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اقْسِمُوا ، فَقَالَ الَّذِي رَقَى : لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي كَانَ ، فَتَنْظَرُ مَا يَأْمُرُنَا ، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ ، فَقَالَ : (وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ) . ثُمَّ قَالَ : (قَدْ أَصَبْتُمْ ، اقْسِمُوا ، وَأَضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا) . فَصَحَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

(١) - ينظر القاموس : مادة (ن ف ر) : «والنفر : الناس كلهم ، وما دون العشرة من الرجال .»

(٢) - فى ن : عبد الله وهو تصحيف .

وعبد بن حميد: هو الحافظ أبو محمد الكسى كان اسمه : عبد الحميد فخفف. توفى سنة ٢٤٩ هـ

صنف المسند الكبير والتفسير . ينظر تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٣٥

(٣) - ينظر الحديث: (ثنا يعلى بن عبيد ثنا الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبى نضرة عن أبى سعيد

الخدري قال : بعثنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سرية ثلاثين رجلا فنزلنا بقوم ليلا فأبوا أن يُضَيِّفُونَا فنزلنا ناحية فلدغ سيدهم فأتونا فقالوا : فيكم أحد يرقى ؟ قلنا نعم . قالوا فانطلق قلنا لا إلا أن تجعلوا لنا جُعَلًا أبيتُم أن تضيفونا فجعلوا لنا ثلاثين شاة . فانطلقت معهم . فجعلت أقرأ فاتحة الكتاب وأمسح للمكان الذى لدغ حتى برأ فأعطونا الغنم فقلت : لا والله ما نأكلها حتى نسأل عنها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما أدرى ما أرقى وما أحسن الرقى فلما قدمنا أتينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبرناه فقال : أى وما أدراك أنها رقية وما أعلمك أنها رقية ؟ نعم فكلوها واضربوا لى معكم بسهم . »

بيان أن أبا سعيد الخُدري^(١) هو الراقي وأن عدة الغنم التي أعطوها ثلاثون شاة .

(فَلُدِرْغَ) بدال مهملة وغين معجمة مبنى للمفعول .

وفى الزركشى: [٣١٣/ب] إن الدال معجمة .^(٢) وهو سهو .

(فَسَعَوْا له بِكُلِّ شَيْءٍ) من السعى العين .

قال السفاقسي: « هكذا هو فى الكتب والبرواية . »^(٣)

وقال الخطابى: « شفوا يعنى عالجوا طلباً للشفاء . »^(٤) (إِنِّى لِأَرْقِى^(٥)) بكسر

القاف . (فَانْطَلِقُ^(٦) يَتَفَلُّ) بمثناة من فوق ساكنة وفاء مكسورة ، وورد بضمها .

أى: يَنْفُخُ نفخاً معه^(٧) أدنى بُزَاق .^(٨) (فَكأنما نُشِيطَ من عِقَالٍ^(٩)) أى: حُلَّ من

عقال .

قال الخطابى: « هكذا فى بعض اللغات ، وفى أكثرها نشطته إذا عقّده بأنشطة

وأنشطته إذا حلّته . »^(١٠)

(١) - هو سعد بن مالك بن سنان الأنصارى الخزرجى من فقهاء الصحابة وقد غزا مع النبى - صلى

الله عليه وسلم - اثنتى عشرة غزوة توفى سنة: ٧٤ هـ

الإصابة ٢ / ٣٥ والاستيعاب على حاشية الإصابة ٢ / ٤٧

(٢) - التنقيح (١٠٥ / ١)

(٣) - فى ط: الزركشى وهو خطأ . وينظر المخبر الفصيح (٢٠١ / ١)

(٤) - أعلام الحديث ٢ / ١١٢٠

(٥) فى حاشية خ: « والرقى كلام يُستشفى به لكل عارض . قاله: السيوطى »
وفى المصباح : مادة (رقى) : « رَقِيَّتُهُ أَرْقِيهِ رَقِيًّا من باب : رمى . عوّدته بالله ، والاسم:
الرقيا . »

(٦) - طمس فى الأصل .

(٧) - فى النسخ : منه .

(٨) - ينظر القاموس مادة (ت ف ل) : « تَفَلُّ يَتَفَلُّ ويتَفَلُّ : يصق و التفل والتفال بضمهما : البصاق
والزبد »

(٩) - طمس فى الأصل .

(١٠) - أعلام الحديث ٢ / ١١٢٠ نقله بالمعنى وإليك نص الخطابى : « وقوله : كأنما نشط من عقال . قد
جاء فى بعض اللغات : نشطَ بمعنى حلَّ ، و أكثر الكلام على أن يقال : نشطتُ الشىءَ إذا عقّده و
أنشطته بالالف : إذا حلّته وفككت عنه . »

ورواه الهروي: كأنما أنشط من عقال. (١)

قال السفاقسي: «وكذلك في بعض الروايات ها هنا.» (٢) (و ما (٣) به قلباً) أى:

داء سمى بذلك ؛ لأن صاحبه يُقَلَّبُ من أجله ليُعلم موضع الداء منه. (٤)

(وما يُدريك (٥) أنها رُقِيّة؟) بضم الزاء وإسكان القاف.

قال الداودي: «معناه : وما أدراك ؟ ولعله المحفوظ.» (٦)

قال ابن عيينة (٧): «ما قيل فيه: وما يُدريك فلم يدره ، و ما قيل فيه : وما

أدراك . فقد علمه .» (٨) (ثم قال: قد أصبتم اقسِموا ، واضربوا لى (٩) معكم

سهماً) فيه دليل على جواز أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة و أسماء الله تعالى

(١) - ينظر التنقيح (١ / ١٠٥)

(٢) - ينظر قوله في النهاية في غريب الحديث: ٥٧ / ٤

وفى اللسان مادة (ن ش ط) : «يقال : للأخذ بسرعة فى أى عمل كان ، وللمريض إذا برأ وللمغشى عليه إذا أفاق ، وللمرسل فى أمر يُسرّع فيه عزمته: كأنما أنشط من عقال ، ونشط أى: حلّ وفى حديث السحر : فكأنما أنشط من عقال . أى حلّ . »

وقال ابن الأثير فى النهاية: ٥٧ / ٤ : « وكثيرا ما يجيئ فى الرواية: (كأنما نشط من عقال) وليس بصحيح . يقال : نشطت العقدة إذا عقدتها ، وأنشطتها ، وانتشطتها إذا حللتها »

(٣) - فى الأصل طمس .

(٤) - ينظر النهاية ٩٨ / ٤ واللسان مادة (ق ل ب)

(٥) - فى الأصل طمس .

(٦) - ينظر قوله فى الفتح ٤ / ٤٥٧ وإرشاد السارى ١٣٨ / ٤

(٧) - وابن عيينة: هو سفيان بن عيينة مولى محمد بن مزاحم ، الحافظ الثقة ومن أصحابه: الإمام الشافعى وقال عنه: (لولا مالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز) توفى: ١٩٨ هـ

سير النبلا : ٨ / ٤٠٠

(٨) - ينظر قوله فى الفتح ٤ / ٤٥٧ وإرشاد السارى ١٣٨ / ٤

وقد تعقب السفاقسى فى المخبر الفصيح (٢٠١ / ب) ابن عيينة فى قوله هذا فقال: «إنما قال ذلك فيما وقع فى القرآن و إلا فلا فرق بينهما فى اللغة ، وقد وقع فى رواية هشيم: (وما أدراك) ونحوه فى رواية الأعمش.»

(٩) - فى الأصل طمس .

وهو موضع الترجمة والخلاف فيه معروف. (١)

١٧ - باب ضريبة^(٢) العبد وتعاهد ضرائب الإمام^(٣)

قال ابن المنير: «ما علمتُ مراده بتعاهد ضرائب الإمام ولا كيف تعلّقها بالحديث - يريد حديث أبي طيبة الذي ذكر فيه تخفيف ضريبته بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم - قال: اللهم إلا أن يريد بالتعاهد التفقد بمقدارها لاحتمال أن تثقل [٣١٤/أ] عليهن الضريبة في وقت ما فيحتجن إلى الكسب بالفجور ويستدل على هذا بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرهم أن يخففوا ضريبة العبد الحجام فالتخفيف عن الأمة من خراجها أقعد وأكد لأجل الغائلة الخاصة بها.» (٤)

والضريبة: هي ما يؤدّيه العبد إلى سيّده من الخراج المقدّر^(٥) عليه ، فعيلة بمعنى مفعولة.

قال الزركشي: «وأشار البخاري بهذا التبويب إلى ما ذكره في

(١) - اختلف العلماء في أخذ الأجر على الرقية بالفاتحة وفي أخذه على تعليم القرآن ، فأجاز الجمهور كلا الأمرين واستدلوا بهذا الحديث وبحديث ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله)

خالف الحنفية فمنعوه في التعليم وأجازوه في الرقى كالدواء . قالوا : لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله واستدلوا بأحاديث منها : حديث عبادة بن الصامت - رضى الله عنه - قال : (علّمت ناسا من أهل الصفة القرآن فأهدى إلى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمال و أرمى بها في سبيل الله ؛ فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك فقال إن أردت أن يطوقك الله طوقا من نار فاقبلها) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد .

وأما إجازتهم في الرقى - وإن كان القياس فيها المنع - فلحديث أبي سعيد الخدري .

الفتح ٤ / ٤٥٣ والعمدة ١٢ / ٩٥ - ٩٦

(٢) - ينظر السان مادة (ض رب)

(٣) - العنوان مطموس في الأصل .

وحديث الباب : قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَجَّمَ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ ، أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ ، فَحَقَّقَ عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرَبِيَّتِهِ .

(٤) - نقله الفتح ٤ / ٤٥٨ ولامع الدراري ٦ / ١٨٧

(٥) - في ط : المقدار .

تاريخه (١): «ثنا (٢) محمد بن كثير (٣) أنا (٤) سفيان (٥) ثنا شداد بن أبي العالية (٦) ثنا أبو داود الأحمري (٧) خطبنا حذيفة حين قدم المدائن (٨) فقال: تعاهدوا ضرائب أرقائكم.» (٩)

قلت: ما ذكره ابن المنير أقعد من هذا.

٢٠ - باب كسب البغى والإماء.

لم يتعرض في الترجمة إلى الحكم بل أطلق تنبيهها على أن الممنوع كسب الأمة بالفجور ومفهومه أن كبها بالصنائع المباحة أمر غير ممنوع.

٣٩ - (محمد بن جحادة) بجيم مضمومة فحاء مهملة. (٩)

(١) - ينظر التاريخ الكبير ٣٠٨ / ١ / ٤

(٢) - أي: حدثنا.

(٣) - هو أبو عبد الله البصري، أخو سليمان، سمع أخاه سليمان، وشعبة، والثوري، مات سنة ٢٢٣ هـ الجمع بين رجال الصحيحين ٤٤٨ / ٢

(٤) - أي: أنبأنا.

(٥) - هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري قال عنه غير واحد من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث ، توفي سنة : ١٦١ هـ تهذيب الكمال ١١ / ١٥٤ فما بعدها

(٦) - هو أبو الفرات سمع مالكا الأحمري عن حذيفة ، وروى عنه الثوري .

التاريخ الكبير ٢ / ٢ / ٢٢٧

(٧) - عن ط وهو موافق لما في التاريخ الكبير

وأبو داود الأحمري اسمه : مالك سمع حذيفة وعنه شداد بن أبي العالية .

التاريخ الكبير ٤ / ١ / ٣٠٨

(٨) - المدائن : هي مدن مدن العراق على سبعة فراسخ من بغداد ، وكانت دار مملكة الأكاسرة ، وكان أول من نزلها أنوشترنوان .

(٩) - التنقيح (١٠٥ / ب)

٣٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

« حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ . »

(٩) - ويقال له : الأيامي الكوفي الثقة ، كان عابدا ناسكا . توفي سنة : ١٣١ هـ

تهذيب التهذيب ٩ / ٩٢

٢١- [باب عَسَبِ الْفَحْلِ]

٤٠ - (عَسَبَ^(١) الفحل) أى : ضرابه ، والمعنى عن كراء^(٢) عَسَبِ الْفَحْلِ فحذف

المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقيل : العسب : الكراء .

٣٨- كتاب الحوالة^(٣)

١- [باب الحوالة، وهل يرجع فى الحوالة]

[الحوالات]^(٤) جمع : حوالة وتفتح الحاء وتكسر . (فإن توى)^(٥) بفتح المثناة من

فوق وكسر الواو من (التوى) وهو الهلاك^(٦) .

٤١ - (مَطْلُ^(٧) الغنى ظلم) الظاهر أن المصدر فيه مضاف إلى الفاعل ، أى :

(١) - فى خ : عسيب .

والعسب : طرق الفحل ، أى ضرابه . وقيل : العسب ماء الفحل فرسا كان أو بغيرا... والعسب الكراء الذى يؤخذ على ضرب الفحل .

اللسان مادة (ع س ب)

٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ،

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ .

(٢) - فى ط : إكراء وهو خطأ .

(٣) - وفى رواية أبى ذر عن المستملى : كتاب الحوالات . ينظر إرشاد السارى ٤ / ١٤٣

وكأن الدمامينى قصد هذه الرواية كما تدل عبارته : (جمع حوالة) .

والحوالة : بالفتح من قولك : تحول من مكانه انتقل عنه وحولته تحويلا نقلته من موضع إلى موضع . المصباح مادة (ح و ل)

وعند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة . الفتح ٤ / ٤٦٤ والعمدة ١٢ . ١٠٨

(٤) - زيادة يقتضيهما السياق .

(٥) - هذاما رواه البخارى - رحمه الله - تعليقا من قول ابن عباس :

وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ : إِذَا كَانَ يَوْمَ أَحَالَ عَلَيْهِ مَلِيًّا جَارًا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَتَخَارَجُ

الشَّرِيكَانِ وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ ، فَيَأْخُذُ هَذَا عَيْنًا وَهَذَا دَيْنًا ، فَإِنْ تَوَيَّ لِأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ .

(٦) - ينظر اللسان مادة (ت و ي)

٤١ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، فَإِذَا أَتَيْتَ أَحَدَكُمْ

عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ) .

مطل المديان^(١) الغنى غريمه ، ولفظة المطل تُشعر بتقدم الطلب فيؤخذ منه أن الغنى لو أخرج الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظالما .

وقد حكى أصحاب الشافعى وجهين فى وجوب الأداء^(٢) مع [٣١٤/ب] القدرة من غير طلب من رب الدين .^(٣) واستنبط منه بعضهم أن الحوالة لا تكون إلا بعد حلول الدين إذ لا مطل مع عدمه . (فإذا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ) بضم الهمزة وسكون المثناة من فوق وكسر الموحدة من قولك : أَتْبِعْتُ فلانا إذا جعلته تابعا لغيره .^(٤) والمراد هنا تبعيته فى طلب الحق بالحوالة .

قال الخطابى : « يقولونه ^(٥) بالتشديد والصواب التخفيف . »^(٦)

(على ملى) قال الزركشى : « بالهمزة : الغنى من الملاءة . »^(٧)

قلت : ظاهره أن الرواية كذلك فينبغى تحريرها ولم أظفر فيه بشئ .^(٨)

(١) - الذى عادته أن يأخذ بالدين ويستقرض . اللسان مادة (دي ن)

(٢) - فى خ : الأدلة وهو خطأ .

(٣) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ١٤٤ « وقد حكى أصحابنا وجهين فى وجوب الأداء مع القدرة من غير طلب من رب الدين :

فقال إمام الحرمين فى الوكالة من النهاية وأبو المظفر السمعانى فى القواطع فى أصول الفقه والشيخ عز الدين بن عبد السلام فى القواعد الكبرى : لا يجب الأداء إلا بعد الطلب ، ، ، والجمهور على أن قوله (مطل الغنى ظلم) من باب إضافة المصدر للفاعل .

وقيل : هو من إضافة المصدر للمفعول ، والمعنى : أنه يجب وفاء الدين وإن كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخيره عنه . وإذا كان كذلك فى حق الغنى فهو فى حق الفقير أولى « فمفهوم وجه الثانى : وجوب الأداء مع القدرة مطلقا - سواء طالب بالدين ربُّه أم لم يطالبه - ؛ لأنه لو كان مطل الدائن الغنى ظلما فلما فمطل الدائن الفقير أظلم ؛ فالمطل ظلم فوجب الأداء مطلقا - سواء كان الدائن محتاجا أو لم يكن - والله أعلم بالصواب .

(٤) - ينظر اللسان مادة (ت ب ع) وفيه : « وأتْبِعَ الشئ جعله له تابعا . »

(٥) - فى الأصل : يقولونه .

(٦) - معالم السنن ٣ / ٦٤٠

(٧) - التنقيح (١٠٥ / ب)

(٨) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ١٤٤ : - بعد أن أورد كلام الدمامينى السابق - : والذى فى الفرع وجميع ما وقف من الأصول المعتمدة بدون الهمزة وهو الذى رويناه . »

(فليتبع) بفتح المثناة من تحت وإسكان المثناة من فوق ، وفتح الموحدة ، وقيل: بتشديد المثناة من فوق ، وكسر الموحدة . وجمهور الفقهاء على أن هذا الأمر للندب^(١) لما فيه من الإحسان إلى المحيل بتحصيل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك تكليفه^(٢) للتحصيل بالطلب .

وقال أهل الظاهر^(٣) : بوجوب قبول الحوالة على الملى الظاهر الأمر .

٣ - [بابُ إن أحوال دين الميت على رجل جاز]

٤٢ - (فقال أبو قتادة^(٤) : صلّ عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلّي

عليه)^(٥) وإن كان الدين باقيا في ذمة الميت ؛ لأن^(٦) صاحب الحق عاد إلى الرجاء بعد اليأس ، واطمأن بأن دينه صار في مأمن فخفف سخطه وقرب من الرضى ،

(١) - ينظر الفتح ٤ / ٤٦٥ والعمدة ١٢ / ١١١ والفقهاء الإسلامى وأدلته : ٥ / ١٦٣

(٢) - فى م : تحليفه . وهو تحريف .

(٣) - أهل الظاهر هم الذين يأخذون الشريعة بظاهر لفظ القرآن والسنة وينكرون الرأى والقياس والاستصحاب والتقليد ، ومؤسس المذهب الظاهرى : هو داود بن خلف فى العراق ، وقد امتد سلطانه إلى فارس وخراسان ، وأما فى الأندلس فقد ظل محصورا فى ابن حزم .

دائرة المعارف الإسلامية ١٥ / ٤٠٩ وينظر قولهم فى الفتح ٤ / ٤٦٥ والعمدة ١٢ / ١١١ والفقهاء الإسلامى وأدلته : ٥ / ١٦٣

٤٢ - قال البخارى : حدثنا المكيُّ بن إبراهيم : حدثنا يزيد بن أبي عبيد ، عن سَلَمَةَ بن الأَكْوَع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ ، فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، فَقَالَ : (هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ) . قَالُوا : لَا ، قَالَ : (فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا) . قَالُوا : لَا ، فَصَلَّى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، صَلِّ عَلَيْهَا ، قَالَ : (هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ) . قِيلَ : نَعَمْ ، قَالَ : (فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا) . قَالُوا : ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ ، فَصَلَّى عَلَيْهَا . ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ ، فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، قَالَ : (هَلْ تَرَكَ شَيْئًا) . قَالُوا : لَا ، قَالَ : (فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ) . قَالُوا ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ ، قَالَ : (صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ) . قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دَيْنِهِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ .

(٤) - هو الحارث بن ربیعى الخزرجى الأنصارى فارس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شهد أحدا

الطبقات الكبرى ٦ / ١٥

(٥) - ما بين القوسين طمس فى الأصل .

(٦) - ن ط وفى سائر النسخ : و .

ووقع فى ابن ماجة فى حديث أبى قتادة أن الدين كان ثمانية عشر درهما أو تسعة عشر درهما ^(١) فيحتمل أن تكونا واقعتين ويحتمل أن الدين كان فى الأصل دينارين ثم وقى منها خمسة أو ستة ^(٢) فمن روى الدينارين كان على الأصل ومن روى ثمانية عشر [٣١٥/أ] أو تسعة عشر كان على ما بقى ؛ لأن الدينار كانت قيمته إذ ذاك اثنى عشر درهما .

٣٩ - [كتاب الكفالة] ^(٣)

١ - [باب الكفالة فى القرض والديون بالأبدان وغيرها]

٤٣ - (وكان عمرُ قد جلده مائة [جلدة] ^(٤) فصدّقهم وعذره بالجهالة)

يشير البخارى بهذا إلى خبر أورده ابن وهب ^(٥) فى موطئه : « عن عبد الرحمن

ابن أبى الزناد ^(٦) عن أبيه قال : حدّثنى محمد بن حمزة ^(٧) بن عمرو الأسلمى عن أبيه

(١) - سنن ابن ماجة : ٢ / ٥٦ (١٤ - الأحكام — ٤٩ - الكفالة)

« عن عبدالله بن أبى قتادة ، عن أبيه أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أتى بجنّازة ليُصلى عليها ، فقال : (صلوا على صاحبكم ؛ فإن عليه ديناً) فقال أبو قتادة : أنا أتكفل به . قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : (بالوفاء) قال : وكان الذى عليه ثمانية عشر أو تسعة عشر درهما . »

(٢) - أي : من الدراهم .

(٣) - الكفالة : الضم . قال الله تعالى : (وكفلها زكريّا) أى : ضمها إلى نفسه .

وشرعا : ضم ذمّة إلى ذمة فى المطالبة مطلقا . المغرب : ٢ / ٢٢٧ وحاشية ابن عابدين ٥ / ٢٨١ وأنيس الفقهاء : ٢٢٣

٤٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

وَقَالَ أَبُو الزَّنَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا ، فَوَقَعَ رَجُلٌ عَلَى جَارِيَةِ أَمْرَأَتِهِ ، فَأَخَذَ حَمَزَةُ مِنَ الرَّجُلِ كَفِيلًا حَتَّى قَدِمَ عَلَى عُمَرَ ، وَكَانَ عُمَرُ قَدْ جَلَدَهُ مِائَةَ جَلْدَةٍ ، فَصَدَّقَهُمْ وَعَذَرَهُ بِالْجَهَالَةِ .

(٤) - عن الصحيح .

(٥) - هو عبد الله بن وهب بن مسلم المصرى الفقيه أحد أئمة الأعلام يتوفى سنة : ١٩٧ هـ صنف موطا كبيرا روى عنه شيخه الليث . تذكرة الحفاظ : ١ / ٣٠٤

(٦) - عبد الرحمن بن أبى الزناد الإمام الحافظ أبو محمد المدنى سمع أبياه وعمرو ابن أبى عمرو . قال ابن سعد : كان مفتيا فقيها . توفى سنة : ١٧٤ هـ . تذكرة الحفاظ : ١ / ٢٤٨

(٧) - محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمى حجازى روى عن أبيه ذكره ابن حبان فى الثقات .

تهذيب التهذيب ٩ / ١٢٧

حمزة أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقاً على بنى سعد بن هُذيم^(١) فأتى حمزة بـمال يصدقـه^(٢) فإذا رجل يقول لامرأة صدقي مال مو لأك ، وإذا امرأة تقول : بل أنت أدّ صدقة مال ابنك .^(٣) فسأل حمزة عن أمرهما فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة ، وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فاعتقته امرأته ، فقالوا هذا المال لابنه من جاريتهـا .

قال حمزة : لأرجمنك بحجارتك . فقال أهل المال : أصلحك الله إن أمره رُفِعَ إلى عمر بن الخطاب فجلاده مائة ولم ير عليه رجما . قال : فأخذه حمزة بالرجل كفيلاً حتى قدم على عمر بن الخطاب فسأله عما ذكر أهل المال من جلد عمر إياه مائة جلدة وأنه لم ير عليه رجما قال : فصدقهم عمر بذلك من قولهم . قال : وإنما درأ عنه الرجم ؛ لأنه عذره بالجهالة .^(٤)

(وقال حمّاد^(٥) إذا تكفّل بنفس فمات فلا شيء عليه)^(٦) سواء كان الحق المتعلق بتلك النفس [حدّاً أو قصاصاً]^(٧) أو مالا من دين وغيره .

(وقال الحكم^(٨) يضمن) أى: ما يقبل ترتبه فى الذمة ، وهو المال .^(٩)

(١) - بطن من ليث بن سود ، من قضاة من القحطانية . معجم القبائل : ٢ / ٥٢٠

(٢) - فى ط : ليصدقـه ، وفى حاشية خ : (أى : يزكيه)

(٣) - فى النسخ : أبـيك .

(٤) - نقله التنقيح : (١٠٥ / ب — ١٠٦ / أ)

(٥) - هو مسلم بن أبى سليمان الأشعرى الكوفى ، الفقيه ، الصدوق ، وهو أحد مشايخ الإمام أبى حنيفة - رضى الله عنه - .

تقريب التهذيب (تحقيق عبدالوهاب) ص ١٧٨

(٦) - ما بين القوسين طمس فى الأصل . وهذا مما رواه البخارى - رحمه الله - تعليقاً هكذا .

(٧) - عن خ ، ط . وفى الأصل م : حرّاً أو قصاً .

(٨) - الحكم بفتحـتين هو ابن عتيبة أبو محمد الكندى الكوفى الفقيه ، الثقة . الثبـت .

توفى سنة : ١١٢ هـ - تهذيب التهذيب ٢ / ٤٣٢ فما بعدها

(٩) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ١٤٧

٤٤ - (أنه ذكر رجلا من بنى إسرائيل) وساق قصة الخشبة وقد ذكر محمد

ابن الربيع الجيزي^(١) في كتاب : أسماء من دخل مصر من الصحابة بإسناده [٣١٥/ب] إلى عبد الله بن عمرو^(٢) أن رجلا جاء إلى النجاشي^(٣) فقال: أسلفني ألف دينار إلى أجل. قال: فأتيني بالحميل. ^(٤) قال: الله. فأعطاه الألف. ^(٥) وساق قصة نحو القصة الواقعة في الصحيح.

(ثم زجج موضعها) بزاي وجيمين.

٤٤ - قال البخاري - رحمه الله -

قال أبو عبد الله : وقال الليث : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْعَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ هُرْمَزٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَقَالَ : أَتَيْتَنِي بِالشُّهَدَاءِ أَشْهَدُهُمْ ، فَقَالَ : كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ، قَالَ : فَأَتَيْتَنِي بِالْكَفِيلِ ، قَالَ : كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا ، قَالَ : صَدَقْتَ ، فَذَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ التَّمَسَ مَرْكَبًا يَرْكَبُهَا يَفْدُمُ عَلَيْهِ لِلْأَجَلِ الَّذِي أَجَلُهُ ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا ، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَتَقَرَّهَا ، فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ ، ثُمَّ زَجَّجَ مَوْضِعَهَا ، ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّفْتُ فَلَانًا أَلْفَ دِينَارٍ ، فَسَأَلَنِي كَفِيلًا فَقُلْتُ : كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا ، فَرَضِي بِكَ ، وَسَأَلَنِي شَهِيدًا فَقُلْتُ : كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ، فَرَضِي بِكَ ، وَأَنِّي جَهَدْتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا أَبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ فَلَمْ أَقْدِرْ ، وَإِنِّي أَتَوَدَّعُكَهَا ، فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي أَسْلَفَهُ ، يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ . فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا ، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ ، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ ، فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لِأَتَيْتَكَ بِمَالِكَ ، فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ ، قَالَ : هَلْ كُنْتُ بَعَثْتُ إِلَيْكَ شَيْءًا ؟ قَالَ : أَخْبَرْتُكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ ، قَالَ : فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتُ فِي الْخَشَبَةِ ، فَأَنْصَرَفَ بِالْأَلْفِ دِينَارٍ رَاشِدًا .

(١) - هو ابن سليمان بن داود الجيزي - بكسر الجيم وسكون الياء وكسر الزاي نسبة إلى الجيزة وهي بليدة في النيل بفسطاط مصر. اللباب : ١ / ٣٢٣ وسير النبلاء ١٥ / ٢٧٣ ولم أهتم إلى كتابه هذا.

(٢) - هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل ، أسلم قبل أبيه ، وكان فاضلا عالما ، قرأ القرآن والكتب المتقدمة . أسد الغاية : ٣ / ١١٣٣

(٣) - اسمه : أصحمة ، ملك الحبشة ، معدود في الصحابة - رضي الله عنهم - وكان ممن حسن إسلامه ولم يهاجر ، ولا له رؤية توفى في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم - فصلى عليه بالناس صلاة الغائب . سير النبلاء ١ / ٤٢٨

(٤) - والحميل في اللغة: الكفيل. اللسان مادة (ح م ل)

قال القاضي: «لعل معناه سَمَرها بمسامير كالزَّجِّ أَوْحشا شقوق لصاقها بشيء ودفعه بالزَّجِّ.»^(١)

وقال الخطابي: «أى: سوى موضع النَقَر وأصلحه. من تزجيج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر.»^(٢) ويحتمل أن يكون مأخوذاً من الزُّج الذي هو: النصل بأن يكون النقر فى طرف الخشبة ليسدَّ عليها رجاء أن يمسكه ويحفظ ما فى جوفه.^(٣)

(فأتى بالألف دينار) ذكر ابن مالك فيه ثلاثة أوجه:^(٤)
أحدها: أن يكون أراد بالألف ألف دينار على البدل وحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله من الجر.

قلت: المضاف هنا مجرور فلم لم يقل: إن المضاف إليه أقيم مقام المضاف.
الثانى: أن يكون أصله بالألف الدينار ثم حذفت [اللام]^(٥) من الخط لصيرورتها^(٦) بالإدغام دالا فكتب على اللفظ.

قلت: لكن الرواية بتنوين (دينار) فلو ثبت عدم تنوينه برواية معتبرة تعيّن هذا الوجه، وكثيراً ما يعتمد هو وغيره التوجيه باعتبار الخط ويُلغون تحقيق الرواية.^(٧)

الثالث: أن يكون الألف مضافاً إلى (دينار) والألف واللام زائدتان فلم تمنعا

(١) - مشارق الأنوار ٢ / ٣٠٩

(٢) - أعلام الحديث: ٢ / ١١٣٣ وكذلك اللسان مادة (زج ج)

(٣) - الكلام السابق لابن الأثير فى النهاية: ٢ / ٢٩٦

(٤) - ينظر شواهد التوضيح ص: ٥٧ فما بعدها، ويلاحظ هنا تعريف العدد المضاف، مع أن الواجب تعريف المعداد؛ ولهذا خرّجه ابن مالك - رحمه الله - على ثلاثة أوجه.

(٥) - عن شواهد التوضيح .

(٦) - فى خ: لضرورتها . وهو تحريف .

(٧) - فى حاشية الأصل: «فإن قلت: فيه إبدال النكرة من المعرفة بدون وصف ولا زيادة فائدة فليس مثل: «بالناصية ناصية كاذبة» ولا مثل: ولا وأبيك خير منك .

أما أنه لا وصف فيه فظاهر، وأما أنه لا فائدة فيه؛ فلأن الأداة فى (الألف) عهدية والمعهود هو المذكور. سابقاً من قوله: أن يسلفه ألف دينار . قلت: يمكن أن يجعل (الألف) الموصوف لصفة مقدرة أى: فأتى بالألف آخر . وحذفت الصفة لدلالة السياق عليها ، وذلك أن المسبوق وضع ألف دينار فى خشبة نقرها وقذفها فى البحر رجاء أن الله سيؤدى عنه إلى رب المال ثم خشى عدم الوصول فأتى بألف دينار آخر ، فأخبره غريمه بوصول الألف الأول فى الخشبة ، وانصرف بالألف الثانى . انتهى من المنهل »

الإضافة ذكره أبو على الفارسي . (١)

٢ - باب قول الله تعالى : « والذين

عاقَدتْ أيمانكم فآتوهم نصيبهم » (٢)

قال ابن المنير : « وجه دخول هذا الباب أن [٣١٦/أ] الحلف كان في أول الإسلام يقتضى استحقاق الميراث فهو مال أوجبه عقد التزام على وجه التبرع فلزم وكذلك الكفالة إنما هي التزام مال بغير عوض تطوعاً فلزم . » (٣)

٤٥ - (أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قال : لا حِلْفَ في

الإسلام) بكسر الحاء وإسكان اللام على ما كانت عليه الجاهلية من الأنساب والتوارث، وأصله من الحلف بمعنى اليمين كانوا يتقاسمون عند عقده على التزامه ، والواحد حليف ، والجمع حلفاء و (٤) أحلاف . (٥) (فقال : قد حالف النبي - صلى الله عليه وسلم - بين قريش والأنصار) حالف بالحاء المهملة أى : آخى بينهم .

(١) - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، النحوى شيخ ابن جنى ، من تصانيفه : التذكرة ، الإيضاح ، التكملة ، الحجة ، الأغفال . انباء الرواة ٢٠٨ / ١ وينظر رأيه فى

(٢) - النساء من الآية : ٣٣ . وقرأ الكوفيون : (عقت) بتخفيف القاف من غير ألف ، وشدد القاف حمزة من رواية على بن كبشة . والباقون (عاقت) بالألف . البحر المحيط ١٤٩ / ٣

(٣) - نقله القسطلانى فى إرشاد السارى ١٤٩ / ٤

٤٥ - قال البخارى - رحمه الله -

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ : حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ :

قُلْتُ لِأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ) . فَقَالَ :

قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي .

(٤) - عن ط ، م . وفى الأصل : أو .

(٥) - قال ابن الأثير فى النهاية ٤٢٤ / ١ : « أصل الحلف المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعـد والاتفاق ، فما كان منه فى الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل والفارات فذلك الذى ورد عنه النهى فى الإسلام بقوله - صلى الله عليه وسلم - لا حلف فى الإسلام . » وينظر اللسان مادة (ح ل ف)

٣ - باب مَنْ تَكْفَّلَ ^(١) عَنْ مَيِّتٍ دِينًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ

حملة ابن بطال على أنه لا يرجع به فى تركة الميِّت ، ^(٢) كما يقوله الشافعى - رحمه الله - ^(٣)

قال ابن المنير : « وهو فى جانب آخر [من] ^(٤) مقصود البخارى ، وذلك أنه إنما أراد أن الكفالة عن الميِّت لازمة و ليس له أن يرجع عنه ، ووجه استدلاله بحديث أبى قتادة أنه لو كان له أن يرجع لما صلى النبى - صلى الله عليه وسلم - على المديان حتى يُوفى أبوقتادة ؛ لاحتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان لم يتكفل أحد بدينه إذ لا فرق بين كونه لم يتكفل عنه [وبين كونه تكفل عنه] ^(٥) ثم رجع الكفيل . أو قلنا إن له الرجوع والعقود الجائزة لا يكاد يترتب عليها فائدة بخلاف اللازمة . » ^(٦)

٤٦ - (لو قد جاء مالُ البحرين ^(٧) قد أعطيتك) فيه شاهد على اقتران

الماضى الواقع جوابا لـ (لو) بـ (قد) وقد استغربه ابن هشام فى المغنى وأنشد عليه قول

(١) - فى خ : يكفل .

(٢) - شرح ابن بطال ج ٣ (١٠٦ / ١)

(٣) - ينظر الأم ٢٢٩ / ٣ - ٢٣٠

(٤) - زيادة يقتضيها السياق .

(٥) - ما بين المعكوفين عن ط .

(٦) - لم أظفر به .

٤٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو : سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أُعْطِيتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا) . فَلَمْ يَجِئْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَنَادَى : مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ ، أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا ، فَحَتَّى لِي حَتِيَّةٌ ، فَعَدَدْتُهَا ، فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ ، وَقَالَ : خُذْ مِثْلَهَا .

(٧) - البحرين: بلد مشهور بين البصرة و عمان ، صالح أهله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - و أمرٌ عليهم العلاء بن الحضرمي . معجم ما استعجم ٢٢٨ / ١

جرير: (١) [٣١٦/ب]

لوشئتِ قد نفعَ الفؤادُ بشربةٍ تدعُ الحوائمَ لايجدنَ غليلاً (٢)

قلت: وقد وقع في البخارى أيضاً فى باب رجم الحُبلى من الزنا فى حديث ابن عباس الطويل الذى فيه ذكر البيعة بعد وفاة النبى - صلى الله عليه وسلم - ما نصه : « قال لى عبد الرحمن بن عوف : لورأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين فقال: يا أمير المؤمنين هل لك فى فلان يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً . » (٣)

وفى هذا والذى قبله اقتران فعل شرط (لو) الماضى أيضاً بـ (قد). (٤)

٤ - باب جوار أبى بكر [الصديق - رضى الله عنه-] (٥)

فى عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعقده (٦)

(١) - جرير: هو أبو حرزة بن عطية الخطفى الكلبى اليربوعى أحد رؤوس الشعر الثلاثة فى العصر الأموى ، كان عذب الشعر حلو الغزل مرَّ الهجاء . توفى سنة : ١١٠ هـ
وفيات الأعيان (تحقيق عباس) ١ / ٣٢١ فمابعدھا

(٢) - مغنى اللبيب ص ٣٥٨

والبيت من الكامل من قصيدة يهجو فيها جرير الفرزدق، ينظر ديوانه ص: ٤٥٣
اللغة: نَفَع: ارتوى، وجاء فى الأصل: نفع، وهو تحريف. والحوائم: العطاش. والغليل: حرارة العطش، وجاء فى الأصل: غليلاً، وهو تصحيف.
الشاهد فيه: قوله: (لوشئتِ قد نفع) حيث اقترن جواب (لو) وهو فعل ماضٍ بـ (قد)، وهذا ما استغربه ابن هشام.

وينظر هذا الشاهد أيضاً فى شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٦٠

(٣) - البخارى: الحدود - باب رجم الحبلى من الزنا إذا أخصنت .

والفلان المشار إليه بالبيعة هو طلحة بن عبيد . ينظر إرشاد السارى ٤ / ١٥١

(٤) - انظر ص ٥٤ من الدراسة، حيث تكامت على هذه المسألة.

(٥) - ما بين المعكوفين ليس فى الصحيح .

(٦) - أى: عقد أبى بكر - رضى الله عنه - العمدة ١٢ / ١٢١

٤٧ - (لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان

٤٧ - قال البخاري - رحمه الله :

حدثنا يحيى بن بكير : حدثنا الليث ، عن عُقيل ، قال ابن شهاب : فأخبرني عروة بن الزبير : أن عائشة رضي الله عنها ، زوج النبي ﷺ ، قالت : لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين .

وقال أبو صالح : حدثني عبد الله ، عن يونس ، عن الزهري قال : أخبرني عروة بن الزبير : أن عائشة رضي الله عنها قالت : لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طري النهار ، بكرة وعشيّة ، فلما أتتني المسلمون ، خرج أبو بكر مهاجراً قبل الحبشة ، حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدغنة ، وهو سيد القارة ، فقال : أين تريد يا أبا بكر ؟ فقال أبو بكر : أخرجني قومي ، فإنا أريد أن أسبح في الأرض فأعبد ربي . قال ابن الدغنة : إن مثلك لا يخرج ولا يخرج ، فإنك تكسب المذموم ، وتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق ، وأنا لك جار ، فارجع فأعبد ربك ببلادك . فارتحل ابن الدغنة ، فرجع مع أبي بكر ، فطاف في أشراف كفار قريش ، فقال لهم : إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج ، أخرجون رجلاً يكسب المذموم ، ويصل الرحم ويحمل الكل ، ويقري الضيف ، ويعين على نوائب الحق . فأنفذت قريش جوار ابن الدغنة ، وآمنوا أبا بكر ، وقالوا لابن الدغنة : مر أبا بكر فليعبد ربه في داره ، فليصل ، وليقرأ ما شاء ، ولا يؤذينا بذلك ، ولا يستغلن به ، فإنا قد خشينا أن يفتن أبناءنا ونساءنا . قال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر ، فطفق أبو بكر يعبد ربه في داره ، ولا يستغلن بالصلاة ، ولا القراءة في غير داره ، ثم بدا لأبي بكر ، فأتى مسجداً ببناء داره وبرز ، فكان يصلي فيه ، ويقرأ القرآن ، فيتقصف عليه نساء المشركين وأبنائهم ، يعجبون وينظرون إليه ، وكان أبو بكر رجلاً بكاءً ، لا يملك دمه حين يقرأ القرآن ، فأفرغ ذلك أشراف قريش من المشركين ، فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم ، فقالوا له : إنا كنا أجرين أبا بكر على أن يعبد ربه في داره ، وإنه جاوز ذلك ، فأتى مسجداً ببناء داره ، وأعلن الصلاة والقراءة ، وقد خشينا أن يفتن أبناءنا ونساءنا ، فاته ، فإن أحب أن يقتصر على أن يعبد ربه في داره فعل ، وإن أبي إلا أن يعلن ذلك ، فسله أن يرد إليك ذمتك ، فإنا كرهنا أن نخفرك ، ولستنا مقررين لأبي بكر الاستعلان . قالت عائشة : فأتى ابن الدغنة أبا بكر ، فقال : قد علمت الذي عقدت لك عليه ، فإما أن تقتصر على ذلك ، وإما أن ترد إلي ذمتي ، فإني لا أحب أن تسمع العرب أنني أخفرت في رجل عقدت له . قال أبو بكر : إني أرد إليك جوارك ، وأرضى بجوار الله . ورسول الله ﷺ يومئذ بمكة ، فقال رسول الله ﷺ : (قد أريت دار هجرتكم ، رأيت سبحة ذات نخل بين لابتين) . وهما الحرثان ، فهاجر من هاجر قبل المدينة حين ذكر ذلك رسول الله ﷺ ، ورجع إلى المدينة بعض من كان هاجر إلى أرض الحبشة ، وتجهز أبو بكر مهاجراً ، فقال له رسول الله ﷺ : (على رسلك ، فإني أرجو أن يؤذن لي) . قال أبو بكر : هل ترجو ذلك يا بني أنت ؟ قال : (نعم) . فحبس أبو بكر نفسه على رسول الله ﷺ ليصحبه ، وعلفت راحلتين كانتا عنده ورق السم أربعة أشهر .

(الدَّيْنُ) ^(١) أى: عهدتهما منذ عقلت وهما على دين الإسلام.

(حتى إذا بلغ بَرَك الغُمَاد) يفتح الباء لأكثرهم وبعضهم بكسرها و يضم الغين المعجمة ، وتكسر وهو اسم موضع باليمن ، وقيل : وراء مكة بخمس ليال ، وقيل: فى أقاصى هجر. ^(٢)

(لقيه ابن الدَغنة) بفتح الدال وكسر الغين المعجمة وتخفيف النون كذا لأكثرهم، وعند المروزي ^(٣) بفتح الغين.

وقال الأصيلي: ^(٤) «وكذا رواه لنا ؛ لأنه كان فى لسانه استرخاء لا يقدر على ملكه.» ^(٥)

وقال القابسي: «بضم الدال والغين وتشديد النون قال: فهى اسم أمه واسمه : رَبِيعَة بن ربيع.» ^(٦)

قلت: حكى شيخنا ^(٧) عن مغلطاي أنه سمّاه فى سيرته مالكا .

(١) - ما بين القوسين، ومن أول باب جوار أبي بكر .. الخ طمس فى الأصل.

(٢) - انظر تلك الأقوال فى معجم البلدان ١ / ٣٩٩ فما بعدها

وهجر: بفتح أوله وثانيه مدينة وهى قاعدة البحرين . وقيل : ناحية البحرين كلها هجر وهو الصواب. معجم البلدان ٥ / ٣٩٣ فما بعدها.

(٣) - المروزي: هو أبو زيد محمد بن عبد الله شيخ الشافعية، المفتي، الزاهد، راوي صحيح البخاري عن الفربري، توفي سنة ٣٧١هـ. سير النبلاء ١٦ / ٣١٣

(٤) - الأصيلي هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم ال أصيلي عالم بالحديث والفقه ، وقرأ عليه الناس كتاب البخارى رواية أبى زيد المروزي ، توفي سنة : ٣٩٢هـ وله : الآثار والدلائل فى الخلاف .

تاريخ علماء الأندلس ١ / ٤٢٦ ومعجم البلدان ١ / ٢١٣

(٥) - ينظر قوله فى إرشاد السارى ٤ / ١٥٢

(٦) - ينظر التنقيح (١ / ١٠٦)

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ٧ / ٢٣٣ : (ابن الدغنة) بضم الدال والمعجمة وتشديد النون ، قال الأصيلي وقرأه لنا المروزي بفتح الغين ، وقيل إن ذلك كان لاسترخاء فى لسانه والصواب الكسر ، وثبت بالتخفيف والتشديد من طريق ، وهى أمه . وقيل : أم أبيه . وقيل: دابته .

ومعنى الدغنة : المسترخية ، وأصلها : الغمامة الكثيرة المطر ، واختلف فى اسمه فعند البلازرى من طريق الواقدي عن معمر عن الزهرى : أنه الحارث بن يزيد ، وحكى السهيلي : أن اسمه : مالك . ووقع فى شرح الكرمانى أن ابن إسحاق سماه ربيعة بن ربيع ؛ وهو وهم من الكرمانى فإن ربيعة المذكور آخر يقال له : ابن الدغنة أيضا لكنه سلمى . «

(٧) - لعله جلال الدين البلقينى المتوفى سنة : ٨٤٢هـ وستأتى ترجمته فى ص ٣٠٠

(وهو سيد القارة^(١)) بقاف وراء مخفة ، هم قوم يوصفون بجودة الرَّمْيِ .
(إِنَّ مَثَلَكَ لَا يَخْرُجُ وَلَا يُخْرَجُ) بفتح أول الأول وضم أول الثانى . (تَكْسِبُ
العَدِيم)^(٢)

قال الزركشى: «أى: الفقير ، فعيل بمعنى فاعل ، قال : وهذا أحسن [٣١٧/أ] من
الرواية السابقة أول الباب فى حديث خديجة : تكسب المعد وم.»^(٣)
(وَأَمَّنُوا أَبَا بَكْرٍ) بالمد وتخفيف الميم . (فَطَفِقَ)^(٤) بفتح الفاء وكسرهما .
(فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ) هذا أول مسجد بُنى فى الإسلام .
(فَيَتَقَصِّفُ) أى: يزدحمون حتى يسقط بعضهم على بعض، وأصل التقصف: التكسر.^(٥)
(فَأَفْزَعَ) من الفزع ، وهو الخوف . (أَشْرَافُ قَرِيْشٍ) جمع شريف .
(كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ) بضم أوله من الإخفار ، هو نقض العهد.^(٦)
قال ابن المنير: «وهذا الحديث ينبغي إدخاله فى كفالة الأبدان لمكان المناسبة ؛ كما
ناسب «والذين عاقدت أيمانكم»^(٧) كفالة الأموال ، ووجه المناسبة أن المُخْفِرَ^(٨) كأنه تكفل
بنفس أن تضام فتكون العهدة عليه.»^(٩)

(١) - القارة : هم أبناء الهون بن خزيمة بن مدركة . معجم البلدان ٤ / ٢٩٥

(٢) - ما بين القوسين طمس فى الأصل .

(٣) - التنقيح (١٠٦ / ١)

قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ١٥٢ «ولم أقف على شىء من النسخ كما ادعاه ، ولعله وقف
عليها فى نسخة كذلك . وهو كما قاله القسطلانى .

(٤) - طفق يفعل كذا: أى جعل يفعل كذا، وهو من أفعال المقاربة .

(٥) - ينظر اللسان مادة (ق ص ف) : القصف : الكسر . قصف الشىء يقصفه قصفاً ، كسره . وقصفة
القوم تدافعهم وازدحامهم .

(٦) - أخفره : نقض عهده وغدر . الصحاح مادة (خ ف ر)

(٧) - النساء من الآية : ٣٣ وهى قراءة غير الكوفيين وحمزة . يعنى باب : قول الله تعالى «والذين
عاقدت أيمانكم» كما مر فى ص ٦٦

(٨) - المخفر هنا : المُجِير .

(٩) - المتوارى ص ٢٥٨

(رَأَيْتُ سَبَخَةً^(١)) بفتح الباء أى : أرضا مالحة^(٢) وإذا وصفت به الأرض كسرت الباء^(٣).



٤ - كتاب الوكالة^(٤)

١ - وكالة الشريك فى القسمة وغيرها

٤٨ - (أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبُدْنِ) بكسر الجيم جمع جُلّ بضمها وهو ما تلبسه الدابة^(٥).

(التي نحرت) بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول والتاء للتأنيث، وفتح النون والحاء وضم التاء على البناء للفاعل والضمير هو الفاعل ، والمراد به على - رضى الله عنه -^(٦).

(١) - أرض سبخة : بفتح الباء أى : مالحة . وسبخت الأرض سبخًا من باب (تعب) فهي سبخة بكسر الباء . المصباح مادة (س ب خ)

(٢) - فى ط : سابخة .

(٣) - فى ط : سابخة .

(٤) - الوكالة : بفتح الواو وكسرهما : التفويض . يقال : وكلت الأمر إليه وكلّا فوضته إليه واكتفيت به ، ووكل الرجل الذى يقوم بأمره . المصباح واللسان مادة (و ك ل) وفى الشرع : إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً . الفتح ٤ / ٤٧٩

٤٨ - قال البخارى - رحمه الله -

حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِزْوَانَ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبُدْنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبَجَلُودِهَا .

(٥) - ينظر اللسان مادة (ج ل ل) «وجلّ الدابة وجلّها : الذى تلبسه لتصان به ،،، والجمع جلال وأجلال .»

(٦) - ينظر إرشاد السارى : ٤ / ١٥٥ وذكر أن بناء (نحرت) للفاعل جائز فيفهم منه أن هذا الوجه ليس برواية . والله أعلم .

٤٩ - (أن [النبي - صلى الله عليه وسلم] -^(١) أعطاه غَنماً يَقسِمُها على صحابته)

قال ابن المنير: «ولقد أحسن البخارى فى اعتقاده أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - وهب الجُملة للصحابة ثم قسمها بينهم ولم^(٢) يعتقد أن الهبة كانت خاصة أى : وهب كل واحد ، ويحقق ما وقع للبخارى أنه قال فى طريق آخر: قسم بينهم ضحايا فدل على أنه عينها لضحايا ثم ملكهم جملتها [٣١٧/ب] ثم قُسمت.»^(٣)

قلت: ينبغى أن يضاف إلى ذلك أن عُقبة بن عامر^(٤) كان وكيلا على القَسَم بتوكيل شركائه فى تلك الضحايا التى قسمها حتى يتوجه إدخال حديثه فى ترجمة^(٥) وكالة الشريك لشريكه فى القسم.

(فَبَقِيَ عَتُودٌ) بفتح العين المهملة : الصغير من المعز إذا قوى وأتى عليه حول.^(٦)

٢ - [باب إذا وكلّ المسلم حربيا فى دار الحرب

أو فى دار الإسلام جاز]

٤٩ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ
أَبْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ، فَبَقِيَ عَتُودٌ ، فَذَكَرَهُ
لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : (ضَحَّ بِهِ أَنْتَ) .

(١) - عن الصحيح .

(٢) - فى ط : ولو . وهو تحريف .

(٣) - ينظر الفتح ٤ / ٤٧٩ فيه معنى هذا الكلام وإرشاد السارى ٤ / ١٥٥

(٤) - عقبة بن عامر الجهنى ، صحابى مشهور ، ولى إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين ، وكان فقيها فاضلا ،

مات فى قرب الستين . تقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ص : ٣٩٥

(٥) - فى الأصل طمس .

(٦) - المصباح مادة (ع ت د)

٥٠ - (فى صاغيتى) بالصاد المهملة والغين المعجمة: هم خاصة الإنسان، ومن يصغى إليه ، أى: يميل، ومنه: «فقد صغت قلوبكما»^(١)

يقال: صغا يصغُو و يصغى.^(٢)

(فقال أمية بن خلف^(٣)) بالنصب على الإغراء أى: عليكم أمية بن خلف.

قال الزركشى: «يجوز الرفع على أن يكون خبر مبتدأ مضمرة، أى: هذا أمية.»^(٤)

(خلفت لهم ابنه) هو على بن أمية بن خلف. (فتجملوه بالسيوف) بالميم

٥٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدَّثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ الْمَاجِشُونِ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَاتَبْتُ أُمِيَّةَ بْنَ خَلْفٍ كِتَابًا ، بِأَنْ يَحْفَظَنِي فِي صَاحِيتِي بِمَكَّةَ ، وَأَحْفَظَهُ فِي صَاحِيتِهِ بِالْمَدِينَةِ ، فَلَمَّا ذَكَرْتُ الرَّحْمَنَ ، قَالَ : لَا أَعْرِفُ الرَّحْمَنَ ، كَاتِبَنِي بِأَسْمِكَ الَّذِي كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَكَاتَبْتُهُ : عَبْدُ عَمْرٍو ، فَلَمَّا كَانَ فِي يَوْمٍ بَدْرٍ ، خَرَجْتُ إِلَى جَبَلٍ لِأُحْرِزَهُ حِينَ نَامَ النَّاسُ ، فَأَبْصَرَهُ بِلَالٌ ، فَخَرَجَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ : أُمِيَّةُ بْنُ خَلْفٍ ، لَا نَجُوتُ إِنْ نَجَا أُمِيَّةُ ، فَخَرَجَ مَعَهُ فَرِيقٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي آثَارِنَا ، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَلْحَقُونَا ، خَلَفْتُ لَهُمْ ابْنَهُ لِأَشْغَلَهُمْ فَقَتَلُوهُ ، ثُمَّ أَبَوْا حَتَّى يَتَّبِعُونَا ، وَكَانَ رَجُلًا ثَقِيلًا ، فَلَمَّا أَدْرَكُونَا ، قُلْتُ لَهُ : أَتَبْرَكُ فَبَرَكْ ، فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ نَفْسِي لِأَمْنَعَهُ ، فَتَخَلَّلُوهُ بِالسُّيُوفِ مِنْ تَحْتِي حَتَّى قَتَلُوهُ ، وَأَصَابَ أَحَدُهُمْ رَجُلٌ بِسَيْفِهِ ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُرِينَا ذَلِكَ الْأَثَرَ فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ .

(١) - التحريم من الآية : ٤

(٢) - اللسان مادة (ص غ ا) « صغا إليه يصغى و يصغو صغواً و صغواً ، وصغا : مال ، وكذلك صغى بالكسر يصغى صغى و صغياً ، وصاغية الرجل : الذين يميلون إليه ويأتونه و يطلبون ما عنده و يغشونه ، ومنه قولهم : أكرموا فلانا فى صاغيته ، و فى حديث ابن عوف : (كاتبت أمية بن خلف أن يحفظنى فى صاغيتى بمكة ، و أحفظه فى صاغيته بالمدينة ؛ هم خاصة الإنسان و المائلون إليه . »

(٣) - أمية بن خلف بن وهب من بنى لؤى ، قُتل مشركاً فى السنة الثانية من الهجرة .

عيون الأثر : ١ / ٢٥٩

(٤) - ١ - التنقيح (١٠٦ / ب)

والرفع رواية أبى ذر . ينظر الفتح ٤ / ٤٨٠

للأصيلي و أبي ذر^(١) أى : علوه و غشوه . وعند البا قين بالخاء المعجمة ، ^(٢) وهو أظهر ؛ لقول عبدالرحمن بن عوف : (فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ نَفْسِي) فكأنهم أدخلوا سيوفهم خلاله حتى وصلوا [إليه] فطعنوا بها من تحته . ^(٣)
 وذكر فى مختصر الاستيعاب ^(٤) أن قاتل أمية بن خلف بلال -رضى الله عنه- وأنشد لأبى بكر الصديق -رضى الله عنه- :

هنيئاً زادك الرحمن خيراً لقد أدركت ثأرك يا بلال ^(٥)

وكان أمية بن خلف يعذب بلالا ، لكن فى سيرة ابن هشام ^(٦) أنه يقال: قاتل أمية ابن خلف معاذ بن عفراء ، ^(٧) وخارجة بن زيد ، ^(٨) و[خبيب بن إساف] ^(٩) اشتركوا فى قتله ، وعليه يدل قوله : (فتجللوه بالسيوف) .

(١) - هو أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروى المالكى صاحب التصانيف ، راوى الصحيح عن المستملى ، والحموى ، والكشميهنى . سيرة النبلاء ١٧ / ٥٤٤

(٢) - ينظر الفتح ٤ / ٤٨٠

(٣) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١٠٦ / ب)

(٤) - لم أقف عليه ، ذكره حاجى خليفة فى الكشف ١ / ٨١ اسمه : روضة الأحباب فى مختصر الاستيعاب ، لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم الأدرعى المالكى . ولكن ينظر الاستيعاب نفسه ١ / ١٨٧ فما بعدها .

(٥) - البيت من الوافر وهو فى الاستيعاب ١ / ١٨٧

(٦) - سيرة ابن هشام (تحقيق عبدالحميد) ٢ / ٣٦١

(٧) - هو معاذ بن الحارث بن سراقاة الأنصارى السلمى ، وكانت عنده الرباب بنت البراء بن معرور فولدت له سعد بن معاذ . الإصابة : ٣ / ٤٠٨

(٨) - خارجة بن زيد بن أبى زهير بن مالك الأنصارى الخزرجى ، شهد بدرًا ، وقتل يوم أحد ، وهو صهر أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- . الإصابة ١ / ٣٩٩

(٩) - عن سيرة ابن هشام ، وفى النسخ : جبير بن يساف .

وخبيب : بالتصغير ابن إساف بهمة مكسورة ابن عيينة الأنصارى الأوسى ، شهد بدرًا ، ومات فى خلافة عمر -رضى الله عنه- . الإصابة ١ / ٤١٧

وفى مستدرك الحاكم ^(١) فى ترجمة رافع بن مالك الزرقى ^(٢) أن رفاعة [٣١٨/أ] بن رافع بن مالك ^(٣) قال: «لما كان يوم بدر وتجمع الناس على أمية بن خلف فأقبلت إليه فنظرت إلى قطعة من درعه قد انقطعت من تحت إبطه فأطعنته بالسيف فيها طعنة، ورُميت بسهم يوم بدر ففقت عيني فبصق فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ودعا لى فما أذانى فيها شئ» ^(٤)

فعلى هذا يكون رفاعة بن رافع الزرقى من جملة المشاركين فى قتله ، وقاتل ابنه علياً عمار بن ياسر ^(٥) ذكره فى السيرة ^(٦).

٣- باب الوكالة فى الصرف والميزان ^(٧)

قال ابن المنير: «وجه إدخالها فى الفقه أنه ربما يتوهم متوهم من منعا أن يعقد الصرف ويوكل غيره فى القبض ويغيب هو أنا نمنع التوكيل فى الصرف مطلقاً فى غيبة الموكل. فبين البخارى أن الوكيل إذا وكل على العقد والقبض جميعاً جاز وقام

(١)- الحاكم : هو محمد بن محمد بن أحمد النيسابورى الإمام الحافظ محدث خراسان ، توفى سنة ٣٨٧هـ صاحب التصانيف منها : كتاب الكنى ، والمستدرك على الصحيحين . تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٧٦
(٢)- هو رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو الأنصارى الزرقى ، شهد العقبة ، وكان أحد النقباء ، أول من أسلم من الخزرج ، وشهد مع النبى - صلى الله عليه وسلم - بدرا .

المستدرك ٣ / ٢٣١ والإصابة ١ / ٤٨٧

(٣)- شهد رفاعة مع أبيه رافع بن مالك العقبة وبدرا وبقية المشاهد ، وروى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - وعن أبى بكر الصديق ، توفى سنة : ٤١
الإصابة ١ / ٥٠٣

(٤)- المستدرك ٣ / ٢٣٢

(٥)- عمار بن ياسر بن عامر بن مالك ، حليف بنى مخزوم وأمه : سُمية ، وهو من السابقين ، وشهد بدرا وأحدا والخندق ، وبيعة الرضوان ، واستشهد يوم صفين .

أسد الغابة ٣ / ٦٢٦ فما بعدها

(٦)- سيرة ابن هشام (تحقيق عبد الحميد) ٢ / ٣٦١

(٧)- حديث الباب : قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ ، فَجَاءَهُمْ بِتَمْرِ جَنِبٍ ، فَقَالَ : (أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا) . فَقَالَ : إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ . فَقَالَ : (لَا تَفْعَلْ) ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ ، ثُمَّ اتَّبَعَ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا . وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ .

مقام الموكل. « (١)

٤ - بابُ إذا أبصر الراعى أو الوكيلُ شاةً تموتُ

أو شيئاً يفسدُ [ذبحَ أو] أصلح [ما يخاف عليه] الفساد

تقدم للبخارى أن من ذبح مُتعدياً فإن ذبيحته ميتة. (٢) فمن هنا يؤخذ أنها غير متعدية ؛ لأنه حلها وأما وإذا بنينا على أن ذبيحة المتعدى لا تجيف فلا دليل فيه وليس غرض البخارى هنا تحليل الذبيحة - وإن كان يستفاد من الحديث - ؛ وإنما غرضه إسقاط الضمان عن الراعى. (٣)

٥١ - (فَكَسَرَتْ حَجْرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ) هذا محمول على أن الحجر له حدٌّ يَمُورُ (٤) كَمُورِ الحديد.

٥ - باب وَ كالة الشاهد والغائب جائزة

(١) - لم أهتم إليه.

(٢) - ينظر المتوارى ص: ٢٠٩ حيث قدم كتاب الذبائح والصيد على كتاب الوكالة، فقال هنا: تقدم للبخارى، وينظر فى البخارى: الذبائح - باب إذا ندب بغير قوم فرماه بعضهم ... وفى الفتح ٦٧٣ / ٩
(٣) - الكلام السابق بنصه لا بن المنير فى المتوارى ص: ٢٥٩ والفتح ٤٨٢ / ٤ و ٦٧٣ / ٩ ولم ينسبه إليه الدمامينى

٥١ - قال البخارى - رحمه الله - :

: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : سَمِعَ الْمُعْتَمِرَ : أَنَّ بَنَاتَا عُمَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّهُ سَمِعَ
١ بَنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرْعَى بِسَلْعٍ ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةً
لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا ، فَكَسَرَتْ حَجْرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ
ﷺ ، أَوْ أُرْسِلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَنْ يَسْأَلُهُ ، وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ أُرْسِلَ ، فَأَمَرَهُ
بِأَكْلِهَا .

(٤) - يقال: مار الدَّم يَمُورُ مَوْرًا، إذا جَرَى وسَالَ. انظر اللسان مادة (م و ر)

يشير إلى مخالفة أبي حنيفة - رضى الله عنه - فى قوله: «إنه لا يجوز توكيل الحاضر الصحيح البدن إلا برضى خصمه.»^(١)

٥٢ - (فجاءه يتقاضاه) أى: يطلب منه - عليه الصلاة والسلام - أن يقضيه ماله عليه. (فقال: أَعْطُوهُ) وهذا موضع الشاهد ؛ لأن هذا [٣١٨/ب] توكيل منه لهم على القضاء عنه، ولم يكن - عليه السلام - مريضا ولا غائبا.

(إِنْ خِيَارَكُمْ^(٢) أَحْسَنْتُمْ قَضَاءً) وفى حديث آخر بعد هذا فى كتاب الاستقراض: «فَإِنْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً»^(٣)

ذكرت هنا أن الحافظ العلامة شهاب الدين بن حجر نفع الله بعلومه [المسلمين]^(٤) كتب إلى بالإسكندرية فى أول عام ثمانية وتسعين وسبعمئة رقعة يهنئ^(٥) فيها بالعام المذكور، ونصها ومن خطه نقلت: لله الحمد فى سائر الأحوال

| | |
|--------------------------|---------------------------------------|
| أيا بدرأ سما فضلا وأرضا | رعيته وفى الظلماء ضاء |
| ويا أقضى القضاة ومرتضاها | وأحسنها لما يقضى أداء |
| تهن العام أقبل فى سرور | وأبدى للهناء بكم هناء |
| روى وأشار مقتبسا إليكم | خيار الناس أحسنهم قضاء ^(٦) |

(١) - ينظر حاشية ابن عابدين ٥ / ٥١٢ والعمدة: ١٢ / ١٣٤

٥٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سِنٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ ، فَقَالَ : (أَعْطُوهُ) . فَطَلَبُوا سِنَّهُ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سِنًا فَوْقَهَا ، فَقَالَ : (أَعْطُوهُ) . فَقَالَ : أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللَّهِ بِكَ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنْتُمْ قَضَاءً) .

(٢) - فى ط : أخياركم .

(٣) - البخارى : الاستقراض — باب هل يعطى أكبر من سنه .

(٤) - عن م .

(٥) - فى م : يغنى .

(٦) - انظر الأبيات فى ديوان ابن حجر ص : ١٤٤

وكلمة (قضاء) يعنى بها فى الحديث قضاء الدين ، وعنى بها الحافظ ابن حجر هاهنا حسن القضاء بين الناس . والله أعلم .

فانظر إلى هذا الاقتباس الذى أشرق ضياؤه واستمد من هذه المشكاة الشريعة فبهـر سناه وسناؤه ، لله درّه من شهاب ثاقب الفهم ، وفاضل ضرب فى أغراض المعالى بأوفر سهم .

٦ - باب الوكالة فى قضاء الديون^(١)

«وجه إدخال هذه الترجمة فى الفقه أنه ربما توهم متوهم أن قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنعت الوكالة فيه ؛ لأنها تأخير من الموكل ورعى على الوكيل فبيّن أن ذلك جائز ولا يُعد مطلاً . قاله ابن المنير .^(٢)

٧ - [باب إذا وهب شيئا لوكيل أوشفيع قوم جاز]

(فقال النبی - صلى الله عليه وسلم - نصيبى لكم)^(٣)

قال ابن المنير: «وإنما خاطب بذلك الوسائط فظاهره أن الهبة تختص [٣١٩/أ] بهم وليس كذلك ؛ إنما مقصوده هبة الكل من حضر منهم ، ومن غاب فدل ذلك على أن الألفاظ تنزل على المقاصد لا على الصور ، ويؤخذ من هذا أن من شفع لغيره فى هبة فقال

(١) - حديث الباب قال البخارى - رحمه الله - :

حدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ : سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا آتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ فَأَغْلَظَ ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (دَعُوهُ ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا) . ثُمَّ قَالَ : (أَعْطُوهُ سِنًا مِثْلَ سِنِهِ) . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا نَجِدُ إِلَّا أَمْتًا مِنْ سِنِهِ ، فَقَالَ : (أَعْطُوهُ ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً) .

(٢) - ينظر قوله فى الفتح ٤ / ٤٨٣

(٣) - ما بين القوسين طمس فى الأصل

الواهب للشفيع قد وهبتك هذا فتعلق الشفيع بظاهر اللفظ،^(١) وطلب ذلك لنفسه لا يقبل منه ذلك ويكون الشيء للمشفوع له . ومن ذلك من وكل على شراء شيء بعينه فاشتراه ولم يسم المالك ثم زعم أنه إنما نوى نفسه لم يقبل ذلك وكانت السلعة للموكل .»^(٢)

٥٣ - (فَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ) يقال للمتمكث في الأمور : متأن ومستأن . والأناة: الرفق.^(٣) (أَنْ يَطِيبَ) بفتح أوله وكسر ثانيه مضارع (طاب) وبضم أوله وفتح ثانيه وتشديد المثناة من تحت مع كسرهما مضارع (طيب) تطيبا .

(١) - في ن: الأمر .

(٢) - ينظر قوله في الفتح ٤ / ٤٨٤ وإرشاد الساري ٤ / ١٥٩

٥٣ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ : حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : وَزَعَمَ عُرْوَةُ : أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَّازَنَ مُسْلِمِينَ ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبِيَّهُمْ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ : إِمَّا السِّيَّ وَإِمَّا الْمَالَ ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ) . وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتَظَرَهُمْ بَضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، قَالُوا : فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبِينَا ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُسْلِمِينَ ، فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاؤُونَا تَائِبِينَ ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبِيَّهُمْ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُبْيَأُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ) . فَقَالَ النَّاسُ : قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنَّا لَا نَذَرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ) . فَارْجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ : أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا .

(٣) - ينظر اللسان مادة (أن ي) : « ومنه قيل للمتمكث في الأمور متأن ، ابن الأعرابي : تأنى إذا رفق . وأنيت ، وأنيت بمعنى واحد وفي حديث غزوة حنين : ، ، قد كنت استأنيت بكم » أي : انتظرت وتربصت .

(مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ) مضارع (أفاء) فحرف المضارعة منه مضموم. (١)
 (طَيَّبْنَا ذَلِكَ) بتشديد الياء . أى: جعلناه طيبا من حيث كونهم رضوا بذلك وطابت
 أنفسهم به . (عَرَفَاؤُكُمْ) جمع عريف و هو الذى يعرف أمور القوم. (٢)

٨ - [باب إذا وكل رجل رجلا أن يعطى شيئا

ولم يبين كم يعطى، فأعطى على ما يتعارفه الناس]

٥٤ - (على جمل ثفال) بئاء مثلثة مفتوحة ففاء فألف فلام . أى: بطيء

(١) - والفىء : الخراج والغنيمة . المصباح المنير مادة (فاء)

(٢) - ينظر اللسان مادة (ع ر ف) : والعريف : القيم والسيد لعرفته بسياسة القوم ... والعريف : النقيب وهودون الرئيس والجمع : عرفاء .

٥٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا الْمُكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرِهِ ،
 يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَلَمْ يَبْلُغْهُ كُلُّهُمْ ، رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ ثَفَالٍ ، إِنَّمَا هُوَ فِي آخِرِ الْقَوْمِ ،
 فَمَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : (مَنْ هَذَا) . قُلْتُ : جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : (مَا لَكَ) . قُلْتُ :
 إِنِّي عَلَى جَمَلٍ ثَفَالٍ ، قَالَ : (أَمَعَكَ قَضِيبٌ) . قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : (أَعْطِينِيهِ) . فَأَعْطَيْتُهُ فَضَرَبَهُ
 فَزَجَرَهُ ، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْ أَوَّلِ الْقَوْمِ ، قَالَ : (بِعْنِيهِ) . فَقُلْتُ : بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ ، قَالَ : (بِعْنِيهِ) ، قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ . فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ
 أَخَذْتُ أَرْحَلُ ، قَالَ : (أَيْنَ تُرِيدُ) . قُلْتُ : تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً قَدْ خَلَا مِنْهَا ، قَالَ : (فَهَلَّا جَارِيَةً
 تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ) . قُلْتُ : إِنَّ أَبِي تُوفِّيَ وَتَرَكَ بَنَاتٍ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ أَمْرَأَةً قَدْ جَرَّبْتُ ،
 خَلَا مِنْهَا ، قَالَ : (فَذَلِكَ) . فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ : (يَا بَلَالُ ، أَقْضِهِ وَزِدْهُ) . فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ
 دَنَانِيرَ وَزَادَهُ قِيرَاطًا ، قَالَ جَابِرٌ : لَا تَفَارِقْنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَمْ يَكُنِ الْقِيرَاطُ يُفَارِقُ
 جِرَابَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

قال القاضي: «ومن كسر المثلثة فقد أخطأ.»^(١)

قال ابن فارس: ^(٢) «الثِّفال بالكسر : الجلد توضع عليه الرحاء.»^(٣)

قال غيره : أو كساء يجعل تحت الرحاء .

وعلى كل منهما فلا معنى لكسر المثلثة في الحديث . (بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ)

يعنى عطية . (بَلْ بِعُنْيِهِ قَدْ أَخَذَتْهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ) فيه رد العطية، وفيه ابتداء

المشتري بذكر الثمن .

وفى السفاقسى ما يقتضى أنه رُوى [٣١٩/ب] بأربع الدنانير^(٤) بإسقاط الهاء من

العدد وتعريف المعداد وذلك أنه قال: «قال الداودى: ^(٥) أسقط الهاء لما دخلت الألف واللام

وذلك فيما دون العشرة.»^(٦)

قال السفاقسى: «وهذا قول لم يوافق أحد عليه.»^(٧)

(قد خلا منها) أى: ذهب منها بعض شبابها ومضى من عمرها ما جربت به الأمور.^(٨)

قال القاضي: «ورواه بعضهم بالمد فصحف.»^(٩)

(فَهَلَا جَارِيَةً) بالنصب مفعول بفعل محذوف ، أى : فهلا تزوجت جارية .

(١) - المشارق ١ / ١٣٤ واللسان مادة (ث ف ل)

(٢) - ابن فارس : هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا كان واسع الأدب متبحراً فى اللغة فقيها شافعيًا ، توفى سنة : ٣٩٥ هـ ومن تصانيفه : المقاييس والجمل والصاحبى .

انباء الرواة ١ / ١٢٦

(٣) - معجم مقاييس اللغة ١ / ٣٨٠ مادة (ث ف ل)

(٤) - ينظر المخبر الفصيح : (٢٤٢ / أ) والفتح : ٤ / ٤٨٦

(٥) - سبقت ترجمته فى ص ٤١

(٦) - المخبر الفصيح (٢٤٢ / أ)

(٧) - المخبر الفصيح (٢٤٢ / أ) والفتح ٤ / ٤٨٦

(٨) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ١٦٢

(٩) - المشارق : ١ / ٢٣٨

(يا بلالُ أعطِه^(١) وزِدْهُ فَأَعْطَاهُ أربعة دنانيرَ وزاده قيراطا) ^(٢) هذا موضع الترجمة ، وذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وكل بلالا أن يُعْطَى جابرا ^(٣) شيئا زائداً على الثمن ولم يبيّن ذلك القدر الزائد كم هو ؟ فزاده بلال قيراطا وهو أمر متعارف بين الناس لا يتوقف في مثله من أذن في العطية من ماله .

وفيه أنهم كانوا يعرفون القيراط (فلم يكن القيراط يُفَارِقُ قِرَابَ ^(٤) جابر)

قال السفاقسي : « يعنى بالقرباب الخريطة أو الهميان أو الشيء الذي يرفع فيه ، ومنه قيل : قرباب السيف ذكره الداودي . قال السفاقسي : والذي ذكره الجماعة أن القرباب هو قرباب السيف . » ^(٥)

قال الزركشي : « ويروى (جرباب) بكسر الجيم . » ^(٦)

وفيه رواية أخرى : أنه اشتراه بأربع أراق فضة .

وفى أخرى : بثمانين درهما . وفى أخرى : بعشرين دينارا . ^(٧)

وهذا لا يضعف الحديث لإجماعهم على البيع وشرط ظهره ، وفى الحديث ردّ على من يقول كل شرط يقارن عقد البيع يفسده .

(١) - كذا فى النسخ وفى الصحيح : اقضه .

(٢) - ما بين القوسين غير واضح فى الأصل .

(٣) - هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، الأنصارى ثم السلمى - بفتحيتين - صحابى ابن صحابى غزا تسع غزوات ، ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين .

تقريب التهذيب (تحقيق عوامة) ص ١٣٦

(٤) - فى حاشية الأصل : « فى النهاية : القرباب شبه الجراب . الخ » ينظر النهاية : ٤ / ٣٤

(٥) - المخبر الفصيح (٢٤٢/ب) والفتح : ٤ / ٤٨٦

(٦) - التنقيح (١٠٦ / ب) وفيه : « جراب جابر : بكسر الجيم ويروى : قِراب . »

(٧) - تنظر هذه الروايات فى البخارى : الشروط — باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز .

٩ - باب وكالة المرأة الإمام في النكاح

٥٥ - (إني قد وهبتُ لك من نفسي)

[٣٢٠/أ] قال الداودي: ^(١) « ليس فيه ما بوب عليه وليس فيه أنه استأذنها ولا أنهاوكلته وقد قال تعالى: «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم.» ^(٢)

قال ابن بطلال: «وجه استنباط الوكالة من هذا الحديث أن قولها: (قد وهبت لك من

نفسى) كان ذلك كالوكالة على تزويجها من نفسه أو ممن شاء.» ^(٣)

قلت: قد يمتنع دلالة هذا اللفظ على ما ذكره.

١٠ - باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً

فأجازه الموكّل فهو جائز ، وإن أقرضه إلى

أجلٍ مسمى جاز

٥٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدثنا عبد الله بن يوسف : أخبرنا مالك ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد
 قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني قد وهبتُ لك من نفسي .
 فقال رجلٌ : زوجنيها ، قال : (قد زوجناكم بما معكم من القرآن) .

(١) - فى الأصل: الداود.

(٢) - الأحزاب من الآية : ٦ وينظر قوله فى الفتح : ٤ / ٤٨٦ وإرشاد السارى ٤ / ١٦٣

(٣) - شرح ابن بطلال ج ٣ (١١١ / أ)

٥٦ - (وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو ^(١) حدثنا عوف ^(٢))

٥٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو : حدثنا عوف ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت ، فجعل يحثو من الطعام ، فأخذه وقلت : والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ ، قال : إني محتاج وعلي عيال ولي حاجة شديدة ، قال : فخلت عنه ، فأصبت فقال النبي ﷺ : (يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة) . قال : قلت : يا رسول الله ، شكاً حاجة شديدة ، وعيلاً ، فرحمته فخلت سبيله ، قال : (أما إنه قد كذبتك ، وسيعود) . فعرفت أنه سيعود ، لقول رسول الله ﷺ : (إنه سيعود) . فرصدته ، فجاء يحثو من الطعام ، فأخذه فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ ، قال : دعني فأني محتاج وعلي عيال ، لا أعود ، فرحمته فخلت سبيله ، فأصبت فقال لي رسول الله ﷺ : (يا أبا هريرة ما فعل أسيرك) . قلت : يا رسول الله شكاً حاجة شديدة وعيلاً ، فرحمته فخلت سبيله ، قال : (أما إنه قد كذبتك ، وسيعود) . فرصدته الثالثة ، فجاء يحثو من الطعام ، فأخذه فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله ، وهذا آخر ثلاث مرات تزعم لا تعود ، ثم تعود . قال : دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها ، قلت : ما هو ؟ قال : إذا أويت إلى فراشك ، فاقرا آية الكرسي : «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» . حتى تحم الآية ، فأنك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، فخلت سبيله ، فأصبت ، فقال لي رسول الله ﷺ : (ما فعل أسيرك البارحة) . قلت : يا رسول الله ، زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها فخلت سبيله ، قال : (ما هي) . قلت : قال لي : إذا أويت إلى فراشك ، فاقرا آية الكرسي من أولها حتى تحم : «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» . وقال لي : لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح - وكانوا أحرص شيء على الخير - فقال النبي ﷺ : (أما إنه قد صدقك وهو كذوب ، تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليل يا أبا هريرة) . قال : لا ، قال : (ذاك شيطان) .

(١) - هوابن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدى أبو عمرو البصرى ، المؤذن ، الثقة مات فى رجب سنة :

١٢٠ تقريب التهذيب (تحقيق عوامة) ص : ٣٨٧

(٢) - هو عوف بن أبى جميلة ، الأعرابى العبدى ، البصرى ثقة مات سنة : ٤٦ المرجع السابق : ٤٣٣

عَلَّقَهُ ^(١) هنا وفي صفة إبليس ^(٢) وقضائل القرآن ^(٣) ، ووصله النسائي عن إبراهيم ابن يعقوب ^(٥) نا عثمان فذكره ^(٤) ، ووصله الإسماعيلي ^(٦) من حديث الحسن [بن] السكن ^(٧) وعبد العزيز بن سلام عنه ^(٨) وأبو نُعَيْم ^(٩) من حديث هلال بن بشر . ^(١٠)

(فَجَعَلَ يَحْتُو) بحاء مهملة وثاء مثلثة ، أى : يأخذ بكفيه . (قال : فَخَلَّيْتُ عَنْهُ) هذا موضع الترجمة ؛ لأن أبا هريرة ترك الرجل الذى حثا الطعام لما شكا الحاجة فأخبر بذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأجازه .
قال الزركشى و غيره: « وفيه نظر ؛ لأن أبا هريرة لم يكن وكيلا بالعطاء بل

(١) - والتعليق فى اللغة : قال ابن فارس : علق : العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد ، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالى ، ، تقول : علقت الشيء أعلقه تعليقا وقد علق به إذا لزمه .
مقاييس اللغة مادة (ع ل ق) ٤ / ١٢٥

وفى الاصطلاح : هو ما أسقط من أول سنده بعض رواته من تصرف المصنف ، سواء كان الساقط واحدا أم أكثر .
النخبة النبهانية : ص : ٣٦

(٢) - عن الفتح ٤ / ٤٨٨ والعمدة ١٢ / ١٤٥ وفى النسخ : التفليس .
هو باب صفة إبليس وجنوده من كتاب بدء الخلق .

(٣) - هو كتاب فضائل القرآن .

(٥) - هو أبو إسحاق السعدى نزىل دمشق ومحدثها تفقه على مذهب أحمد بن حنبل حدث عنه أبو داود والترمذى والنسائى وأبو زرعة . توفى سنة : ٢٥٩ هـ وقيل : ٢٥٦ هـ
تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٤٩

(٤) - ينظر عمل اليوم والليلة ص : ٥٣٢ حيث قال : « أخبرنا إبراهيم بن يعقوب قال : حدثنا عثمان بن الهيثم ، قال : حدثنا عوف عن محمد عن أبى هريرة قال : (وكَلَّنَى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -... الخ)

(٦) - سبقت ترجمته فى ص : ٤١

(٧) - الحسن بن السكن يروى عن الأعمش ، ضعفه أحمد وقال : إنه منكر الحديث . لسان الميزان ٢ / ٢١١ وميزان الاعتدال ١ / ٤٩٣

(٨) - عنه أى : عن عثمان بن الهيثم . ١٠

(٩) - أبو نُعَيْم سبقت ترجمته فى ص : ٤٧

وفى تغليق التعليق لابن حجر - رحمه الله - : ٣ / ٢٩٦ : أن أبا نعيم وصله من طريق محمد بن الحسن ، وابن خزيمة هو الذى وصله من طريق هلال بن بشر الصواف . فتأمله .

(١٠) - هلال بن بشر بن محبوب ابن هلال المزنى البصرى ، وثقه النسائى وابن حبان ، توفى سنة ٢٤٦ هـ تهذيب التهذيب ١١ / ٧٦

يُمْتَنَعُ بِقِرَاءَتِهَا مِنْ مُرَدَّةِ الْجِنِّ. ^(١) وَفِيهِ ظُهُورُ الْجِنِّ وَتَكَلُّمُهُمْ بِكَلَامِ الْإِنْسِ وَسُرْقَتُهُمْ.

(فَرَصَدَتْهُ) أَي: تَرَقَّبَتْهُ. ^(٢) (أَمَا) حَرْفُ اسْتِفْتَاَحٍ. (إِنَّهُ) بِكَسْرِ الهمزة .

قال الزركشى: «وبفتحها» ^(٣) يعنى على أن (أما) بمعنى حقا. (كَذَبَكَ) بفتح الذال

المعجمة مخففة. (وَلَا يَقْرَبَكَ) بفتح الراء والياء.

قال الزركشى: «وأصله يَقْرَبَنَّكَ بالنون المؤكدة.» ^(٤)

قلت: لا أدري ما دعاه إلى ارتكاب مثل هذا الأمر الضعيف مع ظهور الصواب في خلافه ؟ وذلك أنه قال : «فإنك لن يزالَ عليك من الله حافظٌ ولا يقربك شيطانٌ حتى تُصبحَ » فعندنا فعل منصوب بـ (لن) وهو قوله : (يزال) فالفعل ^(٥) الآخر من قوله: ^(٦) (يَقْرَبَكَ) منصوب بالعطف على المنصوب المتقدم و (لا) زائدة لتأكيد

(١) - قاله ابن التين في المخبر القصيح (٢١٤ / ١) والعمدة ١٢ / ١٤٨ .

والصحيح أن الجن يأكلون الطعام ، قال العيني في العمدة ١٢ / ١٤٨ : « وفيه إن الجن يأكلون ، وهو موافق لقوله - صلى الله عليه وسلم - : (فسألوني الزاد)

وينظر الحديث في البخاري : مناقب الأنصار — باب ذكر الجن . : (عن أبي هريرة - رضى الله عنه - إنه كان يحمل مع النبي - صلى الله عليه وسلم - أداة لوضوئه وحاجته ، فبينما هو يتبعه بها فقال : من هذا ؟ فقال : أنا أبو هريرة . فقال : ابغنى أحجارا استنفض بها ، ولا تأتني تعظم ولا بروثة ، فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبى حتى وضعت إلى جنبه ، ثم انصرفت حتى إذا فرغ مشيت معه فقلت : ما بال العظم والروثة ؟ قال : هما من طعام الجن ، وإنه أتانى وفد جن نصيبين - ونعم الجن - فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعما .

وقال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٧ / ١٧٢ - ١٧٣ : (فسألوني الزاد) أى : مما يفضل عن الإنس ،،، (فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعما)

قال ابن التين: يحتمل أن يجعل الله ذلك عليها ، ويحتمل أن يذيقهم منها طعاما - وفى حديث ابن مسعود عند مسلم : (إن البعر زاد دوابهم) ولا ينافى ذلك حديث الباب لإمكان حمل الطعام فيه على طعام الدواب . «

(٢) - ينظر اللسان مادة (رصد)

(٣) - التنقيح : (١٠٦ / ب — ١٠٧ / أ)

(٤) - المرجع السابق .

(٥) - عن ط .

(٦) - عن ط وفى الأصل : قول .

النفي مثلها في قولك : لن يقوم زيد ولا يضحك . وجرينا على طريقتهم في إطلاق الزيادة على (لا) هذه وإن كان التحقيق لأنها ليست بزيادة دائماً ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جاءني زيد وعمرو . احتمل نفي مجيء كل منهما على كل حال ونفي [٣٢١/أ] اجتماعهما في المجيء فإذا جىء بـ (لا) كان الكلام نصاً في المعنى الأول .

نعم هي زائدة في مثل قولك : لا يستوى زيد ولا عمرو .^(١)

(وكانوا^(٢) أحرص شيء على الخير) أى : على عمل الخير وتعلّمه ؛ وإنما خلى سبيله حرصاً على تعلّمه لما ينفعه . (تعلّم من تخاطب منذ ثلاث ليالٍ يا أبا هريرة ؟ قال : لا . قال : ذلك^(٣) شيطان) العلم هنا بمعنى المعرفة .^(٤)

قال ابن المنير : « وفيه ما يدل على أن من رأى في منامه قائلاً يكلم بحق ويدّله على خير فعليه أن يتثبت لاحتمال أن يكون شيطانا يدس في الخير الشر والباطل في خلال الحق ولا يغرّ بكونه قال له حقاً ما بأنه ملك فإن الكذوب ربما صدق ولا يخطئهم فيه لاحتمال أن يصيبوا في البعض وإن كان الخطأ منهم معهوداً فلا بد أن يتأيد في تمييز الحق من الباطل على أى لسان ومن أى إنسان كان . »^(٥)

(١) - نقل كلام الدما ميني هذا القسطلاني في إرشاد السارى ١٦٥ / ٤ والشرقاوى في فتح المبدى ٢ / ٢١٢ ، والكلام بمعناه قريباً من لفظه في معنى اللبيب ص : ٣٢٢

وقال فيها ابن هشام : « من أقسام (لا) النافية المعارضة بين الخافض والمخفوض نحو : جئت بلا زاد . وغضبت من لشيء . وعن الكوفيين أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفاً ويسمونها زائدة قد يريدون بالزائد المعارض بين شيئين متطالبيين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة (لا) في نحو : غضبت من لشيء وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو . ويسمونها زائدة ، وليست بزيادة البتة ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جاءني زيد وعمرو . احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء ؛ فإذا جىء بـ (لا) صار الكلام نصاً في المعنى الأول . »

(٢) - في م : كان

(٣) - في الصحيح : ذاك

(٤) - العلم : اليقين يقال : علِمَ يَعْلَمُ إذا تيقن [وتكون حينئذ ناسخة] وجاء بمعنى المعرفة أيضاً كما جاءت بمعناه ضمّن كل واحد معنى الآخر ؛ لاشتراكهما في كون كل واحد مسبوقاً بالجهل لأن العلم وإن حصل عن كسب فذلك الكسب مسبوق بالجهل ، وفي التنزيل : لا تعلمونهم الله يعلمهم . أى : لا تعرفونهم الله يعرفهم . المصباح المنير مادة (ع ل م)

(٥) - لم أقف عليه .

١١ - [باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردوداً]

٥٧ - (أَوْه) قال القاضي: «رويناه بالقصر وتشديد الواو وسكون الهاء، وقيل: يمد الهمزة. وقيل: بسكون الواو وكسر الهاء، ومن العرب من يمد الهمزة ويجعل بعدها واوين اثنين فيقول: أووه. وكله بمعنى التذكر والتحزن.^(١) ومنه: «إن إبراهيم لأواه»^(٢)

(عين الربا)^(٣) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى هذا عين الربا.

١٣ - [باب الوكالة فى الحدود]

٥٨ - (واغدُ يا أنيسُ) بصيغة التصغير هو ابن الضحاك الأسلمى،^(٤) ووقع فى

٥٧ - قال البخارى - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ : حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ ، هُوَ ابْنُ سَلَامٍ ، عَنْ يَحْيَى قَالَ : سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : (مِنْ أَيْنَ هَذَا) . قَالَ بِلَالٌ : كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ ، لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : (أَوْهَ أَوْهَ ، عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا ، لَا تَفْعَلْ ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمْرَ بَيْعٍ آخَرَ ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ) .

(١) - وفى اللسان مادة (أوه) : «وأوه و أووه بالمد وواوين ، وأوه بكسر الهاء خفيفة ، وأوه وآه : كلها كلمة ومعناها التحزن.»

(٢) - المشارق ١ / ٥٢ والتوبة من الآية: ١١٤

(٣) - الربا: الزيادة.

وفى الشرع: هو فضلُ خالٍ عن عوضٍ، شرط لأحد العاقدين. التعريفات ص ١٠٩

٥٨ - قال البخارى - رحمه الله:-

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا) .

(٤) - أنيس بن الضحاك الأسلمى هو الذى أرسله النبى - صلى الله عليه وسلم - إلى المرأة الأسلمية

ليرجمها - إن اعترفت بالزنا - وقيل : هو أيس بن مرثد بن أبى مرثد الغنوى . أسد الغابة ١ / ١٥٧

مختصر الاستيعاب ترجيح أنه أنيس بن مرثد بن أبي مرثد الغنوي. (١)

٥٩ - (جاء بالنُعيمان أو ابن النُعيمان) (٢) المعروف أنه النُعيمان (٣) بن عمرو

ابن رِفاعَة بن الحارث بن سِواد النجاري أبو عمرو عَقْبَى بدرى. (٤)



٤١ - كتاب المزارعة

١ - [باب فضل الزرع والغرس إذا أُكِلَ منه]

« أفرأيتُم ما تحرثون ، أأ نتم تزرعونَه أم نحن الزارعون [٣٢١/ب] لو نشاء لجعلناه حطاماً » (٥)

(١) - ينظر الاستيعاب نفسه ١ / ١١٣ - ١١٤

وأنيس بن مرثد ابن أبي مرثد الغنوي شهد مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فتح مكة وحنين ، وتوفي سنة : ٢٠ هـ - المرجع السابق .

٥٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ أَيُّوبَ : عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : جَاءَ بِالنُّعَيْمَانِ ، أَوْ ابْنِ النُّعَيْمَانِ ، شَارِبًا ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ ، قَالَ : فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ ، فَضَرَبَتْهُ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ .

(٢) - قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٤ / ٤٩٢ : « هو شك من الراوى ، ووقع عند الإسماعيلي في رواية : جاء بنعيمان أو نعيمان . فشك هل هو بالتكبير أو التصغير ، ، وأنه النعيمان بغير شك . »

(٣) - عن الفتح والإصابة وفي النسخ : نعيمان .

(٤) - تنظر هذه الترجمة في الفتح ٤ / ٤٩٢ والإصابة : ٣ / ٥٦٨ ، وذكر فيهما أنه توفي في خلافة معاوية - رضي الله عنه -

(٥) - الواقعة الآية : ٦٣ - ٦٥

وحديث الباب : قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ ، أَوْ إِنْسَانٌ ، أَوْ بَيْهَمَةٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ) .

وجه الاستدلال بهذه الآية على إباحة الحرث أن الله تعالى امتن علينا بإنبات ما نَحْرُثُهُ قَدْ لَّ عَلَى أَنْ الْحَرْثُ جَائِزٌ إِذْ لَا يَمْتَنُ بِمَمْنُوعٍ.

وإنما حمل البخارى على الترجمة على الجواز أنه نقل عن عمر - رضى الله عنه - أنه نهى عن الحرث ومنع القيون^(١) أن يضربوا سلك المحاريث وقال: « ما دخلت دار قوم إلا ذلوا. » وهو فى حديث ذكر بعد^(٢) ونهى عمر محمول على الاشتغال بالحرث عن الجهاد^(٣).

وسأل ابن المنير عن وجه نسبة الحرث إلينا والزرع إليه جل جلاله والعقيدة أن الأفعال كلها لله حرثاً وبذراً وغير ذلك .^(٤) فأجاب: بأن المراد بالزرع هنا الإنبات لا البذر وذلك من خصائص القدرة القديمة^(٥)

قال: « وإنما أدخل المزارعة فى الترجمة تنبيها على إن الإنفراد بالحرث ونحوه إذا^(٦) جاز بالكتاب والسنة جاز الاشتراك فيه بشرطه^(٧) شرعاً لأن الاشتراك عبارة عن فعل اثنين كل منهما جائز وحده. »

٢ - [باب ما يُحْذَرُ من عواقب الاشتغال بآلة

الزرع ، أو مجاوزة الحد الذى أُمِرَ به]

(١) - القيون: جمع القين وهو الحداد ويطلق على كل صانع . المصباح المنير مادة (ق ي ن)

(٢) - ينظر الحديث رقم : ٦٠

(٣) - ما ذكره الدمامينى فى مناسبة الترجمة هو مفهوم قول ابن المنير ينظر الفتح ٥ / ٣

(٤) - ينظر هذا السؤال وما يتلوه من جواب فى إرشاد السارى ٤ / ١٧٠

(٥) - فى ط : الحادثة .

(٦) - بياض فى الأصل .

(٧) - اشترط المالكى ثلاثة شروط فى المزارعة : (وهى باختصار)

١ - السلامة من كراء الأرض بأجر ممنوع كراؤها به .

٢ - تكافؤ الشريكين أو تساويهما فيما يُخرجان أو يُقدمان .

٣ - تماثل البذرين من كليهما نوعاً .

الشرح الكبير ٣ / ٣٧٢ فما بعدها والشرح الصغير ٣ / ٤٩٤ فما بعدها

٦٠ - (الْأَلْهَانِي) بهمزة مفتوحة فلام ساكنة فهاء فالف فنون فياء نسب. (١)

(إِلَّا دَخَلَهُ الدُّلُّ) هو ما يَلَمُّ من حقوق الأرض التي يطالبهم بها ولاية الأمور .

ويستفاد من ترجمة البخارى على هذا الحديث بقوله : (باب ما يُحذر من عاقبة الاشتغال بآلة الزرع أو جاوز (٢) الحد الذي أمر به) جواب مَنْ عارض هذا الحديث بما ورد مما يدلّ على أن أفضل المكاسب الزراعة. (٣)

ووجه الجواب أن ذم الزراعة محمول على من ركن إليها وترك الجهاد .

٣ - باب اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ

غرضه بهذه الترجمة إباحة الحرث [٣٢٢/أ] بدليل إباحة اقتناء الكلب لأجل الحرث

فإذا رخص من أجله فى الممنوع فهو من المنع أبعد. (٤)

وكلب الحرث عند مالك - رضى الله عنه - هو الذي يطرد الوحش ويعقره ، لا الذي يطرد ابن آدم ويؤذيه (٥) . ذلك لا يجوز قنيتة البتة .

٦٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ الْحِمَصِيُّ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيُّ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ : وَرَأَى سِكَّةً وَشَيْئًا مِنْ آلَةِ الْحَرْثِ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : (لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الدُّلَّ) .

(١) - هو محمد بن زياد أبو سفيان الالهامي الحمصي ، سمع أبا أمامة الباهلي وروى عنه عبد الله بن سالم فى المزارعة .

الجمع بين رجال الصحيحين ٤٥٩ / ٢ وتقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ٧٧ / ٢

والالهامي : نسبة إلى (الهان) أخو همدان بن مالك . الأنساب للسمعاني : ١ / ٣٤٣

(٢) - فى الصحيح : مجاوزة . وفى النسخ : جاز

(٣) - وهو حديث الباب - الذى ذكرته -

(٤) - الكلام لابن المنير ينظر الفتح ٥ / ٦٠٥

(٥) - لم أهتم إليه .

٦١ - (يَزِيدُ^(١)) من الزيادة. (ابن خُصَيْفَةَ) بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مصغّر . (نَقَصَ من عمله كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ) قيل : هو على التمثيل مثل جبل أحد ذكره الداودي .^(٢)

وليس المراد أنه ينقص من عمل مضى له قبل اتخاذ الكلب ؛ وإنما أُريد أن عمله فى الكمال [ليس]^(٣) كعمل من لم يتخذ كلبا .^(٤)

٦٢ - (إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ) استدل أصحابنا المالكية بجواز اتخاذها للصيد من غير ضرورة على طهارتها فإن ملا يستها مع الاحتراز عن^(٥) مسّ شيء منها شاق والإذن فى الشيء إذن فى مكملات مقصوده كما أن المنع من لوازمه مناسب للمنع منه .^(٦)

٦١ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ : أَنَّ السَّائِبَ ابْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ ، رَجُلًا مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ أَقْنَى كَلْبًا ، لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا ، نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ) . قُلْتُ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ .

(١) - هو يزيد بن عبد الله بن خصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي ، المدنى ، وقد ينسب لجدّه ، ثقة .
تقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ٣٢٧ / ٢

(٢) - نقله القاضى فى المشارق ١٧٨ / ٢

(٣) - زيادة يقتضيا السياق .

(٤) - الكلام لابن التين السفاقسى فى المخبر الفصيح (٢١٧ / أ) ولم يعزه إليه الدمامينى

٦٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ) .

قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَأَبُو صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : (إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ)
(٥) - فى ط : من

(٦) - ينظر منتقى الباجى : ٢٨٩ / ٧ والفتح ٧ / ٥ والشرح الصغير : ٤٣ / ١

٤ - [باب استعمال البقر للحراثة]

٦٣ - (خُلِقَتْ لِلْحِرَاثَةِ) هذا موضع الترجمة على استعمال البقر للحراثة .

(آمَنْتُ بِهِ ^(١) أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ) عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُمَا

يُقَرَّانَ ^(٢) بِهَذِهِ الْآيَةِ لَكُونَهُ يَعْلَمُ مِنْهُمَا الْمَعْرِفَةُ ^(٣) بِجَوَازِ الْجَائِزِ وَاسْتِحَالَةِ الْمُسْتَحِيلِ

وغير ذلك من قواعد العقائد . ^(٤)

ونطق البقرة والذئب جائز عقلاً أعنى النطق اللفظي والنفسي معا غير أن النفسى

يشترط فيه العقل ، وخلق في البقرة والذئب جائز وكل جائز أخير صاحب المعجزة أنه

وقع ^(٥) علمنا عقلاً أنه واقع ولا يُحْمَلُ تَوْقِفُ الْمُتَوَقِّفِينَ عَلَيَّ أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي الصَّدَقِ

[٣٢٢/ب] ولكن استبعدوه استبعاداً عادياً ولم يعلموا علماً مكيناً أن ^(٦) الخرق في

٦٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَعْدٍ : سَمِعْتُ
أَبَا سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ
الْتَفَتَ إِلَيْهِ ، فَقَالَتْ : لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا ، خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ ، قَالَ : آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ،
وَأَخَذَ الذَّئْبُ شَاةً فَتَبِعَهَا الرَّاعِي ، فَقَالَ الذَّئْبُ : مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ ، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي ،
قَالَ آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ) . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : وَمَا هُمَا يَوْمئِذٍ فِي الْقَوْمِ .

(١) - أى: بنطق البقرة

(٢) - عن م . وفى الأصل : يقرآن

(٣) - عن ط وفى الأصل : المعروف

(٤) - قال العيني فى العمدة ١٢ / ١٦٠ : «فيه علّم من أعلام النبوة ، وفيه فضل الشيخين - رضى الله عنهما - لأنه نزلهما بمنزلة نفسه وهى من أعظم الخصائص» .

(٥) - عن م ، وفى الأصل : واقع

(٦) - فى ط : إذ .

زمن النبوات يكاد يكون عادة فلا عجب إذاً.

(هذا^(١) استنقذُ تهامني^(٢)) خرّجه ابن مالك على أوجه: (٣)

إمّا أن يكون منادى حذف منه حرف النداء.

(١) - عن الصحيح ، وفى النسخ : هلا

(٢) - فى حاشية الأصل : قوله (هذا استنقذتها منى) تبع فى إيراد هذا اللفظ الزركشى ، وليس له ذكر فى هذا الباب ، إنما ذكر فى البخارى فى ذكر بنى إسرائيل .

وهو كذلك ، وقدنبّه عليه أيضا القسطلانى فى إرشاد السارى ١٧٤ / ٤

والحديث: (عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : صلى رسول الله - صلى الله عيه وسلم - صلاة الصبح ، ثم أقبل على الناس فقال: بينا رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضربها ، فقالت : إنا لم نخلق لهذا؛ إنما خلقنا للحرث ، فقال الناس: سبحان الله بقرة تكلم ؟ فقال : فإنى أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر . - وما هما ثم - وبيننا رجل فى غنمه إذ عدا الذئب فذهب منها بشاة ، فطلب حتى كآته استنقذها منه ، فقال له الذئب : هذا استنقذتها منى ، فمن لها يوم السبع يوم لا راعى لها غيرى ؟ فقال الناس: سبحان الله ذئب يتكلم ؟ قال : فإنى أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر - وما هما ثم -) .

البخارى : الأنبياء — باب حدثنا أبو اليمان . وفى الفتح ٥١٢ / ٦

(٣) - ينظر شواهد التوضيح ص : ٢١١ - ٢١٢ وإرشاد السارى ١٧٤ / ٤

قلت: هذا ممنوع أو قليل. (١)

قال: وإما أن يكون في موضع نصب على الظرفية ، أو المصدرية، أي: هذا اليوم استنقذتها. أو هذا الاستنقاذ استنقذتها.

(يوم السَّبْع) بفتح السين وضم الباء الموحدة ، وروى إسكانها، يريد الحيوان المعروف. وبعضهم (٢) يسكنه ويقول: إنه يوم القيامة، وأنكره آخرون ويحتمل أن يكون أراد

(١) - مسألة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة، من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين: فالكوفيون يجيزون حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة، ولهم في ذلك شواهد منها: قول الشاعر:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامُ

[البيت من الطويل، قاله ذو الرمة غيلان، ينظر في أوضح المسالك ١٥/٣ والأشمونى مع العينى ١٣٦/٣]

وقول بعض الطائيين:

إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ

هَذَا اعْتَصِمَ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا

[البيت من البسيط، ينظر في شواهد التوضيح ص ٢١١ والأشمونى ١٣٦/٣]

وقو الآخر:

ذَا ارْعَوْاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الدَّ

رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

[البيت من الخفيف، ولم يعرف قائله، ينظر الأشمونى مع العينى ١٣٦/٣]

وجعل منه قوله تعالى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ» [البقرة من الآية ١٥]

ومذهب البصريين المنع، وحمل ما ورد على شذوذ، أو ضرورة.

وقد قال ابن مالك - رحمه الله -: «والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصح.»

وقال الأشمونى - رحمه الله -: «فقد سمع في كل منهما [يعني حذف حرف النداء في اسم الإشارة،

واسم الجنس] ما لا يمكن رد جميعه.»

انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩١ - ١٢٩٢ / ٣ والأشمونى ١٣٦/٣

وقال ابن مالك - رحمه الله - أيضاً في شواهد التوضيح ص ٢١١ تعليقا على الحديث السابق: «وهو مما

منعه البصريون، وأجازة الكوفيون، وإجازته أصح لثبوتها في الكلام الفصيح.» وساق شواهد الكوفيين.

وقال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميدك «ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛

لتعدد الشواهد؛ ولأن منها ما هو وارد في النثر الذي ليس مع ضرورة، وقد اختاره ابن مالك من قبل.»

انظر عدة السالك بحاشية أوضح المسالك ١٤/٤

(٢) - هو ابن الأعرابى ، ذهب إلى أن (السبع) بالسكون ، هو الموضع الذى يكون فيه المحشر.

ينظر تهذيب اللغة مادة (س ب ع) ١١٦/٢ وفى العمدة ١٢/١٦٠

يوم أكلى لها، يقال: سبيع الذئب الغنم سبعا. أى: أكلها. (١)

وقيل: المراد يوم الإهمال. (٢)

قال الداودي: «معناه إذا طردك عنها السبع فبقيت أنا فيها دونك أتحكم لفرارك

منه». (٣)

وقيل: يومُ السبع عيد للجاهلية يجتمعون فيه للهوهم فيهملون مواشيهم فيأكلها

السبع. (٤)

قال القاضي: «وهذا لا يلائم سياق الحديث لأن الذئب أخذ على صاحبها حيث لم

يسامحه بحرمتها يكون جزاء منه لما يكون منه من حفظها بالتنبيه بالعواء فلا يتمكن

منها السبع. قال: وقال بعضهم: إنما هو السَّيِّع بمثناة من تحت. أى: يوم الضياع،

يقال: أسيعت وأضيعت بمعنى. (٥)

قيل: وهذان الحديثان من أخبار بنى إسرائيل وهما من العجائب التى كانت فيهم،

وقد قال - عليه السلام - «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج» (٦) ومعناه فيما صح عندكم

ولا تتخرجوا من سماع عجائبهم فقد كانت فيهم عجائب. (٧)

ونقل السفاقسى عن الهروى فى شأن الذئب أن ذلك كان فى مبعث النبى - صلى الله

عليه وسلم -. (٨)

(١) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ١٧٤

(٢) - قاله ابن العربي ينظر العمدة ١٢ / ١٦٠

(٣) - ينظر المشارق ٢ / ٢٠٥ وفى الفتح ٧ / ٢٧

(٤) - قاله ابن قرقول ينظر العمدة ١٢ / ١٦٠ وفى اللسان مادة (س ب ع) أن هذا القول رُوي عن أبي عبيدة.

(٥) - لم أقف عليه.

(٦) - أخرجه البخارى فى الأنبياء — باب ما ذكر عن بنى إسرائيل.

(٧) - ينظر هذا الكلام بنصه فى الخبر الفصيح (٢١٧ / ١)

(٨) - المرجع السابق.

[٣٢٣ / أ] ٥ - باب [إذا قال] اكفني^(١) مؤونة النخل

أو غيره وتشركني في الثمر

(تشركني) بفتح الراء مضارع (شركني) بكسرهما ، وبضم حرف المضارعة وكسر

الراء مضارع (أشرك) ^(٢)

قال ابن المنير: «أشار بالترجمة إلى صورة المساقاة ، ونزلها ابن بطلال على ذلك وليس في الحديث حقيقتها ؛ لأن الرقاب كانت ملك الأنصار وهم أيضا العمال عليها فليس فيه إلا مجرد تمليكهم لإخوانهم بلا عوض غير أنهم عرضوا عليهم الملك ثم القسمة ، فنزلوا عن الملك المتعلق بالرقبة إلى الثمرة فكأنهم ساقوا نصيبهم المعروف عليهم بجزء من الثمرة وكان الجزء مبيّناً إما بالنص أو بالعرف - والله أعلم - أو بأن إطلاق الشُّرك ^(٣) منزل على النصف وهو مشهور مذهب مالك. ^(٤)

ونزل تمكنهم من الملك منزلة الملك ؛ لأن مَنْ ملك أن يملك يُعد مالكا ، ويجوز أن يكونوا قبلوا التمليك ولم يقبلوا القسمة لئلا يلزمهم مؤونة نصيبهم المعين حتى ينتفعوا فاختار لهم - عليه السلام - أن تبقى الشركة ويعقدوا للمساقاة في نصيبهم ويكون قوله - عليه السلام - : (لا) ^(٥) إنما هو ردّ لطلب القسمة لا للملك وهذا هو ^(٦)

الأظهر في الاستدلال به على المساقاة والأقعد في غرض البخاري. ^(٧)

(١) - في النسخ : اكفني .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ش ر ك)

(٣) - يقال : شركُ وشركة كما يقال : كلُّم وكلمة . على التخفيف . المصباح المنير مادة (ش ر ك)

(٤) - انظر المدونة ٤ / ٤٩

(٥) - انظر حديث رقم : ٦٤

(٦) - عن ن

(٧) - المتواري : ص ٢٦٠

قلت: ادَّعَاؤُهُ أَنْ إِطْلَاقَ الشَّرْكَ مُنْزَلٌ عَلَى النِّصْفِ وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِيهِ نَظَرٌ فِيهِ كِتَابُ الْقَرَاظِ إِذَا قَارَضَهُ عَلَى أَنْ لَهُ شَرِيكَ فِي الرِّبْحِ فَالْقَرَاظُ فَاسِدٌ. (١)

وَأَيْضًا بِنَاؤُهُ عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ مَنْ مَلَكَ أَنْ يَمْلِكَ يُعَدُّ مَالِكًا غَيْرَ مَرْضَى فَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَاهِيَةٌ وَقَدْ تَعَرَّضَ الْقُرَافِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى بَطْلَانِهَا بِمَا يَطُولُ [٣٢٣ ب/]

شَرْحُهُ فَلْيَنْظُرْ فِي مُحَلِّهِ، (٢) وَاعْلَمْ أَنَّ نَصَّ الْحَدِيثِ الَّذِي سَاقَهُ فِي هَذَا الْبَابِ:

٦٤- (قَالَتْ) (٣) الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْسِمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخْلِ. قَالَ: لَا. فَقَالُوا: أَتَكْفُونَا (٤) الْمُؤُونَةَ وَنُشْرِكُكُمْ (٥) فِي الثَّمَرَةِ. قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا)

فَفَهَمَ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: (فَقَالُوا) مُرَادٌ بِهِ الْأَنْصَارُ وَضَمِيرُ الْخَطَابِ مِنْ (تَكْفُونَا) وَ (نُشْرِكُكُمْ) مُرَادٌ بِهِ الْمُهَاجِرُونَ أَيْ: فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: تَكْفُونَا أَيُّهَا الْمُهَاجِرُونَ مُؤُونَةَ الْعَمَلِ فِي النَّخْلِ وَيَكُونُ الْمُتَحَصِّلُ مِنْ ثَمَرِهَا مَشْتَرَكًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، وَهَذِهِ عَيْنُ الْمَسَاقَاةِ (٦) وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَأْبَاهُ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ لَمْ يُبَيِّنُوا مِقْدَارَ الْأَنْصِبَاءِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْإِشْتِرَاكُ وَالْوَاقِعَةُ وَاقِعَةٌ عَيْنٌ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَسْمِيَةِ الْأَنْصِبَاءِ وَقَعَتْ وَلَكِنْ الرَّاوِي لَمْ يَذْكُرْهَا لَفْظًا أَوْ كَانَ نَصِيبُ الْعَامِلِ فِي الْمَسَاقَاةِ مَعْلُومًا عِنْدَهُمْ بِالْعَرَفِ الْمُنْضَبِطِ فَتَرَكُوا النَّصَّ عَلَيْهِ اعْتِمَادًا عَلَى ذَلِكَ الْعَرَفِ. (٧)

وَفَهَّمَ ابْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ ضَمِيرَ (فَقَالُوا) لِلْمُهَاجِرِينَ وَضَمِيرُ الْخَطَابِ مِنْ (تَكْفُونَا) وَ

(١)- انظر المدونة ٤ / ٤٨ كتاب القراض، وفيه خلاف ماذهب إليه الدماميني حيث ذكر: «قلت: رأيت المقارضة على النصف، أو الخمس، أو السدس، أو أقل من ذلك، أو أكثر؟ قال: فلا بأس بذلك عند مالك.»

(٢)- انظر الفروق للقرافي ٣ / ٢٠ الفرق الرقم: ١٢١

(٣)- عن ط. وهو موافق لما في الصحيح وفي الأصل: قال.

٦٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ : حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَقْسِمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخْلِ . قَالَ : (لَا) . فَقَالُوا : تَكْفُونَنَا الْمُؤُونَةَ ، وَنُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ ، قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا .

(٤)- في الصحيح: تكفوننا. ويدون الهمزة.

(٥)- عن ن. وهو موافق لما في الصحيح. وفي الأصل: نشركم

(٦)- المساقاة: هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره. التعريفات: ص ٢١٢

(٧)- ينظر شرح ابن بطال ج ٣ (١١٥ / أ) وإرشاد الساري ٤ / ١٧٥

(نشرككم) للأنصار أى : فلما أبى النبی - صلى الله عليه وسلم - من قسم رقاب النخل لمصلحة رآها قال المهاجرون : تكفونا أيها الأنصار مؤونة العمل فى النخل التى تصيرلنا بالقسمة واعملوا فى الكل^(١) ما كان يصير^(٢) لنا وما كان يصيرلكم ونكون شركاء لكم فى الثمار التى تتحصل فى الجميع فرضى المهاجرون بالثمرة فقط وأعرضوا عن تملك الرقاب لما اقتضى رأيه عليه السلام وليس فى هذا حقيقة المساواة فاحتاج ابن المنير إلى صرف ذلك إلى المساواة بما قرره^(٣) وفيه تكلف لا يخفى ، وما قاله ابن بطلال خال من [٣٢٤/أ] ذلك كما رأيت إلا أن يعتضد ابن المنير بوقوع ما ترجح فهمه فى طريق من طرق الحديث فتأمله .

٦ - [باب قطع الشجر والنخل]

٦٥ - (وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ) بضم الباء وفتح الواو على لفظ التصغير موضع .^(٤)

(ولها يقول حسان) بالصرف على أنه من الحسن بالنون ، وبعده على أنه من الصن

(١) - دخول (ال) على (كل) وكذلك على (بعض) لم يرد عن العرب الذين يحتج بكلامهم ؛ وإنما ورد فى كلام المتأخرين .

قال ابن الجوزى فى تقويم اللسان ص ٨٤ : «وحكى الأزهري قال أبو حاتم : قلت : للأصمعي : رأيت فى كتاب ابن المقفع : العلم كبير ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل . فأنكره أشد الإنكار ، وقال : الألف واللام لا تدخلان فى (كل) و(بعض) ؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام وهما فى نية الإضافة . قال الله تعالى : (وكل أتوه داخرين) وقال تعالى : (كل آمن بالله) وقال : (بعضهم أولياء بعض) قال أبو حاتم لا تقول العرب : الكل والبعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش لقلة علمها هذا النحو فاجتنب ذلك ، فإنه ليس من كلام العرب . »

وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٩٤٩ / ٢ - ٩٥٠ : « والمشهور فى استعماله ألا يخلو من الإضافة لفظاً إلا وهو مضاف معنى كقوله تعالى : (وكل أتوه داخرين) النمل من الآية ٨٧ ولأجل نية إضافته لم تدخل عليه الألف واللام إلا فى كلام المتأخرين . »

(٢) - فى النسخ : يطير

(٣) - فى ط : قدره

٦٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ ، وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ :
وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

(٤) - وهى من تيماء . ينظر معجم ما استعجم ٢٨٥ / ١

بدون نون. (١)

(وهان على سَراةِ بَنِي لُؤَيٍّ حريقُ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ) (٢)

قال السفاقسي: «كذا في رواية أبي ذرٍّ (وهان) بالواو ووقع عند أبي الحسن (هان) بدون واو.» (٣)

قلت: فيكون فيه العَضْبُ بالضاد المعجمة ، هو خرم (مفاعلن) فيصير على زنة (مفتعلن)، (٤) وينشد عليه العروضيون قول الشاعر:

إِنْ نَزَلَ الشِّتَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ تَجَنَّبَ جَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ (٥)

و(السَراة) بفتح السين المهملة قال الجوهري: «جمع سَرَى، وهو جمع عزيز أي: (٦) يجمع (فَعِيل) على (فَعَلَة) ولا يعرف غيره.» (٧)

قلت: حكى ابن مالك في التسهيل جمع خبيث على خَبِثَةٍ. (٨)

ثم قال الجوهري: «وجمع السراة سَرَوَات.»

وقد شدد السهيلي في «الروض الأنف» النكير في هذه المسألة على النحاة وقال: «لا ينبغي أن يقال في سراة القوم إنه جمع سَرَى لا على القياس ولا على غير القياس؛ وإنما هو مثل كاهل القوم وسننهمهم»

(١) - حسَّان: يمنع من الصرف إذا قُدِّرَ أنه من الصِّبْ بالكسر، أي: الإحساس، أو بالفتح وهو القتل كقوله تعالى: «إِذْ تَحْسَبُوهُمْ بَادِنَهُ» [آل عمران من الآية ١٥٢] انظر حاشية الخضري ١٠٣/٢

لأنه حينئذ تكون فيه زيادة الألف والنون فتمنعه من الصرف - مع العلمية - وأما إذا كان من الحسن بالنون، فلا زيادة فيه، فالعلمية وحدها لا تكفي لمنع الصرف. والله تعالى أعلم.

(٢) - البيت من الوافر ينظر ديوانه ص ١١٠ ومعجم ما استعجم ١ / ٢٨٥

(٣) - المخبر الفصيح (٢١٨ / ب)

(٤) - انظر أهدى سبيل إلى علمي الخليل ص ٣٣ - ٣٤

والخَرْم: بالراء إسقاط أول الوجد المجموع في أول شطر من البيت.

والوجد المجموع: هو المقطع المتكون من ثلاثة أحرف، متحركين فساكن.

(٥) - البيت من الوافر وهو للحطيئة في ديوانه ص: ١٠٢ واللسان مادة (ع ض ب)

اللغة: الشتاء المطر.

والشاهد فيه: هو غضب تفعلة الأولى في الشطر الأول.

- وورد في ط: إذا بدل (إن) وهي موجودة أيضاً في الديوان.

(٦) - وفي الصحاح: أن.

(٧) - ينظر الصحاح مادة (س رو)

(٨) - ينظر تسهيل الفوائد ص ٢٧٤

وَذَرَوْتَهُمْ، والعجب كيف خفى هذا على النحويين حتى قلّد الخالف منهم السالف. «^(١) وساق فيه كلاماً طويلاً حاصله أن السراة مفرد لا جمع، واستدل عليه بما تقف عليه من كلامه. «^(٢)

(مُسْتَطِير) أى: منتشر.

قال صاحب المعجم: «^(٣) إنما قال ذلك حسان لأن قريشاً هم الذين حملوا كعب بن أسد صاحب [٣٢٤/ب] عَقْدَ بَنِي قُرَيْظَةَ على نقض العهد بينه وبين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى خرج معهم إلى الخندق. «^(٤)

وقيل: إنما قطع النخل لأنها كانت مقابل القوم فقطعت ليبرز مكانها فيكون مجالا للحرب.

٧ - [باب] «^(٥)

٦٦ - (لِسَيِّدِ الْأَرْضِ) أى: لما لكها.

(١) - الروض الأنف ٣٧٦ / ٥ فما بعدها مع تصرف يسير فى النقل .

وفى حاشية الأصل: «قال: فليس لأحد أن يقول فى الذروة ولا فى السنام ولا فى الكاهل إنه من أينية الجمع ولا اسم للجمع . ثم قال: ويا سبحان الله كيف يكون سراة جمع سرى وهم يقولون فى جمع: سراة سروات مثل قطاة وقطوات . يقال: هؤلاء من سرّوات الناس كما تقول: من رؤسهم»، ولو كان جمعا ما جمع؛ لأنه على وزن (الْفَعْلَة) ومثل هذا البناء فى الجموع لا يجمع، وإنما سرى (فعل) من السرو، وهو الشرف فإن جمع على لفظه قيل: سرى وأسرّاء كغنى وأغنياء ولكنه قليل وجوده»، وحكاة سيبويه . انتهى من الروض الأنف . «الروض ٣٧٧ / ٥ والكتاب (هارون) ٣٩٢ / ٤

(٢) - ينظر إرشاد السارى ١٧٦ / ٤ حيث نقل كلام السهيلي السابق مع كلام الدمامينى

(٣) - هو الوزير أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، الأندلسى، المتوفى: ٤٨٧ هـ له: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع .

(٤) - معجم ما استعجم: ٢٨٣ / ١ - ٢٨٤

(٥) - هكذا فى الفتح . باب دون عنوان له وقال ابن حجر - رحمه الله - : كذا للجميع بغير ترجمة .

٦٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ ابْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ : سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ : كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا ، كُنَّا نُكْرِى الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًّى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ ، قَالَ : فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسَلَّمُ الْأَرْضُ ، وَمِمَّا يُصَابُ الْأَرْضُ وَتَسَلَّمُ ذَلِكَ ، فَتُهَيِّئَا ، وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ .

(قال: فَمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ) الظاهر تخريجه على أن (مما)

بمعنى (ربما) على ما ذهب إليه السيرافي (٢) وابننا طاهر وخرّوف، (٣) والأعلم، (٤) وخرجوا عليه قول سيبويه: «واعلم أنهم مما يحذفون كذا.» (٥) وقد مرّ فيه كلام في أول الكتاب (٦)

٩ - باب إذا لم يشترط السنن في المزارعة

قال ابن بطلال: «ولا خلاف بين أهل العلم أن الكراء في الدور والأرضين لا يجوز

(٢) - ينظر شرح السيرافي على هامش الكتاب (بولاق) ٨ / ١

حيث قال: (مما يحذفون) أراد ربما يحذفون وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه والعرب تقول: أنت مما يفعل كذا. أي: ربما تفعل»

(٣) - ابن طاهر: هو المدعو بالخذب النحوي الأندلسي، يقال: إن كتاب سيبويه كان على لسانه، كان فيه كبر وشمم، توفي: ٥٧٠ هـ بجاية انباء الرواة ٤ / ١٩٤ - ١٩٥

وابن خروف: هو من أهل رندة من نواحي إشبيلية، نحوى له كلام على كتاب سيبويه،

توفي: ٥٩٠ تقريباً. المرجع السابق ٤ / ١٩٢ وينظر رأيهما في معنى اللبيب ص ٤٢٤

(٤) - الأعلم: هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري توفي: ٤٦٧ هـ وينظر رأيه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٣١

(٥) - ينظر الكتاب (تحقيق هارون) ١ / ٢٤

(٦) - ينظر (١٣ / أ) حيث قال معلقا على الحديث: (وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا نزل عليه الوحي مم يحرك شفثيه): «ومما مرادفة ربما كقول الشاعر:

وإنما لما نضرب الكيش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم

قاله السيرافي وجماعة معناها: التكثير، وخرجوا عليه قول سيبويه: (واعلم أنهم مما يحذفون كذا) قال ابن هشام: والظاهر أن (من) فيهما ابتدائية و (ما) مصدرية، أنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب، والحذف مثل: «خلق الإنسان من عجل»

قلت: ليس المثالان نظير الآية ولا يتأتى فيهما ما أراد، وذلك لأن فعل الصلة فيهما مسند إلى ضمير يرجع إلى المحدث عنهم: فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير، فيؤول الأمر إلى جعلهم: كأنهم خلقوا من ضربهم ومن حذفهم. وذلك غير متصور البتة، وهذا موجود في الآية، وانظر هل يمكن جعل قوله: (يحرك شفثيه) خبر (كان) والتقدير وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحرك شفثيه عما يعالج، فحذف صلة (ما) للعلم بها كقوله: (نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجّههم إلينا). أي: نحن الأولى عرفوا بالنجدة والشجاعة فتأمله. «

إلا وقتا معلوما. « (١)

ورد ابن المنير: بأن مذهب مالك بلاخلاف عنه تجوز أنه الإجارة كل سنة بكذا ولا يسمى مدة الإجارة، وكذا في المساقاة . (٢) وإنما اختلف قوله : هل العقد غير لازم البتة أو لازم في سنة ؟ ؛ لأنها أقل ما سموه، وأما إذا شرع العامل أو الزارع في سنة فقد لزم بلا إشكال فيها وقوله عليه السلام: « ما أقركم الله » (٣) ليس بتأجيل ولكنه مثل كل سنة بكذا وهو جائز في الزائد على السنة قولاً واحداً عند مالك . (٤) فمتى أراد أخرجه مالم يشرع فيلزم تلك السنة لكن اليهود لم يخرجوا إلا لخيانتهم ولا توعدوا إلا على ذلك وكذا العامل الخائن يُخرج متى ظهرت خيانتته.

وقولنا: إن أقل المساقاة سنة يعنى به إلى الجَدَاد (٥) خاصة ولو [أطلقنا حمل] (٦) على

ذلك. (٧)

٦٧ - (مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ) (أو) للتنويع، وقيل: بمعنى الواو [٣٢٥/أ] ففي رواية

مسلم: «مِنْ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ» (٨)

(١) - شرح ابن بطال ج ٣ (١١٧/ب)

(٢) - ينظر المدونة الكبرى ٣٥٨/٣ و ٨/٤ والفتح ١٤/٥

(٣) - البخاري: الشروط — باب إذا اشترط في المزارعة، وسيأتي هذا الحديث برقم: ٢٧١ ص ٣٦٩

(٤) - ينظر شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٢٦٣ - ٢٦٤

(٥) - يقال: أَجَدَّ النخلُ بالآلف: حان جِداؤه وهو قطعه . المصباح المنير مادة (ج د د)

(٦) - عن ط وفي الأصل: أطلقا جمل

٦٧ - قال البخاري - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : عَامَلَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ .

(٧) - لم أقف عليه.

(٨) - صحيح مسلم: المساقاة — باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع .

١٠- [باب^(١)]

٦٨ - (أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ)

قال الزركشي: «يروى بكسر همزة (إن) وفتحها والنون ساكنة وفي (يمنح) بفتح

النون وبكسرهما مع ضم أوله ، فإنه يقال : منحته وأمنحته إذا أعطيته. »^(٢)قلت: أما على فتح همزة (أن) فالأمر ظاهر مثل: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ»^(٣) وأما

على كسرهما فتحتاج إلى جزم الفعل وحذف مبتدأ وفاء الربط . أى: إن يمنح أحدكم أخاه

فهو خير له . فينبغي تحرير الرواية فيه.^(٤)

(١)- قال ابن حجر في الفتح ١٤ / ٥ : كذا للجميع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله

٦٨ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ : قَالَ عَمْرُو : قُلْتُ لِطَاوُسٍ : لَوْ تَرَكْتَ
 الْمُخَابِرَةَ ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ ؟ قَالَ : أَيْ عَمْرُو ، إِيَّيْ أُعْطِيَهُمْ وَأُغْنِيَهُمْ ،
 وَإِنَّ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ ، وَلَكِنْ
 قَالَ : (أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا) .

(٢)- التنقيح (١٠٧ / ب)

قال القسطلاني في إرشاد الساري ١٨٠ / ٤ : « وقول الزركشي : في (يمنح) ، ، الخ لم أقف عليه

في شيء من نسخ البخاري . » وهو كذلك .

(٣)- البقرة من الآية : ١٨٤

(٤)- كسر همزة (إن) وجزم (يمنح) هي رواية أبي ذر ينظر إرشاد الساري ١٧٩ / ٤

مسألة حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط، يراها النحويون من خصائص الشعر، ويعدونها

ضرورة، ولا يجيزونها في النثر،

وهذا الحديث خير شاهد لوقوعها في النثر، ولها شواهد أخر،

قال ابن مالك رحمه الله - في شواهد التوضيح ص ١٣٣ : «ومنها قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم- لسعد رضي الله عنه-: (إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً) [البخاري:

الفرائض - باب ميراث البنات]

قلت: تضمن الحديث ... حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط فإن الأصل: إن تركت ولدك أغنياء

فهو خير له .

وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في

الشعر، ويقل في غيره. ...

ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضيق، بل هو في غير الشعر قليل،

وهو فيه كثير. »

١٢ - [باب ما يُكره من الشروط فى المزارعة]

٦٩- (حَقْلًا) بفتح الحاء المهملة، وبالقاف: الأرض التى تزرع

وقال الجوهري: «الْقَرَّاحُ الطيب». (١)

(فَرُبَّمَا أَخْرَجْتَ ذَهَبًا وَلَمْ تُخْرِجْ ذَهَبًا) بِإِسْكَانِ الْهَاءِ مِنْ (ذَهَبًا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَلَا تَعْلُقْ فِي هَذَا لِمَنْ مَنَعَ الْمَزَارَعَةَ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ قَدْ يَكُونُ لِتَعْيِينِ قِطْعَةٍ لِهَذَا ، وَقِطْعَةٍ لِهَذَا وَفِيهِ مِنَ الْغَرَرِ (٢) مَا فِيهِ. (٣)

١٣ - باب إذا زرعَ بمالٍ قومٍ بغيرِ إذنهم

وكان فى ذلك صلاح لهم (٤)

قال المهلب: (٥) « لا تصح هذه الترجمة إلا بأن يكون الزارع ضامناً لرأس المال

ومتطوعاً بأن لا خسارة على المالك. » (٦)

قال ابن المنير: « والترجمة صحيحة ومطابقة ؛ لأنه قد عين له حقه ومكنته منه

٦٩ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى : سَمِعَ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيَّ ، عَنْ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا ، وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِى أَرْضَهُ ، فَيَقُولُ : هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ ذُوهُ وَلَمْ تُخْرِجْ ذُوهُ ، فَتَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ .

(١) - الصحاح مادة (ح ق ل) وكذلك اللسان مادة (ح ق ل) وفيه: الحقل وهى الأرض التى تزرع ، وتسميه أهل العراق: القراح .

(٢) - الغرر: بفتح الحاء وقد نهى النبى - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الغرر مثل: بيع السمك فى الماء والطير فى الهواء ، الصحاح والمصباح المنير مادة (غ ر ر)

(٣) - هذا الكلام نقله من التنقيح (١٠٧ / ب)

(٤) - سبق حديث هذا الباب فى ص: ٦

(٥) - هو أبو القاسم المهلب بن أبى صفرة، المالكي، الأندلسي، من المتقنين فى الفقه، والحديث.

له شرح على الجامع الصحيح. توفي سنة: ٤٣٥هـ

الديباج المذهب ٢ / ٣٤٦ وشذرات الذهب ٣ / ٢٥٥

(٦) - ينظر المتوارى ص: ٢٦١ دون النسبه إليه

فبرئت ذمته فلما ترك القبض ووضع المستأجر يده ثانياً على الفرق، فهو وضع مستأنف على ملك الغير^(١) فتصرفه إصلاح لا تضييع فاعتُفر ذلك، ولم يُعد تعدياً يوجب المعصية وهذا مقصود الترجمة لا أن ذلك يلزم صاحب المال ولا أنه لو هلك لم يضمن المتصرف ولو فرضنا أن الأجير شاحه^(٢) هنا وقال: لا آخذ إلا^(٣) مثل حقي كان له ذلك.»^(٤)

قلت: كأنه نسي - رحمه الله - ما قدمه في حديث الغار [٣٢٥/ب] في باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضى. حيث قال هناك: ^(٥) «فانظر في الفرق من الأرض هل ملكه الأجير أو لا ؟

والظاهر أنه لم يملكه^(٦) لأنه لم يستأجره بفرق معين ؛ وإنما استأجره بفرق على الذمة فلما عرض عليه أن يقبضه امتنع فلم يدخل في ملكه ولم يتعين له إنما حقه في ذمة المستأجر وجميع ما نتج إنما نتج على ملك المستأجر وغاية ذلك أنه أحسن القضاء فأعطاه حقه وزيادات كثيرة . هذا كلامه هناك وهو مخالف لما قرره هنا قطعاً فتأمل.

١٤ - [باب أوقاف النبي - ﷺ - وأرض

الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم]

(١) - دخول (ال) على (غير) ونحوه : (مثل) لم يرد في الاستعمال الفصيح ؛ لأن (غير) و (مثل) من الأسماء الموهلة في الإبهام فلا يتعرفان بـ (ال) فإذا لا وجه لدخول (ال) عليهما . والله أعلم .

ويبدو أن الصواب في هذه العبارة أن يقال : غيره

(٢) - في النسخ : شاحه بالجيم ولا معنى له هنا .

(٣) - في الأصل مطموس .

(٤) - المتوارى ص : ٢٦١ فيه معنى هذا الكلام

(٥) - ينظر (٣٠٣ / ب)

(٦) - عن ن . وفي باقي النسخ : يملك

٧٠ - (لولا آخرُ المسلمين) مبتدأ محذوف الخبر وجوبا على القاعده فى مثله .^(١) (ما فتحتُ قريةً) ببناء الفعل للفاعل فـ (قرية) منصوب على المفعولية وببنائه للمفعول فـ (قرية) مرفوع على أنه النائب عن الفاعل .^(٢) (إلا قَسَمْتُهَا بين أهلها) كان عمر - رضى الله عنه - يرى هذا نظرا لآخر المسلمين ويتأول فيه قوله تعالى: «والذين جاءوا من بعدهم»^(٣) ويعطفه على قوله: «للفقراء المهاجرين»^(٤) ويرى الآخرين منهم أسوة الأولين ، وقد كان يعلم أن المال يعزُّ والشح يغلب وأن لا ملك بعد كسرى بمغنم ماله فيغنى فقراء المسلمين وأشفق أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم، فرأى أن يحبس الأرض ويضرب عليها خراجا يدوم به نفعها للمسلمين كما فعل بأرض

٧٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

. حَدَّثَنَا صَدَقَةُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ ، مَا فَتَحْتُ قَرْيَةً إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ أَهْلِهَا ، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ .

(١) - يحذف الخبر وجوبا عند البصريين بعد (لولا) الامتناعية ، إذا كان كونا مطلقا - كالوجود والحصول - كما فى الحديث، ومثل: لولا زيد لأكرمتك .

وأما إذا كان الخبر كونا مقيدا - كالقيام والقعود - فيجب ذكره إن لم يُعلم كقول النبى - صلى الله عليه وسلم - : (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبينت الكعبة على قواعد إبراهيم) [البخارى: العلم - باب فى ترك بعض الاختيار]

وإن علم جاز ذكره وحذفه ومثال الذكر قوله تعالى: (ولولا فضل الله عليكم ورحمته) [النساء من الآية : ٨٢]

وذهب ابن هشام إلى أن هذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل .
ومثال الذكر أيضاً قول المعرى فى وصف سيف:

يُذِيبُ الرَعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْ لَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

[البيت من الوافر، ينظر سقط الزند ص ٥٤]

هذا رأى جمهور البصريين، وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية فاعل بفعل محذوف، أو فاعل بـ (لولا) لنيابتها عن الفعل. فمن ثم لا شاهد لحذف الخبر .

ينظر: الإنصاف ١ / ٧٠ م ١٠ وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٤ فما بعدها ومغنى اللبيب ص : ٣٥٩

(٢) هذه رواية عبد الله بن إدريس عن مالك عند الإسماعيلي . الفتح ١٨ / ٥

(٣) - الحشر من الآية : ١٠ . وتامها: «يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم»

(٤) - الحشر من الآية : ٨ . وتامها: «الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله، أولئك هم الصادقون»

السواد^(١) نظرا للمسلمين وشفقة علي آخرهم و هذا هو أشهر قولى مالك فى المسألة، كذا فى السفاقسى.^(٢)

١٥ - [باب مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا]

(وليسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ [فيه] حقٌّ)^(٣) بالتنوين فيهما على نعت الأول بالثانى

وبترك التنوين فى الأول فقط على الإضافة.^(٤)

[٣٢٦/ب] قال القاضى: «وأصله فى الغرس يغرسه فى الأرض غير ربها ليستوجبها

به وكذلك ما أشبهه من بناء أو استنباط أو استخراج معدن^(٥) سميت عروقا لشبهها فى الإحياء بعرق الغرس.»^(٦)

قال النووى فى تهذيب الأسماء واللغات: «والتنوين فيهما اختيار مالك والشافعى

- رضى الله عنهما -»^(٧)

وفى الزاھى لابن شعبان: ^(٧) «العروق أربعة: عرقان ظاهران وعرقان باطنان،

فالظاهران: البناء والغرس. والباطنان: الآبار والعيون.»^(٨)

قال السفاقسى: «وهذا وقع منه فى تفسير الحديث وهو يصح على رواية من رواه

(١) - السَّوَادُ: رستاق من رساتيق العراق وضياعها افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب - رضى

الله عنه - سُمِّيَ سَوَادًا لخضرته بالنخل والزرع. معجم البلدان ٢٧٢ / ٣ ومراصد الاطلاع ٧٥٠ / ٢

(٢) - المخبر الفصيح (٢٢٠ / ب) فما بعدها وأعلام الحديث للخطابى ١١٥٢ / ٢ - ١١٥٣ والتنقيح (١٠٧ / ب)

(٣) - هذا مما رواه البخارى - رحمه الله - تعليقا قال :

وَقَالَ عُمَرُ : مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ ، وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ وَأَبْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ،

وَقَالَ : (فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ فِيهِ حَقٌّ) .

(٤) - ينظر الفتح ١٩ / ٥ وإرشاد السارى ١٨٤ / ٤

(٥) - فى الأصل طمس .

(٦) - المشارق ٧٨ / ٢

(٧) - تهذيب الأسماء واللغات : ١٤ / ٣ مادة (ع رق)

(٧) - هو محمد بن القاسم بن شعبان العمّارى المصرى شيخ المالكية له تصانيف منها: الزاھى [فى

الفقه، ولم أهتم إليه] وأحكام القرآن، ومناقب مالك . توفى : ٣٥٥ هـ سير النبلاء ٧٨ / ١٦ - ٧٩

(٨) - ينظر رأيه فى المخبر الفصيح (٢٢١ / أ) وإرشاد السارى ١٨٤ / ٤

منوناً غير مضاف، ومن لم يصفه ونون (عرقاً) احتج به على أن غلات المغصوب لربه وليس للغاصب منها شيء، يريد أن الظالم هو الغاصب ولا حق له في المغصوب في غلة ولا غيرها. (١)

٧١ - (مَنْ أَعْمَرَ أَرْضاً) قال القاضي: «كذا رواه أصحاب البخاري - يعني بفتح الهمزة - قال : وصوابه: مَنْ عَمَرَ أَرْضاً ثلاثي قال الله تعالى: «وَعَمَرُوهَا أَكْثَرُ مِمَّا عَمَرُوهَا» (٢) إلا أن يريد جعل فيها عمارة. (٣) وقال الزركشي: «ضم الهمزة أجود من الفتح. (٤)

قلت: يفتقر ذلك إلى ثبوت رواية فيه، (٥) وظاهر كلام القاضي أن جميع رواية البخاري على الفتح.

وقال ابن بطال: «ذكر صاحب العين أعمرت الأرض وجدتها عامرة. (٦) وليس بمراد هنا، إنما يجيء هنا الثلاثي ويمكن أن يكون من اعتمر أرضاً وسقطت التاء من الأصل. (٧)

قلت: هذا رد لاتفاق الرواة بمجرد احتمال يجوز أن يكون وأن لا يكون وأكثر ما يعتمد هو وغيره على مثل هذا وأنا لا أرضى لأحد أن يقع فيه. (٨)

(١) - المخبر الفصيح (٢٢١ / أ)

٧١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُيَيْدٍ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ) .

(٢) - الروم من الآية : ٩

(٣) - المشارق ٨٨ / ٢ وإرشاد الساري ١٨٤ / ٤

أَعْمَرَتُ الْأَرْضَ: وجدتها عامرة، وَعَمَرْتُ الْخَرَابَ أَعْمَرْتُهُ عِمَارَةً فهو عامر، أي: معمور.

اللسان مادة (ع م ر)

(٤) - التنقيح (١٠٧ / ب)

(٥) - في حاشية الأصل: «تعقبه القسطلاني بأنه ثبت في الفرع وأصله [عن أبي ذر] (أعمر) بضم الهمزة وسكون العين وكسر الميم أي: أعمره غيره وكأن الراد الأمام. انتهى» ينظر إرشاد الساري ١٨٤ / ٤

(٦) - لم أظفر به في العين ولكن ينظر اللسان مادة (ع م ر)

(٧) - شرح ابن بطال ج ٣ (١١٩ / أ) فمابعدا وإرشاد الساري ١٨٤ / ٤

(٨) - ينظر إرشاد الساري ١٨٤ / ٤ حيث نقل قول الدماميني السابق.

١٦ - [باب] ^(١)

٧٢ - (وهو فى مُعرَّسِه) بمهمات وميم مضمومة فى أوله والثالث [٣٢٦/ب]

مفتوح مشدد هو مكان التعريس ، وهو نزول المسافر آخر الليل للاستراحة . ^(٢) وكان النبى - صلى الله عليه وسلم - عرس بذى الحليفة ، وصلى فيه الصبح .
قال المُهَلَّب : « ومحاولة البخارى لجعل المُعرَّس ملكا للنبى - صلى الله عليه وسلم - وأنه وقفه لا يقوم على ساق . » ^(٣)

قال ابن المنير : « ظن أن البخارى أراد إلحاق المُعرَّس بالأوقاف النبوية ، فقال ما قال ، وغرض البخارى غير هذا وذلك أنه لما ذكر إحياء الموات والخلاف فيها مشهور وهل يتوقف مطلقا على إذن الإمام أو يفصل بين القريب والبعيد؟ نبه على أن هذه البطحاء ^(٤) التى عرس بها النبى - صلى الله عليه وسلم - وأمر بالصلاة فيها وأعلم أنها مباركة لا تدخل فى الموات الذى يحى ويملك لما ثبت لها من خصوصية [التعريس] ^(٥) فيها فصارت كأنها وقف على أن يقتدى فيها به - عليه السلام - فهى كعرفة و موضع الجمار وموضع النزول بمزدلفة و موضع الوقوف بالمشعر الحرام

(١) - قال ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ٢٠ / ٥ « كذا بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذى قبله »

٧٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَى وَهُوَ فِي مُعَرَّسِهِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ .

فَقَالَ مُوسَى : وَقَدْ أَنَاخَ بَنَّا سَالِمٌ بِالْمُنَاخِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِيخُ بِهِ ، يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِبَطْنِ الْوَادِي ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ع رس) : « والتعريس النزول فى آخر الليل ، وعرس المسافر : نزل فى وجه السحر ، وقيل : التعريس النزول فى المعهد أى حين كان من ليل أو نهار ، هذا قول أبى زيد ، وكذا فى المصباح المنير مادة (ع رس) : والمعرَّس : موضع التعريس ، وبه سمى معرس ذى الحليفة ، عرس به - صلى الله عليه وسلم - فيه الصبح ثم رحل . »

(٣) - ينظر المتوارى ص : ٢٦٣ والفتح : ٥ / ٢١

(٤) - البطحاء : مسيل فيه دُقاق الحصى . اللسان مادة (ب ط ح)

(٥) - عن المتوارى ، وفى الأصل : التقرب . وهو تحريف .

ليس لأحد أن يبني فيها، ولا يحجرها لا بإذن ولا بغيره لتعلق حق المسلمين بها عموماً بغير الأبنية والسكنى، ويؤخذ من هذا أن لا يحيى أحد فيما قرب من العمران، وحده عند مالك حيث يبلغ المحتطب ويعود في نهاره وحيث يبلغ الرعاء^(١)؛ لأن حقوق الناس قد تقدمت على من يريد تحجيرها، وليس للإمام أن يقطع منها ولا أن يأذن فيما تصدق به على العامة، فهذا غرض البخارى - والله أعلم -^(٢)

١٧ - [باب إذا قال رب الأرض: أَقْرِكْ ما أَقْرَكَ الله

ولم يذكره أجلاً معلوما فهما على تراضيهما]

٧٣ - (نُقِرُّكُمْ بها على ذلك ما شِئْنَا) فيه [٣٢٧/أ] دليل جواز الإجارة مشاهرة،^(٣)

أو مُسَانَهةً، أو مُياومة كما تقول المالكية، وقد مرَّ الكلام فيه آنفاً.^(٤)

(فَقَرُّوا) بفتح القاف.

(١) - ينظر الشرح الكبير ٦٦ / ٤ والشرح الصغير ٨٧ / ٤

(٢) - المتوارى ص: ٢٦٣ والفتح ٢١ / ٥

٧٣ - قال البخارى: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَجَلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ، أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُفَرِّقَهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا). فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ.

(٣) - فى ن: مظاهرة . وهو تحريف .

والمشاهرة: من الشهر كالمعاومة من العام، وكذلك المسانهة والمياومة من السنة واليوم

ينظر الصحاح مادة (ش ه ر) و (س ن ه) و (ى وم)

(٤) - ينظر (٣٢٤ / ب)

(حتى جَلاهم^(١) عُمَرُ) أى: أخرجهم فأجلا^(٢) الأرض منهم.

(إلى تَيْمَاءَ) بفتح المثناة من فوق ، وسكون الياء - آخر الحروف - وبألف بين ميم

وهمزة : قرية من أمهات القرى على البحر من بلاد طيء ومنها يُخرج إلى الشام^(٣).

(وَأَرِيحَاءَ) بهمزة مفتوحة فراء مكسورة فمثناة من تحت فحاء مهملة فألف

فهمزة : موضع آخر بناحية الشام^(٤).

١٨ - [باب ما كان من أصحاب النبی - ﷺ -

يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالثَّمَرِ]

٧٤ - (ظُهَيْرِ بْنِ رَافِعٍ) بضم الظاء المعجمة وفتح الهاء على التصغير^(٥).

(عن أَمْرِ كَانَ بِنَا رَافِقًا) أى: ذا رفق أو مرفق كتالف بمعنى مُتَلَفٍ.

(بِمَحَاقِلِكُمْ) أى: بمزارعكم.

(نُؤَاجِرُهَا عَلَى الرَّبِيعِ وَعَلَى الْأَوْسُقِ) جعل بعضهم الواو هنا بمعنى (أو)^(٦).

(١) - فى الصحيح : أجلاهم .

(٢) - فى ط : وأخلا .

(٣) - ينظر معجم ما استعجم ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٤) - ينظر المرجع السابق ١ / ١٤٣ .

٧٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ ،
مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ : سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ عَمِّهِ ظُهَيْرِ بْنِ رَافِعٍ : قَالَ
ظُهَيْرٌ : لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ بِنَا رَافِقًا ، قُلْتُ : مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ
حَقٌّ ، قَالَ : دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : (مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ) . قُلْتُ : نُؤَاجِرُهَا عَلَى
الرَّبِيعِ ، وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ الثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ ، قَالَ : (لَا تَفْعَلُوا ، أَرْزَعُوهَا ، أَوْ أَرْزَعُوهَا ، أَوْ
أَمْسِكُوهَا) . قَالَ رَافِعٌ : قُلْتُ : سَمِعًا وَطَاعَةً .

(٥) - هو ابن رافع بن عدى الأنصارى الأوسى عم رافع بن خديج ، من كبار الصحابة شهد بدرا .

الجمع بين رجال الصحيحين ١ / ٢٣٦ وتقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ١ / ٤٥٥

(٦) - ينظر الفتح ٥ / ٢٣ وإرشاد السارى ٤ / ١٨٧

وهل الربيعُ الساقيةُ، ^(١) أو النهر، ^(٢) أو يقيد كونه صغيراً ^(٣) أقوال .

قال الدوادى: «إنما كره أن يكون على الربيع مما يخرج منها ؛ لأنه مجهول .»
وكأنه حمل الربيع على الجزء الذى هو الربيع ، ويؤيده أن فى بعض الروايات : (على
الربيع ^(٤) والأوسق) ^(٥)

قال السفاقسى: «والصحيح أن معناه أن ما جاءت به الساقية وهى الربيع فهو
خاص برب الأرض.» ^(٦)

(لا تَفْعَلُوا إِزْرَعُواها أو أَزْرَعُواها) همزة الأولى [وصل وراؤها مفتوحة
وهمزة الثانية] ^(٧) قطع وراؤها مكسورة أى: امنحوها من يزرعها لنفسه ، والرواية
الثانية مفسرة لذلك .

١٩- [بابُ كِرَاءِ الأرض بالذهب والفضة]

٧٥ - (عن رافع بن خديجٍ حدثني عمّاي ^(٢)) اسم أحدهما: ظهير بن رافع وهو

(١) - قاله الخطابى فى أعلام الحديث ١١٥٧ / ٢

(٢) - ينظر التنقيح (١٠٨ / ١) والفتح ٢٣ / ٥ والعمدة ١٨١ / ١٢ : أنه النهر الصغير .

(٣) - أى: نهرا صغيرا .

(٤) - والربع : بضمين رواية الكشميهنى الفتح ٢٣ / ٥

(٥) - ينظر المخبر الفصيح (٢٢٠ / ب)

(٦) - المخبر الفصيح (٢٢٠ / ب)

(٧) - ما بين المعكوفين عن ط ، وهو موافق لما فى الصحيح وفى باقى النسخ : همزة الاولى قطع وراؤها
مكسورة .

٧٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ
حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عَمَّايَ : أَنَّهُمْ كَانُوا يُكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى
عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يَنْبَغُ عَلَى الْأَرْبَعَاءِ ، أَوْ شَيْءٍ يَسْتَتْنِيهِ صَاحِبُ الْأَرْضِ ، فَهَبْنِي النَّبِيُّ ﷺ
عَنْ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ لِرَافِعٍ : فَكَيْفَ هِيَ بِالْذِّبَارِ وَالذَّرْهَمِ ؟ فَقَالَ رَافِعٌ : لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ بِالذِّبَارِ
وَالذَّرْهَمِ . وَقَالَ اللَّيْثُ : وَكَانَ الَّذِي نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ ، مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ ذُوو الْقَهْمِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
لَمْ يُجِزُوهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ الْخَاطَرَةِ .

(٢) - فى النسخ : عمّار . وهو تحريف .

الذي ضبطناه قريباً^(١) واسم الآخر : مُظَهَّرٌ يميم مضمومة وظاء معجمة مفتوحة وهاء مشددة مكسورة وراء.^(٢)

(بما تَنَبَّتُ على الأَرْبِعاء) بفتح الهمزة، وكسر الباء الموحدة والمد [٣٢٧/ب] جمع: ربيع. أى: كانوا يكرون^(٣) الأرض بشيء معلوم ويشترطون بعد ذلك على مُكْتَرِيها ما ينبت على الأنهار والسواقي.^(٤)

٢٠ - [باب] ^(٥)

٧٦ - (ثنامحمدُ بنُ سِنانٍ) بسين مكسورة وألف بين

(١) - انظر ص ١١٣

(٢) - وقيل : اسمه : مُهَيْر . الفتح ٢٦ / ٥

مظهر بن رافع بن عدي بن زيد، له صحبة ورواية، ذكره الواقدي فيمن شهد بدرًا، وعاش إلى خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -

انظر الإصابة ٣ / ٤٢٦

(٣) - عن ط وفي سائر النسخ : يكرؤا

(٤) - نقله من التنقيح (١٠٨ / ١)

٧٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ : حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ : حَدَّثَنَا هِلَالٌ . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ : حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ : (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَسْتَاذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ ، فَقَالَ لَهُ : أَلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ ؟ قَالَ : بَلَى ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ ، قَالَ : فَبَادِرِ الطَّرْفَ بَنَاتِهِ وَأَسْتَوِاؤُهُ وَأَسْتَحْصَادُهُ ، فَكَانَ أَمْثَالَ الْجِبَالِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ : دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ ، فَإِنَّهُ لَا يُشْعِلُ شَيْءٌ) . فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : وَاللَّهِ لَا تَجِدُهُ إِلَّا قُرْشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا ، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ ، وَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ ، فَصَحَكَ النَّبِيُّ ﷺ .

(٥) - قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٢٧ / ٥ «كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله» .

نونين. (١)

قال الزركشى: «وفى نسخة ابن يسار.» (٢)

ولم يضبطه مع الحاجة إلى ضبط هذا مع تعرضه إلى ضبط ما هو مشهور جدا كقوله:

«بنو النضير بفتح النون.» (٣)

(أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ)

قال ابن المنير: «وجه إدخاله لهذا الحديث فى باب كراء (٤) الأرض بالذهب والفضة

التنبيه على أن أحاديث المنع من الكراء إنما جاءت على النذب (٥) لا على الإيجاب لأن

العادة فيما يحرص عليه ابن آدم أشد الحرص أن لا يمنع من الاستمتاع به وبقاء حرص

هذا الحريص من أهل الجنة على الزرع وعلى طلب الانتفاع بالأرض فى الجنة دليل على

أنه مات على ذلك لأن المرء يموت على ما عاش عليه، ويُبْعَثُ على ما مات عليه فدل ذلك

على أن آخر عهدهم من الدنيا جواز الانتفاع بالأرض واستثمارها ولو كان كراؤها

محرمًا عليه لفطموا أنفسهم عن الحرص عليها ولم يثبت فى أذهانهم هذا الثبوت.» (٦)

٢١ - [باب ما جاء فى الغرس]

(١) - هو محمد بن سنان أبو بكر العوفى الباهلى البصرى، ثقة، ثبت، مات سنة: ٢٢٣

الجمع بين رجال الصحيحين ٢ / ٤٥٩ وتقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ٢ / ٨٢

(٢) - التنقيح (١٠٨ / ١) وفيه: ابن بشار.

(٣) - التنقيح (١٠٧ / ب)

(٤) - فى النسخ: كرى، بالقصر.

والكراء: ممدود؛ لأنه مصدر كاريْتُ، والدليل على ذلك أنك تقول: رجلٌ مُكَارٍ، ومفاعلٌ إنما هو من فاعَلْتُ.

اللسان مادة (ك ر ي)

(٥) - فى م: النذر. وهو تحريف

(٦) - ينظر الفتح ٥ / ٢٧ والعمدة ١٢ / ١٨٦ وإرشاد السارى ٤ / ١٩٠

٧٧ - (يقولون إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ) بفتح الميم وكسر العين المهملة

يريد: وعند الله الموعد، أى: هو حسيب مَنْ يُعرض أو يقول وهناك يعلم صدقى ويجازى من عرض.



٤٢ - [كتاب المساقاة] ^(١)

باب ماجاء فى الشُّرْب ^(٢)

٧٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدثنا موسى بن إسماعيل : حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : يقولون : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ ، وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ ، وَيَقُولُونَ : مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ مِثْلَ أَحَادِيثِهِ ؟ وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغُلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغُلُهُمْ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ ، وَكُنْتُ أَمْرًا مِسْكِينًا ، أَلْزَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي ، فَأَحْضَرُ حِينَ يَغِيثُونَ ، وَأَعْيِي حِينَ يَنْسُونَ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا : (لَنْ يَسْطُرَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ ، ثُمَّ يَجْمَعُهُ إِلَى صَدْرِهِ فَيَنْسِي مِنْ مَقَالَتِي شَيْئًا أَبَدًا) . فَسَطَطْتُ نَمِرَةً لَيْسَ عَلَيَّ ثَوْبٌ غَيْرُهَا ، حَتَّى قَضَى النَّبِيُّ ﷺ مَقَالَتَهُ ، ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي ، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ ، مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا ، وَاللَّهُ لَوْ لَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا : «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ - إِلَى قَوْلِهِ - الرَّحِيمُ» .

(١) - والمساقاة : هى مفاعلة من السقى .

وفى الاصطلاح : أن يدفع الرجل شجره إلى آخر ليقوم بسقيه ، وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره .

التعريفات : ص ٢١٢ والمطلع للبعلى : ص ٢٦٢

(٢) - فى الصحيح : باب فى الشرب ، ولم يسق البخارى - رحمه الله - فى هذا الباب حديثا .

بكسر الشين النصيب من الماء وضبطه الأصيلي^(١) بالضم وهو على هذا المصدر.

١ - باب مَنْ رَأَى صَدَقَةَ [أ/٣٢٨] الْمَاءِ وَهَبَتْهُ

ووصيته جائزة [مقسوما كان أو غير مقسوم]

(مَنْ يَشْتَرِي بَيْتَ رُومَةٍ) ^(٢) رُومَةٌ هذا يقال: إنه رومة الغفاري ^(٣) كذا في التجريد

للذهبي. ^(٤)

وقال في أسد الغابة في ترجمة رُومَةِ الغفاري: « روى عبد الرحمن المحاربي ^(٥) عن أبي مسعود ^(٦) عن أبي سلمة ^(٧) عن بشير ^(٨) بن بشير الأسلمي عن أبيه قال: (لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء ، وكانت لرجل من غفار عين يقال لها: بئر رومة كان يبيع القربة بالمد ^(٩) فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - بَعْثِيهَا بَعِين فِي الْجَنَّةِ. فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِيَسْـَـسْ لِي وَلَا

(١) - سبقت ترجمته في ص ٧٠

(٢) - هذا مما رواه البخاري - رحمه الله - تعليقا قال :

(٣) - نسبة إلى غفار بن مُلَيْل بن ضمرة - بطن من كنانة - . جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٥

(٤) - ينظر التجريد ١ / ١٨٦

(٥) - هو عبد الرحمن بن محمد المحاربي الكوفي ، يكنى : أبا محمد مات سنة : ١٥٩ هـ

الجمع بين رجال الصحيحين ١ / ٢٨٧

والمحاربي : نسبة إلى قبيلة وإلى جد ، والمُحارب بطون . الباب ٣ / ١٧٠

(٦) - لم أقف عليه .

(٧) - لم أقف عليه .

(٨) - في التاريخ الكبير ومعرفة الصحابة هو بشر (بدون الياء) بن بشير بن معبد الأسلمي روى عن أبيه ، وأبوه من أصحاب الشجرة .

التاريخ الكبير ٢ / ١ / ٧٠ ومعرفة الصحابة ٣ / ١٠٠

(٩) - المَدُّ : بالضم كيل وهو رطلٌ وثلاث عند أهل الحجاز ورطلان عند أهل العراق .

المصباح المنير (م د د)

(فقال يا غلام أَتَأْتَنُ أَنْ أُعْطِيَ^(١) (الأشياخ؟) قال ابن المنير: «مدخله في الفقه

تحقيق أن الماء يملك و لهذا استأذن النبي [٣٢٨/ب] صلى الله عليه وسلم -بعض
الشركاء فيه ورتب قسمته يُمنه ويُسرة ، ولو كان باقيا على إباحته لم يدخله ملك
ما يترتب قسمته. «^(٢)

قلت: وفيه نظر.

ثم قال : «والحديث الثاني طابق الترجمة لقوله:

٧٩ - (وَشَيْبَ لَبْنُهَا بِمَاءٍ) والاستدلال ضعيف ، فلعل هذا الترتيب لأن اللبن هو

الذي يملك لا الماء . والحديث الأول لم يذكر فيه الشراب الذي كان في القدح هل هو ماء
أو لبن شيب بماء ؟ وظاهر الأمر أنه كان لبنا وقد جاء [مفسرا في كتاب الأشربة بأنه
كان لبنا]^(٣) فما وجه إدخاله في الترجمة ؟

فيقال في الجواب : إنه أدخله ليبين أن الأمر جرى في الماء الذي شيب به اللبن في
الحديث الثاني مجرى اللبن المحض في الحديث الآخر فدل ذلك على أن الماء يملك كاللبن
وإذا ملك جازت هبته والصدقة والوصية مثلها.

والذي في الحديث الهبة لأنه - عليه السلام - كان لا يتناول الصدقة هذا محمول

(١) - في الصحيح: أعطيه.

(٢) - ينظر المتوارى ص ٢٦٤ والفتح ٣٠ / ٥ فيه معنى هذا القول

(٣) - ما بين المعكوفين عن الفتح ٣٠ / ٥

٧٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهَا حُبِلَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ دَاجِنٌ ، وَهِيَ فِي دَارِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَشَيْبَ
لَبْنُهَا بِمَاءٍ مِنَ الْبُئْرِ الَّتِي فِي دَارِ أَنَسٍ ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ ، حَتَّى إِذَا
نَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ فِيهِ ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَالَ عُمَرُ ، وَخَافَ أَنْ يُعْطِيَهُ
الْأَعْرَابِيُّ : أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَكَ ، فَأَعْطَاهُ الْأَعْرَابِيُّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ ، ثُمَّ قَالَ :
(الْأَيْمَنَ فَلَا يَمَنَ) .

على الهبة لا الصدقة لما (١) تقدم. « (٢)

(وعن يمينه أعرابي) قيل: هو خالد بن الوليد ذكره ابن التين، (٣) واستبعد فإن

خالدًا - رضى الله عنه - لا يقال له أعرابي. (٤)

(ثُمَّ قَالَ الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ) بالنصب أى: قدموا الأيمن.

قال الزركشى: « ويجوز الرفع على الابتداء فالخبر محذوف .

وإنما استأذن الغلام فى حديث سهل ولم يستأذن الأعرابى فى حديث أنس ائتلافا

لقلب الأعرابى وتطيبيا لنفسه، ولم يجعل الغلام بتلك المنزلة لأنه من ذوى [٣٢٩/أ]

قربته، وسنه دون سن الأشياخ الذين عن يساره، واستأذنه عليهم حتى أعلمه أن ذلك

حق له بالتيا من. « (٥)

٣ - باب مَنْ حَفَرَ بئراً فى ملكه لم يَضْمَنْ

(١) - فى م : كما .

(٢) - الكلام لابن المنير فى المتوارى ص ٢٦٤ والفتح ٣٠ / ٥ ولم ينسبه إليه الدمامينى .

(٣) - المخبر الفصيح (٢٢٤ / أ) والفتح ٣١ / ٥

(٤) - ينظر الفتح ٣١ / ٥ وقال ابن حجر - رحمه الله - : وكأن الحامل له على ذلك أنه رأى فى حديث ابن عباس الذى أخرجه الترمذى قال: (دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة ، فجاءتنا بإناء من لبن فشرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنا على يمينه وخالد على شماله، فقال لى: الشربة لك فإن شئت أثرت بها خالدًا ، فقلت : ما كنت أؤثر على سؤرك أحدا) فظن أن القصة واحدة ، ليس كذلك فإن هذه القصة فى بيت ميمونة وقصة أنس فى دار أنس فافترقا .

(٥) - التنقيح (١٠٨ / أ)

هذا وجه ، ووجه آخر قاله ابن الجوزى : « إنما استأذن الغلام ولم يأذن الأعرابى لأن الأعرابى لم يكن له علم بالشريعة ، فاستألفه بترك استئذانه بخلاف الغلام . » ينظر الفتح ٣١ / ٥

٨٠ - (وَالْبَيْرُ جُبَارٌ^(١))

قال ابن المنير: «الحديث مطلق، والترجمة مقيدة بالملك . وإذا كان الحديث تحته صور أحدها الملك وهو أقعد الصور بسقوط الضمان كان دخولها في الحديث محققا فاستقام الاستدلال لأنه إذا لم يضمن وقد حفر في غير ملكه كالذي يحفر في الصحراء فإن لا يضمن من حفر في ملكه الخاص أجدر.»^(٢)

٤ - [باب الخُصومة في البئر والقضاء فيها]

٨١ - (فقال لي : شهودك) بالنصب، [أي: (٣) احضر شهودك . (٤)]

(قال: فَيَمِينُهُ) بالنصب . أي : فاستتوف.

(إِذْنُ يَحْلِفُ) قال السهيلي: «هو بالنصب لا غير لاستيفائها شروط

٨٠ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (الْمَعْدِنُ جُبَارٌ ، وَالْبَيْرُ جُبَارٌ ، وَالْعَجْمَاءُ جُبَارٌ ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ) .

(١) - جبار : بالضم أي : هدرٌ . المصباح المنير مادة (ج ب ر)

(٢) - ينظر المتوارى ص ٢٦٤ والفتح ٣٣ / ٥

٨١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِي ، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ ، لَيَّ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ) . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» . الْآيَةُ ، فَجَاءَ الْأَشْعَثُ فَقَالَ : مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ، كَانَتْ لِي بَيْتٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي ، فَقَالَ لِي : (شُهودك) . قُلْتُ : مَا لِي شُهودٌ ، قَالَ : (فَيَمِينُهُ) . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِذَا يَحْلِفَ ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ .

(٣) - زيادة يقتضيها السياق .

(٤) - قال العيني في العمدة ١٢ / ١٩٩ : ويروى بالرفع فيهما والتقدير : فالمثبت لدعواك شهودك ، أو

الحجة القاطعة بينكما يمينه فيكون ارتفاعهما على أنهما خبرا مبتدأين محذوفين .

إعمالها^(١) ولا يجوز إلغاؤها حينئذ.»^(٢)

قال الزركشى: «و كلام ابن خروف فى شرح سيبويه يقتضى أن الرواية بالرفع

فإنه قال: من العرب من لا ينصب بها مع استيفاء الشروط وذكر الحديث.»^(٣)

قلت: استشهاده بالحديث إنما يدل على أن الرفع مَرُوى لا أنه هو المروى^(٤) كما يظهر

من عبارة الزركشى فتأمل.^(٥)

واعلم أن ابن العم المبهم فى قوله فى هذا الحديث: (كانت لى بئر فى أرض ابن

عمّ لى) هو الجَفْشِيش بن النعمان الكندى ، ويقال: بالحاء وبالخاء أيضا.^(٦)

(١) - وهى ثلاثة شروط : التصدر والاستقبال وعدم الفصل بين (إذن) والفعل.

قول العلامة السهيلي رحمه الله- «هو بالنصب لاغير لاستيفائها شروط إعمالها.» ليس موضع اتفاق ؛ لأن قوماً من العرب يُلغونها مع استيفاء الشروط، فإن سيبويه -رحمه الله- قال: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل. ذاك فى الجواب، فأخبرت يونس بذاك فقال: لاتبعن ذا، ولم يكن ليروى إلا ما سمع.» الكتاب (تحقيق هارون) ١٦ / ٣

وقال العلامة رضى الدين رحمه الله:- «وإنما قلنا قبل إن النصب مع حصول الشرائط أفصح ؛ لأن سيبويه قال: وزعم عيسى بن عمر... الخ» شرح الكافية ٢ / ٢٣٨

وقال العلامة الأشموني رحمه الله:- «وهي لغة نادرة، ولكنها القياس ؛ لأنها [أي: إذن] غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على (ظن) ؛ لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيهما.» شرح الأشموني ٣ / ٢٩١

وذكر الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد قائلاً: «وقد تلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر هذه بالقبول، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي، وخالف فى ذلك جمهور الكوفيين، فلم يجز أحد منهم رفع المضارع بعد (إذن) متى استكملت شروط إعمالها.

وأنكر الكسائي و الفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشاذ، والقليل، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ... فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ.»

عدة السالك بحاشية أوضح المسالك ٤ / ١٦٤ - ١٦٥

(٢) - ينظر معنى قوله هذا فى نتائج الفكر ص: ١٣٦ ونصه فى التنقيح (١٠٨ / أ) والفتح ٥ / ٣٤ وإرشاد السارى ٤ / ١٩٦

(٣) - التنقيح (١٠٨ / أ) والكتاب (تحقيق هارون) ٣ / ١٦

(٤) - يريد المروى الوحيد الذى لا مروى غيره .

(٥) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ١٩٦ حيث أورد كلام الدمامينى السابق .

(٦) - قال العينى فى العمدة ١٢ / ١٩٨ : «واسمه : معدان بن الأسود بن سعد بن معدى كرب الكندى ... ولقبه الجفشييش على وزن (فعليل) بفتح الجيم و سكون الفاء وبالشينين المعجمتين أولهما مكسورة بينهما ياء - آخر الحروف - ساكنة، وقيل : بفتح الحاء المهملة . وقيل : بالخاء المعجمة وبقية الحروف .

وقال الكرمانى : وقيل : اسمه : جرير وكنيته : أبو الخير . قلت : الأصح هو الذى ذكرناه . »

قال النووى: «بفتح الجيم» (١)

ونقل غيره الضم والكسر. قيل : فيحصل فيه تسع لغات.

قلت: إنما يثبت التسع عند ثبوت الحركات [٣٢٩/ب] الثلاث فى كل واحد من الجيم والحاء والحاء .

٦ - باب سَكْرُ الْأَنْهَارِ

بفتح السين المهملة وإسكان الكاف. قال الجوهرى: «هو مصدر سَكَرْتُ النهر أَسْكُرُهُ

سَكْرًا، إذا سَدَدْتَهُ» (٢)

٨٢ - (أَنَّ رُجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ) قال النووى فى تهذيب الأسماء

واللغات: «قال ابن باطش: (٣) هو حاطب بن أبى بَلْتَعَةَ. (٤) وقيل: ثعلبة بن حاطب. (٥) وقيل: حميد.

وقوله (٦) فى حاطب لا يصح فإنه ليس أنصاريًا، وقد ثبت فى صحيح البخارى أن

(١) - ينظر المستفاد ٢ / ٨٣ - ١

(٢) - ينظر الصحاح مادة (س ك ر)

٨٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَدَّثَهُ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، خَاصِمَ الزُّبَيْرِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاحِ الْحَرَّةِ ، الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : سَرَّحَ الْمَاءَ يَمْرُ ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، فَأَخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ : (أَسْقِ يَا زُبَيْرُ ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ) . فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ : أَنَّ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : (أَسْقِ يَا زُبَيْرُ ، ثُمَّ أَحْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ) . فَقَالَ الزُّبَيْرُ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ : «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» .

(٣) - هو إسماعيل بن هبة بن سعيد المعروف بابن باطش الشافعى المتوفى ٦٥٥ هـ من مصنفاته:

البيان عما اتفق عليه الشيوخان ، وطبقات الشافعية . انظر هدية العارفين ١ / ٢١٣

(٤) - هو ممن شهد بدرا وهو الذى كتب فى السر إلى المشركين بمكة ، وكان رسول النبى - صلى الله عليه

وسلم - إلى المقوقس توفى : ٣٠ هـ التجريد للذهبي ١ / ١١٣ - ١١٤

(٥) - هو ابن حاطب ابن عمرو الأوسى الأنصارى ، بدرى ومات ثعلبة فى خلافة عثمان - رضى الله عنه -

أسد الغابة ١ / ٢٨٣ فما بعدها

(٦) - أى قول: ابن باطش.

هذا الأنصارى القائل كان بدريا. « (١)

وفى أسد الغابة فى ترجمة حميد الأنصارى بإسناده : أخبرنا ابن قتيبة (٢) قال :

أنا (٣) يزيد بن خالد الرملى (٤) قال : ثنا الليث (٥) عن الزهري عن عروة ابن الزبير (٦) أن حميدا رجل من الأنصار خاصم الزبير فى شراج الحرة... الحديث.

قال أبو موسى (٧) هذا حديث صحيح له طرق شتى لا أعلم فى شىء منها ذكر حميد

إلا من هذا الطريق. « (٨)

قال ابن الأثير : « حميد بضم الحاء وآخره دال . » (٩)

وفى مبهلمات ابن بشكوال : (١٠) أنه ثابت بن قيس بن شماس ، (١١) واستبعد . (١٢)

(فى شراج الحرة) بكسر الشين المعجمة و بألف بين راء وجيم فى الآخر .

(١)- ينظر تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٣١٢

وينظر البخارى : الصلح — باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى ، حكم عليه بالحكم البين .

(٢)- هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى توفى : ٢٧٦ هـ

(٣)- يعنى : أخبرنا . وفى النسخ : أبا وهو تحريف .

(٤)- يزيد بن خالد بن يزيد بن موهب الرملى ثقة ، عابد ، توفى : ٢٣٢ هـ

تقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ٢ / ٣٢٣

(٥)- هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى ، أبو الحارث ، المصرى ثقة ، ثبت ، فقيه ، إمام مشهور

مات فى شعبان سنة : ١٧٥ هـ الجمع ٢ / ٤٣٣ وتقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ٢ / ٤٨

(٦)- عروة ابن الزبير بن العوام ، ولد فى أوائل خلافة عثمان -رضى الله عنه- وتوفى سنة : ٩٤ هـ

تقريب التهذيب ١ / ٦٧١

(٧)- هو أبو موسى المدينى : محمد بن أبى بكر عمر بن أبى عيسى الأصفهاني ، المتوفى سنة ٥٨١ هـ

صاحب التصانيف منها : معرفة الصحابة ، الطوالات ، الغريبين ، وغير ذلك .

طبقات الحفاظ ص ٤٧٥

(٨)- ينظر أسد الغابة ١ / ٥٣٦

(٩)- ينظر أسد الغابة ١ / ٥٣٦

(١٠)- ابن بشكوال : بفتح الباء وسكون الشين ، وضم الكاف وبعد الواو ألف ثم لام هو خلف بن

عبد الملك بن مسعود الأنصارى القرطبى المتوفى سنة : ٥٧٨ هـ من مصنفاته : الصلة ، والغوامض

والمبهلمات . وفيات الأعيان ٢ / ١٣

وينظر قوله فى غوامض الأسماء المبهمة ٢ / ١٨٨ والفتح ٥ / ٣٥

(١١)- هو أنصارى خزر جى من كبار الصحابة ، بشره النبى - صلى الله عليه وسلم - بالجنة ، استشهد

باليمامة . تقريب التهذيب ١ / ١٤٧

(١٢)- لأنه ليس بدريا . الفتح ٥ / ٣٥

قال الجوهري: « الشَّرَجُ يعنى بفتح الشين وسكون الراء : مسيل ماء من الحرّة إلى

السهل والجمع : شِراج و شروج انتهى. »^(١)

والحرّة اسم موضع فيه تلك الشِراج. ^(٢)

(أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ ^(٣)) بفتح الهمزة، قضيت له لأن كان كذلك.

وقال ابن مالك: « فى الرواية الأخرى: (إنه كان ^(٤) ابنُ عمّتكَ) ^(٥) يجوز فى (إنه)

الكسر والفتح وإذا كسرت قدر قبلها الفاء وإذا فتحت قدر قبلها اللم والكسر أجود. »^(٦)
واستشكل الزركشى تقدير الفاء قبلها مع الكسر بأن الفاء إنما تكون لتعليل، والتعليل يقتضى الفتح لا الكسر. ^(٧)

قلت: هذا كلام من لم يلم بفهم كلام القوم وذلك أن الكسر منوط بكون المحل محل الجملة لا المفرد والفتح بكون المحل للمفرد لا للجملة ، وأما التعليل فلا مدخل له من حيث خصوص التعليل لا فى فتح ولا غيره ولكنه رَأهم يقولون فى مثل : أَكْرِمَ زيداَ أنه فاضل. بالفتح فتحت (أن) لإرادة التعليل مثلاً ، فظن أنه الموجب للفتح وليس كذلك ؛ وإنما أرادوا فتح (أن) لأجل أن لام الجر مرادة وهى فى الواقع للتعليل فالفتح إنما هو لأجل أن حرف الجر مطلقاً لا يدخل إلا على مفرد ففتحت (أن) من حيث دخول اللام باعتبار كونها حرف جر لا باعتبار كونها للتعليل ولا بد ألا ترى أن حرف الجر المقدر لو لم يكن للتعليل أصلاً لكانت (أن) مفتوحة ثم ليس كل حرف دل على التعليل

(١) - ينظر الصحاح مادة (ش ر ج)

(٢) - قال ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ٥ / ٣٦ : « والحرّة موضع معروف بالمدينة ،،، وهى فى خمسة مواضع المشهور منها اثنتان : حرّة واقم وحرّة ليلى . »

(٣) - العبارة : ابن عمّتكَ . طمس فى الأصل .

(٤) - كذا فى النسخ . وهى ليست فى هذه الرواية . وأوردها الدمامينى تبعاً للزركشى .

ينظر التنقيح (١٠٨ / ب)

(٥) - هى رواية : معمر فى الباب الذى بعد هذا وهو باب : شرب الأعلى قبل الأسفل ينظر الفتح ٥ / ٣٦

(٦) - ينظر شواهد التوضيح ص : ٦٣ فما بعدها نقله بالمعنى .

(٧) - ينظر التنقيح (١٠٨ / ب)

تفتح (أن) معه .

وإنما قدر ابن مالك الفاء مع الكسر ليأتى بحرف دال على السببية ولا يدخل إلا على الجمل فيلزم كسر (أن) بعده ولا شك أن الفاء الموضوعة للسببية كذلك . أى : تختص (١) بالجمل فتأمل . (٢)

(أحبس الماء حتى يرجع إلى الجدر) بفتح الجيم وإسكان الدال المهملة . أى :

الجدار قيل : المراد به هنا أصل الحائط .

وقيل : أصول الشجر .

وقيل : جدر المشارب التى يجتمع فيها الماء فى أصول الثمار كذا فى المشارق . (٣)

قال السفاقي : «وروى بذا ل معجمة أى : مبلغ تمام [٣٣٠/ب] الشرب من جذر

الحساب .» (٤)

٧ - [باب شرب الأعلى قبل الأسفل] (٥)

واختلف أصحاب مالك فى صفة إرسال الماء من الأعلى إلى الأسفل (٦)

فقال ابن حبيب : (٧) «يُدخل صاحب الأعلى جميع الماء فى الحائط ويسقى به حتى إذا بلغ الماء من قاعة الحائط إلى الكعابين من القائم فيه أغلق مدخل الماء وصرف ما زاد من الماء على مقدار الكعابين إلى من يليه ، فيصنع به مثل ذلك حتى يبلغ ماء السيل إلى أقصى الحوائط وهكذا فسّر لى مطّرف (٨)

(١) - فى م : لا يختص . وهو خطأ

(٢) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ٢٠٠ حيث أورد هذا الكلام بتمامه .

(٣) - ينظر المشارق ١ / ١٤١

(٤) - ينظر المخبر الفصيح (٢٢٦/ب) واللسان مادة (ج ذر)

(٥) - حديث هذا الباب هو الحديث السابق .

(٦) - ينظر هذا الاختلاف فى العمدة ١٢ / ٢٠٤ وإرشاد السارى ٤ / ٢٠١

(٧) - ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان القرطبي المالكي ولد بعد ١٧٠ هـ أخذ عن ابن الماجشون ، ومطرف ، وكان موصوفا بالحذف فى الفقه ، كبير الشأن ، بعيد الصيت توفى : ٢٣٨ هـ سير النبلاء ١٢ / ١٠٢ فما بعدها .

(٨) - هو مطّرف بن عبد الله بن مطّرف اليساري ، أبو مصعب المدني ابن أخت مالك - رضي الله عنه -

مات سنة ٢٢٠ هـ انظر تقريب التهذيب (تحقيق مصطفى) ٢ / ١٨٨ - ١٨٩

وابن الماجشون .» (١)

وقال ابن وهب (٢) وابن القاسم (٣) : « إذا انتهى الماء فى الحائط إلى مقدار الكعبين

أرسله كله إلى من تحته ولم يحبس (٤) منه شيئاً فى حائطه . »

ورجح ابن حبيب الأول بأن مطرفا وابن الماجشون من أهل المدينة وبها كانت القصة

فهما أقعد بذلك .

قال ابن المنير : « والماء الذى يُسْتَقَى (٥) من الحرّة لم يكن مملوكا بل كان مباحا فلذا

يقدم فيه الأعلى بخلاف الماء المملوك فيقسم بالقِلْد (٦) ونحوه وظاهر الحديث مع ابن

القاسم ؛ لأنه (٧) قال : (احبس الماء حتى يَبْلُغَ الجَدْر) والذى يبلغ الجدر هو الماء الذى يدخل

الحائط فمقتضى اللفظ أنه هو الذى يُرسله بعد هذه الغاية ، وهى طريقة السقى بديار

مصر فى بعض النواحي يُحْبَس الماء على الحوض الأول أمدا معلوما ثم يرسله بجملته

فينزل الماء عن الأول إلى الثانى ويخلو الأول بالكلية ، على الصورة التى ذكر ابن

الماجشون يحبسون الماء الذى فى الحوض عليه ويرسلون ما عداه وهى طريقة حوائط

الإسكندرية .» (٨)

(١) - ينظر قوله فى العمدة ١٢ / ٢٠٤ وإرشاد السارى ٤ / ٢٠١

وابن الماجشون : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله تلميذ الإمام مالك ، الفقيه العلامة مفتى

المدينة توفى : ٢١٣ هـ وقيل : ٢١٤ هـ سير النبلاء ١٠ / ٣٥٩

(٢) - سبقت ترجمته فى ص ٦٢

(٣) - هو عبد الرحمن بن القاسم أبو عبد الله العتقى المصرى صاحب الإمام مالك ، كان ثقة ، إماما فقيها

توفى بمصر سنة : ١٩١ هـ تهذيب التهذيب ٦ / ٢٥٢

وينظر قولهما فى العمدة : ١٢ / ٢٠٤

(٤) - عن ن ، وفى الأصل ، م : يجلس .

(٥) - فى ط : يسقى .

(٦) - يقال قَلْدُ الماء فى الحوض واللبن فى السقاء والسَمْن فى النَحْى يَقْلِدُ قَلْدًا : جمعه فيه ... والقِلْدُ -

بالكسر - الحظ من الماء . اللسان مادة (ق ل د)

(٧) - أى : النبى - صلى الله عليه وسلم - .

(٨) - ينظر قوله فى إرشاد السارى ٤ / ٢٠١

٨ - [باب شرب الأعلى إلى الكعبين]

٨٣ - (وَاسْتَوْعَى لَهُ حَقَّهُ) أى : استوفاه له وهو من [٣٣١/أ] الوعاء وهذا يدل على

أن القول الأول على وجه المشورة للزبير والمسامحة لجاره ببعض حقه لأعلى وجه الحكم، فلما خالفه الأعرابي استقصى للزبير حقه.

وقيل: هو من باب العقوبة بالمال، والأول هو الوجه. والرواية الثانية فى باب إذا

أشار الإمام بالمصلحة، ^(١) مصرحة بذلك. ^(٢)

٩ - [باب فضل سقى الماء]

٨٤ - (بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشَى) تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ —

٨٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ فِي شِرَاجٍ مِنَ الْحَرَّةِ ، يَسْقِي بِهَا النَّخْلَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَسْقِ يَا زُبَيْرُ - فَأَمَرَهُ بِالْمَعْرُوفِ - ثُمَّ أُرْسِلْ إِلَى جَارِكَ) . فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : أَلَا كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : (أَسْقِ ثُمَّ أَحْبِسْ ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمَاءُ إِلَى الْجَدْرِ) . وَاسْتَوْعَى لَهُ حَقَّهُ ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ : وَاللَّهِ إِنْ هَذِهِ الْآيَةُ أَنْزَلْتَ فِي ذَلِكَ : «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» . قَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ : فَقَدَرْتَ الْأَنْصَارُ وَالنَّاسُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : (أَسْقِ ، ثُمَّ أَحْبِسْ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ) . وَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ .

(١) - ينظر البخارى : الصلح — باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى ، حكم عليه بالحكم البين . وفى

الفتح ٣٠٩ / ٥

(٢) - نقل الكلام السابق برمته من التنقيح (١٠٨ / ب) دون أن يشير إليه

٨٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ ، فَتَرَكَ يَدْرًا فَشَرِبَ مِنْهَا ، ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ يَلْهَثُ ، يَأْكُلُ التُّرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ بِي ، فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ فِيهِ ، ثُمَّ رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ) . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا ؟ قَالَ : (فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ) .

(بينما) ^(١) والذى تلقيت به هو (إذا) من قوله: (فإذا هوبكلب يَلْهَثُ) غير أن الفاء مقترنة بها ولعلها زائدة. ^(٢)

(يَأْكُلُ الثَّرَى) بفتح الثاء المثناة. أى: الأرض. ^(٣)

(مِنْ الْعَطَشِ) (من) تعليلية.

ويُروى: (من العطاش) بضم العين المهملة وهو داء يصيب الإنسان يشرب الماء ولا يروى قاله الجوهري. ^(٤)

(لقد بَلَغَ بهذا ^(٥) مثلُ الذى بَلَغَ بى) قال الزركشى: «مثل نصب نعت لمصدر

محذوف. أى: مبلغا مثل.» ^(٦)

قلت : لا يتعين لجواز أن يكون المحذوف مفعولا به . أى: عطشا. ^(٧)

ورأيت فى نسخة (مثل) مضبوطا بالرفع ^(٨)، وله وجه وهو أن يكون فاعل (بلغ)

و(هذا) مفعول به مقدم.

(١) - ينظر (١٣ / أ) حيث قال - معلقا على الحديث (بينما أنا أمشى إذ سمعت) - : بينا ظرف زمان مكفوف بالالف عن الإضافة إلى المفرد ، والتقدير بحسب الأصل : بين أوقات أنا أمشى إذ سمعت .

وفيه رد على الأصمعى حيث ادعى أن الفصيح ترك (إذ) و (إذا) فى جواب (بينما) و (بينما) و (إذ) هذه للمفاجأة وهل هى ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أقوال . «

(٢) - قال العينى فى العمد ١٢ / ٢٠٦ : « وليس فى رواية مسلم هذه الفاء ، وقد ذكرنا فيما مضى أن الأنصح أن يقع جواب (بينما) و (بينما) بلا كلمة (إذ) و (إذا) ولكن وقوعه بهما كثير . «

(٣) - ينظر اللسان مادة (ث را) حيث قال : « والثرى : التراب الندى ، وقيل : هو التراب إذا بُلَّ يصيرطينا لازبا . «

(٤) - ينظر الصحاح مادة (ع ط ش)

وهذه الرواية غير مناسبة هنا ، وسياق الحديث يأباه وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جُوزى بالمغفرة، والله أعلم . إرشاد السارى ٤ / ٢٠٢

(٥) - كذا فى النسخ وفي الصحيح : هذا .

(٦) - التنقيح (١٠٩ / أ)

(٧) - نقله إرشاد السارى ٤ / ٢٠٢

(٨) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ٢٠٢ : « (مثل) بالرفع فى فرع اليونينية والنسخة المقروءة على الميديمى وغيرهما مما وقفت عليه من الأصول المعتمدة . «

قال ابن الملقن: «وكذا مضبوط بخط الدمياطي.» (١)

(ثُمَّ رَقَى) بكسر القاف أى: صَعِدَ. كذا فى الزركشى. (٢)

ومقتضى كلام السفاقسى أن الرواية بفتح القاف وذلك أنه قال: «(ثم رقى فسقى

الكلب) كذا وقع، وصوابه: رَقَى على زنة عِلِمَ ومعناه صَعِدَ قال تعالى: «أو ترقى فى

السماء» (٣)

وأما (رقى) بفتح القاف ، فمن الرُقْيَة وليس هذا موضعه، وخرجه على لغة

طىء (٤) فى مثل: بَقَى يَبْقَى ، وَ رَضَى يَرْضَى . يأتون بالفتحة مكان الكسرة فتقلب

الياء ألفا وهذا (٥) دأبهم فى كل ما هو من هذا الباب. (٦)

[٣٣١/ب] قلت: ولعل المقتضى لإيثار الفتح هنا - إن صح - قصد المزاوجة بين (رقى)

و(سقى) وهى من مقاصدهم التى يعتمدون فيها تغيير الكلمة عن وضعها الأصلى .

٥٨ - (أَيْ رَبٌّ) بفتح همزة (أى) وهى حـــــــــرف نداء .

(وأنا معهم؟) على حذف همزة الاستفهام . أى : أو أنا معهم .

(١) - ينظر التوضيح (ج ٢ ص ٦٢١) وإرشاد السارى ٢٠٢/٤

(٢) - ينظر التنقيح (١/١٠٩)

(٣) - الإسراء من الآية : ٩٣

(٤) - طىء بن أدد : قبيلة عظيمة من كهلان من القحطانية تنتسب إلى طىء بن أدد زيد بن يشجب .

معجم القبائل ٢ / ٦٩٨

(٥) - فى ن : هو

(٦) - ينظر المخبر الفصيح (٢٢٧/أ) والفتح ٤٠ / ٥ وإرشاد السارى ٢٠٢/٤

٥٨ - قال البخاري - رحمه الله:-

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ : حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ
بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ ، فَقَالَ : (دَنَتْ مِنِّي النَّارُ ،
حَتَّى قُلْتُ : أَيْ رَبِّ وَأَنَا مَعَهُمْ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ - حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - تَحْدِثُهَا هِرَّةٌ ، قَالَ : مَا شَأْنُ
هَذِهِ ؟ قَالُوا : حَسِبَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا) .

ساق فيه حديث الغلام الذى عن يمينه والأشياخ الذين عن يساره،^(١) وحديث:

٨٧ - (لَا ذُودَنَّ رَجَالًا عَنْ حَوْضِيْ كَمَا تُذَادُ الْغَرِيْبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ)

فانتقد الملهب على البخارى الأولَ بأنه لا يدل على أن صاحب الماء أحق به وإنما فيه

أن الأيمن أحق من صاحب^(٢) القَدَح أن يعطيه غيره .^(٣)

ورده ابن المنير: بأن استدلال البخارى ألطف من ذلك لأنه إذا استحقه الأيمن

بالجلوس واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد المسبب فى تحصيله! .^(٣)

قال الملهب: «وإنما الدليل من قوله: (لَا ذُودَنَّ رَجَالًا عَنْ حَوْضِيْ) لدلالته على أحقية

صاحب الحوض بمائه.»^(٤)

قال ابن المنير: [٣٣٢/أ] «وهو وهم فإن تنزيل أحكام التكاليف على وقائع الآخرة

غير ممكن، وإنما استدل البخارى منه بقوله: (كَمَا تُذَادُ الْغَرِيْبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ)

فما شُبَّهَ بذودها فى الدنيا إلا ولصاحب الإبل منع غير إبله من مائه، والتعدى لا

يشبَّه به الحق.»^(٥)

(١) - سبق كلام الشارح على هذا الحديث انظر ص ١١٩ فما بعدها

٨٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ :
سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا ذُودَنَّ رَجَالًا عَنْ
حَوْضِيْ ، كَمَا تُذَادُ الْغَرِيْبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ) .

(٢) - ينظر المتوارى ص ٢٦٥ والفتح ٥ / ٤٣

(٣) - المتوارى ص ٢٦٥ والفتح ٥ / ٤٣

(٤) - المتوارى ص : ٢٦٥

(٥) - المتوارى ص : ٢٦٥

(لَاذُودَنَّ) بذال معجمة ثم دال مهملة بمعنى: الطرد. (١)

١١ - [باب لا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ - ﷺ]

٨٨ - (بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَمَى النَّقِيعَ) القائل (بلغنا)

هو ابن شهاب (٢) رواه ابن وهب في موطئه كذلك عن يونس. (٣)

و(النقيع) بالنون موضع بقرب المدينة (٤) كان الماء يستنقع فيه، أى: يجتمع .

(وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى السَّرْفَ) بفتح السين المهملة وكسر الراء كذا عند البخارى. (٥)

قال الدمياطى: «وهو خطأ والصواب بالشين المعجمة وفتح الراء كذا رواه ابن وهب في موطئه ، وهو من عمل المدينة ، وأما (سرف) فمن عمل مكة على ستة أميال منها ، وقيل: سبعة . وقيل: تسعة . وقيل: اثنى عشر . ولا يدخله الألف واللام .» (٦)

(١) - ينظر اللسان مادة (ذود) : « الذودُ : السوق والطرد والدفع ، ، ، ، ويقال : ذدتُ فلانا عن كذا أذوده . أى : طردته فأنا ذائد وهو مذود . »

٨٨ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ) . وَقَالَ : بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ ، وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى السَّرْفَ وَالرَّبَذَةَ .

(٢) - هو محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزهري التابعى الفقيه الحافظ توفى سنة ١٢٥ . ينظر الجمع : ٤٤٩ / ٢ وتقريب التهذيب ١٣٣ / ٢

(٣) - ينظر الفتح ٤٥ / ٥

ويونس: هو ابن يزيد بن أبى النجاد الأيلى يكنى أبا يزيد مولى معاوية بن أبى سفيان مات سنة : ١٥٩ هـ الجمع : ٥٨٤ / ٢ وتقريب التهذيب ٣٥٠ / ٢ فما بعدها

(٤) - ينظر معجم ما استعجم ١٣٢٢ / ٤

(٥) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٢٠٦ / ٤ : «(حَمَى السَّرْفَ) بفتح السين المهملة، والراء كذا فى فرعين لليونينية وفى النسخة المقروءة على الميديمى وغيرها: (السرف) ككتف موضع قرب التنعيم ، وذكر القاضى عياض أنه الذى عند البخارى .

(٦) - ينظر قوله فى إرشاد السارى ٢٠٦ / ٤ وتلك الأقوال فى معجم ما استعجم ٧٣٥ / ٣

قال القاضي: «وقد رواه^(١) بعض رواة البخارى وأصلحه على الصواب.»^(٢)

(والرَبْذَةُ) براء وموحدة وذال معجمة مفتوحات موضع بالبادية فيه قبر أبى

ذر^(٣) وقد تقدم.^(٤)

١٢ - [باب شرب الناس والدواب من الأنهار]

٨٩ - (فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا) بكسر الطاء المهملة وفتح الياء المثناة من تحت:

الحبل الطويل يُشدُّ أحد طرفيه فى وتدٍ أو غيره ، والطرف الآخر فى يد الفرس لتدور

(١) - أى : الشرف .

قال ياقوت فى معجم البلدان ٣ / ٢١٢: « قال القاضي عياض: وأما الذى حمى عمر - رضى الله عنه - فجاء فيه: أنه حمى السرف والرَبْذَةُ . كذا عند البخارى بالسین المهملة وفى موطأ ابن وهب : الشرف . بالشين المعجمة وفتح الراء ، وكذا رواه بعض رواة البخارى وأصلحه وهذا الصواب .

وأما سرف فلا يدخله الألف واللام . »

فمما تقدم يترجح أن الصواب : الشرف بالشين المعجمة وكذا فى الفتح ٥ / ٤٤

(٢) - ينظر المشارق ٢ / ٢٢٣ نقله بالمعنى

(٣) - ينظر معجم ما استعجم ٢ / ٦٣٣ - ٦٣٦

وأبو ذر الغفارى - رضى الله عنه - هو الذى قال له النبى - صلى الله عليه وسلم - يرحم الله أبا ذر

يمشى وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده .

انظر ترجمته فى الإصابة ٤ / ٦٢ - ٦٤

(٤) - انظر : (٢٩ / ب)

٨٩ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ : فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَطَالَ بِهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيلُهَا ، فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ ، كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاهَا حَسَنَاتٍ لَهُ ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ ، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَسْقَى كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ . وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَقُّفًا ، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا ، وَلَا ظُهُورِهَا ، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ . وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ) . وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ ، فَقَالَ : (مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَةُ : «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ»).

فيه وترعى ولا ^(١) تذهب لوجهه . ^(٢)

وعند الجرجاني ^(٣) (طَوَّلَهَا) . وكذا فى مسلم ، ^(٤) وأنكر يعقوب ^(٥) الياء وحكى ثابت ^(٦) فى دلائله الوجهين .

(فَاسْتَنْتَ) يقال : استنَّ الفرس استناناً . أى : عدا لمرحه ونشاطه . ^(٧)

(شَرَفًا أو [٣٣٢/ب] شَرَفَيْنِ) بفتح الراء : العالى من الأرض . ^(٨)

وقيل : المراد هنا طلقاً أو طلقين ولا راكب عليه . ^(٩)

(ولو أنها مرَّتْ بنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ ولا يريدُ أَنْ يَسْقِيَهَا ^(١٠)) قيل : إنما ذلك لأنه وقت لا تنتفع بشربها فيه فيغتم لذلك فيؤجر ، ويحتمل أنه كره شربها من

(١) - عن ط .

(٢) - والطيل : مأخوذة من الطول ، وهي واوية الأصل ، ومما جاء بالواو قول طرفة بن العبد :

لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى
وقد تقلب الواو ياء كما جاء فى قول الشاعر :

تبين لى أن القماء ذلّة
وأن أمـراء الرجال طيالها

وهذا شاذ كما جاء فى أوضح المسالك ٤ / ٣٨٦

(٣) - الجرجاني : هو عبد الله بن عدى بن عبد الله الجرجاني المحدث ، الثقة ، الفقيه . توفى سنة ٣٦٥ هـ ومن مصنفاته : الكامل فى معرفة ضعفاء الحديثين ، وأسماء الصحابة ، وأسامى من روى عنهم البخارى تاريخ التراث العربى ١ / ٣٩٩ وينظر رأيه فى التنقيح (١ / ١٠٩)

(٤) - ينظر صحيح مسلم : الزكاة — باب إثم مانع الزكاة .

(٥) - يعقوب هو ابن السكيت اللغوى صاحب إصلاح المنطق .

وينظر قوله فى المشوف المعلم ١ / ٤٧٤ « الطَّوْل : الحبل الذى يُطَوَّلُ فيه للدابة لترعى ، يقال : أرغ للدابة من طوله ، وليس فيه إلا الواو . »

(٦) - ثابت : هو ابن حزم بن عبد الرحمن السرقسطى المتوفى سنة ٣١٣ هـ أكمل كتاب الدلائل فى شرح ماأغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث ، وكان قد بدأ به ابنه القاسم .

الرسالة المستطرفة : ص ١٥٥

وينظر قوله فى التنقيح (١ / ١٠٩)

وقال الخطابى فى أعلام الحديث ٢ / ١١٨٤ : « كلاهما (الطويل ، الطول) لغة . »

(٧) - ينظر اللسان مادة (س ن ن)

(٨) - ينظر المصباح المنير مادة (ش ر ف)

(٩) - ينظر هذا القول فى اللسان مادة (س ن ن)

(١٠) - وفى الصحيح : ولم يرد أن يسقى .

ماء غيره بغير إذنه.

(ونِواءٌ لأهلِ الإسلامِ) بنون مكسورة فواو فألف ممدودة أى: معاداةً لهم. (١)

قال الزركشى: «وأغرب الدوايدى فقال: بالفتح والقصر.» (٢) ونصب على أنه مفعول له أو مصدرٌ مؤكد والجملة حالية، أو على أن المصدر نفسه الحال، أو على حذف مضاف، وقد مرَّ له نظائر. (٣)

(إلا هذه الآيةُ [الجامعة] (٤) الفاذةُ) بالذال المعجمة أى: القليلة المثل المنفردة فى معناها فإنها تقتضى أن من أحسن إلى الحمر رأى إحسانه فى الآخرة ومن أساء إليها وكلفها فوق طاقتها رأى إساءته لها فى الآخرة.

(الجامعةُ) أى: العامة الشاملة.

قال الزركشى: «وهو حجة لمن قال بالعموم فى (من) (٥) وهو مذهب الجمهور.» (٦)

قلت: وكذا هو حجة فى عموم النكرة الواقعة فى سياق الشرط نحو: «مَنْ عمل صالحاً فلنفسه» (٧) وهذا منه - صلى الله عليه وسلم - إشارة إلى أنه لم يبين له الله فى أحكام الحمر وأحوالها ما بين له فى الخيل والإبل وغيرهما مما ذكره ، فالمعنى لم ينزل على فيها نص لكنه نزلت هذه الآية العامة. (٨)

(١) - انظر المصباح المنير مادة (ن وى)

(٢) - التنقيح (١٠٩ / أ)

(٣) - نظر ص ٣٣ - ٣٤

(٤) - عن الصحيح.

(٥) - يشير إلى قوله تعالى: «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره» [الزلزلة الآيتان ٨٧ - ٨٨] الوارد فى الحديث .

(٦) - التنقيح (١٠٩ / أ) فما بعدها

(٧) - فصلت من الآية : ٤٦ والجاثية من الآية : ١٥ .

(٨) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١٠٩ / أ)

٩٠ - (جاءَ رجلٌ إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسأله عن

اللُّقْطَةِ) تقدم فى باب الغَصْب فى الموعظة من كتاب العلم تفسير هذا المبهم ببلال

-رضى الله عنه- ووعدنا هناك بالكلام عليه. (١)

فاعلم أنه وقع فى أسد الغابة فى ترجمة عمير والد مالك قال: «أورد ه أبو بكر

الإسماعيلى روى عنه ابنه [١/٣٣٣] مالك أنه سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

عن اللُّقْطَةِ، فقال: عَرَفَهَا فَإِنْ وَجَدْتَ مَنْ يَعْرِفُهَا فادْفَعْهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا وَأَشْهَدْ

بِهَا عَلَيْكَ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فادْفَعْهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَهِيَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ. أخرجه أبو

موسى « (٢)

وفى الطبرانى: أنه زيد بن خالد (٣) راوى الحديث أبهم نفسهم. (٤)

٩٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ زَيْدِ
مَوْلَى الْمُبْعِثِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ
عَنِ اللُّقْطَةِ ، فَقَالَ : (اعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ
بِهَا) . قَالَ : فَضَالَةُ الْعَنَمِ ؟ قَالَ : (هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبْرِ) . قَالَ : فَضَالَةُ الْإِبِلِ ؟
قَالَ : (مَا لَكَ وَلَهَا ، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا ، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) .

(١) - ينظر (٥٠ / ١)

(٢) - ينظر أسد الغابة ٧٩٤ / ٣

(٣) - هو زيد بن خالد الجهنى المدنى ، صحابى مشهور ، مات بالكوفة سنة : ٦٨ هـ أو ٧٠ هـ

تقريب التهذيب ٣٢٨ / ١

(٤) - ينظر المعجم الكبير للطبرانى ٢٩٠ / ٥

قال ابن حجر فى الفتح ٨٠ / ٥ - ٨١ - بعد أن ذكر اختلاف العلماء فى هذا السائل أهو بلال المؤذن
أم زيد بن خالد الجهنى راوى الحديث ؟ ونقض هذه الأقوال - : «ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فيما
أخرجه الحميدى والبغوى وابن السكن والبارودى والطبرانى كلهم من طريق محمد بن معن الغفارى عن
ربيعة عن عقبة بن سويد الجهنى عن أبيه قال : سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
عن اللقطة ... الخ إلى أن قال : وهذا أولى ما يفسر به هذا المبهم لكونه من رهط زيد بن خالد .»

و(اللُقْطَةُ) هنا بفتح القاف. (١)

قال الزركشى: «كذا الرواية». (٢)

(وإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا) بنصب (شأن) على أنه مفعول بفعل محذوف.

(سِقَاؤُهَا) بكسر السين وبالد. يريد الجوف. (٣)

(وحذاؤها) بحاء مهملة مكسورة وذال معجمة وألف ممدودة: الخف.

١٣ - [بَابُ بَيْعِ الْحَطَبِ وَالْكَلَاءِ]

٩١ - (وَمَعِيَ صَائِغٌ) وعند الشيخ أبى الحسن: (٤) (طالع) قال: «ومعناه طالع يدلّه

على الطريق». (مَعَهُ قَيْنَةٌ) بقاف مفتوحة فمثناة من تحت ساكنة فنون فهاء تأنيث،

(١) - اللُقْطَةُ: وزان رُطْبَةٍ قال الأزهري: اسم الشيء الذى تجده مُلْقًى فتأخذه، قال: وهذا قول جميع أهل اللغة وحذاق النحويين، وقال الليث: هى بالسكون ولم أسمع له غيره.

انظر المصباح المنير مادة (ل ق ط)

وأما شرعا: فيأتى تعريفها فى ص ١٧٧ - ١٧٨

(٢) - التنقيح (١٠٩ / ب)

(٣) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٢٠٨ / ٤: «أو المراد بالسقاء: العنق لأنها ترد الماء وتشرب من غير ساق يسقيها، أو أراد أنها أجلد البهائم على العطش».

٩١ - قال البخارى - رحمه الله -:

حدثنا إبراهيم بن موسى: أخبرنا هشام: أن ابن جريج أخبرهم قال: أخبرني ابن شهاب، عن علي بن حسين بن علي، عن أبيه حسين بن علي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أنه قال: أصبت شارقاً مع رسول الله ﷺ في مغم يوم بدر، قال: وأعطاني رسول الله ﷺ شارقاً أخرى، فأنختهما يوماً عند باب رجل من الأنصار، وأنا أريد أن أحمل عليهما إذ خيراً لأبيعه، ومعى صائغ من بني قينقاع، فاستعين به على وليمة فاطمة، وحمزة ابن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قينة، فقالت: ألا يا حمز للشرف النواء. فثار إليهما حمزة بالسيف، فجب أسنمتهما وبقر خواصرهما، ثم أخذ من أكبادهما. قلت لابن شهاب: ومن السنام؟ قال: قد جب أسنمتهما فذهب بها. قال ابن شهاب: قال علي رضي الله عنه: فنظرت إلى منظر أفضعني، فأتيت نبي الله ﷺ وعنده زيد بن حارثة، فأخبرته الخبر، فخرج ومعه زيد، فأنطلقت معه، فدخل على حمزة، فتعيط عليه، فرفع حمزة بصره وقال: هل أنتم إلا عبيد لآبائي. فرجع رسول الله ﷺ يفهق حتى خرج عنهم، وذلك قبل تحريم الخمر.

(٤) - هو أبو الحسن القابسي تقدمت ترجمته فى ص ٢٩

وانظر هذه الرواية فى إرشاد السارى ٢٠٩ / ٤ لأبى ذر عن الحموى.

المراد بها المغنيّة. (فقال:)

أَلا يا حمزَ لِلشُّرْفِ النِّوَاءِ (١)

(حمز) منادى مرخم على لغة من نَوَى (٢) فالزاي مفتوحة، وفي نسخة بضم الزاي على لغة من لم ينو، (٣) والجار من قوله: (لِلشُّرْفِ) متعلق بمحذوف أي: انهض. تستدعيه أن ينحرها لِيُطْعِمَ أضيافه من لحمها. و(الشرف) بضمّتين جمع: شارف وقد تسكن الراء تخفيفاً (٤) وإنما كانتا شارفين ، ففيه إطلاق الجمع على الاثنين.

(النِّوَاءِ) بكسر النون وتخفيف الواو والمدّ: جمع ناوية وهي السمينّة يقال: نَوَتْ الناقة، سَمِنَتْ ؛ فهي ناوية. (٥)

ووقع عند الأصيلي والقابسي: (النَوَى) بالقصر. (٦)

وحكى الخطابي: أن ابن جرير الطبري رواه: ذا الشرف النَوَى. يفتح الشين والراء والنون والقصر، وفسره بالبعد. (٧)

قال الخطابي: «هو وهم وتصحيف .» (٨) وبقيّة البيت:

[٣٣٣/ب] وَهُنَّ مُعَقَّلَاتٌ بِالْفِئَاءِ

وبعده:

ضَعِ السِّكِينَ فِي اللَّبَاتِ مِنْهَا وَضَرَجْهُنَّ حَمْزَةً بِالدَّمَاءِ

(١) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه يأتي مع بيتين آخرين في هذه الصفحة.

اللغة: الشُّرْفُ: جمع شارف، وهو من الإبل المسنّ. والنِّوَاءُ: جمع ناوية وهي السمينّة.

ينظر اللسان مادة (ش ر ف) ومادة (ن و ي)

والشاهد فيه: قوله: (أَلا يا حمزَ) حيث رخّم (حمز) وجعله مبنياً على الفتح على لغة من ينوى.

(٢) - أي: نوى إثبات التاء ، ويقولون كذلك لغة مَنْ ينتظر .

(٣) - أي: لم ينو إثبات التاء ، ويقولون كذلك لغة من لم ينتظر .

(٤) - ينظر المرجع السابق .

(٥) - ينظر اللسان مادة (ن و ي)

(٦) - ينظر العمدة ٢١٨/١٢

(٧) - ينظر غريب الحديث للخطابي ٦٥٢/١ والتنقيح (١٠٩/ب)

(٨) - ينظر الغريب ٦٥٢/١ وعبارته فيه: « قال أبو سليمان: الرواية والتفسير معا غلط. »

وَعَجَّلَ مِنْ أَطَايِبِهَا لَشَرْبٍ قَدِيدًا مِنْ طَبِيخٍ أَوْ شِوَاءٍ^(١)

ذكرهما ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِهِ.^(٢)

و(الشَرْبُ) بفتح الشين وإسكان الراء الجماعة على الشراب ، والواحد شارب ،

مثل: تاجر وتجر .^(٣)

(فثَارَ) بمثلثة: وثب .

(فَجَبَّ) بجيم: قطع .

(أَسْنَمَتَهُمَا) جمع سنام وهو ما على ظهر البعير .

(وَبَقَّرَ) بالقاف : شقَّ .

(إِلَى مَنْظَرٍ أَفْظَعَنِي) أى: هالنى يقال : أفزع الأمر فهو مفضع وفظيع،^(٤) والظاء

معجمة.

(وذلك قبلَ تحريمِ الخمرِ) لأنها حرمت بعد وقعة أُحُدٍ وحمزة تُوفى يوم أحد .

(١) - سبق صدر بيت الأول فى ص: ١٣٩ والأبيات من الوافر أنشدتها قينة لحمزة بن عبدالمطلب - رضى

الله عنه - وهو يشرب مع جماعة فى بيت رجل من الأنصار؛ وذلك قبل تحريم الخمر .

ونقل ابن حجر فى الفتح ٢٠٠/٦ أن هذا الشعر لعبدالله بن السائب بن أبى السائب المخزومى .

اللغة: اللَّبَّات: جمع اللَّبَّة، وهى المنحر . ضَرَجَهُنَّ: أمر من التضريع، وهى التدمية . وأطايب الجذور:

السنام، والكبد .

(٢) - لم أقف عليهما فى المصنّف ولكن ينظرالبيتان فى غريب الحديث للخطابى ٦٥١/١

والتنقيح (١٠٩ / ب) والفتح ٢٠٠ / ٦ والعمدة ٢١٨ / ١٢ وإرشاد السارى ٢٠٩ / ٤ واللسان وتاج

العروس مادة (ش ر ف)

(٣) - ينظر اللسان مادة (ش ر ب)

(٤) - ينظر الصحاح مادة (ف ظ ع)

١٤ - [باب القطائع]

٩٢ - (أَنْ يُقَطَّعَ) مضارع (أَقَطَعَ) وهو عطاء يعطيه الإمام أهل السابقة والفضل.

قال الخطابي: «وإنما يُسَمَّى إِقْطَاعًا إِذَا كَانَ أَرْضًا أَوْ عَقَارًا؛ وَإِنَّمَا يُعْطِيهِ مِنَ الْفَيْءِ»^(١)

دون حقوق المسلمين وإقطاعه من البحرين إما من الموات الذي لم يملكه أحد فيُتملك

بالإحياء وإما أن يكون من العمارة من حقّه في الخمس. »^(٢)

(سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَهُ) بضم الهمزة وسكون المثناة، ويروى

٩٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُ
أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقَطَّعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : حَتَّى تُقَطَّعَ
لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي تُقَطَّعُ لَنَا ، قَالَ : (سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَهُ ، فَأَصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي) .

(١) - الفئء : الخراج والغنيمة . المصباح المنير مادة (ف ي ء)

(٢) - ينظر أعلام الحديث ٢ / ١١٨٨

بفتحها . (١)

قال الزركشى: «ويقال : يكسر الهمزة وإسكان الثاء وهو الاستيثار . أى: يستأثر عليكم بأمور الدنيا ويفضل غيركم نفسه عليكم ولا يجعل لكم فى الأمر نصيب . » (٢)

١٧ - باب الرجل يكون له ممرٌ

أو شربٌ فى حائط أو نخلٍ (٣)

قال ابن المنير: «وجه دخول هذا فى الفقه إمكان اجتماع الحقوق فى العين (٤)

الواحد هذا له الملك وهذا له الانتفاع.

وفهمه البخارى من استحقاق المبتاع للثمرة دون الأصل فله حق التطرق لاقتطافها [٣٣٤/أ] فى أرض مملوكة لغيره . وادّعى ابن بطال إجماع العلماء على دخول صاحب

العريّة (٥) إلى الحائط لسقيها وإصلاحها . (٦)

وليس كذلك لأن عندنا خلافاً فيمن يسقى العريّة فليل: سقيها على الواهب . وقيل: على الموهوب . (٧) وكذلك سقى الثمرة المستثناة فى البيع قيل : على البائع .

(١) - هنا ينتهى ما نقله عن التنقيح دون عزو .

وفى العمدة ٢٢١ / ١٢ قال : « قوله : (أثره) بفتح الهمزة والطاء المثناة ، ويروى بضم الهمزة وإسكان الثاء ، وقال ابن قرقول : وبالوجهين قيده الجياني ، والوجهان صحيحان . قال : ويقال أيضاً : (إثرة) بكسر الهمزة وسكون الثاء ،

قال الأزهري : وهو الاستيثار أى : يستأثر عليكم بأمور الدنيا ويفضل عليكم غيركم . »

(٢) - ينظر التنقيح (١١٠ / أ)

(٣) - لم يتعرض الدماميني - رحمه الله - لأحاديث هذا الباب وهى خمسة أحاديث يقدمها قول البخارى - رحمه الله - معلقاً : (وقال النبى - صلى الله عليه وسلم - من باع نخلاً بعد أن تؤبّر فتثمرها للبائع ، وللبائع الممرّ والسقى حتى يرفع ، وكذلك ربّ العريّة)

(٤) - فى النسخ : الغير

(٥) - والعريّة : فعلية بمعنى مفعولة ، وهى فى اللغة كل شئ أفرد من جملة

وفى الشرع : بيع الرطب فى رؤوس نخله بتمر كيلا . ينظر : المطلع للبعلّى : ص ٢٤١

(٦) - ينظر شرح ابن بطال ج ٣ (١٢٨ / أ)

(٧) - ينظر هذا الخلاف فى المدونة ٣ / ٢٧٧ - ٢٧٨

(٦) - أي الترجمة الأولى . بمعنى ترجمة الباب الذي قبل هذا .

قوله: ^(١) «باب مَنْ اشترى بالدين وليس عنده ثَمَنُهُ أو ليس بحضرته» مقيدة بالقدره على التحصيل ؛ لأنه إذا علم من نفسه العجز فقد أخذ لا يريد الوفاء وكيف يريد ما هو عاجز عنه إلا تمنيا والتمنى غير الإرادة المذكورة.

وفيه دليل على أن من اشترى سلعةً بدين وكشف البائع ^(٢) أنه فقير لا يُخير صاحب السلعة عليه في ردّ البيع بل يلزمه امضاؤه وينتظر الأجل ؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - اقتصر على أن دعا على ^(٣) المدلس ولم يلزمه ردّ ^(٤) العقد .

وقالوا في الحيل: إذا دلس بفلس الحال عليه كان للمحتال أن يتعقب الأصل كذا في ابن المنير. ^(٥)

قلت: ذكر اللخمي ^(٦) فيما إذا غره مَنْ فلس مثل ما تقدم قال: «والأبين أن له أخذ سلعته لأن العُسر عيب.»

وهذا الذي مال إليه خلاف المذهب. ^(٧)

٣ - [باب أداء الديون]

-
- (١) - يعنى قول البخارى .
- (٢) - فى النسخ: العيب.
- (٣) - من ط
- (٤) - من ط، وفى الأصل: ولم يلزمه والعقد.
- (٥) - ينظر المتوارى ص ٢٦٧ وفى الفتح ٥ / ٥٤ والعمدة ١٢ / ٢٢٧ فيهما هذا الكلام بالمعنى .
- (٦) - اللخمي: هو أبو بكر محمد بن محمد اللخمي الإشبيلي، الإمام الجليل الثبت كان أستاذاً فى صناعة القراءات وله تأليف منها: الإيماء إلى مذاهب السبعة القراء . توفى: ٥٥٣ هـ
- انظر شجرة النور ص ١٤٥
- ولم أهتم إلى قوله
- (٧) - لأن المذهب كما قال ابن المنير: لا يخير صاحب السلعة فى رد البيع بل يلزمه امضاؤه وينتظر الأجل.
- انظر قوله فى الفتح ٥ / ٤٥

٩٤ - (ما أحبُّ أَنَّهُ يُحوِّلَ لِي ذَهَبًا) فيه مجيء (حوَّل) كـ (صَيَّر) معنى وعملاً. (١)

قال ابن مالك: «وهو استعمال صحيح خفى على أكثر النحويين ، حتى أنكر بعضهم

على الحريري قوله فى الخمر: [٣٣٤/ب]

وما شئء إذا فسَّدا تَحَوَّلَ غَيُّهُ رَشَّدا

زَكِيُّ العِرْقِ (٢) وَالِدُهُ ولكن بئسَ ما وَلَّدا (٣)

وقد جاءت فى الحديث مبنية للمفعول فرفعت أول المفعولين وهو ضمير عائد على

(أحد) ونصبت ثانيهما وهو (ذهبا). (٤)

(إلا مَنْ قالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا) فيه التعبير عن الفعل بالقول نحو: قال بيده .

أى: أخذ ورفع، وقال برجله . أى: مشى . وقد سبق. (٥)

٤ - [باب استقراض الإبل]

٩٤ - قال البخارى يحدثنا أحمد بن يونس : حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ

وَهَبٍ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا أَبْصَرَ - يَعْنِي أَحَدًا - قَالَ :

(مَا أَحِبُّ أَنَّهُ يُحوِّلَ لِي ذَهَبًا ، يَمَكْتُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارًا فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا دِينَارًا أَرْضَدُهُ لِدَيْنٍ) .

ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا - وَأَشَارَ أَبُو شِهَابٍ بَيْنَ

يَدَيْهِ ، وَعَنْ يَمِينِهِ ، وَعَنْ شِمَالِهِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ) . وَقَالَ : (مَكَانَكَ) . وَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَسَمِعْتُ

صَوْتًا ، فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ : (مَكَانَكَ حَتَّى آتَيْكَ) . فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ

اللَّهِ ، الَّذِي سَمِعْتُ ، أَوْ قَالَ : الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ ؟ قَالَ : (وَهَلْ سَمِعْتُ) . قُلْتُ : نَعَمْ ،

قَالَ : (أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ) .

قُلْتُ : وَإِنْ فَعَلَ كَذًا وَكَذًا ، قَالَ : (نَعَمْ) .

(١) - وهو نصب المفعولين أصلهما مبتدأ وخبر .

(٢) - عن المقامات، وفي النسخ: العروق .

(٣) - البيتان من الوافر المجزوء ينظر فى شرح المقامات للشريشى ٤ / ١١٣ المقامة ٤٢ النجرانية.

والتمثيل وقع فى قوله: (تحوَّلَ غَيُّهُ رشداً) حيث أُمِّلَ (تحوَّل) إعمال (صار) معنى، وعملاً وذلك فى

رفعه الاسم ونصبه الخبر

(٤) - ينظر شواهد التوضيح ص : ٦٩

(٥) - ينظر (٣٠٨ / أ) حيث ورد : « وقال بأصابعه نحو الغزل والنفش »

٩٥ - (سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ) بفتح لام (سلمة) وضم كاف (كهيل) على التصغير . (١)

(أَنَّ رجلاً تقاضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) هذا المبهم المذكور هنا وفى الأبواب الثلاثة بعده (٢) وهو الذى كان له السُّنُّ على النبى - صلى الله عليه وسلم - فأوفاه فوق سنِّه .

حاول بعضهم تفسيره بالعرباض بن سارية (٣) بناءً على حديث وقع فى معجم الطبرانى عنه أنه قال: «بِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - بَكْرًا فَجِئْتُ لَتَقَاضِيهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ ثَمَنَ بَكْرِي فَقَضَاهُ بَعِيرًا مُسْنًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا أَفْضَلُ مِنْ بَكْرِي . فقال: هو خير لك إن خير القوم خيرهم قضاء .» (٤)

لكن روى النسائى من حديث عرباض: «بِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - بَكْرًا فَاتَّيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ . فقال: أَجَلٌ لَا أَقْضِيكَهَا إِلَّا النَّجِيبَةَ فَقَضَانِي فَأَحْسَنَ قَضَائِي . وجاءه أعرابى يتقاضاه سنه فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أَعْطُوه

٩٥ - سبق هذا الحديث برقم : ٥٢ وسيأتى برقم : ٢٠٣

(١) - هو سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمى ، أبو يحيى الكوفى ، ثقة ، مات يوم عاشوراء سنة ١٢١ هـ . انظر الجمع ١ / ١٩٠ - ١٩١ وتقريب التهذيب ١ / ٣٧٨

(٢) - وهى : باب حسن التقاضى ، وباب هل يُعطى أكبر من سنه ، وباب حسن القضاء

(٣) - عرباض : بكسر أوله وسكون الراء - ابن سارية السلمى ، أبو نجيع ، صحابى كان من أهل الصفة ، ونزل حمص ومات بعد عام سبعين من الهجرة .

انظر تقريب التهذيب ١ / ٦٦٩

(٤) - لم أهتمد إليه فى معجمه الأوسط ولكن انظر فى إرشاد السارى ٤ / ٢١٧

وهذا الذى نقله الدمامينى يخالف عما هو فى المعجم الكبير ١٨ / ٢٥٥ وإليك النص : « عن سعيد بن هانى أنه سمع عرباض بن سارية السلمى قال : (بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بكرا فجئت أتقاضاه فقلت : اقضنى من بكري ، فقال : أجل لأقضيئك . فقضانى فأحسن قضائى . ثم جاء أعرابى فقال : اقضنى . فقضاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعيرا مسنا قد أسن . فقال : هذا خير من بكري يا رسول الله . فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - خير القوم خيرهم قضاء . » والخلاف واضح فتأمله .

سِنًا فَأَعْطَوْهُ يَوْمئِذٍ جَمَلًا . فَقَالَ : هَذَا خَيْرٌ مِنْ سِنِّي .^(١) فَقَالَ : خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ قَضَاءً .^(٢)

وأخرج الحديث ابن ماجه عن العرباض فذكر قصة الأعرابي وأسقط قصة العرباض^(٣) فتبين بهذا أنه سقط من رواية الطبراني قصة الأعرابي^(٤) فلا يفسر المبهم بذلك .

٨ - باب [٣٣٥/ب] إذا قضى دُونَ حَقِّهِ أَوْ حَلَّاهُ [فهو جائز]^(٥)

قال ابن بطال: « كذا فى جميع النسخ، والصواب : وحلَّه . بالواو ؛ لأنه يجوز أن يقضى رب الدين دون حقه ويسقط مطالبته بباقيه إلا أن يحلله منه . »^(٦)
قال ابن المنير: « والصواب ما فى النسخ والمقصود : أو حلله من جميعه وأخذ البخارى هذا من جواز قضاء البعض والتحلل من البعض ، فإذا كان لصاحب الحق أن يهضم بعضه فيطيب للمديان فكذا الجميع وكأنه إذا قضى دون حقه وحلله من الباقي أو حلله من الكل . »^(٧)

٩٦ - (فأبوا ، فلم يُعْطِهِمُ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - حائطي، وقال:

- (١) - عن ط وهو موافق لما فى السنن وفى سائر النسخ : سن
(٢) - ينظر سنن النسائي : البيوع — باب استسلاف الحيوان واستقراضه (٧ / ٢٩١)
(٣) - ينظر سنن ابن ماجه : التجارات — باب السلم فى الحيوان (٢ / ٧٦٧)
(٤) - قلت : لم يسقط قصة الأعرابي من رواية الطبراني فى المعجم الكبير كما نقلت النص - فيما سبق - وكان العلامة الدماميني لم يقف على هذا وتبعه فيه القسطلاني فى إرشاد السارى ٢١٧ / ٤
(٥) - عن الصحيح .

- (٦) - ينظر شرح ابن بطال ج ٣ (١٢٩ / ب) والمتوارى ص : ٢٦٨ وقال ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ٥ / ٥٩ مُعَقَّباً عَلَيْهِ : « قلت : رأيت فى رواية أبى على بن شبيب عن القريبرى بالواو ، وكذا فى رواية النسفى عن البخارى وفى مستخرج الإسماعيلي »
(٧) - المتوارى ص : ٢٦٨ والتنقيح (١١٠ / أ)

٩٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بَنِي مَالِكٍ : أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَاشْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا تَمْرَ حَائِطِي وَيَحْلُلُوا أَبِي فَأَبَوْا ، فَلَمْ يُعْطِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ حَائِطِي ، وَقَالَ : (سَنَعْدُو عَلَيْكَ) . فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي تَمْرِهَا بِالْبَرَكَةِ ، فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ ، وَبَيَّ لَنَا مِنْ تَمْرِهَا .

سَنَعْدُوْكَ عَلَيْهِ) فيه جواز تأخير الغريم مالا مضرة فيه على الطالب .

وقد بَوَّبَ عليه البخارى بعد هذا :

٩ - باب إذا قاصَّ^(١) أو جازَفه^(٢)

فى الدين فهو جائزُ تمرًا بتمرٍ أو غيره

اعتُرض^(٣) بأن ترجمة هذا الباب لا يصح استنباطها للبخارى ؛ لأن بيع التمر بالتمر مجازفة حرام لعدم المماثلة . وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة إذا علم أنه أقل من دينه وسامح بالباقي .

وأجاب ابن المنير: بأن مقصود البخارى أنه يُغْتَفَرُ فى القضاء ما لا يغتفر فى المُعَاوَضَةِ^(٤) ابتداءً .^(٥)

٩٧ - (وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ)

(١) - عن الصحيح ، فى النسخ : قاضى رجلا .

وقاصَّ : تقول : قاصصته مُقَاصَّةً وقِصَاصًا . إذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك فجعلت الدين فى مقابلة الدين . ينظر المصباح المنير مادة (ق ص ص)

(٢) - والمجازفة : أخذ الشيء بلا كيل ولا وزن ، والجَزَفُ أخذ الشيء مجازفةً وجزافاً المصباح (ج ز ف)

(٣) - يعنى البخارى ، والمعترض هو المهلب ينظر الفتح ٦٠ / ٥

(٤) - المعاوضة : أخذ أو طلب العوض .

(٥) - ينظر المتوارى ص : ٢٦٩ والفتح ٦٠ / ٥ دون عزو إليه .

٩٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ : حَدَّثَنَا أَنَسٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَاهُ تُوِّفِيَ وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فَاسْتَنْظَرَهُ جَابِرٌ فَأَبَى أَنْ يُنْظَرَهُ ، فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيَسْتَفْعَلَ لَهُ إِلَيْهِ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ لِيَأْخُذَ تَمْرًا يَحْلِلُهُ بِالَّذِي لَهُ فَأَبَى ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّخْلَ فَسَنَى فِيهَا ، ثُمَّ قَالَ لِجَابِرٍ : (جُدْ لَهُ ، فَأَوْفِ لَهُ الَّذِي لَهُ) . فَجَدَّهُ بَعْدَ مَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَوْفَاهُ ثَلَاثِينَ وَسَقًا ، وَفَضَّلَتْ لَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ وَسَقًا ، فَجَاءَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ بِالَّذِي كَانَ ، فَوَجَدَهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُ بِالْفَضْلِ ، فَقَالَ : (أَخْبِرْ ذَلِكَ ابْنَ الْخَطَّابِ) . فَذَهَبَ جَابِرٌ إِلَى عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : لَقَدْ عَلِمْتُ حِينَ مَشَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُبَارِكَنَ فِيهَا .

وَسَقًا^(١) لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ) هُوَ أَبُو الشَّحْمِ^(٢) كَذَا وَقَعَ فِي الْمُنْتَقَى مِنْ تَارِيخِ دِمَشْقَ
لَابِنِ عَسَاكِرٍ فِي تَرْجُمَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.^(٣)

١٠ - [بَابُ مَنْ اسْتَعَاذَ مِنَ الدِّينِ]

٩٨ - (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ) لَا تَعَارِضُ بَيْنَ الْاسْتِعَاذَةِ مِنَ الدِّينِ

وَبَيْنَ جَوَازِ الْاسْتِدَانَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي اسْتَعِيذَ مِنْهُ لَيْسَ نَفْسُ الدِّينِ وَلَكِنْ غَوَائِلُ^(٤)
الدِّينِ وَقَدْ بَيَّنَّهَا فِي الْحَدِيثِ فَمَنْ آذَانَ وَسَلِمَ مِنْ تِلْكَ الْغَوَائِلِ فَقَدْ أَعَاذَهُ [٣٣٥/ب] اللَّهُ
وَفَعَلَ جَائِزًا.^(٥)

١١ - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ تَرَكَ دِينًا

(١) - الْوَسْقُ: حِمْلٌ بَعِيرٌ يُقَالُ: عَنْدهُ وَسْقٌ مِنْ تَمْرٍ. وَالْجَمْعُ: وَسُوقٌ. وَالْوَسْقُ: سِتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالصَّاعُ: خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ.

انظر المصباح مادة (وسق)

(٢) - عَنْ ط. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي مُخْتَصَرِ تَارِيخِ دِمَشْقَ ٣٦٠ / ٥ وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: السَّحْمُ.

(٣) - لَمْ أَقِفْ عَلَى الْمُنْتَقَى، وَلَكِنْ يَنْظُرُ مُخْتَصَرُ تَارِيخِ دِمَشْقَ لَابِنِ مَنْظُورٍ ٣٦٠ / ٥
وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ٨٣

٩٨ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ :
حَدَّثَنِي أَخِي ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ : أَنَّ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ ، وَيَقُولُ : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ
بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ) . فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ : مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْمَغْرَمِ ؟ قَالَ :
(إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ) .

(٤) - الْغَائِلَةُ : الْفَسَادُ وَالشَّرُّ ، وَالْجَمْعُ : الْغَوَائِلُ ، وَقَالَ الْكَسَاؤِيُّ : الْغَوَائِلُ : الدَّوَاهِي .

انظر المصباح مادة (غول)

(٥) - الْكَلَامُ السَّابِقُ لَابِنِ الْمُنِيرِ انْظُرْهُ فِي الْفَتْحِ ٦١ / ٥ وَإِرْشَادُ السَّارِيِّ ٢٢١ / ٤

قال ابن المنير: «أورد هذه الترجمة تسهيلاً لأمر الدين وأنه لا يخل بالدين ليبين أن الاستعانة من مفسد الدين لا منه نفسه ، فأورد الحديث الذي مقتضاه صلاته - عليه السلام - على المديان بعد أن كان لا يصلى على مديان .» (١)

٩٩ - (وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا) بفتح الكاف من (كلا) أى: عيالا. (٢)

١٠٠ - (أَوْ ضَيَاعًا) بفتح الضاد المعجمة مصدر (ضاع) (يضيع) فسمى العيال

بالمصدر كما تقول: تركه عسرا . أى: معسرين. (٣)

وروى بالكسر على أنه جمع : ضائع، كجياع وجائع.

وأنكره الخطابي. (٤)

وقال ابن الجوزي: «الأول أصح». (٥)

١٣ - [باب لصاحب الحق مقال]

٩٩ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنَّا) .

(١) - ينظر الفتح ٥ / ٦١ والعمدة ١٢ / ٣٣٤ دون عزو إليه

(٢) - ينظر اللسان مادة (ك ل ل) قال : « الكَلَّ : العيال والثقل . »

١٠٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ : حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، أَقْرَبُوهَا إِنْ شِئْتُمْ : « النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ » . فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَلِإِنِّي ، فَأَنَا مَوْلَاهُ) .

(٣) - ينظر النهاية فى غريب الحديث واللسان مادة (ض ي ع)

(٤) - ينظر غريب الحديث للخطابي ٣ / ٢٦٠ والفتح ٥ / ٦١

(٥) - ينظر العمدة ١٢ / ٢٣٦

وابن الجوزي : هو عبد الرحمن بن على سبقت ترجمته فى ص ٤٢

(لَى الْوَاجِدِ) ^(١) بفتح اللام وتشديد المثناة من تحت معناه : المَطْلُ. ^(٢) وأصله: لوى فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء على القاعدة المشهورة. ^(٣)

و(الواجد) الغنى ، من الوجد بضم الواو ، بمعنى السعة والقدرة. ^(٤)

(يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ) ^(٥) بضم حرف المضارعة من (يحل) وقد فسر سُفْيَان ^(٦)

ذلك فى المتن.

١٤ - باب إذا وجد ماله [عند مفلس] ^(٧)

فى البيع والقرض والوديعة فهو أحق به

قال ابن المنير: «إدخال البخارى القرض والوديعة مع البيع إما لأن الحديث مطلق ،

وإما لأنه وارد فى البيع . والحكم فى القرض والوديعة أولى .

أما الوديعة فملك ربها لم ينتقل ، وأما القرض فانتقال ملكه عنه معروف ، وهو

أضعف من تملك المعوضة . فإذا بطل التفليس ملك المعوضة القوى بشرطه فالضعيف

أولى .» ^(٨)

١.١ - (مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ أَنْسَانَ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ)

(١) - هذاما رواه البخارى - رحمه الله - تعليقا قال :

وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : (لَى الْوَاجِدِ يُحِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعِرْضَهُ) . قَالَ سُفْيَانُ : عِرْضُهُ يَقُولُ : مَطْلَتِي ، وَعُقُوبَتُهُ الْحَبْسُ .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ل وى)

(٣) - وهى أنه متى اجتمعت الواو والياء فى كلمة أو ما يشبهها ، وكان السابق منهما متأصلا ذاتا وسكونا

قلبت ياء وجوبا وأدغمت الياء فى الياء ، ومثله : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ . انظر منجد الطالبين ص ١١٩ - ١٢٠

(٤) - ينظر اللسان مادة (وجد) وفيه: أن الواو مثلثة ، والمراد بالواجد هنا : القادر على قضاء دينه .

(٥) - هكذا فى النسخ وإرشاد السارى . وفى الصحيح : عقوبته وعرضه .

(٦) - عن ط . وفى الأصل م : سفير .

(٧) - عن الصحيح .

(٨) - ينظر المتوارى ص : ٢٧٠ والفتح ٦٣ / ٥

١.١ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي

أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ ، أَوْ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ ، أَوْ إِنْسَانٍ ،

قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ) .

هذا [٣٣٦/١] دليل المالكية ^(١) في أن البائع إنما يرجع إلى عين ماله في الفلّس دون

الموت.

قال ابن دقيق العيد: «ودلالته قويّة جداً بعد تبين دخول البائع فيه حتى قيل: إنه لا

تأويل له. » ^(٢)

وقال الإصطخري ^(٣) لمن أصحاب الشافعي: «لو قضى القاضي بخلافه نُقض

حكمه. » ^(٤)

١٦ - باب مَنْ بَاعَ مَالَ الْمُفْلِسِ أَوْ الْمُعْدِمِ ^(٥) فَقَسَمَهُ

بين الغُرماءِ أَوْ أَعْطَاهُ حَتَّى يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ. ^(٦)

قال ابن بطال: «ليس في الحديث القسمة بين الغرماء وليس فيه أنه كان عليه

(١) - والحنابلة أيضاً فمما يشترطون في رجوع البائع إلى السلعة أن يكون المفلس حياً، لحديث أبي بكر ابن عبد الرحمن: «فإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء. » ؛ لأن الحديث السابق ليس فيه تصريح بالموت .

انظر المغنى لابن قدامة ١٤ / ٤١٣ فما بعدها ونيل الأوطار ٥ / ٣٦٥ والفتح ٥ / ٦٤ والعمدة ١٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩

(٢) - إحكام الأحكام ٤ / ١٢١

(٣) - الاصطخري: هو أبو سعيد الحسن بن أحمد شيخ الشافعية ببغداد وكان زاهداً. توفي سنة : ٣٢٨ هـ .

و(اصطخر) بكسر الهمزة وفتح ال طاء بلدة معروفة .

انظر طبقات الشافعية (ابن هداية الله) ص ٦٢

(٤) - ينظر قوله في إحكام الأحكام ٤ / ١٢١

(٥) - في ط : المعدوم . والمعدم : الفقير .

(٦) - حديث الباب قال البخاري - رحمه الله - :

« حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعَةَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ : حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَعْتَقَ رَجُلٌ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي) . فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَخَذَ ثَمَنَهُ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ . »

دين، بل إنما باعه عليه ولم يكن له مال غيره ، و من السنة أن لا يتصدق بماله كله ويبقى فقيراً .»^(١)

وقال ابن المنير: «احتمل عند البخارى دفع الثمن إليه أن يكون عليه السلام باعه ؛ لأنه لم يكن له مال سواه ، قلما أجحف^(٢) بنفسه تولى النبي - صلى الله عليه وسلم - بيعه بنفسه لأجل تعلق حق التدبير .»^(٣) والحقوق إذا بطلت احتج في فسخها إلى الحاكم فعلى هذا يكون دفع الثمن إليه لينفقه على نفسه ، واحتمل عنده أن يكون باعه عليه لأنه مديان ومال المديان يُقسم بين الغرماء ويكون تسليمه إليه ليقسمه بين غرمائه^(٤) ولهذا ترجم على التقديرين .»^(٥)

قلت: استشكل مغلطاي^(٦) كلا منهما جميعاً بأن في بعض طرق هذا الحديث أن هذا الرجل كان مفلساً مُعدماً،^(٧) وفي بعض طُرُقه: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له: «اقض به دينك»^(٨)

وفي لفظ: «ألك مالٌ غيره ، قال: لا . قال : ابدأ بنفسك .»^(٩) فصَحَّ تبويب البخارى ومطابقته للواقعة في الحديث .

(١) - ينظر الفتحة ٦٦ / ٥ والعمدة ٢٤٣ / ١٢

(٢) - في م : فلا . وهو خطأ .

والإجحاف : تكلف ما لا طاقة به ، يقال : أجحف بعبد : كلفه ما لا يطيق .

انظر المصباح المنير مادة (ج ح ف)

(٣) - والتدبير : عتق العبد عن دُبر ، وهو أن يعتق بعد موت صاحبه ، وبوجه آخر هو تعليق العتق بالموت

انظر التعريفات : ص ٥٤ وأنيس الفقهاء ص ١٦٩

(٤) - الغريم : المدين وصاحب الدين أيضاً (وهو المراد هنا) والجمع الغرماء .

انظر المصباح المنير (غ ر م)

(٥) - المتوارى ص : ٢٧١ نقله بالمعنى والفتحة ٦٦ / ٥ والعمدة ٢٣٤ / ١٢ فيهما معنى هذا الكلام .

(٦) - سبقت ترجمته في (٣٠٩ / أ)

(٧) - أخرجه النسائي في سننه : البيوع — باب بيع المدبر (٣٠٤ / ٧) ونصب الراية : العتق — باب

التدبير (٢٨٥ / ٣)

(٨) - ينظر المرجعان السابقان .

(٩) - انظر سنن النسائي ٣٠٤ / ٧

١٨ - [باب الشفاعة في وضع الدين]

١٠٢ - (صَنَّفُ تَمْرَكَ) أى: اجعله أصنافاً متميزة كل صنف [٣٣٦/ب] منها وحده غير مختلط بغيره. (على حَدِّثِهِ) أى: على حياله والهاء عوض من الواو مثل: عدة. (عَذْقَ ابْنُ زَيْدٍ) بفتح العين المهملة ، وسكون الذال المعجمة نوع جيد من التمر منسوب إلى ابن زيد . وقال الدمياطي: «المعروف عَذْقُ زيد .^(١) والعذق بالفتح النخلة، وبالكسر الكياسة.»^(٢)

(وَاللَّيْنُ) بلام مكسورة وياء ساكنة اسم جنس جمعى واحده ليننة وهو من اللون فياؤه منقلبة عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها.^(٣)

١٠٢ - قال البخارى - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا مُوسَى : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ عِيَالاً وَدَيْنًا ، فَطَلَبْتُ إِلَى أَصْحَابِ الدِّينِ أَنْ يَضَعُوا بَعْضًا مِنْ دَيْنِهِ فَأَبَوْا ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَشْفَعْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا ، فَقَالَ : (صَنَّفُ تَمْرَكَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى حَدِّثِهِ ، عَذْقَ ابْنُ زَيْدٍ عَلَى حَدِّثِهِ ، وَاللَّيْنُ عَلَى حَدِّثِهِ ، وَالْعَجْوَةُ عَلَى حَدِّثِهِ ، ثُمَّ أَحْضِرْهُمْ حَتَّى آتِيكَ) . فَفَعَلْتُ ، ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَعَدَّ عَلَيْهِ ، وَكَالَ لِكُلِّ رَجُلٍ حَتَّى اسْتَوَى ، وَبَقِيَ التَّمْرُ كَمَا هُوَ ، كَأَنَّهُ لَمْ يُمْسَ . وَغَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَاضِحٍ لَنَا فَارْجَحَفَ الْجَمَلُ ، فَتَخَلَّفَ عَلَيَّ ، فَوَكَزَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ خَلْفِهِ ، قَالَ : (بِعَيْنِهِ وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ) . فَلَمَّا دَنَوْنَا اسْتَأْذَنْتُ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعُرْسٍ ، قَالَ ﷺ : (فَمَا تَزَوَّجْتَ : بَكْرًا أَمْ ثِيًّا) . قُلْتُ : ثِيًّا ، أُصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ جَوَارِيَ صِغَارًا ، فَتَزَوَّجْتُ ثِيًّا تُعَلِّمُهُنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ ، ثُمَّ قَالَ : (أَنْتِ أَهْلُكَ) . فَقَدِمْتُ فَأَخْبَرْتُ خَالِي بَيْعِ الْجَمَلِ فَلَامَنِي ، فَأَخْبَرْتُهُ بِأَعْيَاءِ الْجَمَلِ ، وَبِالَّذِي كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَوَكَزَهُ إِيَّاهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْجَمَلِ ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَ الْجَمَلِ وَالْجَمَلَ ، وَسَهَبِي مَعَ الْقَوْمِ .

(١) - فى الأصل ، م : ابن زيد . وابن هنا مقحم .

(٢) - انظر قوله فى التنقيح (١١٠ / ب) والعمدة ١٢ / ٢٤٥

وينظر اللسان مادة (ك ب س) «الكياسة: العذق التام بشماريخه ويسره ، وهو من التمر بمنزلة

العنفود من العنب .»

(٣) - قال ابن منظور: «وَاللَّوْنُ: الدَّقْلُ، وهو ضربٌ من النخل.

قال الأخفش: هو جماعة واحدتها ليننة، ولكن انكسر ما قبلها انقلبت الواو ياءً.»

انظر اللسان مادة (ل ون)

وقيل: «إن أهل المدينة يسمون النخل كلها ما خلا البرنى والعجوة اللون والألوان.» (١)

(عَلَى نَاضِحٍ) بنون وضاد معجمة وحاء مهملة هو البعير يستقى عليه. (٢)

(فَأَزْحَفَ) بهمزة مضمومة فزاي ساكنة فحاء مهملة مكسورة قفاء على البناء للمفعول، أى: أُعِيىَ وَكَلَّ يقال: أزحفه السير فزحف.

(فَأَخْبِرْتُ خَالِي بَبِيعَ الْجَمَلِ فَلَا مَنِي) لجابر خالان يأتى ذكرهما فى الغزوات هما: ثعلبة (٣) وعمرو (٤) ابنا عنمة بن عدى بن سنان أختهما أنيسة بنت عنمة أم جابر بن عبد الله. (٥) فالله أعلم أى الخالين لأمه. (٦)

(وَسَهَّمْنِي) (٧) بتشديد الهاء على أنه فعلٌ اتصلت به نون الوقاية . أى أعطانى السهم. ويروى (سهمى) على أنه اسم مضاف إلى الياء واحد السُّهام.

١٩ - [باب ما يُنْهَى عن إضاعة المال]

(١) - لم أقف على القائل ، ولكن ينظر القول فى أعلام الحديث ٢ / ١٢٠٢ والتنقيح (١١٠ / ب) وإرشاد السارى ٤ / ٢٢٧

(٢) - ينظر اللسان مادة (ن ض ح) « والناضح البعير أو الثور أو الحمار الذى يستقى عليه الماء والأنثى بالهاء ، ناضحة وسانية . »

(٣) - ثعلبة هذا شهد العقبة فى البيعتين ، وشهد بدرا ، وهو أحد الذين كسروا آلهة بنى سلمة ، وقتل يوم الخندق شهيدا . أسد الغابة ١ / ٢٩١

(٤) - هو ممن شهد بدرا ، وهو أحد البكائين الذين نزلت فيهم «ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجدوا ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع» التوبة : ٩٢ انظر أسد الغابة ٣ / ٧٥٤ - ٧٥٥

(٥) - ينظر ما سبق فى إرشاد السارى ٤ / ٢٢٨

(٦) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ٢٨٨ : «يحتمل أن الجد بن قيس خال جابر من جهة مجازية ، وأن يكون هو الذى لأمه على بيع الجمل لما اتهم به من النفاق بخلاف ثعلبة وعمرو »

(٧) - فى الصحيح : سهمى .
والسَّهْمُ : النصيب .

(وقال: [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى] ^(١) «أَصْلَوَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ

أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ» ^(٢) قد يتبادر إلى بعض الأذهان عطف (أَنْ نَفْعَلَ) على (أَنْ نَتْرَكَ) لأنه يرى (أَنْ) والفعل مرتين [٣٣٧/أ] وبينهما حرف العطف وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أَنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون وإنما هو عطف على (ما) ^(٣) فهو معمول للترك والمعنى: أَنْ نَتْرَكَ أَنْ نَفْعَلَ. كذا في مغنى ابن هشام. ^(٤)

١٠٣ - (وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ) قال مالك - رضى الله عنه - : « لا أدري أهو ما أنهاكم عنه من كثرة المسائل فقد كره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المسائل و عابها، أو هو مسألة الناس أموالهم. » ^(٥)
قال ابن المنير: «وقيل: هو السؤال عما لا يعنى وربما يكره المستول الجواب فيفضى إلى سكوته فيحقد عليهم ، أو يلتجئ إلى أن يكذب ، وعدّ منه قول الرجل لصاحبه أين كنت ؟

وأما المسائل المنهى عنها فى زمنه - عليه الصلاة والسلام - فكان ذلك خوفا أن يفرض عليهم ما لم يكن فرضا . فيقال قد أمنت الغائلة فما وجه الكراهية ؟

(١) - عن الصحيح.

(٢) - هود من الآية : ٨٧

(٣) - وهو قوله تعالى (ما يعبد) في الآية

(٤) - ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٨٦ مع تقديم وتأخير بعض العبارات . وينظر أيضا إملأ ما من به الرحمن (التبيان) ص : ٢٤٠ حيث قال : « (أو أَنْ نَفْعَلَ) فى موضع نصب عطفًا على (ما يعبد) والتقدير : أصْلَوَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَتْرَكَ أَنْ نَفْعَلَ . وليس بمعطوف على (أَنْ نَتْرَكَ) إذ ليس المعنى : أصْلَوَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَفْعَلَ فى أموالنا. »
وانظر أيضاً البحر المحيط ٥ / ٢٥٤

١٠٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَضُورٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ وَرَّادٍ ، مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ : عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَ وَهَاتِ . وَكَرِهَ لَكُمْ : قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ) .

(٥) - انظر المنتقى للبا جى ٧ / ٣١٥

والجواب أن مالكا - رضى الله عنه - لم يكره المسألة الواقعة لأنها لازمة وإنما كرهه المفروضة لأنها متكلفة وكان يقول: «بلغنى أن العالم إذا تكلم فيما وقع أُعين وإذا تكلم فيما لم يقع خُذِلَ» (١)



٤٤ - [كتاب الخصومات]

١ - باب ما يُذكرُ فى الأشخاص

والخصومة [بين المسلم واليهودى]

(الإشخاص) إحضار الغريم من موضع إلى موضع ————— (٢)

قال ابن التين: «شَخَصَ بفتح الخاء من بلد إلى بلد . أى: ذهب، والمصدر شَخُوصاً

وأشخصه غيره» (٣)

١٠٤ - (النَّزَال) بنون وزاى مشددة (بُنَ سَبْرَة) بفتح السين المهملة

(١) - ينظر قوله فى إرشاد السارى ٤ / ٢٢٩ دون عزو إليه .

قال العينى فى العمدة ١٢ / ٢٤٨ : « وكثرة السؤال فيه وجوه :

أحدهما: السؤال عن أمور الناس وكثرة البحث عنها . والثانى : مسألة الناس من أموالهم . والثالث : كثرة السؤال فى العلم للامتحان وإظهار المراء . والرابع : كثرة سؤال النبى - صلى الله عليه وسلم - قال تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم . »

(٢) - ينظر التنقيح (١١١ / أ) واللسان مادة (ش خ ص) وفيه : « والشخُوص : السير من بلد إلى بلد ، وقد شَخَصَ يَشْخُصُ شَخُوصاً وأشخصته أنا وشَخَصَ من بلد إلى بلد شَخُوصاً . أى : ذهب . »

(٣) - المخبر الفصيح (٢٤٠ / ب) والعمدة ١٢ / ٢٤٩

وفى ط : ابن المنير . وهو خطأ .

١٠٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ أَخْبَرَنِي قَالَ :

سَمِعْتُ النَّزَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً ، سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَهَا ،

فَأَخَذْتُ يَدَهُ ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : (كَلَّا كَمَا مُحْسِنٌ) . قَالَ شُعْبَةُ : أَظُنُّهُ قَالَ :

(لَا تَخْتَلِفُوا ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ائْتَلَفُوا فَهَلَكُوا) .

وإسكان الباء الموحدة. (١)

١٠٥ - (فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ)

قال ابن بشكوال فى مبهماتہ: «اليهودى اسمه: فَنَحَاص [٣٣٧/ب] واللاطم هو أبو بكر الصديق - رضى الله عنه ..» (٢)
ويردّه حديث أبى سعيد الخدرى الواقع فى هذا الباب قال: (بيننا (٣) رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جالس جاء يهودى فقال: يا أبا القاسم ضرب وجهى رجل من أصحابك. فقال: من؟ قال: رجل من الأنصار. ...) (٤) والقصة واحدة.

(١) - النزال بن سبرة - رضى الله عنهما - الهلالى الكوفى العامرى ، من قيس عيلان سمع على بن أبى طالب وعبدالله بن مسعود ، وقيل : له صحبة . الجمع ٥٣٥ / ٢ وتقريب التهذيب ٢ / ٢٤١

١٠٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اسْتَبَّ رَجُلَانِ : رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ ، قَالَ الْمُسْلِمُ : وَالَّذِي أَصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : وَالَّذِي أَصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمَرِ الْمُسْلِمِ ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمَ ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَا تُحَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيَّقُ ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ ، فَلَا أَدْرِي : أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي ، أَوْ كَانَ مِنْهُمْ أَسْتَشِي اللَّهَ) .

(٢) - انظر الغوامض والمبهمات ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ والفتح ٦ / ٤٤٢ وإرشاد السارى ٤ / ٢٣١

قال ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ٦ / ٤٤٣ : «وزعم ابن بشكوال أنه فنحاص - بكسر الفاء وسكون النون ومهملتين وعزاه لابن إسحاق ، والذي ذكره ابن إسحاق لفنحاص مع أبى بكر الصديق فى لطمه إياه قصة أخرى فى نزول قوله تعالى : «لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء»

(٣) - هذه رواية أبى ذر وأبى الوقت . وفى رواية أخرى : بينما . انظر إرشاد السارى ٤ / ٢٣٢

(٤) - وتمام الحديث :

: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا وَهْبٌ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ جَاءَ يَهُودِيٌّ ، فَقَالَ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، ضَرَبَ وَجْهِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِكَ ، فَقَالَ : (مَنْ) . قَالَ : رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ : (أَدْعُوهُ) . فَقَالَ : (أَضْرَبْتَهُ) . قَالَ : سَمِعْتُهُ بِالسُّوقِ يَحْلِفُ : وَالَّذِي أَصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ ، قُلْتُ : أَيَّ خَيْبٍ ، عَلِمَ مُحَمَّدٌ ﷺ ؟ فَأَخَذَتْنِي غَضَبَةٌ ضَرَبْتُ وَجْهَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَا تُحَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ ، أَمْ حُوسِبَ بِصَعْقَةِ الْأَوَّلِ) .

(١) (فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ) أَيْ: يَخْرَوْنَ صرعى لصوت يسمعون. (١)

(فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ) أَيْ : قَابِضٌ عَلَيْهِ بِيَدِهِ . وفى رواية :

(بَاطِشٌ بِجَانِبِ الْعَرْشِ) (٢) أَيْ: متعلق به بقوة . والبطش: الأخذ القوي. (٣)

(فَلَا أُدْرِي أَكَانَ فَيَمَنْ صَعِقَ أَمْ حُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ) (٤) (الْأَوَّلَى) (٥) أَيْ: بِصَعْقَتِهِ

فِي الدَّارِ الْأَوَّلَى وَهِيَ الَّتِي وَقَعَتْ لَهُ فِي دَارِ الدُّنْيَا وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَخْرَجَ مُوسَى صَعِقًا» (٦) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ عِنْدَ إِفْضَاءِ النُّبُوَّةِ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ الْحَشْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. (٧)

٢ - بَاب مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ

العَقْلُ [وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ]

(وَيُذَكَّرُ عَنْ جَابِرٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] (٨) أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَدَّ

عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ ثُمَّ نَهَا) (٩)

(١) - يَنْظُرُ اللِّسَانُ مَادَّةَ (ص ع ق) : «صَعِقَ الْإِنْسَانُ صَعِقًا وَصَعِقًا فَهُوَ صَعِقٌ غُشِيَ عَلَيْهِ وَذَهَبَ عَقْلُهُ لَصَوْتٍ يَسْمَعُهُ كَالْهَدَّةِ الشَّدِيدَةِ... وَرَبَّمَا مَاتَ مِنْهُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الْمَوْتِ كَثِيرًا .»

(٢) - يَنْظُرُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي التَّنْقِيحِ (١١١ / أ) وَاللِّسَانُ مَادَّةَ (ب ط ش)

(٣) - يَنْظُرُ اللِّسَانُ مَادَّةَ (ب ط ش) : «وَالْبَطِشُ : الْأَخْذُ الْقَوِيُّ الشَّدِيدُ .»

(٤) - كَذَا فِي النُّسَخِ وَكَذَا فِي الْعَمْدَةِ ١٢ / ٢٥١ . وَفِي الصَّحِيحِ : صَعِقَةٌ . بِدُونِ الْهَاءِ

(٥) - مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ السَّابِقِ ، وَيَلَاظُ أَنْ الدَّمَامِينِي دَمَجَ بَيْنَ حَدِيثَيْ الْبَابِ فَأَخَذَ الْمَصْدَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَالْخَاتِمَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(٦) - الْأَعْرَافُ مِنَ الْآيَةِ : ٤٣

(٧) - لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ .

(٨) - عَنِ الصَّحِيحِ .

(٩) - هَكَذَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا .

قال عبد الحق ^(١): «مراده حديث نُعيم بن النحام ^(٢) حين دَبَّرَ غلامه قباعه النبي - صلى الله عليه وسلم - فى دينه.» ^(٣)

وقال غيره: ^(٤) «بل أراد حديث جابر فى الداخل يوم الجمعة والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه فجاء فى الجمعة الآتية فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بالصدقة فقام ذلك المتصدق عليه يتصدق بإحدى ثوبيه فرده عليه الصلاة والسلام وهو حديث ضعيف رواه الدار قطنى ^(٥) [١/٣٣٨] ولهذا ذكره البخارى بصيغة التمريض.»

قال ابن المنير: «هذه الترجمة وما ساقه معها من محاسنه اللطيفة وذلك أن العلماء اختلفوا فى سفيه الحال قبل الحكم هل ترد عقوده ؟

واختلف قول مالك فى ذلك ^(٦) فاختر البخارى ردّها واستدل بحديث المُدَبِّر وذكر قول مالك فى رد عتق المديان قبل الحجر إذا أحاط الدين بماله. ^(٧)

ويلزم مالكا رد أفعال سفيه الحال لأن الحجر فى المديان والسفيه مُطَرَّد.

ثم فهم البخارى أنه يردُّ عليه حديث الذى يُخدع فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - اطلع على أنه يُخدع وأمضى أفعاله الماضية والمستقبلية فنَبَّه على أن الذى تُردُّ أفعاله هو الظاهر السفيه البين الإضاعة كإضاعة صاحب المُدَبِّر وأن

(١) - عبد الحق : هو أبو محمد ابن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي المالكي ، المعروف فى زمانه بابن الخراط توفى سنة : ٥٨١ هـ وله : الأحكام ، والجمع بين الصحيحين ، ، الخ انظر شجرة النور ص : ١٥٥

(٢) - هو نُعيم بن عبد الله النحام القرشى العدوي له صحبة ، وقتل يوم أجنادين فى زمن عمر - رضى الله عنهما - .

انظر التاريخ الكبير ٩٢ / ٤ / ٢ وطبقات ابن سعد ١٣٨ / ٤

(٣) - ينظر قوله فى التنقيح (١١١ / أ) والفتح ٧٢ / ٥ ولامع الدراوى ٣٥٩ / ٦

(٤) - لم أهد إلى القائل ، ولكن ينظر القول فى التنقيح (١١١ / أ) ولامع الدراوى ٣٥٩ / ٦

(٥) - ينظر التنقيح (١١١ / أ) ولامع الدراوى ٣٥٩ / ٦

(٦) - ينظر تفصيل هذا الخلاف فى فصول الأحكام للباجى ص : ١٥٧ - ١٥٨

(٧) - هو الذى نقله البخارى فى الباب بعد ذكره حديث جابر : « وقال مالك : إذا كان لرجل على رجل مال ، وله عبد لا شئ غيره فأعتقه لم يجز عتقه . » المدونة ٣٣٨ / ٢

المخدوع ^(١) فى البيوع ^(٢) يمكنه الاحتراز . وقد نبّه الرسول - عليه السلام - على ذلك . ثم فهم ^(٣) أنه يرد عليه كون النبى - صلى الله عليه وسلم - أعطى صاحب المَدْبَر ثمنه ولو كان منعه ^(٤) لأجل السّفه لما سلّم إليه الثمن . فنبه على أنه إنما أعطاه بعد أن أعلمه طريق الرشـد ، وأمره بالإصلاح والقيام بشأـنه وما كان السّفه حينئذ فسقا ؛ وإنما كان لشيء من الغفلة وعدم البصيرة بمواقع المصالح فلما بيّن لها كفاها ذلك ، ولو ظهر للنبى - صلى الله عليه وسلم - بعد ذلك أنه لم يتهدّد ولم ير شد لمنعه التصرف مطلقا وحجر عليه .» ^(٥)

٣ - [باب مَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ

ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ]

١٠٦ - (فَابْتَاعَهُ مِنْهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ)

قيل ^(٦) صوابه : «نُعَيْمُ النَّحَّامِ لَأَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قال : (دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ نَحْمَةً مِنْ نُعَيْمٍ) ^(٧) وَهِيَ السُّعْلَةُ . »

(١) - فى ط : المخدع .

(٢) - عن المتوارى ، وفي النسخ : التبزع . وهو خطأ

(٣) - يعنى البخارى .

(٤) - عن المتوارى ، وفي النسخ : بيعه .

١٠٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ ، لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَبْتَاعَهُ مِنْهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ .

(٥) - ينظر المتوارى ص ٢٧٢ وإرشاد السارى ٢٣٥ / ٤

(٦) - القائل هو القاضى عياض ينظر المشارق ٣٦ / ٢ والتنقيح (١١١ / ١)

(٧) - أخرجه ابن سعد فى الطبقات ١٣٨ / ٤ والقاضى فى المشارق ٣٦ / ٢

٤ - [باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض]

١٠٧ - (فقال: [٣٣٨/ب] هكذا أنزلت، إن القرآن المنزل^(١) على سبعة أحرف فاقروا منه ما تيسر) اختلف فى معنى الحرف على أقوال كثيرة^(٢) لا نطول بسردها.

قال السفاقي: «اختلف الأصوليون هل يقرأ اليوم على سبعة أحرف ؟ فمنعه الطبرى وغيره^(٣) وقالوا: إنما تجوز القراءة اليوم بحرف واحد وهو حرف زيد ، ونحا إليه القاضى أبو بكر.^(٤)

وقال الشيخ^(٥) أبو الحسن الأشعري: ^(٦) أجمع المسلمون على أنه لا يجوز حظر ما

١٠٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدثنا عبد الله بن يوسف : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القارى أنه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام : يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها ، وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها ، وكذبت أن أعجل عليه ، ثم أمهلت حتى أنصرف ، ثم لبثت بردياتي ، فجيئت به رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأنيها ، فقال لي : (أرسله) . ثم قال له : (أقرأ) . فقرأ : قال : (هكذا أنزلت) . ثم قال لي : (أقرأ) . فقرأت ، فقال : (هكذا أنزلت ، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا منه ما تيسر) .

(١) - فى الصحيح: أنزل .

(٢) - انظر هذه الأقوال فى: النشر فى القراءات العشر ١ / ٧٥ فما بعدها والفتح ٩ / ٢٣ فما بعدها

ومناهل العرفان ٢ / ١٥٣ فما بعدها وكتاب الدكتور سيد رزق الطويل فى علم القراءات ص: ١٣٦ فما بعدها .

(٣) - منهم أبو العباس بن عمار . ينظر الفتح ٩ / ٣٠ .

(٤) - القاضى أبوبكر: هو محمد بن الطيب المعروف بالباقلانى كان على مذهب الشيخ أبى الحسن الأشعري وكان بارعا فى علم الكلام وأوحد زمانه توفى سنة: ٤٠٣ هـ وله تصانيف منها: نكت الانتصار ، إعجاز القرآن ... الخ

انظر وفيات الأعيان ٣ / ٤٠٠

وينظر قوله هذا أيضاً فى نكت الانتصار ص: ٣٧٥ فما بعدها

(٥) - فى ن : القاضى .

(٦) - وأبو الحسن الأشعري : هو على بن إسماعيل بن أبى بشر الأشعري البصرى الشافعى إمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين ، توفى سنة: ٣٢٤ هـ له تصانيف منها : العمد فى الرؤية والموجز ، وخلق الأعمال ... الخ طبقات الشافعية ٣ / ٣٤٧ فما بعدها .

وسعه الله من القراءة بالأحرف التي أنزلها ولا يسوغ للأمة أن تمنع ما أطلقه بل السبعة الأحرف موجودة في قراءتنا اليوم وهي مُفْتَرَقَةٌ في القرآن غير معلومة بأعيانها تميز بعضها عن بعض.

فيجوز على هذا، وبه قال القاضي ^(١) أن يقرأ بكل حرف نقله أهل التواتر من غير تمييز حرف من حرف فيخلط حرف نافع بحرف حمزة والكسائي ولا حرج في ذلك لأن الله أنزل هذه الحروف تيسيراً على عباده ورفقاً. ^(٢) انتهى

وقد رأيت أن أذكر هنا كلاماً لشيخنا أبي عبد الله ابن عرفة ^(٣) - رحمه الله - أجاب به عن سؤال ورد عليه من غرناطة قاعدة بلاد الأندلس يتعلق بعضه بما نحن فيه وهأنذا أورد جميعه على ما فيه من الطول روما ^(٤) لتحصيل الفائدة.

ونص السؤال: جوابكم في مسألة وقع النزاع فيها بين الطلبة بغرناطة - أمنها الله - حتى آل الأمر فيها إلى أن كفر بعضهم بعضاً وهي: أن بعض المشققين ^(٥) بالجامع الأعظم قرأ ليلة قول [١/٣٣٩] الله تعالى في سورة الأنعام: «ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات» ^(٦) برفع (جنات) فردّ عليه الإمام وهو الشيخ الأستاذ أبو سعيد ابن لبّ، ^(٧) وكان القارى ثقيل السمع فصار يلقّنه مرة بعد أخرى (وجنات) بالنصب والقارى لا يسمع و تشجّع بالأستاذ غيره فلقنه أيضاً مثل ذلك وأكثروا عليه حتى ضجّ ^(٨) بهم المسجد فلما يتسوا من إسماعه تقدم بعضهم حتى دخل معه في المحراب فأسمعه فأصبح الطلبة يتحدثون بذلك فقال لهم قائل: لو شاء الله لتركوه وقراءته؛

(١) - أي: القاضي عياض

(٢) - ينظر المخبر الفصيح (٢٤٢ / ب)

(٣) - سبقت ترجمة ابن عرفة في ص ٢٧

(٤) - أي: طلباً .

(٥) - يعني: الشافعية .

(٦) - الأنعام من الآية: ٩٩ (وجنات) بالرفع قراءة المطوعى والحسن . اتحاف الفضلاء ٢ / ٢٤

(٧) - هو فرج بن قاسم بن لب الثعلبي ، شيخ شيوخ غرناطة كان عالماً متفناً ، وإليه كان المفعز في الفتوى ، وله تأليف مفيدة توفي : ٧٨٣ هـ

انظر الديباج المذهب ٢ / ١٣٩ وبغية الوعاة ٢ / ٢٤٣

(٨) - في الأصل: صج . وهو تحريف .

لأنها وإن لم يقرأ بها أحد من السبعة ^(١) من هذه الطرق المشهورة التي بأيدي الناس، فقد رويت من طرق صحيحة لا مطعن فيها لأحد وقد ذكرها ابن مجاهد وغيره من كبار الأئمة.

فقال له بعض الشيوخ: إنما يُقرأ في الصلاة بالقراءات السبع ؛ لأنها متواترة ولا يجوز أن يقرأ بغيرها لأنه شاذ والشاذ لا تصح الصلاة به.

فقال له ذلك القائل : لا فرق بين القراءات المروية عن أحد الأئمة السبعة أو غيرهم من الأئمة إذا كانت موافقة لخط المصحف إذ الجميع متواتر باعتبار خط المصحف وقد صحت روايته عن الثقات ، ولم يشترط أحد من أئمة القراء في قبول القراءة الموافقة لخط المصحف أن يَنْقُلَ وَجْهَهَا ^(٢) من جهة الأداء تواترا ومن تتبع طرق الروايات عَلِمَ ذلك قطعا .

فقال له ذلك الشيخ: لا بل لا بد من اشتراط ذلك و إلا لَزِمَ عدم تواتر القرآن [٣٣٩/ب] جملةً إذ من المحال عقلا أن يكون القرآن متواترا وأوجه قراءته غير متواترة، فلما كثر النزاع بينهما ارتفعا إلى الشيخ أبي سعيد بن لبّ ليكون الحكم بينهما في القضية . فصوّب الشيخ أبو سعيد رأى من زعم اشتراط التواتر في قبول القراءات وزاد من تلقاء نفسه أن القرآن هو القراءات السبع وما خرج عنها فليس بقرآن وأن من زعم أن القراءات السبع لا يَلْزَمُ فيها التواتر فقلوله كفر لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملةً . وحجته في ذلك ما وقع لابن الحاجب في كتابه في أصول الفقه. ^(٣)

وقد وقع مثله لأبى المعالى في كتاب البرهان ^(٤) والفقهاء يقولون: لا يُصَلَّى

(١) - أى : القراء السبعة وهم : ابن عامر المتوفى : ١١٨ هـ وابن كثير المتوفى : ١٢٠ هـ وعاصم المتوفى : ١٢٧ هـ وأبو عمر و بن العلاء المتوفى : ١٥٤ هـ وحمزة المتوفى : ١٥٦ هـ ونافع المتوفى : ١٦٩ هـ والكسائي المتوفى : ١٨٩ هـ - رحمهم الله أجمعين -

(٢) - أى : وجه القراءة

(٣) - ينظر بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) ١ / ٤٦١ و ٤٦٩

(٤) - أبو المعالى هو إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى الفقيه ، الشافعى توفى : ٤٧٨ هـ ومن مصنفاته : البرهان ، والورقات ، الإرشاد ، الخ شذرات الذهب ٣ / ٣٥٨ فما بعدها وينظر رأيه في البرهان ١ / ٦٦٨ - ٦٩٩

بالشاذ وأبو عمرو الداني ^(١) قد وضع كتابا جمع فيه ما خرج عن القراءات السبعة من الطرق المشهورة ، وسمى ما جمع في ذلك بالقراءات الشواذ فتركب له من مجوع ذلك أن ما خرج عن القراءات السبع شاذ ليس بقرآن ، فالمطلوب من سيادتكم أن تتأملوا كلام الأئمة في أوجه القراءات وطرق الأداء وما وقع لأئمة القراء ^(٢) والنحويين في مثل هذا وأن تجيبوا عن ذلك بجميع ما يظهر لكم حتى يظهر وجه المسألة مأجورين.

فأجاب شيخنا - رحمه الله تعالى - بما نصه : « الحمد لله وحده هذا السؤال حاصله أن بعضهم منع القراءة في الصلاة بقراءة غير قراءة أحد السبعة لأن غيرها شاذ ، والشاذ لا تجوز الصلاة به . وقال : من لوازم تواتر القرآن تواتر وجه أدائه [٣٤٠/أ] وأن بعضهم أجاز الصلاة بغير قراءة أحد السبعة إذا كانت موافقة لخط المصحف وصحت روايتها ، قال : ولا يلزم من تواتر القرآن تواتر وجه أدائه وأن الحاكم بينهما صوب الأول ورد الثاني وزاد أنما خرج عن القراءات السبع فليس بقرآن ، وأن من زعم أن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقله كفر ؛ لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة . وجوابه أن نقول : ^(٣) لقراءة الشاذة تطلق باعتبارين :

الأول : كونها لم يقرأ بها أحد السبعة وهي بلفظ فيه كلمة غير ثابتة في مصحف عثمان المجمع عليه سواء كان معناها موافقا لما في المصحف كقراءة عمر : (فأمضوا إلى ذكر الله) ^(٤) أولا ، كقراءة ابن مسعود : (ثلاثة أيام متتابعات) ^(٥)

وهذا الإطلاق هو ظاهر استعمال الأصوليين والفقهاء .

والثاني : إطلاقها على ما لم يقرأ به أحد السبعة من الطرق المشهورة عنهم

(١) - أبو عمرو الداني : هو عثمان بن سعيد بن عثمان القرطبي ، الإمام الحافظ المقرئ المتوفى سنة : ٤٤٤ هـ صاحب التصانيف وأحد الأئمة في علم القراءات ومن تصانيفه : التيسير في القراءات السبع ، وطبقات القراء . سير النبلاء ١١ / ١٦٥ - ١٦٧ وطبقات الحفاظ ص : ٤٢٩ - ٤٣٠

(٢) - في ط : القرآن .

(٣) - في م : يقول .

(٤) - الجمعة من الآية : ٩

وانظر هذه القراءة في المحتسب ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ والبحر المحيط ٨ / ٢٦٥

(٥) - البقرة من الآية : ١٩٦

وانظر هذه القراءة في تفسير القرطبي ١ / ٤٧

باعتبار إعراب وإمالة أو نحو ذلك مما يرجع لكيف النطق بالكلمة مع ثبوتها في مصحف عثمان.

وهذا الإطلاق هو ظاهر استعمال القراء.

فأما القراءة بالشاذ على المعنى الأول فغير جائزة، ونقل المازري^(١) في شرح البرهان الاتفاق على ذلك.

وقال^(٢) في شرح التلقين تخريج اللخمى: «عدم إعادة المصلى بها زلة»

وقول شيخنا ابن عبد السلام^(٣) في شرحه: «نقل أبو عمرو بن عبد البر في التمهيد عن مالك جواز القراءة بها في الصلاة ابتداءً»^(٤) وهم يعرفه [٣٤٠/ب] من وقف على كلام أبي عمرو في التمهيد.

وأما القراءة بها في غير الصلاة فللشيوخ فيها طريقان: الأكثر على منعها قاله مكى،^(٥) والقاضى إسماعيل.^(٦) قال القاضى عياض: «اتفق فقهاء بغداد على استتابة ابن شنيبوزالمقرئ أحد أئمة المقرئين بها مع ابن مجاهد

(١) - المازري : يفتح الزاى وكسرهما هو محمد بن على بن عمر بن محمد التميمى المازرى المالكى له تصانيف منها : إيضاح المحصول ، والمعلم بفوائد شرح مسلم ، وله شرح على التلقين . توفى : ٥٣٦ هـ . انظر سير النبلاء ١٠٤ / ٢ . فمابعدا والديباج المذهب ٢٥٠ / ٢

ولم أقف على شرح المازرى للبرهان المسمى : إيضاح المحصول من برهان الأصول (٢) - أى : المازرى . ولم أظفر بشرحه هذا ، والتلقين كتاب فى المذهب المالكى ألفه القاضى عبد الوهاب ابن على المالكى المتوفى ٤٢٢ هـ . انظر سير النبلاء ١٠٥ / ٢ . وكشف الظنون ١ / ٤٨١ وكتاب التلقين مطبوع ومحقق .

(٣) - ابن عبد السلام : هو محمد بن عبد السلام الهوارى التونسى قاضى الجماعة الشيخ الفقيه المتبحر فى العلوم العقلية والنقلية توفى : ٧٤٩ هـ . وله شرح على مختصر ابن الحاجب الفرعى ، شجرة النور : ص ٢١٠

(٤) - لم أهتم إليه فى شرحه لمختصر ابن الحاجب الفرعى .

(٥) - مكى : هو أبو محمد ابن أبى طالب بن حموش القيسى ، المقرئ توفى سنة : ٤٣٧ هـ ومن أشهر مصنفاة : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، والإبانة عن معانى القراءة ، وتفسير مشكل إعراب القرآن الخ . سير النبلاء ١٧ / ٥٩١

وينظر قوله فى النشر فى القراءات العشر ١ / ١٣ - ١٤

(٦) - القاضى إسماعيل : هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل ، المالكى ، قاضى بغداد ، له : المسند ، والموطأ ، وكتاب أحكام القرآن ، ومعانى القرآن ، والقراءات ، توفى : ٢٨٢ هـ . سير النبلاء ١٣ / ٣٣٩ فمابعدا وينظر قوله فى التحقيق والبيان (شرح البرهان) للأبيارى (١٩٦ / ب)

لقراءته وإقراءه شواذ من الحروف مما ليس فى المصحف وعقدوا عليه بالرجوع عنه والتوبة منه سجلاً. » (١)

والطريقة الثانية: طريقة أبى عمرو فى التمهيد (٢) قال: « روى ابن وهب عن مالك جواز القراءة بها فى غير الصلاة. » ونحوه قول الأبيارى: (٣) « المشهور من مذهب مالك أنه لا يقرأ بها. »

وأما القراءة بالشاذ على المعنى الثانى إذا ثبت برواية الثقات فلا ينبغى أن يقرأ بها ابتداءً، وأما بعد الوقوع فالصلاة مجزية لقول القاضى إسماعيل: « إن جرى شىء من القراءة الشاذة على لسان إنسان من غير قصد كان له فى ذلك سعة إذا لم يكن معناه يخالف خط المصحف المجمع عليه فقد دخل فى معنى ما جاء: (إن القرآن أنزل على سبعة أحرف). » (٤)

إذا ثبت هذا فالرد على القارىء المذكور أول مرة قد تخفف. وأما تقرير ذلك والمشى إليه فالصواب عدمه لأنها قراءة مجزية حسبما نقله الأبيارى فى شرح البرهان عن القاضى إسماعيل وقبله منه (٥) وهو ظاهر القبول، وكل أمر الصلاة به مجزية لا ينبغى أن يمشى فى الصلاة لإماطته لأنه حينئذ فعل مناف للصلاة لغير ما توقف صحتها عليه كما فى دفع المارّ بين [٣٤١/أ] يدي المصلّى إن بعد عن تنحيته لا يمشى إليه.

وأما قول الحاكم (٦) بينهما: ما خرج عن القراءات السبع فليس بقرآن فمردود بما

(١) - ينظر التبيان فى آداب حملة القرآن ص : ١٣٢

(٢) - ينظر التمهيد ٢٩٢/٨

(٣) - فى النسخ: الأنبارى. وهو تحريف . ولم أهتم إلى ترجمة الأبيارى هذا إلا ما ذكره محقق البرهان فى مقدمة تحقيقه عنه أنه: أبو الحسن على بن إسماعيل الصنهاجى التلکانى . انظر مقدمة البرهان ٧١/١

وانظر قوله فى التحقيق والبيان (١/١٩٥)

(٤) - انظر قوله فى التحقيق والبيان (١/١٩٦)

والحديث أخرجه البخارى فى الخصومات - باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض.

(٥) - انظر التحقيق والبيان (١/١٩٦)

(٦) - وهو الشيخ أبوسعيد ابن لبّ كنا سبق فى ص ١٦٤

تقدم من رواية ابن وهب عن مالك، ولا يلزم من قول من قال: لا يقرأ بها في غير صلاة منع ^(١) تسميتها قرآنا إلا بقيد كونه مجمعا عليه في مصحف عثمان ولا يلزم من صحة نفيهِ مُقيِّداً نفيهِ مُطلقاً ضرورة.

وأما تواتر القراءات السبع فهو على وجهين :

الأول: ما يرجع لأحاد الكلم في ذواتها كـ (ملك) و(مالك) ^(٢) و(يُخَدَعُونَ)

و(يُخَادِعُونَ) ^(٣) ونحو ذلك .

الثاني: ما يرجع لكيف التعلُّق بها من إعراب وإمالة وكيفية وقف ونحو ذلك .

أما الأول: فمتواتر لا أعرف فيه نص خلاف من ^(٤) كتاب إلا ما يؤخذ من كلام

الأبياري والداودي حسبما يأتي إن شاء الله تعالى. ^(٥)

وأما الثاني: فاختلف فيه متأخرو شيوخنا والمتقدمون، وكان شيخنا الشيخ الفقيه

الصالح المقرئ الضابط الأصولي أبو عبد الله محمد بن سلامة الأنصاري ^(٦) لا يشك في

تواترها. أخبرني عن بعض شيوخه المقرئين الصالحاء أنه اجتمع ببعض مدرسي

حضرت يونس ^(٨) وكانت له دراية بالعربية وأصول الفقه فقال له: ^(٩) القراءات السبع

غير متواترة . فقال له الشيخ المقرئ: مَنْ يقول هذا يموت مذبوها، وانفصل عنه ولم

يشهده في إجازة كان أتى بها إليه ليشهده فيها فبعد مدة أصبح [٣٤١/ب] ذلك المدرس

في منزله مذبوها .

(١) - في ط: مع . وهو تصحيف .

(٢) - الفاتحة من الآية: ٤

(مالك) بالالف قرأه عاصم، والكسائي، ويعقوب، ووافقه الحسن والمطوعي.

وقرأ الباقر بغير ألف على وزن (سمع).

انظر اتحاف الفضلاء ١ / ٣٦٣

(٣) - البقرة من الآية: ٩

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال، ووافقه البيهقي.

وقرأ الباقر بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال .

انظر المرجع السابق ١ / ٣٧٧

(٤) - في ن: في .

(٥) - انظر ص ١٧٤

(٦) - محمد بن سلامة التونسي الأنصاري الشيخ الفقيه العالم الزاهد، وهو شيخ ابن عرفة كان خليفة

في الإمامة بجامع الزيتونة . توفي سنة: ٧٤٦ هـ

انظر شجرة النور ص: ٢٠٩

(٨) - عن م، وفي الأصل: حضرا بن يونس .

(٩) - أي: المدرس للشيخ .

وأخبرنى بذلك شيخنا الشيخ الفقيه المصنف الشهير أبو عبدالله ابن الحباب ^(١) وقال لى: ذبحه ابن أخيه لأنه كان المحيط بنصيبه. ^(٢)

وكان شيخنا الشيخ الفقيه القاضى الخطيب الفتى الشهير أبو عبد الله ابن عبد السلام يقول فى المسألة إذا جرى فيها الكلام فى عام مجلس تدريسه : إنها غير متواترة مُستدلاً بأن شروط التواتر استواء الطرفين فيه والوسط قال: وقراءة السبعة تنتهى إلى أبى عمرو الدانى . قال : وهذا يقدر فى تواترها . ونحوه أيضاً سمعته من الشيخ الفقيه الصالح أبى العباس بن إدريس ^(٣) فقيه بجاية .

وكان جوابى للشيخين: منع حصر وقفها على أبى عمرو الدانى بل شاركه فى ذلك عدد كثير والخاص به شهرتها به فقط .

وأما المتقدمون فالحاصل منهم ثلاثة أقوال:

الأول: إنها متواترة نقله الأبيارى عن أبى المعالى وأنكره عليه حسب ما يأتى ^(٤) .

الثانى: إنها متواترة عند طائفة خاصة وهم القراء فقط نقله المازرى فى شرح البرهان وبسط القول فيه .

والثالث: إنها غير متواترة قاله ابن العربى ^(٥) وبسط القول فيه ولم يحك غيره، وذلك فى كتاب القواصم والعواصم له . وقاله أيضاً الأبيارى ^(٦) واحتج ^(٧) بأن قال: «قول الإمام ^(٨) وجوه القراءات متواترة غير صحيح إنما المتواتر ما اشتمل عليه المصحف ولم يثبت فيه تعرض لإعراب إنما ذلك راجع لما تقتضيه العربىة

(١) - ابن الحباب : هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عمر المعافى . الإمام البارغ الأصولى المتقن وهو أحد مشايخ ابن عرفة توفي : ٧٤٩ هـ له تقييد على مقرب ابن عصفور ، واختصار المعالم . شجرة النور ص : ٢٠٩

(٢) - فى النسخ: يتعصبه .

(٣) - لم أقف على ترجمة أبى العباس بن إدريس . نعم هناك لقرافى صاحب الفروق بهذا الاسم لكنه توفي سنة : ٦٨٤ هـ فلم يره ابن عرفة

(٤) - انظر هذه الصفحة، والتي بعدها .

(٥) - ابن العربى: هو محمد بن عبد الله بن محمد الأشبيلي ، أبو بكر القاضى المتوفى سنة : ٥٤٣ هـ

صاحب التصانيف منها : العواصم من القواصم، وأحكام القرآن ... الخ

انظر تذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٩٤ ووفيات الأعيان ١ / ٤٨٩

وأما قوله هذا فلم أهدأ إليه فى العواصم من القواصم وأما ما ذكره ابن عرفة: القواصم والعواصم فلم أقف عليه .

(٦) - ينظر التحقيق والبيان (١ / ١٩٨)

(٧) - أي: الأبيارى .

(٨) - يعنى إمام الحرمين .

مع صحة الإسناد إلى رسول الله - صلى [٣٤٢/أ] الله عليه وسلم - هذا نافع قال: أخذت قراءتي هذه عن الثقات ما انفرد به الواحد تركته وما اجتمع فيه ^(١) اثنان قبلته حتى ألّفت قراءتي هذه . وسائر الأئمة إنما نقل وجوه القراءة عن أفراد لا يبلغون عدد التواتر وسببه أن الصحابة - رضى الله عنهم - كانوا يسمعون منه - صلى الله عليه وسلم - القراءة على جهات متعددة مما يسوغ فى العربية كما ورد فى قراءة عمر و[هشام بن] ^(٢) حكيم ابن حزام ^(٣) وقصتهما المشهورة ^(٤)

وكان الصحابة يذهبون فى البلاد فيُقرئ كل صاحب أهل بلدة على حسب ما سمع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلما كتب عثمان المصحف ولم يتعرض فيه لضبط ولا نقط وكتب المصاحف على ذلك قيل: سبعة . وقيل : خمسة بعث إلى كل مصر مصحفا فبقى أهل كل مصر على ما كانوا يعرفونه مما نقل إليهم صاحب الذى كان علمهم مما يوافق خط المصحف مع الانضباط ولم يشترط أحد أن جهة القراءة بالإضافة إلى كل إمام من هذه الأئمة متواترة ، فثبت بمجموع ذلك أن المتواتر وافق خط المصحف وفهم معناه على لغة العرب .

وأما وجه القراءة فلا يشترط فيه التواتر بحال . فقد قال أئمة العربية : قراءة حمزة : (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) ^(٥) ضعيفة، وكذا قراءة قالون : ^(٦) (ومحياي) بإسكان الياء ضعيفة جدا .

(١) - فى ط : عليه .

(٢) - زيادة يقتضيها المعنى، وهكذا أورده البخاري - رحمه الله -

(٣) - حكيم بن حزام بن خويلد بن أخى خديجة - رضى الله عنهما - أسلم عام الفتح وشهد حنيناً وتوفى سنة : ٥٠ هـ وقيل غير ذلك .

انظر الإصابة ١ / ٣٤٨

(٤) - ينظر فى الحديث رقم : ١.٧

(٥) - سورة النساء من الآية : ١

وانظر القراءة فى اتحاف الفضلاء ١ / ٥٠١

(٦) - قالون : اسمه : عيسى بن مينا هو مقرئ المدينة، وتلميذ نافع، الإمام المجدد النحوى، ولقب بقالون لجودة قراءته توفى : ٢٢٠ هـ

انظر سير النبلاء ١٠ / ٣٢٦ فما بعدها .

وانظر قراءته فى اتحاف الفضلاء ٢ / ٤٠ الأنعام من الآية : ١٦٢

وقد روى الداودى حديثا فيه: (الحمد لله) وفيه: (ملك يوم الدين). قال: وهذا حجة لأهل المدينة لأنهم يقرؤون (ملك) بغير ألف فلو كانت القراءات على هذه الجهة متواترة لما احتج عليها بالحديث الذى هو خبر [٣٤٢/ب] واحد. ^(١) فإن قيل: قد يختلفون فى الحرف الواحد كرواية بعضهم: (سارعوا) ^(٢) ورواية غير [هم] (وسارعوا).

قلت: محملهما ^(٣) أنه - صلى الله عليه وسلم - قرأها بالوجهين. « انتهى كلام الأبيارى. ^(٤)

قلت: ^(٥) وظاهره أن الخلاف عنده فى (مالك) و(ملك) حسب ما أشرنا إليه أولا ^(٦) خلاف نقل ابن الحاجب، قلت: والصواب عندي نقل المازرى إنها متواترة عند القراء لا عموما والله أعلم. ^(٧) وأما قول الحاكم ^(٨) بينهما: « من زعم أن القراءات

(١) - ينظر التحقيق والبيان (٩٩ / ١)

(٢) - آل عمران من الآية: ١٣٣

قرأ ابن عامر ونافع، بغير واو على الاستئناف، والباقون بالواو على العطف.

انظر البحر المحيط ٣ / ٦١ واتحاف الفضلاء ١ / ٤٨٨

(٣) - فى م: محلهما .

(٤) - فى النسخ: ابن الأنبارى . وهو خطأ . وينظر كلامه فى التحقيق والبيان (٩٩ / ١)

(٥) - القائل هو ابن عرفة .

(٦) - ينظر ص ١٦٨

(٧) - يقول أستاذنا الدكتور الأنصارى: إن التواتر مقطوع به فى جميع الأحوال ، ولا يقبل الشك أو التشكيك بأى حال من الأحوال ذلك أن التشكيك فى التواتر يهز العمود الفقرى فى الإسلام وهو القرآن الكريم هذا عنيفا لا يقبله أى مسلم صادق الإيمان .

كما يرى أن التشكيك فى التواتر مكيدة خبيثة أطلقها زعماء الإلحاد والزندقة فى العصور الأولى ، وروجها أذناب الشعوبية آنذاك . ثم تلقاها بعض علمائنا الأجلاء بحسن النية وأثبتوها فى مؤلفاتهم ، وتناقلها الخالف عن السالف بحسن نيتهم كذلك ، ولم يتنبهوا إلى ما فيها من سم زعاف وما فيها من معاول هدامة تقوض أركان الإسلام تقويضا مدمرا كل التدمير !!

فماذا يبقى للإسلام إذا فقدنا الثقة فى القرآن الكريم !! إن هذا لشئ عجاب !!

ثم يقول أستاذنا فيما يقول : « إن التمسك بتواتر القرآن فى قراءاته الصحيحة ليس من مبتكراته ولكنه رأى فطاحل العلماء الأجلاء فى مسيرة التاريخ منذ القرون الأولى ، أى : منذ النشأة الأولى للتشكيك فى التواتر . حيث قام أسلافنا الأوائل بالرد على هؤلاء المتشكيكين جميعا - سواء كانوا من المتشكيكين بحسن النية أم كانوا من الزنادقة الملحدين ومن الشعوبية المتعصبين - »

انظر: محاضرات د/ أحمد مكى الأنصارى التى ألقاها على طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة

أم القرى . مكة المكرمة .

(٨) - هو أبو سعيد فرج بن لبّ.

السبع لا يلزم تواترها فقول كفر . »

فلا يخفى على من اتقى الله تعالى وأنصف وفهم ما نقلناه عن هذه الأئمة الثقات وطالع كلام عياض وغيره من أئمة الدين أنه قول غير صحيح . هذه مسألة البسمة اتفقوا على عدم التكفير بالخلاف فى إثباتها ونفيها والخلاف فى تواتر وجوه القراءات مثله أو أيسر منه فكيف يصرح بالتكفير !!

وأيضاً على تسليم تواترها عموماً أو خصوصاً ليس علمه من الدين ضرورة ولا موجباً لتكذيب الشارع بحال وكل ما هذا شأنه فواضح لمن اتقى الله وأنصف أنه ليس كفوراً وإن كان خطأً.

قال الأبيارى وغيره : ضابط ما يكفر به ثلاثة أمور :

أحدها : ما يكون نفس اعتقاده كفراً كإنكار الصانع أو صفاته التى لا يكون صانعا إلا بها وجحد النبوات .

الثانى : صدور ما لا يقع إلا من كافر .

الثالث : إنكار ما علم من الدين ضرورة ؛ لأنه يؤدى ^(١) إلى تكذيب الشارع . ^(٢)
ونحو هذا الضابط ذكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام ^(٣) فى قواعد القرافى فى قواعده ^(٤) وغيرهم .

أما [٣٤٣/أ] استدلال من حكم بينهما على كفر ذى القول بعدم لزوم تواتر القراءات السبع بأنه يؤدى إلى عدم تواتر القرآن جملة فمرود من ثلاثة أوجه :
الأول : منع كونه يؤدى إلى ذلك والمنع كاف لأنه لم يأت على كونه يؤدى إلى ذلك بدليل ، وليس علم ذلك واضحاً بحيث لا يفتقر لدليل .

(١) - فى النسخ : أيل

(٢) - لم أهد إلى قول الأبيارى هذا .

(٣) - عز الدين هو عبد العزيز بن عبد السلام بن حسن أحد أئمة الأعلام ، سلطان العلماء فى عصره توفى بالقاهرة سنة : ٦٦٠ هـ ومن مصنفاته : القواعد الكبرى ، ومختصره : القواعد الصغرى ، والإمام فى قواعد الأحكام ، ومجاز القرآن ، وشجرة المعارف ، الخ
انظر طبقات الشافعية للسبكي ٨ / ٢٠٩ فمابعدا
· ولم أقف على هذا الضابط فى كتابه الموجود حالياً وهو الإمام فى قواعد الأحكام

(٤) - ينظر الفروق للقرافى ٤ / ١١٤ الفرف رقم : ٢٤١

الثانى: سلّمنا عدم التمسك بالمنع، لنا الدليل قائم على عدم تأديته لذلك وهو أن نقول: ^(١) كلما كان حكم ثبوت المنقول بنقل عدد مختلف لفظاً ناقلية مع اتّفاقه فى المعنى كحكم نقل ذلك العدد له مع اتفاق لفظهم، ثم يكون عدم تواتر وجه قراءة السبعة مؤدياً لعدم تواترها والملزوم حق فاللزام كذلك.

بيان حقية الملزوم أن شهادة أربعة فى الزنا واثنين فى سائر الحقوق مع اختلاف كلماتهم أو بعضها واتفاقها فى المعنى المشهود به كثبوتها مع اتفاق ألفاظهم . لا أعلم فى ذلك خلافاً كما لو قال أحد الأربعة : رأيتُه وطئها بموضع كذا فى وقت كذا على صفة كذا، وقال الثانى: رأيتُه حتى فعل كذا - مُعبّراً ^(٢) بما ورد فى حديث البخارى - وعبر عن الموضع والوقت والصفة بمرادف لفظ الأول، وكذا الثالث والرابع فإن حكم قبول شهادتهم كما لو عبّروا بألفاظ متماثلة فى ثبوت الظن الموجب للحدّ وليس باختلافهم بذلك بالذى يصيرهم منفردين فيجب حدّهم وكذا لو شهد شاهد بطلاق أو حق وشهد معه آخر مُعبّراً بلفظ مرادف للفظ الأول فهو كما لو عبّر بلفظ مماثل للأول فى ثبوت الطلاق والحق وليس باختلافهم [٣٤٣/ب] بذلك بالذى يُصيرهم منفردين فلا يجب طلاق ولا يُثبت الحق إلا بيمين مدّعيه.

وبيان الملازمة أن المطلوب فى القراءات السبع إثبات لفظ مصحف عثمان تواتراً واختلاف ألفاظ ^(٣) السبعة فى تعبيرهم عن تلك الكلمات بالرؤم والترقيق والتسهيل وأضدادها والإعراب الموافق فى المعنى كاختلاف ألفاظ الشهداء فى إثبات الزنا والطلاق والحق.

بل اختلاف ذلك أخفّ لأن اختلافهم راجع لاختلاف فى صفة الحروف أو فى بعض حروف الكلمة واختلاف الشهداء راجع لاختلاف فى الكلم بكمالها فكما أجمعا ^(٤) على أن

(١) - فى النسخ : يقول .

(٢) - فى ط : فعبر .

(٣) - فى ط : لفظ .

(٤) - لعله يعنى : الشهداء والقراء .

اختلاف تلك الألفاظ غير مانع من ثبوت حكم اتفاقهما وهو ثبوت العلم بها بثبوت الأمر الموجب للحد والطلاق والحق فكذا اختلاف ألفاظ السبعة بما ذكر غير مانع من ثبوت حكم اتفاقهما وهو ثبوت الظن بها الثبوت المحكوم له بالتواتر .

الثالث: أنّا لو^(١) سلّمنا عدم نهوض هذين الوجهين فيما ذكرناه كان أقلّ حالهما أنهما شبهتان تمنعان من أن العلم بأن عدم تواتر وجوه القراءات يُوجب عدم تواتر القرآن جملة ضرورى من الدين ، وجحد ما ليس علمه ضروريا^(٢) من الدين ليس كفرا بحال والله أعلم . « انتهى كلام شيخنا - رحمه الله - فلننعد إلى ما نحن بصددده .

٥ - باب إخراج أهل المعاصى

[والخصوم من البيوت بعد المعرفة]

أعاده^(٣) فى الأحكام وقال بدل (المعاصي) الريب .^(٤)

١٠٨ - (فَأُحْرِقَ عَلَيْهِمْ) ليس فى الحديث، هؤلاء المتخلفين عن الصلاة أنه نفاهم

من بيوتهم^(٥) والترجمة إنما تدل على الإخراج لا [٣٤٤/أ] على الإحراق .

قال ابن المنير: « جواب هذا أنه إذا أحرقتها عليهم فقد خرجوا منها^(٦) قطعاً

(١) - عن ط .

(٢) - فى ن : ضرورى .

(٣) - الضمير يعود إلى البخارى .

(٤) - ينظر البخارى : الأحكام — باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة .
وفى الفتح ٢١٥ / ١٣

١٠٨ - قال البخارى - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَنُتَّقَمَ ، ثُمَّ أُخَالَفَ إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ ، فَأُحْرِقَ عَلَيْهِمْ) .

(٥) - العبارة السابقة: كذا فى النسخ، وهى قلقة . يبدو أنه حصل فيها تقديم وتأخير .

ولعل الوجه: « ليس فى الحديث أنه نفى هؤلاء المتخلفين من بيوتهم . »

(٦) - فى م : عنها .

والاقتصار على مجرد إخراجهم أجدر بالجواز .

وقد قال ابن القاسم: تُباع على المُفسد داره . وفيه جواز نفى الأراذل والسفلة والمفسدين من مدينة إلى أخرى لتضعف شوكتهم ولتشغلهم الغربة عن إيقاع المسلمين في الكربة .^(١)

٦ - باب دَعْوَى الوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ

١٠٩ - (أوصاني أخي إذا قَدِمْتُ أن أنظر ابنَ أُمّة زَمْعَةَ فَأَقْبِضْهُ فَإِنَّهُ

ابنِي)

سأل ابن المنير عن موقع هذه من الفقه وهل يختلف الناس في صحة الوصية على الأطفال ودَعْوَى الوَصِيِّ عَنْهُمْ ؟^(٢) ثم قال: « لو طلب أحد جهده من التوقيف على ذلك لم يَكْد [يجده إلا ههنا]^(٤) والإجماع وإن كان فيه غُنْيَةٌ إلا أن التمسك به من جنس التقليد، وهذا بحث عن مستند أهل الإجماع فهذا لا يليق بالمتبحر مثل البخاري - رحمه الله .. »^(٣)

قلت: الإجماع أخذ الأدلة الشرعية فالاستناد إليه في إثبات الحكم الشرعي لا يُعَدُّ تقليداً . ثم قال: « وفيه دليل على أَنَّ للوَصِيِّ الحضانة بدليل قوله: (فَأَقْبِضْهُ) وقبضه حضانتة . »

قلت: لا يتم هذا لجواز أن يكون ثبوت الحضانة له من جهة كونه عمّاً لا من حيث كونه وصيّاً .

(١) - لم أهتد إليه

١٠٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ، أَخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ابْنِ أُمّة زَمْعَةَ ، فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْصَانِي أَخِي إِذَا قَدِمْتُ أَنْ أَنْظَرَ ابْنَ أُمّة زَمْعَةَ فَأَقْبِضْهُ ، فَإِنَّهُ ابْنِي . وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : أَخِي وَابْنُ أُمّة أَبِي ، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي . فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ شَبَّهًا بَيْنَا بَعْتَبَةَ ، فَقَالَ : (هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَأَحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ) .

(٢) - لم أقف على هذا السؤال .

(٤) - ما بين المعكوفين عن م . وفي الأصل غير واضح .

(٥) - ينظر معنى هذا القول في الفتح ٧٥ / ٥

ثم قال: ^(١) «وفيه دليل على جواز محاكمة الوصى في أصل نسب الولد ولا يحتج عليه بأن الوصية لا تستثبت حتى يثبت نسب الولد الموصى عليه ، ولم يظهر أنه عليه السلام كلفه إثبات وصيته وذلك أن حاصل غرضه ^(٢) أن يحضنه منسوباً إلى أبيه والحضانة يستحقها العم [٣٤٤/ب] وإن لم يكن وصياً وكان سعد ^(٣) عمّ الطفل لو ثبت دعواه ، وللعلم أن يسعى في إثبات نسب ابن أخيه وإن لم يكن وصياً . »

قلت: هذا مناف لاستدلالة أولاً بالحديث على ثبوت الحضانة للموصى ^(٤).

٨ - [باب الربط والحبس في الحرم]

(وَأَشْتَرَى نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ ^(٥) دَارًا لِلسُّجْنِ بِمَكَّةَ مِنْ صَفْوَانَ ابْنِ أُمِيَّةٍ ^(٦) عَلَى إِنْ ^(٧) رَضِيَ عُمَرُ فَالْبَيْعُ بَيْعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ عُمَرُ فَلَصَفْوَانَ أَرْبَعَمِائَةِ دِينَارٍ)

استشكل بعضهم ^(٨) صحة هذا البيع وليس بمشكل على مذهبنا؛ ^(٩) لأنَّ العُهدَةَ ^(١٠) فيه على المشتري وإن سُمِّيَ غيره ^(١١) أنه يشتري له حتى يتبرأ من العُهدَةِ

(١) - في النسخ : يقال .

(٢) - الضمير يعود إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -

(٣) - هو سعد بن أبي وقاص - رضى الله عنه -

(٤) - عن ط . وفي الأصل ، م : للموصى .

(٥) - نافع بن عبد الحارث الخزاعي ، صحابي أسلم عام الفتح ، وأمره عمر على مكة فأقام بها إلى أن مات .

انظر تقريب التهذيب ٢ / ٢٣٨

(٦) - صفوان بن أمية بن خلف القرشي الجمحي ، صحابي مات أيام استشهاد عثمان - رضى الله عنه -

سنة : ٤١ هـ وقيل : ٤٢ هـ

انظر تقريب التهذيب ١ / ٤٣٨

(٧) - هذه رواية أبي ذر ، وفي رواية أخرى : على أن عمر إن رضى .

(٨) - لم أهدأ إلي المستشكل ولكن انظر هذا الاستشكل في الفتح ٥ / ٧٦ وإرشاد الساري ٤ / ٢٣٨

(٩) - يعنى المالكية ، والكلام هذا لابن المنير كما سيأتى في نهاية هذا النص ، وهو مالكي أيضا .

(١٠) - العهد : هى ضمان الثمن للمشتري إن استحق المبيع ، أو وجد فيه عيب . التعريفات : ١٥٩

(١١) - فى ط : غيرها .

ويقول: لست من البيع فى شىء فهذا البيع دخل ^(١) فيه على اللزوم إما لعمر - رضى الله عنه - وإما لنافع، والعهدة فى الثمن على نافع لأنه لم يتبرأ منها ولا غرض للبائع فى تعيين من عليه العهدة فى الشراء .

ولهذا لو اعترف المشتري أنه إنما اشترى لزيد فقال البائع : لا أعامل زيدا . لم يكن له ذلك ولزمه البيع والثمن على الوكيل ، حتى لو كان البائع حلف قبل ذلك أن لا يبيع سلعةً من زيد حنثاً ^(٢) ومضى البيع، ولا يعذر إن كان هذا الواسطة معروفا بوكالة زيد قاله ابن المنير . ^(٣)

قلت: انظر دخول حرف الجرّ على الجملة الشرطية فى قوله: (على إن رضى عمر). ^(٤)



٤٥ - كتاب [فى] اللقطة ^(٥)

عرّف شيخنا ابن عرفة - رحمه الله - اللقطة بقوله: « مالٌ وُجدَ بغيةٍ — حرزٍ

(١) - أى: العهدة

(٢) - أى: خالف اليمين ، ولم يف بموجبها .

(٣) - ينظر مجمل هذا القول فى الفتح ٥ / ٧٦ وإرشاد السارى : ٤ / ٢٣٩

وتعقب عليه ابن حجر حيث قال: « وكأنه وقف مع ظاهر اللفظ المعلق ولم ير سياقه تاماً فظن أن الأربعمائة هى الثمن الذى اشترى به نافع ، وليس كذلك ؛ وإنما كان الثمن أربعة آلاف ، وكان نافع عاملاً لعمر على مكة فلذلك اشترط الخيار لعمر بعد أن أوقع العقد له ...

وأما كون نافع شرط لصفوان أربعمائة إن لم يرض عمر فيحتمل أن يكون جعلها فى مقابلة انتفاعه بتلك الدار إلى أن يعود الجواب من عمر . »

(٤) - الأصل ألا تدخل حروف الجرّ على الجمل ؛ لأنها مختصة بالأسماء المفردة، فنحو هذا يقدر فيه اسماً مجروراً، أى: على أن عمر إن رضى. كما هي فى الرواية الأخرى.

أو أن (إن) هنا مرادُ معناها وليس لفظها . والله تعالى أعلم بالصواب .

(٥) - فى الأصل غير واضح . وسيأتى معنى اللقطة فى اللغة فى ص ١٨٧

مُحَيِّزٍ لَيْسَ حَيَوَانًا نَاطِقًا وَلَا نَعَمًا. فَيُخْرِجُ الرُّكَازَ^(١) وَمَا بِأَرْضِ الْحَرْبِ وَتَدْخُلُ الدَّجَاجَةُ وَحَمَامُ الدُّورِ لَا السَّمَكَةُ تَقَعُ فِي سَفِينَةٍ هِيَ لِمَنْ وَقَعَتْ [٣٤٥/أ] إِلَيْهِ قَالَهُ ابْنُ عَاتٍ^(٢) عَنْ ابْنِ شَعْبَانَ^(٣).

وذكر^(٤) بعض الأخيار^(٥) أنه كان في ناس أتوا من دفن ميت بجهة رادس بعض سواحل تونس^(٦) بقارب في بحيرتها وفي الجمع سيدي أبو الحسن المنتصر^(٧) الولي الشهير ، فقلت^(٨) في نفسي: اللهم إن كان^(٩) من أوليائك فاجعل سمكة من هذه البحيرة تسقط بقاربنا. قال: فسقطت سمكة في القارب فابتدرها غيري فقلت له: أنا أحق بها فإنها بصيدي حصلت وذكرت لهم ما قلته في نفسي فأخذتها^(١٠).

قال شيخنا: ^(١١) والأظهر في السمكة إن كانت بحيث لولم يأخذها من سقطت إليه لنجت بنفسها لقوة حركتها وقرب محل سقوطها من ماء البحر فهو كما قال ابن شعبان، وإلا فهي لرب السفينة . كقولها: ^(١٢) «قيمن طرد صيدا حتى دخل دار قوم إن اضطره إليها فهو له وإن لم يضطره وبعد عنه فهو لرب الدار.»^(١٣) وضبط لفظ اللقطة سيأتي^(١٤).

(١) - الرُّكَاز: هو المال المركوز في الأرض مخلوقا كان أو موضوعا . التعريفات : ص ١١٣

(٢) - ابن عات : هو هارون بن أحمد بن جعفر بن عات القاضي من فقهاء المالكية توفي سنة ٥٨٢ هـ من تأليفه : الطرر الموضوع على الوثائق المجموعة . التكملة لابن أبيار ٧١٥

(٣) - هو محمد ابن القاسم سبقت ترجمته في ص ١٠٩

(٤) - الكلام مازال لابن عرفة ينظر شرح حدود ابن عرفة ٥٦٢ / ٢

(٥) - لم أقف على اسمه ولكنه أحد تلامذة الشيخ سيدي أبو الحسن المنتصر كما في شرح حدود ابن عرفة

(٦) - ينظر معجم البلدان ١٢ / ٣

(٧) - هو علي بن المنتصر التونسي عالمها وصالحها كان من الأولياء والعلماء الزهاد له كرامات توفي سنة : ٧٤٢ هـ شجرة النور ص : ٢٠٩

(٨) - القائل : هو تلميذ الشيخ سيدي أبو الحسن .

(٩) - يعني : سيدي أبو الحسن .

(١٠) - عن ط . وفي الأصل ، م : فأخذها .

ولا أدري كيف يستدل بقصة لا يعرف مدى صحتها على قاعدة شرعية!

(١١) - القائل الدماميني والشيخ هو ابن عرفة

(١٢) - في حاشية الأصل : «يعني قول المدونة.» وهو كذلك ينظر المدونة ٥٩ / ٢

(١٣) - انظر شرح حدود ابن عرفة ٥٦٢ / ٢ فيه مجمل هذا الكلام .

(١٤) - انظر ص ١٨٦

١ - [باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه]

١١٠ - (سمعتُ سُويْدَ بْنَ غَفَلَةَ) بضم سين (سويد) وفتح واوه على التصغير

و(غفلة) بغيرين معجمة وفاء مفتوحتين. (١)

(فقال) أى: أبى بن كعب - رضى الله عنه - (٢)

(وَجَدْتُ^(٣) صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ)

قال ابن المنير: «فيه حجة لمن أوجب معرفة عدد الدنانير والدرهم وهو أحد

القولين.» (٤)

قلت: لا يظهر فيه حجة أصلاً. (٥) قال: (٦) «وليس فى قوله: (٧) (عرفها حولا)

١١٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

.: حَدَّثَنَا آدَمُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَلَمَةَ : سَمِعْتُ سُويْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ : لَقِيتُ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : أَخَذْتُ صُرَّةً ، مِائَةَ دِينَارٍ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : (عَرَفَهَا حَوْلًا) . فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ : (عَرَفَهَا حَوْلًا) . فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا ، فَقَالَ : (أَحْفَظْ وِعَاءَهَا ، وَعَدَدَهَا ، وَوِكَاءَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَاسْتَمِيعْ بِهَا) . فَاسْتَمَعْتُ ، فَلَقِيتُهُ بَعْدَ بَمَكَةٍ . فَقَالَ : لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ ، أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا .

(١) - سويد بن غفلة هو أبو أمية الجعفي ، مخضرم من كبار التابعين قدم المدينة يوم دفن النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان مسلماً فى حياته ثم نزل الكوفة ومات سنة : ٨٠ هـ وله ٣٠ سنة .

انظر تقريب التهذيب ١ / ٤٠٤

(٢) - هو سيد القراء ويكنى أبا المنذر وأبا الطفيل أيضاً ، من فضلاء الصحابة ، اختلف فى سنة وفاته قيل : سنة ١٩ هـ وقيل : ٣٢ هـ وقيل غير ذلك . تقريب التهذيب ١ / ٧١

(٣) - هذه رواية الكشميهنى ، وللمستملى : أصبت . وللباقين : أخذت . الفتح ٥ / ٧٨

(٤) - وهو قول ابن القاسم ، والقول الآخر هو عدم اعتبار العدد وهو لأصيب . العمد ١٢ / ٢٦٧

(٥) - نعم ليس فى هذا الحديث هنا ما يفيد وجوب معرفة العدد ، وإنما يفهم منه جواز ذلك ، ولكن أرى أن

كلام ابن المنير ليس على هذا الباب وإنما هو على باب : هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها

من لا يستحق . حيث أعاد البخارى هناك هذا الحديث وفيه تصريح بذكر العدد قال : (فقال : اعرف

عدتها ووكاءها ووعاءها... الخ) فالعدد فيه صريح ، والحديث واحد ، فالشبهة على الدمامينى - رحمه الله -

هذا الباب بذاك والله أعلم .

(٦) - أى : ابن المنير .

(٧) - أى : النبي - صلى الله عليه وسلم -

ثم قال: ^(١) «فى الثانى والثالث ^(٢) كذلك حجة لمن شرطه ^(٣)؛ لأننا نقول بموجبه إذا لم يؤثر الملتقط التملك والواقعة حكاية عين .»

(فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها) ليس هذا على وجه التملك لها إذ لو كان

المراد التملك التام لم يقتصر به [٣٤٥/ب] على الاستمتاع الذى ظاهره الانتفاع، لا ^(٥) بأصل الملك. ولما قلل الله تعالى الدنيا قال: «إنما هذه الحياة الدنيا متاع» ^(٦) ولذلك قال فى الحديث الآخر: (استنّفقها) ^(٧) ولم يقل فهي لك.

وفى حديث بعد هذا: (ثم استنّفق بها فإن جاء ربّها فأدّها إليه) ^(٨) وهو صريح فى

المقصود. ^(٩)

وفى رواية: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها) ^(١٠) بدون فاء.

قال ابن مالك: «تضمنت هذه الرواية حذف جواب (إن) الأولى وحذف شرط (إن)

الثانية، وحذف الفاء من جوابها. والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجى

(١) - أى: ابن المنير .

(٢) - يقصد التعريف فى السنة الثانية والثالثة كما جاء فى الحديث السابق: (ثم أتيتها فقال: عرفها حولا . فعرفتها فلم أجد ، ثم أتيتها ثلاثاً .)

(٣) - قال المنذرى: «ولم يقل أحد من أئمة الفتوى أن اللقطة تعرف ثلاثة أعوام إلا شىء جاء عن عمر .»
انظر الفتح ٧٩ / ٥ والعمدة ٢٦٦ / ١٢

وزعم ابن الجوزى أن رواية الثلاثة أحوال إما أن يكون غلطا من بعض الرواة ، إما أن يكون المعرف عرفها تعريفا غير جيد كما قال للمسى صلاته : ارجع فصل فإنك لم تصل . الفتح ٧٩ / ٥ - ٨٠ .
(٥) - أى: لا التملك بأصل الملك .

(٦) - غافر من الآية : ٣٩

(٧) - ينظر الحديث رقم : ١١١

(٨) - ينظر البخارى : اللقطة — باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لأنها وديعة عنده .

(٩) - وقد أيد العيني - رحمه الله - فى العمدة ٢٦٦ / ١٢ هذا الذى ذهب إليه الدمامينى ونصه: «وقوله: (وإلا) أى وإن لم يجى صاحبها فاستمتع بها . استدل به قوم ويقولون: (فشأنك بها) فى حديث سويد الذى مضى على أن بعد السنة يملك الملتقط اللقطة ، وهذا خرق لإجماع أئمة الفتوى فى أنه يردها بعد الحول أيضا إذا صاحبها ؛ لأها عنده وديعة ولقوله - صلى الله عليه وسلم - (فأدّها إليه) .»
(١٠) - انظر هذه الرواية فى البخارى : اللقطة — باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها،،

فاستمتع بها .» (١)

٢ - [باب ضالة الإبل]

١١١ - (جاء أعرابي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأله عما

يَلْتَقِطُهُ^(٢) تقدم أن السائل بلال^(٣) وهذه الرواية تُبعد ذلك؛ لأنه لا يقال في مثل بلال المؤذن المشهور أعرابي فيحتمل أن تكونا واقعتين.

(فضالة^(٤) الغنم؟ قال: لك أو لأخيك، أوللذئب) على طريقـة السبـر^(٥)

(١) - انظر شواهد التوضيح ص ١٣٥

قال ابن مالك بعد هذا: «والنحويون لا يعرفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر أعنى حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو جملة فعلية . وقد ثبت ذلك ،،، فبطل تخصيصه بالشعر لكن الشعر به أولى.»

فحذف الجواب جائز إذا دلّ عليه دليل، كما هو في الحديث، وكذلك حذف الشرط هنا جائز؛ لاقتراحه به (لا) حيث قال: (وإلا فاستمتع).

وأما حذف الفاء من جواب الشرط -والجواب جملة طلبية حيث الفاء واجبة عند الجمهور- فقال فيه ابن مالك: «والنحويون لا يعرفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر ... الخ قال الأشموني: «وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار.

انظر شرح الأشموني ٤ / ٢١

١١١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ رَبِيعَةَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ مَوْلَى الْمُنبِثِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَمَّا يَلْتَقِطُهُ ، فَقَالَ : (عَرَفَهَا سَنَةً ، ثُمَّ أَحْفَظُ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْهَا) . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَضَالَةُ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : (لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ) . قَالَ : ضَالَةُ الْإِبِلِ ؟ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : (مَا لَكَ وَلَهَا ، مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا تَرْدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ) .

(٢) - عن ط وهو موافق لما في البخاري وفي الأصل غير واضح.

(٣) - انظر (٥٠ / أ) وص ١٣٨ وفي هذه الصفحة وحاشيتها قد وفي الكلام على هذه المسألة .

(٤) - عن الصحيح. وفي النسخ: ضالة

(٥) - يقال: سبرت القوم سبراً . تأملتهم واحد بعد واحد لتعرف عددهم . المصباح المنير مادة (س ب ر)

والتقسيم، وأشار إلى إبطال قسمين فتعين الثالث.

والأخ هنا ليس صاحبها ولكن مُلتقط آخر. فكأنه قال: ينحصر الأمر في ثلاثة أقسام: أن تأخذها لنفسك، أو تتركها فيأخذها مثلك، أو يأكلها الذئب. [و] ^(١) لا سبيل إلى تركها للذئب فإنه إضاعة مال، ولا معنى لتركها للملتقط آخر مثل الأول بحيث يكون الثاني أحق؛ لأنهما استويا وسبق الأول فلا معنى لترك السابق واستحقاق المسبوق.

وإذا بطل هذان القسمان تعيّن الثالث وهو أن تكون لهذا الملتقط. ^(٢)

فإن قيل: لعله عنا بالأخ صاحبها.

قلنا: لا تقتضى البلاغة أن يُقرَن صاحبها المستحق بالذئب العادي.

فإن قيل: يبقى قسم رابع وهو تركها لعلّ صاحبها يُصادفها.

قلنا: أُلغِيَ هذا لأن الغرض وجُدّانها [٣٤٦/أ] بمحل إياس ^(٣) من صاحبها

أن تعود إليه إلا على ندور. ^(٤)

واللام في القسمين الأولين ^(٥) للملك وفي الثالث ^(٦) للاختصاص.

وقول بعضهم: ^(٧) «اللام في الذئب ليست للتمليك فهي كذلك في بقية الأقسام.»

مردود بأنها مع قابيل الملك له ^(٨) ومع ما لا يقبله ^(٩) للاختصاص

(١) - زيادة يقتضيها السياق . وهي موجودة في إرشاد الساري ٢٤٢ / ٤

(٢) - ينظر الكلام السابق في إرشاد الساري ٢٤٢ / ٤

(٣) - قال الفيومي: «وقد يُستعمل (الإياس) مصدراً للثلاثي لتقارب المعنى، أو لأن الرباعي يتضمن الثلاثي كما في قوله تعالى: «والله أنبتكم من الأرض نباتاً»

انظر المصباح المنير مادة (ي أ س)

(٤) - في ط : ندور . وهو تحريف .

(٥) - يعنى : (لك أو لأخيك)

(٦) - يعنى : (أو للذئب)

(٧) - لم أقف على القائل .

(٨) - أى : القسمين الأولين .

(٩) - وهو القسم الثالث .

كذا قرره ابن المنير رحمه الله. (١)

(فَتَمَعَّرَ) أى: تغيّر للغضب. (٢)

٣ - [باب ضالة الغنم]

١١٢ - (سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن اللقطة) هو بتحريك القاف بإجماع الرواة فى هذا الحديث.

كذا قال الأزهري قال: «وهو على غير قياس اللغة فإنها بالإسكان اسم لما يُلْتَقَطُ. وبالفتح: المُلْتَقَط. فالفُعْلة للمفعول كالضُحْكة والفُعْلة للفاعل كالضُحْكة والتحريك

(١) - لم أظفر به.

والذي ردّ عليه ابن المنير هو رأي بعض النحاة.

قال ابن هشام - رحمه الله - فى المغني ص ٢٧٥ :

«وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين [هما الاستحقاق، والملك كما ذكره] ويمثل له بالأمثلة المذكورة، ونحوها ويرجح أنه فيه تقليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: هذا المال لزيد، والمسجد، لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك فى معنياه دفعةً.

وأكثرهم يمنعه.»

(٢) - وأصله: قلة النضارة وعدم إشراق اللون، من قولهم: مكان أضر. وهو الجذب الذى لاخصب فيه. ومعرّ وجهه. غيره. اللسان مادة (م ع ر)

١١٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنبِغِ : أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ ، فَرَعَمَ أَنَّهُ قَالَ : (أَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً) . يَقُولُ يَزِيدُ : إِنْ لَمْ تُعْرِفْ اسْتَنْفَقَ بِهَا صَاحِبُهَا ، وَكَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ . قَالَ يَحْيَى : فَهَذَا الَّذِي لَا أَدْرِي أَفِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ أَمْ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِهِ . ثُمَّ قَالَ : كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (خُذْهَا ، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ) . قَالَ يَزِيدُ : وَهِيَ تُعْرِفُ أَيْضًا . ثُمَّ قَالَ : كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : فَقَالَ : (دَعَهَا فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا ، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا) .

صاحبها لم يتلفظ فيها بتمليك الواحد (١)

وقيل: وفيه دليل على تنزيل الأمور الحكمية منزلة الحقيقية فإننا نزلنا يأس صاحبها منها منزلة رضاه بأن تؤخذ وهذا أمر حكومي لا رضى حقيقي، ثم هذا النوع من الملك من أتم أنواع الأملاك، ولهذا توخى المتورعون أكل الملتقطات والالتقاط خلف الحصادين ويرون ذلك من أطيب المباحات وإنما يكمل طيبه بقوة الملك فيه مع عدم اللفظ الناقل للملك الأول.

قال ابن المنير: «وانظر لو أقام صاحب هذا الشيء اليسير البينة عليه مع يسارته كالتمرّة ونحوها والمظاهر [٣٤٦/ب] أنه أحق بها حينئذ.» (٢)

٧ - باب كيف تُعرّفُ لُقطةُ مكة (٣)

١١٤ - (إِلَّا لِمُنْشِدٍ) أى: مُعرّفٌ بدليل الحديث قبله: (إِلَّا لِمُعْرِفٍ) (٤)

يقال: نَشَدْتُ الضالّةَ فأنا ناشد إذا طلبتها، وَأُنْشَدْتُهَا فأنا مُنْشِدٌ إذا عرّفتها. (٥)

ومذهب مالك - رحمه الله - أن حكم لُقطة مكة حكم لقطة سائر البلاد. (٦)

وقال الشافعي - رحمه الله - : «هى بخلاف غيرها لا تملك لقطتها أبدا وإنما

(١) - فى م : الواحد .

(٢) - لم أهتم إلى قوله هذا .

١١٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعْدٍ : حَدَّثَنَا رَوْحٌ : حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (لَا يُعْصَدُ عِصَاهُهَا ، وَلَا يُتَرُّ صِيدُهَا ، وَلَا تَحِلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِلْمُنْشِدِ ، وَلَا يُحْتَلَى خِلَافُهَا) . فَقَالَ عَبَّاسٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا الْإِذْخِرَ ، فَقَالَ : (إِلَّا الْإِذْخِرَ) . . .

(٣) - فى الصحيح: أهل مكة

(٤) - ينظر البخارى نفس الباب حيث قال :

(٥) - ينظر اللسان مادة (ن ش د)

(٦) - ينظر الشرح الكبير للدردير ١٢١ / ٤

يلتقطها من يعرفها. » (١)

وإليه ذهب الباجي (٢) وابن العربي (٣) من أصحابنا تمسكاً بهذا الحديث.

قال شيخنا ابن عرفة: «والانفصال عن التمسك به على قاعدة مالك في تقديمه العمل على الحديث الصحيح - حسب ما ذكره ابن يونس (٤) في كتاب الأفضية ودل عليه استقراء المذهب - واضح.» (٥)

وقال ابن المنير: «ووجه مذهب مالك التمسك بظاهر الاستثناء؛ لأنه نفى الحل واستثنى المنشد والاستثناء من النفي إثبات فيكون الحل ثابتاً للمنشد . أى : المعرف يريد بعد قيامه بوظيفة التعريف ، وإنما يريد على هذا أن مكة وغيرها بهذا الاعتبار فى تحريم اللقطة قبل التعريف وتحليلها بعد التعريف واحدٌ والسياق يقتضى اختصاصها عن غيرها.

والجواب أن الذى أشكل على غير مالك إنما هو تعطيل المفهوم إذ مفهوم اختصاص مكة بحلّ اللقطة بعد التعريف وتحريمها قبله أن غير مكة ليس كذلك (٦) بل تحلّ لقطته مطلقاً أو تحرم مطلقاً ، وهذا لا قائل به فإذا آل الأمر إلى هذا فالخطب يسير وذلك أنا اتفقنا على أن التخصيص إذا خرج مخرج الغالب فلامفهوم له ، وكذلك نقول هنا الغالب أن لقطة مكة يئأس مُلتقطها [أ/٣٤٧] من صاحبها لتفرق الخلق عنها إلى الآفاق البعيدة ، فربما داخله الطمع فيها من أول وهلة فاستحلها قبل التعريف فخصّها الشارع بالنهى عن استحلال لقطتها قبل التعريف لاختصاصها بما ذكرناه فقد ظهرت للتخصيص فائدة سوى المفهوم ، فسقط الاحتجاج به، وانتظم

(١) - ينظر المغنى لابن قدامة ٥ / ٦٤٢

(٢) - ينظر منتقى الباجي ٦ / ١٣٨ وإرشاد السارى ٤ / ٢٤٧

(٣) - ينظر رأيه فى إرشاد السارى ٤ / ٢٤٧

(٤) - ابن يونس : هو محمد بن يونس بن محمد الموصلى إمام وقته فى فقه الشافعية،

توفى سنة : ٦٠٨ هـ من تصانيفه: المحيط فى الجمع بين المذهب والوسيط (فقه) وشرح لوجيز للغزالي ، الخ

انظر وفيات الأعيان ١ / ٤٧٦

(٥) - لم أقف عليه فى كتبه ولكن ينظر إرشاد السارى ٤ / ٢٤٧

(٦) - عن ط . وفى الأصل : لذلك

الاختصاص حينئذ وتناسب السياق وذلك أن المأيوس من معرفة صاحبه لا يعرف كالموجود بالسواحل لكن مكة تختص بأن تعرف لقطتها .

وقد نص بعضهم على أن لقطه العسكر ببلد الحرب إذا تفرق العسكر لاتعرف سنة لأنها إما لكافر فهي مباحة، وإما لأهل العسكر فلا معنى لتعريفها في غيرهم فظهر حينئذ اختصاص مكة بالتعريف وإن تفرق أهل الموسم مع أن الغالب كونها لهم وأنهم لا يرجعون لأجلها .

وكأنه - عليه السلام - قال: ولا تحل لقطتها إلا بعد الإنشاد والتعريف سنة بخلاف ما هو من جنسها كمجتمعات العساكر ونحوها ، فإن تلك تحل بنفس افتراق العسكر ويكون المذهب حينئذ أسعد بظاهر الحديث من مذهب المخالف لأنهم يحتاجون إلى تأويل اللام وإخراجها عن التمليك ويجعلون المراد : ولا تحل لقطتها إلا لمنشد فيحل له إنشاد[ها] لا أخذها فيخالفون ظاهر اللام وظاهر الاستثناء .

ويحقق ما قلناه من أن الغالب على مكة أن لقطتها لا يعود لها ^(١) صاحبها أنا ^(٢) لم نسمع أحدا ضاعت له تليفة بمكة فرجع إليها ليطلبها ولا بعث في ذلك بل يئس منها بنفس التفرق والله أعلم. ^(٣)

١١٥ - (حبس عن مكة الفيل) بالفاء والمثناة [٣٤٧/ب] من تحت ويروى بقاف

(١) - في ط : إليها .

(٢) - في النسخ : إنما .

(٣) - ينظر الفتح ٨٨ / ٥ فيه معنى هذا القول . وإرشاد الساري ٢٤٧ / ٤

١١٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

حدثنا يحيى بن موسى : حدثنا الوليد بن مسلم : حدثنا الأوزاعي قال : حدثني يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال : حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال : لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة ، قام في الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : (إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، فإنها لا تحل لأحد كان قبلي ، وإنها أحلت لي ساعة من نهار ، وإنها لا تحل لأحد بعدي ، فلا ينفر صيدها ، ولا يحتل شوكتها ، ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد . ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين : إما أن يفتدى وإما أن يبيد . فقال العباس : إلا الأذخر ، فإننا نجعله لقبورنا ويوتنا . فقال رسول الله ﷺ : (إلا الأذخر) . فقام أبو شاه ، رجل من أهل اليمن ، فقال : آكتبوا لي يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : (آكتبوا لأبي شاه) .

ومثناة من فوق (١) وقد مرّ في كتاب العلم. (٢)

(فقام أبوشاة^(٣) بهاء أصلية منونة وهو مصروف.

قال القاضي: «كذا ضبطه بعضهم وقرأته أنا معرفة ونكرة.» (٤)

قال ابن الملقن: «وعن ابن دحية^(٥) أنه بالتاء منصوباً.» (٦)

قلت: لا يتصور نصبه لأنه مضاف إليه في مثل هذا العلم دائماً؛ وإنما مراده أنه معرب بالفتحة في حالة الجر لكونه غير منصرف، وذلك لأن القاعدة في العلم ذي الإضافة اعتبار حال المضاف إليه بالنسبة إلى الصرف وعدمه وامتناع دخول اللام ووجوبها فيمتنع مثل هذا ومثل: أبى هريرة من الصرف، ومن دخول الألف واللام، وينصرف مثل: أبى بكر، ويجب اللام في مثل: امرؤ القيس، ويجوز في مثل: ابن العباس. (٧)

٨ - [باب لا تُحْتَلَبُ ماشيةٌ أحدٍ بغير إذنه]

١١٦ - (أَنْ تُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ فَتُكْسَرَ خِرَانَتُهُ) المشربة بضم الراء وفتحها

(١) - أى : (القتل) قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٥ / ٨٧ : «بالقاف والمثناة للاكثر، وللشميمهني بالقاف والتحتانية والثاني هو الصواب .

(٢) - ينظر (٥٢ / ب)

(٣) - أبوشاة : اليماني يقال : إنه كلبى ، ويقال : إنه فارسي من الأبناء الذين قدموا اليمن في نصره سيف بن ذى يزن ، وقيل : إن هاء أصلية وهو بالفارسي معناه : الملك .

انظر الإصابة ١٠٠ / ٤

(٤) - لم أقف عليه في المشارق ولكن ينظر العمدة ١٢ / ٢٧٦ وإرشاد السارى ٤ / ٢٤٨

(٥) - هو عمر بن حسن بن على وينتهى نسبه إلى بدر بن دحية بن خليفة الكلبى ، توفى : ٦٣٣ هـ كان فقيهاً على مذهب مالك وبصيراً بالحديث واللغة .

انظر سير النبلاء ٢٢ / ٢٨٩ فما بعدها

(٦) - ينظر التوضيح ج ٢ (ص ٦٤٨) وإرشاد السارى ٤ / ٢٤٨

(٧) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ٢٤٨ حيث نقل قول الدمامينى هذا .

١١٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَمْرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ ، فَتُكْسَرَ خِرَانَتُهُ ، فَيَنْتَقَلَ طَعَامُهُ ؟ فَإِنَّمَا تَحْزُنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ) .

(١) - الغرفة.

شبه النبي - صلى الله عليه وسلم - ضروع المواشى فى ضبطها الألبان على أربابها بالخزانة التى تحفظ ما أودعت من متاع ونحوه .

١٠ - [باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق ؟]

١١٧ - (وزيد بن صوحان) بصاد مهملة مضمومة وحاء مهملة. (٢)

١٢ - [باب]

١١٨ - (فاعتقل شاة) أى: حبسها واعتقال الشاة أن يضع رجله بين فخذى الشاة

(١) - ينظر المصباح المنير مادة (ش رب)

١١٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدثنا سليمان بن حرب : حدثنا شعبه ، عن سلمة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة قال : كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة ، فوجدت سوطاً ، فقال لي : ألقه ، قلت : لا ، ولكن إن وجدت صاحبه وإلا استمعت به ، فلما حججنا ، فمررت بالمدينة ، فسألت أبي بن كعب رضي الله عنه فقال : وجدت صرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار ، فأتيته بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : (عرفها حولاً) . فعرفتها حولاً ، ثم أتيت ، فقال : (عرفها حولاً) . فعرفتها حولاً ، ثم أتيت فقال : (عرفها حولاً) . فقال : (عرفها حولاً) . فعرفتها حولاً ، ثم أتيت الرابعة فقال : (اعرف عِدَّتَهَا ، ووِكَاءَهَا ، ووِغَاءَهَا ، فإن جاء صاحِبُهَا ، وإلا استمع بها) .

(٢) - زيد بن صوحان بن حجر بن الحارث - رضى الله عنه - أسلم فى عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهومن شهد الجمل مع على - رضى الله عنه - وقتل فيه . أسد الغابة ٢ / ١٤٠

١١٨ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدثنا إسحق بن إبراهيم : أخبرنا النضر : أخبرنا إسرائيل ، عن أبي إسحق قال : أخبرني البراء ، عن أبي بكر رضي الله عنهما . حدثنا عبد الله بن رجاء : حدثنا إسرائيل ، عن أبي إسحق ، عن البراء ، عن أبي بكر رضي الله عنهما قال : أنطلقت ، فإذا أنا براعي غنم يسوق غنمه ، فقلت : لمن أنت ؟ قال : لرجل من قريش ، فسأه فعرفته . فقلت : هل في غنمك من لبن ؟ فقال : نعم ، فقلت : هل أنت حالب لي ؟ قال : نعم ، فأمرته ، فاعتقل شاة من غنمه ، ثم أمرته أن ينقص ضرعها من الغبار ، ثم أمرته أن ينقص كفيها ، فقال هكذا ، ضرب إحدى كفيها بالأخرى ، فحلب كئيباً من لبن ، وقد جعلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم إداوة ، على فمها خرقه ، فصببت على اللبن حتى برد أسفله ، فأنتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : أشرب يا رسول الله ، فشرب حتى رضى .

وَيَحْلِبُهَا .

(حَلَبَ^(١) كُثْبَةً) بضم الكاف وإسكان المثلثة وبموحدة فهاء تأنيث، أى: شىء قليل .

وقال يعقوب: « الكُثْبَةُ: قدرُ حَلْبَةٍ . »^(٢) وكذا فى الصحاح^(٣) وزاد عن أبى زيد ملاً

القدح^(٤) من اللبن .

وأدخل البخارى هذا الحديث فى أبواب اللقطة لأن اللبن إذ ذاك فى حكم الضائع

المستهلك فهو كالسوط الذى^(٥) اغتفر التقاطه ، وأعلى حاله أن يكون كالشاة، وقد قال

فيها : (هى لك أو لأخيك أو للذئب) [٣٤٨/أ] وكذا هذا اللبن إن [لم] يحلب ضاع . كذا فى

الزركشى^(٦) وهو مأخوذ من ابن المنير^(٧) وجرى على عادته فى عدم نسبة ما

يستحسنه إلى قائله .

قلت: قد يمنع ضياعه مع وجود الراعى المؤكّل بحفظه وبهذا يُقَدَح فى تشبيهه

بالشاة ؛ لأنها بمحل مضيعة بالفرض بخلاف هذا اللبن .^(٨)

قال^(٩): « وهذا أولى من قول مَنْ تأوّلَه على أنه مال حربى^(١٠) إذ الغنائم لسم تكن

أُحِلَّت بعد .

وقيل : كانت لصديقٍ للصديق . ولهذا قال : فسماه فعرفته . »

قلت: الاستدلال بمجرد معرفته على الصداقة غير متأتٍ .

(١) - فى الصحيح : فحلب

(٢) - ينظر إصلاح المنطق ص : ٤٢١ المشوف المعلم ٢ / ٦٦٥

(٣) - ينظر الصحاح للجوهري مادة (ك ث ب)

(٤) - هنا حصل تقديم فى الأصل إذ قدّم عبارة: فهو كالسوط الذى اغتفر التقاطه .

(٥) - فى النسخ : التى .

(٦) - ينظر التنقيح (١١٢ / أ)

(٧) - ينظر المتوارى ص ٢٧٥

(٨) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ٢٥٢ حيث نقل قول الدمامينى هذا

(٩) - أى : الزركشى .

(١٠) - حكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن أبا بكر استجاز أخذ اللبن لأنه مال حربى فكان حلالاً له .

الفتح : ٥ / ٦٤

وقيل: « أراد بقوله: هل فى غنمك من لبن ؟ هل أذن لك فى بذله ؟
وقيل : كان ذلك مستفيضا فى العرب لا يرون بذلك بأسا مطلقا أو فى حق محتاج
أو يبيحون ذلك لرعاتهم. »^(١)

٤٦ - كتاب المظالم

جمع مَظْلَمَةٌ بكسر اللام وفتحها حكاة الجوهري^(٢) وغيره .
ولم يذكر ابن سيدة غير الكسر.^(٣)
وقال ابن القوطية:^(٤) « لا تقوله العرب بالفتح إنما هو بالكسر . »

١ - [باب قصاص المظالم]

١١٩ - (إذا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ) أى: نجوا منها.

(١) - ينظر التنقيح (١/١١٢)

(٢) - لم أجد حكاية الفتح فى الصحاح ؛ وإنما الذى قاله : « الظَّلَامَةُ والظِّلِيمَةُ والمَظْلَمَةُ : ما تطلبه عند الظالم ، وهو اسم ما أخذ منك . ينظر الصحاح وكذلك اللسان مادة (ظ ل م)

ويلاحظ أن الكلام السابق نقله الدمامينى من الزركشى !

(٣) - ينظر المخصص ٢٠٦/١٢ والتنقيح (١/١١٢)

(٤) - ابن القوطية : هو محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسى النحوى توفى سنة : ٣٦٧ هـ له تصانيف منها : تصانيف الأفعال ، والمقصود والممدود ، الخ

انظر سير النبلاء ٢١٩/١٦

وانظر قوله فى التنقيح (١/١١٢)

١١٩ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
(إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُسُوا بِقُطْرَةِ بَيْنِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ
فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا نَفَّوْا وَهَضَبُوا ، أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِيَدِهِ ،
لَأَحَدُهُمْ بِمَسْكَنَةٍ فِي الْجَنَّةِ أَدْلُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا) .

(حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ) هي كل شئ ينصب على نهر أو واد أو غيره. (١)

ويحتمل أن يكون طرف الصراط قاله الداودي. (٢)

وقال الهروي: «سمى البناء قنطرة» (٣) لتكاتف بعضه على بعض والقناطر عند العرب المال الكثير. (٤)

(فَيَتَقَاصُّونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ) قال السفاقي: «أى: يتتاركون لأنه ليس

موضع مقاصّة ولا محاسبة؛ لأنهم خلصوا من النار لكن يلقى الله تعالى فى قلوبهم العفو لبعضهم عن بعض فيتتاركون أو يعوض الله تعالى بعضهم عن بعض. » (٥)

(حَتَّى إِذَا نُقُّوا) بالبناء للمفعول من [٣٤٨/ب] التنقية بمعنى التخليص

والتمييز.

(وهُذِّبُوا) بالذال المعجمة مبنى أيضا للمفعول أى : خلصوا من العيوب. (٦)

٢ - [باب قول الله تعالى: «أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ» (٧)]

١٢٠ - (عن صفوان بن محرز) بحاء مهملة فراء على صيغة اسم فاعل مــــن

(١) - ينظر اللسان مادة (ق ن ط ر)

(٢) - ينظر الفتح ٩٦ / ٥ والعمدة ١٢ / ٢٨٥

(٣) - عن ن، ط. وفي الأصل: قنطر.

(٤) - لم أظفر به فى الغريب ولكن ينظر الخبر الفصيح (٢٤٨ / ١)

(٥) - الخبر الفصيح (٢٤٨ / ١) والعمدة ١٢ / ٢٨٦

(٦) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١١٢ / ١)

(٧) - هود من الآية: ١٨

١٢٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ : أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرَزٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا آخِذٌ بِيَدِهِ ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ : كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّجْوَى ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْرُرُهُ ، فَيَقُولُ : أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا ؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا ؟) فَيَقُولُ : نَعَمْ أَيُّ رَبِّ ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ ، قَالَ : سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ . وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُ ، فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ : «هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ» .

أُحرز. (١)

(بيننا^(٢)) أنا أمشي مع ابن عمر (أخذ^(٣)) أي: أنا أخذ أو أنا أخذُ. والجملة حال.
(فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ) بنون مفتوحة أي: ستره. (٢) فلا يَكْشِفُهُ على رؤس الأشهاد،
بدليل سياق الحديث.

وقيل: (٤) عَفَوَهُ وَمَغْفِرَتَهُ. (٥)

قال القاضي: «وصحفه بعضهم تصحيفا قبيحا فقال له بالتاء.» (٦)

٣ - [باب لا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ]

١٢١ - (ولا يُسْلِمُهُ) مضارع (أسلم) يقال: أسلم فلان فلانا إذا ألقاه إلى الهلكة ولم
يَحْمِهِ من عدوه وهو عام في كل مَنْ أسلمته إلى شيء لكن غلب عليه في الاستعمال أنه
إنما يطلق على الإلقاء في الهلكة. (٧)
وفيه تعريضٌ لصحة القول بأن الترك كالفعل في باب الضمان؛

(١) - صفوان بن محرز المازني البصري سمع ابن عمر و عمران بن الحصين و جندب وعنه قتادة و جامع
ابن شداد و خالد الأشج ، الخ توفي سنة ٧٤ هـ

انظر الجمع ١ / ٢٢٣ و تقريب التهذيب ١ / ٤٣٩

(٢) - في الصحيح : بينما . وعبارة: بينما أنا أمشي، غير واضحة في الأصل.

(٣) - ينظر اللسان مادة (ك ن ف)

(٤) - القائل القاضي عياض ينظر المشارق ١ / ٢٤٣

(٥) - عن ط . وفي الأصل : معرفته .

(٦) - ينظر المشارق ١ / ٣٤٣

١٢١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ سَالِمًا
أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (الْمُسْلِمُ أَخُو
الْمُسْلِمِ ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ
مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

(٧) - ينظر اللسان مادة (س ل م)

لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - سوى بين الظلم وبين ترك النصرة فدل على أن الترتيب على ترك النصر كالمترتب على فعل الظلم وتحت هذا الأصل فروع معروفة .

١٠ - باب مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ

فَحَلَّلَهَا لَهُ هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ ؟ ^(١)

١٢٢ - (إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ)

قال المهلب: « اختلف فيمن كانت بينه وبين آخر معاملة فحلله فقبل ذلك براءة له في الدارين وإن لم يبين قدره . وقيل : لابد من العلم بقدره وإلا فلا تصح البراءة . قال والحديث حجة لهذا القول ؛ لأن قوله - عليه الصلاة والسلام - : (أخذ منه بقدر مَظْلَمَتِهِ) يدل على أنه يجب أن يكون معلوم القدر . » ^(٢)

ووهّمه ابن المنير: « لأن التقدير ذكر حيث يقتص المظلوم من الظالم فيأخذ بقدر [٣٤٩/ب] حقه وهذا متفق عليه إذ لا يتجاوز المظلوم قدر حقه أصلاً . وإنما الكلام إذا أسقط الحق هل يشترط معرفته بقدره أو لا ؟ والحديث يدل على عدم الاشتراط لأنه أطلق التحلل من غير تعرض إلى معرفة القدر وهو أصل مالك - رحمه الله - في صحة هبة المجهول خلافاً لغيره . » ^(٣)

(١) - عنوان الباب غير واضح في الأصل .

١٢٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَحَدٍ مِنْ عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ ، قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ) .

(٢) - انظر العمدة ١٢ / ٢٩٤ فيه معن هذا القول دون عزو إليه .

(٣) - ينظر الفتع ١٠١ / ٥ .

١١ - باب إذا حلَّه من مظلمه^(١) فلا رجوع فيه

ساق في هذه الترجمة قول عائشة - رضى الله عنها - ^(٢)فى هذه الآية: «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً» ^(٣)

قال الزركشى: «استشكل تطبيق الترجمة على الحديث فإنها تناول إسقاط الحق من المظلمة الواقعة، والآية مضمونها إسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة لسقوطه.

وأجيب بأن المراد البخارى أنه إذا نفذ الإسقاط فى الحق المتوقع فلأن ينفذ فى الحق المحقق أولى.» ^(٤)

قلت: السؤال والجواب كلاهما لابن المنير ^(٥) - رحمه الله - .

١٣ - [باب إذا أذن له أو أحلَّه ولم يبين كم هو؟]

١٢٤ - (فَتَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي ذَلِكَ)

(١) - فى الصحيح : ظلمه . وفى ط : مظلمة .

(٢) - وهو : قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً» . قالت : الرجل تكون عنده المرأة ، ليس بمسكوك منها ، يريد أن يفارقها ، فتقول : أجعلك من شأني في حل ، فتركت هذه الآية في ذلك .

(٣) - النساء من الآية : ١٢٨

(٤) - ينظر التنقيح (١١٢ / ١)

(٥) - ينظر المتوارى ص ٢٧٦

١٢٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُنِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ ، وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ : (أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ) . فَقَالَ الْغُلَامُ : وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيبي مِنْكَ أَحَدًا . قَالَ : فَتَلَّه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ .

أى: دفعه. (١)

١٣ - [باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض]

١٢٤ - (طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) بفتح الراء وهذا هو المشهور عند اللغويين

وحكى الجوهرى إسكانها. (٢)

وفى معناه وجهان:

أحدهما: أن يكلف نقل ما ظلم منها فى القيامة إلى المحشر فيكون كالطوق فى

عنقه. (٣)

الثانى: أن يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين. (٤)

قال ابن المنير: «وفيه دليل على أن الحكم إذا تعلق بظاهر الأرض تعلق بباطنها إلى

التخوم ؛ ولهذا نقول: مَنْ ملك ظاهر الأرض ملك بباطنها من حجارة وأبنية ومعادن

وكنز فى بعض الأرضين، ومن حَبَسَ أرضاً مسجداً أو غيره يتعلق التحبيس بباطنها حتى

لو أراد إمام المسجد أن يحتفر تحت أرض المسجد ويبنى مطامير^(٥) تـكـوـن

(١) - ينظر أعلام الحديث ٢ / ١٢١٨ قال : « قوله : (فتلّه) معناه : دفعه إليه ، وأصل التلّ ضربك الشيء على المكان بقوة ، ومن ذلك قول الله عز وجل : « وتلّه للجبين » أى : صرعه على الجبين .

وينظر أيضا اللسان مادة (ت ل ل)

١٢٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ سَهْلٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) .

(٢) - ينظر الصحاح مادة (أرض)

(٣) - وقد ورد هذا المعنى فى حديث أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٤ / ١٧٢ عن يعلى بن مرة مرفوعا : « مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا كُفِّ أَنْ يَحْمَلَ تَرِبَتَهَا إِلَى الْمُحْشَرِ . »

(٤) - وهذا الوجه قد رواه البخارى مسندا فى الباب نفسه : « مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ . »

(٥) - البيوت تحت الأرض .

أبوابها إلى جانب المسجد تحت مصطبة له أو نحوها أو لجعل المطامير حوانيت ومخازن لم يكن له ذلك؛ لأن باطن الأرض تعلق بها الحيس كظاهرها فكما لا يجوز اتخاذ قطعة من المسجد حانوتا كذلك لا يجوز ذلك في باطنه. « (١)

١٢٥ - (قَيْدُ شَبْرٍ) بكسر القاف أى: قَدْر. (٢)

١٤ - [باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز]

١٢٦ - (نَهَى عن الإقْران) كذا ثبت عند أكثر الرواة.

قال الزركشى: « وصوابه : القرآن . وسبق في الحج . » (٣)

١٦ - [باب إثم مَنْ خاصمَ فى باطل وهو يَعْلَمُهُ]

١٢٧ - (إنما أنا بشرٌ) من باب قصر الأفراد إخراجاً للكلام لا على مقتضى الظاهر

(١) - انظر قوله في إرشاد السارى ٤ / ٢٦١

١٢٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ : حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ
قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَأَنَاسٍ خُصُومَةٌ ،
فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَقَالَتْ : يَا أَبَا سَلَمَةَ ، اجْتَنِبِ الْأَرْضَ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :
(مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ق ي د)

١٢٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ جَبَلَةَ : كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ
الْعِرَاقِ ، فَأَصَابَنَا سَنَةٌ ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمَرَ ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمُرُّ
بِنَا فَيَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ .

(٣) - ينظر التنقيح (١١٢ / ب)

والقول فى أصله للمقاضى عياض فى المشارق ٢ / ١٨٠ قال: «والقران فى الحج جمعه مع العمرة فى الإحرام. يقال منه: قرن ولا يقال: أقرن وذلك فى قران التمر وهو جمع التمرتين فى لقمة وهذا فيما بين الشركاء وجاء فى الحديث: (نهى عن الإقران فى التمر) كذا فى أكثر الروايات وصوابه القرآن.»

١٢٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ صَالِحٍ ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ أُمَّهَا
أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةً
بِبَابِ حُجْرَتِهِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ ، فَقَالَ : (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ
أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَحْسِبَ أَنَّهُ صَدَقَ ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ
مُسْلِمٍ ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرُكْهَا) .

تنزيل استعظامهم لعدم إطلاعه على بواطن الأمور من حيث هو رسول يوحى إليه بالمغيبات عن الخلق بمنزلة إنكارهم لذلك حتى كأنهم اعتقدوا فيه وصف البشرية والاطلاع على البواطن فقصر على البشرية نفيا للإطلاع على بواطن الأمور.

(فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ) فيه اقتران خبر (لعل) التى اسمها

جثة بـ (أن) المصدرية وقد تقدم البيئة عليه مرّات. (١)

وسأل ابن المنير: «كيف يتوصل الفصيح الخصم إلى الباطل مع سلامة القاضى من الإثم ، مع أن القاضى مدفوع إلى النظر فى المعانى وردّ الفروع إلى الأصول ، والحكم فى الوقائع بالاجتهاد والمعانى لا تختلف باختلاف الألفاظ فصاحة ولُكْنَةُ ؟

وأجاب بأن ذلك إنما ينتظم بأن يكون أحد الخصمين يُحسّن التعبير عما هو حجة ويكون الآخر قاصر الفهم عما يدلى به.

وقد اختلفت الأجوبة عما يسوّغ للقاضى أن يُعلّمه أحد الخصمين إذا فهم عنه القصور عن الأداء، والضابط أنه لا يعينه على باطل ولا يمسك عن إعانتة على التعبير عما يفهم أنه فيه محق. (٢)

(فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ) هذا دليل لمن يرى

(١) - انظر (٧١ / أ - ب) حيث قال معلقا على الحديث (لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا) :

« فيه وقوع (أن يفعل) خبر اسم عين ، والغالب خلافه: (لعلكم تفلحون) . »

فالعالم بعدم اقتران خبر (لعل) بـ (أن) المصدرية ولكن يجوز اقترانها بكثرة كما قال ابن هشام فى

المغنى: ص ٣٧٩ : « ويقترن خبرها بـ (أن) كثيرا حملا على (عسى) كقوله :

لعلك يوما أن تَلِمَ مُلِمَةً عليك من اللأى يدعنك أجدعا

وكذا فى الهمع ٢ / ١٨٥ : « واختص خبر (لعل) بجواز دخول (أن) فيه حملا على (عسى)

قال :

لعلهما أن يَبْغِيا لك حيلة وأن يُرحبا صدرا بما كنتُ أُحصرُ . »

(٢) - لم أظفر بهذا السؤال ولا بجوابه .

أن القضاء [٣٥/أ] لا يَنْفُذُ فِي الْبَاطِنِ إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِلظَّاهِرِ، وَالْمُخَالَفَ يَشْمَلُهُ ^(١) فِي الْأَمْوَالِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْفُرُوجَ كَذَلِكَ مِنْ بَابِ الْأُولَى.

١٨ - بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ

اختلف المالكيون فيه على أقوال المفتى به منها:

أنه يأخذ قدرشيئته إن أمن من فتنة أو نسبة إلى رذيلة، ^(٢) هذا في الأموال، وأما العقوبات البدنية فلا يقتص فيها لنفسه وإن أمكنه لكثرة الغوائل ^(٣).

١٢٨ - (إِنَّ أَبَاسُفِيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ) بكسر الميم وتشديد السين.

قال القاضي: «كذا ضبطه أكثرهم للبالغة في البخل كشريب».

وفي رواية المتقنين وأهل العربية: مَسِيكٌ بفتح الميم وتخفيف السين وبالوجهين

قيده بعضهم، وكذا ذكره أهل اللغة. ^(٤)

١٢٩ - (لَا يَقْرُونَ) بفتح أوله من القرى.

(١) - في ط : يُسَلِّمُهُ .

(٢) - في ط : زِيَادَةٌ

١٢٨ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ : حَدَّثَنِي عُرْوَةُ : أَنَّ عَائِشَةَ

رَضِيََ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ

رَجُلٌ مَسِيكٌ ، فَهَلْ عَلَى حَرَجٍ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالًا ؟ فَقَالَ : (لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيهِمْ بِالْمَعْرُوفِ) .

(٣) - انظر هذا القول في إرشاد الساري ٢٦٤ / ٤

(٤) - انظر المشارق ٢ / ٣٨٧ و التنقيح (١١٢ / ب)

قال صاحب اللسان: «ورجلٌ مَسِيكٌ، ومُسَكَّةٌ أي: بخيلٌ، والمَسِيكُ: البخيل، وكذلك المُسَكُّ بضم الميم والسين، وفي حديث هند بنت عُتْبَةَ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ. أي: بخيلٌ ... وهو مثل البخيل وزناً ومعنى».

وقال أبو موسى: إِنَّهُ مَسِيكٌ بِالْكَسْرِ والتشديد، بوزن الخَمِيرِ، والسَّكِيرُ أي: شديد الإمساك لماله، وهو من أمثلة المبالغة.

قال: وقيل المَسِيكُ البخيل إلا أن المحفوظ الأول.

انظر اللسان مادة (م س ك)

١٢٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدٌ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ،

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قُلْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنَّكَ تَبْعُنَا ، فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَنَا ، فَمَا تَرَى فِيهِ ؟

فَقَالَ لَنَا : (إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ ، فَأَمِرَ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ، فَخُذُوا مِنْهُمْ

حَقَّ الضَّيْفِ) .

وروى : (يَقْرُونَنَا) بنونين . (١)

١٩ - باب ماجاء فى السَّقَائِفِ (٢)

أراد (٣) التنبيه على جواز اتّخاذها ، وصورتها أن صاحب جانبى الطريق يجوز أن يبنى سقفا على الطريق تمرّ المارة تحته ولا يقال : إنه تصرف فى هواء (٤) الطريق وهوتايع لها يستحقه المسلمون ؛ لأن الحديث على جواز اتّخاذها ولولا ذلك لما أقرّها النبى - صلى الله عليه وسلم - ولا جلس تحته . (٥)

١٣٠ - (فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ) (٦) نسبت إليهم لأنهم كانوا يجتمعون فيها أو لأنهم بنوها .

٢٠ - [باب لا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ]

١٣١ - (أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً) روى بالافراد وبالجمع . (٧)

(١) - هذه رواية أبى ذرّ ، وحذف النون رواية الأصيلى ، الفتح ٥ / ١٠٨ وإرشاد السارى ٤ / ٢٦٥

(٢) - جمع السقيفة . وهى المكان المظلل .

(٣) - الضمير يعود إلى البخارى .

(٤) - عن ط ، وفى سائر النسخ : هوى .

(٥) - ينظر الكلام السابق فى إرشاد السارى ٤ / ٢٦٥

١٣٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ . وَأَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ : حِينَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ ، إِنَّ الْأَنْصَارَ اجْتَمَعُوا فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ : انْطَلِقْ بِنَا ، فَجِئْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ .

(٦) - بنو ساعدة بن كعب بن الخزرج بن حارثة بطن من بطون الأنصار . جمهرة أنساب العرب : ٤٧٢

١٣١ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ) . ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ، وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ .

(٧) - يعنى : الخشبة ،

قال الجوهرى : « جمع الخَشْبَةِ خَشَبٌ بفتحين ، وَخَشَبٌ بضمين ، وَخَشَبٌ كَقُفْلٍ ، وَخَشْبَانٌ كَقُفْرَانٍ . »

انظر الصحاح مادة (خ ش ب)

وقال عبد الغنى بن سعيد: ^(١) «كل الناس يقولونه بالجمع إلا الطحاوى.» ^(٢)

وهذا عند المالكية أمر مندوب إليه وتجوز المعاوضة [٣٥٠/ب] فيه. ^(٣) فإن أخذ عوضاً على الإذن وقيدته بمدة معينة فترك إجارته، فإن انهدم الحائط انفسخت فيما بقى ورجع المستأجر من الأجرة يحاسبها، وإن أطلق الإذن تأبد بيعاً وكان الحائط مضموناً على صاحبه فإن انهدم ألزم بعمارته ليحمل الآخر عليه خشبة كالعلو والسفل.

(بَيْنَ أَكْتَفَيْكُمْ) بالمشناة من فوق أى : بينكم .

وروى فى الموطأ بالنون ^(٤) جمع كَتَفَ بفتح النون وهو الجانب.

٢١ - باب صبّ الخمر فى الطُّرُقِ ^(٥)

قال المهلب: «إنما جاز ذلك لإظهار نبذها وشياع إطراحها ولولا ذلك لم يحسن صبّها فى الطريق لأنها قد توذى الناس فى ثيابهم ونحن نمنع من إراقة الماء فى الطريق من أجل أذى الناس فى ممشاهم فكيف الخمر؟!» ^(٦)

قال ابن المنير: «إنما أراد البخارى التنبيه على جواز مثل هذا فى الطريق للحاجة فعلى هذا يجوز تفريغ الصُّهاريج ^(٧) ونحوها فى الطرقات ولا يُعَدُّ ذلك

(١) - عبد الغنى بن سعيد الثقفى حدث عنه بكر بن سهل الدمياطى وغيره، توفى سنة : ٢٢٩ هـ
انظر لسان الميزان ٤٥ / ٤

(٢) - ينظر قوله فى التنقيح (١١٢/ب) والفتح ١١٠ / ٥

والطحاوى: هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصرى الطحاوى الحنفى توفى سنة : ٣٢١ هـ له تصانيف منها : اختلاف العلماء ، والشروط ، وأحكام القرآن . ،،، الخ
انظر سير النبلاء ١٥ / ٢٧ فمابعد

(٣) - ينظر منتقى الباجى ٤٣ / ٦ فمابعدا . حيث فصل القول فى المسألة .

(٤) - لم أجد هذه الرواية فى الموطأ لابن مالك ، وفى الفتح ١١١ / ٥ : «قال ابن عبد البر : رويناها فى الموطأ بالمشناة وبالنون .»

(٥) - هذه رواية ، وفى رواية أخرى : الطريق . إرشاد السارى ٤ / ٢٦٧

(٦) - نقله الفتح ١١٢ / ٥ والعمدة ١١٣ / ١١

(٧) - جمع الصُّهاريج . بكسر الصاد حوض يجتمع فيه الماء ، اللسان مادة (ص هـ رج)

ضرراً ولا يضمن فاعله ما نشأ عنه من زلق ونحوه. » (١)

وترجم ابن أبي زيد (٢) في النوادر على من حفر بئراً حيث يجوز له، أو وقف (٣) دابةً هنالك أو رشّ فناءه فذكر سقوط الضمان في الصور كلّها، ولم يذكر مسألة رش الماء وكذلك عادته يترجم على المسائل المتماثلة في اعتقاده ويطلب الفروع في النقل فقد لا يجد (٤) الفرع منقولاً فيبقى الترجمة ولا فرع لها. وقد نقله غيره على إسقاط الضمان وإياه أراد البخاري.

قلت: حكى السفاقسي عن سُحُنُون (٥) أنه منع أن [أ/٣٥١] يصبّ ماء بئر وقعت فيه فأرة في الطريق. (٦)

١٣٢ - (كُنْتُ سَاقِيَ الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي

(١) - ينظر قوله في إرشاد الساري ٢٦٧ / ٤

(٢) - هو عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد النفراوى القيروانى ، كان إمام المالكية في عصره من كتبه : النوادر والزيادات ، ومختصر المدونة ، والرسالة ، الخ .

انظر مرآة الجنان ٤٤١ / ٢ وكشف الظنون ٨٤١ / ١

ولم أقف على كتابه النوادر .

(٣) - قال الجوهري: « وَقَفْتُ الدَّابَّةَ تَقِفُ وَقُوفًا ، وَقَفَهَا غَيْرُهَا ، مِنْ بَابِ وَعَدَ . »

انظر الصحاح مادة (وق ف)

(٤) - الصحيح عدم دخول (قد) على الفعل المنفي .

قال ابن هشام في المغني ص ٢٢٧

« وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء . »

(٥) - الإمام سُحُنُون : هو عبد السلام بن حبيب بن حسان ، العلامة فقيه المغرب ، توفي سنة : ٢٤٠ هـ صاحب المدونة . قال عيسى بن مسكين: سحنون راهب هذه الأمة . ولم يكن بين مالك وسحنون أحد أفقه من سحنون .

انظر سير النبلاء ٦٣ / ١٢ فما بعدها .

(٦) - انظر العمدة ١١ / ١٣

١٣٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى : أَخْبَرَنَا عَفَّانُ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَنْهُ : كُنْتُ سَاقِيَ الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَكَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الْفَضِيخَ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا يُنَادِي : أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ ، قَالَ : فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ : أَخْرِجْ فَأَهْرِقْهَا ، فَخَرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا ، فَجَرَّتْ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهِيَ فِي بَطُونِهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا . » الْآيَةُ .

طَلْحَةَ^(١) جاء ذكر القوم فى روايتين ستأتیان :

فى أحدهما : (كنتُ أُسْقَى أبا عُبَيْدَةَ وأبا طَلْحَةَ وأبَى بن كعب) ^(٢)

وفى الأخرى : (أبا دُجَانَةَ وسُهَيْل بن بَيْضَاء) ^(٣)

وفى مسلم : (... ومعاذ بن جبل) ^(٤)

(فَجَرَتْ فِى سِكَكِ الْمَدِينَةِ) جمع سِكَّة بكسر السين فى المفرد والجمع والمراد :

طرقها وَأَزَقَّتْهَا. ^(٥)

ذكرتُ هنا ما وقع بثغر الإسكندرية من تغيير سِكَّة الفلوس وتبديلها مرارا فحدث

فى المعاملات من الضرر ما آثاره باقية إلى هذا الوقت فقلت فى ذلك مُورِيًا : ^(٦)

تَغَيَّرَ السُّكَّةُ فِى ثَغْرِنَا أَلْحَقَ أَهْلِيهِ بِمَنْ قَدْ هَلَكَ

أَسْبَابُهُمْ قَدْ وَقَفَتْ كُلُّهَا وَالْحَالُ لَا يَمْشَى بِتِلْكَ السِّكِّكَ ^(٧)

٢٢ - باب أَفْنِيَةِ الدُّورِ والجلوسِ فيها

والجُلُوسِ عَلَى الصُّعْدَاتِ

(أفنية الدور) الأمكنة المتسعة ^(٨) أمامها، جمع فِنَاء بالكسر والمد .

(والصُّعْدَات) بضم الصاد والعين المهملتين جمع : صُعْدٌ بضمها جمع صعيد، كطريق

^(١) - أبو طلحة هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصارى - رضى الله عنه - من كبار الصحابة شهد بدرا وما بعدها توفى سنة : ٣٤ هـ

انظر تقريب التهذيب ١ / ٣٢٩

^(٢) - انظر البخارى : الأشربة — باب نزل تحريم الخمر وهى من البُسْرِ والتمر .

^(٣) - أخرجه البخارى فى الأشربة — باب من رأى أن لا يخلط البُسْر والتمر إذا كان مسكراً

وسهيل بن بيضاء، وبيضاء اسم أمه واسم أبيه: وهب بن ربيعة قرشى من بنى فهر قديم الإسلام وهاجر إلى الحبشة وشهد بدرا وغيرها وتوفى بالمدينة سنة : ٩ هـ

انظر أسد الغاية ٢ / ٣٢٦

^(٤) - صحيح مسلم : الأشربة — باب تحريم الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب . وفى شرح النووي

١٥٠ / ١٣

^(٥) - السِّكَّة: الرِّقَاق ، والطريق المصطفة من النخل . والسُّكَّةُ: حديدة منقوشة تطبع بها الدارهم

والدنانير، والجمع سِكِّكَ . المصباح المنير مادة (س ك ك)

^(٦) - التورية : هى أن يريد المتكلم بكلامه خلاف ظاهره . التعريفات ص : ٧١

^(٧) - البيتان من السريع .

^(٨) - عن ط . وفى سائر النسخ: المنشعبة .

وطرق وطرقات وزنا ومعنى. (١)

١٣٣ - (إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ) لأن الجالس بها لا يسلم غالباً من رؤية

ما يكره وسماع ما لا يحل إلى غير ذلك من المفسد لكنه - عليه الصلاة والسلام - فَسَحَ

لهم في الجلوس بها - حين قالوا: (مالنا بُدُّ) - على شريطة أن يُعْطُوا الطريق حقّها

وفسّر لهم فرجح أولاً عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة لأن القاعدة

تقتضى تقديم درء المفسدة على جانب المصلحة.

٢٣ - باب الأَبَارِ (٢) [على الطُّرُقِ إِذَا لَمْ يُتَأَذَّ بِهَا]

بهمزة ثم باء ساكنة وبعدها همزة ثم مدة قبل الراء هذا هو لأصل في الجمع

[٣٥١/ب] ويجوز تقديم الهمزة على الباء . ولم أقف على رواية عن البخاري في ضبط

ذلك. (٣)

٢٤ - [باب إماطة الأذى]

(تُمِيطُ (٤) الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةً) أَيْ: تُنَحِّيهِ.

(١) - ينظر المصباح مادة (ص ع د)

١٣٣ - قال البخاري - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ : حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ،
عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (إِيَّاكُمْ
وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ) . فَقَالُوا : مَا لَنَا بُدُّ ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا . قَالَ : (فَإِذَا
أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجَالِسَ ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا) . قَالُوا : وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ ؟ قَالَ : (غَضُّ الْبَصَرِ ،
وَكَفُّ الْأَذَى ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ) .

(٢) - في الصحيح : الأبار .

(٣) - قال القسطلاني في إرشاد الساري ٤ / ٢٦٨ : « قال في الصحاح : ومن العرب من يقلب الهمزة

فيقول : أبار . بمد الهمزة ، وفتح الموحدة وبه ضبط في البخاري وهذا جمع قلة . »

وفيه القلب المكاني، ووزنه حينئذ: عَأْقال.

والقلب المكاني سماعي، وليس بمقيس.

(٤) - في الصحيح: يُمِيط . وهذا الحديث مما رواه البخاري معلقاً.

قال السفاقسي: « قال أبو عبيدٍ عن الكسائي: مِطْتُ عنه الأذى وَأَمَطْتُ نَحَيْتُ. »^(١)
وهذا التركيب^(٢) على حد قولهم: « تسمع بالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(٣) وإذا كانت
الإمطة صدقة وطاعة فالقاء الأذى فى الطريق ضد ذلك أذية وعدوان ولهذا نقول مَنْ
ألقى فى الطريق ما يُتَأَذَّى به ضَمِنَ من تأذى به ولوسارقا .

٢٥ - باب الغُرْفَةِ والعُلْيَةِ [المُشْرِفَةِ

وغير المُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا]

(الغُرْفَةُ) بضم الغين المعجمة فقط .

(والعُلْيَةُ) بضم العين المهملة وكسرهما مع كسر اللام والمثناة من تحت. ^(٤)

١٣٤ - (عَلَى أَطْمٍ) بضممتين أى: حُصُون. ^(٥)

(خِلَالَ بَيُوتِكُمْ) بكسر الخاء المعجمة أى: وسط بيوتكم.

(١) - انظر قول السفاقسي في العمدة ١٣ / ١٤

وأما قول أبي عبيدة عن الكسائي فلم أهتم إليه.

وقد ذكر نحوه صاحب اللسان قال: « وَمِطْتُ عَنْهُ وَأَمَطْتُ إِذَا تَنَحَّيْتُ عَنْهُ، وكذلك مِطْتُ غَيْرِي وَأَمَطْتُهُ
أى: نَحَيْتُهُ. » انظر اللسان مادة (م ي ط)

فكل من الثلاثي والرباعي من هذا الفعل استعمل لازماً ومتعدياً .

(٢) - يعنى الحديث: (تميط الأذى ...)

(٣) - هذا القول أول من قال به المنذر بن ماء السماء ، وهو مثل يضرب لمن خبره خير من مرأه .

انظر مجمع الأمثال ١ / ٢٢٧ فما بعدها .

ومعنى قوله : « على حد قولهم ،، ، » يقصد أن تقديره : أن تُمِيط الأذى . أى إمطتك الأذى . كما يقدر
في قولهم : « تسمع بالمعیدی ،، ، » أى : أن تسمع . أى : سماعك

(٤) - وهى الغرفة كذلك . المصباح المنير مادة (ع ل و)

١٣٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ،

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطْمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ ،

ثُمَّ قَالَ : (هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ؟ إِنِّي أَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ بَيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ) .

(٥) - ينظر اللسان مادة (أ ط م) « الأطم : حصن مبنى بحجارة ، وقيل : هو كل بيت مربع مسطح . وقيل :

الأطم مثل الأجم ، يخفف ويثقل و الجمع القليل : أطام ،، ، والكثير أطوم . وهى حصون لأهل المدينة . »

١٣٥ - (إِنِّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي) بالرفع عطفًا على الضمير المرفوع المتصل بسدود

١٣٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ لَهُمَا : «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» . فَحَجَجْتُ مَعَهُ ، فَعَدَلَّ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ ، فَفَبَزَزَ ، حَتَّى جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مِنَ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا : «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ» . فَقَالَ : وَاعَجَبِي لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ الْحَدِيثَ يَسُوقُهُ ، فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَيْتِ أُمِّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ ، وَكُنَّا تَتَنَاقَبُ التَّزْوَلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا ، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ مِنْ خَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَهُ ، وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذَا هُمْ قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا بِأُخْدُنٍ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ ، فَصَحْتُ عَلَى أَمْرَاتِي فَرَاَجَعْتَنِي ، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي ، فَقَالَتْ : وَلَمْ تُنْكِرْ أَنْ أُرَاجِعَكَ ، فَوَاللَّهِ إِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ لِيرَاجِعْنَهُ ، وَإِنْ إِحْدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ . فَأَفْرَعَنِي ، فَقُلْتُ : خَابَتْ مِنْ فَعَلٍ مِنْهُنَّ بَعْضُهُمْ ، ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ نِيَابِي فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَقُلْتُ : أَيُّ حَفْصَةَ ، أَتَغَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ ، فَقُلْتُ : خَابَتْ وَخَسِرَتْ ، أَفَتَأْمَنُ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لِعُضْبِ رَسُولِهِ ﷺ فَتَهْلِكِينَ ، لَا تَسْتَكْثِرِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي شَيْءٍ وَلَا تَهْجُرِيهِ ، وَأَسْأَلُكَ مَا بَدَأَ لَكَ ، وَلَا يَغْرُنْكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضًا مِنْكَ وَأَحَبَّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يُرِيدُ عَائِشَةَ - وَكُنَّا تَحَدَّثُنَا أَنَّ عَسَانَ تُنْعَلُ النَّعَالُ لِيُغْزَوْنَا ، فَتَزَلُ صَاحِبِي يَوْمَ نَوَيْتِهِ ، فَرَجَعَ عِشَاءً ، فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَقَالَ : أَنَأَيْتُمْ هُوَ ، فَفَرَعْتُ ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ ، قُلْتُ : مَا هُوَ أَجَاءَتْ عَسَانُ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ ، طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ ، قَالَ : قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ ، كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ ، فَجَمَعْتُ عَلَيَّ نِيَابِي فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَدَخَلَ مَشْرَبَةً لَهُ فَأَعْتَرَلَ فِيهَا ، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَإِذَا هِيَ تَبْكِي ، قُلْتُ : مَا يُبْكِيكَ ، أَوْ لَمْ أَكُنْ حَدَرْتُكَ ، أَطَلَقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : لَا أَدْرِي ، هُوَ ذَا فِي الْمَشْرَبَةِ ، فَخَرَجْتُ فَجِئْتُ الْمُنْبَرَّ ، فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ ، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا ، ثُمَّ غَلْبَنِي مَا أَجِدُ ، فَجِئْتُ الْمَشْرَبَةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا ، فَقُلْتُ لِغُلَامٍ لَهُ أَسْوَدَ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ ، فَدَخَلَ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ : ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتْ ، فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمُنْبَرِّ ، ثُمَّ غَلْبَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ ، فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمُنْبَرِّ ، ثُمَّ غَلْبَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ الْغُلَامَ ، فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ مُنْصَرِفًا فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي ، قَالَ : أَذِنَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالٍ حَصِيرٍ ،

لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ ، قَدْ أَثَرَ الرَّمَالُ بِجَنْبِهِ ، مَتَكَيْ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ ، حَشَوْهَا لَيْفٌ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ : طَلَّقْتَ نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَيَّ ، فَقَالَ : (لَا) . ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ أَسْتَأْنِسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمٍ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَذَكَرَهُ ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ قُلْتُ : لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ : لَا يَغُرَّنَكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَأَ مِنْكَ وَأَحَبَّ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ - يُرِيدُ عَائِشَةَ - فَتَبَسَّمَ أُخْرَى ، فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ ، ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ ، غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةٍ ، فَقُلْتُ : أَدْعُ اللَّهَ فَلْيُوسِّعْ عَلَى أُمَّتِكَ ، فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَعْطُوا الدُّنْيَا ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ ، وَكَانَ مُتَكِنًا ، فَقَالَ : (أَوْ فِي شَكٍّ أَنْتَ يَا أَبْنِ الْخَطَابِ ؟ أُولَئِكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَبِيبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرْ لِي ، فَأَعْتَرَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ ، وَكَانَ قَدْ قَالَ : مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِمْ شَهْرًا ، مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِمْ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعُ وَعِشْرُونَ ، دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا ، وَأَنَا أَصْبَحْنَا لِتِسْعِ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدَدَهَا عَدًّا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (الشَّهْرُ تِسْعُ وَعِشْرُونَ) . وَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَأَنْزَلْتَ آيَةَ التَّخْيِيرِ ، فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ أَمْرًا ، فَقَالَ : (إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا ، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبِيكَ) . قَالَتْ : قَدْ أَعْلِمْتُ أَنَّ أَبِي لَمْ يَكُنْ يَأْمُرَانِي بِفِرَاقِكَ ، ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ اللَّهَ قَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ - إِلَى قَوْلِهِ - عَظِيمًا ») . قُلْتُ : أَفِي هَذَا اسْتَأْمَرُ أَبِي ، فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ ، ثُمَّ خَبِرَ نِسَاءَهُ ، فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ .

فاصل وهو قليل. (١)

قال الزركشي: « ويجوز النسب (٢) عطفاً على الضمير في قوله: (إني) » (٣)

قلت: لكن الشأن في الرواية. وأيضاً فالظاهر أن قوله: (في بني أمية بن زيد) خبر (كان) وجملة (كان) ومعمولها خبر (إن) فإذا جعلت جاراً معطوفاً على اسم (إن) لم يصح كون الجملة المذكورة خبراً لها إلا بتكلف حذف لا داعي إليه فتأمله. (٤)

(نَتَنَآوَبُ النُّزُولُ) قال الزركشي: « أي ينزل هو يوماً وأنا أنزل يوماً. » (٥)

(١) - هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين، والكوفيين:

فالكوفيون أجازوا العطف على الضمير المخفوض المرفوع المتصل دون إعادة توكيد، أو فاصل في اختيار الكلام، ولهم في ذلك شواهد منها:

هذا الحديث الذي ورد في البخاري، وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (كنت وأبوبكر وعمر) وهو أيضاً مما أخرجه البخاري.

وأما ورده في النظم فكثير،

منها قول عمر بن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهرُ تهادى كنِعاجِ الفلا تَعَسْفُنَ رَمَــــلا
وقول جرير بن عطية:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له ليــــنا
وقول الراعي النميري:

فلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَا يَا لَكَلْبِ واعْتزينا لعمــــامر
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر.

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد، أو فاصل فإنه يجوز العطف معه من غير قبح.

انظر الإنصاف ٢ / ٤٧٤ فما بعدها، مسألة رقم ١٦، والانتصاف بحاشية الإنصاف ٢ / ٤٧٥ - ٤٧٦

وكان لان مالك رحمه الله - موقفان تجاه هذه المسألة، فوافق الكوفيين في شرح التسهيل، ورجح رأي البصريين في الألفية حيث قال:

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أوفاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقــــد

انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٢٣٧

ولا شك أن الكثير العطف بعد التوكيد الضمير المتصل - بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى: «لقد كنتم أنتم وأباؤكم»، أو بفاصل ما بين العاطف والمعطوف نحو: «ما أشركنا ولا آباؤنا» «يدخلونها ومن صلح»

انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٢٣٧ وأوضح المسالك ٣ / ٣٩٠

(٢) - أي: نصب الجار.

(٣) - التنقيح (١١٣ / ١)

(٤) - ولعل تقدير هذا الحذف: إني وجاراً لي كنتُ وكان في بني أمية بن زيد.

(٥) - التنقيح (١١٣ / ١)

قلت: إتيانه بهذا التفسير عجيب مع أن عمر - رضى الله عنه - فسرهُ فى متن الحديث بعقب قوله - (نتناوب النزول) فقال: (فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا) فماذا أفاد الزركشى بتفسيره ؟

[٣٥٢/أ] (مِنْ أَرَبٍ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ) (أرب) بالراء ^(١) ويروى بالدال المهملة. ^(٢)
(لَتَهْجُرَهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ) بجر (الليل) بـ (حتى) ^(٣)

(أَفْتَأَمَنْ) فاعله ضمير غيبة مستتر عائد على (إحداكن)

(فَتَهْلِكُ) ^(٤) بكسر اللام وفتح الكاف وفاعله ضمير كالأول.

(وَلَا يَغُرَّتْكَ) بنون التوكيد الثقيلة.

(أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ) (أن) بفتح الهمزة على أنها المصدرية والمصدر المسبوك هو

الفاعل.

(هِيَ أَوْضَا) بهمزة أوله وآخره أى: أحسن، أفعل تفضيل من الوضأة وهى الحسن

والنظافة، منه تقول: وَضُوَ الرجلُ أى: صار وضيئاً. ^(٥)

(أَنْ غَسَّانَ) هم رَهْطٌ من قحطان نزلوا حين تفرقوا من مَأْرِبَ ^(٦) بماء يقال له:

غسان فسموا به، وسكنوا بطرف الشام. ^(٧)

(١) - فى ن : بالزاي . وهو تحريف .

وفى اللسان مادة (أرب) : « والإرب : العقل والدين عن ثعلب . »

(٢) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ٢٧٨ : كذا وجدته فى جميع ما وقفت عليه من الأصول

المعتمدة ، وقال الحافظ ابن حجر : إنه بالراء . قال : وهو العقل . «

(٣) - اختلف النحاة فى (حتى) والجر بها :

ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تكون حرف جر من غير تقدير خافض - إلا الكسائي فإنه يرى أن الاسم

يخفف بعدها بـ (إلى) مضمرة ، أو مظهرة .

وأجمعوا على أنها تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير (أن).

(٤) - فى الصحيح : فتهلكين .

(٥) - ينظر اللسان مادة (وض أ)

(٦) - مَأْرِبَ : وهى بلاد الأزد باليمن وهناك أرسل الله سيل العرم .

انظر معجم ما استعجم ٤ / ١١٧ .

(٧) - ينظر جمهرة أنساب العرب ص ٢٦٢ وإرشاد السارى ٤ / ٢٧٢

(تُنْعَلُ النُّعَالُ) بضم أول الفعل يقال: أنعلتُ الدابةَ ولا يقال: نعلتُ الدابةَ. قاله الجوهري. (١)

لكن القاضى حكاه وأورد الحديث: (تَنْعَلُ الْخَيْلُ) (٢) الموجود فى البخارى: (تُنْعَلُ النُّعَالُ) كما حكيناه.

(فَقُلْتُ لِغُلَامٍ أَسْوَدَ) اسمه: رَبَاحٌ. (٣)

(عَلَى رِمَالٍ حَصِيرٍ) الرِّمَالُ بكسر الراء وبضمِّها ما رُمِّلَ أى: نُسِجَ من حصير وغيره والمراد أنه لم يكن فوق الحصير فراش ولا غيره ولم يكن بينهما حائل. (ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ أُسْتَأْنَسُ) أى: أتبصر هل يعود إلى الرضى أو أقول قولاً أطيب به قلبه وأسكن غضبه.

(غَيْرَ أَهْبَةٍ ثَلَاثَةٍ) (أَهْبَةٌ) بفتحتين جمع إهاب على غير قياس وضبط أيضاً بضمهما - أى: الهمزة والهاء - الجدل مطلقاً وقبل أن يدبغ، (٤) وبه جزم ابن بطال فى كتاب النكاح. (٥)

(أَوْ فِى شَكٍّ أَنْتَ) بفتح الواو والهمزة للإنكار التوبيخى .

(مِنْ شِدَّةٍ مَوْجِدَتِهِ) بكسر الجيم أى: غضبه يقال: وَجِدْتُ مِنَ الْغَضَبِ مَوْجِدَةً

[٣٥٢/ب] ومن الحزن وَجْدًا - بفتح الواو - ومن المال وَجْدًا - بضمها. (٦)

(إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا) تريد ولم تستكمل ثلاثين يوماً إنما

(١) - ينظر الصحاح مادة (ن ع ل)

(٢) - ينظر المشارق ١٧ / ٢

ومما يؤيد القاضى ما جاء عند الصاغانى فى التكملة والذيل والصلة ٥٣٢ / ٥ : « ونعلتُ الدابةَ مثل : أنعلتها . »

(٣) - رباح: مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان أسود وكان يستأذن عليه ، ثم صيره مكان يسار بعد قتله فكان يقوم بلقاحه .

انظر الإصابة ١ / ٥٠٢

(٤) - ينظر الصحاح مادة (أ ه ب)

(٥) - شرح ابن بطال ج ٣ (٢٣٤ / أ) حيث قال : « وقوله : (غير أهبة ثلاثة) فهى جمع إهاب وهو الجلد غير المدبوغ ، يجمع أهبة وأهبان . »

(٦) - ينظر المصباح المنير مادة (و ج د)

تركت الدخول تسعا وعشرين ليلة كما صرحت به: (الشَّهْرُ تِسْعُ وَعِشْرُونَ)^(١)
قال ابن المنير: «فيه حجة قوية لمن قال إن من نذر شهرا فصام في أثناء شهر
أجزاه تسعة وعشرون، وإن لم يصم للهِلال.»^(٢)

(وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ)^(٣)

جعل فيه ابن المنير دليلا على أن الخيار لا يتقيّد بالمجلس ولهذا أبقاه لها وإن انفصل
المجلس واجتمعت بأبويها، وما كان التخيير أولا مقيدا بزمان بل مطلقا.
قلت: فيه نظر فإنه لم يخيرها إلا بعد تقديم هذه المقالة ولم يقع قبلها تخيير إنما
قال أولا : (إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا) ووصله بقوله: (وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي
أَبَوَيْكَ) فلقائل أن يمنع كون التخيير وقع مطلقا ، بل مقيدا إنما أشار إليه من الثاني
وهو استئمار الأبوين.

٢٦ - بَابُ مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى

الْبَلَاطِ^(٤) أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ

يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْفِعْلِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلضَّمَانِ .

قال ابن المنير: «ولا ضمان على من ربط دابّته بباب المسجد أو السوق لحاجة
عارضة إذا رمحت ونحوه بخلاف أن يعتاد ذلك ويجعله مريطا لها دائما وغالبا
فيضمن.»^(٥)

(١) - ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٢) - لم أهتم إلى قوله هذا .

(٣) - ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٤) - البلاط: كل شيء فرّشت به الدار من حجر وغيره .

انظر المصباح المنير مادة (ب ل ط)

وعنوان الباب غير واضح في الأصل.

(٥) - ينظر إرشاد الساري ٤ / ٢٧٥

١٣٦ - (فِي نَاحِيَةِ الْبَلَّاطِ) موضع عند مسجد المدينة.

(فَجَعَلَ^(١) يُطِيفُ) مضارع (أطاف) ويروى: (يطوف) مضارع (طاف)

٢٧ - [باب الوقوف والبول عند سباطة قوم]

١٣٧ - (سُبَّاطَةُ قَوْمٍ)^(٢) السباطة: بضم السين الكُنَاسَة. ^(٣)

٢٩ - [باب إذا اختلفوا في الطريق الميْتاء - وهي

الرَّحْبَةُ تكون بين الطريق - ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا

الْبُنْيَانِ، فَتُرِكَ مِنْهَا لِلطَّرِيقِ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ]

١٣٩ - (إِذَا تَشَاجَرُوا) من المشاجرة.

ويروى: (تَشَاحَوْا)^(٤) بالحاء المهملة.

١٣٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ : حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ : حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ قَالَ : أَتَيْتُ جَابِرَ
ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ ، وَعَقَلْتُ الْجَمَلَ
فِي نَاحِيَةِ الْبَلَّاطِ ، فَقُلْتُ : هَذَا جَمْلُكَ ، فَخَرَجَ فَجَعَلَ يُطِيفُ بِالْجَمَلِ ، قَالَ : (الْثَّمْنُ وَالْجَمْلُ لَكَ)
(١) - في الأصل غير واضح .

١٣٧ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ قَالَ : لَقَدْ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ ، سُبَّاطَةَ قَوْمٍ ،
فَبَالَ قَائِمًا .

(٢) - ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

(٣) - ينظر المصباح المنير مادة (س ب ط)

١٣٨ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ خَرِيتٍ ،
عَنْ عِكْرَمَةَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَضَى النَّبِيُّ ﷺ : إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ
بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ .

(٤) - انظر هذه الرواية في التنقيح (١١٣ / ١)

٣٠ - [باب النُّهْبَى بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ]

١٣٩ - (عَنِ النَّهْبَى) بِالضَّمِّ اسْمٌ لِمَا يُنْتَهَبُ. (١)

ثم الانتهاب [أ/٣٥٣] منه مُحَرَّمٌ وهو ما يُنْتَهَبُ بِغَيْرِ إِذْنِ المالك وهو له كاره ومنه مكروه وهو ما يَأْذَنُ فيه صاحبه للجماعة فينتهبونه على التفاوت كما ينثر (٢) على رؤوس الصبيان في الأعراس كرهه مالك - رضى الله عنه - وجماعة، (٣) وأجازة الكوفيون. (٤)

وإنما كرهه مالك لأنه خارج عن القواعد إلا بتكلف وهو على صورة النُّهْبَى المحرمة، وذلك أن الذى ينثر الشيء للجماعة ظاهر الحال أنه ملكهم إياه سواءً لأن المعاطاة هنا أو اللفظ الدال عليها يقتضى التسوية كقوله: هذا لكم أو دونكم فخذوه، أو قد أعطيتكم هذا. فكيفما دار الأمر فإنما أعطاه صاحبه للجماعة ومقتضى عطيتهم التسوية، ومقتضى النُّهْبَى (٦) التفاوت وحرمان قوم ونيل قوم وتفاوتهم أيضاً فيما ينالون غالباً.

وإنما سهّله أحد أمرين:

إما أنه مدخول عليه بين الجماعة كقطع المخرجة وفيه التفاوت.

وإما حمل التملك على التعليق كأنه ملك كل واحد ما عساه أن يحصل بيده فلاجل

١٣٩ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ ، وَهُوَ جَدُّ أَبِي أُمٍّ ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّهْبَى وَالْمُثَلَّةِ .

(١) - ينظر المصباح المنير مادة (ن ه ب) : « والنهب: أى الانتهاب وهو الغلبة على المال ، والقهر »

(٢) - فى ط : ينشر .

(٣) - ينظر الفتح ١٢٠ / ٥

(٤) - انظر العمدة ١٣ / ٢٥

والكوفيون سبق التعريف بهم فى ص ٣٨

(٦) - فى ط : النهب .

هذا كرهه مالك - وإن أجازته في الجملة إذا وقع ..

(وَالْمُثَلَّةُ) ^(١) هي العقوبة الفاحشة في الأعضاء . كجذع الأنف وقطع الأذن وفقى [العين] ^(٢) ونحو ذلك .

١٤١ - (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرُ)

قال الزركشي: «فيه حذف الفاعل بعد النفي فإن الضمير لا يرجع إلى الزانى بل لفاعل مقدر دلّ عليه ما قبله ، أى : ولا يشربُ الشارب .» ^(٣)
قلت: فى كلامه تدافع فتأمله . ^(٤)

ثم انظر ما الحكمة فى تقييد الفعل المنفى بالظرف فى الجميع أى: (لا يزنى الزانى حين يزنى [٣٥٣/ب] ولا يشرب الخمر حين يشربها ولا يسرق حين يسرق ولا ينتهب نهبة حين ينتهبها) ويظهر لى - والله أعلم - أن ما أضيف إليه الظرف من باب التعبير عن الفعل بإرادته وهو كثير فى كلامهم، أى: لا يزنى الزانى حين إرادته الزنا وهو مؤمن لتحقيق ^(٥) قصده وانتفاء عذره بالسهو لوقوع الفعل منه فى حين إرادته وكذا البقية. فذكر القيد لإفادة كونه متعمدا لا عذر له - والله أعلم - ^(٦)

(١) - غير واضح في الأصل .

(٢) - عن ط .

١٤٠ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ : حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً ، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ ، حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) .
وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : مِثْلُهُ ، إِلَّا النَّهْبَةَ .

(٣) - ينظر التنقيح (١١٣ / ١)

(٤) - فى حاشية الأصل: «وجه التدافع كونه قال : فيه حذف الفاعل ثم قال : فإن الضمير لا يرجع إلى الزانى بل لفاعل مقدر . لأن الفاعل عمدة فلا يحذف وإنما هو ضمير مستتر فى الفعل . قسطلانى . »
انظر إرشاد السارى ٢٧٦ / ٤ ذكر الكلام السابق بعد أن ذكر قول الدمامينى .

(٥) - فى الأصل: ليتحقق .

(٦) - نقل القسطلانى الكلام السابق فى إرشاد السارى ٢٧٦ / ٤

قال الخطابي: «إنما سلبه كمال الإيمان دون أصله وقد يكون المراد به الإنذار بزوال الإيمان إذا اعتاد هذه المعاصي واستمر عليها . قال: وبعضهم يرويه: (ولا يشرب الخمر) بكسر الباء ^(١) يقول: إذا كان مؤمنا فلا يفعل ذلك. » ^(٢)

ونذكر غيره ^(٣) أنه سلبه الإيمان بسبب ^(٤) استحلاله لذلك .

٣٢ - [هَلْ تُكْسَرُ الدَّنَانُ الَّتِي فِيهَا خَمْرٌ، أَوْ تُخَرَّقُ الزَّقَاقُ]

(الدَّنَان) بكسر الدال المهملة جمع دَنّ بفتحتها. ^(٥)

(الزَّقَاقُ) بكسر الزاي جمع: زَقّ - بكسرها أيضا. ^(٦)

١٤١ - (عَلَى مَا تُوقَدُ) ^(٧) إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع دخول الجار عليها وهو قليل. ويروى: (علام) بحذف الألف على اللغة المشهورة. ^(٨)

(١) - يعني أن (لا) ناهية والفعل مجزوم بها، وكُسِرَ تخلصاً من التقاء الساكنين .

(٢) - انظر أعلام الحديث ٢ / ١٢٣٦ فيه معنى هذا القول واللفظ للزركشي في التنقيح (١ / ١١٣)

(٣) - لم أقف على القائل ولكن ينظر القول في التنقيح (١١٣ / ب)

(٤) - في ط: باعتبار .

(٥) - ينظر المصباح المنير مادة (د ن ن) «والدن: كهيئة الصَّبِّ (الجرة) إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً.»

(٦) - والزَّقُّ: الظرف.

انظر المرجع السابق مادة (زق ق)

١٤١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، عن يزيد بن أبي عبيد ، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نِيرَانًا تُوقَدُ يَوْمَ خَيْبَرَ ، قَالَ : (عَلَى مَا تُوقَدُ هَذِهِ النَّيْرَانُ) . قَالُوا : عَلَى الْحُمْرِ الْإِسْيَةِ ، قَالَ : (اَكْسِرُوهَا وَأَهْرِقُوهَا) . قَالُوا : أَلَا نُهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا ؟ قَالَ : (أَغْسِلُوهَا) .

(٧) - ما بين القوسين طمس في الأصل

(٨) - هي رواية الأصيلي . وانظر الروايتين في إرشاد الساري ٤ / ٢٧٨

الاستعمال الكثير على حذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر . وإثباتها قليل ومنه قول حسان - رضي الله عنه - :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد

وقد ورد أيضا إثبات الألف في قراءة عكرمة وعيسى بن عمر في قوله تعالى: (عما يتساءلون)

انظر الكشف للزمخشري ٤ / ٦٨٣ (بتصرف)

(هذه النيران) بكسر النون الأولى جمع نار والياء منقلبة عن واو .

(الحُمُرُ الإنسية) أى: التى تألف البيوت .

وفى المشارق: «قال البخارى : كان ابن أبى أويس^(١) يقول: (الإنسية) بفتح الألف والنون .

قال القاضى: وأكثر روايات الشيوخ فيه: (الإنسية) بكسر الهمزة وسكون [٣٥٤/ب] النون وكلاهما صحيح .»^(٢) انتهى

فالأول على أنه منسوب إلى الأنس بفتح الهمزة والنون وهو التأنس .^(٣)

والثانى على أنه منسوب إلى الإنس وهم بنو آدم الواحد: إنسى .

(وَأَهْرَقُوهَا)^(٤) ويروى: (وَهَرِيقُوهَا)^(٥) بإثبات الياء قبل القاف، والهاء مفتوحة

فى: (أَلَا نَهْرِيقُهَا)

١٤٢ - (نُصْبًا) بضم الصاد المهملة وسكونها حجر كانوا ينصبونها فى الجاهلية

ويتخذونه صنما يعبدونه . والجمع: أنصاب .^(٦)

(١) - هو إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك ، هو ابن أخت الإمام مالك الأصبحى ، صدوق . توفى سنة : ٢٢٦ هـ

انظر تقريب التهذيب ٩٦ / ١ والعمدة ١٣ / ٣١

(٢) - انظر المشارق ٤٤ / ١ والفتح ١٢١ / ٥

(٣) - وفى اللسان مادة (أن س) : «والأنسُ : خلاف الوحشة ، وهو مصدر قولك : أنستُ به . بالكسر ، أنساً وأنساً... والأنسُ والاستئناس هو التأنس .»

(٤) - قال الفيومى فى المصباح المنير مادة (ري ق) « وراق الماءُ والدمُ وغيره ريقاً ، ويتعدى بالهمزة فيقال : أراقه صاحبه ، ، وتبدل الهمزة هاءً فيقال : هراقه ، ، ويفتح الهاء من المضارع فيقال : يُهْرِيقُهُ ... وقد يُجمع بين الهاء والهمزة فيقال : أَهْرَاقُهُ يُهْرِيقُهُ ، ساكن الهاء تشبيهاً له بـ (أسطاع يُسطيع)

(٥) - هذه رواية أبى ذرٍ ينظر إرشاد السارى ٤ / ٢٧٨

١٤٢ - قال البخارى: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي جَبْحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ،

عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ ، وَحَوْلَ

الْكَعْبَةَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ نُسْبًا ، فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ فِي يَدِهِ ، وَجَعَلَ يَقُولُ : «جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ

الْبَاطِلُ» الْآيَةَ .

(٦) - ينظر اللسان مادة (ن ص ب) : « والنصبُ والنُصبُ : كلُّ ما عيّد من دون الله تعالى ، والجمع : أنصاب . »

وأنت العلامة الدماميني (حجر) فى قوله: «ينصبونها» باعتباره اسم جنس، وذكره فى قوله: «يتخذونه» باعتبار لفظه . والله تعالى أعلم .

(فَجَعَلَ يَطْعَنُهَا^(١)) بفتح العين من (يطعنها) وقيل: بالضم. (٢)

١٤٣ - (اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ) بفتح السين المهملة كالصفة تكون بين يدي

البيت. وقيل: هي شبيهة بالرّف أو الطاق يوضع فيه الشيء. (٣)

(نُمرُقَتَيْنِ) بضم النون والراء وبكسرهما.

٣٣ - [باب مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ]

١٤٤ - (مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ)

قال ابن المنير: «فلو قُتِلَ في داره، من زعم صاحب الدار أنه أراد حريمه بالإفساد ولم تقم له بيّنة، فقال ابن القاسم: إن كان قد عُرِفَ بالفساد وتقدم إليه صاحب المنزل قبل ذلك بأن يباعده صدق ولا قود^(٤) عليه وإلا فالقود». ويدل على القود حديث اللّعان حيث

(١) - في الأصل غير واضح

(٢) - ينظر إرشاد الساري ٤ / ٢٧٩

١٤٣ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّهَا كَانَتْ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَائِيلٌ ، فَهَتَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ نُمُرُقَتَيْنِ ، فَكَانَتَا فِي الْبَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا .

(٣) - انظر اللسان مادة (س ه و) حيث ذكر هذه المعاني: «والسهوة: حائط صغير يبني بين حائطي

البيت ويجعل السقف على الجميع .

وقيل: هي بيت صغير منحدر في الأرض سمكه مرتفع في السماء شبيه بالخزانة الصغيرة يكون

فيها المتاع الخ »

١٤٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ) .

(٤) - القود: بفتححتين القصاص.

انظر المصباح المنير مادة (ق ود)

قال الرجل: (يَجِدُ مع امرأته رجلاً أَيْقَتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟) ^(١) ولم ينكر - عليه السلام - ذلك ولا أعلمه بأن دم الرجل هدر بمجرد قول المدعى . ^(٢)

وهذا هو القياس وتصديق القائل بالقرائن كما قاله ابن القاسم استحسان .

٣٤ - [باب إِذَا كَسَرَ قَصْعَةً أَوْ شَيْئاً لغيره]

١٤٥ - (أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ) [٣٥٤/ب]

هى عائشة - رضى الله عنها - ^(٣)

(فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ ^(٤) إِحْدَى أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقَصْعَةٍ) وهل هذه المرسلة

زينب أو أم سلمة أو صفية أو حفصة ؟ أقوال . ^(٥)

و(القصة) بفتح القاف والجمع : قِصَعٌ وقِصَاعٌ . ^(٦)

(فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَأَبْقَى ^(٧) الْمَكْسُورَةَ) ليس فيه حجة على ضمان

المتقوّم ^(٨) بمثله؛ لأن ذلك لم يكن منه - صلى الله عليه وسلم - على سبيل الحكم إنما هو

(١) - أخرجه البخاري في الطلاق - باب اللعان ومن طلق بعد اللعان

(٢) - لم أقف عليه

١٤٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقَصْعَةٍ فِيهَا

طَعَامٌ ، فَضْرَبَتْ بِيَدِهَا فَكَسَرَتِ الْقَصْعَةَ : فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ ، وَقَالَ : (كُلُوا) .

وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا ، فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ : حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ : حَدَّثَنَا أَنَسٌ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

(٣) - انظر الفتح ١٢٤ / ٥ والعمدة ٣٦ / ١٣

«عن أنس قال : أهدت بعض أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - طعاما فى قصعة فضربت عائشة

القصعة بيده... الحديث.»

انظر سنن الترمذى الأحكام - باب ما جاء فيمن يكسر له الشيء . (٥٠٦ / ٢)

(٤) - كلمة (إليه) ليست فى الصحيح .

(٥) - انظر هذه الأقوال فى الفتح ١٢٤ - ١٢٥ / ٥ والعمدة ٣٦ / ١٣

(٦) - انظر المصباح المنير مادة (ق ص ع)

(٧) - فى الصحيح : وحبس ، وما بين القوسين غير واضح فى الأصل .

(٨) - فى ط : المتقدم . وهو تحريف . والمتقوّم : الذى له قيمة .

شيء كان في بيته وبين أهله. (١)

٣٥ - [باب إذا هدم حائطاً فليبن مثله]

١٤٦ - (المؤمسات) الزانيات. (٢)

(فقالت امرأة : لأفتنن جرّيجاً) في معجم الطبراني الأوسط : «عن عمران بن

حصين (٣) أن التي قالت عنه أنه (٤) فعل بها هي [بنت] ملك القرية. » (٥)

(فأنت راعياً) قال القسطلاني (٦) في مبهمات : «اسم هذا الراعي صهيب. »

(نبنى صومعتك من ذهب. قال : لا إلا من طين) (٧)

قال ابن مالك : «فيه شاهد على حذف المجزوم بـ (لا) الناهية فإن مراده لا تبنوها

(١) - نقل الكلام السابق من بداية الحديث من التنقيح (١١٣ / ب)

١٤٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

حدثنا مسلم بن إبراهيم : حدثنا جرير بن حازم ، عن محمد بن سيرين ،
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (كان رجل في بني إسرائيل يقال
له جرّيج يصلي ، فجاءته أمه فدعته فأبى أن يجيبها ، فقال : أجبها أو أصلي ؟ ثم أتته فقالت :
اللهم لا تبته حتى تریه المؤمسات ، وكان جرّيج في صومعته ، فقالت امرأة : لأفتنن جرّيجاً ،
فعرّضت له . فكلّمته فأبى ، فأنت راعياً فأمكنته من نفسها ، فولدت غلاماً ، فقالت :
هو من جرّيج ، فأتوه وكسروا صومعته فانزّلوه وسبوه ، فتوضأ وصلى ، ثم أتى الغلام فقال :
من أبوك يا غلام ؟ قال : الراعي ، قالوا : نبي صومعتك من ذهب ، قال : لا ، من طين .

(٢) - اللسان مادة (م و س) : « وامرأة مؤمس ومؤمسة : فاجرة جهارا . »

(٣) - عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي أسلم عام خيبر ، وكان فاضلاً ، مات سنة : ٥٢ هـ
بالبصرة .

انظر تقريب التهذيب ١ / ٧٥٠

(٤) - الضمير يعود إلى جرّيج .

(٥) - ينظر المعجم الأوسط للطبراني ٨ / ٢٤٢ - ٢٤٤ ومجمع البحرين ٥ / ١٥٨ - ١٥٩

(٦) - القسطلاني : هو قطب الدين محمد بن أحمد بن علي ، الشافعي ، عالم بالحديث ورجاله توفي
سنة : ٦٨٦ هـ له : مبهمات واسمه : الأفصاح عن المعجم من إيضاح الغامض والمبهم ، وغير ذلك .

انظر النجوم الزاهرة ٧ / ٣٧٣ والرسالة المستطرفة ص ٩٢ والشذرات ٥ / ٣٩٦
وينظر قوله في الغوامض والمبهمات ٢ / ٥٧٥ والمستفاد ٣ / ١٧٥١ وإرشاد الساري ٤ / ٢٨٠

(٧) - ما بين القوسين طمس في الأصل .

إلا من طين . »^(١)

قلت: يحتمل أن يكون التقدير: لا أريدها إلا من طين، فلا شاهد فيه.^(٢)

قال ابن المنير: «وليس في الحديث حجة ظاهرة على أن الحكم البنيان، وذلك أنهم إن

تمسكوا بما عرضوه عليه فهم قد عرضوا عليه ما لا يلزمهم بالإجماع وهو بناؤها من

ذهب. وإن تمسكوا بما قاله جريج فإنما قال لهم^(٣) بعض ما التزموه.

ولا خلاف أن هادم الحائط لو التزم بُنيانه ووافقه الآخر كان [٣٥٥/أ] ذلك. ويحمل

على أصل مالك^(٤) إذا قلنا بالقيمة أنه لا يجوز الإنفاق على البنيان لأنه فسخ ما يجب

ناجزا فيما يتأخر. »^(٥)

(١) - انظر شواهد التوضيح ص : ١٩٧

(٢) - نقل قوله هذا إرشاد الساري ٤ / ٢٨٠

(٣) - عن ط . وفى الأصل : هم

(٤) - انظر القوانين الفقهية ص ٣٣٠ والشرح الكبير للدردير ٣ / ٤٤٣

(٥) - لم أقف عليه .

٤٧ - كِتَابُ الشَّرْكَةِ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ [وَالْعُرُوضِ]

بكسر النون (٢) قال القاضي: « هو إخراج القوم نفقاتهم وخلطها كذلك عند المرافقة في السفر وهي المَخَارِجَةُ.

وفسره القابسي بطعام الصلح بين القبائل، والأول أصح وأعرف - قال القاضي - :
وحكى بعضهم فيه فتح النون أيضا. » (٣)

١٤٧ - (فَكَانَ يُقَوِّتُنَا) بتشديد الواو.

(فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرْبِ) بظاء معجمة مفتوحة قراء مكسورة فباء أي: الجبل.
ويقال بكسر الظاء وسكون البراء. (٤)

(بِضِلَعَيْنِ) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام.

(١) - هذه رواية النسفي وابن شبيويه ، ووقع في رواية الأكثرين باب الشَّرْكَة . فتأمله .

انظر الفتح ٥ / ١٢٩ والعمدة ١٣ / ٤٠

(٢) - من النهْد .

١٤٧ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا قَبِلَ السَّاحِلَ ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ
أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ ، وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَأَنَا فِيهِمْ ، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِيَعْضِ الطَّرِيقِ قَبِلَ
الرَّادُ ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ فَجَمَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ ، فَكَانَ مَزُودِي تَمَرٍ ، فَكَانَ يُقَوِّتُنَا
كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا حَتَّى قَبِلَ ، فَلَمْ يَكُنْ يُصَيِّنَا إِلَّا تَمْرَةً تَمْرَةً ، فَقُلْتُ : وَمَا تُغْنِي تَمْرَةٌ ؟ فَقَالَ :
لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَنَيْتُ ، قَالَ : ثُمَّ أَنْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ ، فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرْبِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ
ذَلِكَ الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً ، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضِلَعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَا ، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ
فَرُجَلَتْ ، ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا فَلَمْ تُصِبْهُمَا .

(٣) - المشارق ٢ / ٣٠

(٤) - ينظر اللسان مادة (ظ ر ب) : « الظرب: بكسر الراء كل ما نتأ من الحجارة وحد طرفه ،
وقيل : هو الجبل المنبسط . وقيل : هو الجبل الصغير . وقيل : الروابي الصغار . والجمع : ظراب . »

١٤٨ - (وَبَرَكَ عَلَيْهِ) بتشديد الراء أى: دعا بالبركة.

(فَاحْتَتَى النَّاسُ) افتعل من الحثية ، وهى الأخذ بالكفين . (١)

١٤٩ - (إِذَا أَرْمَلُوا) أى: إذا نفد زادهم وأصله /من الرُّمْلِ كأنهم لصقوا بالرمل

كما قيل: تَرَبَّ الرجل إذا افتقر كأنه لصق بالتراب. (٢)

٢ - [باب ما كان من خِلَطينِ فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية]

١٥٠ - (وَمَا كَانَ مِنْ خِلَطينِ فَإِنَّهُمَا يُرَاجِعَانِ بَيْنَهُمَا بالسوية)

١٤٨ - قال البخارى - رحمه الله :-

« قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَرْحُومٍ : حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَفَّتْ أَرْوَادُ الْقَوْمِ وَأَمْلَقُوا ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ : مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ ، فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (نَادِ فِي النَّاسِ ، فَيَأْتُونَ بِفَضْلِ أَرْوَادِهِمْ) . فَبَسِطَ لِذَلِكَ نِطْعَ وَجَعَلُوهُ عَلَى النَّطْعِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا وَبَرَكَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْعِيَّتِهِمْ ، فَاحْتَتَى النَّاسُ حَتَّى فَرَعُوا ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ) .

(١) - ينظر اللسان مادة (ح ث ا) : « وفى حديث الغسل كان يَحْتَتَى على رأسه ثلاث حثيات . أى : ثلاث غرف بيده ، واحدته حثية . »

١٤٩ - قال البخارى - رحمه الله :-

« حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ ، عَنْ بُرَيْدٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنَّ الْأَشْعَرِيَّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ ، جَمَعُوا مَا كَانَ عَنْدهُمْ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ أَقْسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ) .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ر م ل) : « وأرمل القوم : نفد زادهم ، وأرملوه أنفدوه ، ، وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بالتراب . كما قيل : للفقير التراب . »

١٥٠ - قال البخارى - رحمه الله -

« حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ : أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ ، الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : (وَمَا كَانَ مِنْ خِلَطينِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجِعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ) .

قال ابن المنير: «هذا منه عزم^(١) المستهلك ؛ لأننا نقدر من يُعطى استهلك مال مَنْ أعطى إذ أخذ منه عن حق وجب على صاحبه .
وقيل : إنما يقدر مُتَسَلِّفاً^(٢) من صاحبه . على ذلك الخلاف فى وقت التقويم عند التراجع هل يقوم وقت الأخذ أو وقت الوفاء ؟ فالأول على أنه استهلاك . والثانى على أنه [٣٥٥/ب] سلف وفيه حجة لمذهب مالك - رضى الله عنه - أن من قام عن غيره بواجب رجع عليه بالقضاء وإن لم يكن أذن له فى القيام وأما لو ذبح أحد الخليطين أو الشريكين من الشركة شيئاً فهو مستهلك فالقيمة يوم الاستهلاك قولاً واحداً بخلاف ما يأخذه الساعى .»^(٣)

٣ - [باب قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ]

١٥١ - (فَأُكْفِيتُ) أى: أُمِيتَ لِيُفْرَغَ ما فيها يقال: كَفَاتَ الْإِنَاءُ وَأَكْفَاتَهُ أَمْلَتْهُ.^(٤)

قيل: وإنما أُكْفِيتَ القدر لأنهم ذبحوا الغنم قبل أن يقسم ولم يكن لهم ذلك .

(فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ) بتخفيف الدال من (عدل) ومعناه: سوى

عشرة ببعير . (فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ) أى: شَرَدَ وَهَرَبَ . (فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ) يقال:

(١) - فى ط: من عدم .

(٢) - فى م : متلفاً .

(٣) - انظر الفتح ١٣٠ / ٥ وإرشاد السارى ٤ / ٢٨٤

١٥١ - قال البخارى - رحمه الله :

... حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ ، فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا ، قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ ، فَعَجَلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِيتُ ، ثُمَّ قَسَمَ ، فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ ، فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ ، فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَأَصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا) . فَقَالَ جَدِّي : إِنَّا نَرْجُو أَوْ نَخَافُ الْعُدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى ، أَفَنَذْبِحُ بِالْقَصَبِ ؟ قَالَ : (مَا أَنَهَرَ الدَّمَ ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ : أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبَشَةِ) .

(٤) - ينظر اللسان مادة (ك ف أ) : « وَكَفَأَ الشَّيْءَ وَالْإِنَاءَ يَكْفُوهُ كَفَأً . وَكَفَأَهُ فَتَكَفَأَ ، وَهُوَ مَكْفُوءٌ ،

وَالْحَتَفَاءُ مِثْلُ كَفَأَهُ : قَلْبُهُ وَكَفَفَاتُ الْإِنَاءِ كَبَبَتُهُ ، وَأَكْفَأَ الشَّيْءَ : أَمَالَهُ . »

أَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى الشَّيْءِ لِيَأْخُذَهُ، وَهَوَى نَحْوَهُ: مَالَ إِلَيْهِ. (١)
 (إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَائِدَ) أَيْ: نَوَافِرَ وَشَوَارِدَ جَمْعَ أَيْدَةٍ . يُقَالُ: أَبَدْتُ - بَفَتْحِ الْبَاءِ
 الْمَخْفَفَةِ - تَأْيِيدُ بِكَسْرِهَا وَضَمُّهَا أُبُودًا إِذَا تَوَحَّشْتُ. (٢)

(وَلَيْسَ لَنَا^(٣) مُدَى) بِضَمِّ الْمِيمِ جَمْعَ مُدْيَةٍ مِثْلُ الْمِيمِ وَهِيَ السَّكِينُ ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ
 لِأَنَّهَا مُدَى الْأَجْلِ. (٤)

(مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) أَيْ: صَبَّهَ بِكَثْرَةِ كَسْبِ النِّهْرِ وَهُوَ بِالرَّاءِ .

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «وَرَوَى بِالزَّيِّ حَكَاهُ الْقَاضِي وَهُوَ غَرِيبٌ .» (٥)

قُلْتُ: هَذَا تَحْرِيفٌ فِي النِّقْلِ فَإِنَّ الْقَاضِي قَالَ فِي الْمَشَارِقِ: «وَوَقَعَ لِلْأَصِيلِيِّ فِي
 كِتَابِ الصَّيْدِ (أَنْهَزَ) وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَالصَّوَابُ مَا لَغِيْرُهُ (أَنْهَرَ) كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ .» (٦)
 فَالْقَاضِي إِنَّمَا حَكَى هَذَا عَنِ الْأَصِيلِيِّ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ لَا فِي الْمَكَانِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ
 وَهُوَ كِتَابُ الشَّرْكَةِ [١/٣٥٦] وَكَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ ظَاهِرٌ فِي (٧) رَوَايَتِهِ بِالزَّيِّ فِي هَذَا الْمَحَلِّ
 الْخَاصِّ ، هُوَ تَحْرِيفٌ بِلَا شَكٍّ .

(وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوهُ) دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّسْمِيَةِ فَإِنَّهُ عُلِّقَ
 الْإِذْنَ فِي الْأَكْلِ بِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ (٨) وَالْمَعْلُوقُ عَلَى شَيْئَيْنِ يَنْتَفِي بِأَنْتَفَاءِ

(١) - يَنْظُرُ اللِّسَانُ مَادَّةَ (ه و ي) : «وَهَوَتْ يَدِي لِلشَّيْءِ وَأَهْوَتْ : اِمْتَدَّتْ وَارْتَفَعَتْ ، وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ:
 هَوَى إِلَيْهِ مِنْ بَعْدٍ ، وَأَهْوَى إِلَيْهِ مِنْ قُرْبٍ . وَأَهْوَيْتَ لَهُ بِالسِّيفِ وَغَيْرِهِ ، وَأَهْوَيْتَ بِالشَّيْءِ إِذَا أَوْمَأْتَ
 بِهِ وَأَهْوَى إِلَيْهِ بِيَدِهِ لِيَأْخُذَهُ .»

(٢) - يَنْظُرُ الْمَصْبَاحُ مَادَّةَ (أ ب د)

(٣) - هَذِهِ رَوَايَةُ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلَى ، وَلَأْبَى ذَرَّ عَنْ الْكَشْمِيهَنِيِّ : وَلَيْسَتْ مَعْنَى . إِرْشَادُ السَّارِيِّ ٤ / ٢٨٥

(٤) - مُدَى الْأَجْلِ : مُنْتَهَاهُ .

(٥) - يَنْظُرُ التَّنْقِيحُ (١١٤ / ١)

(٦) - يَنْظُرُ الْمَشَارِقُ ٢ / ٣٠ وَفِيهِ: « وَوَقَعَ لِلْأَصِيلِيِّ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ (نَهَرَ) وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَالصَّوَابُ
 مَا لَغِيْرُهُ (أَنْهَرَ) كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ .»

فَالْقَاضِي حَكَاهُ بِالرَّاءِ وَأَنَّهُ عَلَى (فَعَلٍ) وَذَهَبَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْدَّمَامِينِيُّ إِلَى أَنَّهُ بِالزَّيِّ ، وَأَنَّهُ عَلَى
 (أَفْعَلٍ) !! وَيَبْدُو لِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - هَذَا الْخِلَافُ نَشَأَ مِنْ اخْتِلَافِ النِّسْخِ الَّتِي رَجَعَ إِلَيْهَا كُلُّ مِنَ الزَّرْكَشِيِّ
 وَالْدَّمَامِينِيِّ وَالْمَطْبُوعِ الَّذِي رَجَعْتَهُ أَنَا .

(٧) - فِي ط : فِي أَنْ رَوَايَتِهِ

(٨) - هُمَا: إِنْهَارُ الدَّمِ وَالتَّسْمِيَةُ .

أحدهما . فَإِنْ قُلْتَ : الضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِهِ : (فَكُلُّوهُ) لا يعود على (ما) لأنها عبارة عن آلة التَّذَكِّيَّة وهي لا تُؤْكَل فَعَلَى ماذا يعود ؟

قلتُ : على المَذَكِّي المفهوم من الكلام ؛ لأنَّ إنهار الآلة للَدَم يدلّ على شيء أنهر دمه ضرورة وهو المَذَكِّي ، فَإِنْ قُلْتَ : يلزم عدم الارتباط حينئذ . قلتُ : لا نُسَلِّم بل الرِّبْط حاصل وذلك لأننا نقدر التركيب هكذا : ما أنهر الدَّم وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ على مُذَكَاةٍ فكلوه . أى فكلوا مُذَكَاةً ، فالضمير عائد على ملتبس فحصل الرِّبْط .

وقد قالَ الكسائي - وتبعه ابنُ مالك في قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ » (١) - : إِنَّ (الَّذِينَ) مبتدأ و (يَتَرَبِّصْنَ) الخبر . والأصل : يَتَرَبِّصْنَ أَزْوَاجَهُمْ . ثم جىء بالضَّمير مكان الأزواج لتَقَدُّم ذكرهنّ فامتنع ذكر الضَّمير ؛ لأنَّ النُّونَ (٢) لا تضاف لكونها ضميراً وجعل الرِّبْط بالضَّمير القائم (٣) مقام الظَّاهِر المضاف إلى الضَّمير . « (٤) وهذا مِثْلُ مَسْأَلَتِنَا وقد فهمت معاد الضَّمير أيضاً من قوله : (لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ) .

قال الزَّرَكِيّ : « ليس هنا [للاستثناء] وما بعدها بالتَّصَنُّبِ عَلَى

(١) - البقرة من الآية : ٢٢٤

(٢) - يعنى : نون الضمير فى (يتربصن)

(٣) - وهى النون .

(٤) - ينظر مغنى اللبيب ص : ٦٥٢

وقد قيل فى تقدير الرابطة فى هذه الآية أقوال أخرى منها :

أن الرابطة إما النون على أن الأصل : وأزواج الذين . وإما كلمة (هم) مخفوضة محذوفة هى وما أضيفت إليه على التدرج . وتقديرهما إما قبل (يتربصن) أى : أزواجهم يتربصن . وهو قول الأخفش . وإما بعده أى : يتربصن بعدهم ، وهو قول الفراء . مغنى اللبيب ص : ٦٥٢

(١) الاستثناء..»

قلتُ: الصَّحِيحُ إِنَّهَا نَاسِخَةٌ وَإِنَّ اسْمَهَا ضَمِيرٌ رَاجِعٌ لِلْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ
وَاسْتَتَارَهُ / وَاجِبٌ فَلَا يَلِيهَا فِي اللَّفْظِ إِلَّا الْمَنْصُوبُ. (٢)

[٣٥٦/د]

(وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ) أَيُّ سَائِبِينَ لَكُمْ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ . (أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ) وهذا يدلُّ
على أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الذَّكَاةِ بِالْعَظْمِ كَانَ مُتَقَدِّمًا فَأَحَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَلَى مَعْلُومٍ قَدْ سَبَقَ. (٣)
وَقَدْ قِيلَ (٤): إِنَّ الْعَظْمَ غَالِبًا لَا يَقْطَعُ وَإِنَّمَا يَجْرَحُ وَيُدْمِي فَتَزْهَقُ النَّفْسُ مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَتَيَقَّنَ الذَّكَاةَ . وَقِيلَ (٥) : أَرَادَ بِالسِّنِّ السِّنَّ الْمَرْكَبَ فِي الْإِنْسَانِ. (٦) وَقِيلَ (٧): بِلِ
الْمَنْزُوعِ . وَجَاءَ فِي رَوَايَةٍ: (أَمَّا السِّنُّ فَنَهْسٌ) (٨) وَأَمَّا الظُّفْرُ فَخَنْقٌ. (٩)

٤ - بَابُ الْقِرَانِ فِي التَّمَرِّبِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ

حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ

كَذَا ثَبِتَ فِي جَمِيعِ النَّسَخِ (١٠) وَفِيهِ إِشْكَالٌ فَقِيلَ مَعْنَاهُ: لَا يَجُوزُ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ .
وَقِيلَ صَوَابُهُ : (حِينَ) مَكَانَ (حَتَّى) . وَقِيلَ: لَعَلَّهُ بَابُ النَّهْيِ عَنِ

(١) - التنقيح (١/١١٤)

وهذا الرأي قاله أيضا العيني في العمدة ١٣ / ٤٧ .

(٢) - نقله إرشاد الساري ٤ / ٢٨٦

(٣) - هذا القول قاله الخطابي ينظر أعلام الحديث ٢ / ١٢٤٥

(٤) - القائل : التيمي . ينظر العمدة ١٣ / ٤٧

(٥) - لم أقف على قائله ولكن ينظر في التنقيح (١/١١٤)

(٦) - في ط : الأسنان .

(٧) - ينظر التنقيح (١/١١٤)

(٨) - النهس : القبض على اللحم ونثره . ونهس الطعام : تناول منه ونهسته الحيّة : عضته ، والشين لغة

اللسان مادة (ن ه س)

(٩) - ينظر التنقيح (١/١١٤)

(١٠) - ينظر الفتح ٥ / ١٣١ والعمدة ١٣ / ٥٠

الْقِرَانِ حَتَّى . (١) فَسَقَطَ لَفْظُ (النَّهْيُ) (٢)

قلت: وأسهل من هذا كله أن يكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لوجود الدليل والأصل: باب ترك القرآن . فحذف التَّرك لأن الغاية المذكورة تدل عليه .

١٥٣ - (جَبَلَةُ) (٣) بفتح الجيم والموحدة . (ابن سحيم) بسين وحاء مهملتين مصغر .

١٥٤ - (فَأَصَابَتْنَا سَنَةٌ) أى : قَحَط . (لا تَقْرَنُوا) (٤) بفتح حرف المضارعة وضمّ الرّاء وكسرهما . (نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ) (٥)
قال ابن الأثير وغيره : « كذا روى والأصحّ القرآن . » (٦)

٥ - [بَابُ تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيَمَةِ عَدَلٍ]

(١) - أى : حتى يستأذن أصحابه .

(٢) - انظر تلك الأقاويل السابقة فى التنقيح (١١٤ / ١) والفتح ١٣١ / ٥ - ١٣٢

١٥٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ : حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُهَيْمٍ قَالَ :
سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْرَنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ جَمِيعًا
حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ .

(٣) - هو جبل بن سحيم ، أبو سيرة التيمي ، ويقال له : الشيباني . الكوفي ثقة سمع ابن عمر وروى عنه الشعبي والثوري ، توفي : ١٢٥ هـ - الجمع ٧٩ / ١ وتقريب التهذيب ١ / ١٥٦

١٥٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ جَبَلَةَ قَالَ : كُنَّا بِالْمَدِينَةِ ، فَأَصَابَتْنَا
سَنَةٌ ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ : لَا تَقْرَنُوا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ
نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ .
(٤) - فى الأصل طمس .

(٥) - فى رواية الحموى والمستملى : القرآن . ينظر إرشاد السارى ٤ / ٢٨٧

(٦) - انظر النهاية فى غريب الحديث ٤ / ٥٢ قال فيه : « ومنه الحديث : (أنه نهى عن القرآن إلا أن يستأذن أحدكم صاحبه) ويروى : الإقران . والأول أصح ، وهو أن يقرن بين تمرتين فى الأكل . »
وينظر هذا النص أيضا فى اللسان مادة (ق ر ن)

١٥٥ - (شِقْصًا) بكسر الشين المعجمة وسكون القاف هو النصيب في العين

المشتركة وكذا الشقيص على زنة النصيب. (١)

١٥٦ - (ثُمَّ اسْتُسْعِيَ) بضم تاء الاستفعال على البناء/ للمفعول أى: أُلْزِمَ للسعي [١/٣٥٧]

فِيمَا يَفُكُّ بَقِيَّةَ رَقَبَتِهِ مِنَ الرِّقِّ . (غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ) بنصب (غير) على أنه حال
مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ الْعَائِدِ عَلَى الْعَبْدِ (عليه) فِي محل رفع على أنه النائب عن
الفاعل، أى: ثُمَّ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ مُرْقَهَا أَوْ مَسَامَحًا.

٦ - بَابُ هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ [وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ]

قال ابن بطال: « الْقُرْعَةُ سُنَّةٌ (٢) لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ الْعَدْلَ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ وَالْفُقَهَاءِ مُتَّفِقُونَ
عَلَى الْقَوْلِ بِهَا وَخَالَفَ فِيهَا بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ . » (٣)

١٥٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ ، أَوْ شِرْكَاءَ ،
أَوْ قَالَ : نَصِيبًا ، وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدْلِ فَهُوَ عَتَقٌ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) .
قَالَ : لَا أَدْرِي قَوْلُهُ : عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ ، قَوْلٌ مِنْ نَافِعٍ ، أَوْ فِي الْحَدِيثِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

(١) - ينظر اللسان مادة (ش ق ص) : « وَالشَّقْصُ وَالشَّقِيصُ : الطائفة من الشيء والقطعة من الأرض ،
تقول : أعطاه شقْصًا من ماله . وقيل : هو قليل من كثير . وقيل : هو الحظ . وفي الحديث : (أَنْ رَجُلًا
مِنْ هَذِهِ أَعْتَقَ شِقْصًا مِنْ مَمْلُوكٍ ...) قال خالد : النصيب والشرك والشقْص واحد ، قال شمر : والشقْص
مثله . وهو في العين المشتركة من كل شيء . »

١٥٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ
قَتَادَةَ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، قَوْمَ
الْمَمْلُوكِ قِيَمَةَ عَدْلٍ ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ) .

(٢) - في النسخ : سغه .

(٣) - شرح ابن بطال ج ٣ (١٥٥ / ب) والعمدة ١٣ / ٥٦

١٥٧ - (كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا^(١) عَلَى سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ

أَسْفَلَهَا)

قال ابن المنير: « فِيهِ جَوَازُ قِسْمَةِ (٢) الْعَقَارِ الْمَتَفَاوِتِ (٣) فِي الْجُمْلَةِ بِالْقِرْعَةِ وَلَوْ كَانَ فِيهِ عُلُوٌّ وَسُفْلٌ. » (٤) وانظر هل اقتسموا رَقِيَّةَ السَّفِينَةِ أَوْ تَهَايَؤُوا (٥) فِي مَنْفَعَتِهَا ؟ وانظر فِي قِسْمَةِ الْمُهَيَّاءِ هل تصحّ بالسَّهْمِ أَوْ لَا ؟ وَهِيَ عِنْدَهُمْ إِنْ وَقَعَتْ غَيْرَ لَازِمَةٍ بِخِلَافِ قِسْمَتِهَا عَلَى الْمُدِّ (٦) كَأَنْ يَسْكُنَ هَذَا سَنَةً وَيَسْكُنَ هَذَا سَنَةً فَهَذِهِ إِجَارَةٌ لَازِمَةٌ وَلَمْ أَقِفْ فِيهَا عَلَى جَرِيَانِ السَّهْمِ . . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الْمُهَيَّاءِ .

(فَكَانَ الَّذِي^(٧) فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقُوا مِنَ الْمَاءِ) يَظْهَرُ لِي أَنَّ (الَّذِي) صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مُفْرَدٍ اللَّفْظُ كَالْجَمْعِ وَالْفَوْجُ فَاعْتَبِرْ لَفْظُهُ فَوْصَفَ بـ (الَّذِي) وَاعْتَبِرْ مَعْنَاهُ فَأَعِيدَ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ فِي قَوْلِهِ : (إِذَا اسْتَقُوا) وَهُوَ أَوْلَى مِنْ أَنْ يُجْعَلَ (الَّذِي) مَخْفُفًا مِنْ (الَّذِينَ) فَحُذِفَ النُّونُ .

١٥٧ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ قَالَ : سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا ، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ ، فَقَالُوا : لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا ، وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا ، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا ارَّادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا ، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا) .

(١) - استهموا : أى : اقترعوا .

(٢) - فى النسخ : قيمة

(٣) - فى النسخ : المتقارب .

(٤) - ينظر الفتح ٢٩٦ / ٥ دون عزو إليه .

(٥) - المهياة : قسمة المنافع على التعاقب والتناوب . التعريفات ص : ٢٣٧

(٦) - فى ن : فى المدد .

والمُدَد : جمع مُدَّة ، وهى الزمان .

(٧) - هذه رواية الحموى والمستطلى ، ولغيرهما : الذين .

١٠ - [بابُ الاشتِراكِ فِي الذَّهَبِ

وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ]

١٥٨ - (اشْتَرَيْتُ أَنَا/وَشَرِيكَ لِي شَيْئًا يَدًا بِيَدٍ وَنَسِيئَةً) يَعْنِي عَقْدًا [٣٥٧/ب]

وَاحِدًا اشْتَمَلَ عَلَى الْمَنَاجِزَةِ وَالتَّأْخِيرِ . (فَقَالَ: مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَخُذُوهُ وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَرُدُّوهُ)

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: « فِيهِ حُجَّةٌ لِلْقَوْلِ بِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَأَنَّهُ يَصِحُّ مِنْهَا الصَّحِيحُ وَيَبْطُلُ مِنْهَا الْفَاسِدُ . وَفِيهِ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعَيْنِ فِي الصَّرْفِ لَا يَنْقُضُهُ أَنَّ الْخِيَارَ الْحُكْمِيُّ لَيْسَ كَالشَّرْطِيِّ ^(١) وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ اقْتِضَاءَ النَّقْضِ فِي الْحَدِيثِ دُونَ النَّسِيئَةِ يَسْتَدْعِي التَّقْوِيمَ وَكَأَنَّهُ عَقْدٌ جَدِيدٌ مُتَأَخِّرٌ وَلَكِنَّهُ جَرَتْ إِلَيْهِ الْأَحْكَامُ فَاغْتَفِرَ . » ^(٢)

١٣ - [بابُ الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ]

(وَيُذَكَّرُ أَنَّ رَجُلًا سَاوَمَ شَيْئًا فَغَمَزَهُ آخَرُ فَرَأَى عُمَرُ أَنَّ لَهُ شَرِكَةً) ^(٣)

١٥٨ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ :-

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ عُثْمَانَ ، يَعْنِي ابْنَ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ عَنِ الصَّرْفِ يَدًا بِيَدٍ ، فَقَالَ : اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكَ لِي شَيْئًا يَدًا بِيَدٍ وَنَسِيئَةً ، فَجَاءَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فَسَأَلَنَاهُ ، فَقَالَ : فَعَلْتُ أَنَا وَشَرِيكِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، وَسَأَلَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : (مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَخُذُوهُ ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَدَرُّوهُ) .

(١) - فِي ظ : كَالشَّرْعِيِّ .

وَالْخِيَارَ الشَّرْطِيَّ : أَنْ يَشْتَرِطَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدِينَ الْخِيَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلَّ . التَّعْرِيفَاتُ ص : ١٠٢

(٢) - يَنْظُرُ إِرْشَادَ السَّارِيِّ ٤ / ٢٩٠ فِيهِ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ .

(٣) - هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا :

يشير إلى ما رواه سُفْيَانُ ^(١) عن هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ^(٢) عَنِ إِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ^(٣) قَالَ : « بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَضَى فِي رَجُلَيْنِ حَضَرَا سِلْعَةً فَسَامَ ^(٤) بِهَا أَحَدُهُمَا فَأَرَادَ صَاحِبُهُ أَنْ يَزِيدَ فَعَمَزَهُ بِيَدِهِ فَاشْتَرَى فَقَالَ أَنَا شَرِيكَكَ فَأَبَى أَنْ يُشْرَكَهُ فَقَضَى لَهُ عُمَرُ بِالْشَّرْكَةِ . » ^(٥)

١٤ - [بَابُ الشَّرْكَةِ فِي الرَّقِيقِ]

١٥٩ - (وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتِقَ كُلَّهُ) الغالب على (كل) أن تكون تابعة نحو : جاء القوم كلهم . وحيث يخرج عن التبعية فالغالب أن لا يعمل فيها إلا الابتداء ، ووقعت في الحديث من غير الغالب .

قلت : ويحتمل أن تُجرى فيه على غير الغالب أن يجعل (كله) تأكيداً لضمير محذوف . أي : يعتقه كله . بناءً على جواز حذف المؤكّد وبقاء التوكيد وقد قال به إماما أهل العربية / الخليل وسيبويه . ^(٦)

(١) - هو سُفْيَانُ بْنُ عَيِينَةَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الْهَلَالِي الْكُوفِي ثُمَّ الْمَكِّي ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة . توفي سنة ١٩٨ هـ ينظر الجمع ١ / ١٩٥ وتقريب التهذيب ١ / ٣٧١

(٢) - هِشَامُ بْنُ حُجَيْرٍ : بمهمله وجيم مصغراً . المكي صدوق له أوهام . تقريب التهذيب ٢ / ٢٦٥

(٣) - إِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، البصري القاضي المشهور بالذكاء ثقة مات ١٢٢ هـ تقريب التهذيب ١ / ١١٥

(٤) - سَامَ الْبَائِعُ السِّلْعَةَ سَوَمًا : عرضها للبيع ، وسامها المشتري واستامها : طلب بيعها . المصباح المنير مادة (س وم)

١٥٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ كُلَّهُ ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدَرُ ثَمَنِهِ ، يُقَامُ قِيمَةً عَدْلٍ ، وَيُعْطَى شَرَكَاؤُهُ حِصَّتَهُمْ ، وَيُخْلَى سَبِيلُ الْمُعْتَقِ) .

(٥) - ينظر الحديث في التنقيح (١١٤ / ب) وفي الفتح ٥ / ١٣٦ وفيه : « أَنْ عُمَرُ أَبْصَرَ رَجُلًا ، » الحديث

(٦) - ينظر الكتاب (هـ) ٢ / ٦٠ حيث قال : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ - رحمه الله - عَنْ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا . فَقَالَ : الرِّفْعُ عَلَى : هُمَا صَاحِبَايَ أَنْفُسُهُمَا . وَالنَّصِبُ عَلَى : أَعْنِيَهُمَا . وَلَا مَدْحَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُمدح به . »

- وفي توكيد المحذوف خلاف :

١٦ - [بَابُ مَنْ عَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ فِي الْقَسَمِ]

١٦٠ - (اعْجَلْ أَوْ أَرِنْ^(١)) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون النون مثل: أقيم.

وَضَبَطَهُ الْأَصِيلَى (أَرِنِي) بكسر النون وبعدها ياء وسيأتى الكلام عليه فى الصيد. (٢)

٤٨ - كِتَابُ الرَّهْنِ^(٣)

= فأجازه الخليل وسيبويه - كما سبق - والمازنى وابن طاهر وابن خروف . ومنعه الأخفش والفارسى وابن جنى ، وشعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان ؛ لأن التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه لا دليل على المحذوف .

ورُدَّ الأول - علة الإطناب - بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره . والثانى : بأن التوكيد يدل على المحذوف .

همع الهوامع ٢٠٥ / ٥

١٦٠ - قال البخارى : حدثنا محمد : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِبُذَى الْحَلِيفَةِ مِنْ تِهَامَةٍ ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَإِبِلًا ، فَعَجَّلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِنَتْ ، ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ ، ثُمَّ إِنَّ بَعِيرًا نَدَّ ، وَلَيْسَ فِي الْقَوْمِ إِلَّا خَيْلٌ بِسِيرَةٍ ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ فَجَبَسَهُ بِسَنَمٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَايِدَ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا) . قَالَ : قَالَ جَدِّي : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَرْجُو أَوْ نَخَافُ أَنْ نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا ، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى ، فَتَدْبِجُ بِالْقَصَبِ ؟ فَقَالَ : (أَعْجَلْ ، أَوْ : أَرِنْ) ، مَا أَنْهَرَ أَلَدَمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ : أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ) .

(١) - هذه رواية أبي ذر . إرشاد السارى ٢٩٤ / ٤

(٢) - ينظر (١ / ٦٤٠)

(٣) - الرَّهْنُ : جعل الشيء محبوساً . أى شئ كان بئى سبب كان . يقال : رهن الرجل الشئ . ورهنته . وأرهنته ضيعتى فارتهنها منى . أى : أخذها رهنا . والرهن : المرهون تسمية للمفعول بالمصدر . والجمع : رهون . الصحاح مادة (رهن)

التعريفات ص : ١١٣

وفى الشرع : حبس الشئ بحق يمكن أخذه منه كالدين .

وأنيس الفقهاء ص : ٢٨٩

١ - [بابُ فِي الرَّهْنِ فِي الْحَضَرِ]

١٦١ - (وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دِرْعَهُ ^(١))

قال ابن المنير: « فِيهِ مِنَ الْفِقْهِ أَنَّ قُنْيَةَ آلَةِ الْحَرْبِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَحْبِيسِهَا. » ^(٢)

٤ - [بابُ الرَّهْنِ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ]

١٦٢ - (وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ) مذهبُ مالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ

النَّفَقَةُ عَلَى الرَّاهِنِ الْوَاجِبَةُ ^(٣) قَبْلَ رَهْنِهِ بَاقِيَةٌ بَعْدَهُ. ^(٤)

١٦١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ : وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعَهُ بِشَعِيرٍ ، وَمَشَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنْخَةٍ ،
وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : (مَا أَصْبَحَ لآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا صَاعٌ ، وَلَا أَمْسَى ، وَإِنَّهُمْ لَتَسْعَةُ آيَاتٍ) .

(١) - عن الصحيح ، ط .

(٢) - ينظر الفتوح ١٤١ / ٥

١٦٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (الظَّهْرُ يُرَكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ،
وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ) .

(٣) - في العبارة تقديم وتأخير حيث فصل بين الصفة والموصوف بالجار والمجرور وأصل العبارة : أن

النفقة الواجبة على الراهن .

(٤) - ينظر الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢ / ٢٥١ فما بعدها وهو مذهب الجمهور .

قالَ في المدونة: « كَفَنُ الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ إِنْ مَاتَ وَدَفَنُهُ عَلَى رَاهِنِهِ . »^(١)

بَقِيَ الكلام فيما إذا أنفق المُرْتَهِنُ فهل تكون العين المرهونة رهناً بالنفقة أيضاً ؟
قال ابنُ المُنَيَّرِ: « لا تكون رهناً بها حتى يَأْذَنَ له المالك ويُصْرَحَ بأنَّ الرَّهْنَ رَهْنٌ
بنفقتك أيضاً ، أو يغيب ربّها فيرفع المرتهن القضية للإمام ^(٢) فينفق بأمره فيكون
الرهن رهناً بالنفقة أيضاً . وإلا فهو فيها إسوة الغرماء وفي لفظ المدونة فيها تقديم
وتأخير وإشكال . »^(٣)

قلت: الذي نقله شيخنا ^(٤) عنها لإشكال فيه وذلك أنه قال وفيها ^(٥): « إِنْ أَنْفَقَ
المرتهن على الرهن ^(*) بأمر ربّه أو بغيره اتّبعه بما أنفق ولا يكون ما أنفق في الرهن أن
أنفق بأمره لأنّه سَلَفٌ بخلاف المُنْفِقِ على الضّالة هو أَحَقُّ بها من الغرماء حتّى
يَسْتَوْفِيَ نفقته إذ لا نقدر على ربّها ولا بدّ من النفقة عليها والمرتهن يأخذ / راهنه
بنفقتة فإن غاب رفع ذلك / للإمام . » انتهى

وفي المذهب خلاف في المسألة ^(٦) بقى هنا فرع وهو أنّه لو قال الرّاهن للمرتهن:

(١) - انظر المدونة الكبرى ٤ / ١٥٦

(٢) - في الأصل : الأم .

(٣) - لم أقف عليه .

(٤) - يعني : محمد بن عرفة

(٥) - أي : في المدونة . وينظر المدونة الكبرى ٤ / ١٦١ وفيها معنى هذا النقل حيث ورد : « قلت : رأيت
ما أنفق المرتهن على الرهن يَؤْذَنُ الرّاهن أو بغير إذنّه أتكون تلك النفقة في الرهن في قول مالك
أم لا ؟ قال : قال مالك : النفقة على الرّاهن . »

(*) - عن ط . وفي الأصل : الرّاهن .

(٦) - ينظر هذا الخلاف في التاج الأكليل ٥ / ٢٣ حيث قال : « قال مالك وإذا أنفق المرتهن على الرهن
بإذن ربه أو بغير إذنّه رجع بما أنفق الرّاهن . »

قال ابن القاسم : ولا يكون ما أنفق في الرهن إذا أنفق بأمر ربه ؛ لأن ذلك سلف وله حبسه بما أنفق
وبما رهنه فيه إلا أن يقوم الغرماء على الرّاهن فلا يكون المرتهن أحقّ منهم بفضله عن دينه لأجل نفقته
أذن له في ذلك أو لم يَأْذَن . إلا أن يقول له : أنفق على أن نفقتك في الرهن أو أنفق والرهن بما
أنفقت . »

- ومذهب أبي حنيفة والشافعي - رحمهما الله - يكون المنفق عليه متطوعاً إن لم يَأْذَنَ له الحاكم . =

أَنْفَقَ وَنَفَقْتُكَ فِي الرَّهْنِ فَهَلْ يَكُونُ رَهْنًا بِالنَّفَقَةِ كَمَا إِذَا صَرَّحَ ، أَوْ يَكُونُ فَائِدَةُ ذَلِكَ حَبْسُ الرَّهْنِ عَنْ رَبِّهِ فِي النَّفَقَةِ لَا أَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا قَوْلَانِ لِلشَّيْخِ . (١)

٦ - [بَابُ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ]

١٦٣ - (فَكُتِبَ إِلَيَّ : إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) بِكسر (إِنَّ) على الْحِكَايَةِ وبفتحها على تقدير الجار (٢) أى : كتب إلى بأنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

١٦٤ - (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ) أى : عليك شاهداك أَوْ عَلَيْهِ

= وقال أحمد : لا يكون متطوعا وإن لم يَأْذَنَ لَهُ الْحَاكِمُ وتكون نفقته ديناً على الراهن ، وللمرتهن استيقاؤها من ظهره ودره . ينظر الإفصاح عن معانى الصحاح ٢٣٩ / ١

(١) - ينظر منتقى الباجى ٢٥٤ / ٥ حيث قال : « وإذا أنفق المرتهن على الرهن بأمر الراهن فهو سلف ولا يكون فى الرهن إلا بشرط سواء أنفق بإذنه أو بغير إذنه . وليس كالضالة ينفق عليها فيكون عند مالك أولى بها من الغرماء حتى يستوفى نفقتها ؛ لأنه لا بد أن ينفق عليها . وليس عليه ذلك فى الرهن ؛ لأنه يطلب أن يدفع ذلك إلى الإمام فى غيبته قاله ابن القاسم .

قال أشهب : هو مثل الضالة ، والرهن بها رهن ، وليس للراهن منعه من ذلك لأن الرهن يهلك ، إن كان حيوانا ويخرب إن كان ربعا . »

١٦٣ - قال البخارى - رحمه الله - :
حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى : حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ : كُتِبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى : أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ .

(٢) - والحذف هنا قياسى قال ابن مالك :
وفى أن وأن يضطرر
مع أمن لبس كعجبت أن يدوا .

١٦٤ - قال البخارى - رحمه الله - :
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ) . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - فَقَرَأَ إِلَى - عَذَابُ أَلِيمٌ » . ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ : مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ : فَحَدَّثَنَا ، قَالَ : فَقَالَ : صَدَقَ ، لَقِيَ اللَّهَ وَأُنْزِلَتْ ، كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ

يَمِينُهُ ^(١) - والله أعلم.

٤٩ - كتاب العتق ^(٢)

عرفه شيخنا ابن عرفة - رحمه الله - بقوله : « رَفَعُ مَلِكٌ حَقِيقِي لَا بِسِبَاءٍ مُحَرَّمٍ عَنْ أَدَمِيٍّ حَيٍّ. » ^(٣) خَرَجَ بـ (حَقِيقِي) استحقاق عبد بحرّية . و (بِسِبَاءٍ مُحَرَّمٍ) فداء المسلم من حربى سباه ، أو ممن صار له منه . ويقول : (عَنْ أَدَمِيٍّ حَيٍّ) رفعه عنه بموته .

وقول ابن عبد السلام : « استغنى ابن الحاجب عن تعريف حقيقته ^(٤) لشهرتها

← في بئر ، فَاتَّخَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ) . قُلْتُ : إِنَّهُ إِذَا يَحْلِفُ وَلَا يَبَالِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ) . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَقْرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - إِلَى - وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » .

(١) - على أن (شاهدك) مبتدأ مؤخر و (عليك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم ، ومثله : عليه يمينه .

(٢) - العتق : خلاف الرقّ وهو الحرّية ، وكذلك العتاق بالفتح ، والعتاقة . عتق العبد يعتق عتقا وعتقا وعتاقة ، فهو عتيق وعتاق وجمعه عتقاء . اللسان مادة (ع ت ق)
وفى الشرع - وإن كان عرفه ابن عرفة - : قوة حكمية يصير بها المعتق أهلا للتصرفات الشرعية .
التعريفات ص : ١٤٧ .

(٣) - ينظر شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٦٦١

(٤) - يعنى : حقيقة العتق .

عند العامة والخاصة . « (*) يُردّ (١) : بأنّ ذلك من حيث وجودها لا من حيث إدراك حقيقتها بل كثير من المدرّسين لو قيل له : ما حقيقة العتق ؟ لم يجب بشيء . ومن تأمل وأنصف أدرك ما قلناه والله أعلم بمن اهتدى . »

١ - [باب في العتق وفضله]

١٦٥ - (أَيَّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا)

قال ابن المنير : « الآية التي تلاها في أوّل الباب وهي قوله تعالى : « فَكَ رَقَبَةً » (٢) في فضل العتق مطلقاً ، ولو كانت الرقبة كافرة ، وهذا الحديث يخصّ المؤمنة ولا يمكن أن يقال : يقاس الكافرة / عليها في خصوص الوعد بالعتق من النار لئلا يلغو مزية الإيمان فعلى هذا لا يستقيم تعليل من علل تكميل العتق بتكميل نجاته من النار ؛ لأن مقتضاه أن لا يكمل على الشريك عتق الرقبة الكافرة . والمذاهب على خلافه ، نعم يدلّ التخصيص على اختصاص الكفارات بالرقبة المؤمنة لأنّ سبب الكفارة موجب للنار فالكفارة إذن منقذة من النار فينبغي أن لا تكون إلاّ بمؤمنة يوجب عتقها العتق من النار ؛ ولهذا لا يبعّض ولو أعتق نصفين من رقيبتين لم يجزّه لعدم مطابقة الأعضاء . » (٣)

(*) - ينظر شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٦٦١ فيه معنى هذا القول .

(١) - الكلام لابن عرفة ينظر المرجع السابق .

١٦٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ

قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ ، صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، قَالَ : قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا ، اسْتَفَقَدَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ) .

(٢) - البلد من الآية ١٣

(٣) - ينظر معنى هذا القول الفتح ٥ / ١٤٧ - ١٤٨

٢ - [بَابُ أَيْ الرِّقَابِ أَفْضَلُ]

١٦٦ - (قال: أَغْلَاهَا ثَمَنًا) بالغين المعجمة ويروى بالمهملة. ^(١) (تُعِينُ ضَائِعًا)

بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ هَكَذَا رَوَايَةُ هِشَامٍ ^(٢) الَّتِي رَوَاهَا الْبُخَارِيُّ مِنْ جِهَتِهِ . أَيْ : ذَا ضِيَاعٍ مِنْ فَقْرٍ أَوْ عِيَالٍ أَوْ حَالٍ قَصُرَ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا . وَرَوَى بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالنُّونِ . ^(٣)

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ : « إِنَّهُ الصَّوَابُ لِمُقَابِلَتِهِ (الْأَخْرَقُ) وَهُوَ الَّذِي لَا يَحْسُنُ الْعَمَلَ . » ^(٤)

وَقَالَ مَعْمَرٌ ^(٥) : « كَانَ الزُّهْرِيُّ ^(٦) يَقُولُ : صَحَّفَ هِشَامٌ إِنَّمَا هُوَ الصَّانِعُ . » (أَوْ تَصْنَعُ

لِأَخْرَقٍ) أَيْ : جَاهِلٌ بِمَا يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ صِنْعَةٌ يَكْتَسِبُ بِهَا . ^(٧)

١٦٦ -

قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي مُرَاجٍ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ : أَيْ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : (إِيمَانٌ بِاللَّهِ ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ) . قُلْتُ : فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : (أَغْلَاهَا ثَمَنًا ، وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا) . قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ ؟ قَالَ : (تُعِينُ صَانِعًا ، أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ) . قَالَ : فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ ؟ قَالَ : (تَدَعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ) .

(١) - هذه رواية أبي ذرٍّ عن الحموي والمستملى . إرشاد الساري ٣٠١ / ٤

(٢) - هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة ، فقيه . توفي : ١٤٧ هـ وقيل غير ذلك .

الجمع ٥٤٧ / ٢ وتقريب التهذيب ٢٦٧ / ٢

(٣) - ينظر هذه الرواية في إرشاد الساري ٣٠١ / ٤

(٤) - ينظر التنقيح (١١٥ / أ) والفتح ١٤٩ / ٥

(٥) - معمر : هو ابن راشد الأزدي سبقت ترجمته في (٣٠٧ / أ) وينظر قوله في الفتح ١٤٩ / ٥

(٦) - هو ابن شهاب الزهري المحدث ، معروف .

(٧) - ينظر اللسان مادة (خ ر ق) حيث ذكر المعنى السابق وقال : « وَخَرَقَ بِالشَّيْءِ يَخْرُقُ : جَهْلُهُ وَلَمْ =

٣ - [بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُسُوفِ أَوِ الْآيَاتِ]

١٦٧ - (عَتَامٌ) بالعين المهملة والثاء المثناة هُؤَائِنْ عَلَى^(١) ذكره هنا خاصة . (٢)

(بِالْعَتَاقَةِ) بفتح العين المهملة . (٣)

٤ - [بَابُ إِذَا أُعْتِقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، أَوْ أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ]

١٦٨ - (مَنْ أُعْتِقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : « فِيهِ دَلِيلٌ لَطِيفٌ عَلَى

صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : (عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ) ثُمَّ قَالَ : (فَأُعْطِيَ شُرَكَاءَهُ

حِصَصَهُمْ) وَالْمُرَادُ شَرِيكَه / قِطْعَاهُ . « (٤)

قُلْتُ : هَذَا سَهْوٌ مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ : (مَنْ أُعْتِقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ)

لَيْسَ فِيهِ : (فَأُعْطِيَ شُرَكَاءَهُ) وَإِنَّمَا فِيهِ : (فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوْمٌ عَلَيْهِ ثُمَّ يُعْتَقُ) وَالْحَدِيثُ

الَّذِي فِيهِ : (فَأُعْطِيَ شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ) (٥) لَيْسَ فِيهِ : (مَنْ أُعْتِقَ

= يَحْسُنُ عَمَلَهُ ، وَيَعِيرُ أُخْرَقُ : يَقَعُ مِنْسَمَهُ بِالْأَرْضِ قَبْلَ خَفِّهِ يَعْتَرِي لِلنَّجَابَةِ .

١٦٧ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ : حَدَّثَنَا عَتَامٌ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ

الْمُنْذِرِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : كُنَّا نُوْمِرُ عِنْدَ الْخُسُوفِ بِالْعَتَاقَةِ .

(١) - عَتَامٌ بْنُ عَلِيٍّ هُجَيْرِ الْعَامِرِيِّ ، الْكَلَابِيِّ ، الْكُوفِيُّ ، صَدُوقُ مَا تَسَنَّى : ١٩٤ هـ

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ٢ / ٦٥٥

(٢) - أَيْ : لَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ . الْعُمْدَةُ ١٣ / ٨١

(٣) - نَقَلَ الْكَلَامَ السَّابِقَ مِنْ بَدَايَةِ الْحَدِيثِ ١٦٦ مِنَ التَّنْقِيحِ (١١٥ / ١)

١٦٨ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ سَالِمٍ ،

عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ أُعْتِقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا

قَوْمٌ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُعْتَقُ) .

(٤) - يَنْظُرُ إِرْشَادَ السَّارِي ٤ / ٣٠٣

(٥) - يَأْتِي هَذَا الْحَدِيثُ بِرَقْمٍ : ١٦٩

عبدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ وَإِنَّمَا فِيهِ: (مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَهُ^(٢) لَهُ فِي عَبْدٍ).^(٣)

(ثُمَّ يُعْتَقُ) بضمّ المثناة من تحت ومن فوق^(٤) فيه حجة قوية للمشهور من مذهبنا

في أَنَّ الْعِتْقَ بِالْحَكْمِ^(٥) لَا بِالسَّرَايَةِ^(٦)

١٦٩ - (فَأُعْطِيَ شُرْكَاءَهُ) ببناء (أُعْطِيَ) للمفعول و (شُرْكَاءَهُ) نائب عن الفاعل هذا هو المشهور في الرواية . وَيُرْوَى ببناء (أُعْطِيَ) للفاعل ونصب (شُرْكَاءَهُ) على المفعولية.^(٧) (حِصَصَهُمْ) أى : قيمة حصصهم . (وَالْإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ) بفتح العين والتاء ولا يُبْنَى للمفعول إلا إذا كان بهمزة التعديّة ، فيقال : أَعْتَقَ . وهى رواية هنا^(٨)

١٧٠ - (فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ) بالجر على أنه تأكيد للضمير المضاف إليه .

(٢) - أى : حصة أو نصيبا .

(٣) - نقل قول الدماميني هذا إرشاد السارى ٤ / ٣٠٣

يلاحظ فيما سبق من تعقب الدماميني على العلامة ابن المنير ، مع أن ابن المنير دقيق فى كثير من كلامه - ومن ثم نرى ينقل عنه من جاء بعده من العلماء الأكابر كابن حجر والعيني والقسطلانى ، وخاصة صاحبنا الدماميني ينقل عنه بكثرة فى كتابه هذا ، وهذا يدل على علم الرجل وفضله - إلا أن الدماميني كان أدقّ منه . والله تعالى أعلم .

(٤) - يقصد القاف .

(٥) - أى : بالقضاء أى : قضاء القيمة .

(٦) - يعنى : التعدية ، يقصد أن عتق بعض المعتق لا يتعدى إلى عتقه كله . والله أعلم .

١٦٩ - قال البخارى - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ ، قَوْمَ الْعَبْدِ قِيَمَةَ عَدْلٍ ، فَأُعْطِيَ شُرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) .

(٧) - هكذا قال الزركشى فى التنقيح (١١٥ / ١)

والذى قاله العيني فى العمدة ١٣ / ٨٣ والقسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ٣٠٣ : « فى رواية الأكثرين أن (أعطى) على بناء الفاعل و (شركاءه) بالنصب على المفعولية . وروى : (فأُعْطِيَ) على صيغة المجهول و (شركاءه) بالرفع على أنه مفعول ناب عن الفاعل . »

(٨) - ينظر التنقيح (١١٥ / ١)

١٧٠ - قال البخارى - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقُومُ عَلَيْهِ قِيَمَةَ عَدْلٍ ، فَأُعْتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) .

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا بِشْرٌ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ : أَخْصَرَهُ .

٦ - بَابُ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ فِي الْعَتَاقَةِ وَالطَّلَاقِ [وَنَحْوِهِ وَلَا عَتَاقَةَ إِلَّا لِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى]

قال ابنُ المنيِّر: « اشتهر عن مالك - رحمه الله - قولان في الطَّلَاقِ بالنِّيَّةِ والْعِتْقِ بالنِّيَّةِ . فأشكَل على كثير قول الإلزام بمجرد النِّيَّةِ حتَّى قال بعض أهل المذهب : لا يثبت عن مالك هذا القول إلا مُخَرَّجاً تخريجاً معترضاً . وظنَّ هذا القائل أنَّه الناقل تَلَقَّى ذلك من مسألة مَنْ قال : اسْقِنِي المَاءَ وَنَوَى الطَّلَاقَ أَوْ الْعِتْقَ . فقال مالكُ - رحمه الله - يلزمه ذلك . ^(١) قال المُخَرِّج : وليس هذا ^(٢) لفظاً يتناولُ عِتْقاً ولا طلاقاً فوجوده كعدمه فالحكم حينئذٍ إنما يُحال على النِّيَّةِ .

[٣٦٠/ وردَّ هذا التَّخْرِيجُ بأنَّ / النِّيَّةَ هنا صاحبها قولٌ اصطلاحى وإذا لزمه اصطلاح غيره إجماعاً فاصطلاحه مع نفسه أجدر فلا يؤخذ منه اللُّزوم بمجرد النِّيَّةِ . والصَّحِيحُ عندنا أنَّ النِّقْلَ ثابتٌ صريحٌ عن مالك غير مُخَرَّجٍ ، ووجهُ الإشكال الذى حمل المنكرين للنقل على الإنكار أنَّ النِّيَّةَ عبارةٌ عَنِ الْقَصْدِ فى الحال أو الْعَزْمِ فى الاستقبال فكما لا يكون قاصداً لِصَلَاةٍ مَصْلِيّاً حتَّى يفعل المقصود ، وكذا قاصداً الزَّكَاةَ وَالنِّكَاحَ وَهَلَمْ جَرَّأ . كذلك ينبغى أن يكون قاصداً الطَّلَاقَ ثُمَّ قول القائل : يقع الطَّلَاقُ بِالْقَصْدِ متدافعٌ وحاصلهُ يقع ما لم يوقعه المكلفُ إذ الْقَصْدُ ضرورةٌ يَفْتَقِرُ إلى / مقصود النِّيَّةِ فكيف يكون القصد نفسُ المقصود هذا قلب للحقائق فمن هنا اشتدَّ الإنكار حتَّى حمل على التَّأْوِيلِ أو التَّوْرِيكِ فى النِّقْلِ والذى يرفع الإشكال أنَّ النِّيَّةَ الَّتِي أريدت هنا هِيَ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ الذى يُعَبَّرُ عنه بقول القائل : أَنْتِ طَالِقٌ . فالمعنى الذى هذا لفظه

(١) - انظر المدونة ٢ / ٣٧٠ والقوانين الفقهية ص ٢٢٩

(٢) - الإشارة تعود إلى القول : اسقنى الماء .

هو المراد بالنية ، وإيقاع الطلاق على مَنْ تكلم بالطلاق وأنشأه حقيقة لا ريب فيه؛ وذلك أن الكلام يُطلق على النفس حقيقة وعلى اللفظ قيل: حقيقة . وقيل : مجازاً . ولهذا نقول قاصد الإيمان مؤمن أى المتكلم بالإيمان كلاماً نفسياً مُصدقاً عن معتقده مؤمنٌ وكذلك ^(١) المعتقد الكفر بقلبه المصدق له كافرٌ . وكذلك عندى المتكلم فى نفسه بالبيع والشراء أو الإجارة عاقدٌ فيما بينه وبين الله لكن لا يتصور لخصمه مطالبته فى الدنيا لأنه لا يطلع /على ذلك .

[٣٦٠/ب]

وأما المتكلم فى نفسه بإحرام ^(٢) الصلاة وبالقراءة فإنما لم يعد مصلياً ولا قارئاً بمجرد الكلام النفسى لتعبد الشرع فى هذه المواضع الخاصة بالنطق اللفظى . ألا ترى أن المتكلم بإحرام الحج فى نفسه مُحَرَّمٌ وإن لم يلب وقد نص مالك ^(٣) نصاً لا يدفع : على أن المخيرة إذا تسترت ونقلت قماشها ونحو ذلك كان ذلك اختياراً للطلاق وإن لم تتكلم ^(٤) بلفظ لأنها قد تكلمت فى نفسها ونصبت هذه الأفعال دلائل على الكلام النفسى فإن الدليل عليه لا يخص النطق بل تدخل فيه الإشارات والنقرات ^(٥) والرموز والخطوط ولهذا كانت المعاطاة ^(٦) عنده بيعاً لدلالاتها على الكلام النفسى عرفاً فاندفع السؤال وصار ما كان مشكلاً هو اللاح . ويكون ترجمة البخارى تؤيد قول ابن القاسم فى عتق مرزوق بالنية ^(٧) ولا يعكّر مع ذلك على عتق ناصح باللفظ : لأن ابــــن

(١) - عن ن . وفى الأصل : لذلك .

(٢) - كذا فى النسخ . ويبدولى أن الصواب : بأداء

(٣) - لم أقف على هذا النص .

(٤) - فى النسخ : يتكلم .

(٥) - فى م : النقرات .

والنقرات : الضربات . يقال : نقره ينقره نقرأ . : ضربه .

(٦) - المعاطاة : هو التعاقد بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضى دون تلفظ بإيجاب أو قبول . مثل : أن يأخذ المشتري المبيع ويدفع للبائع الثمن من غير تكلم ولا إشارة . الفقه الإسلامى وأدلته ٩٩ / ٤

(٧) - ينظر قوله فى المدونة الكبرى ٣٧٢ / ٢

حيث ورد : « رأيت إن دعا عبدا يقال له : ناصح فأجابه مرزوق فقال له : أنت حر . وهو يظن أنه ناصح وشهد عليه بذلك . قال : يعتقان عليه جميعا : يعتق مرزوق بما شهد له ويعتق ناصح بما أقرله مما نوى . وأما بينه وبين الله فإنه لا يعتق إلا ناصح . »

القاسم إنما فرض الكلام فيما إذا ضبطت النية اللفظ وهذا لا ينبغي أن يختلف فيه فإن من شهدت عليه بيّنة بإقرار ونحوه فادّعى أنه أخطأ في لفظه وأنه أراد غير ذلك لا تقبل هذه الدّعى منه إتفاقاً.

والأصل في الألفاظ أنها منبعثة عن القصد غير أن ذلك يُشكّل على أصل ابن القاسم من وجه آخر وذلك أنه منع الشهادة على الكلام حتى يستوعبه الشاهد أوله وآخره. (١) لكنّ الفرض أن الشاهد اجتهد في الضبط فلم يسمع إلا قوله لناصح عقيب قول نعم / : [٣٦١/ أنت حرّ. ولو ضيقنا الفرض بأن نفرضه قال بحضرة البيّنة: قد عزمت على أن أنادي (٢) مرزوقاً فأعتقه ثم قال : يا مرزوق . فقال ناصح: نعم. فقال : أنت حرّ لكان الأظهر هنا أن لا يعتق إلا مرزوق لا سيّما إذا زدنا الفرض تضييقاً بأن يقول للبيّنة: اعلّموا أني لا أعتق إلا مرزوقاً وإن أجابني غيره فقلت: إنه حرّ فإنما أعني مرزوقاً فهنا لا يتصور خلاف في أنه لا يعتق إلا مرزوق. « (٣)

١٧١- (إن الله تجاوزَ عن أمّتي ما وسّوسَ به صدورُها) بضم (صدروها) نحو: « ونعلم ما تُوسّوسُ به نفسُهُ » (٤) رواه الأصيل بالفتح. (٥) و(وسّوست) على هذا بمعنى حدثت وهو كما وقع في الرواية الأخرى: (ما حدثت به أنفسها) بفتح (أنفسها) (٦) ويدلّ عليه أن أحدنا يحدث نفسه. (٧)

(١)- ينظر المدونة الكبرى ٧٠ / ٤

(٢)- في النسخ: أمادي . وهو تحريف .

١٧١ - قال البخاري - رحمه الله - :
حدثنا الحميدي : حدثنا سفيان : حدثنا مسعر ، عن قتادة ، عن زُرارة بن أَوْق ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : (إن الله تجاوزَ لي عن أمّتي ما وسّوست به صدورُها ، ما لم تعمل أو تكلم) .

(٣)- ينظر معنى هذا القول في إرشاد الساري ٣٠٩ / ٤

(٤)- ق من الآية : ١٦

والوسّوسة والوسّواسُ : حديث النفس . يقال : وسّوست إليه نفسه وسّوسةً ووسّاساً . اللسان مادة (و س س)

(٥)- ينظر الفتح ١٦١ / ٥

(٦)- ينظر البخاري : الطلاق — باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران .

(٧)- نقل الكلام السابق برمته من التنقيح (١١٥ / ١)

٧ - بَابُ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ : هُوَ لِلَّهِ

وَنَوَى الْعِتْقَ وَالْإِشْهَادَ فِي الْعِتْقِ

هو بجرّ (الإشهاد، أى وبابُ الإشهاد، فينبغى حذف التنوين من (باب) فيصح العطف على المضاف إليه. (١)

١٧٢ - (هُوَ) ^(٢) حِينَ يَقُولُ :

يَالَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَتْ

هو من بحر الطويل ودخل الجزء الأول منه الثَّمُ. ^(٣) (وَأَبَقَ لِي غُلَامٌ) (أَبَقَ) بفتحات. وحكى ابنُ القَـطّاعِ ^(٤) فيه لغة بكسر الباء .

(١) - هذا ما قاله الزركشى فى التنقيح (١١٥ / ب)

وقال ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ١٦٢ / ٥ : « قيل هو بجر (الإشهاد) أى : وباب الإشهاد فى العتق وهو مشكل ؛ لأنه إن قدر منوناً احتاج إلى خبر . وإلا لزم حذف التنوين من الأول ؛ ليصح العطف عليه وهو بعيد . والذى يظهر لى أن يقرأ : (الإشهاد) بالضم فيكون معطوفاً على (باب) لا على ما بعده . و (باب) بالتنوين . »

وقال العيني أيضاً فى العمدة ١٣ / ٩٠ : « ومن جرّ (الإشهاد) فقد جر ما لا يطيق حمله . »

١٧٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ قَيْسٍ ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ :

يَا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَتْ

قَالَ : وَأَبَقَ مِنِّي غُلَامٌ لِي فِي الطَّرِيقِ ، قَالَ : فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَايَعْتُهُ ، فَبَيْنَا

أَنَا عِنْدَهُ إِذْ طَلَعَ الْغُلَامُ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، هَذَا غُلَامُكَ) . فَقُلْتُ :

هُوَ حُرٌّ لِرُجُوهِ اللَّهِ ، فَأَعْتَقْتُهُ . لَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ : حُرٌّ .

(٢) - فى الصحيح : فهو .

(٣) - ا لثلم هو اسقاط أول وتد مجموع . أى : حذف الفاء من (فعولن) ليبقى (عولن) وينقل إلى

(فعلن) .

(٤) - ابن القطاع : هو على بن جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع الصقلى . كان إمام =

والله أعلم. (١)

٨ - بابُ أُمِّ الْوَلَدِ

١٧٣ - (يا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ) (٢) بفتح (سَوْدَةَ) وضمّها على الوجهين

المشهورين (٣) فى مثل: يازيد بن عمرو . وأمّا (بِنْتُ زَمْعَةَ) فبالنَّصب لا غير لأنّه

مضاف إضافة معنوية ، وماكان /كذلك من توابع المنادى وجب نصبه . (٤) [٣٦١/ب

=عصره فى علوم العربية وفنون الأدب ، توفى سنة : ٥١٤ هـ صنف : الأفعال ، وأبنية الأسماء ،

وحواش الصحاح ... الخ معجم الأدباء ٢/ ٢٧٩ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٥ .

وينظر قوله فى الأفعال ١/ ٤٠ قال : « وأيقَ أبقاً كذلك . »

(١) - جاء فى القاموس مادة (أب ق) : أبق العبدُ كسمع وضرب ومنع أبقاً .

١٧٣ - قال البخارى - . . . : : إِنْ عُبَّةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ :

أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنُ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ ، قَالَ عُبَّةُ : إِنَّهُ أَنْبَى ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْفَتْحِ ،

أَخَذَ سَعْدُ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ ، فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَقْبَلَ مَعَهُ بَعْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، فَقَالَ

سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا ابْنُ أَخِي ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ أَبْنَى ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

هَذَا أَخِي ، ابْنُ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ ، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ ،

فَإِذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) . مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلِدَ

عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ) . مِمَّا رَأَى مِنْ شَبهِهِ

بِعُبَّةَ ، وَكَانَتْ سَوْدَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ

(٢) - سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس ، هى زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوجها بمكة بعد

خديجة قبل عائشة - رضى الله عنهما - وتوفيت سودة - رضى الله عنها - آخر خلافة عمر - رضى الله

عنه . - أسد الغابة ٦/ ١٥٨

(٣) - فى الهامش : « حاشية : سيأتى آخر الوصايا فى (يا فاطمة بنت محمد) أنه لا أثر للوصف

بـ (بنت) فى جواز فتح المنادى أى : يتعين الضم فنحو : يا هند بنت عمرو . واجب الضم وممتنع الفتح

وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماهما كما فى الأوضح وشرحه . »

« ثم رأيت فى شرحه على التسهيل : « وفى الوصف بـ (ابنة) فى غير النداء وجهان رواهما سيبويه

عن العرب الذين يصرفون (هند) ونحوه فيقولون : هذه هندُ ابنةُ عاصم . بتنوين (هند) وتركه

لكثرة الاستعمال .

يعلم أن الوصف بـ (بنت) لا يؤثر فيه شيئاً جوازا ولا وجوبا « ينظر تعليق الفرائد ج ٢ (١٢١ / ب)

— وقوله : (على الوجهين المشهورين) يعنى : الضم على البناء والفتح على أن هاء التانيث قدّر

حذفها ترخيما ، فأقحمت مفتوحة . وهذا قوله فى (٤٠٤ / ب) وسيذكر عليه مزيد كلام هنالك .

(٤) - نعم يجب نصب تابع المنادى - مراعاة لمحل المنادى - متى اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أن يكون نعتا أو بيانا أو توكيدا . والثانى : أن يكون مضافا مجردا من (أل) .

ينظر أوضح المسالك ٤ / ٣٣ - ٣٤ وحاشية الصبان ٣ / ١٤٧ - ١٤٨ .

وفى الزُّرْكَشَى: يجوزُ رفع (بُنْتُ) وهو خطأ منه أو من الناسخ. (١)
سأل ابنُ المنير عن وجه مطابقة الترجمة على أمِّ الولد لحديثي الباب وهما حديثُ:
(مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّهَا) (٢) وحديثُ ابنِ وليدة زَمْعَةَ. وأجاب: بأنَّ
البُخَارِيَّ أراد إثبات حُرمة أمِّ الولد وأنها لا تُباع واستدلَّ بقوله: (تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّهَا) من
جهة كونه من أشراط الساعة. أى: يَعْتَقُ الرَّجُلُ والمرأةُ أمَّهُما الْأُمَةُ ويعاملانها مُعَامَلَةَ
السَّيِّدِ لِلأُمَةِ تقبيحاً لذلك، وعده من الفتن فى الدين ومن أشراط/الساعة فدلَّ ذلك
على أنها محترمة شرعاً.

واستدلَّ أيضاً بقوله: (الولدُ للفراش) على أنَّ أمَّ الولد فراش كالحرّة بخلاف الأمّة
ولهذا سوى بينهما في هذا اللفظ العام. « (٣)

وقد استشكل (٤) هذا الحديث من جهة خروجه عن الأصول المُجْتَمَع عليها وذلك أن
الاتِّفَاق على أنه لا يَدْعَى أحدٌ عن أحدٍ إلا بتوكيل من المُدَّعى له ولم يذكر توكيلُ

(١) - ينظر التنقيح (١١٥ / ١)

ولعمري هذا تلطّف مع الزركشى ؛ لأن مثله يبعد على الناسخ ، لأن الناسخ لا يضيف رأياً جديداً ، وإنما
يحرف أو يصحّف أو يسقط منه الخ

وفى الهامش : « ليس بخطأ فقد نقل الأشمونى عن التسهيل ما نصه : (وربما ضم الابن) يعنى : فى
قوله : يازيد بن عمرو (اتباعاً) لضمة الدال قال : (يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب : يا زيد
ابن عمرو . بالضم اتباعاً لضمة الدال) . ينظر شرح الأشمونى ١٤٤ / ٢ - ١٤٥

قال الد ما ميني فى شرح التسهيل (تعليق الفرائد) ج ٢ (١٢١ / ب) : « وكأن قائله راعى أن
التابع ينبغى أن يتأخر عن المتبوع ، ولم يراع أن الأصل الحامل على الاتباع قصد التخفيف . »
ويلاحظ أن الرفع فى مثل ذلك أجازة أيضاً لكسائى والفراء وابن الأنبارى فأجازوا : يا زيد
صاحبناً . برفع صاحب . ويا تميم كلهم . حاشية الصبان ١٤٨ / ٣ .

فعلى هذا يكون تخطئة الدمامينى للزركشى على رأى جمهرة النحاة وإلا فقد أجاز بعض النحاة - كما
سبق - ما قاله الزركشى فوجد له مخرج . والله تعالى أعلم .

(٢) - عن الصحيح . وفى النسخ : ربّتها .

وهذا الحديث مما رواه البخارى - رحمه الله - : تعليقاً عن أبى هريرة - رضى الله عنه - وهو كما فى المتن

(٣) - ينظر الفتح ١٦٤ / ٥ وإرشاد السارى ٣١١ / ٤

(٤) - ينظر هذا الاستشكال بنصه فى إرشاد السارى ٣١٢ / ٤ دون عزو للدمامينى .

عُتِبَ (١) لأخيه سعد (٢) وأيضاً فَعَبْدُ ابْنِ زَمْعَةَ ادَّعى عَلَى أبيه ولداً بقوله : (أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي وَلِدَ عَلَى فَرَاشِهِ) ولم يَأْتِ بَبَيِّنَةٍ عَلَى إقرار أبيه ولا (٣) يجوز دعواه عَلَى أبيه ولا يستلحق غير الأب.

وجوابه من ثلاثة من أوجه:

إمّا أَنْ يَكُونَ فَتَوَى. وإمّا أَنْ يَكُونَ حُكْمًا واستوفيت الشُّرُوطَ ولم تستوعب الرِّوَاةَ الْقِصَّةَ. وإمّا حُكْمًا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إثبات وكالة ولا وَصِيَّةٍ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَطْلُبُ الْحِصَانَةَ وَهِيَ حَقٌّ إِذَا أَحَدُهُمَا فِي دَعْوَاهُ عَمٌّ / وَالْآخَرُ أَخٌ ، أَوْ تَحَاكَمَا فِي الْأُخُوَّةِ وَالْعُمُومَةِ لَمَّا يَبْتَنَى عَلَيْهِ مِنَ الْمِيرَاثِ الْمَتَوَقَّعَ لَهُمَا.

٩- [بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ^(٥)]

١٧٤ - (فَمَاتَ الْغُلَامُ عَامَ أَوَّلٍ) بِالْفَتْحِ عَلَى الْبِنَاءِ. وَيُرْوَى: (مَاتَ) بِدُونِ فَاءٍ.

١١- بَابُ إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمُّهُ

[هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا]

(١) - عُتِبَ بِنَ أَبِي وَقَاصٍ أَخُو سَعْدٍ ، عَهْدَ إِلَى سَعْدٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ مِنْهُ . التَّجْرِيدُ ٣٧٢ / ١

(٢) - هُوَ سَعْدُ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ - مَعْرُوفٌ - وَاسْمُهُ مَالِكُ بِنِ وَهَيْبٍ مِنْ الْعَشِيرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ تَوَفَّى سَنَةَ ٥٥ هـ - وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ . الْجَمْعُ / ١٧٥

(٣) - كَذَا فِي النُّسخِ . وَيَبْدُو أَنَّ الصَّوَابَ : فَلَا .

(٥) - الْمُدَبَّرُ : مَنْ أُعْتِقَ عَنْ دُبُرٍ ، يُقَالُ : دَبَّرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ تَدْبِيرًا . إِذَا أُعْتِقَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَأُعْتِقَ عَبْدُهُ عَنْ دُبُرٍ . أَيْ : بَعْدَ دُبُرٍ . التَّعْرِيفَاتُ ص : ٢٠٧ وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ مَادَّةُ (د ب ر)

١٧٤ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ : سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَعْتَقَ رَجُلٌ مِمَّنْ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ بِهِ فَبَاعَهُ . قَالَ جَابِرٌ : مَاتَ الْغُلَامُ عَامَ أَوَّلٍ .

مراده أن العمّ وابن العمّ ونحوهما من ذوى الرّحم لا يُعتَقون على من مَلَكَهم من ذوى رحمهم لأنّ النّبيّ - صلى الله عليه وسلم - قد مَلَكَ من عمّه العباس ومن ^(١) ابن عمّه عقيل مع أنّهما من الغنيمة الّتى له فيها نصيب ، وكذلك على ولم يعتقا على واحد منهما وهو حجة على أبى حنيفة - رحمه الله - فى « أن من مَلَكَ ذا رَحِمٍ محرّم عتق عليه » . ^(٢)

١٧٥ - (فَقَالُوا : إِنْذَنْ لَنَا فَلَنْتَرُكَ لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسَ فِدَاءَهُ) الَّذِى أُسِرَ

الْعَبَّاسُ هُوَ أَبُو الْيَسَرَ كَعْبُ بْنُ عَمْرِو ^(٣) وكذا فى تفسير البغوى ^(٤) وقيل : هو وطارق بن عبيد بن مسعود ^(٥) ذكره القسطلانى . ^(٦) وقيل : أسره عبيد بن أوس ^(٧)

(٨) - فى النسخ : فى .

(٢) - ينظر شرح فتح القدير ٤ / ٤٤٨ : « ومن ملك ذا رحم محرّم منه عتق عليه . وهذا اللفظ مروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال صلى الله عليه وسلم : (من ملك ذا رحم محرّم منه فهو حرّ) قال العينى فى العمدة ١٣ / ٩٦ - ٩٧ : « وحجة الحنفية فى هذا ما رواه الأئمة الأربعة من حديث سُمُرَةَ بن جُنْدُب : ... قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من ملك ذا رحم محرّم فهو حرّ . » والحديث أخرجه الحاكم فى المستدرک وقال هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين... وصحّحه أيضا ابن حزم وابن القطّان وقال ابن حزم : هذا خبر صحيح تقوم به الحجة كل من رواه ثقات . » ونقل الدمامينى الكلام السابق برمته من التنقيح (١١٥ / ب)

١٧٥ - قال البخارى - رحمه الله - : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ مُوسَى ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ رِزْقٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : إِنْذَنْ لَنَا فَلَنْتَرُكَ لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسَ فِدَاءَهُ ، فَقَالَ : (لَا تَدْعُونِ مِنْهُ دِرْهَمًا) .

(٣) - عن م ، وفى الأصل : عمر .

هو كعب بن عمرو بن عبّاد السّلمى - بالفتح - الأنصارى ، أبو اليسر - بفتح التحتانية والمهمله - صحابى بدرى جليل مات بالمدينة سنة ٥٥ هـ تقريب التهذيب ٤٣ / ٢

(٤) - ينظر معالم التنزيل على هامش تفسير الخازن ٢ / ٣

(٥) - هو أحد الذين أسروا الأسارى يوم بدر . عن ابن عباس قال : (قال طارق : « وأبو اليسر مالك بن الدخشم يوم بدر يا رسول الله إنك قلت : من قتل قتيلا فله سلبه وقد قتلنا سبعين ، » الحديث . أسد الغابة ٢ / ٤٥٣ والإصابة ٢ / ٢٢٠)

(٦) - لم أقف عليه .

(٧) - عبيد بن أوس بن مالك الأنصارى الظفرى يكنى أبا النعمان ممن شهد بدرًا . قيل : وكان يقال له : مُقَرَّنُ لَأَنَّهُ أُسِرَ الْعَبَّاسُ يَوْمَ بَدْرٍ فَقَرَنَهُ بِنَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ وَعَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ . الإصابة ٢ / ٤٤٢

من بنى ظفر ذكره ابن سعد فى ترجمة العباس . (١)

١٣ - بابُ مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا [فَوَهَبَ

وَبَاعَ، وَجَامَعَ ، وَفَدَى ، وَسَبَى الذُّرِّيَّةَ]

« ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ » (٢)

وجه مطابقة الترجمة لهذه الآية أَنَّ الآيةَ أَطْلَقَتِ الْقَوْلَ فِي الْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ وَلَمْ تَقِيْدَهُ بِكَوْنِهِ عَجَمِيًّا فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ عَجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا. (٣)

١٧٦ - (فَقَالَ: أَعْتَقِيهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ)

قال ابنُ المنير: « تَمَلَّكَ الْعَرَبُ لَابَدٍّ عِنْدِي فِيهِ مِنْ تَفْصِيلٍ وَمِنْ تَخْصِيصٍ لِلشُّرَفَاءِ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ حَسَنِيًّا وَحُسَيْنِيًّا تَزَوَّجَ أُمَةً لَأَسْتَبْعَدْنَا الْخِلَافَ فِي أَنَّ وَلَدَهُ مِنْهَا لَا يَسْتَرْقُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (أَعْتَقِيهَا [فَإِنَّهَا] (٤) مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ) فَإِذَا كَانَ كَوْنُهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ يُوْجِبُ /الاستحباب فكونه بالمتأبئة [٣٦٢/ب] الَّتِي فَرَضْنَاهَا يُوْجِبُ الْحَرِيَّةَ حَتْمًا. فَالْخِلَافُ فِيهِ صَعْبٌ عَسِيرٌ. » (٥)

(١) - انظر طبقات ابن سعد ٤ / ١٢

(٢) - النحل من الآية : ٧٥

(٣) - الكلام لابن المنير ينظر فى إرشاد السارى ٤ / ٣١٧ ولم يعزه إليه الدمامينى .

١٧٦ - قال البخارى : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَا أَرَأَى أُحِبُّ بَنِي نَعْمٍ .

وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ : أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ ، عَنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَعَنْ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : مَا زِلْتُ أُحِبُّ بَنِي نَعْمٍ مُنْذُ ثَلَاثٍ ، سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِيهِمْ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : (هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَالِ) . قَالَ : وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا) .

(٤) - عن الصحيح ط . وَكَانَتْ سَيِّئَةً مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَ : (أَعْتَقِيهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ) .

(٥) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ٣١٩

١٤ - [بَابُ فَضْلِ مَنْ أَدَّبَ جَارِيَّتَهُ وَعَلَّمَهَا]

١٧٧ - (مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَعَلَّمَهَا) هذا شاهد لترجمة ولأبي ذر: (فَعَالَهَا) (١)

من العول. (٢)

١٥ - [بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : الْعَبِيدُ

إِخْوَانُكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ]

١٧٨ - (سَابَيْتُ رَجُلًا) سبق أنه بلال - رضى الله عنه - (٣) . (أَعِيرْتَهُ بِأَمِّهِ)

قال الزركشي: «الأفصحُ تعديته بنفسه .» (٤) (إِخْوَانُكُمْ خَوْلُكُمْ) بفتح الخاء

١٧٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ،
عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ
فَعَالَهَا فَأَحْسَنَ إِلَيْهَا ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ) .

(١) - ينظر الفتح ١٧٣ / ٥ والعمدة ١٣ / ١٠٦

وفى النسخ : أبى زيد .

(٢) - عال الرجل اليتيم عولا : كفله وقام به . المصباح المنير مادة (ع ول)

١٧٨ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحَدَبُ قَالَ : سَمِعْتُ
الْمَعْرُورَ بْنَ سُوَيْدٍ قَالَ : رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ الْغِفَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ ، وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ ،
فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَابَيْتُ رَجُلًا ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ :
(أَعِيرْتَهُ بِأَمِّهِ) . ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوْلَكُمْ ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ
تَحْتَ يَدِهِ ، فَلْيَطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ) .

(٢) - ينظر (٢٦ / ب)

(٤) - التنقيح (١١٥ / ب)

المعجمة حَشَمَ الرجل وأَتْبَاعُهُ واحدُه : خَائِلٌ. ^(١) (وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ) بتشديد اللام من التَّكْلِيفِ.

١٦ - [بابُ الْعَبْدِ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَنَصَحَ سَيِّدَهُ]

١٧٩ - (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي

لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ) هذا مُدْرَجٌ ^(٢) فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (وَبِرُّ أُمِّي) .

وكلام الخطابي يدل على أنه مرفوعٌ قال : « وَلِلَّهِ أَنْ يَمْتَحِنَ أَنْبِيَاءُهُ وَأَصْفِيَاءُهُ بِالرَّقِّ كَمَا امْتَحَنَ يُوسُفُ ^(٣) - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - » ^(٤)

١٨٠ - (نِعِمَّا لِلْأَحْدِهِمْ يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ) فاعل (نِعَمَ)

(١) - ينظر اللسان مادة (خ ول) : « الخول : حشم الرجل وأتباعه ، ويقع على العبد والأمة وهو مأخوذ من التخويل والتملك . وقيل : من الرعاية . »

١٧٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ : أَخْبَرَنَا يُوسُفُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَقُولُ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ) . وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ لَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالْحَجُّ ، وَبِرُّ أُمِّي ، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ .

(٢) - والإدراج : لف الشيء في الشيء . وأدرجت المرأة صبيها في معاوזה وأدرجت الكتاب : طويته . وأدرج الميت في الكفن والقبر : أدخله . اللسان مادة (د رج) واصطلاحا : أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي ، فيحسبها من يسمعا مرفوعة في الحديث . فيرويه كذلك . وقد يقع الإدراج في الإسناد . الباعث الحثيث ص : ٧٣ (٣) - عن ط .

(٤) - انظر أعلام الحديث ٢ / ١٢٧٤ فيه معنى هذا القول .

ونقل الدما ميني ما سبق من التنقيح (١١٥ / ب)

١٨٠ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (نِعَمَ مَا لِأَحْدِهِمْ ، يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ ، وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ) .

ضمير مُسْتَتِرٌ فِيهَا مَفْسَّرٌ بِـ (ما) .

وقولُ ابنِ مالك: « (ما) مساوية للضميرِ في الإبهام فلا تميزه؛ لأنَّ التَّمييزَ لِبَيانِ جنس المميّز عنه. » (١)

مدفوعُ بأنَّ (ما) ليس مساوياً للضمير لأنَّ المراد شيءٌ عظيمٌ . فإن قلت : ما موقع قوله: (يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ) قلتُ : هو تفسير لـ (ما) في المعنى فلا محلَّ له من الإعراب.

١٧ - بابُ كَرَاهِيَّةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ ،

وَقَوْلِهِ: عَبْدِي وَ^(٣) أُمَّتِي

ساق فيه قولَ اللَّهِ تَعَالَى: «وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ» ^(٣) وقولَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ) ^(٤) تنبيهاً عَلَى أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا جَاءَ مُتَوَجِّهاً عَلَى السَّيِّدِ إِذْ هُوَ فِي مَظَنَّةِ الاستِطَالَةِ وَأَنَّ قَوْلَ الْغَيْرِ : هَذَا عَبْدُ زَيْدٍ ، وَهَذِهِ أُمَّةٌ خَالِدٍ ، جَائِزٌ لِأَنَّهُ يَقُولُهُ إِخْبَاراً وَتَعْرِيفاً وَلَيْسَ فِي مَظَنَّةِ الاستِطَالَةِ . الآيَةُ وَالْحَدِيثُ

(١) - ينظر شرح الكافية الشافية ١١١٣/٢ حيث قال : « فَإِنَّ التَّمييزَ يَرْفَعُ إِبْهَامَ المميّزِ وَ (ما) تَسَاوَى المضمَرُ فِي الإِبْهَامِ ، فَلَا تَكُونُ تَمييزاً . »

ملحوظة : لابن مالك رأيان في (ما) الواقعة بعد (نعم) و (بئس) :

أحدهما: يرى أن (ما) نكرة بمعنى شيء ، وموضعها نصب على التمييز ، الفاعل مضمَر ، وهو قوله أيضاً في شرح الكافية الشافية ١١١٣/٢ حيث قال : « ثُمَّ بَيَّنَّتْ أَنَّ (ما) فِي : (نَعْمَا) وَ (بَيْئَسَا) نَكْرَةً بِمَعْنَى شَيْءٍ وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمييزِ ، وَالْفَاعِلُ مَضْمَرٌ وَهُوَ رَأْيُ الزَّمْخَشَرِيِّ . وَهَذَا الرَّأْيُ مُوَافِقٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدَّمَامِينِيُّ . »

والثاني : يرى أن (ما) معرفة تامة - أي لا يفتقر إلى صلة - فاعلٌ وفاقاً لسيبويه والكسائي وهو قوله في التسهيل ص : ١٢٦ وشرح الكافية الشافية ١١١٣/٢ حيث قال : « وَيَقْوَى تَعْرِيفُ (ما) بَعْدَ (نَعْمَ) كَثْرَةُ الاقْتِصَارِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ : غَسَلْتَهُ غَسْلًا نَعْمًا . وَالنَّكْرَةُ التَّالِيَةُ لـ (نَعْمَ) لَا يَقْتَصِرُ عَلَيْهَا وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّمييزَ يَرْفَعُ إِبْهَامَ المميّزِ وَ (ما) تَسَاوَى المضمَرُ فِي الإِبْهَامِ فَلَا تَكُونُ تَمييزاً . » وَهَذَا الرَّأْيُ عَارِضُ الدَّمَامِينِيِّ .

(٢) - في الصحيح : أو .

(٣) - النور من الآية : ٣٢

(٤) - هكذا ذكره البخاري - رحمه الله - تعليقا .

مما يؤيد هذا الفرق وفي الحكايات الماثورة أن سائلاً وقف ببعض الأحياء فقال : مَنْ سَيِّدُ هَذَا الْحَيِّ ؟ فقال رجلٌ : أنا . فقال : لو كنت (١) سَيِّدَهُمْ لم تقله .

١٨ - [بَابُ إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ]

١٨١ - (أَكَلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ) بضم الهمزة يعنى : اللُقْمَةُ واللُقْمَتَيْنِ . فَإِنْ قُلْتَ : سبق قوله : (فَلْيُتَنَاوَلْهُ لُقْمَةٌ أَوْ لُقْمَتَيْنِ) فما هذا العطف ؟ قلت : لعل الراوى شك هل قال - عليه الصلاة والسلام - : فليتناوله لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ ، أو قال : فليتناوله أَكَلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ . ؟ فجمع بينهما وأتى بحرف الشك ليؤدّى المقالة كما سَمِعَهَا ، ويحتمل أن يكون من عطف أحد المترادفين على الآخر بكلمة (أَوْ) وقد صرح بعضهم بجوازه . (٢)

١٩ - [بَابُ الْعَبْدِ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ]

١٨٢ - (وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ) لا يلزم منه كون العبد لا يملك كما يفهم

(١) - عن ن ، وفي الأصل : كان

١٨١ - قال البخارى - رحمه الله - : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : (إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ ، فَلْيُتَنَاوَلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ ، أَوْ أَكَلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ ، فَإِنَّهُ وَلِيَّ عِلَاجِهِ) .

(٢) - ينظر ما سبق فى إرشاد السارى ٣٢٦ / ٤

١٨٢ - قال البخارى - رحمه الله - : حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) . قَالَ : فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَحْسِبُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) .

من كلام البخاريّ:

فإن قيل: قد جعل رعايته في مال سيّده مستوعبة (١) لأحواله (٢) وعامة فيها .
والجواب: أنّه على تقدير تسليم العموم فيه لا يتمسك به فإنّ العام إذا سيق لغير
مقصود العموم لا يستدل به على العموم . وإنّما سيق الحديث للتحذير من الخيانة
ولتحقيق أنّه مسئول ومُحاسب لا لغير ذلك . (٣)



٥ - كِتَابُ الْمُكَاتِبِ (٤)

قال شيخنا ابن عرّفة - رحمه الله - : « الكِتَابَةُ عِتْقٌ عَلَى مَالٍ مُؤَجَّلٍ مِنَ الْعَبْدِ مَوْقُوفٌ
عَلَى أَدَائِهِ . » (٥) فيخرج ما على مال معجل ويخرج أيضا عتق العبد على مال مؤجل
على أجنبيّ .

١ - [باب المكاتب ونجومه (٦) في كلّ سنة نجم]

(١) - في ط : مسترعيا .

(٢) - في النسخ : لأحوال .

(٣) - الكلام السابق لابن المنير ينظر في الفتح ٥ / ١٨١ ولم ينسبه إليه الدماميني .

(٤) - الكتابة : الضم والجمع ، ومنها الكَتِيبَةُ : وهي الطائفة من الجيش العظيم . والكَتَبُ لجمع الحروف في
الخط . ينظر المغرب ومقاييس اللغة مادة (ك ت ب)

وشرعا : اعتاق المملوك يدا حالاً ورقبةً مآلاً . التعريفات ص : ١٨٣

والمكاتب : العبد الذي يكتاب على نفسه بثمنه ، فإن سعى وأدّاه عتق ، اللسان مادة (ك ت ب)

(٥) - ينظر شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٦٧٦

(٦) - بالجر عطفا على (المكاتب) وبالرفع على الاستئناف .

« فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا » (١)

قال ابن المنير: « لم يشك القائلون بأن العبد لا يملك في أن المراد بالخير في الآية: المال. على أظهر التفاسير فيه ومنهم ابن عباس (٢) لا يقال المال / الذي يكتسبه بعد الكتابة لأننا نقول ذلك غيب لا يعلمه (٣) إلا الله وقد قال البخاري في حديث سيرين (٤): (وكان كثير المال) أي عند سؤاله الكتابة. والبخاري ممن يرى أن العبد لا يملك وقال: إن الخير هنا المال (٥) وعليه جاء حديث سيرين. » (٦)

١٨٣ - (دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَعَلَيْهَا

(١) - النور من الآية : ٣٣

(٢) - ينظر الفتح ١٩٣ / ٥ قال ابن حجر - رحمه الله - : « وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالخير المال . مع أنه يقول : إن العبد لا يملك ، فنسب إلى التناقض . » وقال : « وفيه أن المراد بالخير في قوله تعالى : (إن علمتم فيهم خيرا) القوة على الكسب ، والوفاء بما وقعت الكتابة عليه ، وليس المراد به المال . ويؤيد ذلك أن المال الذي في يد المكاتب لسيده فكيف يكتبه بماله ؟ . » (٣) - عن ن ، وفي الأصل : لا يعلم .

(٤) - سيرين : بكسر السين المهملة مولى أنس بن مالك - رضى الله عنه - وهو من سبى عين التمر الذين أسرههم خالد بن الوليد - رضى الله عنه - العدة ١١٧ / ١٣

وينظر حديثه في البخاري : المكاتب — باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم . (نفس الكتاب والباب)

حيث قال تعليقا :
أَنَّ سِيرِينَ سَأَلَ أُنْسًا الْمَكَاتِبَةَ - وَكَانَ كَثِيرَ الْمَالِ - فَأُجِبَ ، فَأُطْلِقَ إِلَى عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، فَقَالَ : كَاتِبُهُ
فَأُجِبَ ، فَصَرَّبَ بِالْمَرْقَةِ - وَيُلَوِّعُ (فُكَا تَبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) فَكَاتَبَهُ .

(٥) - لم أقف على نص هذا القول ولعل ابن المنير استنبطه مما ساقه البخاري في أول هذا الباب من الآية السابقة ومن قوله : (وقال روح عن ابن جريج قلت لعطاء : أوجب على إذا علمت له مالا أن أكتبه ؟ قال : ما أراه إلا واجبا .) ومن حديث سيرين السابق .

ويلاحظ هنا تناقضا بين رأى البخاري : أن العبد لا يملك . وبين ما ساقه من حديث سيرين وما قبله ، ففيه دلالة صريحة أن العبد يملك . فتأمل و الله أعلم بالصواب .

(٦) - لم أظفر بقوله هذا .

١٨٣ - قال البخاري - رحمه الله - :

وَقَالَ اللَّيْثُ : حَدَّثَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : قَالَ عُرْوَةُ : قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : إِنَّ بَرِيرَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا ، وَعَلَيْهَا خَمْسَةُ أَوَاقٍ ، جُمِعَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سِنِينَ ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ وَتَفَسَّتْ فِيهَا : أَرَأَيْتِ إِنْ عَدَدْتُ لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً ، أَتَبِيعُكَ أَهْلُكَ فَأَعْتِقُكَ ، فَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي ؟ فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا ، فَعَرَضَتْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، فَقَالُوا : لَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا الْوَلَاءُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : (مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ ، شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ) .

خَمْسٌ^(١) أَوَاقٍ نَجِمَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سِنِينَ

قال الزُّرْكَشِيُّ: « هذا خلاف ما سيذكره قريباً . »^(٢) يريد ما ذكره^(٣) في باب استعانة المكاتب^(٤) من قوله: (عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: جاءت بَرِيرَةُ^(٥) فقالت: إني كاتبتُ أهلى على تسعِ أواقٍ في كلِّ عامٍ أوقيةً) ثم حكى الزُّرْكَشِيُّ عن الإسماعيلي بأن الأخبار مصرحة بأنها كوتبت على تسع أواق وإن ما ذكر^(٦) هنا مخالف للأخبار الصَّحِيحَة .^(٧)

قلت: لا تعارض بين الحديثين وليس الثاني مخالفاً للأول وذلك إن هذا الحديث يقتضى أنها جاءت تستعير وعليها خمس أواق منجمة في خمس سنين ، وليس في ذلك تصريحٌ بأن هذا هو مجموع ما عقدت الكتابة عليه ؛ إذ يجوز أن يكون وقعت على تسع أواق فأدّت منها أربعاً وبقي خمس فاستعانت في هذه الخمس الباقية والحديث الثاني مصرحٌ بأن الذى وقعت الكتابة فيه تسع أواق ولم يتعرّض فيه إلى أداء شىءٍ منها^(٨) وقع أو لم يقع فأين التعارض والتخالف ؟ ! فتأمل .^(٩)

(١) - فى الصحيح : خمسة . وجاء فى رواية أبى ذرٍّ : خمس أواقى . إرشاد السارى ٤ / ٣٢٩

(٢) - التنقيح (١١٥ / ب)

(٣) - أى : البخارى .

(٤) - سيأتى بعد بابين .

(٥) - بريرة : هى مولاة عائشة - رضى الله عنهما - صحابية مشهورة عاشت إلى زمن يزيد بن معاوية .
تقريب التهذيب ٢ / ٦٣١

(٦) - أى : البخارى .

(٧) - التنقيح (١١٥ / ب)

(٨) - فى ن : منه

(٩) - قال ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ٥ / ١٨٧ « ويمكن الجمع - بين الحديثين - بأن التسع أصل والخمس بقيت عليها ، وبهذا جزم القرطبى والمحب الطبرى . »



٥١ - [كتابُ الهبة^(١) وفضلها والتَّحْرِيزِ عَلَيْهَا]

١٨٤ - (يا نِسَاءُ الْمُسْلِمَاتِ) روى بضمّ الهمزة^(٢) على أنّه منادى مفرد^(٣) يعرف

بالإقبال عليه و (المسلمات) صفة له فيرفع على اللفظ وينصب على المحلّ وقد روى بهما .
ويُروى أيضاً: (يا نساءَ المُسلمات) بفتح الهمزة على منادى مضاف و (المسلمات) حينئذ
صفة لموصوف / محذوف والتقدير: يا نساءَ الطّوائفِ المُسلمات . فيخرج حينئذٍ عن [٣٦٤/١]
إضافة الموصوف إلى الصفة .^(٤)

وقد أطال ابنُ بطّالٍ في تقدير هذا المحلّ ولم يأت بعد الإطالة بباطل .^(٥)

(وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ) بفاء مكسورة قراء ساكنة فسين مكسورة فنون .

(١) - سبق تعريف الهبة ينظر (٣٠٣ / ب)

١٨٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ ، عَنْ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا ، وَلَوْ فَرَسَنَ
شَاةٍ) .

(٢) - ينظر الفتح ١٩٨ / ٥ : « وقال السهيلي وغيره : جاء برفع الهمزة على أنه منادى مفرد ويجوز في
(المسلمات) الرفع صفة على اللفظ ،،، والنصب صفة على الموضع ،،، وروى بنصب الهمزة على أنه
منادى مضاف »

(٣) - أي: غير مضاف .

(٤) - هذا على رأى البصريين إذ يمنعون إضافة الموصوف إلى الصفة . وعلى رأى الكوفيين لا تقدير
للحذف ف (المسلمات) مجرور بالإضافة . ينظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٢ / ٤٣٦ مسألة :

٦١ وشرح الكافية للرضي ٢٨٧ / ١

(٥) - ينظر شرح ابن بطال ج ٢ (١٧٤ / أ - ب)

قال القاضي: «هُوَ كَالْقَدَمِ مِنَ الْإِنْسَانِ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ هُوَ مَا دُونَ الرَّسْغِ وَفَوْقَ الْحَافِرِ. » (١) قِيلَ (٢): وَأَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْمَبَالِغَةِ فِي قَبُولِ الْقَلِيلِ مِنَ الْهَدِيَّةِ لَا إِلَى إِعْطَاءِ الْفَرَسَنِ لِأَنَّهُ أَحَدٌ لَا يُهْدِيهِ.

١٨٥ - (قَالَتْ لِعُرْوَةَ (٣): ابْنُ أُخْتِي) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالنَّصَبِ

عَلَى الْإِنْدَاءِ. » (٤)

قلت: فيكون الهمزة نفسها حرف نداء ولا كلام في ذلك مع ثبوت الرواية وقد رأيت في بعض النسخ بوصل الهمزة فيكون مكسورة عند الابتداء بها وحرف النداء على هذا محذوف أي: يَا ابْنَ أُخْتِي. ومثله جائز إجماعاً فيبحث عن تحرير الرواية فيه. (٥)
(إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ) (إِنْ) هذه مخففة من الثَّقِيلَةِ عند البصريين واللام فارقة بينها وبين النافية. وأما الكوفيون فيرونها (إِنْ) النافية ويجعلون اللام بمعنى (إِلَّا). (مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ) بضمة حرف المضارعة

(١) - المشارق ٢/ ١٥٣

وفي اللسان مادة (ف رس) : «وَالْفَرَسَنُ: بِالنُّونِ لِلْبَعِيرِ كَالْحَافِرِ لِلدَّابَّةِ. قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ: الْفَرَسَنُ: طَرَفُ خَفِّ الْبَعِيرِ... وَالْفَرَسَنُ: عَظْمٌ قَلِيلٌ اللَّحْمِ، وَهُوَ خَفُّ الْبَعِيرِ كَالْحَافِرِ لِلدَّابَّةِ وَقَدْ يَسْتَعَارُ لِلشَّاةِ فَيَقَالُ: فَرَسَنُ الشَّاةِ، وَالَّذِي لِلشَّاةِ هُوَ الظِّلْفُ... وَالنُّونُ زَائِدَةٌ وَقِيلَ: أَصْلِيَّةٌ.»
(٢) - لَمْ أَقِفْ عَلَى الْقَائِلِ وَلَكِنْ يَنْظُرُ الْقَوْلُ فِي التَّنْقِيحِ (١١٦/ ١) وَالْفَتْحُ ١٩٨/ ٥

١٨٥ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: ابْنُ أُخْتِي،
إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ، ثُمَّ الْهَلَالِ، ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَتْ فِي آيَاتِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ نَارٌ. فَقُلْتُ: يَا خَالَه، مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ؟ قَالَتِ الْأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ
قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَانَتْ لَهُمْ مَنَاجِعُ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَابِمْ فَيَسْقِينَا.

(٣) - هُوَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْأَسَدِيُّ، ثَقَّةٌ، فَقِيهٌ، مشهور ما ت سنة : ٩٤ هـ . ومولده
في أوائل خلافة عثمان - رضي الله عنهما - تقريب التهذيب ١/ ٦٧١

(٤) - التَّنْقِيحُ (١١٦/ ١)

(٥) - قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِي ٤/ ٣٣٧: «(ابْنُ أُخْتِي) كَذَا فِي رَوَايَتِنَا بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَهُوَ الَّذِي

فِي الْفَرْعِ .»

وهو مضارع أعاش . (قَالَتْ: الْأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ) هذا على التغليب كالْعُمَرَيْنِ والقمرين ، وهذا صريحٌ فى أَنَّهُ من قول عائشة .

وقال صاحب المحكم ^(١) : « فَسَّرَهُ أَهْلُ اللَّغَةِ بِالتَّمْرِ وَالْمَاءِ وَعِنْدِي أَنَّهَا إِنَّمَا أَرَادَتِ الْحَرَّةَ وَاللَّيْلَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ وَجُودَ التَّمْرِ وَالْمَاءِ عِنْدَهُمْ شَبَعٌ وَرِئٌ ^(٢) وَخَصْبٌ لَا شَصْبٌ ^(٣) وَإِنَّمَا أَرَادَتِ /عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنْ يَبَالِغَ فِي شِدَّةِ الْحَالِ وَيَنْتَهَى فِي ذَلِكَ إِلَى مَا لَا يَكُونُ مَعَهُ إِلَّا الْحَرَّةُ وَاللَّيْلُ وَهُوَ أَذْهَبُ فِي سُوءِ الْحَالِ مِنَ التَّمْرِ وَالْمَاءِ . »

قلت: كَأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَخَبِطَ عَشْوَاءَ أَمَّا إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ وَفَسَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ مُرَادَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِمَا قَالَهُ فَهُوَ عِنَادٌ وَمُكَابَرَةٌ .

(جِيرَانُ) بِكَسْرِ الْجِيمِ . (مَنَائِحُ) جَمْعُ مَنِيحَةٍ . أَيْ : غَنَمٌ فِيهَا لَبَنٌ . ^(٤) (يَمْنَحُونَ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَالِثَةِ مُضَارِعٍ : مَنَحَ . وَبِضْمِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ ثَالِثِهِ مُضَارِعٌ : أَمْنَحَ . أَيْ : يَجْعَلُونَهَا لَهُ مَنِيحَةً . ^(٥)

٢ - [بَابُ الْقَلِيلِ مِنَ الْهَبَةِ]

١٨٦ - (لَوْ دُعِيْتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ) الذَّرَاعُ: السَّاعِدُ وَالْكَرَاعُ: مَادُونِ الرُّكْبَةِ مِنَ السَّاقِ .

- (١) - هو ابن سيده . وينظر قوله فى اللسان مادة (س و د)
- (٢) - فى اللسان مادة (ر و ي) : « رَوِيَّ مِنَ الْمَاءِ وَمِنَ اللَّبَنِ يَرَوِي رِيًّا وَرَوِيٌّ أَيْضًا . مِثْلُ : رَضِيَ . وَتَرَوِيٌّ وَارْتَوَى كُلُّهُ بِمَعْنَى . وَالْإِسْمُ : الرَّيُّ أَيْضًا . »
- (٣) - فى المنسخ : خَصَتْ وَسَغَبَ .
- وَالشَّصْبُ : بِالْكَسْرِ الشَّدَّةُ وَالْجَذْبُ . اللِّسَانُ (ش ص ب)
- (٤) - ينظر اللسان مادة (م ن ح)
- (٥) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١١٦ / ١)

١٨٦ - قال البخارى - رحمه الله - :
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ،
 عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (لَوْ دُعِيْتُ إِلَى ذِرَاعٍ ،
 أَوْ كُرَاعٍ ، لَأَجَبْتُ ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ) .

قال لَزْرَكَشِي: «وأغرب الغزالي^(١) في الإحياء فقال: إِنَّ كُرَاعًا هَذَا كُرَاعُ الْغَمِيمِ
الموضع البعيد من المدينة^(٢) واحتجَّ به لإجابة الدَّعوة من المكان البعيد ثم رأيتُ صاحب
مرآة الزمان^(٣) حكى في المراد بالكُرَاع الوجهين. »^(٤)

٣ - [بَابُ مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا]

١٨٧ - (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ^(٥) بفتح السين واللام . (فَقُمْتُ
^(٦)إِلَى الْفَرَسِ) اسمه الْجَرَادَةُ كما رواه البخاري في الجهاد .^(٧) (فَأَدْرَكْنَا) بِإِسْكَانِ
الكَافِ . (حَتَّى نَقْدَهَا) بقاء مشددة ودال مهملة أي : أقناها ومنهم^(٨) مَنْ قَيْدَهُ بفتح
النون وكسر الفاء مخففة .

٤ - [بَابُ مَنْ اسْتَسْقَى]

١٨٨ - (أَبُوطُوَالَةَ) بضم الطاء المهملة: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) - هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة : ٥٠٥ هـ معروف .

وينظر معنى قوله هذا في إحياء علوم الدين ٤ / ٨٢ ونصه :

« وقال - صلى الله عليه وسلم - : (لو دعيت إلى كُرَاعٍ بِالْغَمِيمِ لَأَجَبْتُ) وهو موضع على أميال من
المدينة . أفطر فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في رمضان لما بلغه وقصر عنده في سفره . »

(٢) - ينظر معجم البلدان ٤ / ٤٤٣ قال : « كُرَاعُ الْغَمِيمِ موضع بناحية الحجاز بين مكة والمدينة . »

(٣) - هو سبط ابن الجوزي المتوفى : ٦٥٤ هـ واسمه : يوسف بن قُزْغَلِي بن عبد الله صاحب تصانيف
منها : مرآة الزمان في تاريخ الأعيان . سير النبلاء ٢٣ / ٢٩٦ فما بعدها

(٤) - ينظر التنقيح (١١٦ / ب)

(٥) - توفي - رضى الله عنه - بالمدينة سنة : ٩٥ هـ ينظر تقريب التهذيب ١ / ٥٢٣

(٦) - في النسخ : قمت .

(٧) - ينظر البخاري : الجهاد - باب اسم الفرس والحصار . وفي الفتح ٦ / ٥٨

(٨) - هو أبو ذر . ينظر إرشاد الساري ٤ / ٣٣٧

١٨٨ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو طُوَالَةَ ،

اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فِي دَارِنَا هَذِهِ ، فَاسْتَسْقَى ، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا ، ثُمَّ شَبَّهْتُهُ مِنْ مَاءِ بَرْنَا هَذِهِ ، فَأَعْطَيْتُهُ ، وَأَبُوبَكْرٍ ←

عبد الرحمن^(١). (ثُمَّ شُبِّتُهُ) بضم الشَّين المعجمة وكسرهما أَيْ : خَلَطْتُهُ. (ثُمَّ

قال: الْإِيْمَنُونَ فَالْإِيْمَنُونَ^(٢))

قال الزَّرْكَشِيُّ: « كذا بِالرَّفْعِ بِتقديرٍ مبتدأٍ مضمَرٍ أَيْ: المُقَدَّم . »^(٣) قلتُ : أو مرفوع

بفعل محذوف أَيْ : يُقَدَّم الْإِيْمَنُونَ.

٥ - [بَابُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ]

١٨٩ - / (أَنْفَجْنَا) بفتح الهمزة وسكون النُّون وفتح الفاء وسكون الجيم أَيْ: أَثَرْنَا [١/٣٦٥]

ونفرننا. ^(٤) (بَمَرُّ الظُّهْرَانِ) بفتح الميم وتشديد الراء. والظَّاء معجمة موضع قريب

من مكة ^(٥) وقد مرَّ. ^(٦) (فَلَغَبُوا) بفتح الغين المعجمة وكسرهما أَيْ:

عَنْ يَسَارِهِ ، وَعُمَرُ نَجَاهَهُ ، وَأَعْرَابِيٌّ عَنْ يَمِينِهِ ، فَلَمَّا فَرَعَ قَالَ عُمَرُ : هَذَا أَبُو بَكْرٍ ، فَأَعْطَى
الْأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ ، ثُمَّ قَالَ : (الْإِيْمَنُونَ الْإِيْمَنُونَ ، أَلَا فَيَمِنُوا) . قَالَ أَنَسٌ : فَهِيَ سَنَةٌ ، فَهِيَ
سَنَةٌ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

(١) - عبد الله بن عبد الرحمن هو أبو طوالة الأنصاري ، المدنى قاضى المدينة لعمر بن عبد العزيز ثقة

توفى : ١٣٤ هـ تقريب التهذيب ١ / ٥٠٩

(٢) - فى الصحيح : الْإِيْمَنُونَ . بدون فاء .

(٣) - التنقيح (١١٦ / ب)

١٨٩ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ،
عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْفَجْنَا أَرْبَابًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا ، فَأَدْرَكْنَاهَا فَأَخَذْنَاهَا ،
فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : بِوَرِكَيْهَا أَوْ فَخْذَيْهَا ، قَالَ :
فَخَذَيْهَا لَا شَكَّ فِيهِ ، فَقَبِلَهُ . قُلْتُ : وَأَكَلَ مِنْهُ ؟ قَالَ : وَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ : قَبِلَهُ .

(٤) - ينظر المصباح المنير (ن ف ج) : « نَفَجَ الأرنب وغيره ثَفُوجًا : ثار وأنفجته إنفاجا . »

(٥) - ينظر معجم ما استعجم ٤ / ١٢١٢ قال : « وبين (مر) والبيت ستة عشر ميلا . »

(٦) - ينظر (١٠٩ / أ)

تَعَبُوا والفتح أفصح وبعضهم ينكر الكسر . (١)

٦ - [بابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ]

١٩٠ - (أُمُّ حُفَيْدٍ) بحاء مهملة مضمومة ففاء فياء تصغير فดาล مهملة . (٢)

(وَأَضْبًا) جمع ضَبٍّ مثل كَفٍّ وأكفٍّ دويبة لا تشرب الماء . (٣)

١٩١ - (أَهْدِيَّةٌ أُمُّ صَدَقَةٍ) بالرفع أو بالنصب أى : أجتتم به . (٤)

١٩٢ - (إِنَّهَا بَلَغَتْ مَحِلَّهَا) بكسر الحاء يقع على المكان والزمان أى: صارت

(١) - ينظر اللسان مادة (ل غ ب) : « اللُغُوب : التعب والإعياء . لَغَبٌ يَلْغُبُ - بالضم - لُغُوبًا وَلَغْبًا . وَلَغَبٌ - بالكسر - لغة ضعيفة . »

١٩٠ - قال البخارى - رحمه الله - :
 حَدَّثَنَا آدَمُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ إِيسَى قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَهَدَتْ أُمُّ حُفَيْدٍ ، خَالَه ابْنُ عَبَّاسٍ ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقِطًا
 وَنَمْنًا وَأَضْبًا ، فَأَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَقِطِ وَالسَّمْنِ ، وَتَرَكَ الضَّبَّ تَقْدَرًا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :
 فَأَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(٢) - هى هُزَيْلَةُ بنت الحارث بن حرب الهلالية أخت ميمونة أم المؤمنين ، وهى التى أهدت الضباب
 لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - الإصابة ٤ / ٤٢١ و ٤٤٢

(٣) - ينظر اللسان (ض ب ب)

١٩١ - قال البخارى - رحمه الله - :
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ : حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ : حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ ، عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ زَيْادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ
 عَنْهُ : (أَهْدِيَّةٌ أُمُّ صَدَقَةٍ) . فَإِنْ قِيلَ صَدَقَةٌ ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ : (كُلُوا) . وَلَمْ يَأْكُلْ ، وَإِنْ قِيلَ
 هَدِيَّةٌ ، ضَرَبَ يَدَيْهِ ﷺ فَأَكَلَ مَعَهُمْ .

(٤) - ينظر الكلام السابق فى التنقيح (١١٦ / ب)

١٩٢ - قال البخارى - رحمه الله - :
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ : أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خَالِدِ
 الْحَدَّاءِ ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ : (عِنْدَكُمْ شَيْءٌ) . قَالَتْ : لَا ، إِلَّا شَيْءٌ بَعَثْتُ بِهِ أُمُّ عَطِيَّةٍ ، مِنْ الشَّاةِ الَّتِي
 بَعَثْتُ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ ، قَالَ : (إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا) .

حلالاً بانتقالها من الصدقة إلى الهدية وقد مرّ في الزكاة. (١)

قال ابن المنير: « وفيه دليل على جواز أن يعطى الرجل زكاته الفقير ثم يتقاضاه منه بعينها في دين له عليه ؛ لأنها حينئذ قد بلغت محلها ، والتصرف الثاني لا يعكر على الأول. وفيه دليل للقول بأن للمرأة أن تعطى زكاتها زوجها وأن ينفق عليها من ذلك ؛ لأنها بلغت محلها. ووجه المشهور من المذهب في منع ذلك أنه إنما منعه إذا كان بشرط أو عادة تنزل منزلة الشرط فكأنه بالحقيقة ما أخرج من يده شيئاً ، وحديث أم عطية (*) هذا لم يكن فيه شرط ولا يثبت فيه عادة فلهذا كان الخطب فيه يسيراً. (٢) » (٣)

٨ - [بَابُ مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ

وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَابِهِ دُونَ بَعْضٍ]

١٩٣ - (عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (٤) قَالَتْ: كَانَتْ (٥) النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ

بَهْدَايَاهُمْ يَوْمِي)

قال المذهب: « وفيه أنه لا حرج على الرجل في إثارة بعض

(١) - ينظر (٢٣٣ / ١) : « (فقد بلغت محلها) بكسر الحاء أى : وصلت إلى الموضع الذي تحل فيه بصيرورتها ملكاً للمتصدق بها عليها فصحت منها هديتها ، وإنما قال ذلك ؛ لأنه كان يحرم عليه أكل الصدقة . »

(٢) - فى ط : أيسر .

١٩٣ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ

أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهْدَايَاهُمْ يَوْمِي . وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : إِنَّ صَوَاحِبِي اجْتَمَعْنَ ، فَذَكَرَتْ لَهُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا .

(٣) - ينظر معنى هذا القول فى الفتح ٢٠٥ / ٥ دون عزو إليه .

(٤) - عن الصحيح .

(٥) - فى الصحيح : كان

(*) - هى نسيبة - بالتصغير - ، ويقال : بفتح أولها ، بنت كعب ، ويقال : بنت الحارث - الرضائية صهابية مشهورة ، ثم سكنت البصرة . تقریب التهذيب (مطبعى) ٣١ / ٥

نَسَائِهِ بِالْتَّحَفِ وَالطَّرْقِ مِنَ الْمَأْكَلِ. « (١)

ونازعه ابنُ المنير فقال: « لا دلالة في الحديث عليه وإنما الناس كانوا يفعلون ذلك / [٣٦٥] /
والزوج وإن كان مخاطباً بالعدل بين نسائه فالمهدون الأجانب ليس أحدهم مخاطباً بذلك
فلهذا لم يتقدم عليه السلام إلى الناس بشيء من ذلك، وأيضاً فليس من مكارم الأخلاق
أن يتعرض الرجل إلى الناس في مثل ذلك ؛ لأن فيه تعريضاً بطلب الهدية ، ولا يقال :
أنه عليه السلام هو الذي يقبل الهدية فيملكها فيلزم التخصيص من قبله ؛ لأننا نقول :
المهدي لأجل عائشة - رضى الله عنها - كأنه ملك الهدية بشرط تخصيص عائشة - رضى
الله عنها - والتمليك يتبع فيه تحجير المالك كما سبق في مواضع ثم الظاهر أنه -
عليه السلام - كان يتحفهن كلهن من ذلك وإنما كانت المنافسة في كون العطية تصل
إليهن من بيت عائشة ولا يلزم في مثل ذلك تسوية. « (١)

١٠ - باب مَنْ رَأَى أَنَّ^(٣) الْهَبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةٌ

سَاقَ فِيهِ حَدِيثَ سَبَى^(٤) هَوَازِنَ .^(٥) وزعم ابنُ بَطَّال^(٦) أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ

(١) - ينظر شرح الكرماني ١١ / ١٢٠ دون عزو إليه والفتح ٥ / ٢٠٧ - ٢٠٨

(٢) - ينظر الفتح ٥ / ٢٠٨ وإرشاد الساري ٤ / ٣٤٢

(٣) - ليس في الصحيح .

(٤) - السبى والسبأ : الأسر .

(٥) - الحديث قال البخاري حدثنا سعيد بن أبي مریم : حدثنا الليث قال : حدثني عقيل ، عن ابن شهاب قال : ذكر عروه : أن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما ومروان أخبراه : أن النبي ﷺ حين جاءه وفد هوازن ، قام في الناس ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : (أما بعد ، فإن إخوانكم جاؤونا تائبين . وإني رأيت أن أرد إليهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ، ومن أحب أن يكون على خطه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيء الله علينا) . فقال الناس : طيبنا لك .

(٦) - في النسخ : المهلب . بدل ابن بطلال وهو تصحيف .

وينظر شرح ابن بطلال ج ٣ (١٧٦ / ب) والعمدة ١٣ / ١٤١

السلطان يرفع أملاك قومٍ إذا كان في ذلك مصلحة واستيلاف. (١) «

قال ابن المنير: «ولا دليل فيه على ذلك ولا يسوغ لسلطان نقل أملاك الناس وكل أحد أحق بماله.» (٢)

قلت: لنا في المذهب صورٌ ينقل فيها السلطان ملك الإنسان عنه جبراً كدار ملاصقة للجامع الذي احتيج إلى توسيعه وغير ذلك لكنه لا ينقل إلا بالثمن وهو واردٌ على عموم كلامه. (٣)

١٩٤ - (إنها ابنةُ) (٤) أبي بكرٍ) فيه إشارة إلى الشرف العالي بالفضل والفهم.

(١) - أي: طلب للالفة والإلتئام.

(٢) - ينظر الفتح ٢١٠ / ٥ وإرشاد الساري ٤ / ٣٤٣

(٣) - نقله إرشاد الساري ٤ / ٣٤٣

١٩٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حدثنا إسماعيل قال: حَدَّثَنِي أَخِي ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ حِزْبَيْنِ : فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسُودَةُ ، وَالْحِزْبُ الْآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ ، فَأَذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةً ، يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَرَهَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، بَعَثَ صَاحِبُ الْهَدِيَّةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، فَكَلَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ ، فَقُلْنَ لَهَا : كَلِّمِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُكَلِّمُ النَّاسَ ، فَيَقُولُ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً ، فَلْيُهْدِهَا إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ ثُيُوبِ نِسَائِهِ ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ لَهَا فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا ، فَسَأَلْنَهَا ، فَقَالَتْ : مَا قَالَ لِي شَيْئًا ، فَقُلْنَ لَهَا : فَكَلِّمِيهِ ، قَالَتْ : فَكَلَّمَتْهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا ، فَسَأَلْنَهَا فَقَالَتْ : مَا قَالَ لِي شَيْئًا ، فَقُلْنَ لَهَا : كَلِّمِيهِ حَتَّى يُكَلِّمَكَ ، فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتْهُ ، فَقَالَ لَهَا : (لَا تُؤْذِنِي فِي عَائِشَةَ ، فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثُوبِ أُمِّ سَلَمَةَ) . قَالَتْ : فَقَالَتْ : أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقُولُ : إِنَّ نِسَاءَكَ يَشُدُّنَكَ اللَّهُ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ : (يَا بَنِيَّةُ ، أَلَا تُحِبِّينَ مَا أُحِبُّ) . قَالَتْ : بَلَى ، فَرَجَعَتْ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرْنَهُنَّ ، فَقُلْنَ : أَرْجِعِي إِلَيْهِ ←

وهذا الحديث في الباب الثامن في البخاري من هذا الكتاب والداميني ساقه هنا.

(٤) - في الصحيح : بنت .

١٢ - [بابُ الهِبَةِ لِلْوَلَدِ، وَإِذَا أُعْطِيَ بَعْضُ
وَلَدِهِ شَيْئًا لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ
وَيُعْطَى الْآخَرُ مِثْلَهُ وَلَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ]

(واشْتَرَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [مِنْ عُمَرَ بَعِيرًا] ^(١) ثُمَّ أَعْطَاهُ ابْنَ

عُمَرَ وَقَالَ : إصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ) ^(٢) / فِيهِ تَأْكِيدٌ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْهِبَةِ؛ لِأَنَّهُ -

عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَوْ سَأَلَ عُمَرَ أَنْ يَهَبَهُ لِابْنِ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا بَيْنَ بَنِي عُمَرَ فَلِذَلِكَ اشْتَرَاهُ -

عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَوَهَبَهُ . ^(٣) وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْصَّ بِالْهِبَةِ بَعْضَ

وَلَدِ صَدِيقِهِ دُونَ بَعْضٍ وَلَا يَعْدُ ذَلِكَ جَوْرًا.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجَمَةِ : (وَلَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَالِثِهِ عَلَى الْبِنَاءِ

لِلْمَفْعُولِ أَيْ : لَا يَشْرَعُ لِلشُّهُودِ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ لِامْتِنَاعِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- وَقَوْلُهُ : (وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَتَعَدَّى) ^(٤) وَجِهَ مَنَاسِبَةُ هَذِهِ

الزِّيَادَةُ لِلْحَدِيثِ أَنَّ الْحَدِيثَ تَضَمَّنَ جَوَازَ الْاِعْتِصَارِ ^(٥) لِقَوْلِهِ : (فَارْجِعْهُ)

وَالْاِعْتِصَارُ : انْتِزَاعُ مَنْ مَلَكَ الْوَلَدَ إِلَيْهِ بَعْدَ تَحَقُّقِهِ فَهُوَ كَأَكْلِهِ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ . ^(٦)

(١) - سَقَطَ مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) - هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا .

(٣) - نَقَلَ الْكَلَامُ السَّابِقُ مِنَ التَّنْقِيحِ (١١٦ / ب)

(٤) - هَذَا أَيْضًا مِمَّا رَوَاهُ تَعْلِيْقًا فِي هَذَا الْبَابِ .

(٥) - يُقَالُ : اِعْتَصَرْتُ مَالَ فُلَانٍ : إِذَا اسْتَخْرَجْتَهُ مِنْهُ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ع ص ر)

(٦) - الْكَلَامُ السَّابِقُ لِابْنِ الْمُنِيرِ فِي الْمَتَوَارِي ص ٢٧٧ .

← فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ ، فَأَرْسَلَنَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ ، فَأَتَتْهُ فَأَغْلَظَتْ ، وَقَالَتْ : إِنَّ نِسَاءَكَ يَشُدُّنَكَ
اللَّهُ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ ، فَرَفَعَتْ صَوْتَهَا حَتَّى تَنَاقَلَتْ عَائِشَةُ وَهِيَ قَاعِدَةٌ فَسَبَّهَا ،
حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمَ ، قَالَ : فَتَكَلَّمْتُ عَائِشَةَ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى
أَسْكَنَتْهَا ، قَالَتْ : فَظَنَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى عَائِشَةَ ، وَقَالَ : (إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ) .

١٣ - [بابُ الإِشْهَادِ فِي الْهَبَةِ]

١٩٥ - (لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) فِي

الحديث دليل على أن الإمام الأعظم يتحمل الشهادة وإن كان يؤدّيها عند نائبه . وفيه دليل أيضاً على جواز أداء الإمام الشهادة التي تتحملها عند نائبه إذ لا يؤدّيها عند نفسه فلو كان لا يؤدّيها عند نائبه لبطلت (١) فائدة تتحملها أو يقضى بعلمه فيها على اختلاف العلماء في ذلك كذا قاله ابن المنير (٢) وفيه نظر لمن تأمل.

قال (٣) : « فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى سُوءِ عَاقِبَةِ الْحَرَصِ وَالتَّنَطُّعِ لِأَنَّهَا أَبَتْ أَنْ / تَرْضَى [٣٦٦] حَتَّى يُشْهَدَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَكَانَ حَرَصُهَا عَلَى إِمضَائِهَا سَبَباً فِي إِبْطَالِهَا . »

قلت: إبطالها يُرفع به جورٌ وقع في القضية فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء . (٤)

١٩٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ حَصِينٍ ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ التُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ عَلَى الْمَنَبْرِ يَقُولُ : أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً ، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِيَّيْ أَعْطَيْتُ أَبِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : (أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا) . قَالَ : لَا ، قَالَ : (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ) . قَالَ : فَارْجِعْ فَرَدَّ

(١) - في ط : ليطلب . وهو تحريف .

(٢) - ينظر الفتح ٢١٦/٥ فيه معنى هذا القول .

(٣) - أي : ابن المنير وينظر قوله في إرشاد الساري ٣٤٥ / ٤

(٤) - نقله إرشاد الساري ٣٤٥ / ٤

١٤ - بَابُ هِبَةِ الرَّجُلِ لِمَرْأَتِهِ ^(١) وَالْمَرْأَةِ لِرَوْجِهَا

وَجْهٌ مُطَابَقَتُهُ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِيهَا وَهُوَ حَدِيثُ الْعَائِدِ فِي هِبَتِهِ ^(٢) أَنَّهُ ذَمَّ الْعَائِدَ عَلَى الْعَمُومِ فَدَخَلَ الزَّوْجَ وَغَيْرَهُ . (إِنْ كَانَ خَلْبَهَا) ^(٣) ابْفَتْحِ الْخَاءَ الْمَعْجَمَةَ مِثْلَ خَدْعِهَا وَزَنَاءً وَمَعْنَى . ^(٤)

١٥ - [بَابُ هِبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا ، وَعِتْقِهَا

إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ ، فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ

سَفِيهَةً ، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجُزْ]

١٩٦ - (وَلَا تُحْصِي فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ) بِنَصْبِ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْفَاءِ

(١) - عن الصحيح . وفي النسخ : من زوجته .

(٢) - الحديث قال البخاري - رحمه الله - : « قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ) .

(٣) - ذكره البخاري - رحمه الله تعليقاً قال :

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ ، فَيَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : هَبِي لِي بَعْضَ صَدَاقِكِ أَوْ كُلَّهُ ، ثُمَّ لَمْ يَمَكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى طَلَّقَهَا فَرَجَعَتْ فِيهِ ، قَالَ : يَرُدُّ إِلَيْهَا إِنْ كَانَ خَلْبَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْطَتْهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ خَدِيعَةٍ جَازَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا »

(٤) - ينظر اللسان مادة (خ ل ب) : « خَلْبُهُ يَخْلُبُهُ خَلْبًا وَخِلَابَةً : خَدَعَهُ . »

١٩٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (أَنْفَقِي ، وَلَا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا تُوعِي فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ) .

فِي جَوَابِ النَّهْيِ ، وَكَذَا : (لَا تُوعِي فَيُوعِي ^(١) اللَّهُ عَلَيْكَ) .

١٩٧ - (قَالَ : أَوْ فَعَلْتَ ؟) بفتح الواو والهمزة للاستفهام . (أَمَا أَنْتَ)

قال الزركشي : « بفتح (أما) وتخفيفها بمعنى : حقاً . و (أَنْ) مفتوحة » ^(٢)

قلت : إِنَّ تَثَبُّتَ روايته بذلك فحسن ، ^(٣) وإلا فيجوز أن يكون استفتاحية و (إِنْ)

مكسورة وقد رأيت كسر الهمزة في (إِنْ) في بعض النسخ المعتبرة ————— . ^(٤)

١٩٨ - (حِبَّانُ بْنُ مُوسَى) بحاء مهملة مكسورة وباء موحدة ————— . ^(٥)

(١) - عن الصحيح . وفي النسخ : لا ترعى فيرى . وهو تحريف .

ومعنى : (لا توعى فيوعى) أى : لا تجمعى فى الوعاء وتبخلى فى النفقة فتجازى بمثل ذلك . الفتح
٢١٨ / ٥ .

١٩٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ ، عَنْ اللَّيْثِ ، عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى
ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ : أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً ، وَلَمْ تَسْأَلِ
النَّبِيَّ ﷺ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ : أَشَعَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْ أَعْتَقْتُ

(٢) - التنقيح (١١٧ / أ)

(٣) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ٣٤٧ : « وفى بعض الأصول : (أَنْتَ) بفتح الهمزة على أن

(أما) بمعنى حقا . »

(٤) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ٣٤٧ : « (إِنَّكَ) بكسر الهمزة فى الفرع وأصله على أن

(أما) استفتاحية بمعنى : (ألا)

١٩٨ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ
عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ،
فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ أَمْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا ، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ
بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، تَبَغَّى بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(٥) - هو أبو محمد المروزي سمع عبد الله بن المبارك وروى عنه البخارى ومسلم ثقة .

الجمع ١١٦ / ١ وتقريب التهذيب ١ / ١٨٢

١٦ - [باب بِمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ ؟]

١٩٩ - (قَالَ: إِلَى أَقْرَبِيهِمَا مِنْكَ يَا بَا) وَفِي بَعْضِ النُّسخ : (أَقْرَبِيهِمَا) ^(١) بِالْجَزِّ

على حذف الجار وإبقاء عمله .

١٧ - [باب مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ]

(وَالْيَوْمَ رِشْوَةٌ) ^(٢) بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ . ^(٣)

٢٠٠ - (فَيَنْظُرُ أَيُّهُدَى لَهُ أَمْ لَا ؟) بِنَصْبِ الْمُضَارِعِ الْمُقْتَرَنِ بِالْفَاءِ فِي جَوَابِ

١٩٩ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ
الْجَوْنِيِّ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمٍ بْنِ مِرَّةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ :
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ ، فَأَيُّهُمَا أَهْدِي ؟ قَالَ : (إِلَى أَقْرَبِيهِمَا مِنْكَ يَا بَا) .

(١) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ ص : ٩٤ : « وَقَوْلُهُ : (أَقْرَبِيهِمَا مِنْكَ يَا بَا) ... »
وقوله : (فَضِلَّ الصَّلَاةَ بِالسَّوَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سَوَاكٍ سَبْعِينَ صَلَاةً) أَرَادَ : إِلَى أَقْرَبِيهِمَا ، وَبِسَبْعِينَ
صَلَاةً . ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ جَامِعِ الْمَسَانِيدِ .

إِذِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحِ وَ إِنَّمَا هِيَ فِي جَامِعِ الْمَسَانِيدِ .

(٢) - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا :

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : كَانَتْ الْهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً ، وَالْيَوْمَ رِشْوَةٌ .

(٣) - يَنْظُرُ اللَّسَانُ مَادَةَ (رَش و)

٢٠٠ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ،
عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ ، يُقَالُ لَهُ ابْنُ
الْتَّيْبَةِ ، عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ : هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي . قَالَ : (فَهَلَّا جَلَسَ فِي
بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ ، فَيَنْظُرُ يَهْدَى لَهُ أَمْ لَا ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا
جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خَوَارٌ ، أَوْ شَاةٌ تَعْرُ .
ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا غَفْرَةً إِنْطَبَهَ : (اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ) . ثَلَاثًا .

التَّخْضِيزِ الْمُتَقَدِّمِ ، ^(١) وهو : (هَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ) والظاهر أن النظر

هنا بَصَرِي والجملة الواقعة بعده مقترنة بالاستفهام في محل نصب / وهو معلق عن ^(٢) [٣٦٧/أ] العمل وقد صرح الزمخشري بتعليق النظر البصري ؛ لأنه من طريق العلم ^(٣) ، وتوقف فيه ابن هشام في مغنيّه مرّة وقال به أخرى . ^(٤)

١٨ - بَابُ إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ عِدَّةً ^(٥)

ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ

نقل الزركشي عن الإسماعيلي أنه قال : « لا تدخل ^(٦) في الهبة بحال وليس ماقاله

النبي - صلى الله عليه وسلم - لجابر هبةً وإنما هو عِدَّةٌ . » ^(٧)

(١) - قول الدماميني هذا يشعر أن الناصب هو الفاء - إذ لم يصرح بأن الناصب هو (أن) المصدرية - وهو رأي الكوفيين . وأما البصريون فيرون أن الناصب في مثل هذا هو (أن) المصدرية المضمرة وجوباً .

(٢) - في النسخ : على .

(٣) - ينظر الكشف (قمحاوي) ٢٥٩ / ٢ حيث قال : « فإن قلت : كيف جاز تعليق فعل البلوى ؟ قلت : لما في الاختبار من معنى العلم ؛ لأنه طريق إليه فهو ملابس له ، كما تقول : انظر أيهم أحسن وجها . واسمع أيهم أحسن صوتاً . لأن النظر والاستماع من طرق العلم . »

(٤) - أما توقفه فهو قوله - بعد أن أورد كلام الزمخشري السابق - : « ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته . » المغني ص : ٥٤٦

وأما قوله بالتعليق - فقد عقد له باباً حيث قال - : « الباب الثالث باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب (ظن) بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام : أحدها : أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو : (فليُنظر أيها أذكى طعاماً) ... لأنه يقال : ... نظرت فيه ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف .

والثاني : أن تكون في موضع المفعول المسرح ... ومنه قول بعضهم :

أما ترى أيُّ برقٍ لها هنا

.....

لأن رأي البصرية وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف ... » المغني ص : ٥٤٣ - ٥٤٤

(٥) - هذه اللفظة ثابتة عن الكشميهني إرشاد الساري ٤ / ٣٥٠

(٦) - أي : ترجمة الباب .

(٧) - للتنقيح (١١٧ / أ)

قلت: التَّرْجَمَةُ صَحِيحَةٌ وما وقع فيها مطابق لها وذلك لأنه (١) ترجم على أمرين : أحدهما: إذا وهب ثم مات قبل وصولها فساق لهذا ما ذكره عن الحسن (٢) وعُبَيْدَة (٣) في عين الهبة. (٤)

والثاني: إذا وَّعد ثم مات قبل وصولها وساق لهذا حديث جابر وهو قوله - عليه الصلاة والسلام - لجابر :

٢٠١ - (لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أُعْطِيْتُكَ هَكَذَا ثَلَاثًا) وهذا وعد بلاشك. فلم يقع

في البخاري إخلالٌ بما وقع في الترجمة والوعد له تعلقٌ بالهبة فيحسُن ذكره في الكتاب المعقود لها ولم تزل فقهاؤنا يذكرونه في كتاب الهبة ، ولا يخفى أنها من (٥) أنواع العطيّة . وعرفها (٦) شيخنا ابن عرفة بقوله : « تملك مُتَمَوِّلٌ بغيرِ عَوْضٍ

(١) - في ط : أنه

(٢) - هو الحسن البصري معروف .

(٣) - عبدة بن عمرو السلماني ، المرادي ، تابعي كبير ، مخضرم فقيه ، ثبت ، توفي : ٧٠ هـ

تقريب التهذيب ١ / ٦٤٩ - ٦٥٠

(٤) نقله إرشاد الساري ٤ / ٣٥٠

والحديث : قال البخاري - رحمه الله - :

وَقَالَ عُبَيْدَةُ : إِنْ مَاتَ وَكَانَتْ فُصِّلَتِ الْهَدِيَّةُ ، وَالْمُهْدَى لَهُ حَيٌّ فَهِيَ لَوَرَثَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فُصِّلَتْ فَهِيَ لَوَرَثَةِ الَّذِي أَهْدَى . وَقَالَ الْحَسَنُ : أَكُفُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ فَهِيَ لَوَرَثَةِ الْمُهْدَى لَهُ ، إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ .

٢٠١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ : سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : (لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أُعْطِيْتُكَ هَكَذَا - ثَلَاثًا) . فَلَمْ يَقْدَمْ حَتَّى تُوفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَمَرَ أَبُو بَكْرٍ مُنَادِيًا فَنَادَى : مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَدَنِي ، فَحَتَّى لِي ، ثَلَاثًا .

(٥) عن ط .

(٦) - أي : العطيّة .

إِنْشَاءً . » (*) وعرف العدة بقوله : « إخبارٌ عن إنشاء الخبير مع وفاء (١) في المستقبل . » (٢)

٢٠ - باب إذا وهب هبةً فقبضها الآخر ولم يقل قبِلْتُ

ساق فيه حديث المحترق (٣) الذي جامع أهله في نهار رمضان (٤)

قال الإسماعيلي : « ليس في حديثه أنه أعطاه هبة بل لعله كان / من الصدقة فيكون [٣٦٧/

قاسماً لا واهباً . » (٥)

٢١ - [باب إذا وهب ديناً على رجل]

٢٠٢ - (فَجَدَدْتُهَا) أَي : قَطَعْتُهَا .

(*) - ينظر شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٥٦٠

(١) - عن شرح حدود . وفي النسخ : معروفا . وهو تحريف نشأ عن المزج بين الكلمتين .

(٢) - المرجع السابق .

(٣) - قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٤ / ١٦٤ : « لم أقف على تسميته إلا أن عبد الغنى في

المبهمات - وتبعه ابن بشكوال - جزما بأنه سلمان أو سلمة بن صخر البياضى . »

ووصفه بالمحترق ؛ لأنه قال عن نفسه في رواية : (احترقت) . وأثبت له النبى - صلى الله عليه

وسلم - هذه الصفة فقال : (أين المحترق ؟) الفتح ٤ / ١٦١ - ١٦٢

(٤) - الحديث قال البخارى... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَقَالَ : هَلَكْتُ ، فَقَالَ : (وَمَا ذَاكَ) . قَالَ : وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ ، قَالَ : (تَجِدُ رَقَبَةً) .

قَالَ : لَا ، قَالَ : (فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ) . قَالَ : لَا ، قَالَ : (فَتَسْتَطِيعُ

أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا) . قَالَ : لَا ، قَالَ : فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِعَرَقٍ ، وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ فِيهِ

تَمْرٌ ، فَقَالَ : (أَذْهَبَ بِهَذَا فَتَصَدَّقَ بِهِ) . قَالَ : عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ

بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ مِنَّا ، قَالَ : (أَذْهَبَ فَاطْعِمَهُ أَهْلَكَ) .

(٥) - ينظر التنقيح (١١٧ / أ) والفتح ٥ / ٢٢٣

٢٠٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

... حَدَّثَنَا عَبْدَانُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ . وَقَالَ اللَّيْثُ : حَدَّثَنِي يُونُسُ ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ :

أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا ، فَاشْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ ، فَاتَّيَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَتْهُ ، ←

قال السفاقي: « يقال بدالين مهملتين ومعجمتين . » (١)

٢٢ - بابُ هِبَةِ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ

ساق فيه حديث الشراب الذي أُتِيَ به إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن يمينه

غلامٌ وعن يساره الأشياخ . (٢)

قال الإسماعيلي: « ليس في هذا الحديث هِبَةٌ لا للواحد ولا للجماعة وإنما هو شراب

أُتِيَ به للنبي - صلى الله عليه وسلم - [فَشَرِبَ مِنْهُ] (٣) ثُمَّ سَقَى عَلَى وَجْهِ الْإِبَاحَةِ

وَالْإِرْفَاقِ كَمَا لَوْ قَدَّمَ لِلضَّيْفِ طَعَامًا فَيَأْكُلُهُ وَقَوْلُهُ لِلْغُلَامِ : (أَتَأْذَنُ لِي ؟) لَيْسَ عَلَى جِهَةِ

أَنَّهُ حَقٌّ لَهُ بِالْهِبَةِ لَكِنْ الْحَقُّ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهِ وَلِلْأَشْيَاخِ حَقُّ السَّنِّ . » (٤)

قال الزركشي : « وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَتِ الْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمُسْكَنِ

← فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي وَيُحْلِلُوا أَبِي فَأَبَوْا ، فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَائِطِي وَلَمْ يَكْبِرْهُ لَهُمْ ، وَلَكِنْ قَالَ : (سَاعِدُوا عَلَيَّ) . فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمَرِهِ بِالْبَرَكَةِ ، فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ حُقُوقَهُمْ ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا بَقِيَّةٌ ، ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرَ : (اسْمَعْ - وَهُوَ جَالِسٌ - يَا عُمَرُ) . فَقَالَ : أَلَا يَكُونُ ؟ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَاللَّهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ .

(١) - لم أقف على قوله .

(٢) - سبق تخريج هذا الحديث في (١ / ٣٤٩)

(٣) - عن التنقيح .

(٤) - ينظر التنقيح (١ / ١١٧) والفتح ٢٢٥ / ٥

والمعلقة بالذات تُقَدَّم الفضيلة بالذات وإلا لم يستأذنه ويحتمل خلافه. « (*)

قلتُ: وقع في (١) النظائر والأشباه (٢) للقاضي تاج الدين السبكي (٣) أنه بحث مرةً مع والده في صلاة الظهر بمنى يوم النحر إذا جعلنا منى خارجةً عن حدود الحرم أكون أفضل من صلاتها في المسجد لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاها بمنى والاقتداء (٤) به أفضل أو في المسجد لأجل المضاعفة ؟

فقال: بل في منى وإن لم تحصل بها المضاعفة فإن في الاقتداء بأفعال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الخير ما يربو على المضاعفة. «

٢٣ - [باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقسومة وغير المقسومة]

٢٠٣ - (فإن من خيركم أو/خيركم أحسنكم قضاءً) (٥) يروى بنصب (خيركم) [٣٦٨/

و (أحسنكم) فعلى هذا يكون الخبر ————— حذوفاً بالنسبة إلى (خيركم) وذلك

(*) - التنقيح (١١٧ / أ)

(١) - عن ط .

(٢) - كذا في النسخ . وإنما هو الأشباه والنظائر . ولم أجد فيه هذا القول ولكن ينظر إرشاد الساري ٤ / ٣٥٥ نقله عن الدماميني في المصابيح .

(٣) - هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي قاضي القضاة ، المؤرخ توفى بدمشق سنة ٧٧١ هـ من تأليفه : طبقات الشافعية الكبرى ، والوسطى والصغرى . والأشباه والنظائر . الدرر الكامنة ٢ / ٤٢٥ وحسن المحاضرة ١ / ٢٨٢

(٤) - عن إرشاد الساري ٤ / ٣٥٥ . وفي النسخ : الابتداء

٢٠٣ - سبق هذا الحديث برقم : ٥٢ و ٩٥

(٥) - هذه الرواية ثابتة في بعض الأصول كما ذكره القسطلاني ٤ / ٣٥٦ .

وفي الصحيح : (فإن من خيركم أحسنكم قضاءً)

لأنَّ أصلَ ^(١) التركيب : فإنَّ من خيركم أحسنكم قضاءً . فـ (أحسنكم) اسم (إنَّ) مؤخَّر و (من خيركم) خبرٌ لها مقدَّم . وقوله : (أو خيركم) تقديره : أو إنَّ خيركم . فيكون الخبر محذوفاً من هنا للدلالة عليه .

ويروى بنصب (خيركم) ورفع (أحسنكم) ^(٢) على أنَّهما اسم (إنَّ) وخبرها فيكون الاسم من الأول ^(٣) محذوفاً والخلاف في المسألة معروفٌ مقرَّر في كتب العربية والله أعلم .

٢٥ - باب مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلْسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ^(٤)

ساق فيه حديثٌ الَّذِي جاء يتقاضاه ثم قضاه أفضل من سِنِّهِ ^(٥) ووجه مطابقته للتَّرجمة أنَّه - عليه الصَّلاة والسَّلام - وَهَبَهُ الْفَضْلَ بَيْنَ السَّنَيْنِ فامْتاز به دُونِ الْحَاضِرِينَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الثَّمَنِ تَبْرَعاً ^(٦) حُكْمُهَا حُكْمُ الْهَبَةِ لَا الثَّمَنِ أَوْ فِيهَا شَائِبَةُ الْهَبَةِ وَالثَّمَنِ فَنَزَلَ الْبُخَارِيُّ الْأَمْرَ عَلَى ذَلِكَ .

٢٧ - بابُ هَدِيَّةٍ مَا يُكْرَهُ لِبَسِّهِ

قال ابنُ المنير: « أراد بهذه التَّرجمة التَّفْرِقَةَ بَيْنِ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَبَيْنِ ثِيَابِ الْحَرِيرِ جَوْزِ اقْتِنَاؤِهِ لِحَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ إِذْ لَيْسَ مُحَرِّماً عَلَى النِّسَاءِ وَلَا كَذَلِكَ الْأَوَانِي لِحُرْمَتِهَا عُمُوماً فَلِذَا لَمْ يَجْزُ اقْتِنَاؤُهَا عَلَى الْأَصَحِّ إِلَّا بَعْدَ إِفْسَادِ صُورَتِهَا . » ^(٧)

(١) - في النسخ : أصله .

(٢) - هذه رواية أبي ذرٍّ . ينظر إرشار الساري ٣٥٦ / ٤

(٣) - يقصد : (فإنَّ من خيركم)

(٤) - في النسخ : به . وهذه الزيادة ليست في الصحيح .

(٥) - سبق هذا الحديث برقم : ٥٢ و ٩٥ و ٢٠٣

(٦) - كذا بالنصب في النسخ وتقديره : كان تبرعاً .

(٧) - لم أهتمد إليه .

٢٠٤ - (قال : تُرْسِلِي بِهِ إِلَى فَلَانٍ) فِيهِ شَاهِدٌ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْأَمْرِ وَبَقَاءِ عَمَلِهَا

مثل :

/ محمدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا (١)

هذا مع كون مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً كقراءة جماعة (٢) : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا » وفي الحديث : (لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ) (٣) ويحتمل - وهو الأول - أن يُخْرَجَ عَلَى حَذْفِ (أَنْ) النَّاصِبَةِ وَبَقَاءِ عَمَلِهَا أَيْ : أَمْرِكِ أَنْ تُرْسِلِي بِهِ . (٤)

٢٠٤ - قال البخاري : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا ، وَجَاءَ عَلِيٌّ

فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِتْرًا مَوْشِيًّا) . فَقَالَ :

(مَا لِي وَلِلدُّنْيَا) . فَأَتَاهَا عَلِيٌّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا ، فَقَالَتْ : لِيَأْمُرَنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ ، قَالَ : (تُرْسِلُ

بِهِ إِلَى فَلَانٍ ، أَهْلُ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ) .

(١) - البيت من الوافر وينسب لحسان والأعشى ، وليس في ديوانهما . ولأبي طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم -

اللغة : التبال : الوال . أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل : تقوى .

الشاهد فيه قوله : « تقدِر » حيث حذف لام الأمر وأبقى عملها ، وهو ضرورة في نظر بعض النحاة .

وينظر هذا الشاهد في سيبويه (بولاق) ٤٠٨ / ١ و (هارون) ٨ / ٣ و شرح المفصل لابن يعيش ٣٥ / ٧

والمغنى ص ٢٩٧ والخزانة (بولاق) ٦٢٩ / ٣

(٢) - وهم : الرويس والحسن والمطويعي . وهي قراءة أبي وأنس - رضي الله عنهما - إتحاف البشر ١١٦ / ٢

وينظر يونس من الآية : ٥٨

(٣) - أخرجه مسلم في المساجد ١٥٩ وأحمد في المسند ٢٤٣ / ٥

(٤) - قول العلامة الدماميني : « ويحتمل وهو الأول ... الخ » إضراب عن التخريج الأول - وهو كون لام الأمر محذوفة مع بقاء عملها - كأنه راعى رأى بعض النحاة أن ذلك مختص بالشعر ، فخرجه على حذف (أن) الناصبة .

وإن كان ابن مالك - رحمه الله - فصل القول في ذلك قال :

« ثم أشرت إلى حذف لام الأمر وبقاء عمله وهو على ثلاثة أضرب : كثير مطرد ، وقليل جائز في الاختيار . وقليل مخصوص بالاضطرار .

فالكثير المطرد : الحذف بعد أمر بقول كقوله تعالى : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) إبراهيم

من الآية : ٣١ . أى : ليقوموا الصلاة فحذف اللام لأنه بعد (قل) .

والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر كقول الراجز :

قلت لبوابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْدَنُ فَإِنِّي حَمُّوُهَا وَجَارُهَا

أراد لتيدَن . فحذف اللام وأبقى عملها ، وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول : إِيْدَن .

- قلت : ومثله الحديث السابق : (ترسلى به ...) فهو قليل جائز . -

والقليل المخصوص بالاضطرار : الحذف دون قول بصيغة أمر ولا بغيرها كقول الشاعر :

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ

أراد : ولكن ليكن . فحذف اللام مضطراً وأبقى عملها

٢٠٥ - (فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي) فِي مَبْهَمَاتِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِي (١) : (فَرَأَحَ عَلَيَّ وَهْيَ عَلَيْهِ فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِنَّمَا كَسَوْتُكَهَا لِتَجْعَلَهَا خُمْرًا (٢) لِلْفَوَاطِمِ) (٣) وَالْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ (عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ أُكَيْدَرَ (٤) دُومَةَ (٥) أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَوْبَ حَرِيرٍ فَأَعْطَاهُ عَلِيًّا فَقَالَ : شَقَّقْهُ خُمْرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ. « (٦)

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (٧) فِي كِتَابِ الْهَدَايَا : (عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : فَشَقَّقْتُ مِنْهَا

= قَلْتُ : وَمِثْلُهُ :

محمد تفد نفسك كل نفس

.....

يَنْظُرُ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣ / ١٥٦٩ فَمَا بَعْدَهَا .

إِلَّا أَنَّ الْعَلَامَةَ ابْنَ هِشَامِ الْأَنْصَارِيَّ جَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ مَخْتَصًّا بِالشَّعْرِ قَالَ فِي الْمَغْنَى ص : ٨٤٠ : « وَالْحَقُّ أَنْ حَذَفَهَا مَخْتَصًّا بِالشَّعْرِ . » وَقَالَ أَيْضًا فِي ص : ٢٩٨ : « وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ فِي الْآيَةِ : (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) مِثْلُهُ فِي قَوْلِكَ : ائْتَنِي أَكْرَمُكَ . » أَيْ : جَزْمَ الْفِعْلِ لَوُقُوعِهِ جَوَابًا لِلطَّلَبِ . (١) - أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيَّةُ ، أَخْتُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - اسْمُهَا : فَاخْتَةُ ، وَقِيلَ : هَنْدٌ . لَهَا صَحْبَةٌ وَأَحَادِيثٌ ، مَاتَتْ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ ٢ / ٦٧٣ (٣) - جَمَعَ خِمَارٌ : ثَوْبٌ تَغْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (خَمَرٌ)

٢٠٥ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةَ سِيرَاءٍ ، فَلَبِسْتُهَا ، فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ ، فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي .

(٣) - يَنْظُرُ إِرْشَادُ السَّارِي ٤ / ٣٦٠

(٤) - بَضَمَ الْهَمْزَةَ وَفَتَحَ الْكَافَ هُوَ أُكَيْدَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْيَكْنَدِيُّ وَكَانَ نَصْرَانِيًّا فَلَمَّا صَالَحَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَادَ إِلَى حَصْنِهِ وَبَقِيَ فِيهِ ثُمَّ حَاصَرَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَتَلَهُ مُشْرِكًا نَصْرَانِيًّا . أَسَدُ الْغَابَةِ ١ / ١٣٥ (٥) - دُومَةُ هَذِهِ هِيَ دُومَةُ الْجَنْدَلِ - بَضَمَ الدَّالَ وَهِيَ مَا بَيْنَ بَرْكِ الْغَمَادِ وَمَكَّةَ ... وَهِيَ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي افْتَتَحَتْ صَلْحًا . مَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ ٢ / ٥٦٤ - ٥٦٥

(٦) - يَنْظُرُ مُسْلِمٌ : اللِّبَاسُ - بَابُ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِثْنَاءِ الذَّهَبِ . وَفِي شَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٤ / ٤٩ - ٥٠ .

(٧) - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ سَفْيَانَ الْقُرَشِيُّ مُؤَدَّبٌ أَوْلَادُ الْخُلَفَاءِ لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : الْفَرَجُ بَعْدَ الشَّدَةِ وَمَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ ... الخ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٦ / ١٢ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى كِتَابِهِ هَذَا . وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ الذَّهَبِيُّ فِي سِيرِ النُّبَلَاءِ ١٣ / ٤٠٣

أربعة أخمرة لِفاطمة بنت أسد أمّى ولفاطمة زوجتى ولفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب. قال : ونسى الرواى رابعه .

قال القاضى: « يشبه أن تكون فاطمة بنت شيبه بن ربيعة امرأة عقيل أخى على. » (١)
وعند أبى العلاء بن سليمان (٢): فاطمة بنت أبى طالب المكناة بأم هانئ. وقيل: فاطمة بنت الوليد بن عتبة. وقيل: فاطمة بنت عتبة بن ربيعة. حكاهما القرطبى. (٣)

٢٨ - [بابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ]

(وَأُهْدِيَتْ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَاةٌ فِيهَا سُمٌّ) (٤)

قال القاضى: « فيه - يعنى فى (السم) - ثلاث لغات الفتح والضم والكسر والفتح

أفصح. » (٥)

ومُهدية الشاة هى زينب بنت الحارث أخت مُرحب زوج سلام بن مشكم. (٦) وقيل (٧):

زينب بنت أخى مرحب. (وَكُتِبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ) / بموحدة وحاء مهملة أى : ببلادهم [٣٦٩]

وأرضهم. (٨) والإسناد فيه مجازى أى : أمر أن يكتب له.

(١) - المشارق ٢ / ١٥٦ فيه معنى هذا القول.

(٢) - هو أبو العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، سمع من يحيى بن مسعر التنوخى صاحب أبى عروبة الحرانى .توفى سنة ٤٤٩ هـ سیر النبلاء ١٨ / ٢٣ فما بعد، ولسان الميزان ١ / ٢٠٣

(٣) - انظر العمدة ١٣ / ١٦٧

(٤) - هكذا رواه البخارى - رحمه الله - تعليقا .

(٥) - المشارق ٢ / ٢٢٠ وينظر اللسان مادة (س م م)

(٦) - ينظر الفتح ٧ / ٤٩٧

(٧) - قاله البيهقى فى الدلائل . ينظر الفتح ٧ / ٤٩٧

(٨) - ينظر اللسان مادة (ب ح ر)

٢٠٦ - (لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ^(١)) إِنَّمَا ضَرَبَ لَهُ الْمَثَلُ بِالْمَنَادِيلِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ عِلْيَةِ
اللباس بل تُبْتَذَلُ فِي صَوْنِ الثِّيَابِ وَتَمْسَحُ بِهَا الْأَيْدِي وَيَنْفُضُ بِهَا الْغُبَارَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ
تعالى: «بَطَائِنُهَا مِنْ أَسْتَبْرَقٍ»^(٢).

(أَكِيدِرَ دَوْمَةٍ)^(٣) بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّهَا ، وَهُوَ أَكِيدِرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ صَاحِبُ دَوْمَةِ
الْجَنْدَلِ قِيلَ^(٤) : إِنَّهُ بَقِيَ عَلَى نَصْرَانِيَّتِهِ . وَقِيلَ^(٥) : أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ .
٢٠٧ - (لَهَوَاتٍ) بِالْفَتْحِ جَمْعٌ : لَهَاءٌ .

قَالَ الْدَّوْدِيُّ : « هِيَ مَا يَبْدُو مِنْ فِيهِ عِنْدَ التَّبَسُّمِ . »^(٦) وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ : « لَهَاءُ الْفَمِ
هِيَ اللَّحْمَةُ الْمُشْرِفَةُ عَلَى الْحَلْقِ . » قَالَ : وَيُقَالُ : بَلْ هِيَ أَقْصَى الْحَلْقِ .^(٧)

٢٠٦ - قَالَ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ قَتَادَةَ :

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ رَضِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَنْهُ قَالَ : أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ جَبَّةً سُنْدُسٍ ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ ،
فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا ، فَقَالَ : (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ بِنِ مَعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ
مِنْ هَذَا) . - وَقَالَ سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ : عَنْ أَنَسٍ : إِنَّ أَكِيدِرَ دَوْمَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

(١) - هُوَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَشْهَلِيِّ الْأَوْسِيِّ سَيِّدِ الْأَوْسِ ، شَهِدَ بَدْرًا ، وَاسْتَشْهَدَ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ سَهْمِ أَصَابِهِ بِالْخَنْدَقِ . تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ١ / ٢٤٦

(٢) - الرَّحْمَنُ مِنَ الْآيَةِ : ٥٥

نَقَلَ الْعَلَامَةُ الدَّمَامِينِيُّ الْكَلَامَ السَّابِقَ مِنَ التَّنْقِيحِ (١١٧ / ب) وَلِلَّهِ دَرُ الزَّرْكَشِيِّ مِنْ هَذَا النَّظِيرِ الَّذِي
جَاءَ بِهِ فُخَيْرٌ مَافَسَرًا بِالْوَارِدِ .

(٣) - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا قَالَ :

(٤) - الْقَوْلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ ١ / ١٣٥ وَبِهِ جُزْمٌ .

(٥) - الْقَوْلُ لِلْبَلَاذَرِيِّ ذَكَرَهُ أَسَدُ الْغَابَةِ ١ / ١٣٥

٢٠٧ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،
عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ
مَسْمُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا ، فَجِئَ بِهَا ، فَقِيلَ : أَلَا نَقْتُلُهَا ؟ قَالَ : (لَا) . فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتٍ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(٦) - انْظُرِ الْعَمْدَةَ ١٣ / ١٧١

(٧) - يَنْظُرُ مَجْمَلُ اللَّغَةِ ٢ / ٧٩٦ وَمَقَابِيسُ اللَّغَةِ ٥ / ٢١٣

٢٠٨ - (بِسْوَادِ الْبَطْنِ) هُوَ الْكَبِدُ. (١)

٢٩ - [بَابُ الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ]

٢٠٩ - (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] - قُلْتُ (٢) : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي) هِيَ: قَتِيلَةُ - بِالتَّصْغِيرِ - وَيُقَالُ (٣) : قَتَلَهُ - عَلَى التَّكْثِيرِ - بِنْتُ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ عَبْدِ أَسْعَدَ بْنِ جَابِرِ بْنِ نَصْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حِصْلِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَهُمَا شَقِيقَانِ ، وَذَكَرَهُمَا الْمُسْتَفْغِرِيُّ (٤) فِي جُمْلَةِ الصَّحَابَةِ وَقَالَ : « تَأَخَّرَ إِسْلَامُهَا . »

٢٠٨ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا أَبُو التَّعْمَانِ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ) . فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ ، فَعَجَنَ ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ ، مُشْعَانٌ طَوِيلٌ ، يَغْتَمُ يَسُوقُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (يَبْعَا أُمَّ عَطِيَّةَ ، أَوْ قَالَ : أُمَّ هَيْبَةَ) . قَالَ : لَا ، بَلْ يَبْعُ ، فَأَشْتَرِي مِنْهُ شَاةً ، فَصُنِعَتْ ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يُشَوَّى ، وَأَيَّمُ اللَّهِ ، مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِائَةِ إِلَّا قَدْ حَزَّ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ حُزَّةٌ مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا ، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَ لَهُ ، فَجَعَلَ مِنْهَا قَصْعَتَيْنِ ، فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا ، فَفَضَّلْتُ الْقَصْعَتَيْنِ ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْبَعِيرِ ، أَوْ كَمَا قَالَ .

(١) - يَنْظُرُ اللَّسَانَ مَادَّةَ (س و د) : « وَفِي الْحَدِيثِ فَأَمَرَ بِسَوَادِ الْبَطْنِ فَشَوَّى لَهُ . الْكَبِدُ . »

٢٠٩ - قَالَ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : إِنْ أُمِّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِيَةٌ ، أَفَأَصِلُ أُمِّي ؟ قَالَ : (نَعَمْ ، صِلِي أُمَّكَ) .

(٢) - هَذِهِ رَوَايَةُ أَبِي يَزِيدَ وَالْوَقْتُ . وَعِنْدَ الْبَاقِينَ : قَالَتْ . إِرْشَادُ السَّارِي ٣٦٢ / ٤

(٣) - قَالَهُ الزَّبِيرُ بْنُ بَكَارٍ . يَنْظُرُ الْعُمْدَةُ ١٣ / ١٧٤

(٤) - الْمُسْتَفْغِرِيُّ : هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُعْتَزِ تَوَفَّى سَنَةَ : ٤٣٢ هـ صَاحِبُ تَصَانِيفٍ مِنْهَا :

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ١١٠٢ / ٣

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ ، وَتَارِيخُ نَسَبٍ ، وَكِتَابُ الدَّعَوَاتِ ، الخ

وَيَنْظُرُ قَوْلَهُ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ ٢٣٩ / ٦ وَالْعُمْدَةُ ١٣ / ١٧٤

قالَ أَبُو مُوسَى المَدِينِيُّ: « ليس في شيء من الحديث ذكرُ إسلامها . » ^(١) وقد ذكرها ابن الأثير أيضا وساق نحو ما تقدّم . ^(٢) (وَهِيَ رَاغِبَةٌ) أَي: عن الإسلام كما وقع مصرحاً به في غير هذا الموضع . ^(٣) وقيل: راغبة في صلتى .

قال الزركشي: « ورؤى : (راغمة) أى كارهة للإسلام ساخطة له . » ^(٤) قلت: هذا يؤهم أنّ الرواية في البخاري وليس كذلك بل هذه الرواية رواها أبو داود ^(٥) / وقسرها الخطابي بما تقدّم . ^(٦) وقال غيره ^(٧): « هاربة من قومها . » وفيه نظر . ^(٨)

٣١ - [بَابُ] ^(٩)

٢١٠ - (فَقَضَى مَرَوَانُ ^(١٠) بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ) هذا محمولٌ على أنّه قضى

(١) - ينظر أسد الغاية ٦ / ٢٣٩

(٢) - نفس المرجع .

(٣) - هذا القول للزركشي وهكذا نقله الدماميني ، ولعلّ المراد بالتصريح هي رواية : (راغمة) والله أعلم

(٤) - التنقيح (١١٧ / ب)

(٥) - ينظر سنن أبي داود : الزكاة — باب الصدقة على أهل الزمة . (٢ / ٣٠٨)

(٦) - ينظر معالم السنن ٢ / ٣٠٨

(٧) - هو ابن بطلال . ينظر شرح ابن بطلال ج ٣ (١٨٧ / ب) وفي الفتح ٥ / ٢٣٤

(٨) - نعم . قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٥ / ٢٣٤ : « وردّه بأنّه لو كان كذلك لكان مراغمة . »

(٩) - قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٥ / ٢٣٧ : « وقوله : (باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله . »

٢١٠ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى : أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ : أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ :
أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ : أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ ، مَوْلَى ابْنِ جُدْعَانَ ، أَدْعَوُا بَنِي
وَحْجَرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى ذَلِكَ صُهَيْبًا ، فَقَالَ مَرَوَانُ : مَنْ يَشْهَدُ لَكُمْ عَلَى ذَلِكَ ،
قَالُوا : ابْنُ عُمَرَ ، فَدَعَاهُ ، فَشَهِدَ لَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صُهَيْبًا بَنِي وَحْجَرَةَ ، فَقَضَى مَرَوَانُ
بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ .

(١٠) - هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ، أبو عبد الملك الأموي ، تولى الخلافة في آخر سنة :

بشهادته مع يمين الطالب لأن الحكم في مالٍ ولا يحتمل أنه قضى بشهادته فقط لأنه خلاف السنة.

٣٢ - [باب ما قيل في العُمري^(١) والرقبى]

٢١١ - (فَقَضَى^(٢) النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْعُمْرِى أَنَّهَا لِمَنْ وَهَبَتْ

لَهُ) يحتمل أن تكون الباء ظرفية أى: قضى فى العُمري أنها لمن وهبت . أى: بأنها . ويتحمل أن تكون ظرفية و (أَنَّهَا لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ) بدل اشتغال من العُمري .

٣٣ - [باب من استعار من الناس الفرس]

٢١٢ - (يُقَالُ لَهُ: الْمُنْدُوبُ) قال القاضى: « يحتمل أنه لقب أو اسم لغير معنى

كسائر الأسماء . ويحتمل أنه سُمى بذلك لِإِنْدَبِ فيه وهذا —————

(١) - العُمري: هبة شيء مدة عمر الموهوب له ، أو الواهب بشرط الاسترداد بعد موت الموهوب له . مثل أن يقول : دارى لك عُمري . فتملكه صحيح وشرطه باطل . التعريفات : ١٧٥
وأما الرقبى : هو أن يقول : إن مت قبلك فهى لك . وإن مت قبلى رجعت إلى ، كأن كل واحد منهما يراقب موت الآخر ، وينتظره . التعريفات : ١١١

٢١١ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمْرِى ، أَنَّهَا لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ .

(٢) - فى الصحيح : قضى .

٢١٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا آدَمُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : كَانَ فَرَسٌ بِالْمَدِينَةِ ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ الْمُنْدُوبُ فَرَكِبَ ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ : (مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا) .

الجرح ، أو من النَّدْبِ : وهو الخطر الذى يُحمل فى السباق . » (١)

(إِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا) أى : واسع الجرى ومنه سُمِّيَ البحرُ بحرًا لِسَعَتِهِ ومنه : تبحَّر فلانُ فى العلم إذا اتسع فيه . (٢) وقيل (٣) : « شبهه بالبحر لأنَّ جريه لا ينفد كما لا ينفد ماء البحر . »

قال ابنُ الملقن : « وذكر القاضى عياض أن فى خيل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرسًا يسمّى البحر . اشتراه من تجار قدموا من اليمن سبق عليه مرات . ثم قال : فيحتمل مصيره إليه بعد أبى طلحة . وهذا نقض للأول لكن لو قال : يحتمل أنهما فرسان اتفقا فى الاسم لكان أقرب . » (٤)

قلت : ليس فى احتمال صيرورته إليه بعد أبى طلحة ما ينفى شراءه - عليه الصلاة والسلام - له أولاً إذ يجوز أن يكونَ اشتراه أولاً ثم خرج عن ملكه بطريق من الطرق وملكه أبو طلحة ثم ملكه النّبى - صلى الله عليه وسلم - / بعد أبى طلحة فلا تناقض . [٣٧٠/]
قال الخطّابى : « و (إن) هنا نافية واللام بمعنى (إلا) . » (٥) وعليه اقتصر الزركشى . (٦)
قلت : وهو قصور فهذا إنما هو مذهب كوفى ومذهب البصريين (إن) مخففة من الثقيلة واللام فارقة بينها وبين النافية كما سبق (٧)

٣٤ - [بابُ الاستِعَارَةِ لِلْعَرُوسِ عِنْدَ الْبِنَاءِ]

(١) - المشارق ٧ / ٢ وينظر أيضا فى اللسان مادة (ن د ب)

(٢) - ينظر اللسان مادة (ب ح ر)

(٣) - القول لإبراهيم بن عرفة النقطوية النحوى المتوفى : ٣٢٣ هـ ينظر فى أعلام الحديث ٢ / ١٢٨٩

(٤) - التوضيح ج ٢ (٢٧٦٦) ص : ٧٣٤

(٥) - أعلام الحديث ٢ / ١٢٨٨

(٦) - ينظر التنقيح (١ / ١١٨)

(٧) - ينظر (١ / ٣٦٤) والانصاف ٢ / ٦٤٠ المسألة : ٩٠

٢١٣ - (دِرْعُ قِطْرِ) بكسر القاف وسكون الطاء المهملة ضرب من برود اليمن فيها حُمْرة ولها أعلام فيها بعض الخشونة.

قال الأزهري: « فى أعراض البحّرين قرية يقال لها : قطر . وأحسب الثّياب القَطْرِيَّة تنسب إليها . فكسروا القاف للنسبة وخففوا . » (١)

قال القاضى: « ورواه القايصى وابن السكّن : (فِطْر) بالفاء . » (٢)

(فَإِنَّهَا تُزْهَى (٣) أَنْ تَلْبَسَهُ فِى الْبَيْتِ) (تُزْهَى) بضمّ أوّله وفتح ثالثه مبنى للمفعول من الزَّهْو وهو التكبر أى: تتكبر أن تلبسه فى البيت . يقال: زهى الرجل . إذا تكبر وأعجب بنفسه وهو من الأفعال التى لم ترد إلا مبنية لما لم يسم فاعله . (٤)

(فَمَا كَانَتْ امْرَأَةً تُقَيِّنُ بِالْمَدِينَةِ) (تُقَيِّنُ) بضم حرف المضارعة وفتح القاف وتشديد المثناة من تحت على البناء للمفعول أى: تُزَيِّنُ . (٥)

قال صاحب الأفعال (٦): « قَانَ الشَّيْءَ قِيَانَةً أَصْلَحَهُ . » وقيل معناه : تُجَلَّى (٧) على زوجها . ويُروى: (تُزَفِّفُ) ويُروى: (تُزَفُّ) . (٨)

٣٥ - [بَابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ]

٢١٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَعَلَيْهَا دِرْعُ قِطْرِ ، ثَمَنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ ، فَقَالَتْ : أَرْفَعُ بَصْرَكَ إِلَى جَارِيَّتِي أَنْظُرَ إِلَيْهَا ، فَإِنَّهَا تُزْهَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِى الْبَيْتِ ، وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُنَّ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَمَا كَانَتْ امْرَأَةً تُقَيِّنُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أُرْسِلَتْ إِلَيَّ تَسْعِيرُهُ .

(١) - تهذيب اللغة ١٦ / ٢١٠

(٢) - المشارق ٢ / ١٥٦

(٣) - فى الأصل طمس .

(٤) - ينظر اللسان مادة (ز ه و)

(٥) - ينظر اللسان مادة (ق ي ن)

(٦) - هو ابن القوطية . ينظر الأفعال ٣ / ٦١

(٧) - فى النسخ : تخلق .

(٨) - انظر هاتين الرواتين وما سبق من كلام فى التنقيح (١١٨ / أ)

٢١٤ - (نِعْمَ الْمَنِيحَةُ) أَيْ: الْعَطِيَّةُ وهى هنا عارية ذوات الألبان يمنح لبنها ثم ترد

هى. (اللَّقْحَةُ) بكسر اللام : أَلْتى لها لبن. وقيل : فيها لغتان كسر اللام وفتحها . (١)

(الصَّفَى) (٢) الخيار والأشهر استعمالها بغير هاء كما ورد هنا / وقد تستعمل بالهاء . [٣٧٠-٣٧١]

(مِنْحَةٌ) نصبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ.

قال ابن مالك : « فيه وقوع التَّمْيِيزِ بعد فاعل (نعم) ظاهراً وسيبويه يمنعه وإنما

يُجِيزُ وقوعه إذا كان الفاعل مضمراً نحو : (بئسَ لِلظَّالِمِينَ بدلاً) (٣) وجوزَه المبرد وهو

الصحيح. » (٤)

قلت: يَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ فاعل (نعم) فى الحديث مضمراً و (المنيحة) الموصوفة بما

ذكره هى المخصوص بالمدح و (مِنْحَةٌ) تمييز تأخر عن المخصوص فلا شاهد فيه على ما

قال ولا يرد على سيبويه حينئذ . (٥)

٢١٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللَّقْحَةُ الصَّنِيُّ مَنِحَةٌ ، وَالشَّاةُ الصَّنِيُّ ، تَعْدُو بِأَنَاءٍ وَتَرْجُو بِأَنَاءٍ) .

(١) - انظر اللسان مادة (ل ق ح) : « وقيل : اللَّقْحَةُ وَاللَّقْحَةُ : الناقة الطوب الغزيرة اللبن ، وفى

الحديث : (نعم المِنْحَةُ اللَّقْحَةُ !) اللَّقْحَةُ بِالْفَتْحِ والكسر : الناقة القريبة العهد بالنتاج . »

(٢) - فى م : الصقية

(٣) - الكهف من الآية : ٥٠

(٤) - شواهد التوضيح ص ١٠٧ - ١١٠ نقل منه بالمعنى

(٥) - نقله إرشاد السارى ٤ / ٣٦٧

وما ذكره العلامة الدمامينى من الاحتمال لا يرد به على ما جوزَه المبرد ووافقه عليه ابن مالك .

وقد قال ابن مالك : « ومن منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر يقول : إن التمييز فائدة المجيء به رفع

الإبهام ، ولا إبهام إلا بعد الإضمار فتعين تركه مع الإضمار .

قال : وهذا الكلام تلفيق عار من التحقيق ، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع إبهاماً فإن

التوكيد به حاصل فيسوغ استعماله ، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة نحو : (وَلَى مُدَبِّرًا) النحل من

الآية : ١٠ (وَيَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا) مريم من الآية : ٣٣ . « شواهد التوضيح ١٠٨

وللمبرد وابن مالك شواهد أخرى منها :

الحديث : (نعم الرجل من رجل لم يطق لنا فراشا ...) أخرجه البخارى فى فضائل القرآن - باب فى كم

=

يقرأ القرآن . وقول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز :

(تَغْدُو بِإِنَاءٍ ^(١) وَتَرْوَحُ بِإِنَاءٍ) أَيْ: يُحْلَبُ إِنَاءٌ بِالْغَدَاةِ وَإِنَاءٌ بِالْعِشْيَةِ .

٢١٥ - (عِذَاقًا) بعين مكسورة مهملة وذال معجمة جمع عَذَقٌ مثل : كلب وكلاب وهو

النخلة نفسها وتجمع أيضاً على عذوق وأعذاق . وقيل : إنما يقال للنخلة عذق إذا كانت بحملها ، والعرجون عذق إذا كان قائماً بشماريخه وثمره . ^(٢)

٢١٦ - (أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعَنْزِ)

فنعم الزاد زاد أبيك زاداً

تزود مثل زاد أبيك فينا

وقوله أيضاً:

فحلا وأمهم زلاءً منطيقاً

والتغلبيون بيئس الفحل فحلهم

وقول الآخر :

رد التحية نطقاً أو بإيماء

نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت

فالحق بجانب المبرد وابن مالك ولا يمكن رد ما جوزاه بذلك الاحتمال ، ثم تخريج تلك الشواهد على

الظاهر أقوى وأولى من تخريجها على التقديرات . ولا قياس مع نص .

(١) - في الأصل طمس .

٢١٥ - قال البخاري : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : حَدَّثَنَا يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ ، وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ ، يَغْنِي شَيْئًا ، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطَوْهُمْ ثَمَارَ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ ، وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمُؤُونَةَ ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سَلِيمٍ ، كَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، فَكَانَتْ أَعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِذَاقًا ، فَأَعْطَاهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاتِهِ أُمُّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ .

(٢) - ينظر ما سبق من المعاني في اللسان مادة (ع ذ ق)

٢١٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَرْبَعُونَ خَصْلَةً ، أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعَنْزِ ، مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا ، وَتَصَدِّيقَ مَوْعُودِهَا ، إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ) .

قال حسان : فعددت ما دون مَنِيحَةِ الْعَنْزِ ، مِنْ رَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ ، فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً .

قال ابن بطال: « ما أبهمها - عليه الصلاة والسلام - إلا لمعنى هو أنفع من ذكرها وذلك - والله أعلم - خشية أن يكون التّعيين والترغيب فيها مُزهداً فى غيرها من أبواب الخير وسُبل المعروف . وقول حسان: (فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً) ليس يمانع أن يوجد غيرها. » ^(١) ثم عدد خصالاً كثيرة.

قال ابن المنير: « التعداد سهل ولكن الشرط صعب وهو أن يكون كل ما تعدوه من الخصال دون منيحة العنز . ولا يتحقق فيما عدده الشارح بل هو منعكس وذلك أن/ من [٣٧١] جملة ما عدده نصرة المظلوم والذب عنه ولو بالنفس وهذا أفضل من منيحة العنز . والأحسن فى هذا أن لا يُعد لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - أبهمه وما أبهمه الرسول كيف يتعلق الأمل ببيانه من غيره مع أن الحكمة فى إبهامه ولا يناقى بيانه ، والغرض من ذلك فى الجملة أن لا يُحتقر شىء من وجوه البر وإن قل - والله أعلم - . » ^(٢)

٣٦ - باب إذا قال: أَخْدَمْتُكَ هذه الجارية على مايتعارف

الناس فهو جائز. وقال بعض الناس : هذه ^(٣) عارية

وإن قال: كَسَوْتُكَ هذا الثوب فهو هبة. ^(٤)

قال ابن المنير: « غرض البخارى أن لفظ الإخدام للتمليك وكذلك الكسوة والحمل فى سبيل الله والعمرى . واستند فى حمل الإخدام على التمليك إلى العرف ولا خفاء عند مالك بأن لفظ الإخدام لا يقتضى التمليك إنما هو مصروف إلى

(١) - شرح ابن بطال ج ٣ (١٩١ / ١) والفتح ٢٤٥ / ٥

(٢) - ينظر إرشاد السارى ٣٦٨ / ٤

(٣) - فى م : هذا .

(٤) - لم يذكر الدمامينى حديث الباب وقد سبق حديثه برقم : ٥

المنفعة. والكسوة للتمليك بلا شك لأن ظاهرها الأصلي لا يراد إذ أصلها لمباشرة الإلباس لكننا نعلم أن الغنى إذا قال للفقير : كَسَوْتُكَ هذا الثوب لا يعنى أنني باشرت إلباسك إياه، فإذا تعذر حمله على الوضع حمل على العرف وهو العطية . والظاهر أن الحمل في سبيل الله على التملك . وأما العُمري فإنها مقيدة بالعُمُر فلو كانت تملكاً للرقبة لم يتقيد؛ لأن الملك لا يتقيد ولهذا كانت عند مالك راجعة إلى المالك. » (١)

٣٧ - [باب إذا حمل رجل على فرس]

فهو كالعُمري والصَّـدَقَةُ

٢١٧ - (قال عمر [رضي الله عنه]: حملت على فرس في سبيل الله

[٣٧١/ب]

فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ) هذا الفرس اسمه: الورد. /

قال المِزِّي (٢) في أفراس النبي - صلى الله عليه وسلم - « وكان له الورد أهداه له تميم الداري (٣) فأعطاه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فحمل عليه في سبيل الله فوجده يُباع. » وكذلك قال الدَّمِيَّاطِيُّ فِي سِيرَتِهِ. (٤)

(١) - لم أقف عليه .

٢١٧ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكاً يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : (لَا تَشْتَرُوهُ ، وَلَا تُعْذِرُوا فِي صَدَقَتِكَ) .

(٢) - المِزِّي : هو الحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المِزِّي المتوفى سنة : ٧٤٢ هـ صاحب

تهذيب الكمال . معروف . وينظر قوله في تهذيب الكمال ٢٠٩ / ١

(٣) - هو تميم بن أوس بن خارجة الداري ، أبو رُقَيْة ، صحابي مشهور سكن بيت المقدس بعد قتل عثمان

. قيل مات سنة : ٤٠ هـ - تقريب التهذيب ١ / ١٤٣

(٤) - ينظر التوضيح ج ٢ (٢٧٦٦) ص ٧٤٣

والورد : بين الكميت الأحمر والأشقر . (١)



٥٢ - كتاب الشهادات

قال القرافي في قواعده : « أقمت نحو ثمانين سنين أطلب الفرق بين الشهادة والرواية وأسأل الفضلاء عنه فيقولون : الشهادة يشترط فيها العدد والذكورية والحرية بخلاف الرواية . فأقول لهم : اشتراط ذلك فرع تصور الشهادة وتمييزها عن الرواية ، فلو عرفت بآثارها (٢) وأحكامها التي لا تعرف إلا بعد معرفتها لزم الدور ولم أزل كذلك في شدة قلق حتى طالعت شرح البرهان للمازري - رضى الله عنه - فوجدته حقق المسألة وميز بين الأمرين فقال : هما خبران غير أن المخبر عنه إن كان عاماً لا يختص بمعين فهو الرواية نحو : (الأعمال بالنيات) (*) أو (الشفعة فيما لم يقسم) (***) لا يختص بشخص معين بل هو عام في كل الخلق والأعصار بخلاف قول العدل عند الحاكم : لهذا عند هذا دينار . الزام لمعين لا يتعداه فهذا هو الشهادة والأول الرواية . » (٣)

قال شيخنا أبو عبد الله ابن عرفة - رحمه الله - : « كان بعض شيوخنا يتعقب قول القرافي : (أقمت مدة كذا أطلب الفرق بينهما حتى وقفت على / كلام المازري) بأن الفرق الذي ذكره مذكور في أيسر الكتب المتداولة بين مبتدئ الطلبة

(١) - ينظر اللسان مادة (ورد) : « الورد - بالفتح - الذي يشم الواحدة وردة ، وبلونه قيل للأسد : ورد . وللفرس ورد . وهو بين الكميت والأشقر . »

(٢) - عن الفروق . وفي النسخ : بآثارها

(٣) - ينظر الفروق ١/٤ - ٥ الفرق الأول . وفي شرح حدود ابن عرفة ٥٧٩/٢

(*) - أحرم البخاري في برهانه - باب كنى كاذب برهانه - وفي الفتح ٩/١

(**) - أحرم البخاري في الشركة - باب الشركة في الأرضية ، وفي الفتح ١٣٣/٥

وهو التَّنْبِيْهِ لِابْنِ بَشِيرٍ (١) قَالَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ : لِمَا كَانَ الْقِيَاسُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ رَدَّ ثُبُوتِ الْهِلَالِ لِبَابِ الْإِخْبَارِ إِذْ (٢) رَأَوْا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ بَابِ الْخَبَرِ وَبَابِ الشَّهَادَةِ أَنَّ كُلَّ مَا خُصَّ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ فَبَابِهِ بَابُ الشَّهَادَةِ وَكُلَّ مَا عَمَّ فَلِزِمَ الْقَائِلُ مِنْهُ مَا يُلْزَمُ غَيْرُهُ فَبَابُهُ بَابُ الْإِخْبَارِ . جَعَلُوا فِي الْمَذْهَبِ قَوْلَهُ بِقَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْهِلَالِ . قَالَ شَيْخُنَا : وَمَا ارْتَضَاهُ وَتَبَعَ فِيهِ الْمَازِرِيُّ مَنْ أَنَّ الشَّهَادَةَ هِيَ الْخَبَرُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَزْئِيٍّ وَالرَّوَايَةُ الْخَبَرُ الْمُتَعَلِّقُ بِكُلِّيٍّ يَرُدُّ بِأَنَّ الرَّوَايَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْجَزْئِيِّ كَثِيرًا كَحَدِيثِ : (يُخْرَبُ الْمَكْعَبَةُ ذُو السَّوْيِقَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ) (٣) وَالصَّوَابُ أَنَّ الشَّهَادَةَ قَوْلٌ هُوَ بِحَيْثُ يُوجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ سَمَاعُهُ الْحُكْمَ بِمُقْتَضَاهُ إِنْ عُدَّ قَائِلُهُ مَعَ تَعَدُّدِهِ أَوْ حَلْفِ الطَّالِبِ . (*) فَتُخْرَجُ الرَّوَايَةُ وَالْخَبَرُ الْقَسِيمُ لِلشَّهَادَةِ وَإِخْبَارُ الْقَاضِي بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ قَاضِيًا آخَرَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِمُقْتَضَى مَا كَتَبَ إِلَيْهِ لِعَدَمِ شَرْطِهِ بِالْتَّعَدُّدِ أَوْ الْحَلْفِ ، وَتَدْخُلُ الشَّهَادَةُ قَبْلَ الْأَدَاءِ وَغَيْرِ التَّامَّةِ لِأَنَّ الْحَيْثِيَّةَ لَا تَوْجِبُ حَصُولَ مَدْلُولِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ بِالْفِعْلِ حَسْبَمَا ذَكَرُوهُ فِي تَعْرِيفِ الدَّلَالَةِ .

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعَى

تَلَا فِيهِ قَوْلَهُ تَعَالَى [«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى»
الآيَةُ (٤)] وَقَوْلَهُ تَعَالَى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ
لِلَّهِ» الْآيَةُ (٥)

وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بِذَلِكَ عَلَى التَّرْجَمَةِ أَنَّ الْمُدَّعَى لَوْ كَانَ مُصَدِّقًا بِلَا بَيِّنَةٍ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً إِلَى

(١) - هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ التَّنُوخِيُّ الْمَالِكِيُّ كَانَ إِمَامًا فِي أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَالْعَرَبِيَّةِ ، وَالحَدِيثِ وَلَهُ : التَّنْبِيْهِ عَلَى مَبَادِئِ التَّوْجِيهِ ، وَالتَّهْذِيبُ عَلَى التَّهْذِيبِ . الدِّيْبَاغُ الْمَذْهَبُ ١ / ٢٦٥

(٢) - فِي م ، ط : إِذَا

(٣) - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ - بَابُ هَدْمِ الْمَكْعَبَةِ . وَفِي الْفَتْحِ ٣ / ٣٦٠

(*) - يَنْظُرُ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ فِي شَرْحِ حَدُودِ ابْنِ عَرَفَةَ ٢ / ٥٨٠ فَمَا بَعْدَهَا

(٤) - الْبَقْرَةُ مِنَ الْآيَةِ : ٢٨٢

(٥) - النِّسَاءُ مِنَ الْآيَةِ : ١٣٥

الإشهاد / ولا إلى كتابة الحقوق وإملائها ، فالإرشاد إلى ذلك يدل على الحاجة إليه ، وفي [٣٧٢/ب] ضمن ذلك أن البيّنة على المدعى .^(١)

٢ - باب إذا عدل رجل رجلاً - ويروى: أحداً -^(٢)

فَقَالَ: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا [أَوْ قَالَ مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا]

٢١٨ - (أَهْلَكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا) أَيْ: أَمْسِكَ أَهْلَكَ أَوْ أَلْزِمْ وَنَحْوَهُ .

قال القاضي: «وروى بالرفع أى هم أهلك . على الابتداء والخبر ، أى : العفائف المعروفات بالصيانة .»^(٣)

قال ابن المنير: «التعديل إنما يكون بتنفيذ^(٤) الشهادة وعائشة هنا لم تكن شاهدة ولا محتاجة للتعديل لأن الأصل البراءة وإنما البيّنة على المدعى وتزكية البيّنة أيضاً . وغاية ما فى الباب أن المراد نفى الظنة عنها وإبطال التهمة حتى لا تكون

(١) - الكلام السابق بنصه لابن المنير فى المتوارى ص : ٣٠٣ والفتح ٥ / ٢٤٨ . ولم ينسبه إليه الدمامينى

وقال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ٣٧٢ . : « ولم يسق المؤلف - رحمه الله - حديثاً

اكتفاءً بالآيتين . »

(٢) - هذه رواية الكشميهنى ينظر الفتح ٥ / ٢٤٨

٢١٨ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ : حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ . وَقَالَ اللَّيْثُ : حَدَّثَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ وَأَبْنُ الْمُسَيْبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ : فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَأُسَامَةَ ، حِينَ اسْتَلَبْتُ الْوَحْيُ ، يَسْتَأْمِرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ : أَهْلُكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا ، وَقَالَتْ بَرِيرَةُ : إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصْهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثُ السَّنِّ ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا ، فَيَأْتِي الدَّاجِنُ فَنَأْكُلُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ يَغْذِرُنَا مِنْ رَجُلٍ بَلَّغْنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي ، فَأَلَّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِ إِلَّا خَيْرًا ، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا) .

(٣) - لم أقف عليه فى المشارق ولكن ينظر الفتح ٥ / ٢٤٩

(٤) - فى النسخ : بتقييد

الدَّعْوَى عليها مشبهة ولا قريبة مِنَ الصَّدَق ويكفى فى هذا النوع هذا اللَّفْظ ولهذا -
والله أعلم - التزم الموثَّقون فى الوثائق الَّتِي تُكْتَب بالتَّبَرُّة مِنَ التَّهْم ^(١) هذه الصَّيْغَة
فيقولون : لا يَعْلَمُ شهوده على فُلَانٍ إِلَّا خَيْرًا . وقول القائل : إِنَّهُ رُبَّمَا يُلْقَى كُنَاسَتَهُ ^(٢)
فِي الطَّرِيقَ فَيَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ وإلقاء الكُنَاسَة ليس من الخير ولا من الشر . يُريد القَدَح
بذلك فى هذه الصَّيْغَة غير مستقيم فَإِنَّ المراد بقوله : ما علمتُ عليه إِلَّا خَيْرًا باعتبار
ما يُسألُ عنه وما علمتُ شرًّا ولا بدَّ مع ذلك من حِيَاظَةٍ ما ومبَاطَنَةٍ .

ونقل عن بعض السَّلف أَنَّهُ دُعِيَ إِلَى الشَّهَادَةِ فِى مِثْل ذَلِكَ لَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ لِيَتَخَلَّصَ مِنْ
ظَالِمٍ يَطْلُبُهُ فَقَالَ لِلسَّائِلِ قُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فقالها فشهد عند ذلك الظالم أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ
على هذا إِلَّا خَيْرًا . أو هذا مِنْ المعارِضِ و إِلَّا فلا بدَّ فِى جَوَازِ مِثْلِ هذه الشَّهَادَةِ مِنْ
خَبْرَةٍ وَمِبَاطَنَةٍ وكذلك قوله : لَا أَعْلَمُ لَهُ وَارثًا وَلَا أَعْلَمُ لَهُ مَالًا . كُلُّهُ مِنْ قَبِيلِ واحدٍ . ^(*)
قلتُ : إِنَّ بَنِينَا على أَنَّ الْمُبَاحَ حَسَنٌ ؛ لِأَنَّهُ مَأْدُونٌ ^(٣) فِيهِ شَرْعًا سَقَطَ اعْتِرَاضُ ذَلِكَ
القائلُ بِأَنَّ الشَّاهِدَ رُبَّمَا عِلْمُ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ إلقاءُ كُنَاسَتِهِ فِى الْمَحَلِّ الْمُبَاحِ لَهُ فَيَكُونُ قَوْلُهُ
: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا ليس بصحيحٍ ؛ لِأَنَّهُ عِلْمُ مِنْهُ مَا لَيْسَ بِخَيْرٍ وَلَا شَرًّا . ووجه سقوط
الاعتراض على ذلك القول أَنَّ الْمُبَاحَ مِنْ جَمَلَةِ الْخَيْرِ فَإِذَا اطَّلَعَ مِنْهُ على فَعَلَ مِبَاحٍ وَلَمْ
يَطَّلِعْ مِنْهُ على فَعَلَ مَنْهِيٍّ عَنْهُ صَدَقَ قَوْلُهُ : ما علمتُ إِلَّا خَيْرًا .

(حِينَ اسْتَلْبَثَ) هو استفعل من اللَّبَثِ وهو الإبطاء والتأخر . (أَغْمَصُهُ) بفتح الهمزة
وإسكان الغين المعجمة وكسر الميم بعدها صادٌ مهملة، أى: أَعْيَبُهَا بِهِ . ^(٤)

(الدَّاجِن) الشَّاة تألف البيوت. ^(٥)

(١) - عن ن . وفى الأصل : إليهم . وهو تحريف .

(٢) - الكُنَاسَة : بالضم ما يكنس وهى الزُبالة والسُّبَاطَة والكُسَاحَة بمعنى . المصباح المنير (كنس)

(*) - ينظر الفتح ٥ / ٢٤٩ وإرشاد السارى ٤ / ٣٧٣ فيهما معنى هذا القول .

(٣) - فى النسخ : ما دون .

(٤) - ينظر اللسان مادة (غ م ص)

(٥) - دَجَنَ بِالْمَكَانِ دَجْنَا وَدَجُونَا : أَقام به ، ومنه قيل لما يَأْلَفُ الْبُيُوتَ مِنَ الشَّاءِ وَالْحَمَامِ وَنَحْوِهِ : دَوَاجِنُ

المصباح المنير (دجن)

٣- بابُ شهادةِ المُخْتَبَى

٢١٩ - (جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ^(١)) هذه المرأة هي: تُمَيْمَةُ بضمّ التاء . وقيل بفتحها | لِقُرْظِيَّة . وقيل: سُهَيْمَةُ . وقيل: عائشة . حكى الأقوال الثلاثة ابنُ الأثير في مواضعٍ من كتابه . (٢) وقيل: اسمُها: الغُمَيْصَاء . وقيل: الرُمَيْصَاء . (٣) وقيل^(٤): أُميمة بنت الحارث والكلام في ذلك طويل . (٥)

(عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ) بفتح الزاي . (٦) (أَنَامَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ) تريد ذكره ، شَبَهَتْهُ بِذَلِكَ إِمَّا لِصِغَرِهِ وَإِمَّا لِاسْتِرْخَاءِهِ وعدم انبساطه . (أَتُرِيدِينَ أَنْ

٢١٩ - قال البخاري - رحمه الله - :
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ
 عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ
 فَطَلَقَنِي فَأَبَتْ طَلَاقِي ، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْبِرِ ، إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ ، فَقَالَ :
 (أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ ؟ لَا ، حَتَّى تَذُوْقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوْقَ عُسَيْلَتَكَ) . وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ
 عِنْدَهُ ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ ، فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ
 إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ .

- (١) - القرظي : بضم القاف وفتح الراء نسبة إلى بنى قريظة (بطن من اليهود)
- (٢) - انظر أسد الغابة ٤٢/٦ ذكر فيها تميمه . و ١٥٦/٦ ذكر فيها الثلاثة
- (٣) - هما عند النسائي : (أن الغميصاء أو الرميصاء أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - تشكو من زوجها أنه لا يصل إليها ، ، الحديث .) وذهب ابن حجر - رحمه الله - أن هذه ليست تميمية إلا أن قصتها قريبة من قصتها . الفتح ٩ / ٤٦٥
- (٤) - هذا وقع عند ابن مندة ينظر الفتح ٩ / ٤٦٤
- (٥) - قال ابن حجر في الفتح ٩ / ٤٦٤ . : « هي واحدة واختلف في التلفظ باسمها والراجح الأول - يعني تميمه - »
- ويلاحظ في كلام ابن حجر تناقضا حيث قال هنا : (هي واحدة واختلف في التلفظ باسمها) وقال من قبل في الغميصاء أو الرميصاء : (هذه ليست تميمية إلا أن قصتها قريبة من قصتها .) فتأمله .
- (٦) - هو ابن باطا ، بموحدة القرظي بضم القاف وفتح الراء المدنى صحابى صغير .
- تقريب التهذيب ١ / ٥٦٩

تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةٍ؟) وكان هذا بسبب أنه فهم عنها إرادة فراق عبد الرحمن وأن

يكون فراقه / سبباً للرجوع إِلَى رِفَاعَةٍ . (لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ) يدل على أن [٣٧٣/١]
الإحلال بالزوج الثاني يتوقف عَلَى الوطء .

قال ابن دَقِيق العِيد: «وقد يستدل به من يرى الانتشار شرطاً فِي الإحلال من حيث أنه يرجح حمل قولها : (إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ) عَلَى الاسترخاء وعدم الانتشار لاستبعاد أن يكون الصَّغَر قد بلغ إلى حدٍّ لَا تَغِيبُ مِنْهُ الْحَشْفَةُ أو مقدارها الذي يحصل به التحليل ، وَجُمُهورُ الفقهاء على أَنَّ التحليل لَا يحصل إِلَّا بالدُّخُول ولم ينقل فيه خلافٌ إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ (١) فِيمَا قَالُوهُ ، واستعمال لفظ (الْعُسَيْلَةُ) مجازٌ عَنْ اللَّذَّةِ ثُمَّ عَنْ مَظَنَّتِهَا فهو مجازٌ فِي الرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مذهب الجمهور الذين يكتفون بمغيب الحشفة. » (٢)

وَأَنْتِ الْعُسَيْلَةُ ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِالْقِطْعَةِ مِنَ الْعَسَلِ . وقيل: أشار إِلَى الإلمامة الواحدة . وعن أَبِي زَيْدٍ (٣) : الْعُسَيْلَةُ مَاءُ الرَّجْلِ ، وَالنُّطْفَةُ تَسْمَى الْعُسَيْلَةَ . وَعَلَيْهِ فَلَا مَجَازَ . (وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ (٤) بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ . فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ [إِلَى] هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ) كَأَنَّهُ اسْتَعْظَمَ تَلْفَظَهَا بِذَلِكَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

(١) - سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ، هو سيّد التابعين فِي زمانه عالم أهل المدينة . توفى : ٩٤ هـ . سير النبلاء ٤ / ٢١٧ فمابعدها .

(٢) - ينظر إحكام الأحكام ٤ / ٢٠١ .

(٣) - أبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، كان إماماً نحويّاً توفى سنة : ٢١٥ هـ صاحب تصانيف ، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب . ومن مؤلفاته : لغات القرآن ، التثليث ، النوادر... الخ . طبقات النحويين واللغويين ص ١٦٥ وبغية الوعاة ١ / ٥٨٢

وينظر قوله فِي اللسان مادة (ع س ل)

(٤) - هو أخو إسحاق بن سعيد بن العاص القرشي الأموي . الجمع ١ / ١٢٢

قال السَّفَاقُسِيُّ: « ورواه الدَّوْدِيُّ (تَهْجُرِيهِ) ^(١) أَيْ إِلَى مَا تَأْتِي بِهِ مِنَ الْكَلَامِ الْقَبِيحِ. » ^(٢) وَهَذَا مَوْقِعُ التَّرْجَمَةِ ؛ لِأَنَّ خَالِدًا نَقَلَ عَنْهَا وَأَنْكَرَ عَلَيْهَا بِمَجْرَدِ سَمَاعِ صَوْتِهَا وَإِنْ كَانَ شَخْصُهَا مُحْتَاجًا عَنْهُ وَهَذَا حَاصِلُ شَهَادَةِ الْمُخْتَبَى. ^(٣)

قال ابنُ المنير: « وَالْحَرَصُ عَلَى تَحْمِلِ الشَّهَادَةِ قَادِحٌ وَاخْتَلَفُوا فِي اخْتِفَاءِ لِيَشْهَدَ فَقِيلَ: حَرَصٌ قَادِحٌ / وَالْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَقْدَحُ ^(٤) وَقِيْدُهُ مُحَمَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُقَرَّرُ مَخْذُوعًا وَلَا خَائِفًا وَهُوَ رِفَاقٌ ^(٥) وَالْحِجَّةُ عَلَى سَمَاعِ شَهَادَتِهِ وَاضِحَةٌ وَذَلِكَ أَنَا اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ يَشْهَدُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ يَكْفُرُ أَوْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَقَدْ كَانَ كَافِرًا أَوْ تَطْلُقُ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَلْ لَا مَعْنَى لِلْإِشْهَادِ إِلَّا الْإِسْمَاعُ فَإِذَا أَسْمَعَهُ فَقَدْ أَشْهَدَهُ قَصْدُ ذَلِكَ أَمْ لَا .

وقد قال الله تعالى : « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ » ^(٦) وَلَمْ يَقُلْ : الْإِشْهَادُ وَالسَّمَاعُ شَهَادَةٌ وَلَكِنْ إِذَا صَرَّحَ الْمُقَرَّرُ بِالْإِشْهَادِ فَلْأَحْسَنَ أَنْ يَكْتُبَ الشَّاهِدُ أَشْهَدَنِي بِذَلِكَ فَشْهَدْتُ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْلُصَ الْخَصْمُ مِنَ الْخِلَافِ. » ^(٧)

٤ - [بَابُ إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ، أَوْ شُهِدَ بِشَيْءٍ]

وَقَالَ الْآخَرُونَ: مَا عَلِمْنَا بِذَلِكَ . يُحْكَمُ بِقَوْلِ مَنْ شَهِدَ

٢٢٠ - (كَـيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟! فَفَارَقَ هَا)

(١) - عن الفتح وفي النسخ: تجهر به .

وهذا من الهجر بضم الهاء : الفُحْشُ من القول . المصباح المنير (هـ ج ر)

(٢) - ينظر الفتح ٤٦٦/٩ دون عزو إليه .

(٣) - الكلام لابن المنير في المتوارى ص : ٣٠٤

(٤) - انظر المغنى ١٢ / ١٠١

(٥) - في ن : وفاق .

(٦) - البقرة من الآية : ٢٨٣

(٧) - لم أهتم إليه .

(*) - هو محمد بن أحمد بن محمد القرطبي المالكي ، صاحب المقدمات لأوائل كتب

المرونة ، توفي سنة ٥٢٠ هـ . سير النبلاء ١٩ / ٥٠١ - ٥٠٢

حديث عُقْبَةَ ^(١) المذكور في هذا الكلام ليس بمخالف لأصل الباب المقرر؛ لأنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لم يحكم بشهادة المرأة المرضعة ولا قدم قولها على قول عُقْبَةَ على طريق الإيجاب وإنما أشار عليه السلام إلى أنَّ قولَ المرأة شُبْهَةٌ تصلح للتَّورع والتَّنْزَه عن زوجته من أجلها .

قال ابنُ بَطَّالٍ : « ويدلُّ عليه الاتفاق على أنَّه لا يجوز شهادة امرأة واحدة في الرِّضَاع إذا شهدت بذلك بعد النكاح . » ^(٢)

٥ - [باب الشُّهداءِ العُدُولِ]

٢٢١ - (وَأِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا) وذلك لأنَّ النَّاسَ كانوا في الزَّمنِ الأوَّلِ

عَلَى الْعَدَالَةِ حتَّى ظَهَرَ مِنْهُمْ خِلَافُهَا فَالْتَمَسَ حِينَئِذٍ مِنْهُمْ الْعَدَالَه . وقد نزل ^(٣)

٢٢٠ - قال البخاري - رحمه الله - : حَدَّثَنَا حِثَّانُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ : أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِهَابٍ بْنِ عَزِيزٍ ، فَاتَّهَتْ أَمْرَأَةٌ فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَآلِيَّ تَزَوَّجَ ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ : مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي ، فَأَرْسَلَ إِلَى آلِ أَبِي إِهَابٍ يَسْأَلُهُمْ ، فَقَالُوا : مَا عَلِمْنَا أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا ، فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ) . فَفَارَقَهَا وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ .

(١) - هو عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل المكي ، صحابي ، من مسلمة الفتح ، بقى إلى بعد الخمسين .

ينظر تقريب التهذيب ٢ / ٦٨٠

(٢) - شرح ابن بطال ج ٣ (٣٠١ / ب)

٢٢١ - قال البخاري - رحمه الله - : حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُتْبَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : إِنَّ أَنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمَّنَاهُ وَقَرَّبَنَاهُ ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ ، اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنْهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ ، وَإِنْ قَالَ : إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ .

(٣) - في ط : ترك . وكذا في العمدة ١٣ / ٢٠١

بعض ذلك في زمن عمر فقال له رجل : « أَتَيْتَكَ لِأَمْرِ لَا رَأْسَ لَهُ وَلَا ذَنْبَ . قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ شَهَادَةُ الزَّوْرِ ظَهَرَتْ فِي / أَرْضِنَا . قَالَ عُمَرُ : فِي زَمَانِي وَفِي سُلْطَانِي لَا وَاللَّهِ لَا يُوَثَّرُ ^(١) رَجُلٌ بِغَيْرِ الْعَدُولِ . » ^(٢)

قال ابن المنير : « ونحن نشترط في جواز الدخول تقدم الإشهاد على النكاح ولو دخل قبل أن يشهد حد ولا بد من الفسخ . وقيل : إنه نكاح السر ، ثم إننا نجوز شهادة المساتير على إذن المرأة وهي ركن في العقد للضرورة . » ^(٣)

(فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمْنَاهُ) بهمة مفتوحة مقصورة وميم مكسورة.

٦ - [بَابُ تَعْدِيلِ كَمْ يَجُوزُ؟]

٢٢٢ - (قُلْتَ لِهَذَا وَجِبْتَ وَ لِهَذَا وَجِبْتَ . قَالَ : شَهَادَةُ الْقَوْمِ ، الْمُؤْمِنُونَ

شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ) ضَبَطَ بَعْضُهُمْ ^(٤) (شَهَادَةُ) بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ أَيْ : هِيَ شَهَادَةٌ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَقَالَ : الْقَوْمُ الْمُؤْمِنُونَ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ .

وَجُوزَ السُّهَيْلِيُّ كَوْنَ (الْقَوْمِ) فَاعِلًا بِالمصدر المنون أو بفعلٍ مضمرٍ ^(٥) أَيْ : شَهِدَ الْقَوْمُ ،

والجملة الاسمية مبتدؤها (المؤمنون) .

(١) - في العمدية : لا يوسم رجل بغير العدالة .

(٢) - ينظر هذا القول في العمدية ١٣ / ٢٠١

(٣) - لم أجده .

٢٢٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجَنَازَةٍ فَأَتَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا ، فَقَالَ : (وَجِبْتَ) . ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى فَأَتَوْا عَلَيْهَا شَرًّا ، أَوْ قَالَ : غَيْرَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : (وَجِبْتَ) . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قُلْتَ لِهَذَا وَجِبْتَ وَلِهَذَا وَجِبْتَ ؟ قَالَ : (شَهَادَةُ الْقَوْمِ ، الْمُؤْمِنُونَ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ) .

(٤) - لم أقف على المضبط ولكن ينظر هذا في التنقيح (١١٨ / ب)

(٥) - ينظر التنقيح (١١٨ / ب)

وَضَبَطَ بَعْضُهُمْ بِإِضَافَةِ (شَهَادَةِ) إِلَى (الْقَوْمِ) ^(١) وَهُوَ ظَاهِرٌ . ^(٢)

٢٢٣ - (مَوْتًا ذَرِيعًا) أَيْ : سَرِيعًا كَثِيرًا . ^(٣) (فَأُثْنِي خَيْرًا) وَفِي نَسْخَةِ:

(خَيْرًا) ^(٤) بِالنَّصْبِ وَوَجْهَهَا أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ مُسْتَكْنًا فِي الْفِعْلِ
و (خَيْرًا) حَالٌ مِنْهُ أَيْ : فَأُثْنِي هُوَ . أَيْ : الثَّنَاءُ حَالَةٌ كَوْنُهُ خَيْرًا .

٧ - بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ

وَالرَّضَاعِ الْمُسْتَفِيزِ وَالْمَوْتِ الْقَدِيمِ .

قال ابن المنير: « تَرَجَّمَ عَلَى الْأَنْسَابِ وَالرَّضَاعِ وَالْمَوْتِ : وَإِنَّمَا ذَكَرَ الشُّوَاهِدَ عَلَى
الرَّضَاعِ وَمَا عَدَاهُ مَقِيسٌ عَلَيْهِ ، وَوَجْهَ الِاسْتِدْلَالِ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَتَّ
الْقَوْلَ ^(٥) بِأَنَّهُ رَضِيعُ حَمْزَةٍ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْرِك ^(٦) الرَّضَاعَ وَإِنَّمَا سَمِعَهُ / سَمَاعًا . وَكَذَلِكَ
عَائِشَةُ بَتَّتِ الْقَوْلَ بِالرَّضَاعِ فِي حَقِّ نَفْسِهَا وَلَمْ تُدْرِكْ ذَلِكَ إِلَّا سَمَاعًا . وَمِنْ ذَهَبُ

(١) - هِيَ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهَنِيِّ . إِرْشَادُ السَّارِيِّ ٤ / ٣٧٧

(٢) - أَيْ : يَكُونُ : (شَهَادَةُ الْقَوْمِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : مَقْبُولَةٌ ، أَوْ هُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ
تَقْدِيرُهُ : هَذِهِ شَهَادَةُ الْقَوْمِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٢٣ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ : أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ ، وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ ، وَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا ،
فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَمَرَّتْ جِنَازَةٌ فَأُثْنِي خَيْرًا ، فَقَالَ عُمَرُ : وَجِبَتْ ، ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى
فَأُثْنِي خَيْرًا فَقَالَ : وَجِبَتْ ، ثُمَّ مَرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثْنِي شَرًّا ، فَقَالَ : وَجِبَتْ ، فَقُلْتُ : مَا وَجِبَتْ
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قَالَ : قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ
الْجَنَّةَ) . قُلْنَا : وَثَلَاثَةٌ ، قَالَ : (وِثْلَاثَةٌ) . قُلْتُ : وَاثْنَانِ ، قَالَ : (وَاثْنَانِ) . ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ .

(٣) - الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ذَرْعٌ) : « وَالذَّرِيعُ : السَّرِيعُ وَزَنَا وَمَعْنَى . »

(٤) - هِيَ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ . إِرْشَادُ السَّارِيِّ ٤ / ٣٧٧

(٥) - أَيْ : جَزَمَ بِهِ . يُقَالُ : بَتَّ شَهَادَتَهُ وَأَبْتَهَا - بِالْأَلْفِ جَزَمَ بِهَا . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ب ت ت)

(٦) - فِي ط : يَذْكُرُ .

مالك جواز شهادة السماع في الوقف والموت والملك ، وشرط في ذلك طول الزمان وانقراض الحاضرين غالباً وقال : خمس عشرة سنة . وقيل : إن كان وباءً وانقراض بسبب ظاهرٍ جاز في خمس عشرة سنة .

وأطلق النقلة القول بذلك وما أراه يشترط ذلك في الموت بل تجوز الشهادة به سماعاً على الفور؛ لأنه ليس مما يعاينه الجمهور غالباً . وما أراه اشترط الطول إلا في الملك والوقف وكذلك الرضاع، [و] (١) ما ينبغي اشتراط طول الزمان في قبول السماع الفاشي فيه وكذلك النسب إذا اشتهر .

قيل لابن القاسم: أيشهد أنك ابن القاسم من لا يعرف أباك ؟ قال : نعم . والأحاديث تدلّ على قبول شهادة السماع في الرضاع وإن لم يطل الزمان جداً فإن سنّ عائشة عند وفاته - عليه السلام - إنما كان ثمانى عشرة سنة ومع هذا كله ثبت القول بسماع الرضاع في حقها . (*) هذا كلامه - رحمه الله -

قلت : فيه نظر من وجوه :

أما أولاً فتخصيصه شهادة السماع بالوقف والموت والملك ليس كما ينبغي فقد عدّ أهل المذهب جملةً مستكثرة من ذلك كالولاية والعزل والتعديل والتخريج (٢) والإسلام والكفر والرشد والسفّه إلى غير ذلك وينسب إلى القاضي أبى الوليد ابن رشد (٣) في عددها نظم .

فأما ثانياً: فإن قوله : (وما أراه يشترط ذلك في الموت بل تجوز الشهادة به سماعاً على

الفور) مقتضى (٤) لجواز شهادة السماع فيه / في بلد الموت أو ما هو قريب منها [٣٧٥/ وليس كذلك فقد قال الباجي: « ما قرب أو كان ببلد الموت إنما الشهادة فيه على البتّ

لحصول العلم به بالسماع المتواتر . » (٥)

(١) - زيادة يقتضيها السياق .

(*) - ينظر معنى هذا القول في الفتح ٢٥٤ / ٥

(٢) - كذا في النسخ : ويبدو أن الصواب : التجريح .

(٣) - هو محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي كان فقيهاً عالماً ، عارفاً بالفتوى توفى : ٥٢٠ هـ ومن

أهم تصانيفه : المقدمات لأوائل كتب المدونة ، والبيان والتحصيل... الخ سير النبلاء ١٩ / ٥٠١

(٤) - خبر - (إن) في قوله : (فإن قوله)

(٥) - لم أهتم إليه .

وقال شيخنا أبو عبد الله ابن عرفة: « مُقْتَضَى الرِّوَايَاتِ والأَقْوَالِ أَنَّ الشَّاهِدَةَ السَّمَاعَ القَاصِرَةَ عن شَهَادَةِ البَيِّنَةِ فِي القَطْعِ بِالمَشْهُودِ بِهِ يَشْتَرِطُ فِيهَا كَوْنُ المَشْهُودِ بِهِ بِحَيْثُ يَدْرِكُ ^(١) الجَّالِقِطْعَ والبَيِّنَةَ بِهِ عَادَةً وَإِنْ أَمَكْنَ عَادَةُ البَيِّنَةِ بِهِ لَمْ تَجْزِ فِيهِ شَهَادَةُ السَّمَاعِ. » ^(٢) وهو مقتضى قول الباجي.

وأما ثالثاً: فاستشهاده على شهادة السماع في النسب وإن لم يطل الزمان بما ساقه من كلام ابن القاسم غير مُحَرَّرٍ؛ لأنَّ كلام ابن القاسم في السماع المقيد للعلم على ما صرح به ابن الحاجب وغيره وهو مرتفع عن شهادة السماع القاصر عن ذلك وحيث يُطْلَقُ الفقهاء شهادة السماع فإنما مرادهم الثاني لا الأول.

٢٢٤ - (أَرْضَعْتِكِ امْرَأَةً أَخِي) الأخ المذكور هو أبو القُعَيْس ^(٣) واسمه: وائل ابن أفلح. ويقال اسمه: الجعد وهو صاحب اللبن ، وفي مختصر الاستيعاب : أنه عم عائشة. ^(٤) وهو متعقب فعمها أفلح كما هو مذكور في متن البخاري.

٢٢٥ - (قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ لَا تَحِلُّ لِي) هي أُمَامَةُ . وَقِيلَ : عُمَارَةُ . وَقِيلَ : فَاطِمَةُ . ذَكَرَهَا ابْنُ الأَثِيرِ فِي أُسْدِ الغَابَةِ ^(٥) وجعل

(١) - في م : لا يدرك .

(٢) - لم أظفر به

٢٢٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا آدَمُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ ، عَنْ عِرَالِكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ فَلَمْ أَذْنِ لَهُ ، فَقَالَ : أَتَحْتَجِّبِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمُّكَ ، فَقُلْتُ : وَكَيْفَ ذَلِكَ ، قَالَ : أَرْضَعْتِكِ امْرَأَةً أَخِي بِلَبَنِ أَخِي . فَقَالَتْ : سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : (صَدَقَ أَفْلَحُ ، أَثْنَيْتَنِي لَهُ) .

(٣) - عن الإصابة ٣ / ٥٢٩ . وفي النسخ : أبو القعنس .

(٤) - ينظر الاستيعاب نفسه ٤ / ١٧٣٣

٢٢٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بِنْتِ حَمْزَةَ : (لَا تَحِلُّ لِي ، يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ، هِيَ بِنْتُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ) .

(٥) - انظر أسد الغابة ٦ / ٢١٩

الجميع واحدة قال: « وَتَكُنِّي أُمُّ الْفَضْلِ » والذي أراده على ذلك على بن أبي طالب - رضي الله عنه - وهو المخاطب بذلك كما رواه / مسلم عن علي^(١) وارتضاع النبي - صلى الله عليه وسلم - معه^(٢) كان من ثُوَيْبَةَ^(٣) وكانت قد أرضعت أيضا أبا سلمة بن عبد الأسد زوج أم سلمة - رضي الله عنها -

٢٢٦- (فقال: يا عائشة مَنْ هذا؟ قلتُ: أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ)

قال شيخنا قاضي القضاة جلال الدين البلقيني^(٤) ذكره الله بالصالحات -: « وجدتُ بخط مُغلطاي على حاشية أُسد الغابة عبد الله بن يزيد رضيع عائشة روى عنه عبد الله بن زيد الجرمي^(٥) ، إن كان^(٦) رضيعا^(٧) من أم رومان^(٨) فله صحبة لكون أمه توفيت في عهده - عليه الصلاة والسلام على الصحيح ويؤيده ما في الصحيحين^(٩) : عن عائشة : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل عليها وعندها

(١) - ينظر صحيح مسلم : الرضاع - باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

(٢) - أي : مع حمزة - رضي الله عنه -

(٣) - ثويبة مولاة أبي لهب ، أرضعت النبي - صلى الله عليه وسلم - اختلف في إسلامها قال أبو نعيم : لا أعلم أحدا أثبت إسلامها غير المتأخرين - . يعني : ابن مندة - . أسد الغابة ٦ / ٤٦

٢٢٦ - قال البخاري - رحمه الله - :
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
 عَنْ مَسْرُوقٍ : أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ ، قَالَ :
 (يَا عَائِشَةُ مَنْ هَذَا) . قُلْتُ : أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ ، قَالَ : (يَا عَائِشَةُ ، أَنْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ ،
 فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْجِمَاعَةِ) .

(٤) - هو عبد الرحمن بن سراج الدين عمر بن علي ، البلقيني العسقلاني ، الشافعي ، توفي : ٨٢٤ هـ وله الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام - شذرات الذهب ٤ / ٣٢٩ وكشف الظنون ٢ / ١٤٩٥

(٥) - هو أبو قلابة البصري ثقة ، فاضل ، مات بالشام هارباً من القضاء سنة : ١٠٤ هـ وقيل بعدها .
 تقريب التهذيب ١ / ٤٩٤

(٦) - أي : عبد الله بن يزيد .

(٧) - في النسخ : رضيع .

(٨) - يقال اسمها : زينب . وقيل : دعد . زوج أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أم عائشة وعبد الرحمن - رضي الله عنهما - صحابية ، زعم الواقدي أنها ماتت في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحيح أنها عاشت بعده .
 تقريب التهذيب ٢ / ٦٦٨

(٩) - فقد سبق حديث البخاري وأما مسلم أخرجه في : الرضاع - باب إنما الرضاعة من المجاعة .

رجلٌ فقال: من هذا؟ فقلتُ: أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ.)

ولا نعلم لها أَخاً من الرِّضَاعَةِ غيره فشبّه أن يكون هو واللّه أعلمُ. (١)

٨ - بَابُ شَهَادَةِ الْقَازِفِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي

ثم قال بعد كلام طويلٍ: (وَكَيْفَ تُعَرَفُ تَوْبَتُهُ؟) وهذا كالترجمة المستقلة

المعطوفة ثم بيّن كيفية المعرفة بالتوبة بتغريب مَنْ يُغْرِبُ مَدَّةً معلومةً وبهجران

الثلاثة (٢) مَدَّةً معلومةً حتى تتحقّق التوبة ويَحْسُنَ الحال. (٣)

وسأل ابنُ المنير فقال: « ليس مجرد الغربة عاماً توبةً تُوجب قبولَ الشهادة باتّفاق

فكيف يَتَّجِهُ كلامُ البخاريّ؟ وأجاب: بأنّه أراد إنّ الحالَ تتغيّرُ في السّنة وتَنَقِّلُ إلى

حالٍ لا تحتاج معها إلى تغريب وكأنّها مظنةٌ لِكَسْرِ سَوْرَةِ (٤) النفس وهَيَجَانِ الشَّهْوَةِ

ثم لا غُرْبَةَ عليه بعدها فدلّ/ذلك على أنّ الحال قابلةٌ لتغيّر الأحكام يَرُدُّ (٥) بذلك على [٣٧٦/

من زعم أنّ التوبة لا تُقْبَلُ باعتبار الشهادة وإنّما تُقْبَلُ باعتبار زوالِ اسمِ الفِسْقِ. وما

فيه صريحُ الرّدِّ على الشافعيّ بل ساق البخاريّ الآثارَ الدّالة على أنّ القاذف لا بدّ في

توبته من إكذابه نَفْسَهُ والآثارَ الدّالة على عَدمِ الاحتياج لذلك وجَعَلَهَا

(١) - وفي كلام ابن حجر - رحمه الله - تناقض فمرة قال إنه رضيع عائشة - رضي الله عنهما - وذلك قوله

في تقريب التهذيب ١/ ٥٤٧: « عبد الله بن يزيد رضيع عائشة . بصرى ، وثقه العجلي . » ومرة نفى

أن يكون هو أخو عائشة من الرضاعة ؛ لأنه تابعي وذلك قوله في مقدمة فتح الباري ص : ٢٨٦ : « أخو

عائشة من الرضاعة قيل : هو عبد الله بن يزيد . وهو غلط ؛ لأنه تابعي . »

(٢) - والثلاثة هم : كعب بن مالك ، ومرارة بن الربيع ، وهلال بن أمية . الذين نزل فيهم قوله

تعالى : (وعلى الثلاثة الذين خلفوا...) التوبة من الآية : ١١٨

(٣) نقل الكلام السابق من التنقيح (١١٩ / أ) وهو لابن المنير في المتواری ص : ٣٠٦

(٤) - السّورة : الحِدة .

(٥) - الضمير يعود إلى البخاري .

مسألة نظريّة والأدلة فيها متعارضة لكنّ الصّحيح بعد ذلك أنّ إكذابه لنفسه لا يشترط ألا ترى أنّه لو كان صادقاً في نفس الأمر كيف يجوز له إكذاب نفسه وهو حينئذٍ كاذبٌ في إكذاب نفسه فعلى هذا ينسَدُ (١) على الصّادق في قذفه بابُ التّوبة. (*)

ثم سأل (٢) فقال: إنّ كان صادقاً في قذفه فَمِمَّ يتوبُ إذن؟! وأجاب بأنّه يتوبُ مِنَ الهَتِّكِ ومن التّحدّث بما رآه وقد ستره الله. وأمّا إنّ كان كاذباً في قذفه فإنّه يتوبُ مِنَ البُهْتَانِ ، وقوله تعالى : « فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ » (٣) أي : هم المكذّبون في حكم الله . عليكم أنْ تكذبوهم . وإن كانوا صادقين في نفس الأمر لأنّ علينا أنْ نَبْنِي على ظاهر السّلامة والسّتر والصّيانة للمسلم سواءً وافقنا العلم أو خالفناه كما نكذب المدّعى إلا ببيّنة وإن كان صادقاً في علم الله تعالى .

قلت: دعوى المدّعى خبرٌ يحتمل الصّدق والكذب فليس لنا أنْ نكذّبه ولا نُصدّقه بالتّشهُي وليس طلبنا منه البيّنة على صحّة دعواه دليلاً على تكذيبنا له فيها ففيما قاله نظراً.

وقال البخاريّ بإثر الباب / قبل التّرجمة الثّانية المذكورة: (وَجَلَدَ عُمَرُ [٣٧٧]

أَبَا بَكْرَةَ (٤) وَشِرْبَةَ بَنِي مَعْبُدٍ (٥) وَنَافِعًا بِقَذْفِ

(١) - في ط : تفسد .

(*) - لم أقف عليه

(٢) - أي : ابن المنير . وينظر معنى هذا السؤال وجوابه في المتوارى ص ٣٠٧ والفتح ٢٥٨ / ٥

(٣) - النور من الآية : ١٣

(٤) - هو نُفيع بن الحارث بن كَلْدَةَ - بفتحتين - ابن عمرو الثّقفي ، صحابي مشهور بكنيته . وقيل اسمه :

مسروح . أسلم بالطائف ومات بالبصرة سنة : ٥١ هـ أو ٥٢ هـ تقريب التهذيب ٢ / ٢٥١

(٥) - هو شبل بن معبد بن عبيد بن الحارث البجلي . قال ابن السكن : له صحبة . وقال الدارقطني :

تابعي . والله أعلم . الإصابة ٢ / ١٥٩ - ١٦٠

المُغِيرَةُ ^(١) ثُمَّ اسْتَتَابَهُمْ وَقَالَ: مَنْ تَابَ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ

قال الطَّبْرِيُّ: « كان المُغِيرَةُ واليًّا على البَصْرَةِ وله مَشْرُبَةٌ ^(٢) تقابل مَشْرُبَةَ أَبِي بَكْرَةَ ولكلٌّ من المَشْرُبَتَيْنِ كَوَّةٌ ^(٣) تقابل كَوَّةَ الأخرى فكان مع أَبِي بَكْرَةَ فِي مَشْرُبَتِهِ نافع بنُ كَلْدَةَ وشِبل بنُ معبدٍ وزِياد أخو أَبِي بَكْرَةَ لَأَمَّهُ يتحدَّثون فَصَفَقَتِ ^(٤) الرِّيحُ بابَ كَوَّتِهِ فقامَ لِيَصْفِقَهَا ^(٥) فَبَصُرَ بِالمُغِيرَةِ لفتح الرِّيحِ بابَ كَوَّةِ مَشْرُبَتِهِ بَيْنَ رِجْلَيْ امرأةٍ تَوَسَّطَها فقال لِلنَّفَرِ: قُومُوا انظُرُوا وَاشْهَدُوا . فنظروا فقالوا: مَنْ هَذِهِ ؟ فقال: أُمُّ جَمِيلِ بِنْتُ الأَفْقَمِ ^(٦) . كانت تُعَشِّقُ المُغِيرَةَ وأشرافَ الأُمراءِ - فلَمَّا تقدَّم المُغِيرَةُ لِلصَّلَاةِ منعه أَبُو بَكْرَةَ وبلغ الأمرُ عَمَرَ فأشخصهم وبعثَ أبا موسى واليًّا على البَصْرَةِ فلَمَّا حضروه قال المُغِيرَةُ: يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ سَلْ هؤلاءِ الأَعْبِدِ كَيْفَ رَأَوْنِي وهل عرفوا المرأةَ ؟ فَإِنْ كانوا مُسْتَقْبِلِيَّ فكيِّفَ اسْتَتَرُوا ؟ وَإِنْ كانوا مُسْتَدْبِرِيَّ فبأيِّ شَيْءٍ اسْتَحَلُّوا النَّظَرَ إِلَيَّ على امرأتِي ؟ ! واللَّهِ ما كانت إلَّا زَوْجَتِي وهى تُشَبِّهُها .

فبدأ عَمْرُ بِأَبِي بَكْرَةَ فَشَـ_____هَذَا أَنَّهُ رَأَاهُ بِـ_____

(١) - هو المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ بنِ مسعودِ الثَّقَفِيِّ ، صحابى مشهور أسلم قبل الحديبية ، وولى إمرة البصرة ثم الكوفة مات سنة : ٥٠ هـ . تقريب التهذيب ٢ / ٢٠٦

(٢) - المَشْرِبَةُ : الغرفة أو مكان الشرب .

(٣) - الكَوَّةُ والكَوَّةُ : الخرق فى الحائط والثقب فى البيت ونحوه . اللسان مادة (ك و ي)

(٤) - أى : ضربت .

(٥) - أى : ليغلقها . يقال : صفقتُ البابَ صفقا : أغلقته وفتحته . فتكون من الأضداد المصباح (ص ف ق)

(٦) - أُمُّ جَمِيلِ بِنْتُ عمرو بنِ الأفقمِ الهلالية ، يقال لها : الرقطاء . زوجها الحجاج بن عتيك بن الحارث بن عوف الحُشْمِيُّ . العمدة ١٣ / ٢٠٨

رَجُلَيْنِ أُمَّ جَمِيلٍ وَهُوَ ^(١) يُدْخِلُهُ وَيُخْرِجُهُ كَالْمِلِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ . قَالَ : كَيْفَ رَأَيْتَهُمَا ؟ قَالَ
مُسْتَدْبِرَهُمَا . فَقَالَ : كَيْفَ اسْتَبَيَنْتَ رَأْسَهَا ؟ قَالَ : تَحَامَلْتُ حَتَّى رَأَيْتُهَا . ثُمَّ شَهِدَ شِبِلٌ
وَنَافِعٌ كَذَلِكَ وَشَهِدَ زِيَادٌ بِأَنَّ قَالَ : رَأَيْتُهُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ امْرَأَةٍ وَقَدَمَاهَا مَخْضُوبَتَانِ تُخْفِقَانِ
وَاسْتَيْنِ مَكْشُوفَتَيْنِ وَحَفْزَانَا / شَدِيدًا . قَالَ : هَلْ رَأَيْتَ كَالْمِلِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ ؟ قَالَ : لَا . [٣٧٧/ب]
قَالَ هَلْ تَعْرِفُ الْمَرْأَةَ ؟ قَالَ : لَا وَلَكِنْ أَشْبَهْتُهَا . ^(٢) قَالَ لَهُ : تَنَحَّ ، وَأَمْرٌ بِالثَّلَاثَةِ فَجُلِدُوا
وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : « فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ » ^(٣) الْآيَةَ .

فَقَالَ الْمُغِيرَةُ : أَشْفَنِي مِنَ الْأَعْبِدِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ لَهُ : اسْكُتْ أَسْكُتَ اللَّهُ ^(٤) مَا
مَتَّكَ وَاللَّهِ لَوْ تَمَّتِ الشَّهَادَةُ لَرَمَيْتُكَ بِأَحْجَارِكَ . ^(٥)
قَالَ الطَّبْرِيُّ : « وَرَدَّ عَمْرَ شَهَادَتَهُمْ ثُمَّ اسْتَتَابَهُمْ فَتَابَ نَافِعٌ وَشِبِلٌ وَقَبِيلُ شَهَادَتَهُمَا
وَاسْتَتَابَ أَبَا بَكْرَةَ فَأَبَى . » ^(٦) قَالَ غَيْرُهُ ^(٧) : قَالَ لَهُ ثُبُّ وَأَقْبِلْ شَهَادَتَكَ فَأَبَى وَكَرَّرَ
شَهَادَتَهُ .

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَرَفَةَ : « وَإِلَى هَذِهِ الْآيَةِ ^(٨) أَشَارَ ابْنُ التَّلْمَسَانِيِّ ^(٩) فِي
مَسْأَلَةِ الْإِجْمَاعِ السُّكُوتِي فِي شَرْحِ

(١) - عن الطبري . وفي النسخ : وهي .

(٢) - في النسخ : أشتبها . يتقدم التاء على الباء .

(٣) - النور من الآية : ١٣

(٤) - قال الفيومي : « واستعمال الميم لا زماً لغة . » المصباح المنير (س ك ت)

(٥) - ينظر تاريخ الطبري ٤ / ٧٠ فما بعدها . فيه معنى هذا القول مع التقارب في الألفاظ

(٦) - ينظر تفسير الطبري ١٨ / ٧٦ ، ٧٨ . فيه معنى هذا الكلام .

(٧) - هو الزهري . ينظر الفتح ٥ / ٢٥٦

(٨) - والآية : « لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون . »
النور : ١٣

(٩) - هو شرف الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الفهري المتوفى سنة : ٦٤٤ هـ
كشف الظنون ٢ / ١٧٢٧ . والتلمساني : بكسر التاء واللام وسكون الميم . نسبة إلى تلمسان
موضع بين بجاية وفاس . الأنساب للسمعاني ٣ / ٧١

المعالم ^(١) بقوله : كقول عليّ لعمر - رضى الله عنهما - لما رأى جلد أبي بكر - إن جلدته فارجم صاحبك . وكان شيخنا ابن عبد السلام - رحمه الله - يستشكل صحة الملازمة في قول عليّ مع قبول عمر له ويحكي استشكله عن شيخه أبي الحسن البودرى ^(٢) وكانت له مشاركة حسنة في الأصلين ^(٣) ولم يجيبا عنه بشيء وكان يجرى لنا جوابه بما أقوله : وهو إن القذف الموجب للحدّ قسمان :

قذف صدر من قائله على وجه التّنقيص للمقذوف . وقذف صدر على وجه شهادة لم تتم وهو الواقع في النّازلة فلما كرّر أبو بكر شهادته أراد عمر جلدّه للقذف بقوله هذا .

فقال له عليّ : إن جلدته فارجم صاحبك . أى : إن أردت جلدّه لزم إرادتك رجم صاحبك

لأن إرادة جلدّه إمّا أن تكون / لسابق شهادتي من حيث كونه أحد الثلاثة ، أو لشهادتي

لا من حيث كونه أحد الثلاثة . فإن كان الأوّل لم يحدّ لأنه قد حدّ لها ، وإن كان لا من

حيث كونه أحد الثلاثة لزم كونه من حيث هو زائد عليها ، وكلما كان زائداً عليها كان

رابعا ، وكلما كان رابعا لزم تمام النّصاب فيجب حدّ المغيرة وهذا التقدير يدلّ على

صحة قول ابن الماجشون بصحة افتراق بيّنة الزّنا في الأداء وإنّ تمام النّصاب بمن

يجب قبوله ولو بعد حدّ من لم يكمل النّصاب به يوجب حدّاً للمشهود عليه . والخلاف

في المسألة معروف . « (*)

قلت : حاصل ما ذكره الشيخ بيان الملازمة في القضية الشرطية وهى : إن جلدته

فارجم صاحبك . يعنى والتالى ^(٤) منتفٍ فالمقدّم مثله فذكر بيان الملازمة

(١) - والمعالم هو كتاب فى أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازى . كشف الظنون ٢ / ١٧٢٦

(٢) - لم أقف على ترجمته .

(٣) - لعله يعنى القرآن والسنة .

(*) - لم أهتد إليه

(٤) - أى : الجدل التالى منتفٍ لإقامة الرجم .

لحقائقها وسكت عن بيان انتفاء التالى لوضوحه.

(وَنَهَى [النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] - عَنْ كَلَامِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ^(١) (وَصَاحِبِيهِ) (*) هُمَا هِلَالُ بْنُ أُمِيَّةَ^(٢) وَمُرَّارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ^(٣) وَإِذَا جَعَلْتَ أَسْمَاءَهُمْ مُرْتَبَةً عَلَى هَذَا النَّمَطِ مُرَّارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ. كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ. هِلَالُ بْنُ أُمِيَّةَ. اجتمع من أول أَسْمَاءَهُمْ عَلَى التَّرْتِيبِ لَفْظُ (مَكَّة) ومن آخر أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ لَفْظُ (عَكَّة)^(٤)

٢٢٧ - (أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ) هِيَ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي الْأَسَدِ الْخَزُومِيَّةِ الَّتِي أَهَمَّ شَأْنُهَا قَرِيشًا وَشَفَعَ فِيهَا أَسَامَةُ^(٥) وَوَقَعَ لِبَعْضِ الشَّارِحِينَ^(٦) أَنَّهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ الْأَسَدِ وَهَذَا مَرْجُوحٌ^(٧) وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا بِنْتُ أَبِي الْأَسَدِ أَوْ بِنْتُ أَبِي الْأَسَدِ

(١) - كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ السَّلَمِيُّ - بِالْفَتْحِ - الْمَدَنِيُّ صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا تَوْفَى فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ٤٣ / ٢ (*) - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا :

وَقَدْ نَفَى النَّبِيُّ ﷺ الرَّائِيَّ سَنَةً . وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ حَتَّى مَضَى خَمْسُونَ لَيْلَةً .

(٢) - هِلَالُ بْنُ أُمِيَّةَ بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيُّ ، الْوَاقِفِيُّ ، شَهِدَ بَدْرًا وَأَحَدًا ، وَكَانَ قَدِيمَ الْإِسْلَامِ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ . أَسَدُ الْغَابَةِ ٤ / ٦٣٠ .
(٣) - مُرَّارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ وَقِيلَ : ابْنُ رَبِيعَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْعَمْرِيُّ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ . شَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَسَدُ الْغَابَةِ ٤ / ٣٥٨

(٤) - الْعَكَّةُ : بِالضَّمِّ أُنْيَةُ السَّمَنِ وَجَمْعُهَا : عُكَّكَ . وَبِالْفَتْحِ : اسْمُ بَلَدٍ فِي الثَّغُورِ ، وَفِي الْحَدِيثِ : « طَوْبَى لِمَنْ رَأَى عَكَّةً » الصَّحَاحُ (ع ك ك)

٢٢٧ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ . وَقَالَ اللَّيْثُ : حَدَّثَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ ، فَأُتِيَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَمَرَ فَقُطِعَتْ يَدَاهَا ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَحَسُنْتَ تَوْبَتُهَا وَتَزَوَّجَتْ ، وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(٥) - هُوَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ شَرَاخِيلَ حَبِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَكْنَى أَبَا زَيْدٍ تَوْفَى فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - الْجَمْعُ ١ / ٤٠

(٦) - لَعْلُهُ يَعْنِي الزَّرْكَشَى يَنْظُرُ التَّنْقِيعَ (١ / ١١٩)

(٧) - هَذَا مَقَالُهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ ٨ / ٢٦٣ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ ٤ / ١٨٩١ وَبِهِ جَزْمٌ =

ابن عبد الأسد بنت أخى أبى سلمة بن عبد الأسد . (١)

٩ - [بَابُ لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ]

٢٢٨ - (عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ) ^(٢) قَالَ: سَأَلْتُ أُمِّي أَبِي بَعْضَ الْمَوْهَبَةِ لِي [٣٧٨/ب

مِنْ مَالِهِ) أُمُّهُ هِيَ : عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ كَمَا جَاءَ مُصْرَحًا بِهِ فِي
الْبُخَارِيِّ ^(٣) وَالْمَوْهوبُ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ كَمَا جَاءَ مُصْرَحًا بِهِ أَيْضًا ^(٤) وَفِي رِوَايَةِ غُلَامٍ مِنْ
غَيْرِ شَكٍّ . ^(٥) وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ ^(٦) : حَدِيقَةٌ وَحَمَلَهَا ابْنُ حَبَّانٍ عَلَى حَالَتَيْنِ . ^(٧)

= ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ١٢ / ٨٨

(١) - سبق أن أشرت فى (٣٠٥ / ب) عن التناقض بين مذهبي الشارح فهناك فى حديث : (بلغ عمر أن
فلانا باع خمرا) لم يسمه تعففا وهنا يسميه بل يناقش فى تحقيق الاسم مع أن كليهما صاحبيان !!

٢٢٨ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ،
عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَأَلْتُ أُمِّي أَبِي بَعْضَ الْمَوْهَبَةِ لِي مِنْ مَالِهِ ، ثُمَّ بَدَأَ
لَهُ فَوَهَبَهَا لِي ، فَقَالَتْ : لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَخَذَ بِيَدِي ، وَأَنَا غُلَامٌ ، فَأَتَى بِي
النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ ، سَأَلْتَنِي بَعْضَ الْمَوْهَبَةِ لِهَذَا ، قَالَ : (أَلَاكَ وَلَدٌ سِوَاهُ) .
قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَرَاهُ قَالَ : (لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرٍ) . وَقَالَ أَبُو حَرِيرٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ : (لَا
أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ) .

(٢) - النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجى الأنصارى يكنى أبا عبد الله ، وأمه : عمرة بنت
أبى رواحة ، كان واليا للكوفة من قبل معاوية . قتل رضى الله عنه سنة : ٦٤ هـ
ينظر الجمع ٢ / ٥٣١ - ٥٣٢

(٣) - ينظر الحديث : ٢٢٨

(٤) - والتصريح وقع فى رواية أبى ذر . إرشاد السارى ٤ / ٣٨٢

(٥) - إنظر هذه الرواية عن محمد بن النعمان بن بشير وقد سبق تخريجها فى الهبة - باب : ١٢

(٦) - هذه رواية أبى حريز عند ابن حبان ينظر الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان ١١ / ٥٠٦ والفتح
٥ / ٢١٢

(٧) - ينظر الإحسان ١١ / ٥٠٧ - ٥٠٨ حيث جمع ابن حبان بين الرواتين بالحمل على الواقعتين :
إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة . والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا .

(أَبُو حَرِيْزٍ) بحاء مهملة فراء فياء فزأى على زينة سعيد. ^(١) (لَأَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ) استدلّ به على تحريم التفضل بين الأولاد في الهبات « ومذهب مالك والشافعي - رحمها الله - إنّ التفضيل مكروه لا غير ^(٢)، وربما استدلّ على ذلك بالرواية التي قيل فيها : (أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي) ^(٣) فَإِنَّهَا تَقْتَضِي إِبَاحَةَ إِشْهَادِ الْغَيْرِ ^(٤) ولا يُباح إِشْهَادُ الْغَيْرِ إِلَّا عَلَى أَمْرٍ جَائِزٍ ويكون امتناعه - عليه الصلاة والسلام - من الشهادة على وجه التَّنْزِهِ. « ^(٥)

واستضعف هذا ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: « بَأَنَّ الصَّيْغَةَ وَ إِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا الْإِذْنُ إِلَّا أَنَّهَا مُشْعَرَةٌ بِالتَّنْفِيرِ الشَّدِيدِ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ حَيْثُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ مَبَاشَرَةِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ مُعَلَّلًا بِأَنَّهَا جَوْرٌ فَتَخْرُجُ الصَّيْغَةُ عَنْ ظَاهِرِ الْإِذْنِ بِهَذِهِ الْقِرَائِنِ وَقَدْ اسْتَمَعَلُوا مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ فِي مَقْصُودِ التَّنْفِيرِ. »

قال المَهَلَّبُ: « وفي هذا الحديث من الفقه أنّ الإنسان لا يضع اسمه في وثيقة لا تجوز ومن العلماء من رأى جوازه بقصد الشهادة على الممنوع ليرد. « ^(٦)

قال ابن المُنِيرِ: « إنما يريد لا ^(٧) يضع خطّه في وثيقة بظاهر الجواز مع أنّ الباطن باطل ، وأمّا المساطير التي تُكْتَبُ لإبطال العقود الفاسدة بصيغة الاستدراك لا البناء فلا خلاف ولا خفاء في وجوب وضع الشهادة فيها . ولو وَضَعَ شهادته في وثيقة كُتِبَتْ بظاهر الجواز والعقد فاسدٌ زاد في خطّه فقال : والأمر بينهما في ذلك محمول على ما يَصَحُّحُهُ الشَّرْعُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يُبْطِلُهُ . ومثل هذا الوضع لا يكاد يُخْتَلَفُ فِيهِ. « ^(٨)

(١) - أبو حريز هو عبد الله بن الحسين الأزدي ، البصري قاضي سجستان ، صدوق يخطيء .
تقريب التهذيب ١ / ٤٨٦

(٢) - ينظر المغنى ٦ / ٢٦٢ فما بعدها وإحكام الأحكام ٤ / ١٣٨

(٣) - أخرجها مسلم في الهبات — باب كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة . وفي شرح النووي ١١ / ٦٨

(٤) - سبق الكلام في دخول (ال) على (غير) ينظر (١ / ٣٢٥)

(٥) - الكلام بنصه لابن دقيق العيد في إحكام الأحكام ٤ / ١٣٨ - ١٣٩ ولم ينسبه إليه الدماميني

(٦) - ينظر شرح ابن بطلال ج ٣ (٣٠٥ / ب)

(٧) - عن ط . وفي سائر النسخ : لما .

(٨) - لم أهد . إليه .

٢٢٩ - (خَيْرُكُمْ قَرْنِي) الْقَرْنُ أَهْلُ الْعَصْرِ مُتَقَارِبَةُ أَسْنَانِهِمْ مُشْتَقٌّ مِنَ الْاِقْتِرَانِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَجْمَعُهُمْ وَيُقَالُ : إِنَّهُ لَا يَكُونُ قَرْنًا حَتَّى يَكُونُوا فِي زَمَانٍ نَبِيٍّ أَوْ رَئِيسٍ يَجْمَعُهُمْ عَلَى مِلَّةٍ وَرَأْيٍ أَوْ مَذْهَبٍ . ^(١) (يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ) لَا يَعَارِضُ هَذَا حَدِيثٌ : « خَيْرُ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا » ^(٢) لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي حَقِّقِ الْأَدَمِيِّينَ وَهَذَا فِي حَقِّقِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي لَا طَالِبَ لَهَا . ^(٣)

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : « وَقِيلَ الْأَوَّلُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْغَيْبِ فِي أَمْرِ الْخَلْقِ فَيَشْهَدُ عَلَى قَوْمٍ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَلَا خَرِينَ بغيره . » ^(٤)

قُلْتُ : هَذَا مُشْكَلٌ لِأَنَّ الدَّمَ وَرَدَ فِي الشَّهَادَةِ بِدُونِ اسْتِشْهَادٍ وَالشَّهَادَةُ عَلَى الْغَيْبِ مَذْمُومٌ ^(٥) مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ بِاسْتِشْهَادٍ أَوْ بِدُونِهِ .

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : « وَطَابِقُ هَذَا الْحَدِيثِ أَعْنَى (خَيْرُكُمْ قَرْنِي) التَّرْجُمَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ : بَابُ لَا يَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ . لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ ذَمٌّ الْمَتَسَرِّعِ إِلَى الشَّهَادَةِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ وَمِثْلُ / هَذَا جَدِيرٌ بِأَنْ يَشْهَدَ عَلَى كُلِّ مَا عُرِضَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ جَوْرًا وَلَا يَتَثَبَّتُ وَلَا يَنْصَحُ الْجَائِرَ فَيَصْرِفُهُ عَنِ الْجَوْرِ . وَانْظُرْ إِنْ كَانَ هَذَا تَعْدِيلًا مِنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِلْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَالْقَرْنِ الْأَوَّلِ فَكَيْفَ حَكَمَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِطَلَبِ

٢٢٩ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ زُهْدَمَ بْنَ مُضَرَّبٍ حَدَّثَنَا آدَمُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ زُهْدَمَ بْنَ مُضَرَّبٍ

قَالَ : سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (خَيْرُكُمْ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) . قَالَ عِمْرَانُ : لَا أَدْرِي ، أَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنْ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَقُونَ ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ) .

(١) - يَنْظُرُ اللَّسَانُ مَادَّةَ (ق ر ن) فِيهَا الْكَلَامُ السَّابِقُ .

(٢) - أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَقْضِيَةِ — بَابُ خَيْرِ الشُّهُودِ . وَفِي شَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٧ / ١٢

(٣) - نَقَلَهُ مِنَ التَّنْقِيحِ (١١٩ / ١)

(٤) - الْمَرْجِعُ السَّابِقُ . وَهُوَ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ يَنْظُرُ فِي أَعْلَامِ الْحَدِيثِ ١٣٢٠٦ / ٢

(٥) - كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : مَذْمُومَةٌ . لِأَنَّ مِطَابَقَةَ الْخَبَرِ مَعَ الْمَبْتَدَأِ وَاجِبَةٌ فِي التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ .

التَّزْكِيَّةُ وَقَدْ كَانَ قَرْنُهُ حِينَئِذٍ مِنَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي ؟

والجوابُ إِنَّ التَّزْكِيَّةَ التَّامَّةَ إِنَّمَا حَصَلَتْ لِلْقَرْنِ الْأَوَّلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ) ^(١) مع قوله : (وَكذلك جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) ^(٢) أى : عدلاً خِيَارًا فَشَهِدَ لَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْعَدَالَةِ وَالرَّضَى فتمتَّ التَّزْكِيَّةُ فِيهِمْ . «
قلت : تعليقُ تمامِ التَّزْكِيَّةِ عَلَى شَهَادَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ جَمِيعاً مَحَلُّ بَحْثٍ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ .
ثم قال ^(٣) : « وَأَمَّا مَنْ بَعْدَهُمْ فَمَا ثَبِتَ لَهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِينَ يَتَأَخَّرُونَ عَنْهُمْ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ التَّزْكِيَّةُ . » ^(٤)

(وَيَنْذِرُونَ) بفتح حرف المضارعة وكسر الذال المعجمة وضمها وهذا لا يعارض حديث النهي عن النذر ^(٥) ؛ وإنما هو تأكيدٌ لأمره وتحذير من التهاون به بعد إيجابه . قال الزركشي : « النذرُ إيجابك على نفسك تبرعاً من عبادة أو صدقة أو غير ذلك . » ^(٦)
قلت : هذا لا يتمشى على مذهبنا ؛ لأنه لا ^(*) ينطبق على نحو : إن فعلتُ كذا فليلَّه على طلاق زوجتي فلانة . إذ يصدق عليه أنه إيجابٌ تبرّع ولا يلزم الطلاقُ عندنا فى مثل هذه الصورة فإنه غير قربة .

قال شيخنا ابن عرفة - رحمه الله - /النذرُ الأعمُّ من الجائز : « إيجابُ امرئٍ على نفسه لله امرأً » ^(٧) لحديث : (مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ) ^(٨)

(١) - الفتح من الآية : ١٨ وتمامها : « إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا . »

(٢) - البقرة من الآية : ١٤٣

(٣) - أى : ابن المنير .

(٤) - لم أظفر به .

(٥) - الحديث : عن عبد الله بن عمر قال : « نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن النذر وقال : إنه لا يردُّ شيئاً ولكنه يُستخرجُ به من البخل . » البخارى : الإيمان والنذور — باب الوفاء بالنذر وفى الفتح ١١ / ٥٧٦

(٦) - التنقيح (١١٩ / ١)

(*) - عن ط .

(٧) - ينظر شرح حدود ابن عرفة ١ / ٢٠٨

(٨) - الحديث : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ . » أخرجه البخارى فى الإيمان و النذور — باب النذر فيما لا يملك وفى معصية . وفى الفتح ١١ / ٥٨٥

وإطلاق^(١) الفقهاء على المحرم نذرًا. «وَأَخَصُّهُ الْمَأْمُورَ بِإِدَائِهِ التَّزَامُ طَاعَةً بِنِيَّةٍ قُرْبَةً لَا لِمَتَنَاعٍ^(٢) مِنْ أَمْرِ هَذَا يَمِينٌ. »

(وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمْنُ) بكسر السين المهملة وفتح الميم ومعناه : عِظْمُ حِرْصِهِمْ عَلَى الدُّنْيَا وَالتَّمَتُّعِ بِلَذَاتِهَا وَإِثَارِ شَهَوَاتِهَا وَالتَّرَفِّهِ فِي نَوْعِيمِهَا حَتَّى تَسْمُنَ أَجْسَادُهُمْ .
وقيل: المرادُ تَكَثُّرُهُمْ^(٣) بما ليس فيهم وادِّعَاهُمْ لِشَرَفٍ لَيْسَ لَهُمْ، وقيل : المرادُ جمعهم المال.^(٤)

١٠ - [بَابُ مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ]

(وَمَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ أَثِمٌ قَلْبُهُ)^(٥) قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مَا حَاصِلُهُ : إِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ بِقَوْلِهِ : (أَثِمٌ) حَتَّى أَضَافَهُ إِلَى الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الذَّنْبَ هُنَا كِتْمَانُ الشَّهَادَةِ وَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ فَأُضِيفَ إِلَى مَحَلِّهِ الْخَاصِّ كَمَا تُؤَكِّدُ الرَّوَايَةُ فَنَقُولُ : سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ وَوَعَاةُ قَلْبِي .^(٦)
٢٣ - (سُئِلَ [النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] - عَنِ الْكِبَائِرِ) هِيَ جَمْعُ كَبِيرَةٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَدِّهَا^(٧) فَقِيلَ: هِيَ الْمَعْصِيَةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْحَدِّ . وَقِيلَ: مَا نَصَّ

(١) - أى : وإطلاق . هذا وسابقه تعليل وشرح من الدماميني على كلام شيخه .

(٢) - فى النسخ : لا امتناع . والمعنى واحد

(٣) - فى ط : تأمرهم .

(٤) - ينظر تلك الأقوال أيضا فى الفتح ٥ / ٢٦٠ والعمدة ١٣ / ٢١٤

(٥) - البقرة من الآية : ٢٨٣

(٦) - الكشاف (قمحاوى) ١ / ٤٠٦

٢٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ : سَمِعَ وَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَا :
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ
عَنِ الْكِبَائِرِ قَالَ : (الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ) .
تَابِعَهُ غُنْدَرٌ وَأَبُو عَامِرٍ وَبَهْزٌ وَعَبْدُ الصَّمَدِ ، عَنْ شُعْبَةَ .

(٧) - ينظر هذا الاختلاف وطرفاً من هذه الأقوال فى العمدة ١٣ / ٢١٦

الْكِتَابُ عَلَى تَحْرِيمِهِ [أَوْ] ^(١) مَا لَحِقَ صَاحِبَتِهَا وَعَيْدٌ شَدِيدٌ بِنَصِّ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ . ^(٢)
 وقيل : ما أذن بقلّة اكتراث مرتكبه بالدين . وقيل : ما نصّ الكتاب على تحريمه أو
 وجب في جنسه حدّ هذا ما ذكروه في الضبط ، والتفصيل مستوعب في الفقهيات .
 ٢٣١ - (أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) يدلّ على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير

وأكبر ولا يلزم من كون هذه أكبر الكبائر استواء رتبتها هي في نفسها كما إذا قلت :
 زيدٌ وعمروُ أفضل من بكرٍ . فإنه لا يقتضى استواء زيد / وعمرو في الأفضليّة أن قد
 يكونان متفاوتين فيها وكذلك هنا فإنّ (الإِشْرَاق) أكبر الذنوب المذكورة في
 الأحاديث التي فيها ذكر الكبائر . (وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا) فيه حجّة لمن قال : الجلوس
 للنائم والقعود للقائم . ^(٣) (فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ) هذا محمول على شهادة الزور
 كما جاء في الحديث الآخر ^(٤) ؛ لأنّا لو حملناه على عمومه لزم أن تكون الكذبة الواحدة
 مطلقاً كبيرة وليس كذلك فقد نصّ الفقهاء على أنّ الكذبة الواحدة وما يقاربها لا
 تسقط العدالة ولو كانت كبيرة لأسقطتها ومراتب الكذب تتفاوت بحسب تفاوت
 مفاسده . ^(٥)

(١) - زيادة يقتضيها السياق .

(٢) - في النسخ : كتاب أو سنة .

٢٣١ - قال البخاري - رحمه الله - :

: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ : حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) . ثَلَاثًا ،
 قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : (الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا ،
 فَقَالَ - أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ) . قَالَ : فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ .
 وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ .

(٣) - منهم الفيومي قال في المصباح المنير (ج ل س) : « الجلوس غير القعود ؛ فإن الجلوس هو الإنتقال
 من سفل إلى علو والقعود هو الانتقال من علو إلى سفل ، فعلى الأول يقال لمن هو نائم أو ساجد : اجلس
 . وعلى الثاني يقال لمن هو قائم : اقعد . »

(٤) - هو الحديث الذي سبق برقم : ٢٣٠

(٥) - الكلام السابق لابن دقيق العيد في إحكام الأحكام ٤ / ٤٤٤ ولم يعزه إليه الدماميني .

قال ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: «وقد نصَّ في الحديث الصحيح على أنَّ الغيبة والنَّمِيمَةَ كبيرةٌ، والغيبة عندي تختلف بحسب القول المغتاب به (١) فالغيبة بالقَذْفِ كبيرةٌ لإيجابها الحدَّ ولا تُساوِيها الغيبةُ بِقَبِيحِ الْخِلْقَةِ مَثَلًا أَوْ قُبْحِ بَعْضِ الْهَيْئَةِ فِي اللِّبَاسِ مَثَلًا. واهْتِمَامُهُ - عليه السَّلام - بأمر شهادة الزُّورِ يحتمل أن يكون لأنها أسهلُّ وقوعاً على النَّاسِ والتَّهاون بها أكثرُ فمفسدتها أيسرُ وقوعاً ألا ترى أنَّ المذكورَ معها هو الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ولا يقع فيه مسلمٌ. وعقوقُ الوالدين والطَّبعُ صارَقاً عنه.

وأما قولُ الزُّورِ فإنَّ الحواملَ عليه كثيرةٌ كالعداوة وغيرها فاحتيج إلى الاهتمام بتعظيمه وليس ذلك لعظمه بالنسبة إلى ما ذكره معه وهو الإِشْرَاقُ قطعاً. « (٢)

(الْجُرَيْرِيُّ) (٣) بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ / وِيَاءٍ تَصْغِيرٍ بَيْنَ رَءَيْنٍ مَنْسُوبٍ إِلَى جُرَيْرِ بْنِ [٣٨١/أ]

عُبَاد. (٤)

(شَهَادَةُ امْرَأَةٍ مُنْتَقِبَةٍ) (٤) بِمِيمٍ فَنُونٍ فَتَاءٍ فَوْقِيَّةٍ، وَيُرْوَى بِتَقْدِيمِ التَّاءِ عَلَى

النُّونِ. (٥)

١١ - بَابُ شَهَادَةِ الْأَعْمَى [وَأَمْرِهِ وَنِكَاحِهِ وَإِنْكَاحِهِ وَمُبَايَعَتِهِ

وَقَبُولِهِ فِي التَّائِذِينَ وَغَيْرِهِ، وَمَا يُعْرَفُ بِالْأَصْوَاتِ]

(١) - في إحكام الأحكام : بحسب القول والمغتاب به .

(٢) - المرجع السابق .

(٣) - هو سعيد بن إياس الجُرَيْرِيُّ أَبُو مسعود البصري ثقة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين . مات سنة : ١٤٤ هـ - تقريب التهذيب ١ / ٣٤٨

(٤) - هو جُرَيْرُ بْنُ عُبَادِ بْنِ ضَبِيعَةَ بْنِ قَيْسٍ . قال ابن حزم : ومن بنى جرير بن عباد الجُرَيْرِيُّ المحدث . جمهرة أنساب العرب ص : ٣٢٠

(٤) - قال البخاري - رحمه الله - تعليقا : « وأجاز سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ شهادة امرأة منتقبة . » وهذا لم يذكره البخاري هنا بل ذكره في الباب الذي يلي هذا الباب وهو باب شهادة الأعمى وأمره ، الخ

(٥) - هذه رواية أبي ذرٍّ . الفتح ٥ / ٢٦٥

نَارَعَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ فَقَالَ : « لَيْسَ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ دَلَالَةٌ عَلَى قَبُولِ شَهَادَةِ الْأَعْمَى . » ^(١) وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ بِمَا هُوَ قَائِلٌ لِلْقَدْحِ فِيهِ .

٢٣٢ - (سَمِعَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ :

يَرْحَمُهُ ^(٢) اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا) هَذَا الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطْمِيُّ

نَبَهُ عَلَيْهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ فِي مُبْهَمَاتِهِ . ^(٣) (فَسَمِعَ صَوْتَ عَبَّادٍ) هُوَ عَبَّادُ بْنُ بَشَرَ ابْنِ

وَقَشِ الْأَشْهَلِيِّ ^(٤) رَفِيقُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ ^(٥) فِي الْمَصْبَاحِينَ . ^(٦)

١٢ - [بَابُ شَهَادَةِ النِّسَاءِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى]

(١) - ينظر الفتح ٢٦٦ / ٥ والعمدة ٢٢١ / ١٣

٢٣٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

« حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : (رَحِمَهُ اللَّهُ ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً ، أَسْقَطْتُهُنَّ مِنْ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا) .

وَرَأَى عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ : تَهَجَّدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي ، فَسَمِعَ صَوْتَ عَبَّادٍ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : (يَا عَائِشَةُ ، أَصَوْتُ عَبَّادٍ هَذَا) . قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : (اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبَّادًا) . ^(٢) - فِي الصَّحِيحِ : رَحِمَهُ .

(٣) - ينظر الغوامض والمبهمات ٣٨٥ / ١ والفتح ٢٦٥ / ٥

قال ابن حجر - رحمه الله - في مقدمة فتح الباري ص : ٢٨٦ : « هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ الْقَارِئُ وَزَعَمَ عَبْدُ الْغَنِيِّ أَنَّهُ الْخَطْمِيُّ وَلَيْسَ فِي رَوَايَتِهِ الَّتِي سَاقَهَا نَسَبَتُهُ كَذَلِكَ ، وَقَدْ فَرَّقَ ابْنُ مِنْدَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَطْمِيِّ فَأَصَابَ . » وَذَكَرَ أَيْضًا فِي الْإِصَابَةِ ٢ / ٣٨٣ فِي تَرْجُمَةِ الْخَطْمِيِّ أَنَّهُ كَانَ صَغِيرًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِمَّا يَنْفَى أَنْ يَكُونَ هُوَ الْقَارِئُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) - هُوَ مِنْ قَدَمَاءِ الصَّحَابَةِ أَسْلَمَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَأَبْلَى يَوْمَ الْيَمَامَةِ فَاسْتَشْهَدَ بِهَا .
تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ٤٦٦ / ١

(٥) - أُسَيْدٌ - بِالتَّصْغِيرِ - ابْنُ حُضَيْرِ بْنِ سِمَاكٍ الْأَنْصَارِيُّ ، الْأَشْهَلِيُّ . صَحَابِيُّ جَلِيلٌ مَاتَ سَنَةَ : ٢٠ أَوْ ٢١ هـ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ١٠٤ / ١

(٦) - قَوْلُهُ : (الْمَصْبَاحِينَ) يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي لَيْلَةٍ مَظْلَمَةٍ وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمَصْبَاحِينَ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ . « وَهُمَا : عَبَّادٌ وَأُسَيْدٌ . وَينظر في الفتح ١ / ٥٥٩ - ٥٦٠ »

: « فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ » ^(١)

أَيُّ : فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّهِيدَانِ رَجُلَيْنِ فَالشَّهِيدَانِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، أَوْ فَلْيَشْهَدْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، وَهُوَ أَنْسَبُ مِنْ قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ : « فَلْيَشْهَدْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ . » ^(٢) إِذِ الْمَأْمُورُ هُمُ الْمَخَاطِبُونَ لَا الشَّهَدَاءُ .

١٣ - [بَابُ شَهَادَةِ الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ]

(وَقَالَ شُرَيْحٌ) بِشَيْنٍ مَعْجَمَةٌ وَحَاءٌ مَهْمَلَةٌ مُصَغَّرٌ . ^(٣) (كُلُّكُمْ [بَنُو] عَبِيدٍ

وَإِمَاءٍ) ^(٤) كَذَا لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ وَعِنْدَ ابْنِ السَّكَنِ : (كُلُّكُمْ عَبِيدٌ وَإِمَاءٌ) ^(٥) وَهُوَ ظَاهِرٌ .

٢٣٣ - (فَجَاءَتْ أُمَّةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا) رَوَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ

حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ ^(٦) عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ^(٧) حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ ^(٨) قَالَ :

(١) - البقرة من الآية : ٢٨٢

(٢) - ينظر الكشف ٤٠٣ / ١ ولم يظهر لى فرق بين تقدير الدماميني : (أَوْ : فَلْيَشْهَدْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) وبين قول الزمخشري فى الكشف : (فَلْيَشْهَدْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) . إِلَّا أَنَّى رَأَيْتَ الْقِسْطَ لَانِي نَقَلَ قَوْلَ الزَّمْخَشَرِيِّ بِلَفْظٍ : (فَلَمْ يُسْتَشْهَدْ) وَلَعَلَّ إِتْيَاهُ أَرَادَهُ الدَّمَامِينِي .

(٣) - هو ابن الحارث بن قيس الكوفى القاضى ، أبو أمية مخضرم ، ثقة ، وقيل : له صحبة مات فى حدود سنة : ٨٠ هـ - تقريب التهذيب ١ / ٤١٦

(٤) - كذا قاله البخارى - رحمه الله - تعليقا .

(٥) - ينظر الفتح ٥ / ٢٦٧ والعمدة ١٣ / ٢٢٣

٢٣٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ . وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ ، أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ : أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ : قَالَ : فَجَاءَتْ أُمَّةٌ سَوْدَاءُ ، فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي ، قَالَ : فَتَنَحَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، قَالَ : (وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا) . فَفَهَا عَنْهَا .

(٦) - هو عمر بن سعيد بن أبى حسين النوفلى ، المكى ، ثقة . الجمع ١ / ٣٤٠ والتقريب ١ / ٧١٨

(٧) - هو عبد الله بن أبى مليكة سبقت ترجمته فى (٣١٢ / ١)

(٨) - سبقت ترجمته فى (٣٧٤ / ١)

« تزوجت ابنة أبي إهاب ^(١) فلما كان صبيحة ملكتها جاءت مولاة ^(٢) لأهل مكة فقالت : إنى قد أَرْضَعْتُكُمَا . قال عُبَيْدَةُ : فَرَكِبْتُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو بالمدينة فذكرت له ذلك ، وقلتُ / فسألتُ أهل الجارية فأُنكروا . فقال : كيف وقد قيل ؟ ! [٣٨١/د] ففارقتهما ونكحتُ غيري . » (*)

قال الإسماعيلي : « من حيثُ صحَّ البخاريّ حديثُ ابنِ جريجٍ عن [ابنِ] أبي مُليكة فقد صحَّ حديثُ عمر بن سعيد عنه وهو يروى : (مولاة لأهل مكة) ومن كانت حرةً وعليها ولاءٌ فقد تُدعى بهذا الاسم لأنه ممَّن ^(٣) يريد تحقيرها وتصغيرها . » (٤) قلت : حاصله أن إطلاق الأمة على هذه المذكورة عند البخاريّ مجازيٌّ باعتبار ما كانت عليه ؛ وإنما هي حرةٌ بدليل قوله في الحديث الآخر : (مولاة لأهل مكة) فإذاً ليس هذا من شهادة الإمام في شيء على أنها لم تعمل شهادتها في حديث البخاريّ وإنما دله عليه الصلاة والسلام على طريق الورع وقد سبق . ^(٥)

حَدِيثُ الْإِفْكِ

١٥ - [بَابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا]

٢٣٤ - (فَأَيُّ تُهْنُ) بتاء التَّأْنِيثِ .

(١) - هي أم يحيى . ينظر أسد الغابة ٦ / ٤١٠ والإصابة ٤ / ٥٠٦ . وفي الفتح ٥ / ٢٠٨ : أن اسمها : زينب أو غنية . ولم تجد المراجع أكثر من هذا .

(٢) - عن التنقيح . وفي النسخ : امرأة .

(*) - ينظر التنقيح (١١٩ / ب)

(٣) - في ط : مما .

(٤) - ينظر التنقيح (١١٩ / ب) والفتح ٥ / ٢٦٨ والعمدة ١٣ / ٢٢٤

(٥) - ينظر (٣٧٤ / أ)

٢٣٤ - سبق جزء من هذا الحديث برقم : ١٩٨ إلا أن البخاري - رحمه الله - ذكره هنا مطولاً قال :

حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، وَأَفْهَمِي بَعْضُهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَلْقَمَةَ ابْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا ، فَبَرَّأَهَا مِنْهُ ، قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنْ حَدِيثِهَا ، وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى مِنْ بَعْضٍ ، وَأَثْبَتُ لَهُ أَقْصَا صَاحِبًا ، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا ، زَعَمُوا : أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ ←

بِهَا مَعَهُ ، فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا ، فَخَرَجَ سَهْمِي فَخَرَجْتُ مَعَهُ ، بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ ، فَأَنَا أُحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ وَأُنْزَلُ فِيهِ ، فَمِرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَتِهِ تِلْكَ وَقُتِلَ ، وَدَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ ، أَدْنَى لَيْلَةٍ بِالرَّحِيلِ ، فَقُمْتُ حِينَ أَذْنُوا بِالرَّحِيلِ ، فَمَشَيْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ الْجَيْشَ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي ، أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحْلِ ، فَلَمَسْتُ صَدْرِي ، فَإِذَا عِقْدٌ لِي مِنْ جَزَعٍ أَظْفَارُ قَدِّ انْقَطَعَ ، فَرَجَعْتُ فَالْتَمَسْتُ عِقْدِي فَحَبَسَنِي ابْتِغَاؤُهُ ، فَأَقْبَلَ الَّذِينَ يَرْحَلُونَ لِي ، فَاحْتَمَلُوا هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أَرْكَبُ ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنِّي فِيهِ ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِفَافًا لَمْ يَقْلُنَّ ، وَلَمْ يَعْشَيْنَ اللَّحْمُ ، وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْعُلُقَةَ مِنَ الطَّعَامِ ، فَلَمْ يَسْتَنْكِرِ الْقَوْمُ حِينَ رَفَعُوهُ يَثْقُلُ الْهَوْدَجُ فَاحْتَمَلُوهُ ، وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ ، فَبَعَثُوا الْجَمَلَ وَسَارُوا ، فَوَجَدْتُ عِقْدِي بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الْجَيْشُ ، فَجِئْتُ مَتْرَلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ ، فَأَمَمْتُ مَتْرَلِي الَّذِي كُنْتُ بِهِ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ غَلَبَنِي عَيْنَايَ فَنِمْتُ ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ السُّلَمِيِّ ثُمَّ الذَّكْوَانِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْجَيْشِ ، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَتْرَلِي ، فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ فَأَتَانِي ، وَكَانَ يَرَانِي قَبْلَ الْحِجَابِ ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِأَسْرَجَاعِهِ ، حِينَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ ، فَوَطِئَ يَدَهَا فَرَكِبْتُهَا ، فَانْطَلَقَ يَقُودُ بِي الرَّاحِلَةَ ، حَتَّى أَتَيْنَا الْجَيْشَ بَعْدَ مَا نَزَلُوا مُعَرَّسِينَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ ، فَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ ، وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى الْإِفْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِبْنِ سُلُوكٍ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَاشْتَكَيْتُ بِهَا شَهْرًا ، يُفِيضُونَ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الْإِفْكَ ، وَيَرِيئِي فِي وَجْعِي : أَنِّي لَا أَرَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ اللَّطْفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَمْرَضُ ، إِنَّمَا يَدْخُلُ فَيَسْلَمُ ، ثُمَّ يَقُولُ : (كَيْفَ نِيَكُمْ) . لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَقَهْتُ ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مُسْطَحٍ قَبْلَ الْمَنَاصِعِ ، مُتَبَرِّزًا ، لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الْكُفَّ قَرِيبًا مِنْ بُيُوتِنَا ، وَأَمْرُنَا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ فِي الْبَرِّيَّةِ ، أَوْ فِي التَّنَزُّو ، فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مُسْطَحٍ بِنْتُ أَبِي رَهْمٍ نَمْشِي ، فَفَعَرْتُ فِي مِرْطَهِهَا ، فَقَالَتْ : تَعِسَ مُسْطَحٌ ، فَقُلْتُ لَهَا : بِشَسِّ مَا قُلْتَ ، أَتَسْبِيَنَّ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا ، فَقَالَتْ : يَا هَتَاهُ أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا ، فَأَخْبَرَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْإِفْكَ ، فَازْدَدْتُ مَرَضًا إِلَى مَرَضِي ، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ ، فَقَالَ : (كَيْفَ نِيَكُمْ) . فَقُلْتُ : أَتَذُنُّ لِي إِلَى أَبِيي ، قَالَتْ : وَأَنَا حِينَئِذٍ أُرِيدُ أَنْ أَسْتَقِنَ الْخَبَرَ مِنْ قَبْلِهِمَا ، فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ أَبِيي ، فَقُلْتُ لِأُمِّي : مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ ؟ فَقَالَتْ : يَا بِنْتِي ، هُوَنِي عَلَى نَفْسِكَ الشَّانَ ، فَوَاللَّهِ لَقَلَّمَا كَانَتْ أَمْرًا قَطُّ وَضِئَةً ، عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا ، وَلَهَا ضَرَائِرُ ، إِلَّا أَكْثَرَنَ عَلَيْهَا . فَقُلْتُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهَذَا ؟ قَالَتْ : فَبِتُ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ ، لَا يَرْفَأُ لِي دَمْعٌ ، وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، حِينَ اسْتَلَبْتُ الْوَحْيَ ، يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ لَهُمْ ، فَقَالَ أُسَامَةُ : أَهْلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا نَعْلَمُ وَاللَّهِ إِلَّا خَيْرًا ، وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ ، وَسَلِّ الْجَارِيَةَ تَصُدُقَكَ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ ، فَقَالَ : (يَا بَرِيرَةُ ، هَلِ رَأَيْتَ فِيهَا شَيْئًا يَرِيْبُكَ) . فَقَالَتْ بَرِيرَةُ : لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّنَا جَارِيَةٌ

← حَدِيثُ السَّنِّ ، تَنَامُ عَنِ الْعَجِينِ ، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَنَأْكُلُهُ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ ، فَاسْتَعْدَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ سُلُوكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ يَعْدُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا ، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا ، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي) . فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنَا وَاللَّهِ أَعْدُرُكَ مِنْهُ : إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرْبَنَا عَنْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الْخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ . فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ ، وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا ، وَلَكِنْ أَحْمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ ، فَقَالَ : كَذَبْتُ لَعَمْرُ اللَّهِ لَا تَقْتُلُهُ ، وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ فَقَالَ : كَذَبْتُ لَعَمْرُ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَنَقْتُلَنَّهُ ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ مُجَادِلٌ عَنِ الْمُنَافِقِينَ . فَتَارَ الْحَيَّانِ : الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ ، حَتَّى هَمُّوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ ، فَتَنَزَّلَ فَخَفَّضَهُمْ ، حَتَّى سَكَّتُوا وَسَكَتَ ، وَبَكَتْ يَوْمِي لَا يَرِقًا لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ ، فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبَوَايَ ، قَدْ بَكَتْ لَيْلَتَيْنِ وَيَوْمًا ، حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ الْبُكَاءَ قَالِقُ كَيْدِي ، قَالَتْ : فَبَيْنَا هُمَا جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي ، إِذْ اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنْتُ لَهَا ، فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِي ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قَبْلَ فِي مَا قَبْلَ قَبْلَهَا ، وَقَدْ مَكَثَ شَهْرًا لَا يُوحِي إِلَيْهِ فِي شَأْنِي شَيْءٌ ، قَالَتْ : فَتَشَهَّدَ ، ثُمَّ قَالَ : (يَا عَائِشَةُ ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ كُنْتَ بَرِيئَةً فَسِيرْتُكَ اللَّهُ ، وَإِنْ كُنْتَ أَلَمْتَ بِشَيْءٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ) . فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ قَلِصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أَحْسُ مِنْهُ قَطْرَةً ، وَقُلْتُ لِأَبِي : أَجِبْ عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ لِأُمِّي : أَجِيبِي عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا قَالَ ، قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَتْ : وَأَنَا جَارِيَةُ حَدِيثِ السَّنِّ لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقُلْتُ : إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ سَمِعْتُمْ مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ ، وَوَقَرُ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَقْتُمْ بِهِ ، وَلَئِنْ قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي بَرِيئَةٌ ، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي لَبَرِيئَةٌ ، لَا تُصَدِّقُونِي بِذَلِكَ ، وَلَئِنْ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرِ ، وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ ، لَتُصَدِّقُنِي ، وَاللَّهِ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ إِذْ قَالَ : « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ » . ثُمَّ تَحَوَّلْتُ عَلَى فِرَاشِي ، وَأَنَا أَرْجُو أَنَّ يُرِنِّي اللَّهُ ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا ظَنَنْتُ أَنْ يَتَزَلَ فِي شَأْنِي وَحْيًا ، وَلَئِنْ أَحْفَرُ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ فِي أَمْرِي ، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُرِنِّي اللَّهُ ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَمَ مَجْلِسُهُ ، وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ، حَتَّى أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبَرَحَاءِ ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الْجَمَانِ مِنَ الْعَرَقِ فِي يَوْمٍ شَاتٍ ، فَلَمَّا سُري عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَضْحَكُ ، فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ نَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ لِي : (يَا عَائِشَةُ ، أَحْمَدِي اللَّهَ ، فَقَدْ بَرَأَكَ اللَّهُ) . فَقَالَتْ لِي أُمِّي : قُومِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : لَا وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ ، وَلَا أَحْمَدُ إِلَّا اللَّهَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ » . الْآيَاتِ ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا فِي بَرَاءَتِي ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بْنِ أَثَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ : وَاللَّهِ لَا أَتَفَقُّ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا ، بَعْدَ مَا قَالَ لِعَائِشَةَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ - إِلَى قَوْلِهِ - أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » .

قال الزركشي: « هو الوجهُ ويروى : فَأَيُّهُنَّ » ^(١) يعني بدون تاء تأنيث.

قلت: دعواه أن الرواية الثانية ليست على الوجه خطأ ؛ إذ المنصوص أنه إذا أريد بـ (أَيُّ) المؤنث جاز إلحاق التاء به موصولاً كان أو استفهاماً أو غيرها. ^(٢)

(فَخَرَجْتُ مَعَهُ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ) الحجاب نزل بعد تزويج زينب بنت جحش وتزويجها في ذي القعدة سنة أربع على الأصح، والإفك في غزوة المريسيع وهي غزوة بنى المصطلق في شعبان من سنة خمس على الأصح. ^(٣) وفي البخاري كانت غزوة المريسيع سنة ست ^(٤) وقال ابن عتبة ^(٥) : سنة أربع. والصحيح ما سبق .

(أُحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ) هو القبة التي فيها المرأة وهي الحذر. (وَقَفَلَ) أي: رَجَعَ وما أحسن قول صاحبنا زين الدين ابن العجمي ^(٦) - رحمه الله تعالى - بوجه هذه الكلمة حيث يقول:

← فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحِبُّ أَنْ يَغْفَرَ اللَّهُ لِي ، فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ الَّذِي كَانَ يُجْرِي عَلَيْهِ .
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي ، فَقَالَ : (يَا زَيْنَبُ ، مَا عَلِمْتُ ،
مَا رَأَيْتِ) . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحْمِي سَمْعِي وَبَصَرِي ، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا خَيْرًا .
قَالَتْ : وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِنِي ، فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ .
قال : وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ :
مِثْلَهُ . قال : وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ : مِثْلَهُ .

(١) - التنقيح (١١٩ / ب)

(٢) - نقله القسطلاني في إرشاد الساري ٤ / ٣٩٠

(٣) - انظر البداية والنهاية ٢ / ١٥٦ نقل عن الواقدي أنه كان في شعبان سنة خمس .

(٤) - ينظر البخاري : المغازي — باب غزوة بنى المصطلق . وفي الفتح ٧ / ٤٢٨

(٥) - ابن عتبة : هو موسى بن عتبة بن أبي عيَّاش الأسدي مولى آل الزبير ، ثقة فقيه إمام في المغازي مات سنة : ١٤١ هـ . تقريب التهذيب ٢ / ٢٢٦ وينظر قوله في البخاري المغازي — باب غزوة بنى المصطلق . وفي الفتح ٧ / ٤٢٨

(٦) - هو أحمد بن محمود بن محمد المعروف بابن العجمي توفي بالطاعون سنة ٨٣٣ هـ وكان بارعا فاضلا نحويا فصيحاً بلغيا . الضوء الامع ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ وشذرات الذهب ٩ / ٢٩٥

وَنَجْمٌ سُرُورِي بَعْدَ بَعْدِهِمْ أَقْلٌ

سَرَى قَلْبِي الْمُضِيِّ خِلَالَ رِكَابِهِمْ

وَسَارَ مَنَايِي خَلْفَ قَلْبِي وَمَا قَفَلَ (١)

وَقَدْ فَتَحَ التَّسْهِيدُ أَجْفَانَ مَقْلَتِي

(أَذَن) رُويَ بِمَدِّ الهمزة وتخفيف الذال المعجمة ، والقصر وتشديد ها . (٢) أَى : أَعْلَمَ (فَإِذَا عَقِدُ) بكسر العين . (٣) (مِنْ جَزَع) بفتح الجيم وإسكان الزاى : الْخَرْزُ المنظوم اليماني . (٤) (أُظْفَارٍ) كذا الرواية بألف .

وقال الخطابي وغيره : الصواب ظفار بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء مبنئ كحَضَارٍ وهى مدينة باليمن (٥) ينسب . وكذا ذكره البخاري في كتاب المغازي (٦) قالوا (٧) : فدل أن المذكور هنا وهم . ومنهم من وجه الرواية الأولى : بأن الأظفار عودٌ يتطيب به فجاز أن يجعل كالأخز ويتحلى به إما لحسن لونه أو لطيب ريحه . (٨)

(يَرْحَلُونَ) بفتح الياء والحاء المهملة المخففة .

قال القاضي : « رحلت البعير - مخففاً - شددت عليه الرَّحْل . » (٩) وعند أبي ذر : (يُرحلون) (١٠) بتشديد الحاء مع ضم الياء وفتح الراء ، وكذا (فرحلوه) بتشديد الحاء . والمعروف التخفيف . (وَلَمْ يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ) وفي المغازي : (لَمْ يَهْبُلْنَ) (١١) بضم الياء الموحدة وكسرها أى : لم يكثر شحومهن عليهن . (١٢) (فَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْعُلُقَةَ مِنَ الطَّعَامِ) العُلُقَةُ : بضم العين المهملة وبالقاف اليسير من الطعام السبذي

(١) - البيتان من الكامل، ولم أقف عليهما .

(٢) انظر الروايتين في إرشاد الساري ٣٩١ / ٤

(٣) - العقد : القلادة .

(٤) - ينظر اللسان مادة (ج زع) وقال : « وهو الذي فيه بياض وسواد تشبه به الأعين .

(٥) - ينظر أعلام الحديث ١٣١١ / ٢

وظفار : مدينة فى موضعين . إحداها قرب صنعاء وهى التى ينسب إليها الجزع الظفاري . وأما ظفار المشهورة اليوم فليست إلا على ساحل بحر الهند . معجم البلدان . ٦٠ / ٤

(٦) - ينظر البخاري : المغازي - باب حديث الإفك . وفى الفتح ٤٣١ / ٧

(٧) - لم أقف على القائلين . ولكن ينظر القول فى التنقيح (١١٩ / ب)

(٨) - ينظر هذا التوجيه فى شرح الكرمانى ١٨٢ / ١١ والتنقيح (١١٩ / ب)

(٩) - المشارق ٢٨٥ / ١

(١٠) - ينظر إرشاد الساري ٣٩١ / ٤

(١١) - البخاري : المغازي - باب حديث الإفك . وفى الفتح ٤٣١ / ٧

(١٢) - ينظر اللسان (ه ب ل)

فيه بُلْغَةٌ . ^(١) (بَعْدَمَا اسْتَمَرَ الْجَيْشُ) استتفع من (مر) ومنه: «سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ» ^(٢) أى: ذاهب / هذا قول الفراء ^(٣) وقال ^(٤) الرَّجَّاج : «معناه دائم» . ^(٥) [٣٨٢ / (فَأَمَّمْتُ مَنْزِلِي) بتشديد الميم أى: قصدت .

وحكى السِّفَاكُوسِيّ تخفيفها ^(٦) ومنه : «أَمَّيْنِ الْبَيْتَ الْحَرَامِ» ^(٧) (وَوَظَنَنْتُ ^(٨) الظَّنَّ هنا بمعنى العلم؛ لأنَّ فَقْدَهُمْ إِيَّاهَا مُحَقَّقٌ قَطْعًا فهو أمرٌ معلومٌ عندهم ———— . (سَيَفْقِدُونِي) بقاف مكسورة ونون واحدة . ^(٩)

قال الزَّرْكَشِيُّ: « فيحتمل أن يكون حذف إحدى النونين وأن يكون مشددةً . » ^(١٠) قلت : هذا ظاهرٌ فى أنه لم يطلع على رواية معينة فى هذه الكلمة . ويروى بنونين . ^(١١) (صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ) بفتح الطاء المهملة المشددة . ^(١٢) (السُّلَمَى) بضم السين المهملة وفتح اللام . (فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ) تَعْنِي قَوْلَهُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . فيحتمل أن يكون شقٌّ عليه ما جرى عليها أو يكون عدها مُصِيبَةً لما وقع فى نفسه أنه لا يَسْلَمُ مِنَ الْكَلَامِ . ^(١٣) (بَعْدَمَا نَزَلُوا مُعْرَسِينَ) التَّعْرِيسُ : ————

(١) - ينظر المصباح المنير (ع ل ق)

(٢) - القمر من الآية : ٢ . وتامها : « وإن يروا آيةً يُعْرِضُوا ويقولوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ . »

(٣) - نظر معانى القرآن للفراء ٣ / ١٠٤ حيث قال فى الآية : « أى: سيبيطل ويذهب . »

(٤) - عن ط . وفى سائر النسخ : وأما .

(٥) - ينظر اللسان مادة (م ر ر)

(٦) - ينظر التنقيح (١٢٠ / أ) والعمدة ١٣ / ٢٢٩

(٧) - المائدة من الآية : ٢

(٨) - فى الصحيح : فظننت .

(٩) - هى رواية فليح بن سليمان عن ابن شهاب . قال ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ٨ / ٤٦١ : «فإذا أن تكون حذفت تخفيفاً ، أو هى مثقلة » وكذا أخرجه مسلم بنون واحدة فى التوبة — باب حديث الإفك وقبول توبة القاذف . والإمام أحمد فى المسند ٦ / ١٩٥

(١٠) - ينظر التنقيح (١٢٠ / أ)

(١١) - هذه رواية أبوى ذرٍّ والوقت . إرشاد السارى ٤ / ٣٩٢

(١٢) - صفوان بن المُعْطَلِ بن ربيعة السُّلَمَى الذُّكَّوانى ، قيل : أسلم قبل الميسيع . وقيل غير ذلك . وهو الذى أثنى عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : (ما عملت منه إلا خيراً) وكان - رضى الله عنه - شجاعاً خيراً فاضلاً . استشهد فى أرمينية سنة : ١٩ هـ أسد الغابة ٢ / ٤١٢

(١٣) - الكلام للزركشى ينظر التنقيح (١٢٠ / أ)

النَّزُولُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ. ^(١) وقال أبو زيد: « هو النزول في أيّ وقت كان . » ^(٢) وَيَشْهَدُ لَهُ ما وقع هنا فإنّها - رضى الله عنها - قالت: (فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ) أي: حِينَ بَلَغَتِ الشَّمْسُ مَنَتَهَا مِنْ الارتفاع كَأَنَّهَا وصلت إلى النحر وهو أعلى الصدر . وقيل: نَحَرُهَا أَوَّلُهَا . وَالظَّهِيرَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ. ^(٣) (يُفِيضُونَ) يُشِيعُونَ الحديثَ يقال: أَفَاضَ الْقَوْمُ فِي الْحَدِيثِ إِذَا ائْتَفَعُوا فِيهِ. ^(٤) (وَيَرِيْبُنِي) بفتح أوّله وضّمّه. يقال: رابني وأرابني بمعنى من الشكّ والوهم. (اللُّطْفُ) (ف) ^(٥)

قال الزركشي: «بضمّ اللّام أي: الرّفق والبرّ» قال ابن الأثير: ويروى بفتح / اللّام [٣٨٣/ والطاء لغة فيه. « ^(٦)

قلت: الَّذِي وقع فِي المِشَارِقِ: « ولا أعرف منه اللُّطْفَ الَّذِي كنتُ أَعْرِفُهُ. كذا رويناه بفتح اللّام والطاء. ويقال أيضاً بضمّ اللّام وسكون الطاء وهو البرّ والتّحفيّ. » ^(٧) وهذا صريحٌ فِي أَنَّ الثّانِيَّ ليس بمرويٍّ لَهُ ويحتملُ بعد ذلك قوله: (ويقالُ أيضاً) أَنَّهُ يَكُونُ مَرْوِيًّا فِي الجُمْلَةِ أو لغةً فِيهِ ولكنها غيرُ مَرْوِيَّةٍ. (كَيْفَ تِيكُمُ؟) هي فِي الإِشارة لمؤنثٍ مثل (ذاكم) فِي المذكَر.

قال الزركشي: « وَهِيَ تَدلُّ عَلَى لُطْفٍ مِنْ حَيْثُ سُؤَالُهُ عَنْهَا وَعَلَى نَوْعٍ جَفَاءٍ

(١) - ينظر اللسان مادة (ع رس)

(٢) - ينظر النوادر ص: ٥٣٩ واللسان مادة (ع رس)

(٣) - نقل الكلام السابق برمته من التنقيح (١٢٠ / أ)

(٤) - ينظر الصحاح مادة (ف ي ض)

(٥) - فِي الأصل طمس .

(٦) - ينظر التنقيح (١٢٠ / أ) والنهاية ٢٥١ / ٤ واللسان والتاج مادة (ل ط ف)

(٧) - المِشَارِق ٣٥٧ / ١

مِنْ قَوْلِهِ (تِيكُمْ) . « (١) (حَتَّى نَقَهْتُ) بفتح القاف أى : أَفَقْتُ مِنْ مَرَضِي

وحكى الجوهري وابن سيدة فيه الكسر أيضاً . (٢)

(أنا وأمُّ مِسْطَحٍ) هى سَلَمَى بنت أبى رُهم (٣) بن المطلب بن عبد مناف خالة أبى بكر الصديق ، وابنها مِسْطَح هو بكسر الميم لقب له وأصله عود من أعواد الخياء ، واسمه : عامر . وقيل : عوف بن أثاثة بن عباد بن عبد المطلب بن عبد مناف . (٤)

(قَبِيلٌ) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة . (المناصع) بصاد مهملة .

قال الأزهري : « موضع خارج المدينة للحديث كانوا يتبرّزون فيه . » (٥) (مُتَبَرِّزِينَ) بفتح الرّاء المشدّدة وهو بدل من (المناصع) يعنى : أنه موضع التبرّز وهو قضاء الحاجة . (الْكُنْفُ) بضمّتين جمع كَنِيف (٦) وأصله السُّتْر . (٧)

(وَأَمَرْنَا أُمَّ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ)

قال القاضي : « بفتح الهمزة وضمّ اللّام نعتٌ للأمر . وقيل : هو وجه الكلام وروى :

(الأوّل) بكسر اللّام وضمّ الهمزة مخففة الواو وصفاً للعرب لا للأمر . تريد - رضى الله

عنها - / أنهم بعدُ لم يَتَخَلَّقُوا بأخلاق أهل الحواضر والعجم . « (٨) [٣٨٣/ب]

فإن قلت : (الأوّل) بضم الهمزة على هذه الرواية جمع لـ (أولى) وواحد العرب لا يصحُّ

(١) - التنقيح (١٢٠ / ١)

(٢) - ينظر الصحاح مادة (ن ق هـ) قال : « نَقِهَ مِنْ مَرَضِهِ - بِالْكَسْرِ - نَقَّاهُ مِثْلُ : تَعَبَ . وكذلك نَقَّاهُ نَقْوَحًا ... »

والمحكم ٩١ / ٤ واللسان مادة (ن ق هـ)

(٣) - عن ط . وفى سائر النسخ : إبراهيم . وهو تصحيف .

(٤) - انظر هذه الترجمة فى أسد الغابة ٣٨٠ / ٤ وفيه أنه شهد بدرا ، وجلده النبى - صلى الله عليه وسلم - لخوضه فى حديث الإفك وتوفى سنة ٣٤ هـ . وينظر ترجمة أمه فى ٣٩٣ / ٦

(٥) - ينظر تهذيب اللغة مادة (ن ص ع) ٣٧ / ٢ قال : « وأرى أن (المناصع) موضع بعينه خارج المدينة وكن النساء يتبرّزن إليه بالليل على مذاهب العرب فى الجاهلية . »

(٦) - فى النسخ : كنف .

(٧) - ينظر المصباح المنير (ك ن ف)

(٨) - المشارق ٥١ / ١

وصفه به .

قلت: قدّر ابنُ الحاجب العرب اسمَ جمعٍ بجماعات ^(١) فواحدَه جماعة ووصفها بـ (الأولى) ممكن فجاز بهذا الاعتبار .

(بِنْتُ أَبِي رَهْمٍ) بضمّ الرّاء وإسكان الهاء . (فِي مِرْطِهَا) بكسر الميم كساءً من

صُوفٍ أَوْ خَزٍّ ^(٢) أَوْ كَتَّانٍ قاله الخليل . ^(٣) وقال ابنُ الأعرابي: « هو الإزار . » ^(٤)

وقال النّضر ^(٥): « لا يكون المِرْطُ إِلَّا دِرْعًا وَهُوَ مِنْ خَزٍّ أَخْضَرٍ وَلَا يَلْبَسُهُ إِلَّا النِّسَاءُ . »

قال القاضي: « وظاهر الحديث يُصَحِّحُ قولَ الخليل فِيّ الحديث: خرج رسولُ الله -

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مِرْطٍ مُرْجَلٍ ^(٦) من شعر أسود . » ^(٧)

(تَعَسَّ) بفتح العين قيده الجوهريّ بمعنى: العثار . ^(٨) وَأَتَعَسَّهُ اللهُ أَكْبَرُ دَعَاءٍ عَلَيْهِ أَنْ

لا يستقيل من عَثَرَتِهِ ، وكلامُ ابنِ الأثير يقتضي أَنَّ الأعرافَ كسر العين ثمّ قال: «

وقد تفتّح » ^(٩) (يا هَنَّتَاهُ) بكسّون النّون وفتحها والسُّكون أشهر .

(١) - ينظر التنقيح (١٢٠ / ب) وإرشاد الساري ٤ / ٢٩٣

(٢) - الخزّ: اسم الدابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها . المصباح المنير (خ ز ز)

(٣) - ينظر العين ٧ / ٤٢٧ والمشارك ١ / ٣٧٧ واللسان مادة (م ر ط)

(٤) - ينظر المشارك ١ / ٣٧٧

(٥) - النضر هو ابن شميل بن خرشة بن كلثوم التميمي المازني النحوي ، البصري من أصحاب الخليل

بن أحمد من تصانيفه: كتاب الصفات في اللغة ، والمدخل إلى كتاب العين ، وكتاب غريب الحديث ...

الخ معجم الأدباء ١٩ / ٣٣٨ وفيات الأعيان ٥ / ٣٩٧ وينظر قوله في المشارك ١ / ٢٧٧

(٦) - كذا في المشارك - بالجيم - وقال النووي: « وأما قوله: (مرجل) فهو بفتح الراء وفتح الحاء المهملة

هذا هو الصواب الذي رواه الجمهور ، وضبطه المتقنون . وحكى القاضي أن بعضهم رواه بالجيم . أي:

عليه صور الرجال والصواب الأولى ومعناه: عليه صورة رحال الإبل ولا بأس بهذه الصور . وقال

الخطابي: المرحل: الذي فيه الخطوط . » شرح النووي ١٤ / ٥٧ - ٥٨

(٧) - المشارك ١ / ٣٧٧ أخرجه مسلم في اللباس - باب التواضع في اللباس وفي شرح النووي ١٤ / ٥٧

(٨) - ينظر الصحاح مادة (ت ع س)

(٩) - انظر النهاية ١ / ١٩٠: « يقال: تَعَسَّ يَتَعَسُّ إِذَا عَثَرَ وَانْكَبَّ لَوَجْهِهِ ، وقد تفتّح العين وهو دعاء

عليه بالهلاك . » وينظر أيضا اللسان مادة (ت ع س)

قال صاحبُ نهاية الغريب: « وبضمّ الهاء الأخيرة وتسكن . أى: يا هَـذِهِ قاله الخطّابيّ » ^(١) قيل ^(٢) بل نَسَبَتْهَا لِلْبَلِيلَةِ وَقَلَّةُ الْمَعْرِفَةِ بِالشَّرِّ، يقال: امرأةٌ هَنَتَاهُ أى: بَلَّهَاءَ. (وَضِيئَةٌ ^(٣)) بالهمز أى: حَسَنَةٌ مِنَ الْوَضَاءَةِ وَهِيَ الْحُسْنُ. (لَا يَرَقُّ لِي دَمْعٌ) بهمز (يرقأ) أى: لَا يَنْقُطِعُ ، وَ رَقًّا الدَّمْعُ - بِالْهَمْزَةِ - سَكَ - ن.

(وَسَلَّ الْجَارِيَةَ تَصَدُّقَكَ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَرِيرَةَ) قال الزُّرْكَشِيُّ: « قيل: إِنَّ / هَذَا وَهُمْ فَإِنَّ بَرِيرَةَ إِنَّمَا اشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ وَأَعْتَقَتْهَا قَبْلَ ذَلِكَ . قال والمخلص من هذا الإشكال أَنَّ تَفْسِيرَ الْجَارِيَةِ بِبَرِيرَةَ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهَا هِيَ . » ^(٤)

قلت: هذا ضيقُ عَطَنِ ^(٥) فَإِنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ الْإِشْكَالَ إِلَّا بِنَسْبَةِ الْوَهْمِ إِلَى الرَّاوِي مَعَ أَنَّ ادِّعَاءَهُ كَوْنَهُ مُدْرَجًا لَا ثَبُتَ يَقُومُ عَلَيْهِ ، والمخلص عندي من الإشكال الرَّافِعُ لِتَوْهِيمِ الرُّوَاةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ يَكُونُ إِطْلَاقُ الْجَارِيَةِ عَلَى (بَرِيرَةَ) وَإِنْ كَانَتْ مُعْتَقَةً إِطْلَاقًا مُجَازِيًّا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَانْدَفَعَ الْإِشْكَالَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. ^(٦)

(١) - النهاية ٥ / ٢٧٩ - ٢٨٠

(٢) - ينظر القول في التنقيح (١٣٠ / ب)

وجاء في الصحاح مادة (ه ن و) : « هَنُ عَلَى زَنَةِ أَحْ كَلِمَةٍ كُنَايَةٌ ، وَمَعْنَاهُ شَيْءٌ . وَأَصْلُهُ : هَنُوٌ تَقُولُ : هَذَا هَنُكَ أَيْ : شَيْئُكَ ، ... وَتَقُولُ لِلْمَرْأَةِ : هَنَةٌ وَهَنَتْ أَيْضًا بِالنَّاءِ سَاكِنَةُ النُّونِ ... وَتَقُولُ فِي النَّدَاءِ : يَا هَنَةُ .. وَلَكِ أَنْ تَشْبِعَ الْمَرْكَةَ فَتُولِدَ الْأَلْفَ فَتَقُولُ : يَا هَنَاهُ أَقْبِلِ .

وهذه الهاء عند أهل الكوفة للوقف .. وقال أهل البصرة : هِيَ بَدَلُ مِنَ الْوَاوِ فِي : هَنُوكَ وَهَنَوَات . فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ تُضْمَعَ وَتَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ : يَا هَنْتُ أَقْبِلِي - بِتَسْكِينِ النُّونِ وَيَا هَنَتَاهُ أَقْبِلِي . » وَكَذَلِكَ فِي اللِّسَانِ مَادَّةُ (ه ن ا) : « وَمَنْ قَالَ لِلذَّكَرِ : يَا هَنَاهُ وَيَا هَنَاهُ . قَالَ لِلْأُنْثَى : يَا هَنَتَاهُ أَقْبِلِي وَيَا هَنَتَاهُ . »

وجاء في التاج مادة (ه ن و) : « وَفِي حَدِيثِ الْإِفْكِ : (قُلْتُ لَهَا : يَا هَنَتَاهُ .) أَيْ : يَا هَذِهِ . فَتَفْتَحُ النُّونَ وَتَسْكُنُ وَتُضْمُ الْهَاءَ الْآخِرَةَ وَتَسْكُنُ وَقِيلَ : مَعْنَى يَا هَنَتَاهُ يَا بَلْهَاءَ . كَأَنَّهَا نَسَبَتْ إِلَى قَلَّةِ الْمَعْرِفَةِ بِمَكَائِدِ النَّاسِ وَشُرُورِهِمْ . »

(٣) - فِي الْأَصْلِ طَمَسَ .

(٤) - ينظر التنقيح (١٢٠ / ب)

(٥) - الْعَطْنُ وَالْمَعْطَنُ : مَبَارَكُ الْإِبِلِ عِنْدَ الْمَاءِ . وَمَرَابِضُ الْغَنَمِ أَيْضًا . الصَّحاحُ (ع ط ن)

(٦) - نَقْلُهُ إِرْشَادُ السَّارِيِّ ٤ / ٣٩٤

(إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ) بالغين المعجمة وكسر الميم أى : أَعْيِبُهُ . يقال : غَمَصْتُ عَلَيْهِ قَوْلًا قَالَهُ . أى : عَيْبْتُهُ عَلَيْهِ . ^(١) (تَنَامُ عَنِ الْعَجِينِ فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ)

قال ابن المنير: « وقولها : (سوى أن الداجن تأكل عجینها) من الاستثناء البديع الذى يراد به التسجيل على نفى العيوب كقوليه :

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم يهنّ فلول من قراع الكتائب ^(٢)

فَعَقَلَتْهَا عَنْ عَجِينِهَا أَبْعَدُ لَهَا مِنْ هَذَا الْعَيْبِ وَأَقْرَبُ إِلَى أَنْ تَكُونَ بِهِ مِنَ الْمَحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ . » ^(٣)

قلت: ليس فى الحديث صورة استثناء بـ (سوى) ولا غيرها من أدواته ؛ وإنما فيه : (إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثُهُ السَّنِ تَنَامُ عَنِ الْعَجِينِ فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ) لكن معنى هذا قريب ^(٤) من معنى الاستثناء .

(مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ) بفتح حرف المضارعة / قال فى البارع ^(٥) : « أى : مَنْ [٣٨٤/ب

(١) - ينظر اللسان مادة (غ م ص) قال : « غَمَصَهُ وَغَمِصَهُ يَغْمِصُهُ وَيَغْمِصُهُ غَمَصًا وَاغْتَمَصَهُ : حَقَرَهُ وَاسْتَصْغَرَهُ وَلَمْ يَرَهُ شَيْئًا ... وفى حديث الإفك : (... أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا) أى : أَعْيِبُهَا بِهِ وَأُطْعِنُ بِهِ عَلَيْهَا . »

(٢) - البيت من الطويل وهوللنابغة الذبياني فى ديوانه ص ٦٠ والكتاب (بولاق) ١ / ٣٦٧ والهمع ١ / ٢٣٢ والظاهر عندى - والله أعلم - أن هذا الحديث يختلف عن قول الشاعر :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم يهن فلول

لأن البيت واضح فيه المدح بصفة الذم ، أما الحديث الشريف فالوقوف فيه مختلف ، فليس من المدح فى شيء أن تنام المرأة عن عجینها فتأتى الداجن فتأكله ؛ وإنما هو من باب التهوين وتقليل العيب وتصغيره لا من قبيل نفى العيب وإذا أردنا أن نأتى بشيء من الشعر يماثل هذا الموقف أو يقاربه فإننى أرى قول المتنبى يتجلى فيه ذلك وهو :

ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها
كفى المرء نبلاً أن تُعدّ معائبه

(٣) - ينظرالفتح ٨ / ٤٧٠

(٤) - فى النسخ : قريبا .

(٥) - البارع : معجم لغوى على نسق العين للخليل ، مؤلفه : أبو على القالى إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة ٣٥٦ هـ حقه : هاشم الطعان . ولم أجدالقول فى البارع ولكن ينظرفى المشارق ٢ / ٧٠ واللسان مادة (ع ذ ر)

ينصرنى عليه والعذير الناصر . »

وقال ا لَهَرَوِيّ: « مَنْ يَقُومُ بِعُذْرِي اِنْ كَافَأْتُهُ عَلَى سُوءٍ فَعَلِهِ . »^(١) كذا فى

المشارك .^(٢) (فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ^(٣)) حَكَى الْقَاضِى عَنْ بَعْضِ شَيْوْخِهِ اَنْ ذَكَرَ سَعْدُ

بْنِ مُعَاذٍ فِى هَذَا الْحَدِيثِ وَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ سَنَةً أَرْبَعَ وَحَدِيثُ الْإِفْكِ كَانَ سَنَةً سِتٍّ فِى غَزْوَةِ الْمُرَيْسِيعِ .^(٤)

قلتُ: وَقَدْ مَضَى الْخِلَافُ فِيهَا^(٥) وَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ^(٦) : إِنَّهَا كَانَتْ فِى سَنَةِ أَرْبَعٍ .

قَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِى: « وَالْأَوَّلَى اَنْ يَكُونَ [الْمُرَيْسِيعِ] قَبْلَ الْخَنْدَقِ . »^(٧)

قَالَ عِيَاضُ: « فَعَلَى هَذَا تَخْرُجُ هَذِهِ اَنْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ كَانَ حَيًّا إِذْ ذَاكَ . »^(٨)

(إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرْبِنَا^(٩) عُنُقُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا الْخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا

فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ^(١٠))

قَالَ السَّفَاقِيسَى: « وَإِنَّمَا قَالَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَوْسَ قَوْمُهُ وَهُمْ بَنُو النَّجَارِ

وَمَنْ أَذَى النَّبِىِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَجَبَ قَتْلُهُ وَلَمْ يَقْلُ كَذَلِكَ فِى الْخَزْرَجِ لِمَا كَانَ

بَيْنَهُمْ مِنْ قَبْلِ فَبَقِيَتْ فِيهِمْ بَعْدَ أَنْفَعَةٍ اَنْ يَحْكُمَ بَعْضُهُمْ فِى بَعْضٍ فَإِذَا أَمَرَهُمُ ا لَنَّبِىُّ -

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - امْتَثَلُوا أَمْرَهُ . »^(١١)

(١) - ينظر غريبه ١٣٢ / ١ فيه هذا المعنى . و المشارك ٧٠ / ٢ واللسان مادة (ع ذ ر)

(٢) - المشارك ٧٠ / ٢

(٣) - سبقت ترجمة سعد فى (١ / ٣٦٩)

(٤) - ينظر المشارك ٢٣٩ / ٢

(٥) - ينظر (٢٨١ / ب)

(٦) - هو موسى بن عقبة كما سبق .

(٧) - ينظر المشارك ٢٤٠ / ٢

(٨) - المرجع السابق .

(٩) - فى ط : ضربت .

(١٠) - فى الأصل طمس .

(١١) - ينظر الفتح ٤٧٣ / ٨

(فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ ^(١) وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ) وَكَانَ مِنْ رَهْطِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَهْمٍ
 بَنٍ سَاعِدَةَ كَذَا فِي السِّفَاقِيسِيِّ. ^(٢) (وَكَانَ ^(٣) احْتَمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ
 (احْتَمَلَتْهُ) كَذَا لِأَكْثَرِهِمْ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ : (اجْتَهَلَتْهُ) بِالْجِيمِ وَالْهَاءِ
 وَصَوَّبَهُ الْوَقْشِيُّ ^(٤) وَصَوَّبَ الْقَاضِي كِلَيْهِمَا فَقَالَ : « احْتَمَلَ الرَّجُلُ إِذَا غَضِبَ قَالَهُ
 يَعْقُوبُ ^(*) / فَمَعْنَى (احْتَمَلَتْهُ) أَغْضَبَتْهُ ، وَمَعْنَى (اجْتَهَلَتْهُ) حَمَلَتْهُ عَلَى أَنْ يَجْهَلَ أَيْ : [٣٨٥/أ]
 يَقُولُ قَوْلَ أَهْلِ الْجَهْلِ . » ^(٥) (فَقَالَ : كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ) أَيْ : إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ - لَا يَجْعَلُ حَكْمَهُ إِلَيْكَ كَذَا قَالَ الدَّوْدِيُّ. ^(٦)

وَقَالَ السِّفَاقِيسِيُّ : « الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ : كَذَبْتَ . أَيْ : إِنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى قَسْتِهِ . » ^(٧)
 (فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ الْحُضَيْرِ ^(٨)) كَلَّا الْعَلَمِينَ عَلَى صِيغَةِ الْمَصْفَرِّ . (فَقَالَ : كَذَبْتَ لَعَمْرُ
 اللَّهِ [وَاللَّهُ لَنَقْتُلَنَّه]) أَيْ : إِنَّ أَمْرَنَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَتْلِهِ . وَقَوْمُ أُسَيْدٍ
 بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ : السَّعْدَانِ وَأُسَيْدٌ مِنْ نُقبَاءِ الْأَنْصَارِ . (إِذْ قَالَ : صَبْرٌ
 جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ^(٩)) هَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ (صَبْرٌ)
 بِدُونِ فَاءٍ وَصُحِّحَ عَلَيْهِ ، وَكَلَامُ الشَّيْخِ بِهَاءِ الدَّيْنِ أَبْـ

(١) - سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الخزرجي ، أحد النقباء وسيد الخزرج ، وأحد الأجواد مات بأرض الشام سنة : ١٥ هـ وقيل غير ذلك . تقريب التهذيب ١ / ٣٤٤

(٢) - لم أقف عليه .

(٣) - هذه رواية أبوي ذر والوقت . وفي رواية أخرى : ولكن . ينظر إرشاد الساري ٤ / ٣٩٦

(٤) - الوقشي : هو هشام بن أحمد بن هشام الكنهاني ، كاتب قاض ، مهندس ، أديب ، من أهل طليطلة وله : نكت الكامل للمبرد . توفي سنة : ٤٨٩ هـ . ووقش : قرية على اثني عشر ميلا من طليطلة .

ينظر بغية الوعاة ١ / ٤٠٩ وينظر قوله في المشارق ١ / ١٦٢ والفتح ٨ / ٤٧٢

(*) - لم أظفر به في إصلاح المنطق ولكن ينظر اللسان مادة (ح م ل)

(٥) - المشارق ١ / ١٦٢ - ١٦٣ فيه هذا المعنى .

(٦) - ينظر الفتح ٨ / ٤٧٣

(٧) - انظر العمدة ١٣ / ٢٣٣

(٨) - سبقت ترجمته في (١ / ٣٨١)

(٩) - يوسف من الآية : ١٨

حامد السُّبُكِيِّ^(١) فى شرحِ مُختَصِرِ ابنِ الحاجبِ الأَصْلِيِّ يدلُّ على أنَّه بالفاء ، وذلك أنَّه قال: « إذا كانَ الكلامُ المَحْكِيَّ مقروناً بالفاءَ مَثَلًا ولم يذكر الحاكِي ما قبله جاز له إثبات العاطف وحذفه. » واستشهد للإثبات بأحاديث منها قولُ عائشة - رضى الله عنها - فى قِصَّةِ الإفكِ : (ما أَجِدُ لى ولكم مَثَلًا إِلَّا كَمَا قالَ العَبْدُ الصَّالِحُ : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ واللَّهُ المُسْتَعانُ عَلَى ما تَصِفُونَ)

كذلك هو فى صحيح البخارىِّ على أنَّه فى سيرة ابن إسحاق بغير فاء^(٢) على أنَّ هذا الذى ذكر فيه السُّبُكِيُّ إثبات الفاء فى البخارىِّ إنما هو فى الطريق التى فيها : (كما قالَ العَبْدُ الصَّالِحُ) وما نحن فيه على خلاف هذا ونصُّه : (واللَّهُ ما أَجِدُ لى ولكم مَثَلًا إِلَّا أبا يوسفَ إذ قالَ) فتأملْه.

(فَوَاللَّهِ ما رَأَمَ مَجْلِسُهُ) أى/ ما فارقه . من رامَ يَرِيمُ رَيْمًا ، فأما من طَلَبَ الشَّيْءَ [٣٨٥/ب] : فرامَ يَرُومُ رَوْمًا. ^(٣) (مِنَ البُرَحاءِ) بضمِّ الباءِ الموحدة وفتح الرَّاءِ ممدودٌ من البرح وهو أشدُّ ما يكون من الكَرْبِ. ^(٤) (لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الجُمانِ) بضمِّ الجيم وتخفيف الميم : الدُّرُّ.

وقال الداوُدِيّ: « هوشىء كاللؤلؤ يُصْنَعُ مِنَ الفضة. » ^(٥) ويدلُّ للأوّل قولُ الشَّاعر:

كجُمانَةِ البَحْرِىِّ جاءَ بها غواصُّها من لُجَّةِ البَحْرِ ^(٦)

(١) - هو أحمد بن على بن عبد الكافى مات سنة : ٧٦٣ هـ وله : عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح وغيره . الدرر الكامنة ١ / ٢١٠ ولم أهدى إلى شرحه هذا .

(٢) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ٣٩٧ .

(٣) - ينظر اللسان (روم) و (رى م)

(٤) - ينظر اللسان مادة (ب ر ح)

(٥) - لم أقف عليه . وجاء فى اللسان (ج م ن) قريب من هذا قال : « الجمانُ : هنواتٌ تتخذ على أشكال اللؤلؤ من فضة . فارسى معرَّب ... وربما سميت الدرة جُمانة ... الخ »

(٦) - البيت من الكامل ولم أهدى إلى قائله.

(فَلَمَّا سُرِّي) أى: كُشِفَ عَنْهُ وَالتَّشْدِيدُ فِيهِ لِلْمِبَالِغَةِ . (مِسْطَحُ بْنُ أَثَاثَةَ) بهمزة

مضمومة وثائين مثلثتين بينهما ألف وأخِرُهُ هاء تأنِيثٍ.

وضبطه الْمُهَلَّبُ بفتح الهمزة ^(١) ولم يتابع عليه . (لا أَنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ بِشَىْءٍ)

وَيُرَوَّى: (شَيْئاً) ^(٢) (أَحْمَى سَمْعِي وَبَصَرِي) أَحْمَى فعل مضارع فهمزته همزة قطع

أى: أَمْنَعُهُمَا مِنَ الْمَأْثَمِ وَلَا أَكْذِبُ فِيمَا سَمِعْتُ وَفِيمَا أَبْصَرْتُ فَيُعَاقِبَنِي اللَّهُ فِي سَمْعِي

وَبَصَرِي وَلَكِنِّي أَصْذُقُ حِمَايَةَ لِهَمَا . ^(٣) (وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي) أى:

تَنَازَعُنِي ^(٤) الْحُظُوءَةُ وَالْمُسَامَاةُ : مَفَاعَلَةٌ مِنَ السُّمُوءِ . ^(٥) وقد ذكر البخاري في كتاب

الاعتصام مُعَلِّقاً أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَلَدَ الرَّامِينَ ^(٦) لَهَا . ^(٧) وسيأتي فيه

كلامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٦ - [بَابُ إِذَا زَكَّى رَجُلٌ رَجُلًا كَفَاهُ]

(وَقَالَ أَبُو جَمِيلَةَ ^(٨) ^(٩) بِجَمِيمٍ مَفْتُوحَةٍ . (وَجَدْتُ مَنْبُوءًا) أى: لَقِيتُ .

(١) - ينظر التنقيح (١/١٢١)

(٢) - ينظر في التنقيح (١/١٢١) وإرشاد الساري ٤ / ٣٩٨

(٣) - نقل الكلام السابق بنصه من التنقيح (١/١٢١)

(٤) - في النسخ: تنازعى .

(٥) - ينظر في اللسان مادة (س م و)

(٦) - في الأصل، م: الرامسين . وهو تحريف .

(٧) - البخاري: الاعتصام — باب قول الله تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) وفي الفتح ١٣ / ٣٣٩

ونص الكلام: « وشاور علياً وأسامة فيما رقى به أهل الإفك عائشة فَسَمِعَ مِنْهُمَا حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ فَجَلَدَ الرَّامِينَ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى تَنَازُعِهِمْ وَلَكِنْ حَكَمَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ . »

(٨) - هوسنين - بالتصغير - السلمي ويقال اسم أبيه: فرقد . صحابي صغير . له في البخاري حديث

واحد . تقريب التهذيب ١ / ٣٩٧

(٩) - هذا مما ذكره البخاري - رحمه الله - تعليقا .

وهو صَغِيرٌ أَدَمَى لَمْ يَعْلَمْ أَبَوَاهُ وَلَا رِقَّةً.

كذلك عَرَفَهُ شَيْخُنَا ابْنُ عَرَفَةَ قَالَ : « وَقَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ - تَابِعًا لِابْنِ شَاشٍ (*) تَابِعًا لِلْغَزَالِيِّ - : هُوَ طِفْلٌ ضَائِعٌ لَا كَافِلَ لَهُ / يُبْطِلُ طَرْدَهُ بِطِفْلٍ كَذَلِكَ مَعْلُومٌ أَبَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ لَقِيطٍ لَانْتِفَاءَ لَازِمِهِ وَهُوَ كَوْنُ إِرْثِهِ لِلْمُسْلِمِينَ . » (١)

(فَلَمَّا رَأَى (٢) عُمَرُ قَالَ: عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا) هُوَ مِثْلُ سَائِرِ قِيلِ (٣) : لَمَّا قَتَلَتِ الزَّبَاءَ (٤) جَذِيمَةَ الْأَبْرَشِ (٥) أَتَى قَصِيرٌ (٦) إِلَى ابْنِ أَخِيهِ (٧) فَقَالَ لَهُ : أَفْعَلُ بِي مَا أَقُولُ لَكَ إِجْدَعْ أَنْفَى وَاضْرِبْ ظَهْرِي فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِ (٨) ، فَذَهَبَ إِلَى الزَّبَاءِ فَقَالَ لَهَا : إِنَّمَا فَعَلَ بِي هَذَا مِنْ أَجْلِكَ لِمَا أَشْرْتَ عَلَيْهِ بِالْمَجْيَاءِ إِلَيْكَ ، فَمَكَّنْتُهُ وَأَعْطَيْتُهُ مَا لَا فَسَافِرَ بِهِ وَذَهَبَ إِلَى صَاحِبِهِ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ الزَّبَاءُ فَزَادَهُ فِي الْمَالِ وَأَتَاهَا بِرَبِيعٍ عَظِيمٍ وَبِجَوَاهِرٍ وَطُرْفٍ (٩) ثُمَّ تَرَدَّدَ كَذَلِكَ مَرَاتٍ ثُمَّ اتَّخَذَ تَوَابِيثَ وَجَعَلَهَا فِي الْجُوالِقِ (١٠) وَجَعَلَ رِبَاطَ الْجُوالِقِ مِنْ دَاخِلِ الرِّجَالِ فِي التَّوَابِيثِ وَمَعَهُمُ السَّلَاحُ وَرَجَعَ فِي طَرِيقِ الْغَوْرِ غَيْرَ

(*) - ابن شاش: هو عبدالله بن نزار المصري شيخ المالكية، له كتاب: الجواهر الثمينة في فقه أهل المدينة. وضعه على منوال: الوجيز للغزالي، مات غازياً بثغر دمياط سنة: ٦١٦هـ - سير النبلاء ٢٢ / ٩٨ - ٩٩

(١) - ينظر شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٥٦٥

(٢) - كذا رواه الأصيلي وعند غيره: رأني . التنقيح (١٢١ / ١)

(٣) - انظر هذه القصة بآتم من هنا في مجمع الأمثال ١ / ٣١٤ فما بعدها . وكذلك في الفتح ٥ / ٢٧٥ فيه طرف من هذه القصة .

(٤) - الزبَاء : كانت ملكة الجزيرة . وكانت من أهل باجرمى - قرية من أعمال بلخ - وتتكلم بالعربية . مجمع الأمثال للميداني ١ / ٤١٣

(٥) - هو جَذِيمَةُ بِنِ مَالِكِ بْنِ نَصْرِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ : جَذِيمَةُ الْأَبْرَشِ وَجَذِيمَةُ الْوَضَّاحِ - والعرب تقول للذي به البرص : بِهِ وَضَحٌ تَفَادِيَا مِنْ ذِكْرِ الْبَرَصِ - كَانَ مَلَكًا عَلَى شَاطِئِ الْفَرَاتِ قَتَلَهُ الزَّبَاءُ غَدْرًا . المرجع السابق .

(٦) - عن مجمع الأمثال والفتح ٥ / ٢٧٥ . وفي النسخ: قيصر .

وقصير أحد حواشي جذيمة الأبرش وأهل مشورته وكان رجلاً أريباً حازماً . مجمع الأمثال ١ / ٤١٣

(٧) - هو عمرو بن عديّ اللخمي وهو ابن أخت جذيمة الأبرش . المرجع السابق .

(٨) - ولما جدع أنف قصير وأثر في ظهره قالت العرب : لَمَكْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ . وفي ذلك يقول المتلمس :

وفى طلب الأوتار ما حَزَّ أَنْفَهُ قَصِيرٌ وَرَامَ الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ بِيْهَسُ

والأوتار : جمع وتر . وهو الثَّار . والبيهس : من أسماء الأسد . المرجع السابق .

(٩) - في النسخ: ظرف . وهو تحريف .

والطُّرْف : جمع طريف وهو المال المستحدث وهو خلاف التليد . المصباح المنير (ط ر ف)

(١٠) - الجُوالِقُ ، والجُوالِقُ : بكسر اللام وفتحها - وعاء من الأوعية . معروف معرَّب . اللسان (ج ل ق)

الطريق الأولى فلماً قيل لها: رجع في الغور. - والغور تهامة وما يلي اليمن^(١). - قالت
: عسى الغوير أبؤساً صغرت الغور، وأبؤساً جمع بأس مثل : فأس وأفأس . وانتصب
على أنه خبر لـ (يكون) المحذوفة. أى : عسى الغوير أن يكون أبؤساً^(٢) فذهبت مثلاً ولماً
أقبل قصير سبق إليها وقال: اطلعى على القصر لتنظري العير فلماً صعدت رأت
الجمال تمشى سهلاً فقالت :

ما للجمال مشيهاً وتيذا أجندلاً يحملن أم حديدا

أم صرفاناً بارداً شديدا أم الرجال جئماً قعوداً^(٣)

ففتحو التوابيت وخرجوا / فقتلواها. (٤)

(١) - ينظر معجم ما استعجم ١٠٠٨ / ٣ قال : « الغور : غور تهامة معروف ... والغور مثله موضع بالشام . »

(٢) - هناك آراء أخرى منها :

١ - أن (عسى) نفسها تعمل عمل (كان) وبناء عليه تكون (أبؤساً) خبراً لـ (عسى) وليس خبراً لكان المحذوفة . وهذا رأى سيبويه ينظر الكتاب (هارون) ١٥٨ / ٣ حيث قال : « عسى الغوير أبؤساً . فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) . »

٢ - أن (عسى) تعمل عمل (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر واستشهدوا لها بقول الشاعر - صخر بن العود الحضرمي :

فقلت عساها نار كأسٍ وعلاها تشكى فاتى نحوها فأنعدها

ينظر الهمع ١٤٦ / ٢

وإن كان هذا مما ليس نحن فيه إلا أنى أوردته للفائدة؛ وبه وبما قبله يتبين رجاحة رأى سيبويه فى جعله (عسى) تارة فعلاً وتارة حرفاً . ينظر الكتاب ١٥٨ / ٣

(٣) - البيتان من الرجز.

اللغة: وتيذاً: أى: رويداً، وكذا ورد فى ط . والجندل: الحجارة . والصرفان: ضرب من التمر، وجاء فى اللسان مادة (ص ر ف) بعد أن أنشد البيتين السابقين: « قال أبو عبيد: ولم يكن يهدى لها شىء أحب إليها من التمر الصرفان، وأنشد:

ولما أتتها العير قالت: أبارد من التمر أم هذا حديد وجندل »

ينظر البيتان فى مجمع الأمثال ٤١٨ / ١ واللسان مادة (ص ر ف) وفى مجمع الأمثال نسب الشطر الأخير من البيت الثانى لقصير وأنشده هكذا:

بل الرجال قبضاً قعوداً

(٤) - فهذا وجه لبيان مناسبة هذا المثل . وذكر الأصمعى وجهاً آخر قال : « ... وأصل هذا المثل أنه كان غار فيه ناس فأنهار عليهم . أو أتاهم فيه فقتلهم . » ينظر اللسان مادة (ب أ س)

(كَأَنَّهُ يَتَّهِمُنِي) قَالَ السَّفَاقُسِيُّ: « وَإِنَّمَا اتَّهَمَهُ عَمْرٌ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَخَذَهُ لِيَكْفُلَهُ. »^(١) انتهى

وَوَجْهُ ضَرْبِهِ الْمَثَلُ الْمَذْكُورُ أَنَّ الْمَعْنَى: عَمَى أَنْ يَكُونَ بَاطِنُ أَمْرِكَ رَدِيئًا. (قَالَ عَرِيفِي) هُوَ الْقِيَمُ بِأُمُورِ الْقَبِيلَةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ يَلِي أُمُورَهُمْ وَيُعْرِفُ الْأَمِيرَ أَحْوَالَهُمْ. ^(٢) (إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ. قَالَ: كَذَلِكَ) هَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ فَإِنَّ عَمْرًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - اِكْتَفَى بِقَوْلِ الْعَرِيفِ عَلَى مَا يَفْهَمُهُ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) وَلِهَذَا قَالَ: (اذْهَبْ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ)

٢٣٥ - (مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ) بَفَتْحِ الْمِيمِ مــــن (مَحَالَةَ). (فَلْيَقُلْ: أَحْسِبْ) بَفَتْحِ السَّيْنِ وَحُكِيِّ الْكَسْرِ ^(٣).

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: « وَهُوَ شَاذٌ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مَاضِيَهُ مَكْسُورًا فَمُسْتَقْبَلُهُ مَفْتُوحٌ [العين] ^(٤) كَعَلِمَ يَعْلَمُ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحْرَفَ جَاءَتْ نَوَادِرُ: حَسِبَ، وَبَيَّسَ، وَنَعِمَ، وَبَيَّسَ. »^(٥)
قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: « وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ تَزْكِيَةَ الْوَاحِدِ إِذَا احتِيجَ إِلَيْهَا كَافِيَةٌ كَمَا تَرَجَّمَ عَلَيْهِ. »^(٥)

(١) - لم أهتمد إليه .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ع ر ف) قال: « وعريف القوم: سيدهم . والعريف: القيم والسيد لمعرفة سياسة القوم . والعريف: النقيب وهو دون الرئيس والجمع: عرفاء . »

٢٣٥ - قال البخاري - رحمه الله -:

ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَتَيْتُ رَجُلًا عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : (وَيْلَكَ ، قَطَعْتَ عَنْقَ صَاحِبِكَ ، قَطَعْتَ عَنْقَ صَاحِبِكَ) . مَرَارًا ، ثُمَّ قَالَ : (مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ ، فَلْيَقُلْ : أَحْسِبْ فُلَانًا ، وَاللَّهُ حَسِيْبُهُ ، وَلَا أَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا ، أَحْسِبُهُ كَذًّا وَكَذًّا ، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ)

حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ : حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(٢) - ينظر إرشاد الساري ٤ / ٤٠٠

(*) - عن الصحاح .

(٤) - ينظر الصحاح مادة (ح س ب) وقد تصرف في النقل بعض الشيء .

(٥) - ينظر التنقيح (١٢١ / ١)

١٨ - [بابُ بُلُوغِ الصَّبِيَّانِ وَشَهَادَتِهِمْ]

٢٣٦ - (ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي ^(١))

جعل الشافعية هذه المدة حداً للبلوغ بالسّن استناداً إلى هذا الحديث ^(٢) ولا دليل لهم فيه إذ الإجازة المذكورة حكم منوط بإطاعة القتال والقدرة عليه فأجاز - عليه السلام - ابن عمر في الخمس عشرة؛ لأنه رآه مُطِيقاً للقتال في هذا السن ^(٣) ولما عُرِضَ عليه وهو ابن أربع عشرة لم يَرَهُ مُطِيقاً للقتال فردّه فليس في هذا دليل على أنه رأى عدم البلوغ / في الأول ورآه في الثاني. ^(٤)

[١/٣٨٧]

٢٠ - [بابُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ]

٢٣٧ - (شَاهِدْ دَاكْ أَوْ يَمِينُكُمْ)

٢٣٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَلَمْ يُجْزِهِ . ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ ، فَأَجَازَنِي . قَالَ نَافِعٌ : فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَهُوَ خَلِيفَةٌ ، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ . فَقَالَ : إِنَّ هَذَا لَحَدُّ بَيْنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَكُتِبَ إِلَى عُمَالِهِ : أَنْ يَقْرَضُوا لِمَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ . (١) - العبارة : عشرة فأجازني . مطموسة في الأصل .

(٢) - ينظر مغنى المحتاج ١٦٦/٢ فما بعدها

(٣) - كذا في الأصل بتذكير (هذا) مع أن الفيروز آبادي يقول : « السن بالكسر : الضرس ... ومقدار العمر مؤنثة في الناس وغيرهم . » القاموس مادة (س ن ن)

(٤) - قال القسطلاني في إرشاد الساري ٤ / ٤٠١ - بعد أن أورد كلام الدماميني السابق - : « وهذا مردود بما أخرجه أبو عوانة وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريج : أخبرني نافع بلفظ : (عرضت على النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق ورأني بلغت وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورأني بلغت .) قال الحافظ ابن حجر : وهذه الزيادة صحيحة لا مطعن فيها لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع . »

==

قال القاضي: « كذا الرواية بالرفع . وارتفع (شاهدك) بفعل مضمر . قال سيبويه : معناه ما قال : شاهدك . » (١)

هكذا حكوا عنه وفيه نظر (٢) وقد سبق (٣) أن تقديره : عليك شاهدك أو عليه يمينه .

ويدل عليه : « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر . » (٤) وقد يُقدَّر : لك شاهدك أو يمينه . أى : لك إقامة شاهديك أو طلبت يمينه . فحذف المضاف من كل من المتعاطفين وأقيم المضاف إليه مقامه . (٥)

٢١ - باب إذا ادعى أو قذف فله

أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ

قال الزركشى: « مقصوده بهذه الترجمة تمكين القاذف من إقامة البينة على زنا المقدوف لدفع الحد عنه ولا يرد عليه إن الحديث إنما هو فى الزوجين والزوج له مخرج عن الحد باللعان (٦) إن عجز عن البينة بخلاف الأجنبية؛ لأننا نقول : إنما كان هذا

٢٣٧ - سبق هذا الحديث برقم : ١٦٤

(١) - ينظر المشارق ٢/ ٢٥٩ مع بعض التقديم والتأخير وأصل النص : « وقوله : (شاهدك أو يمينه) كذا الرواية وهو كلام العرب قال سيبويه : معناه ما قال : شاهدك ارتفع بفعل مضمر . » وينظر الكتاب (هارون) ١/ ١٤١ قال : « ويجوز هذا أيضا على قولك : شاهدك . أى : ما ثبت لك شاهدك . »

(٢) - قول الدماميني : (فيه نظر) فيه نظر ؛ ذلك أن الدماميني لم يخالف سيبويه فيما قال ولم يعترض عليه بتخطئة أو تضعيف أو غير ذلك . وكلما فعله الدماميني أنه زاد بعض الآراء الأخرى فكان حقه أن يقول مثلا : وهناك بعض الآراء الأخرى ويذكر ما ذكره ؛ لأن عبارة فيه نظر تستعمل عند المخالفة لا عند الزيادة . والله أعلم .

(٣) - ينظر (٣٥٨ / ب)

(٤) - أخرجه البيهقي فى سننه : الدعوى والبيّنات — باب البينة على المدعى . (١٠ / ٢٥٣)

(٥) - نقله من التنقيح (١٢١ / ب) دون عزو إليه .

(٦) - عن ط . وهو موافق لما فى الصحيح . وفى سائر النسخ : ليلتمس .

(٧) - واللّعان : من اللعن وهو الطرد والإبعاد ، وهو مصدر لاعن يلاعن ملاءنة ولعانا .

وقوله - عليه السلام - : (انطلق) قبل نزول اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء فاستقام الدليل. (*)

قلت : هذابيعنه كلام ابن المنير - رحمه الله - . (١)

٢٣٨ - (أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ) هِيَ خَوْلَةُ بِنْتُ عَاصِمٍ ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي

التَّجْرِيدِ تَبَعًا لِأَسَدِ الْغَابَةِ. (٢) (بِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ) بِسِينٍ وَحَاءٍ مَهْمَلَتَيْنِ وَبِالْمَدِّ هِيَ أُمُّ شَرِيكَ وَأَمَّا أَبُوهُ فَهُوَ عَبْدَةُ / بَفَتْحَاتِ ابْنِ مَغِيثَ بْنِ الْجَدِّ بْنِ عَجْلَانَ الْبَلَوِيِّ.

وقال أبو نُعَيْمٍ (٣) : « قِيلَ : إِنَّ سَحْمَاءَ لَمْ يَكُنْ اسْمُ أُمِّهِ وَلَا كَانَ اسْمُهُ شَرِيكًا ؛ وَإِنَّمَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ السَّحْمَاءِ (٤) شَرِيكَةٌ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ . » قَالَ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ (الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ) (٥) بِنَصَبِ (الْبَيِّنَةِ) وَرَفْعِ (حَدٍّ) أَيْ : تُحْضِرُ الْبَيِّنَةَ أَوْ يَقَعُ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ . وَفِي هَذَا التَّقْدِيرِ مَحَافِظَةٌ عَلَى تَشَاكُلِ الْجُمْلَتَيْنِ لَفْظًا . وَقَدَّرَهُ

= ينظر الصحاح واللسان مادة (لعن)

وفى الشرع : عبارات مؤكدة بالإيمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف فى حقه ، ومقام حد الزنا فى حقها . التعريفات : ص ١٩٢ .

(*) - ينظر التنقيح (١٢١ / ب)

(١) - حقا إنه كلام ابن المنير ينظر المتوارى ص : ٣١٠

والدمايينى - رحمه الله - نفسه يقع فى مثل هذا كثيرا وقد مر معنا أنه ينقل عن الزركشى وعن ابن المنير وعن ابن دقيق ولا يعزو إليهم .

٢٣٨ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ هِشَامٍ : حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ) . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ ؟ فَجَعَلَ يَقُولُ : (الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ) . فَذَكَرَ حَدِيثَ اللَّعَانِ .

(٢) - ينظر التجريد ٢ / ٢٦٤ وأسد الغابة : ٦ / ٩٥

وذكر الدمايينى اسم هذه المرأة هنا خلاف لمنهجه كما مر فى (٣٠٥ / ب)

(٣) - أبو نُعَيْمٍ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي (٣١٢ / أ) وَيَنْظُرُ قَوْلُهُ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ ٢ / ٢١٧ .

(٤) - كَذَا مَحَلًى بِ (ا ل) فِي النَّسَخِ وَأَسَدِ الْغَابَةِ .

(٥) - الْعِبَارَةُ : أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ . طَمَسَ فِي الْأَصْلِ .

بعضهم : أَحْضِرَ الْبَيِّنَةَ أَوْ هُوَ حَدٌّ .

٢٢ - [بَابُ الْيَمِينِ بَعْدَ الْعَصْرِ]

٢٣٩ - (عَلَى فَضْلٍ مَاءٍ ^(١)) أَى : فَضْلَ عَنْ كَفَايَةِ السَّابِقِ إِلَيْهِ . (وَفَى لَهُ) بَفَاءٍ

مُخَفَّفَةٍ كَذَا الرَّوَايَةُ ^(٢) يُقَالُ : وَفَى بَعْدَهُ يَفَى وَفَاءً بِالْمَدِّ . وَأَمَّا وَفَى بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ

فَيَسْتَعْمَلُ فِي تَوْفِيَةِ الْحَقِّ وَإِعْطَائِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى » ^(٣) أَى :

قَامَ بِمَا كُتِّفَ مِنَ الْأَعْمَالِ . ^(٤)

٢٣ - [بَابُ يَحْلِفُ الْمُدَّعِي حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ وَلَا

يُصَرِّفُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى غَيْرِهِ]

٢٤٠ - (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ) أَى : عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَحْلِفُ عَلَيْهِ سَمَّى الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ

يَمِينًا لِتَلَبُّسِهِ بِالْيَمِينِ .

٢٣٩ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

« حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ : رَجُلٌ عَلَى فَضْلٍ مَاءٍ بِطَرِيقٍ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنُ السَّبِيلِ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا ، فَإِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وَفَى لَهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَفِرْ لَهُ ، وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا كَذَا وَكَذَا ، فَأَخَذَهَا) .

(١) - ا لْعِبَارَةُ : فَضْلُ مَاءٍ . مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٢) - يَنْظُرُ التَّنْقِيحُ (١٢١ / ب)

(٣) - النِّجْمُ الْآيَةُ : ٣٧

(٤) - نَقَلَ الْكَلَامَ السَّابِقَ بِنَصِّهِ مِنَ التَّنْقِيحِ (١٢١ / ب) وَهُوَ لِلْقُرْطُبِيِّ .

٢٤٠ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

« حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالًا ، لِيَ لِيَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ) .

٢٤ - [بابُ إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي الْيَمِينِ]

٢٤١- (فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ) أى: يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ .

قال الخطابي: « إِنَّمَا يُفْعَلُ هَذَا إِذَا تَسَاوَتْ دَرَجَاتُهُمْ فِي أَسْبَابِ اسْتِحْقَاقِ . مِثْلِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ فِي يَدَيِ اثْنَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدْعِيهِ كُلُّهُ وَيُرِيدُهُ كُلُّ وَاحِدٍ أَنْ يَحْلِفَ وَيَسْتَحِقَّهُ فَيُقْرَعُ بَيْنَهُمَا فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ حَلْفٌ وَاسْتَحَقَّهُ . » (١)

واعتترض (٢): بأنَّ الحكم في هذه الصورة ليس هكذا ؛ وإنما الحكم أنَّ يتحالفا ويقسمانه نصفين إن ادعى كل واحد جميعه .

قلتُ : ويمكن/ فرض التشاح (٣) في البداءة مع دعوى كلٍّ منهما للكلِّ وكونُ الحكم قسمةً بينهما نصفين ، وذلك بأن يكون لكلٍّ منهما غرضٌ في استحقاق ما يُوجب الحكم استحقاقه بعد يمينه بأن يتصرف فيه عاجلاً بالبيع أو غيره ويقابله خصمه بمثل هذا الغرض فتكون القرعة في هذه الحالة طريقاً للعدل بينهما . ورفع تخصيص أحدهما بالبداءة من غير مخصص .

(أَيُّهُمْ يَحْلِفُ) سبق الكلام فيه في الصلاة في قوله (٤) في حديث الجمعة: « أَيُّهُمَا يَكْتُبُهَا أَوَّلُ » (٥)

٢٤١ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ الْيَمِينَ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ: أَيُّهُمْ يَحْلِفُ.

(١) - أعلام الحديث ٢ / ١٣١٢

(٢) - المعترض هو ابن التين السفاقي كذا في العمدة ١٣ / ٢٥٤

(٣) - يقال: تشاح القوم - بالتضعيف - إذا شح بعضهم على بعض . المصباح المنير (ش ح ح)

(٤) - الضمير يعود إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

(٥) - هذا جزء من الحديث الذى أخرجه البخارى فى الأذان — باب فضل اللهم ولك الحمد . وفى الفتح

٢٦ - [بابُ كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ ؟]

٢٤٢ - (أَوَّلِيصُمْتُ) قال الزركشي: « بضم الميم وكسر ها . » ^(١) يعنى أنه مضارع ثلاثى أو رباعى يقال : صَمَتَ يَصْمُتُ صَمْتًا وَصُمُوتًا وَصِمَاتًا : سكت . وَأَصْمَتَ مثله كذا فى الصحاح ^(٢) ولكن الشأن فى الضبط من جهة الرواية . ^(٣)

٢٧ - [باب مَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ]

٢٤٣ - (لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ) أى : أعرفُ بها وأقطنُ لها من غيره .
وَاللَّحْنُ : بتحريك الحاء الفِطْنَةُ ، وأما بالسكون فإزالة الإعراب عن جهته يقال :
لَحِنَ بِكسر الحاء يَلْحَنُ بفتحها إِذَا فَطِنَ وَلَحَنَ يَلْحَنُ بفتحهما معاً إِذَا زَاغَ قَالَهُ
الْخَطَّابِيُّ ^(٤) . وموضع استنباطه الترجمة على إقامة البينة بعد اليمين من هذا الحديث

= قال الدمامينى - رحمه الله - هناك (١٤٠ / أ) : « (أى) استفهامية وهى مبتدأ و (يكتبها) خبره
فإن قلت : بماذا تتعلق هذه الجملة الاستفهامية ؟ قلتُ : بمحذوف دلّ عليه : (يبتدرونها) لأنه قيل :
يبتدرونها ليعلموا أيهم يكتبها أول . أو ينظرون أيهم يكتبها أول ، ولا يصح أن يكون متعلقا
بـ (يبتدرون) لأنه ليس من الأفعال التى تعلق بالاستفهام ولا مما يحكى به . »

٢٤٢ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ قَالَ : ذَكَرَ نَافِعٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ) .

(١) - ينظر التنقيح (١٢١ / ب)

(٢) - ينظر الصحاح مادة (ص م ت)

(٣) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤ / ٤٠٩ - بعد أن أورد كلام الدمامينى السابق - : « ولم أره فى
الأصول التى وقفت عليها إلا بالضم . »

٢٤٣ - سبق هذا الحديث برقم : ١٢٨

(٤) - أنظر أعلام الحديث : ٢ / ١٣١٢ واللسان مادة (ل ح ن) وفيه أيضا تسوية بين (اللحن) و (اللحن)
فى الدلالة على الزيف قال : « واللحنُ واللحنُ واللحانُ واللحانة : ترك الصواب فى القراءة . »

أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَجْعَلِ الْيَمِينَ الْكَاذِبَةَ قَاطِعَةً لِحَقِّ الْمُحَقِّ بَلْ نَهَى الْكَاذِبَ بَعْدَ يَمِينِهِ عَنِ الْقَبْضِ. (١)

٢٨ - [بَابُ مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ]

(وَقَضَى ابْنُ أَشْوَعَ^(٢) بِشَيْنٍ مَعْجَمَةً غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، هُوَ سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ

أَشْوَعِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ قَاضِيَهَا حَدَّثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ. (٣) (بِالْوَعْدِ) إِمَّا الْوَفَاءَ بِهِ / فَهُوَ [٣٨٨/ب] مَطْلُوبٌ اتِّفَاقًا، وَإِمَّا الْقَضَاءَ بِهِ فَفِي مَذْهَبِنَا فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ (٤) :

الْأَوَّلُ: يُقْضَى بِهِ مَطْلَقًا.

وَالثَّانِي: مُقَابِلُهُ.

وَالثَّلَاثُ: إِنْ كَانَ عَلَى سَبَبٍ قَضَى وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِسَبَبِهِ فِي ذَلِكَ السَّبَبِ. (٥)

الرَّابِعُ: إِنَّمَا يُقْضَى بِهِ إِذَا كَانَ عَلَى سَبَبٍ بِشَرَطٍ أَنْ يَدْخُلَ لِأَجْلِ الْوَعْدِ فِي ذَلِكَ السَّبَبِ. (٦) وَلِعَلَّمَانَا فِي ذَلِكَ تَفَارِيعَ كَثِيرَةٍ مَبْسُوطَةٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ.

(وَذَكَرَ صِهْرًا لَهُ قَالَ: وَعَدَنِي فَوْقَى لِي) (٧) هُوَ أَبُو الْعَاصِ ابْنُ الرَّبِيعِ (٨)

(١) - وَنَحْوُ هَذَا الْكَلَامِ ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي أَعْلَامِ الْحَدِيثِ ٢ / ١٣١٣ وَابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْمُتَوَارَى ص ٣١١ وَالتَّنْقِيحُ (١٢١ / ب)

(٢) - هَذِهِ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَفِي رَوَايَةٍ غَيْرِهِمَا : الْأَشْوَعُ . إِرْشَادُ السَّارِيِّ ٤ / ٤١١ . وَهَذَا مِمَّا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا .

(٣) - تَوَفَّى ابْنُ أَشْوَعٍ فِي حُدُودِ سَنَةِ ١٢٠ هـ - تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ١ / ٣٦٠

(٤) - يَنْظُرُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ فِي الْفُرُوقِ لِلْقَرَفِيِّ ٤ / ٢٤ - ٢٥ وَالْمَحَلَّى لِابْنِ حَزْمٍ ٨ / ٨ مَسْأَلَةٌ : ١١٢٥

(٥) - مِثَالُهُ : أَنْ يَقُولَ شَخْصٌ لآخر : تَزَوَّجْ أَوْ اشْتَرِ وَأَنَا أَقْرُضُكَ . فَيُلْزِمُهُ الْوَفَاءُ بِوَعْدِهِ وَلَوْلَمْ يَبَاشِرِ الْمَوْعُودُ فَعَلَ الزَّوْاجَ أَوْ الشِّرَاءَ . أَيْ : سَوَاءٌ تَزَوَّجَ الْمَوْعُودُ أَوْ اشْتَرَى أَمْ لَا ، يُلْزَمُ الْمَوَاعِدُ بِمَا وَعَدَ .

(٦) - وَذَلِكَ نَحْوُ : أَنْ يَقُولَ شَخْصٌ لآخر : أَهْدِمُ دَارَكَ وَأَنَا أَقْرُضُكَ مَا تَبْنِي بِهِ الدَّارَ . أَوْ أَخْرَجَ إِلَى الْحَجِّ وَأَنَا أَقْرُضُكَ... الخ ففعل الموعود ذلك فيجب عليه الإقراض ؛ لأنه أدخل الموعود في الالتزام .

(٧) - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا : وَقَالَ الْمُسَوِّرُ بْنُ مَحْرَمَةَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ،

وَذَكَرَ صِهْرًا لَهُ ، قَالَ : (وَعَدَنِي فَوْقَى لِي)

(٨) - يَنْظُرُ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ ٥ / ١٨٥ - ١٨٦

ويقال: ابن ربيعة واسمه: لقيط أو مهشم أو هُشيم^(١) والأول أكثر. وكان أبو العاص مصاحباً لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - مصافياً وكان قد أبى أن يطلق زينب لما أمره المشركون بطلاقها فشكر له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذلك ولما أطلقه من الأسر شرط عليه أن يرسل زينب إلى المدينة فعاد إلى مكة وأرسلها إلى المدينة فلهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم - « حَدَّثَنِي فَصَدَقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَقَى لِي »^(٢)

٢٩ - [بَابُ لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشِّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا]

٢٤٤ - (أَحَدْتُ الْأَخْبَارَ بِاللَّهِ) أَي: أَقْرَبُهُمْ^(٣) إِلَيْنَا إِنْزَالاً . (لَمْ يُشَبَّ) بِشَيْنِ

معجمة مبنية للمفعول أي: لم يخلط. ^(٤)

٣٠ - [بَابُ الْقُرْعَةِ فِي الْمُسْكِلاتِ]

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اقْتَرَعُوا)^(٥)

(١) - عن أسد الغابة . في النسخ : هشم .

(٢) - أخرجه البخاري في الشروط — باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح . وفي الفتح ٣٢٢/٥

٢٤٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ ، وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَحَدْتُ الْأَخْبَارَ بِاللَّهِ ، تَقْرَؤُونَهُ لَمْ يُشَبَّ ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ ، فَقَالُوا : هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، أَفَلَا يَنْهَأُكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مُسَاءَلَتِهِمْ ، وَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ .

(٣) - كان القياس أن يقول : أقربها ؛ لأن جمع غير عاقل يعامل معاملة مفرد المونث إلا أن هذا أيضا قد ورد كقوله تعالى : « أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ بِخَلْقِهِنَّ » . الاحقاف من الآية : ٣٣

(٤) - انظر المصباح المنير (ش وب)

(٥) - قال البخاري - رحمه الله - تعليقا : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

أَقْرَعُوا فَجَرَتْ الْأَقْلَامُ مَعَ الْجَرِيَةِ ، وَعَالَ قَلَمُ زَكْرِيَاءَ الْجَرِيَةَ ، فَكَفَّلَهَا زَكْرِيَاءُ .

وَقَوْلُهُ : « فَسَاهَمَ » أَقْرَعَ « فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ » / الصافات : ١٤١ / : مِنَ الْمَشْهُومِينَ .

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : عَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَوْمٍ الْيَمِينَ فَاسْرَعُوا ، فَأَمَرَ أَنْ يُسَمَّ بَيْنَهُمْ :

أَيُّهُمْ يَخْلِفُ .

قال السِّفَاكُوسِيُّ: «صَوَابُهُ : أَقْرَعُوا أَوْ قَارَعُوا؛ لِأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ.» (١)

قلتُ: هذه إشارة قبيحةٌ إذ ظاهرها تخطئةُ ابنِ عباسٍ - رضى الله عنه - والظنُّ أَنَّهُ إِنَّمَا قصد تخطئة الناقل عنه وعلى الجملة فهو مخطئٌ.

قال الجوهريُّ: «وأقرعتُ بينهم من القرعة واقترعوا وتقارعوا بمــــعنى.» (٢)

(فَجَرَتِ الْأَقْلَامُ مَعَ الْجَرِيَةِ) / بالكسر أى: جرت مَعَ جَرِيَةِ الماءِ إِلَى الْجَهَةِ السُّفْلَى . [١/٣٨٩]
(وَعَالَ قَلَمٌ زَكْرِيًّا) أى: ارتفع على الماء.

٢٤٥ - (أَنَّ عُمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ) بظاء معجمة وسَبَقَ حديثُهُ فِي الْجَنَائِزِ . (٣)

٢٤٦ - (مَثَلُ الْمُذْهِنِ) بضم الميم وإسكان الدال المهملة وكسر الهاء أى: المداهِــــن

(١) - انظر العمدة ١٣ / ٢٦٢

(٢) - ينظر الصحاح مادة (ق ر ع)

٢٤٥ - قال البخارى - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ : أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ ، أَمْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِمْ قَدْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ ، أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ عُمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ طَارَ لَهُمْ سَهْمُهُ فِي السُّكْنَى . حِينَ أَقْرَعَتِ الْأَنْصَارُ سُكْنَى الْمُهَاجِرِينَ . قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ : فَسَكَنَ عِنْدَنَا عُمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ ، فَاشْتَكَى فَمَرَضَنَاهُ ، حَتَّى إِذَا تَوَفَّى وَجَعَلْنَاهُ فِي ثِيَابِهِ ، دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ ، فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : (وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ) . فَقُلْتُ : لَا أَدْرِي ، يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَمَّا عُمَانٌ فَقَدْ جَاءَهُ وَاللَّهُ الْيَقِينُ ، وَإِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَاللَّهُ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِهِ) . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا . وَأَحْزَنَنِي ذَلِكَ ، قَالَتْ : فَمِئْتُ ، فَأَرَيْتُ لِعُمَانَ عَيْنًا تَجْرِي ، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : (ذَلِكَ عَمَلُهُ) .

(٣) - ينظر (١٨٨ / ب)

عثمان بن مظعون بن حبيب الجُمحى ، يكنى أبا السائب . أسلم بعد ثلاثة عشر رَجُلًا وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبِشَةِ وَهُوَ أَوَّلُ رَجُلٍ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٢ هـ - رضى الله عنه - أسد الغابة ٣ / ٤٩٤ - ٤٩٧ (بتصرف)

٢٤٦ - هذا الحديث فى الصحيح قبل الحديث السابق . قال البخارى - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ : حَدَّثَنِي الشَّعْبِيُّ : أَنَّهُ سَمِعَ التَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (مَثَلُ الْمُذْهِنِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَأَقِيعِ فِيهَا ، مَثَلُ قَوْمٍ اسْتَهْمُوا سَقِينَةً ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا . فَكَانَ الَّذِي فِي أَسْفَلِهَا يَمُرُّونَ بِالْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا ، فَتَأَذُّوْا بِهِ ، فَآخِذًا فَأَسَا ، فَجَعَلَ يَنْقُرُ أَسْفَلَ السَّقِينَةِ ، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا : مَا لَكَ ، قَالَ : تَأَذُّيْتُمْ مِنِّي وَلَا بُدَّ لِي مِنَ الْمَاءِ ، فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَجْوَدَ وَنَجَّوْا أَنْفُسَهُمْ ، وَإِنْ تَرَكَوْهُ أَهْلَكَوْهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ) .

فى حدودِ اللّهِ الْمُضَيِّعِ لَهَا .



٥٣ - [كِتَابُ الصُّلْحِ]

١ - [بَابُ مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ]

[وَخُرُوجِ الإِمَامِ إِلَى الْمَوَاضِعِ لِیُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ بِأَصْحَابِهِ]

٢٤٧ - (فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ رَسُولُ^(١) اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَرَكِبَ حِمَارًا) كان - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَام - يَرْكَبُ عَلَى سَبِيلِ التَّيَسِيرِ مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ مَرْكُوبٍ مُعَيَّنٍ^(٢) رَكَبَ مَرَّةً قَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ^(٣) لِفَزَعٍ كَانَ بِالْمَدِينَةِ ، وَرَكِبَ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَغْلَةً لَيْسَدَ^(٤) الْمُسْلِمِينَ إِذَا رَأَوْهُ عَلَيْهَا ، وَأَيْضًا فَهُوَ أَدَلُّ عَلَى الشَّجَاعَةِ وَقُوَّةِ الْجَأَشِ وَوَقْفِ بَعْرِفَةِ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَسَارَ عَلَيْهَا مِنْ هُنَاكَ إِلَى مَزْدَلِفَةَ وَمِنْ مَزْدَلِفَةَ إِلَى مَنَى وَإِلَى

٢٤٧ - قَالَ الْبُخَارِيُّ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي : أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكِبَ حِمَارًا ، فَانْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ يَمْشُونَ مَعَهُ ، وَهِيَ أَرْضٌ سَبِيحَةٌ ، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : إِلَيْكَ عَنِّي ، وَاللَّهِ لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْهُمْ : وَاللَّهِ لَحِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ ، فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ ، فَشَتَّمَهُ ، فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَالْأَيْدِي وَالنَّعَالِ ، فَبَلَّغْنَا أَنَّهَا أَنْزَلَتْ : «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا» .

(١) - فى الصحيح : النبى .

(٢) عن ط . وفى الأصل ، م : معنى . وفى ن : يعنى .

(٣) - سبقت ترجمته فى (٢٥١ / ١)

(٤) - فى ط : ليسر .

مَكَّة. ^(١) (وَهِيَ أَرْضٌ سَبِيحَةٌ) بكسر الباء أى : ذاتُ سَبَاحٍ . ^(٢) (فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ) هو عبدُ اللَّهِ بنُ رَوَاحَةَ - رضى الله عنه - . ^(٣) (فَكَانَ بَيْنَهُم) أى : بين الجماعة المختصمين . وفى نسخة : (بينهما) ^(٤) أى : بين الطائفتين : طائفةُ عبدِ اللَّهِ ابنِ رَوَاحَةَ وطائفةُ ابنِ أَبِي ^(٥) . (ضَرَبُ الْجَرِيدِ) بالجيم والراء كذا لأكثرهم ولأبى زيد : (بالْحَدِيدِ) ^(٦) بالحاء المهملة والدال . قال ابنُ الْمُقَنَّ : «وقال ابنُ عباسٍ فى تفسيره : ومن زعم أن قتالهم كان بالسُّيُوف فقد كَذَبَ .» ^(٧)

(فَبَلَّغْنَا أَنَّهُانَزَلَتْ ^(٨) «وَأَنَّ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا .» ^(٩)

/قال ابنُ بَطَّالٍ : «يستحيل نزولُها فى عبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي وَ أصحابه ؛ لأنَّ أصحابَ عبدِ اللَّهِ لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ وقد تَعَصَّبُوا لَهُ بعدَ الإسلامِ فى قِصَّةِ الْإِفْكِ رواه البخارى فى كتاب الاستئذان ^(١٠) عن أسامة بن زيد : أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

(١) - ينظر هذا الكلام أيضاً قريباً من نصّه فى العمدة ٢٦٨ / ١٣

(٢) - ينظر اللسان (س ب خ) قال : «وَالسَّبِيحَةُ : أَرْضُ ذَاتِ مَلْحٍ وَنَزَّ وَجَمَعَهَا : سَبَاحٌ وَقَدْ سَبَخْتُ سَبَخًا فَهِيَ سَبِيحَةٌ .»

(٣) - قاله السفاقي ينظر العمدة ٢٦٧ / ١٣

(٤) - وكذا فى الصحيح .

(٥) - هو عبد الله بن أبى بن مالك المشهور بابن سلول . رأس المنافقين فى الإسلام من أهل المدينة أظهر إسلامه بعد وقعة بدر تقيّة مات سنة : ٩ هـ طبقات ابن سعد ٥٤٠ / ٣

(٦) - ينظر الفتح ٢٩٨ / ٥

(٧) - التوضيح ج ٢ (٢٧٦٦) ص ٧٧٩

(٨) - كذا فى رواية أبوى ذرّ والوقت . وفى رواية الآخرين : أنزلت . إرشاد السارى ٤١٨ / ٤

(٩) - الحجرات الآية : ٩

(١٠) - ينظر البخارى : الاستئذان — باب التسليم فى مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين . وفى الفتح ٣٨ / ١١

مَرَّ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ وَفِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَدْ عَلِيَ أَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَنْزَلْ فِيهِ ؛ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ اخْتَلَفُوا فِي حَقِّهِ . (*)

واقْتَصَرَ الزَّرْكَشِيُّ عَلَى ذَلِكَ . (١)

قُلْتُ: كَأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ لَا جَوَابَ عَنْهُ لَوَاسْتَبَعِدَ الْجَوَابَ .

قَالَ مَغْلَطَايُ: « وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَأَعَانَ ابْنَ أَبِي رَجَالٍ مِنْ قَوْمِهِ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ فَاقْتَتَلُوا . » (٢) وَهَذَا فِيهِ مَا يُزِيلُ اسْتِبْعَادَ ابْنِ بَطَّالٍ ، وَأَخَذَ ابْنُ الْمَلِّقَنِ هَذَا الْجَوَابَ مُغَيَّرًا (٣) عَلَيْهِ عَلَى عَادَتِهِ مَعَ هَذَا الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ مَصْرُحًا بِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ: قُلْتُ .

٢ - [بَابُ لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ]

٢٤٨ - (فَيَنْمِي خَيْرًا) بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ يُقَالُ : نَمَيْتُ الْحَدِيثَ أَنْمِيهِ إِذَا بَلَغْتَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ وَطَلَبِ الْخَيْرِ ، فَإِذَا بَلَغْتَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ وَالنَّمِيمَةِ قُلْتُ : نَمَيْتُهُ . بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ . كَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (٤) وَابْنُ قَتَيْبَةَ (٥) وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَثَمَةِ . (٦) وَقَالَ الْحَرَبِيُّ : « هِيَ مُشَدَّدَةٌ وَأَكْثَرُ الْمُحَدَّثِينَ يُخَفِّفُهَا وَهَذَا لَا يَجُوزُ وَرَسُولُ

(*) - شرح ابن بطال ج ٣ (٣٢٠ / ١) وفي إرشاد الساري ٤١٨ / ٤

(١) - ينظر التنقيح (١ / ١٢٢)

(٢) - انظر العمدة ١٣ / ٢٥٧ دون عزو إليه و إرشاد الساري ٤١٨ / ٤ .

(٣) - في ط : مقرأ . وفي م : معيراً .

٢٤٨ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كَلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ ، فَيَنْبِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا) .

(٤) - في النسخ : أبو عبيدة . بالتاء وهو خطأ .

وينظر قوله في غريب الحديث للهروي ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ والنهاية : ٥ / ١٢١

(٥) - ينظر قوله في اللسان مادة (ن م ي)

(٦) - الكلام السابق لابن الأثير ينظر النهاية ٥ / ١٢١

اللَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَلْحَنُ وَمَنْ خَفَّفَ لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ : خَيْرٌ . يعنى بالرَّفْعِ . » (*)

قال ابنُ الأثير: « وهذا ليس بشيء فإنه ينتصب [بـ(ينمى) كما انتصب] بـ/(قال) وكلاهما على زعمه لازم ^(١) أو إنما (نمى) متعدٍ يقال: نमितُ الحديثُ أى: رفعتَه وأبلغته . » ^(٢)

(أَوْ يَقُولُ خَيْرًا) قَالَ الشَّارِحُونَ: هُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّاوى وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ . ^(٣) وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ ^(٤) الْقَوْلَ بِجَوَازِ الْكَذِبِ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ: الصُّلْحِ، وَعِدَّةُ [الرَّجُلِ] ^(٥) امْرَأَتِهِ بِشَيْءٍ يَسْتَصْلِحُهَا وَخِدْعَةُ الْحَرْبِ . ^(٦) وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَا يَجُوزُ الْكَذِبُ فِي شَيْءٍ أَصْلًا؛ وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْأَلْغَازُ كَمَا تَقُولُ لِلظَّالِمِ فَلَانُ يَدْعُو لَكَ يَعْنِي قَوْلُهُ فِي الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ . ^(٧)

قلت: وليس في تبويب البخاري ما يقتضى جوازَ الكذبِ فى الإصلاح ، وذلك أنه قال: « بَابُ لَيْسَ بِالْكَاذِبِ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ » وَسَلَبُ الْكَاذِبِ ^(٨) عَنِ الْمُصْلِحِ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنُ مَا يَقُولُهُ كَذِبًا لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ أَوْ التَّعْرِيزِ / وكذا الواقع فى الحديث فإنَّ فيه : (لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ) . ^(٩)

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُعْبَرْ فِي التَّرْجُمَةِ بِالْكَذَابِ كَمَا وَقَعَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ؟

(*) - لم أهتمد إليه فى غريبه ولكن ينظر المرجع السابق واللسان مادة (ن م ي)

(١) - كذا فى النسخ . والقياس : لازمان . كما هو فى النهاية .

(٢) - النهاية ١٢١ / ٥ واللسان مادة (ن م ي)

(٣) - ينظر هذا القول فى العمدة ١٣ / ٢٦٩ وإرشاد السارى ٤١٩ / ٤

(٤) - قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٤١٩ / ٤ : « وعند مسلم والنسائى ... فى آخر هذا الحديث : ولم أسمع به يرخص فى شيء مما يقول الناس إنه كذب إلا فى ثلاث - يعنى الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته - لكن هذه الزيادة مدرجة كما بين ذلك مسلم ... فجوز قوم الكذب فى هذه الثلاثة »

(٥) - زيادة يقتضيهما السياق .

(٦) - عن ط .

(٧) - ينظر هذا القول فى الفتح ٣٠٠ / ٥

(٨) - كذا فى النسخ . ولعل الوجه : الكذب .

(٩) - صحيح أن سلب الكذب عن المصلح ليس فيه جواز الكذب صراحة ولكن يمكن أن يستشعر من فحوى الحديث، والله أعلم .

قلتُ: فعل ذلك تنبيهاً على أن نَفَى صِيغَةَ الْمُبَالَغَةِ غيرُ شرطٍ ولا بدٌّ بل تثبت لمن لم يبالغ ولم يكثر ذلك منه.

٣ - [بابُ قولِ الإمامِ لأصحابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ]

٢٤٩ - (الْفَرَوِيُّ) بفتح الفاء وإسكان الراء وبواو فياء نسب. ^(١) (اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ بَيْنَهُمْ) برفع (نُصْلِحْ) على أن الجملة حالٌ مقدّرةٌ وبجزمه على أنه جواب الأمر. ^(٢)

٤ - [بابُ قولِ اللَّهِ تَعَالَى:]

(أَنْ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) ^(٣) هذا مما جعل العلماء فيه الألف واللام لاستغراق الجنس واستدلوا به على خيرية كل صلح لم يحل حراماً ولا حرم حلالاً ولم يجعلوا الأداة فيه للعهد المذكور / مع ظهوره مثل : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ » ^(٤) ونقض به ^(٥) ابن هشام في

٢٤٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثِيُّ وَإِسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَلَوْا حَتَّى تَرَامُوا بِالْحِجَارَةِ ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : (اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ بَيْنَهُمْ) .

(١) - هو إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي المدني ، الأموي . صدوق كفّ فساء حفظه . مات سنة :

١٢٦ هـ - تقريب التهذيب ١ / ٨٤

(٢) - انظر الروايتين في إرشاد الساري ٤ / ٤١٩

(٣) - النساء من الآية : ١٢٨

قرأ الكوفيون : (يُصْلِحَا) من أصلح . وقرأ باقي السبعة : (يَصَالِحَا) وأصله : يتصالحا وأدغمت الراء في الصاد . البحر المحيط ٣ / ٣٧٩ وإتحاف الفضلاء ١ / ٥٢١

(٤) - المزمّل من الآية : ١٦

(٥) - الضمير يعود إلى الآية الأولى : « أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا ... » وذكره باعتبار الآية كلاما .

مغنيّه قول النُّحَاة: «إِنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتْ عَيْنَ الْأَوَّلِ .» ^(١) وقد صرح بعض الأئمة بما يدفع اعتراضه فقال : إنما هو ^(٢) أَكْثَرِي لا كُلِّي وقد أشبعتُ الكلام على ذلك فى حاشية المغنى فمن أحب الوقوف على ذلك فليراجعها . ^(٣)

٥ - [بابُ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صَلَاحٍ جَوْرٍ فَالْصَّلَاحُ مَرْدُودٌ]

٢٥٠ - (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) كِتَابُ اللَّهِ يُطْلَقُ ^(٤) على

القرآن خاصة وقد يُطلق على حكم الله مطلقاً والأولى هنا الثانى إذ ليس ذلك ^(٥) مَنْصُوصاً فى القرآن إلا أن يؤخذ ذلك بواسطة الأمر بطاعة الرسول وإتباعه . (عَسِيفاً) بالسَّين المهملة والفاء أى: أَجِيراً . ^(٦) (فَقَدَيْتُ [ابْنِي] مِنْهُ) أى: مَنْ

(١) - ينظر مغنى اللبيب ص ٨٦١ - ٨٦٣ حيث قال : « قولهم : إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، و إذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة ، أو نكرة كان الثانى عين الأول فى التنزيل آيات تردّ هذه الأحكام الأربعة فيشكل على ... الثانى - يعنى النكرة إذا أعيدت معرفة - قوله تعالى : (فلا جناح أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) فالصلح الأول خاص ، وهو الصلح بين الزوجين ، والثانى عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز . ومثله : (زدناهم عذاباً فوق العذاب) والشئ لا يكون فوق نفسه . »

(٢) - أى : القول : إن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأول .

(٣) - ينظر تحفة الغريب ج ٢ (٣٢٦ - ٣٢٧) حيث فصل القول فى المسألة .

٢٥٠ - قال البخارى - حَدَّثَنَا آدَمُ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ : حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ : صَدَقَ ، أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : إِنَّ أَبِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا ، فَرَفَى بِأَمْرَاتِهِ ، فَقَالُوا لِي : عَلَى أَيْنِكَ الرَّجْمُ ، فَقَدَيْتُ أَبِي مِنْهُ بِمِائَةِ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةً ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَقَالُوا : إِنَّمَا عَلَى أَيْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ فَرَدُّ عَلَيْكَ ، وَعَلَى أَيْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ - فَأَعْدُ عَلَى أَمْرَةٍ هَذَا فَأَرْجُمَهَا) . فَعَدَا عَلَيْهَا سُرٌّ فَرَجَمَهَا .

(٤) - عن ط . وفى سائر النسخ : ينطلق .

(٥) - يشير إلى النفي والرجم ؛ لأنهما غير منصوصين فى القرآن .

(٦) - ينظر المصباح المنير (ع س ف)

الرَّجْمِ الَّذِي قِيلَ لِي: إِنَّهُ حَدُّهُ. ^(١) (فَسَأَلْتُ ^(٢) أَهْلَ الْعِلْمِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْفَتْوَى فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَدَلِيلٌ عَلَى اسْتِصْحَابِ الْحَالِ، وَالْحُكْمِ بِالْأَصْلِ فِي الْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُ زَوَالُهُمَا بِالنَّسْخِ فِي حَيَاتِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ^(٣) (فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ)

قَالَ الْقَاضِي: «رَوَايَةُ الْجُمْهُورِ بِتَنْوِينِ (جَلْدُ) يَعْنِي مَعَ رَفْعِهِ وَبِنَصْبِ (مِائَةٍ) عَلَى التَّمْيِيزِ وَجَاءَ عَنِ الْأَصِيلِيِّ (جَلْدُهُ مِائَةً) بِالإِضَافَةِ مَعَ إِثْبَاتِ الْهَاءِ - يَعْنِي أَنَّ رَوَايَةَ الْأَصِيلِيِّ: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُهُ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ الْعَائِدِ عَلَى الْإِبْنِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ - قَالَ وَهُوَ بَعِيدٌ إِلَّا أَنْ يَنْصَبَ (مِائَةً) عَلَى التَّفْسِيرِ أَوْ يَضْمُرُ الْمُضَافَ إِلَى عَدَدِ (مِائَةٍ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. ^(٤) وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ كَانُوا يُفْتُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَجْمَعِينَ.

قَالَ شَيْخُنَا قَاضِي الْقَضَاةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ جَلَّالُ الدِّينِ الْبُلْقِينِي - أَمَتَعَ اللَّهُ بَعْلُومَهُ الشَّرِيفَةَ - وَلَعَلَّ هَذَا حُكْمُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ وَهِيَ الْمَوَاطَاةُ ^(٥) لَمَّا كَانَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ^(٦) «

وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ: «عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُئِلَ مَنْ كَانَ يُفْتَى فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مَا أَعْلَمُ غَيْرَهُمَا. ^(٧)»

(١) - فِي النَّسْخِ: جَدُّهُ . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) - فِي الصَّحِيحِ: ثُمَّ سَأَلْتُ .

(٣) - الْكَلَامُ بِنَصِّهِ لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ ٣٤٤ / ٤ وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَيْهِ الدَّمَامِينِي .

(٤) - هَكَذَا نَقَلَ قَوْلَ الْقَاضِي عَنِ التَّنْقِيحِ (١٢٢ / أ) وَأَمَّا فِي الْمَشَارِقِ ١٥١ / ١ فَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِتَنْوِينِ (جَلْد) وَنَصْبِ (مِائَةٍ) وَالنَّصُّ: « وَقَوْلُهُ: إِنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ حَيْثُ وَقَعَ ، وَجَاءَ عِنْدَ الْأَصِيلِيِّ: جَلْدُهُ مِائَةً . بِالإِضَافَةِ وَهُوَ بَعِيدٌ . ، ، ، »

(٥) - أَيْ: الْمَوَافَقَةُ .

(٦) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ .

(٧) - انْظُرْ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٣٣٤ / ٢

ثم أخرج عن القاسم بن محمد^(١) : « كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلى يفتون الناس على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم .. »^(٢) ثم أخرج عن عبد الله بن دينار^(٣) عن أبيه قال : « كان عبد الرحمن بن عوف ممن يفتي في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم .. »^(٤) ثم أخرج عن كعب بن مالك^(٥) أنه قال : « كان معاذ بن جبل يفتي بالمدينة في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم .. »^(٦) ثم أخرج عن محمد ابن سهل بن أبي حثمة عن أبيه قال : « كان الذين يفتون على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة من المهاجرين وثلاثة من الأنصار : عمر وعثمان وعلى وأبي ابن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت .. »^(٧)

(أما الوليدة والغنم^(٨) فرد عليك) أى: فمردودة عليك. فأطلق المصدر على المفعول.

قال ابن دقيق العيد : « وفيه دليل على أن ما أخذ بالمعاوضة الفاسدة يجب رده ولا يملك . وبه يتبين ضعف عذر من اعتذر من أصحاب الشافعي عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضين أذن كل منهما للآخر في التصرف في ملكه وجعل ذلك سبباً لجواز التصرف فإن ذلك الإذن ليس مطلقاً ؛ وإنما هو مبنئ على المعاوضة الفاسدة .. »^(٩)

(١) - هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق - رضى الله عنهما - أبو عبد الرحمن القرشي المدني ، الفقيه ، الثقة . توفي سنة : ١٠٦ هـ وقيل : ١٠٧ . . تذكرة الحفاظ ١ / ٩٦ - ٩٧

(٢) - انظر الطبقات ٢ / ٣٣٥

(٣) - عبد الله بن دينار العدوي مولاهم ، أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر . ثقة مات سنة : ٢٧ هـ تقريب التهذيب ١ / ٤٩٠

(٤) - الطبقات ٢ / ٣٤٠

(٥) - سبقت ترجمته في (١ / ٣٧٨)

(٦) - الطبقات ٢ / ٣٤٨

(٧) - الطبقات ٢ / ٣٥٠

(٨) - في ط : الغلام . وهو تحريف .

(٩) - ينظر أحكام الأحكام ٤ / ٣٤٤

(أَمَّا أَنْتَ يَا أَنْيْسُ - لِرَجُلٍ -) أَيْ : يَقُولُ ذَلِكَ لِرَجُلٍ وَأَنْيْسُ الْمَذْكُورُ هُوَ أَنْيْسُ بْنُ الضَّحَّاكِ الْأَسْلَمِيُّ (١) وَوَهُم مَّنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَنْيْسُ بْنُ مَرْتَدٍ بْنِ أَبِي مَرْتَدٍ (٢) ؛ لِأَنَّ هَذَا غَنَوِيٌّ . وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لِرَجُلٍ مِّنْ (أَسْلَمَ) (٣) وَوَهُم مَّنْ زَعَمَ أَنَّهُ تَصْغِيرُ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ خَادِمِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٤) لَمَّا تَقَدَّمَ .

٢٥١ - (الْمَخْرَمِيُّ) يَفْتَحُ الْمِيمَ وَإِسْكَانَ الْخَاءِ وَفَتْحَ الرَّاءِ (٥) مِنْ وَلَدِ الْمِسُورِ بْنِ

مَخْرَمَةَ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْمَتَابَعَاتِ . (٦)

٦ - [بَابُ كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا مَا صَالِحَ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ

فُلَانُ بْنُ فَلَانٍ وَإِنْ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ]

٢٥٢ - (أَهْلُ الْحُدَيْبِيَّةِ) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ مِثْلُ : دُوَيْهِيَّةِ .

(١) - سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي (٢٣٠ / ١)

(٢) - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . يَنْظُرُ الْاسْتِيعَابَ ١ / ١١٤

(٣) - وَقَعَ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ : « وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنْيْسُ - لِرَجُلٍ مِّنْ أَسْلَمَ - » وَفِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ : « ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ مِّنْ أَسْلَمَ يَقَالُ لَهُ : أَنْيْسُ قُمْ يَا أَنْيْسُ فَسَلْ امْرَأَةً هَذَا . » الْفَتْحَ ١٢ / ١٤٠

(٤) - هُوَ ابْنُ الْتَيْنِ السِّفَاكْسِيُّ يَنْظُرُ الْعَمْدَةَ ١٣ / ٢٧٢

٢٥١ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ،

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ

بِهِ فَهُوَ رَدٌّ) . رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيُّ ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

(٥) - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ الْمَدَنِيِّ ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ مَاتَ سَنَةَ : ١٧٠ هـ

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ١ / ٤٨٣

(٦) - فِي الْأَصْلِ : الْمَتَابَعَاتُ . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَالْمَتَابَعَاتُ جَمْعُ مَتَابَعَةٍ وَصُورَتُهَا أَنَّ الْحَدِيثَ السَّابِقَ : ٢٥١ رَوَاهُ يَعْقُوبُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ

عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . وَرَوَاهُ أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ... الخ . فَهَذِهِ مَتَابَعَةٌ . الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ ص ٥٩

٢٥٢ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ

قال القاضي: «كذا ضبطناه عن المتقين وعامة الفقهاء والمحدثون يشددونها وهي قرية ليس بالكبيرة سميت ببير^(١) هناك عند مسجد الشجرة وبين الحديبية والمدينة تسع مراحل وقد جاء في الحديث وهي بير. قال مالك: وهي من الحرم. قال ابن القصار: ^(٢) وبعضها من الحل. » ^(٣)

وقال الخطابي: «سميت بشجرة حذاء كانت هناك» ^(٤)

(فقال لعلّي أمحه) أي: امح الخط الذي لم يريدوا إثباته. يقال: مَحَوْتُ الْكِتَابَةَ وَ

مَحَيْتُهَا. ^(٥) (مَا أَنَا بِالَّذِي / أَمْحَاهُ) هذا مثل: قَلَا يَقْلَى وَسَعَى يَسْعَى وَالَّذِي فِي

القرآن: «يَمْحُوا لِلَّهِ مَا يَشَاءُ» ^(٦). (إِلَّا يَجْلِبَانِ السَّلَاحَ) قد فسّر في المتن بأنه:

القِرَاب بما فيه. وهو بضم الجيم واللام وتشديد الباء الموحدة.

قال القاضي: «كذا ضبطناه وكذا صوّبه ابن قتيبة ورواه بعض الناس: (جلبان)

بإسكان اللام كذا ذكره الهروي وصوّبه هو وثابت ^(٧) ولم يذكر ثابت سواه

← قال: سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية، كتب عليّ بينهم كتاباً، فكتب محمد رسول الله ﷺ، فقال المشركون: لا تكتب محمد رسول الله، لو كنت رسولاً لم تقايلك، فقال لعلّي: (أمحه). فقال عليّ: ما أنا بالذي أمحاه، فمحاه رسول الله ﷺ بيده، وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام، ولا يدخلوها إلا جلبان السلاح، فسألوه ما جلبان السلاح؟ فقال: القِرَاب بما فيه.

(١) - كذا في النسخ والمشارق بتخفيف الهمز ياءً وهولغة.

(٢) - لم أهدى إلى ترجمته.

(٣) - المشارق ٢٢٠ / ١

(٤) - لم أجده في كتبه ولكن ينظر التنقيح (١٢٢ / ١)

(٥) - ينظر اللسان مادة (م ح و)

(٦) - الرعد من الآية: ٣٩.

(٧) - سبقت ترجمته في (٣٣٢ / ب)

وهو مثل ^(١) الجلبان الذى هو من القطانى . » (*)

وإنما اشترطوا أن يكون السلاح فى القرباب ليكون ذلك أمانةً للسلام ^(٢) لئلا يظن أنهم دخلوها قهراً . والقرباب : شئ يُخْرَزُ مِنَ الْجُلُودِ يَضَعُ الرَّاكِبُ فِيهِ أَدَاتَهُ . ^(٣)

٢٥٣ - (حَتَّى قَاضَاهُمْ) مِنَ الْقَضَاءِ وَهُوَ إِحْكَامُ الْأَمْرِ وَإِمْضَاؤُهُ . (فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْكِتَابَ فَكَتَبَ) ^(٤)

قال أبو الفرج ^(٥) : « إطلاق يده بالكتابة وهو لا يحسنها كالمعجزة له ولا ينافى هذا كونه أُمِّيًّا لَا يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ ؛ لِأَنَّهُ مَا حَرَّكَ يَدَهُ تَحْرِيكَ مَنْ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ إِنَّمَا

(١) - والعبرة فى المشارق : وكذلك الجلبان الجب الذى من القطنية بسكون اللام .

(*) - المشارق ١ / ١٥٠

(٢) - فى النسخ : المسلم .

(٣) - جاء فى اللسان مادة (ق ر ب) : « والقرباب : غمد السيف والسكين ونحوهما وجمعه : قُرْب . قال الأزهري : قِراب السيف شبه جراب من أدم يضع الراكب فيه سيفه بجفنه وسوطه وعصاه وأداته . »

٢٥٣ - قال البخارى : « أَعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْخُلُوهُ مَكَّةَ ، حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ كَتَبُوا : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالُوا : لَا تُقَرِّبْهَا ، فَلَوْ نَعَلِمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ ، لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : (أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) . ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ : (أَمَحُ : رَسُولُ اللَّهِ) . قَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا أَمَحُوكَ أَبَدًا ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ ، فَكَتَبَ : (هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحٌ إِلَّا فِي الْقِرَابِ ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهُ ، وَأَنْ لَا يَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا) . فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلُ ، أَتَوْا عَلِيًّا فَقَالُوا : قُلْ لِصَاحِبِكَ أَخْرُجْ عَنَّا فَقَدْ مَضَى الْأَجَلُ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَتَبِعْتَهُمْ أَبْنَةُ حَمْزَةَ : يَا عَمَّ يَا عَمَّ ، فَتَنَاولَهَا عَلِيٌّ ، فَأَخَذَ بِيَدَيْهَا ، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ : دُونَكَ أَبْنَةُ عَمِّكَ أَحْمِلِيهَا ، فَأَخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : أَنَا أَحَقُّ بِهَا ، وَهِيَ أَبْنَةُ عَمِّي ، وَقَالَ جَعْفَرٌ : أَبْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحِيٍّ ، وَقَالَ زَيْدٌ أَبْنَةُ أَخِي ، فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِخَالَتِهَا ، وَقَالَ : (الْخَالَةُ بِمِثْلَةِ الْأُمِّ) . وَقَالَ لِعَلِيٍّ : (أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ) . وَقَالَ لَجَعْفَرٍ : (أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخَلْقِي) . وَقَالَ لَزَيْدٍ : (أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا) .

(٤) - وفى البخارى : المغازى — باب عمرة القضاء « فأخذ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الكتابَ وليس يُحْسِنُ يَكْتُبُ - فَكَتَبَ »

(٥) - أبو الفرج هو ابن الجوزى سبقت ترجمته فى (٣١١ / أ) وينظر قوله فى التنقيح (١٢٢ / ب)

ابن مَفُوزَ بن أحمد المُعَاقرِيَّ^(١) قال: كان أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الحاج من أهل جزيرة شَقَر^(٢) صَدِيقًا للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجِيّ - رحمه الله - قد لَزِمَهُ وتَفَقَّهَ عنده ، وكان حَسَنَ الفَهم جَيِّدَ القَرِيحَةِ وكان يُعْجِبُهُ تَأْوِيلَ الفقيه أبي الوليد في حديث المقاضاة حين قاضى رسولُ الله - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ - سُهَيْل بن عمرو^(٣) من المشركين يوم الحديبية وقول إسرائيل^(٤) فيه : (فأخذ رسولُ الله - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ - الكتابَ / فكَتَبَ) ومرة قال : (فأخذ رسولُ الله - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ - الكتابَ وليس يُحْسِنُ أن يكتب فكتب) وكل ذلك من رواية عُبَيْدِ اللهِ بن موسى^(٥) عنه فتأَوَّلَ أبو الوليد - رَحِمَهُ اللهُ - أن رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ - باشَرَ الكتابَ بيده وخرج ذلك على وجهين:

على أنه كتب عالمًا بما يكتب القلم. وعلى وجه آخر : أنه كتب كتابًا مستويًا على حَسَبِ المراد، وَجَرَى القلمُ بما أراد من ذلك من غير أن يَعْلَمَ هو - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ - حقيقة ما كَتَبَ ليكون ذلك زيادةً في الإعجاز وكان أبو محمد عبدُ اللهِ بن أحمد يُعْجِبُهُ هذا القول ويُسرُّ به.

فَأُنْكِرُهُ^(٦) عليه وأنقَضُهُ بضروب من النقص يطول ذكرها ، وكنت أقول له هذا القول لا يصح ولا يقوله أحدٌ ممن يُقْتَدَى بقوله ولا بَلَّغْنَا عن أحدٍ من سلف هذه الأمة ، وأبَيَّنْ له الوَهْمَ بأكثر من هذا فَيَأْبَى إلَّا التَّمَادِيَّ في الإعجاب به والإصرار عليه فلَمَّا كان بعد بُرْهَةٍ قَصَدَنِي زائرًا على عادته فقال لي: يا سَيِّدِي ذكر لي بَعْضُ إخواني

(١) - هو تلميذ أبي عمر بن عبد البر توفى : ٤٨٤ هـ كان من أوعية العلم وفرسان الحديث وأهل الإتيان والتحرير . سير النبلاء ١٩ / ٨٨

(٢) - هي في شرق الأندلس وهي أنزه بلاد الله وأكثرها روضة وشجرا وماء . البلدان ٣ / ٣٥٤

(٣) - سُهَيْل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري ، خطيب قریش وأحد ساداتها وكان رأس وفد قریش في صلح الحديبية . أسلم يوم الفتح ومات بالطاعون بالشام . أسد الغابة ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩

(٤) - هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي . سمع جده أبا إسحاق ومنصوراً وغيرهما . مات سنة : ١٦٠ هـ الجمع ١ / ٤٢ وتقريب التهذيب ١ / ٨٨

(٥) - عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العَبْسِي الكوفي ثقة كان يتشيع مات سنة : ٢١٣ هـ تقريب التهذيب ١ / ٦٤٠

(٦) - المتكلم هو أبو الحسن طاهر بن المفوز .

حركها فجاء المكتوب صواباً . »

وقال السهيلي: « في البخاري (كتب وهو لا يحسن الكتابة) فتوهم أن الله تعالى أطلق يده بالكتابة حينئذ وقال هي آية . فيقال : لكنها مناقضة لآية أخرى وهو كونه أمياً لا يكتب وفي ذلك إفحام الجاحد وقيام الحجة والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضاً . فمعنى (كتب) أمر وكان الكاتب يومئذ علياً . » (١)

قلت: كان أبو الوليد الباغي من أئمة المالكية يذهب إلى الرأي الأول (٢) وقد أخبرنا شيخنا / الإمام العالم جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم الأميوطي الشافعي نزيل مكة المشرفة - رحمه الله - (٣) إجازة قال : أخبرني الشيخ الحافظ أبو عبد الله محمد بن جابر القيسي الوادي أشي (٤) بقراءة في سادس عشر جمادى الأولى سنة خمس وأربعين وسبع مائة بالخانقاه الشرابيشية (٥) من القاهرة ، أنا (٦) قاضي الجماعة أبو العباس أحمد بن محمد بن حسن ابن الغماز الخزرجي (٧) قراءة عليه وأنا أسمع في أواخر ذي الحجة عام تسعة وثمانين وست مائة أنا الحافظ أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم حسان الكلاعي (٨) إجازة إن لم يكن سماعاً أخبرني الوزير الحافظ أبو بكر عبد الرحمن بن محمد بن مقارب قراءة عليه وأنا أسمع بشاطبة يوم الأربعاء السادس والعشرين من صفر سنة ست وثمانين وخمس مائة حدثني أبو جعفر بن عبد الرحمن بن جحدر : ثنا الحافظ أبو الحسن طاهر

(١) - الروض الأنف ٦ / ٤٨٥ - ٤٨٦

(٢) - ينظر رأي أبي الوليد في الفتح ٧ / ٥٠٣ والعمدة ١٣ / ٢٧٧

(٣) - ينظر ترجمته في العقد الثمين ٣ / ٢٥٨ - ٢٦٠ والدرر الكامنة ١ / ٦٠ - ٦١ . وكان وفاة الشيخ سنة : ٧٩٠ هـ .

(٤) - هو شاعر أندلسي ، رحال ، عالم بالحديث . أصله من وادي آش . توفي بتونس سنة ٧٤٩ هـ له ديوان شعر و أربعون حديثاً . الدرر الكامنة ٣ / ٤١٣

(٥) - في ط : الشراسة .

(٦) - يعني : أنبأنا .

(٧) - كان ابن الغماز من أهل من بلنسية واستوطن بجاية وولى قضاها وتوفي : ٦٩٣ هـ شجرة النور ص : ١٩٩

(٨) - الكلاعي كان من كبار أئمة الحديث واستشهد في (أنيشة) سنة ٦٤٣ هـ سير النبلاء ٢٣ / ١٣٤ - ١٣٨

مناماً كان يراه ^(١) ورغبَ إلى أن أقصّه عليك لأنّتهى إلى تأويلك فيه .

فقلتُ : له قصّه فقال : أخبرنى أنّه كان يرى فى النوم أنّه فى المدينة مدينة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال فكنتُ أرى أنّى أدخلُ فى المسجد إلى قبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأرى القبرَ أمامى فكنتُ أجدُ للقبر هَيْبَةً عظيمةً فى نفسى حتّى كنتُ أجدُ قُشْعْرِيرَةً ^(٢) إجلالاً وتعظيماً لمن فيه - صلى الله عليه وسلم - فبينما على تلك الحال إذ كنتُ التفتُ فأرى القبرَ ينشقّ وكأنّه / يمدُّ ولا يستقرُّ فكنتُ يعترينى فزعٌ عظيمٌ وأتأملُ القبرَ فأراه لا يستقرُّ وأنا فيما لا يعلمه إلا الله عزوجل من الفزع . ثمّ قال لى يا سيّدى ما عندك فى تأويل هذا المنام ؟

فأطرقتُ حيناً ثمّ قلتُ : له أخشى على صاحب هذا المنام أن يصفَ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بغيرِ صِفَتِهِ أو يَنَحِلَهُ ^(٣) ما ليس له بأهل ، أولعله يفتري عليه .

قال لى : ومن أين تخلصت إلى هذا ؟ فقلتُ له : من قول الله تبارك وتعالى : « تكادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا . » ^(٤) فقال لى أبو محمدٍ : لله درُّك يا سيّدى . وأقبل يقبّل رأسى وببن عَيْنَيَّ ويبكى مرةً ويَضْحَكُ أخرى فَرَحًا مِنْهُ وسُرُوراً بحسن التّأويل الموافق للمنام ، ويقول : ما سمعتُ قطُّ بأبدع من هذا التّأويل ولا بأصحّ مِنْهُ وإنى للرجل الذى رأى هذا المنام واسمّع أتمّه لك فقد بقيت منه بقيّة تشهد بصحّة تأويلك . فقلتُ : هاتِ . قال / : فلما رأيتنى فى ذلك الفزع العظيم كنتُ والله أقولُ : ما هذا / إلا لأنّى أقولُ وأعتقدُ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتبَ ، فكنتُ أبكى وأقولُ : أنا تائبٌ يا رسول الله . وكنتُ أقولُ ذلك مراراً بجدٍّ وإخلاصٍ فكنتُ أتأملُ القبرَ فأراه قد عاد إلى هيئته الّتى هو عليها وسكن ذلك الميّدُ عنه واستيقظتُ .

قال لى أبو محمدٍ : وأنا أشهدُك يا سيّدى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) - عن ن . وفى الأصل : تراه .

(٢) - القُشْعْرِيرَةُ : الرُّعْدَةُ واقشعرار الجلد . اللسان (ق ش ع ر)

(٣) - أى : يُضَيِّفُ إليه ، أو يدعى له .

(٤) - مريم الآية : ٩٠ - ٩١

وسلم - ما كتب حرفاً قط . هذا قولى / وعليه ألقى الله تعالى .

فقلت : الحمد لله الذى أراك هذا البرهان وصرفك عن قولك الذى كنت تعتقده فاشكر الله كثيراً واحمده جزيلاً .

(فَتَبِعَتْهُمْ ابْنَةُ حَمْزَةَ) هى : أُمَامَةُ وَقِيلَ : فَاطِمَةُ كَمَا تَقَدَّمَ . (١)

قال ابن الأثير : « أُمَامَةُ بِنْتُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَأُمُّهَا سَلْمَى بِنْتُ عُمَيْسٍ وَهِيَ الَّتِي اخْتَصِمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعْفَرُ (٢) وَزَيْدُ (٣) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لَمَّا خَرَجَتْ مِنْ مَكَّةَ فَاجْتَاَزَ بِهَا عَلِيٌّ فَأَخَذَهَا وَطَلَبَ جَعْفَرُ أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّ خَالَتَهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ (٤) عِنْدَهُ وَطَلَبَ زَيْدٌ أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ أَخِي بَيْنَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَجَعْفَرٍ ؛ لِأَنَّ خَالَتَهَا عِنْدَهُ . ثُمَّ زَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ سَلَمَةَ بِنِ أُمِّ سَلَمَةَ وَقَالَ حِينَ زَوَّجَهَا : (هَلْ جُزِيتَ سَلَمَةُ ؟) لِأَنَّ سَلَمَةَ هُوَ الَّذِي زَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . » (٥)

وَيُنْقَلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ (٦) أَنَّهَا إِذْ كَانَتْ غَيْرَ مُدْرَكَةٍ . وَعَنِ الْكَلْبِيِّ (٧) أَنَّ سَلَمَةَ هَلَكَتْ قَبْلَ أَنْ يَجْتَمَعَا .

(وَقَالَ : الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ) هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلُهُ فِي بَابِ الْحَضَانَةِ وَصَرِيحٌ أَنَّ الْخَالََةَ فِيهَا كَالْأُمِّ عِنْدَ عَدَمِ الْأُمِّ ، وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْحَضَانَةِ . وَقَدْ

(١) - ينظر (٣٧٥ / ب)

(٢) - هو أخو عليّ - رضى الله عنهما - لقب بنى الجناحين استشهد يوم موقعة سنة : ٨ هـ .

(٣) - هو زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي ، أبو أسامة ، مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صحابى جليل . من أول الناس إسلاماً استشهد يوم موقعة سنة : ٨ هـ . تقريب التهذيب ١ / ٣٢٧

(٤) - أسماء بنت عميس الخثعمية ، صحابية تزوجها جعفر بن أبى طالب ثم أبوبكر ثم عليّ وولدت لهم ، وهى أخت ميمونة بنت الحارث - أم المؤمنين - لأمها . ماتت بعد عليّ . تقريب التهذيب ٢ / ٦٢٩

(٥) - أسد الغابة ٦ / ٢١

(٦) - هو محمد بن نصر المروزي أبو عبد الله . إمام فى الفقه والحديث . وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة وله : القسامة فى الفقه والمسند فى الحديث ، الخ تهذيب التهذيب ٩ / ٤٨٩

(٧) - والكلبي : هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي المؤرخ المتوفى : ١٤٦ هـ معروف وينظر قوله فى طبقات ابن سعد ٣ / ٩ دون عزو إليه .

يَسْتَدِلُّ بِإِطْلَاقِهِ مَنْ يُنْزِلُهَا لِأُمِّ فِي الْمِيرَاثِ. (١)

قال ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: «إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَ أَقْوَى فَإِنَّ السِّيَاقَ طَرِيقٌ إِلَى بَيَانِ الْمُجْمَلَاتِ وَتَبِينَ
الْمُحْتَمَلَاتِ وَتَنْزِيلِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَقْصُودِ / مِنْهُ وَفَهُمْ ذَلِكَ قَاعِدَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ أَصُولِ
الْفَقْهِ. » (٢)

(و) قَالَ لِعَلِيِّ: أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ. وَقَالَ لِيَجْعَفَرٍ: أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي .
وَقَالَ لِيَزِيدٍ: أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا) مَقَالَتُهُ لِيَزِيدٍ هِيَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاخُوانُكُمْ فِي
الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ» (٤) وَالْوَلَاءُ الْمَذْكُورُ هُنَا بِمَعْنَى الْإِنْتِسَابِ فَقَطْ لَا الْمَوَارِثَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَسَخَ
التَّوَارِثَ بِالتَّبَنُّيِّ وَالْحِلْفِ فَلَمْ يَبْقَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا ائْتِسَابُ الرَّجُلِ إِلَى حَلْفَائِهِ وَمُعَاقِدِيهِ
خَاصَّةً وَإِلَى مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ. (٥) وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِهَؤُلَاءِ
الْجَمَاعَةِ مِنَ الْكَلَامِ الْمُطِيبِ لِقُلُوبِهِمْ مِنْ حَسَنِ أَخْلَاقِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - .
قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: «وَلَعَلَّكَ تَقُولُ: أَمَّا مَا ذَكَرَهُ لِعَلِيُّ وَزَيْدٍ فَقَدْ ظَهَرَتْ مَنَاسِبَتُهُ؛
لِأَنَّ حِرْمَانَهُمَا مِنْ مَرَادِهِمَا مَنَاسِبٌ لِجَبْرِهِمَا بِذِكْرِ مَا يَطِيبُ قُلُوبَهُمَا ، وَأَمَّا جَعْفَرٌ فَإِنَّهُ
حَصَلَ لَهُ مَرَادُهُ مِنْ أَخْذِ الصَّبِيَّةِ فَكَيْفَ نَاسَبَ ذَلِكَ جَبْرَهُ بِمَا قِيلَ لَهُ ؟

فِيجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الصَّبِيَّةَ اسْتَحَقَّتْهَا الْخَالَةُ وَالْحُكْمُ بِهَا لِجَعْفَرٍ بِسَبَبِ الْخَالَةِ لَا بِسَبَبِ
نَفْسِهِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُحْكَمٍ لَهُ فَنَاسَبَ ذَلِكَ جَبْرَهُ بِمَا قِيلَ لَهُ. » (٦)

(١) - الْكَلَامُ السَّابِقُ لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ ٤ / ٢٩٧ . وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَيْهِ الدَّمَامِينِيُّ .
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْفَتْحِ ٧ / ٥٠٦ : « وَقَالَ (الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ) أَيْ فِي هَذَا الْحُكْمِ الْخَاصِّ ؛
لِأَنَّهَا تَقْرُبُ مِنْهَا فِي الْحَنُوِّ وَالشَّفَقَةِ وَالْإِهْتِدَاءِ إِلَى مَا يَصْلُحُ الْوَلَدَ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ . فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ
زَعَمَ أَنَّ الْخَالَةَ تَرِثُ ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ تَرِثُ . »

(٢) - يَنْظُرُ إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ ٤ / ٢٩٧

(٣) - عَنِ الصَّحِيحِ .

(٤) - الْأَحْزَابُ مِنَ الْآيَةِ : ٥

(٥) - نَقَلَ الْكَلَامَ السَّابِقَ مِنَ التَّنْقِيحِ (١٢٢ / ب)

(٦) - إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ ٤ / ٢٩٨

٧ - [بَابُ الصَّلْحِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ]

٢٥٤ - (وَلَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ: السَّيْفِ وَالْقَوْسِ وَ نَحْوِهِ)

قال الزركشي: « كذا وَقَعَ مَفْسَرًا هنا وهو مخالف لقوله في السِّيَاق السَّيْفُ - إِيَّاق: (فسألوه ما جُلْبَانِ السَّلَاحِ ؟ فقال : القِرَابُ بما فيه .) وهو الأَصُوبُ . قال الأزهري: الجُلْبَانُ يُشَبِّهُ الجِرَابَ من الأَدَمِ يَضَعُ فِيهِ الرَّاكِبُ سَيْفَهُ مَغْمُودًا وَيَضَعُ فِيهِ سَوْطَهُ / وأداته وَيُعَلِّقُهَا فِي آخِرِ الرَّحْلِ أَوْ وَسَطِهِ . » ^(١) انتهى

قلت: فعلى ما قاله الأزهري لا يخالف ما في هذا الحديث السِّيَاق الأول أصلاً ؛ فإنه هنا فسر السَّلَاحَ الذي يُوضَعُ فِي ^(٢) الجُلْبَانِ بالسَّيْفِ وَالْقَوْسِ ونحوه ولم يفسره في الأول حيث قال : « القِرَابُ بما فيه » فأى تخالف وقع فتأمله ؟ !

(وَقَالَ: إِلَّا بِجُلْبِ السَّلَاحِ) بضم الجيم واللام وتشديد الباء جمع

قال القاضى: « ولعله بفتح اللام جَمْعُ جَلْبَةٍ وهى الجِلْدَةُ تَغْشَى الْقَتَبَ . » ^(٣)

٢٥٥ - (سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ) بسين مضمومة فراء فياء تصغير

٢٥٤ - قال البخارى - رحمه الله - : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : عَلَى أَنَّ مَنْ آتَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ ، وَمَنْ آتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّهُ ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ ، وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ : السَّيْفِ وَالْقَوْسِ وَنَحْوِهِ . فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ يَحْجُلُ فِي قُبُورِهِ ، فَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ .

(١) - التنقيح (١٢٢ / ب) وقد سبق التعليق على الجلبان فى (٢٩٢ / أ)

(٢) - فى النسج : فيه .

(٣) - المشارق ١ / ١٥٠ - ١٥١

و القَتَبُ والقَتَبُ: إكاف البعير . اللسان مادة (ق ت ب)

٢٥٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ : حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ ، عَنْ نَافِعٍ ،

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِرًا ، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ

وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَنَحَرَ هَدْيَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، وَفَاضَاهُمْ عَلَى : أَنَّ يَعْتَمِرَ الْعَامَ الْمُقْبِلَ ، ←

(١) فجيم.

٢٥٦ - (عَنْ بُشَيْرٍ) بَضَمَ الْمُوحَّدَةَ وَفَتَحَ الشَّيْنَ الْمُعْجَمَةَ مُصَغَّرًا. (٢) (ابْنُ يَسَارٍ)

بِمَثْنَاةٍ تَحْتِيَّةٍ مَفْتُوحَةٍ وَسَيْنٍ مَهْمَلَةٍ وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ كُلُّهُ.

٨ - [بَابُ الصُّلْحِ فِي الدِّيَّةِ]

٢٥٧ - (أَنَّ الرُّبَيْعَ) بَضَمَ الرَّاءَ وَفَتَحَ الْمُوحَّدَةَ وَكَسَرَ الْمُثْنَاةَ التَّحْتِيَّةَ. (٣)

(يَأْنَسُ) (٤) كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ) بِرَفْعِهِمَا وَالْمَعْنَى حُكْمُ اللَّهِ الْقِصَاصُ ، وَيُرْوَى

← وَلَا يَحْمِلُ سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سِوْفًا ، وَلَا يُقِيمُ بِهَا إِلَّا مَا أَحْبَبُوا . فَأَعْتَمَرَ مِنَ الْعَامِ الْقَبِيلَ ،
فَدَخَلَهَا كَمَا كَانَ صَالِحُهُمْ ، فَلَمَّا أَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا ، أَمَرُوهُ أَنْ يُخْرِجَ فَخَرَجَ .

(١) - هو أبو الحسن البغدادي ، أصله من خراسان ، ثقة ، مات يوم الأضحى سنة : ٢١٧ هـ
تقريب التهذيب ١ / ٣٤١

٢٥٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا بِشْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ
أَبِي حُثْمَةَ قَالَ : انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحِيصَةُ بْنُ مُسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرَ ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ .

(٢) - هو بشير بن يسار الحارثي مولى الأنصاري ، مدني ثقة . فقيه . الجمع ١ / ٥٥
وتقريب التهذيب ١ / ٣٣٣

٢٥٧ - قال البخاري - رحمه الله - :

: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ : أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ :
أَنَّ الرُّبَيْعَ ، وَهِيَ ابْنَةُ النَّضْرِ ، كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ ، فَطَلَبُوا الْأَرْضَ وَطَلَبُوا الْعَقْرَ فَأَبَوْا ، فَأَتَوْا
النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِالْقِصَاصِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ : أَنْكَسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيْعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟
لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا ، فَقَالَ : (يَا أَنَسُ ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ) . فَرَضِيَ
الْقَوْمُ وَعَقَبُوا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ) .

(٣) - هي بنت النضر الأنصارية ، الخزرجية ، عمة أنس بن مالك . صحابية روى عنها أنس .
تقريب التهذيب ٢ / ٦٤٠

(٤) - هو أنس بن النضر عم أنس بن مالك ، قتل يوم أحد شهيدا ووجد به بضعة وثمانون جرحا من ضربة
سيف وطعنة برمح ورمية بسهم ، وفيه نزلت : « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فممنهم

ينصب الأول [أى] عليكم كتاب الله، و القصاص مبتدأ حذف خبره أى: القصاص واجب أو مستحق أو نحو ذلك. (١)

٩ - [باب قول النبی - ﷺ - للحسن بن علی - رضى الله عنهما -

: «ابنى هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين

عظيمتين]

٢٥٨ - (وكان والله خير الرجلين) يريد: وكان معاوية خير من عمرو ابن

العاص. (أى عمرو) حرف نداء، ومنادى مبنى على الضم. (من لى بضيعتهم)

بفتح الصاد المعجمة أى: عيالهم. (٢) (فقال اذهباً إلى هذا الرجل) أى: فقال

من قضى نحبه... الأحزاب من الآية : ٢٣ . العمدة ١٣ / ٢٨١

(١) - قال ابن حجر - رحمه الله - فى الفتح ١٢ / ٢٢٤ : « واختلف فى ضبط قوله - صلى الله عليه وسلم - (كتاب الله القصاص) فالمشهور أنهما مرفوعان على أنهما مبتدأ وخبر . وقيل : منصوبان على أنهما مما وضع فيه المصدر موضع الفعل أى : كتب الله القصاص . أو على الإغراء و (القصاص) بدل منه فينصب . أو ينصب بفعل محذوف ، ويجوز رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف . »

٢٥٨ - قال البخارى : حدثنا عبد الله بن محمد : حدثنا سفيان ، عن أبي موسى قال : سمعت الحسن

يقول : استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال ، فقال عمرو بن العاص :

إني لأرى كتائب لا تؤلى حتى تقتل أقرانها ، فقال له معاوية - وكان والله خير الرجلين -

أى عمرو ، إن قتل هؤلاء هؤلاء ، وهؤلاء هؤلاء ، من لي بأموال الناس ، من لي ببنائهم ،

من لي بضيعتهم ، فبعث إليه رجلين من قریش ، من بني عبد شمس ، عبد الرحمن بن سمره

وعبد الله بن عامر بن كريز ، فقال : اذهباً إلى هذا الرجل ، فأعرضا عليه ، وقولا له ، وأطلبنا

إليه . فاتياه فدخلا عليه ، فتكلما وقالاه ، فطلبنا إليه ، فقال لهما الحسن بن علي : إنا بنو

عبد المطلب ، قد أصبنا من هذا المال ، وإن هذه الأمة قد عاثت في دمايها . قالا : فإنه يعرض

عليك كذا وكذا ، ويطلب إليك ويسألك ، قال : فمن لي بهذا ؟ قالا : نحن لك به ،

فما سألهم شيئاً إلا قالا : نحن لك به ، فصالحه . فقال الحسن : ولقد سمعت أبا بكره يقول :

رأيت رسول الله ﷺ على المنبر ، والحسن بن علي إلى جنبه ، وهو يقبل على الناس مرة وعليه

أخرى ، ويقول : (إن آتني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) .

(٢) - ينظر اللسان (ض ي ع) قال : « والضياع : العيال نفسه . وفى الحديث : فمن ترك ضياعاً فإلى . »

مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِيهِ الْمَذْكُورِينَ ^(١) : اذْهَبَا إِلَى الْحَسَنِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ الرَّاعِبَ فِي الصَّلَاحِ وَعَرَضَ الْمَالُ عَلَى الْحَسَنِ رَغْبَةً فِي حَقِّ الدِّمَاءِ وَحَسَمَ مَادَةَ الْفِتْنَةِ .

قالوا: وفيه جواز الصلح على الانخلاع من الخلافة والعهد بها على / أخذ مال [٣٩٥/ب]

لِلْمَصْلَحَةِ . ^(٢) (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ) أَظَنَّ أَنَّ ابْنَ الْمُنِيرِ قَالَ : إِنَّ هَذَا أَصْلُ قَوْلِ النَّاسِ

فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ لِلشَّرِيفِ سَيِّدٌ وَهُوَ عُرِفَ دِيَارَ مِصْرَ إِلَى الْآنَ . ^(٣)

١٠ - [بَابُ هَلْ يُشِيرُ الْإِمَامُ بِالصَّلَاحِ]

٢٥٩ - (سَمِعَ [رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -] ^(٤) صَوْتَ خُصُومٍ

بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا ^(٥) بِجَرٍّ (عَالِيَةٍ صَفَةً - (خُصُومٍ) وَبِنَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ مِنْ

(خُصُومٍ) . ^(٦) وَإِنْ كَانَ نَكَرَةً لَتَخْصُصَهُ بِالْوَصْفِ أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي الظَّرْفِ

الْمُسْتَقَرِّ .

(١) - هما : - كما في الحديث : عبد الرحمن بن سمرة ، وعبد الله بن عامر بن كريز .

(٢) - ينظر القول في التنقيح (١٢٣ / ١)

(٣) - لم أظفر به .

٢٥٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسٌ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ ، عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : (أَيْنَ الثَّلَاثِي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ) . فَقَالَ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ .

(٤) - عن الصحيح .

(٥) - هذه رواية . وفي رواية أخرى : أصواتهم . الفتح ٥ / ٣٠٨

(٦) - انظر الوجهين والتوجهين في العمدة ١٣ / ٢٨٥

١١ - [بابُ فَضْلِ الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَالْعَدْلِ بَيْنَهُمْ]

٢٦٠ - (كُلُّ سُلَامَى) بضم السَّين جمع سُلَامِيَّة وهي الأُنْمَلَة من أُنامل الأصابع .
وقيل: واحده وجمعه سواءٌ وتُجمَع على سُلَامِيَّات وهي الَّتِي بين كلِّ مفصلين من أصابع
الإنسان. (١)

١٢ - [بابُ إِذَا أَشَارَ الْإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى ، حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْبَيِّنِ]

٢٦١ - (فَلَمَّا أَحْفَظَ الْأَنْصَارِيُّ) بحاء مهملة وظاء معجمة أى: أغضبَ . والحَفِيزَةُ :
الغَضَبُ قال الحماسيُّ:

إِذْنُ لِقَامٍ بِنَصْرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيزَةِ إِنْ ذُلُّوْثَةٌ لَنَا (٢)

وقيل (٣): « إِنَّ قَوْلَهُ: (فَلَمَّا أَحْفَظَ الْأَنْصَارِيُّ) من كلام الزُّهْرِيِّ وكان من عادته أَنْ يَصِلَ
كلامه بالحديث إِذَا رواه حتَّى قال له موسى بن عُقْبَةَ: مَيِّزْ قَوْلَكَ من قولِ رسولِ اللّهِ -
صلى الله عليه وسلّم - . »

٢٦٠ - قال البخاري حدثنا إسحاق: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ
تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، يَعْدِلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ).

(١) - الكلام السابق لابن الأثير في النهاية ٢ / ٣٩٦ ولم ينسبه إليه الدماميني .
وفي اللسان مادة (س ل م) فيه : « السُّلَامَى : عظام الأصابع في اليد والقدم وقيل : السُّلَامَى :
كل عظم مجوف من صغار العظام . »

٢٦١ - تقدم هذا الحديث برقم : ٨٢

(٢) - البيت من البسيط وهو لقريط بن أنيف العنبري التميمي ، شاعر جاهلي في حياته غموض .
اللغة: اللوثة: الضعف . ووقع في النسخ: لوية، وهوتحريف، ويقصد بذى اللوثة قومه الذين خذله
فنصرته مازن.

(سَمِعَ) (الحَفِيزَةُ)

والشاهد فيه: قوله: (عند الحفيزة) حيث بمعنى الغضب .

والبيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي من: ٢٥ و الخصائص ٢ / ٢٧ وأمالى ابن الشجري ٢ / ٢
والمغنى ص: ٣٠

(٣) - القول للخطابي ينظر الفتح ٥ / ٣١٠

١٣ - [بَابُ الصُّلْحِ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ ، وَأَصْحَابِ الْمِيرَاثِ

وَالْمَجَازَفَةِ فِي ذَلِكَ]

٢٦٢ - (إِذَا جَدَدْتُهُ) قَطَعْتَهُ بِإِعْجَامِ الدَّالِّينَ وَإِهْمَالِهِمَا . (أَذْنَتْ) بهمزة ممدودة

وتاء الضمير منه مفتوحة وهو جواب (إذا) . (وَفَضِّلَ) بكسر الضاد عند أبي ذر^(١)

وفى المحكم: «فضل يَفْضُلُ - يعنى بفتح الضاد من الماضى وضمّها من الغابر - وفضل يَفْضُلُ بكسرها فى الماضى وضمّها فى الغابر نادر .»^(٢)

وقال اللحياني^(٣): « فَضِّلَ يَفْضُلُ كحسب / يحسب [نادر] ^(٤) كل ذلك بمعنى . » [١/٣٩٦]
والفضالة ما فَضِّلَ من الشيء . واعلم أن قصد البخاريّ من هذا الحديث أن المجازفة فى الاعتياض عن الدين جائزة وإن كانت من جنس حقّه وأنه لا يتناول النهي؛ إذ لا مقابلة هنا من الطرفين .^(٥) وقد مرّ الكلام فيه .^(٦)

١٤ - [بَابُ الصُّلْحِ بِالْدِّينِ وَالْعَيْنِ]

٢٦٣ - (سِرَجُفَ حُجْرَتِهِ) بكسر السين المهملة:

٢٦٢ - تقدم هذا الحديث برقم : ٩٧

(١) - ينظر التنقيح (١/١٢٣)

(٢) - لم أهتم إليه فى المحكم ولكن ينظر اللسان مادة (ف ض ل) قال : « فضِّلَ بالكسر ، يَفْضُلُ بالضم وهوشاذ لا نظير له . وقال ابن سيده هو نادر . »

(٣) - اللحياني : هو على بن المبارك . وقيل : ابن حزم من بنى لحيان بن هذيل بن مدركة . أخذ عن الكسائي وأبى عمرو الشيباني والأصمعي . وله : النوادر . بغية الوعاة ١٨٥/٢ وينظر قوله فى اللسان مادة (ف ض ل)

(٤) - عن اللسان .

(٥) - نقل الكلام السابق - من بداية الباب - بنصه من التنقيح (١٢٣/أ - ب) دون أن يشير إليه .

(٦) - ينظر (١/٣٣٥)

السُّتْر. ^(١) (قُمْ فَأَقْضِهِ) بكسر الهاء ضميرُ الغريم المذكور أو ضميرُ الشَّطْرِ/الباقى من الدين بَعْدَ الوَضْعِ.

٥٤ - كِتَابُ الشَّرْطِ ^(٢)

١ - [بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْمُبَايَعَةِ]

٢٦٤ - (وَأَمْتَعَضُوا مِنْهُ) بعين مهملة وضاد معجمة أي : غَضِبُوا من هذا الشرط

٢٦٣ - قال البخارى - رحمه الله - :
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، وَقَالَ اللَّيْثُ :
حَدَّثَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ : أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ :
أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَرْتَفَعَتْ
أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتٍ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمَا ، حَتَّى
كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ ، فَتَادَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، فَقَالَ : (يَا كَعْبُ) فَقَالَ : لَيْتَكَ يَا رَسُولَ
اللَّهِ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ : أَنَّ ضَعِ الشَّطْرَ ، فَقَالَ كَعْبُ : قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : (قُمْ فَأَقْضِهِ) .

(١) - ينظر اللسان (س ج ف) : « السَّجْفُ وَالسَّجْفُ : السُّتْر . »

(٢) - كذا فى النسخ . وفى الصحيح : الشروط .

والشرط : تعليق شىء بشىء بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثانى . وقيل : الشرط ما يتوقف عليه وجود
الشىء ويكون خارجاً عن ماهيته ولا يكون مؤثراً فى وجوده . وقيل : الشرط ما يتوقف ثبوت الحكم
عليه . التعريفات ص : ١٢٥

٢٦٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ :
أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ مَرْوَانَ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : يُخْبِرَانِ عَنْ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَئِذٍ ، كَانَ فِيهَا اشْتَرَطَ سُهَيْلُ
ابْنَ عَمْرٍو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا أَحَدٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَيْنِكَ ، إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا وَخَلَيْتَ
بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ . ففكره المؤمنون ذلك وأمتعضوا منه ، وأبى سُهَيْلُ إِلَّا ذَلِكَ ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى
ذَلِكَ ، فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو ، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ ←

وَأَنْفُسُوا مِنْهُ . ^(١) (بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ ^(٢)) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَهُوَ [أَبُو] ^(٣) الْفَاسِقُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ ^(٤) أُسِرَ يَوْمَ بَدْرٍ وَضُرِبَتْ عُنُقُهُ صَبْرًا . (وَهِيَ عَاتِقُ) أَيْ : شَابَّةٌ أَوَّلُ مَا أَدْرَكَتْ . ^(٥) (أَنْ يَرْجِعَهَا ^(٦) إِلَيْهِمْ) بِفَتْحِ يَاءِ الْمُضَارَعَةِ ؛ لِأَنَّ مَاضِيَهُ ثَلَاثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ » ^(٧) وَقَدْ مَرَّ . ^(٨)

٢٦٥ - (زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ) بَعَيْنِ مَهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ وَقَافٍ .

← الْمُدَّةُ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَجَاءَ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ، وَكَانَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَاتِقُ ، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ ، لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ : « إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ » اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ .

(١) - ينظر اللسان مادة (م ع ض)

(٢) - هي أم كلثوم عقبة بن أبي معيط الأموية ، أسلمت قديما ، وهي أخت عثمان لأمه ، صحابية لها أحاديث . ماتت في خلافة علي - رضى الله عنه - تقريب التهذيب ٢ / ٦٧١

(٣) - هذه الزيادة لا بد منها ؛ لأن الفاسق المذكور في القرآن الكريم هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط كما ذكره الإمام أحمد في المسند ٤ / ٢٧٩ وابن كثير في تفسيره ٤ / ٢٠٩ - ٢١٠ والآية نزولها كانت بعد غزوة بنى المصطلق والغزوة كانت في سنة : ٥ هـ أو ٦ هـ ؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث بعدها الوليد بن عقبة بن أبي معيط مصدقا عليهم . والوليد عاش إلى خلافة معاوية - رضى الله عنه - ينظر تقريب التهذيب ٢ / ٢٨٧

وعقبة قتل يوم بدر السنة الثانية للهجرة . فتأمله .

(٤) - ينظر الحجرات الآية : ٦ قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ . »

(٥) - ينظر اللسان مادة (ع ت ق)

(٦) - في الأصل ، م : يرجعهما . وهو خطأ .

(٧) - التوبة من الآية : ٨٣

(٨) - ينظر (٣٠٤ / ب)

٢٦٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ : سَمِعْتُ جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَشْرَطَ عَلَيَّ : (وَالنَّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ) .

٤ - [بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ الْبَائِعُ ظَهَرَ

الدَّابَّةَ إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى جَازًا]

٢٦٦ - (ثُمَّ قَالَ بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ) هِيَ لُغَةٌ فِي الْأَوْقِيَّةِ . (١) وَقَدْ مَرَّ . (٢)

٥ - [بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْمُعَامَلَةِ]

٢٦٧ - (تَكْفُونَا الْمُؤُونَةَ) بِفَتْحِ تَاءِ الْمُضَارَعَةِ وَيُرْوَى : (تَكْفُونَنَا) (بنونين . (٣)

٩ - [بَابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي الْحُدُودِ]

٢٦٨ - (فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا) فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا يَسْتَعْمَلُ مِنْ

الْأَلْفَاظِ فِي مَحَلِّ الِاسْتِفْتَاءِ يُسَامَحُ بِهِ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ أَوْ التَّعْزِيرِ (٤) فَإِنْ هَذَا الرَّجُلُ قَذَفَ

المرأة بالزنا ولم يتعرض النبي - صلى الله عليه وسلم - لأمر حده بالقذف (٥) / [٣٩٦/ب

٢٦٦ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ قَالَ : سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ : حَدَّثَنِي جَابِرُ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا ، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ فَضْرَبَهُ ، فَدَعَا لَهُ فَسَارَ بِسِيرِ
 لَيْسَ بِسِيرٍ مِثْلَهُ ، ثُمَّ قَالَ : (بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ) . قُلْتُ : لَا ، ثُمَّ قَالَ : (بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ) . فَبِعْتُهُ ،
 فَاسْتَنْتَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ ، ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ ، فَأَرْسَلَ عَلَيَّ
 إِثْرِي قَالَ : (مَا كُنْتُ لِأَخُذَ جَمَلِكَ ، فَخُذْ جَمَلَكَ ، فَهُوَ مَالُكَ) .

(١) - ينظر اللسان مادة (وقى) قال : « والوقية وهي قليلة وجمعها وقايا . »

(٢) - ينظر (٣١٩ / أ)

٢٦٧ - تقدم هذا الحديث برقم : ٦٤

(٣) - انظر الروايتين في العمدة ١٣ / ٢٩٨

٢٦٨ - سبق هذا الحديث برقم : ٢٥٠

(٤) - التعزير : هو تأديب دون الحد ، وأصله من العزر وهو المنع . التعريفات ص : ٦٢ .

(٥) - فيما ذهب إليه العلامة الدماميني نظر : لأن الرجل قد حد . وهل يقام على مثل هذا حداً واحداً أم
 حدين ؟! فلا خلاف أنه يقام حداً واحداً . وهو حد الزنا

وأعرض^(١) عن ذلك ابتداءً.

وفيه تصريحٌ بحكم الرَّجْمِ، وفيه استنابة الإمام في إقامة الحدود ولعله يؤخذ منه أنَّ الإقرار مرةً واحدةً يكفي في إقامة الحدِّ فإنه رَتَّبَ جُلْدَهَا على مجرّد اعترافها ولم يقيده بعددٍ، وقد يُستدلُّ به على عدم الجمع بين الجُلْدِ والرَّجْمِ فإنه لم يعرفه أنيساً ولا أمره به كذا قال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ.^(٢)

١١ - [بَابُ الشُّرُوطِ فِي الطَّلَاقِ]

٢٦٩ - (وَأَنْ يَبْتَاعَ الْمُهَاجِرِيُّ^(٣) لِلْأَعْرَابِيِّ)

قال الزَّرْكَشِيُّ: «هو بمعنى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.»^(٤)

١٢ - بَابُ الشُّرُوطِ مَعَ النَّاسِ بِالْقَوْلِ^(٥)

(١) - عن ط . وفي الأصل : اعترض .

(٢) - ينظر إحكام الأحكام ٤ / ٣٤٤ - ٣٤٥

٢٦٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَةَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّلَيِّ ، وَأَنْ يَبْتَاعَ الْمُهَاجِرُ لِلْأَعْرَابِيِّ ، وَأَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخِيهَا ، وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ ، وَعَنِ التَّصْرِيطِ .

(٣) - في الصحيح : المهاجر .

(٤) - التنقيح (١٢٣ / ب)

(٥) - حديث الباب قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى : أَخْبَرَنَا هِشَامٌ : أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، وَغَيْرُهُمَا ، قَدْ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : إِنَّا لَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مُوسَى رَسُولُ اللَّهِ) . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . قَالَ : (أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ، كَانَتِ الْأَوَّلَى نِسْيَانًا ، وَالْوُسْطَى شَرْطًا ، وَالثَّالِثَةُ عَمْدًا ، قَالَ : لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ، لَقِيََا غُلَامًا فَقَتَلَهُ ، فَانْطَلَقَا فَوَجَدَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ) . قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ : أَمَامَهُمْ مَلِكٌ .

قيل: مراده الاكتفاء في الاشتراط بالقول من غير احتياج إلى إشهاد الأتري أن موسى - عليه السلام - لم يشهد أحداً على ما قال. (١)

١٣ - [بابُ الشرُوطِ في الوَلَاءِ]

٢٧٠ - (كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةً فَأَعِينَنِي . قَالَتْ:

إِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ) ظاهرُ هذا أَنَّ تِسْعَ الْأَوَاقِ كَانَتْ كُلُّهَا بَاقِيَّةً وَلَمْ تَوَدَّ مِنْهَا شَيْئاً لِقَوْلِهَا : (أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ) أَيْ : الْأَوَاقِ التَّسْعِ وَهُوَ مِمَّا يَشْكِلُ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي كُنَّا قَدَّمْنَاهُ (٢) فِي الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ خَمْسِ الْأَوَاقِ وَالتَّسْعِ . عَلَى أَنَّ هَذَا أَيْضاً لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنِ التَّأْوِيلِ إِذَا تَأَمَّلْتَ . (٣)

١٤ - [بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمَزَارَعَةِ : إِذَا شِئْتُ أَخْرَجْتُكَ]

٢٧١ - (لَمَّا فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ) بَفَاءٍ وَدَالٍ وَع_____ين مهلمتين

(١) - ينظر القول في التنقيح (١٢٣ / ب)

٢٧٠ - سبق هذا الحديث برقم : ١٨٣

(٢) - ينظر (٣٦٣ / ب)

(٣) - نعم؛ لأنه ليس هنا تصريح أن تكون الأواقي التسع كلها باقية عليها ، بل التعبير بالتسع هي عن مجموع ما كاتبت عليها ، فيحتمل أن تكون أدت منها أربعا وبقيت عليها خمسا فاستعانت بالباقية على عائشة - رضى الله عنها - والله أعلم بالصواب .

٢٧١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، أَبُو غَسَّانَ الْكِنَانِيُّ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، قَامَ عُمَرُ خَطِيباً فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ ، وَقَالَ : (نُقِرُّكُمْ مَا أَقْرَكُمُ اللَّهُ) . وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ ، فَعُدِّيَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَدِعتُ يَدَاهُ وَرَجَلَاهُ ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ ، هُمْ عَدُوُّنَا وَتُهَمُّنَا ، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَخْرِجْنَا . وَقَدْ أَقْرَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَعَامَلَنَا عَلَى الْأَمْوَالِ ، وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا . فَقَالَ عُمَرُ : أَظَنَنْتَ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (كَيْفَ بِكَ إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَعْدُو بِكَ قَلُوصَكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ) . فَقَالَ : كَانَتْ هَذِهِ هَزِيلَةً مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ ، قَالَ : كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ ، فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ ، وَأَعْطَاهُمْ قِيمَةَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ ، مَالاً وَإِبِلًا وَعَرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِيَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

مفتوحتان ^(١) أي: أزالوا يدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَرَجُلَهُ مِنْ مَفْصِلِهِمَا فَأَعَوَّجَتْ. ^(٢)

(فَعُدِّي عَلَيْهِ) بضمّ العين مبنئٌ للمفعول من العدوان وهو الظلمُ يقال : عدافلانُ على

فلان إذا ظلمه . (فَفْدَعْتُ يَدَاهُ وَرَجُلَاهُ) ببناء الفعل للمفعول أيضاً . [٣٩٧/١]

قال الزركشي: «وفي حديث ابن عمر: أن أباہ بعثه إليهم ليقاسمهم الثمرة فدفعوه»

فَقَدَعْتُ قَدَمَهُ. « (٣) (وَهُمْ عَدُوْنَا وَتُهْمِنُنَا)

قال السِّفَاقُسِيُّ: «التَّهْمَةُ أَصْلُهَا الْوَاوُ : لِأَنَّهَا مِنَ الْوَهْمِ وَهِيَ مُحَرَكَةٌ الْمَاءِ وَضُبُّهَا فِي بَعْضِ النَّسَخِ بِالشُّكُونِ .» (٤)

(وَقَدْ أَرَدْتُ ^(٥)إِجْلَاءَهُمْ) يقال: جَلَا القَوْمُ عن مواضعهم وأَجْلَيْتُهُمْ أنا إِجْلَاءً ويقالُ

أَيْضًا: جَلَوْهُمْ . (٦) (تَعْدُوْبِكَ) بعين مهملة (قَلُوصُكَ) القُلُوصُ: بفتح القاف الأُنثى

من الإبل وتُطلق على أنثى النعام وقيل: هي الناقة الطويلة القوائِم. ^(٧) (كَانَ ذَلِكَ

(هَزِيلَةٌ) تصغير هَزَلَة أى : كانت كلمة هَزَلَة أى: لم تكن حقيقة . و كـــــــذَبَ

(١) - كذا في النسخ بالرفع . أى : هما مفتوحتان .

(٢) - الفَدْعُ : بالتحريك زيغُ بين القدم وبين عظم الساق . وكذلك فى اليد ، هو أن تزول المفاصل عن أماكنها اللسان مادة (ف د ع)

(٣) - التنقيح (١٢٣ / ب)

(٤) - انظر العمدة ١٣ / ٣.٥ دون عزو إليه .

(٥) - في الصحيح : رأيت .

(٦) ينظر اللسان مادة (ج ل ا)

(٧) - ينظر المرجع السابق مادة (ق ل ص)

عَدُوَّ اللَّهِ. (وَعُرُوضًا^(١)) بِضَمِّ الْعَيْنِ جَمْعُ عَرْضٍ بِفَتْحِهَا كَفَلَسٍ وَفُلُوسٍ .
(مِنْ أَقْتَابٍ) جَمْعُ قَتَبٍ هُوَ إِكَافُ الْجَمَلِ. ^(٢)

وقال القاضي: «ويُجمع أيضاً على أَقْتَابٍ القِتَبُ بكسر القاف إِكَافٌ صغيرٌ يجعل على كَتِفَيْهِ بغيرِ السَّانِيَةِ.» ^(٣)

(وَحِبَالٍ) بحاءٍ مهلِمةٍ جمعُ حَبَلٍ . واعلم أنَّ التَّرْجَمَةَ على جواز اشتراطِ الْخِيَارِ من المالكِ إلى غيرِ أَمَدٍ والحديث لا يدلُّ على ذلك كما نبَّه عليه ابنُ الْمُنِيرِ ^(٤) إذْ لَيْسَ فِي قوله : «نُقِرَّكُمْ مَا أَقْرَأَ اللَّهُ» ما يقتضِي ذلك.

١٥ - بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ [وَالْمُصَالَحَةِ

مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ]

٢٧٢ - (بِالْغَمِيمِ) بفتح الغين المعجمة وكسر الميم مِثْلُ : رَغِيف . وبضم الغين

(١) - في الأصل : عرضاً .

والعروض : الأمتعة التي لا يدخلها كيلٌ ولا وزن ولا تكون حيواناً ولا عقاراً . المصباح المنير (ع رض)

(٢) - ينظر اللسان مادة (ق ت ب)

(٣) - المشارق ٢ / ١٧١ فيه معنى هذا القول.

(٤) - ينظر المتواری ص : ٣١٢ - ٣١٤

٢٧٢ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ :
أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ ، يُصَدِّقُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثَ صَاحِبِهِ ، قَالَا : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، حَتَّى كَانُوا بِبَعْضِ
الطَّرِيقِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ بِالْغَمِيمِ ، فِي خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةً ، فَخَذُوا
ذَاتَ النَّيْنِ) . فَوَاللَّهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَرَّةِ الْجَيْشِ ، فَأَنْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقُرَيْشٍ ،
وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا ، بَرَكْتَ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، فَقَالَ النَّاسُ :
حَلَّ حَلٌّ ، فَالْحَتَّ ، فَقَالُوا خَلَّاتِ الْقَصَوَاءُ ، خَلَّاتِ الْقَصَوَاءُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (مَا خَلَّاتِ
الْقَصَوَاءُ ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِحُلَّتِي ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ) . ثُمَّ قَالَ : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ،
لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ إِيَّاهَا) . ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَبَتْ ، قَالَ :
فَعَدَلَ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلِ الْمَاءِ ، يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا ، فَلَمْ يَلْبَثْهُ
النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوهُ ، وَشَكَّيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشُ ، فَانْتَرَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ

أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ ، فَوَاللَّهِ مَا زَالَ يَجِيشُ لَهُمْ بِالرَّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ
 بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الْخَزَاعِيُّ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خَزَاعَةَ ، وَكَانُوا عِيَّةَ نُضْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ
 أَهْلِ تِهَامَةَ ، فَقَالَ : إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيٍّ نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحُدَيْبِيَّةِ ،
 وَمَعَهُمُ الْعُوذُ الْمَطَافِيلُ ، وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنَّا لَمْ
 نَجِئْ لِقِتَالِ أَحَدٍ ، وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ ، وَإِنْ قَرِيشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ ، وَأَضْرَتْ بِهِمْ ،
 فَإِنْ شَاءُوا مَادَدْتُهُمْ مُدَّةً ، وَيُحْلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ ، فَإِنْ أَظْهَرُ : فَإِنْ شَاءُوا أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ
 فِيهِ النَّاسُ فَعَلُوا ، وَإِلَّا فَقَدْ جَمَعُوا ، وَإِنْ هُمْ أَبَوْا ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأُقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا
 حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفِي ، وَلَيُفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ . فَقَالَ بُدَيْلٌ : سَأَبْلُغُهُمْ مَا تَقُولُ ، قَالَ : فَانْطَلَقَ حَتَّى
 أَتَى قَرِيشًا ، قَالَ : إِنَّا قَدْ جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ ، وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا ، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ
 عَلَيْكُمْ فَعَلْنَا ، فَقَالَ سَفَهَاؤُهُمْ : لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ نُخْبِرَنَّا عَنْهُ بِشَيْءٍ ، وَقَالَ ذَوْرُ الرَّأْيِ مِنْهُمْ :
 هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا ، فَحَدَّثْتُهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَامَ
 عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ ، أَلَسْتُمْ بِالْوَالِدِ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : أَوَلَسْتُ بِالْوَلَدِ؟
 قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَهَلْ تَهْمُونَنِي؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَيَّ اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَاظٍ ،
 فَلَمَّا بَلَغُوا عَلَيَّ جِئْتُمْكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَإِنَّ هَذَا قَدْ عَرَضَ
 لَكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ ، أَقْبِلُوهَا وَدَعُونِي آتِيهِ ، قَالُوا : أَتَيْهِ ، فَأَتَاهُ ، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ
 النَّبِيُّ ﷺ نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِ لِبُدَيْلٍ ، فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ : أَيُّ مُحَمَّدٍ ، أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْصَلْتَ
 أَمْرَ قَوْمِكَ ، هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ اجْتَنَحَ أَهْلَهُ قَبْلَكَ ، وَإِنْ تَكُنِ الْآخَرَى ، فَإِنِّي وَاللَّهِ
 لَأَرَى وَجُوهَهَا ، وَإِنِّي لَأَرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاسِ خَلِيقًا أَنْ يَبْرُوا وَيَدْعَوْكَ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ :
 أَمْصُصْ بِبَظَرِ اللَّاتِ ، فَخَنَنْ نَفَرٌ عَنْهُ وَنَدَعُهُ؟ فَقَالَ : مَنْ ذَا؟ قَالُوا : أَبُو بَكْرٍ ، قَالَ : أَمَّا
 وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْلَا يَدُكَ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبُتُكَ ، قَالَ : وَجَعَلَ يُكَلِّمُ
 النَّبِيَّ ﷺ ، فَكَلَّمَا تَكَلَّمَ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَعَهُ
 السِّيفُ وَعَلَيْهِ الْمِخْفَرُ ، فَكَلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةُ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ضَرَبَ يَدَهُ بِعِلِّ السِّيفِ ،
 وَقَالَ لَهُ : أَخْرَيْدَكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا؟ قَالُوا :
 الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، فَقَالَ : أَيُّ غُدْرٍ ، أَلَسْتُ أَسْعَى فِي غُدْرَتِكَ ، وَكَانَ الْمُغِيرَةُ صَحْبَ قَوْمًا
 فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ، ثُمَّ جَاءَ فَأَسْلَمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (أَمَّا الْإِسْلَامُ فَأَقْبَلُ ،
 وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ) . ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَيْنَيْهِ ، قَالَ :
 فَوَاللَّهِ مَا تَنَحَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نُحَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدُهُ ،
 وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتِيلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ
 عِنْدَهُ ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ ، فَرَجَعَ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ ، وَاللَّهِ
 لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ ، وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكِسْرَى وَالنَّجَاشِيِّ ، وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ
 يُعْظِمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعْظِمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ مُحَمَّدًا ، وَاللَّهِ إِنْ تَنَحَّمَ نُحَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي
 كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدُهُ ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتِيلُونَ
 عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ
 عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ فَأَقْبِلُوهَا ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ : دَعُونِي آتِيهِ ، فَقَالُوا أَتَيْهِ ،

← فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (هَذَا فَلَانُ ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُعَظِّمُونَ الْبَدَنَ ، فَأَتَّبَعُوهَا لَهُ) . فَبِعِثْتُ لَهُ ، وَأَسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يَلْبُونَ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أَنْ يُصَلُّوا عَنِ الْبَيْتِ ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ : رَأَيْتُ الْبَدَنَ قَدْ قُلِدَتْ وَأُشْعِرَتْ ، فَمَا أَرَى أَنْ يُصَلُّوا عَنِ الْبَيْتِ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ ، يُقَالُ لَهُ مِكْرَزُ ابْنُ حَفْصٍ ، فَقَالَ : دَعُونِي آتِيهِ ، فَقَالُوا أَتَيْهِ ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (هَذَا مِكْرَزُ ، وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ) . فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُكَلِّمُهُ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو . قَالَ مَعْمَرٌ : فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ ، عَنْ عِكْرِمَةَ : أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَقَدْ سَهِّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ) . قَالَ مَعْمَرٌ : قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ : فَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ : هَاتِ أَكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْكَاتِبَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) . قَالَ سُهَيْلٌ : أَمَّا الرَّحْمَنُ فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا هُوَ ، وَلَكِنْ أَكْتُبُ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : وَاللَّهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (أَكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ) . ثُمَّ قَالَ : (هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) . فَقَالَ سُهَيْلٌ : وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ وَلَا قَاتَلْنَاكَ ، وَلَكِنْ أَكْتُبُ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي ، أَكْتُبُ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) . قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ : (لَا يَسْأَلُونَنِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا) . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : (عَلَى أَنْ تُحْلُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَنُطَوِّفَ بِهِ) . فَقَالَ سُهَيْلٌ : وَاللَّهِ لَا تَحْدِثُ الْعَرَبُ أَنَّا أَخَذْنَا ضُغْطَةً ، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ ، فَكَتَبَ ، فَقَالَ سُهَيْلٌ : وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا . قَالَ الْمُسْلِمُونَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَرُدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلٍ ابْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو يَرْسُفُ فِي قَبْوَدهُ ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ سُهَيْلٌ : هَذَا يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا أَقْضَيْكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَيَّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ) . قَالَ : فَوَاللَّهِ إِذَا لَمْ أَصَالِحْكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (فَاجِزْهُ لِي) . قَالَ : مَا أَنَا بِمُجِيزِهِ لَكَ ، قَالَ : (بَلَى فَاَفْعَلْ) . قَالَ : مَا أَنَا بِفَاعِلٍ ، قَالَ مِكْرَزُ : بَلَى قَدْ أَجَزَنَاهُ لَكَ ، قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ : أَيَّ مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، أَرَدْتُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا ، أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ ؟ وَكَانَ قَدْ عَذَّبَ عَذَابًا شَدِيدًا فِي اللَّهِ .

قَالَ : فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : فَاتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا ؟ قَالَ : (بَلَى) . قُلْتُ : أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّونَا عَلَى الْبَاطِلِ ؟ قَالَ : (بَلَى) . قُلْتُ : فَلِمَ نَعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا ؟ قَالَ : (إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَسْتُ أَغْصِيهِ ، وَهُوَ نَاصِرِي) . قُلْتُ : أَوَلَيْسَ كُنْتُ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَاقِي الْبَيْتَ فَنُطَوِّفُ بِهِ ؟ قَالَ : (بَلَى) ، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَا نَأْتِيهِ الْعَامَ . قَالَ : قُلْتُ : لَا ، قَالَ : (فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ) . قَالَ : فَاتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا ، قَالَ : بَلَى ، قُلْتُ : أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّونَا عَلَى الْبَاطِلِ ؟ قَالَ : بَلَى ، قُلْتُ : فَلِمَ نَعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا ؟ قَالَ : أَيُّهَا الرَّجُلُ ، إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ ، وَهُوَ نَاصِرُهُ ، فَاسْتَمْسِكْ بِعَزْرِهِ ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ ، قُلْتُ : أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَاقِي الْبَيْتَ وَنُطَوِّفُ بِهِ ؟ قَالَ : بَلَى ، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامَ ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ .

قَالَ الزُّهْرِيُّ : قَالَ عُمَرُ : فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا ، قَالَ : فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ ،
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ : (قُومُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ أَحْلِقُوا) . قَالَ : فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ
 حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، فَذَكَرَ لَهَا مَا لَبَّى
 مِنَ النَّاسِ ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَتُحِبُّ ذَلِكَ ، أَخْرُجْ لَا تُكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً ،
 حَتَّى تَنْحَرَ بَدَنَكَ ، وَتَدْعُو حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ . فَخَرَجَ فَلَمْ يَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ،
 نَحَرَ بَدَنَهُ ، وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَانْحَرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ بَعْضًا ،
 حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا ، ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ - حَتَّى بَلَغَ - بِعَصَمِ الْكُوفَرِ » . فَطَلَّقَ عُمَرُ
 يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ ، كَانَتْ لهُ فِي الشَّرِكِ فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ، وَالْأُخْرَى صَفْوَانَ
 ابْنَ أُمَيَّةَ ، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ ، رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ ،
 فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ ، فَقَالُوا : الْعَهْدُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا ، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ ، فَخَرَجَا بِهِ
 حَتَّى بَلَغَا ذَا الْحُلَيْفَةِ ، فَتَزَلُّوا يَأْكُلُونَ مِنْ تَمَرٍ لَهُمْ ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ : وَاللَّهِ إِنِّي
 لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلَانُ جَيِّدًا ، فَاسْتَلَّهُ الْآخَرُ ، فَقَالَ : أَجَلْ ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَجَيِّدٌ ، لَقَدْ جَرَّبْتُ
 بِهِ ، ثُمَّ جَرَّبْتُ ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ : أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ ، فَأَمَكَّنَهُ مِنْهُ ، فَضَرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ ، وَفَرَّ
 الْآخَرُ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْذُو ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُ : (لَقَدْ رَأَى
 هَذَا دُعْرًا) . فَلَمَّا أَنْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : قُتِلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ ، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ :
 فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، قَدْ وَاللَّهِ أَوْفَى اللَّهِ ذِمَّتَكَ ، قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ، ثُمَّ أَتَجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ ، قَالَ
 النَّبِيُّ ﷺ : (وَيَلُ أُمُّهُ ، مَسْعَرُ حَرْبٍ ، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ) . فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُّهُ
 إِلَيْهِمْ ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ ، قَالَ : وَبَنَيْتُ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُبَيْلٍ ، فَلَحِقَ بِأَبِي
 بَصِيرٍ ، فَجَعَلَ لَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا لَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ ، حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ
 عِصَابَةٌ ، فَوَاللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا ، فَقَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا
 أَمْوَالَهُمْ ، فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تُنَاشِدُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ : لَمَّا أُرْسِلَ : فَمَنْ أَتَاهُ فَهُوَ آمِنٌ ،
 فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ
 بِطَنْ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ - حَتَّى بَلَغَ - الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ » . وَكَانَتْ حَمِيَّتُهُمْ
 أَنَّهُمْ لَمْ يُقِرُّوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ ، وَلَمْ يَقِرُّوا بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَحَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْبَيْتِ .
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : « مَعَرَّةُ » الْعُرُ الْجَرْبُ . « تَزِيلُوا » تَمِيزُوا . حَمِيَّتُ الْقَوْمِ مَنَعُهُمْ حِمَايَةً ،
 وَأَحْمِيَّتُ الْجَمِيِّ جَعَلَتْهُ حِمَى لَا يُدْخَلُ .

وفتح الميم كذا في المشارق ^(١) وادِّ بالحِجاز بين عُسْفان وبَطْنِ مَرٍّ وإليه يُضاف كُرَاعُ الغَمِيمِ وهو جَبَلٌ أَسود مستطيلٌ شَبِيهٌ بالكُرَاعِ هنالك . ^(٢) (طَلِيْعَةٌ) / أَى : مُقَدِّمَةٌ [٣٩٧/ب للجيش . (بِقَتْرَةِ الْجَيْشِ) القَتْرَةُ : بفتحات الغبار . ^(٣) (فَقَالَ النَّاسُ : حَلْ حَلْ) زَجْرٌ للنَّاقَةِ إِذَا حَمَلَهَا عَلَى السَّيْرِ .

قال الزَّرْكَشِيُّ : « يُقَالُ لَهَا : حَلْ سَاكِنَةُ اللَّامِ فَإِذَا كَرَّرْتَ وَقَلْتَ : حَلْ حَلْ كَسَرْتَ لَامَ الْأُولَى مُنَوَّنًا وَسَكَنْتَ لَامَ الثَّانِيَةِ . » ^(٤)

قلتُ : أَظَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْجَوْهَرِيِّ : « (حَلْ) أَيْضًا بِالتَّنْوِينِ فِي الْوَصْلِ . » ^(٥) وَلَا مُتَمَسِّكَ لَهُ فِيهِ إِذَا تَأَمَّلْتَ ، وَالثَّابِتُ فِي النِّسْخِ سَكُونُ اللَّامِ فِيهِمَا . ^(٦) (فَأَلَحَّتْ) أَى : فِي الْبُرُوكِ وَبَالِغَتِ وَالْمَعْنَى لَزِمَتْ مَكَانَهَا .

قال أَهْلُ اللُّغَةِ : أَلَحَّتِ النَّاقَةُ إِذَا قَامَتْ فَلَمْ تَبْرَحْ . ^(٧) (خَلَّاتٍ) بَخَاءٍ مَعْجَمَةٌ مَعَ الْهَمْزِ حَزَنْتِ وَتَصَعَّبَتْ . ^(٨) وَالْخِلَاءُ فِي الْإِبِلِ كَالْحِرَانِ فِي الدَّوَابِّ . (الْقَصُوءَاءُ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَالْمَدِّ .

قال السِّفَاكُوسِيُّ : « وَضُبُّهُ فِي بَعْضِ النِّسْخِ بِالضَّمِّ وَبِالْقَصْرِ مِثْلُ : الدَّانِيَا . » ^(٩)

(١) - لم أهتمد إليه في المشارق ، ولكن ينظر في الفتح ٣٣٥ / ٥

(٢) - ينظر معجم ما استعجم ٩٥٦ / ٣ - ٩٥٧

(٣) - ينظر الصحاح مادة (ق ت ر)

(٤) - ينظر التنقيح (١٢٤ / ١)

(٥) - الصحاح مادة (ح ل ل)

(٦) - وذكر القسطلاني كذلك في إرشاد الساري ٤ / ٤٤٣ أن الرواية بالسكون فيهما .

فالدماميني لا ينكر التنوين في (حل) الأولى من حيث ورودها في اللغة ، فذلك ثابت في المعاجم اللغوية ومنها الصحاح للجوهري ؛ وإنما ينكر ورود التنوين في الرواية حيث قال : « والثابت في النسخ سكون اللام فيهما . »

(٧) - ينظر التنقيح (١٢٤ / ١) واللسان مادة (ل ح ح)

(٨) - ينظر الصحاح مادة (خ ل أ)

(٩) - ينظر معنى هذا القول في الفتح ٣٣٥ / ٥

قال الخطابي: « كانت مقصورة الأذن وهو قَطْعُ طَرَفِهَا . » (١)

وقال الداودي: « سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنها كانت لا تكاد تُسَبِّقُ قال: وكأنَّهم يقولون لها أفضل السَّبِقِ والجَرِيِّ ؛ لأنَّ آخَرَ كُلِّ شَيْءٍ أَقْصَاهُ . قال : ويقال لها : العَضْبَاءُ ؛ لأنَّ طَرَفَ ذَنْبِهَا كان مقطوعاً . » (٢)

وقال ابنُ فارسي: « العَضْبَاءُ لَقَبٌ لَهَا . » (٣) قيل: وكذا القَصْوَاءُ .

(وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ) أَي: وَمَا الْخِلَاءُ لَهَا بِعَادَةٍ . (وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ)

أَي: الَّذِي حَبَسَ الْفِيلَ عَنْ دُخُولِ مَكَّةَ قَالَ تَعَالَى : « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ

الْفِيلِ » (٤) ووجهه / أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَكَّةَ عَامِئِذٍ لَمْ يُؤْمِنِ مِنْ وَقْعِ

قِتَالِ كَبِيرٍ وَقَدْ سَبَقَ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ إِسْلَامُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ فَحُبِسَ عَنْ (٥) ذَلِكَ كَمَا حُبِسَ

الْفِيلُ إِذْ لَو دَخَلَ أَصْحَابُ الْفِيلِ مَكَّةَ قَتَلُوا خَلْقًا وَقَدْ سَبَقَ الْعِلْمُ بِإِيمَانِ قَوْمٍ مِنْهُمْ فَلَمْ يَكُنْ

لِلْقِتْلِ عَلَيْهِمْ سَبِيلٌ فَمُنِعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ . (٦)

وقال الداودي: « أَرَادَ الْأَشْرَمُ (٧) هَدْمَ الْكَعْبَةِ فِي الْعَامِ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ - فَلَمَّا قَرَّبُوا مِنْهَا بَرَكَ الْفِيلُ وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ كَانَ مَأْسُورًا عِنْدَ الْأَشْرَمِ قَالَ فِي

أُذُنِ الْفِيلِ (٨) إِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يَذْهَبُوا بِكَ لِتَهْدِمَ الْكَعْبَةَ فَبَرَكَ فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَهُ فَلَا

يَتَحَرَّكُ فَإِذَا أَرَادُوا صَرْفَهُ إِلَى غَيْرِ مَكَّةَ أَسْرَعَ فَرَمَاهُمُ اللَّهُ بِالْحِجَارَةِ مِنْ مَنَاقِيرِ الطَّيْرِ

وَأَرْجُلِهَا، وَتَقَطَّعَتْ مَفَاصِلُ الْأَشْرَمِ عَضُوا عَضُوا . فَلَمَّا

(١) - ينظر غريب الحديث للخطابي ٢٤١ / ٣

(٢) - ينظر الفتوح ٣٣٥ / ٥ والعمدة ٧ / ١٤

(٣) - ينظر مجمل اللغة ٦٧٣ / ٣

(٤) - الفيل الآية : ١

(٥) - عن ط .

(٦) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١٢٤ / أ) دون عزو إليه .

(٧) - هو الأبرهة بن الحارث ملك اليمن صاحب الفيل الذي أراد هدم الكعبة قصته معروفة ينظر في

الكامل لابن الأثير ١ / ٦٠ فما بعدها . والقاموس المحيط مادة (ب ره)

(٨) - عن ط .

رَأَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْقَصُوءَ بَرَكْتَ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ صَرْفَهُمْ عَنِ الْقِتَالِ ؛
(لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا) . (١)

قلتُ: وتَتِمُّيمُ هذا الكلام أن يُقالَ : إِنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كانَ خَرَجَ إِلَيْهِمْ عَلَى
أَنَّهُمْ إِنْ صَدَّوْهُ عَنِ الْبَيْتِ قَاتَلَهُمْ فَصَدَّوْهُ فَبَرَكْتَ النَّاقَةَ فَفَهُمْ وَجُودَ الصَّارِفِ عَنْ ذَلِكَ مِنْ
قَبْلِ اللَّهِ لِأَمْرِ أَرَادَهُ فَصَالَحَهُمْ.

(لا يَسْأَلُونِي) (٢) خُطَّةٌ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ : الحالة . (٣)

قال المداوِدِيُّ: « الْخَصْلَةُ. » (٤) وقال الزَّرْكَشِيُّ: « الْخَصْلَةُ الْجَمْلِيَّة. » (٥)
قلتُ: ولا أرى أنْ زِيَادَةَ هذا الوصف هنا مستقيمٌ؛ فكم مِنْ خَصْلَةٍ غَيْرِ جَمِيلَةٍ سَأَلُوهَا
واحتمل النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَشَقَّةَ فِي الْإِجَابَةِ / إِلَيْهَا لما يَتَرْتَبِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ [٣٩٨/ب
المصالح.

(يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ) أَيْ : يَكْفُونَ بِسَبَبِهَا عَنِ الْقِتَالِ فِي الْحَرَمِ تَعْظِيمًا لَهُ .
(إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ) (٦) (إِيَّاهَا) أَيْ : وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَحْمِلُ مَشَقَّةً . (تَمَدٍّ) بَفَتْحِ الْمَثْلَثَةِ
وَالْمِيمِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ الَّذِي لَا مَادَّةَ لَهُ كَذَا فَسَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ (٧) وَغَيْرُهُ . وَانْظُرْ كَيْفَ وَصَفَ
بِقَوْلِهِ: (قَلِيلِ الْمَاءِ)

قال السَّفَاقِيسِيُّ: « هِيَ توكيدٌ. » (٨)

قلتُ: لَوِ اقْتَصَرَ عَلَى (قَلِيلِ) أَمَكَنَ أَمَّا مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى (الماءِ) فَيُشْكِلُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَا
تَقُولُ: هَذَا مَاءٌ قَلِيلٌ لُ الْمَاءِ . نَعَمْ

(١) - الأنفال من الآية : ٤٢ وينظر معنى هذا القول في العمدة ١٤ / ٧

(٢) - وفي رواية أبي ذرٍّ : لا يسألونني . إرشاد الساري ٤ / ٤٤٤

(٣) - ينظر اللسان مادة (خ ط ط) قال : « وَالْخُطَّةُ : الْحَالُ وَالْأَمْرُ وَالْخُطْبُ . »

(٤) - انظر العمدة ١٤ / ٧

(٥) - التنقيح (١٢٤ / ١)

(٦) - عن ط ، الصحيح . وفي سائر النسخ : أُعْطِيتُمْ .

(٧) - ينظر الصحاح (ث م د) وكذا اللسان (ث م د)

(٨) - انظر العمدة ١٤ / ٨ دون عزو إليه .

قال الداودى: «إِنَّ التَّمَدَّ الْعَيْنُ» ^(١) فَإِنْ صَحَّ فَلَا إِشْكَال .

(يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ) بِالضَّادِ الْمَعْجَةِ أَيْ: يَأْخُذُونَهُ قَلِيلًا قَلِيلًا. ^(٢) (فَلَمْ يُلَبِّثْهُ النَّاسُ) بِإِسْكَانِ اللَّامِ مُضَارِعَ أَلْبِثَ وَبِفَتْحِهَا مُضَارِعَ لَبِثَ بِالتَّشْدِيدِ. (حَتَّى نَزَحُوهُ) أَيْ: لَمْ يَبْقُوا مِنْهُ شَيْئًا. يُقَالُ: نَزَحْتُ الْبَيْرَ فَنَزَحْتُ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ فِي التَّعَدَّى وَاللُّزُومِ. ^(٣) (مَنْ كِنَانَتِهِ) هِيَ الْجَعْبَةُ الَّتِي يَجْعَلُ فِيهَا النَّبْلُ. (مَا زَالَ يَجِيْشُ) بِجِيمٍ وَشَيْنٍ مَعْجَمَةٍ أَيْ: يَفُورُ وَيَرْتَفِعُ. (حَتَّى صَدَرُوا) أَيْ: رَجَعُوا عَنْهُ وَهُمْ رَوَاءَ .

وَذَكَرَ فِي أُسْدِ الْغَابَةِ فِي الَّذِي نَزَلَ بِبَيْرِ الْحُدَيْبِيَّةِ حَتَّى وَضَعَ فِيهَا سَهْمَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: ^(٥)

قِيلَ: هُوَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ. ^(٦)

وَقِيلَ: نَاجِيَةُ بْنُ جُنْدُبٍ. ^(٧)

وَقِيلَ: عَبَادُ بْنُ خَالِدٍ الْغِفَارِيُّ. ^(٨)

(بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مُصَغَّرًا. ^(٩) (وَكَانُوا عَيْبَةً نَصَحَ

رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمَثْنَانَةِ

(١) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ٤٤٤ نقلًا عن الدمامينى

(٢) - ينظر اللسان (ب ر ض) قال: « وَبَرَّضَ الْمَاءُ مِنَ الْعَيْنِ يَبْرُضُ أَيْ: خَرَجَ وَهُوَ قَلِيلٌ . »

(٣) - ينظر المصباح المنير مادة (ن ز ح)

(٥) - انظر أسد الغابة ٢٠٦ / ١ و ٥١٩ / ٤ فى الموضعين ذكر البراء وناجية ، ولم يذكر عبادة .

(٦) - هو صحابى ابن صحابى استصغريوم بدر مات سنة ٧٢ هـ . تقريب التهذيب ١ / ١٢٣

(٧) - ناجية بن جندب بن عمير بن يعمر الأسلمى . صحابى روى عنه مجزأة بن زاهر وغيره تقريب التهذيب ٢ / ٢٣٦

(٨) - هو من أهل الصفة ، وله صحبة - رضى الله عنه - توفى فى أيام معاوية - رضى الله عنه - الإصابة ٢ / ٢٦٤

(٩) - هو خزاعى أسلم هو وابنه يوم الفتح وشهد هو وابنه حنيناً والطائف وتبوك . مات فى زمن

النبي - صلى الله عليه وسلم - أسد الغابة ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤

التَّحْتِيَّةُ / وبالموحدة أى : موضع سرّه ^(١) وأمانته كعَيْبَةِ الثِّيَابِ الَّتِي يوضع فيها المتاع . ^(٢) (نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحُدَيْبِيَّةِ) الأعداد: بفتح الهمزة جمع عِدٌّ بكسر العين وهو الماء الذى لا انقطاع لمادته كالعين والبير . ^(٣) وفى الحديث: « إِنَّمَا أَقْطَعْتَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ » ^(٤) (الْعُوْذُ) بضم العين المهملة وآخره ذالٌ معجمة جَمْعُ عَائِذٍ أى الثُّوق الحَدِيثَاتِ النَّتَاجِ . ^(٥) (الْمَطَافِيلُ) جمع الْمُطْفَلِ وهى الَّتِي معها أطفالها فَوقَفَتْ بها فى السَّيْرِ وَحَقَّه: مطافيل وقد نطقوا به . ^(٦)

قال ابن قُتَيْبَةَ : « يُرِيدُ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ وَلَكِنَّهُ اسْتَعَارَ ذَلِكَ ، يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْقِبَائِلَ قَدْ احْتَشَدَتْ لِحَرْبِكَ وَسَاقَتْ أَمْوَالَهَا وَأَهْلِيهَا مَعَهَا . » ^(٧)
(قَدْ نَهَكَتْهُمْ الْحَرْبُ) بِكسر الهاء وفتحها: أضعفتهم . (مَادَدْتُهُمْ مَدَّةً) أى : صالحتهم مَدَّةً معيَّنةً وتركت قتالهم . (وَالَا فَقَدْ جَمُّوا) بجيم مفتوحة أى : استراحوا من جهة القتال . ^(٨) (حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي) أى : تَبَيَّنَ رَقَبَتِي .

(١) - عن ط . وكذا هو فى التنقيح والعمدة . وفى سائر النسخ : ستره .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ع ي ب) : « وَالْعَيْبَةُ : وَعاء من أدم يكون فيها المتاع والجمع : عِيَابٌ وَعَيْبٌ ... والعرب تكنى عن الصدور والقلوب التى تحتوى على الضمائر المخفاة بالعِيَاب ؛ وذلك أن الرجل إنما يضع فى عَيْبَتِهِ حُرَّ مَتَاعِهِ وصون ثيابه ، ويكتم فى صدره أخصَّ أسرارهِ التى لا يجب شيوعها فسميت الصدور والقلوب عِيَاباً تشبيهاً بعِيَابِ الثِّيَابِ ... وعَيْبَةُ الرجل : موضع سرّه . »

(٣) - نقل هذا الكلام من التنقيح (١٢٤ / ب)

(٤) - أخرجه أبو داود فى الإمارة — باب فى إقطاع الأرضين . (٤٤٦ / ٣) والترمذى فى الأحكام — باب ماجاء فى القطائع (٦٦٤ / ٣)

(٥) - ينظر اللسان (ع و ذ) قال : « وَالْعُوْذُ : الحَدِيثَاتِ النَّتَاجِ مِنَ الظُّبَاءِ وَالْإِبِلِ وَالْخَيْلِ وَاحْدَتُهَا : عَائِذٌ مِثْلُ : حَائِلٌ وَحَوْلٌ . »

(٦) - قول الدمامينى : « وَحَقَّهُ مَطَافِلٌ » . بدون ياء هذا رأى البصريين أما الكوفيون فإنهم يجيزون زيادة الياء مطلقاً قياساً مطروداً .

(٧) - ينظر التنقيح (١٢٤ / ب) واللسان مادة (ع و ذ)

(٨) - ينظر اللسان مادة (ج م م) قال : « وَالْجَمَامُ بِالْفَتْحِ : الرَّاحَةُ ... ويقال : أَجَمَّ نَفْسَكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ . أى : أَرِحْهَا . وفى حديث الحديبية : (وَإِلَّا فَقَدْ جَمُّوا ...) أى : استراحوا وكثروا . »

وَالسَّالِفَةُ : مُقَدِّمُ الْعُنُقِ . وَقِيلَ : صَفْحَةُ الْعُنُقِ . (١)

(وَلَيَنْفُذَنَّ^(٢) اللَّهُ أَمْرَهُ) بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ الْمَكْسُورَةِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ أَيْ : لَيَمْضِينَ

اللَّهُ أَمْرَهُ وَلَيَتِمَّتْهُ . (هَاتِ) بِكَسْرِ التَّاءِ أَيْ : أَعْطِنِي وَتَقُولُ لِلْاِثْنَيْنِ : هَاتِيَا وَلِلْجَمْعِ

هَاتُوا، وَهَاتِينَ وَلِلوَاحِدَةِ هَاتِي . (٣)

قَالَ الْخَلِيلُ : «أَصْلُ هَاتٍ : أَتِ . بِالْهَمْزَةِ مِنْ أَتَى يُؤْتِي فَقَلِبْتَ الْهَمْزَةَ هَاءً .» (٤)

(أَنْنِي اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَازٍ)^(٥) أَيْ : دَعَوْتُهُمْ لِلْقِتَالِ نَصْرَةً لَكُمْ . (فَلَمَّا بَلَحوَا) بِبَاءِ

مَوْحِدَةٍ وَلَامٍ تَشْدُدُ وَتَخَفِّفُ وَحَاءٍ مَهْمَلَةٍ أَيْ : /تَأَخَّرُوا . يُقَالُ : بَلَغَ بُلُوحًا وَبَلَغَ تَبْلِيحًا [٣٩٩/ب]

مَأْخُوذٌ مِنَ الْبَلَّحِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَبْدُو فِيهِ نُقْطَةُ الْإِرْطَابِ . (٦)

(اسْتَأْصَلْتُ) : أَهْلَكْتُ . (اجْتَبَاحٌ) بِتَقْدِيمِ الْجِيمِ عَلَى الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ أَيْ : أَهْلَكَ . (وَإِنْ تَكُنْ

الْأُخْرَى) جَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ .

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : «وَالْتَّقْدِيرُ : وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى كَانَتْ الدَّوْلَةُ لِلْعَدُوِّ وَكَانَ الظُّفْرُ لَهُمْ

عَلَيْكَ وَعَلَى أَصْحَابِكَ .» (٧)

قُلْتُ : هَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اتِّحَادِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأُخْرَى

هِيَ^(٨) اِنتِصَارُ الْعَدُوِّ وَظَفَرُهُمْ فَيُؤَوَّلُ التَّقْدِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِنْ اِنتَصَرَ أَعْدَاؤُكَ وَظَفَرُوا

كَانَتْ الدَّوْلَةُ لَهُمْ وَظَفَرُوا . وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ مَا يَظْهَرُ لِي : وَإِنْ

(١) - يَنْظُرُ اللِّسَانُ مَادَّةَ (س ل ف)

(٢) - فِي الصَّحِيحِ بِإِسْكَانِ النُّونِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ .

(٣) - يَنْظُرُ اللِّسَانُ مَادَّةَ (ه ت ا)

(٤) - يَنْظُرُ الْعَيْنُ ٨٠ / ٤ فِيهِ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ .

(٥) - قَائِلُ هَذَا الْكَلَامِ هُوَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ .

(٦) - نَقَلَ الْكَلَامَ السَّابِقَ مِنَ التَّنْقِيحِ (١٢٤ / ب) وَيَنْظُرُ هَذَا الْمَعْنَى فِي اللِّسَانِ (ب ل ح)

(٧) - يَنْظُرُ التَّنْقِيحُ (١٢٤ / ب)

(٨) - فِي النِّسْخِ : هَمْ .

تكن الأخرى لم تَنَفَّكَ أَصْحَابُكَ. (*) ويدلّ عليه : (فَإِنِّي وَاللَّهِ لَأُرَى^(١) وَجُوهًا وَإِنِّي لَأُرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاسِ خَلِيقًا أَنْ يَفِرُّوا وَ يَدْعُوكَ) أَشْوَابًا بشين معجمة وباء موحدة أى : أَخْلَاطًا . ^(٢) وفى رواية : (أوباشًا) ^(٣) أى : جماعة من قبائل شتى . (خَلِيقًا) أى : جديرًا . ويروى : (خُلُقَاء) (*) جمع (أَمْصَصَ بَطَرَ اللَّاتِ) هى كلمة تقولها العرب عند الذمّ والمشاتمة . تقول : لِيَمْصَصَ بَطَرَ أُمَّه . فاستعار ذلك أبو بكر - رضى الله عنه - فى اللات لتعظيمهم إياها و(أَمْصَصَ) بفتح الصاد الأولى ؛ لأن أصل ماضيه : مَصِصَ . مثل : مَسَّ يَمَسُّ^(٤) وكذلك هو مضبوط فى رواية أبى ذر^(٥) وهو فى رواية الشيخ أبى الحسن بضمها. (***)

قال الدَّوْدِيُّ : «البَطَرُ فرجُ المرأة .»^(٥)

قال السَّفَاقُسِيُّ : «وَالَّذِي عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ البَطَرَ مَا يُخْفَضُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ أَيْ : يَقَعُ عِنْدَ خِفَاضِهَا .»^(٦)

(فَكُلُّمَا كَلِمَةٌ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ) قيل ^(٧) : «إِنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ لِلْعَرَبِ يَسْتَعْمِلُونَهَا كَثِيرًا وَأَكْثَرُ مِنْ يَسْتَعْمِلُهَا أَهْلُ الْيَمَنِ وَيَقْصِدُونَ بِهَا الْمَلَاطِفَةَ ؛ وَإِنَّمَا مَنَعَهُ الْمَغِيرَةُ مِنْ ذَلِكَ تَعْظِيمًا لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ الرَّجُلُ بِنَظِيرِهِ وَكَانَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ تَأْلِيفًا لَهُ^(٨) وَاسْتِمَالَةً لِقَلْبِهِ .»

(*) - نقله إرشاد السارى ٤ / ٤٤٦

(١) - كذا فى النسخ وفى الصحيح . وفى الفتح ٥ / ٣٣١ : لا أرى .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ش وب) قال : «الشوب : الخُلُط»

(٣) - هى رواية أبى ذر عن الكشميهنى . الفتح ٥ / ٣٤٠

(*) - انظر هذه الرواية فى شرح الكرمانى ١٢ / ٤٣ والتنقيح (١٤٢ / ب)

(٤) - ينظر اللسان (م ص ص) قال : «مَصِصْتُ الشَّيْءَ بِالْكَسْرِ أَمْصُهُ مَصًّا .»

(**) - ينظر إرشاد السارى ٤ / ٤٤٦

(***) - ينظر الفتح ٥ / ٣٤٠

(٥) - إرشاد السارى ٤ / ٤٤٦

(٦) - المرجع السابق . وفى اللسان (ب ظ ر) : «البَطَرُ : ما بين الإسكتين من المرأة .» وفى الصحاح : هُنَّ بَيْنَ الْإِسْكْتَيْنِ لَمْ تَخْفُضْ وَالْجَمْعُ : بَطُور .

(٧) - القول للكرمانى فى شرحه ١٢ / ٤٤ ونقله التنقيح (١٢٤ / ب) دون عزو إليه .

(٨) - عن ط .

(أَيُّ غَدْرٍ) أَي: يَا غَدْرُ مَعْدُولٌ مِنْ غَايِرٍ . (أَلَسْتُ أُسْعَى فِي غَدْرَتِكَ؟) أَي: أُسْعَى لِأَتَبَرَّأَ مِنْ خِيَانَتِكَ . أَي: أُسْعَى بِبَذْلِ الْمَالِ لِأُدْفَعَ عَنِّي شَرَّ خِيَانَتِكَ وَالْغَدْرَةَ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ مِنَ الْغَدْرِ وَبِالْكَسْرِ اسْمٌ لِمَا فَعَلَ مِنَ الْغَدْرِ . (١)

(أَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ) وَأَصْلُ الْقِصَّةِ: أَنَّ الْمُغِيرَةَ خَرَجَ مَعَ نَفَرٍ مِنْ بَنِي مَالِكٍ إِلَى الْمُقَوِّسِ فَوَصَلَهُمْ بِجَوَائِزَ وَقَصَّرَ بِالْمُغِيرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقَوْمِ فَجَلَسُوا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ يَشْرَبُونَ فَلَمَّا سَكَّرُوا وَنَامُوا قَتَلَهُمُ الْمُغِيرَةُ جَمْعِيًّا وَأَخَذَ مَا كَانَ مَعَهُمْ ، وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَسْلَمَ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ : مَا فَعَلَ الْمَالِكِيُّونَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَكَ ؟ قَالَ: قَتَلْتُهُمْ وَجِئْتُ بِأَسْلَابِهِمْ (٢) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِخُمْسٍ (٣) أَوْ لِيَرَى فِيهَا رَأْيَهُ فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : (أَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ) يَرِيدُ فِي حُلٍّ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ أَصْلَهُ غَضَبٌ وَأَنَّ أَمْوَالَ الْمُشْرِكِينَ - وَإِنْ كَانَتْ مَغْنُومَةً عِنْدَ الْقَهْرِ - فَلَا يَحِلُّ أَخْذُهَا عِنْدَ الْأَمْنِ . (٤)

/فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُصَاحِبًا لَهُمْ فَقَدْ آمَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ ، فَسَفَكَ الدَّمَاءَ وَأَخَذَ [٤٠٠/ب] الْأَمْوَالَ عِنْدَ ذَلِكَ غَدْرٌ وَالْغَدْرُ بِالْكَفَّارِ وَغَيْرِهِمْ مُحْظُورٌ فَلَمَّا بَلَغَ ثَقِيفًا فَعَلَ الْمُغِيرَةُ تَدَاعَوْا لِلْقِتَالِ ثُمَّ اصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ يَحْمَلَ عَنْهُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ عَمَّ الْمُغِيرَةَ (٥) ثَلَاثَ عَشْرَ الدِّيَّةِ فَهَذَا هُوَ سَبَبُ قَوْلِهِ لَهُ : (أَيُّ غَدْرٍ أَلَسْتُ أُسْعَى فِي غَدْرَتِكَ ؟)

(نُخَامَةٌ) بِضَمِّ النُّونِ: هِيَ مَا يَصْعَدُ إِلَى الْفَمِّ مِنَ الصَّدْرِ وَمِنْ الرَّأْسِ وَهُوَ الْبُصَاقُ الْغَلِيظُ . (عَلَى وَضُوئِهِ) أَي: عَلَى فَضْلَةِ الْمَاءِ الَّتِي تُوضَى بِهِ أَوْ عَلَى مَا يَجْتَمِعُ

(١) - نقل الكلام السابق بنصه من التنقيح (١٢٥ / أ)

(٢) - جمع : سَلَبٍ . وَالسَّلَبُ : انْتِزَاعُ النِّسْبَةِ .

(٣) - عن ط . وفي سائر النسخ : لِلخُمَيْسِ .

(٤) - انظر هذه القصة أيضاً في الفتح ٣٤١ / ٥ والعمدة ١٤ / ١١

(٥) - هو عروبة بن مسعود الثقفي عم المغيرة بن شعبة . كان أحد كبار قومه وأسلم سنة تسع للهجرة واستشهد بطائف بسهم أصابه في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - . الإصابة ٢ / ٤٧٧ - ٤٧٨

مِنَ الْقَطَرَاتِ وَمَا يَسِيلُ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي يَأْشُرُ أَعْضَاءَهُ الشَّرِيفَةَ عِنْدَ الْوُضُوءِ .
 (مَا يُحْدِثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ) يُحْدِثُونَ بَضْمَ أَوَّلِهِ وَكَسْرَ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ أَيْ : مَا يَتَأَمَّلُونَهُ وَلَا
 يُدِيمُونَ النَّظَرَ إِلَيْهِ تَعْظِيمًا . (فَقَالَ رَجُلٌ مِّنْ كِنَانَةَ : دَعُونِي أَتِهِ) قِيلَ : هُوَ حُلَيْسُ بْنُ
 عَلْقَمَةَ قَالَهُ الْأَمِيرُ بْنُ مَكُولَا ^(١) فَقَالَ : « قَالَ الزُّبَيْرُ : الْحُلَيْسُ ^(٢) (بْنُ عَلْقَمَةَ الْحَارِثِيِّ سَيِّدُ
 الْأَحَابِيْشِ هُوَ الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ : (هَذَا مِنْ قَوْمٍ
 يُعْظَمُونَ الْبَدَنَ فَاْبْعَثُوْهَا فِي وَجْهِهِ) . »

(مِكَرَزُ ^(٣)) بِمِيمٍ مَكْسُورَةٍ فَكَافٍ سَاكِنَةٍ فَرَاءَ مَفْتُوحَةٍ فَزَايَ . (وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ)
 يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُخْبِرَ بِذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ حَالِهِ وَأَرَادَ مُسَاوِيَّ
 أَفْعَالِهِ غَيْرَ الشَّرَكِ . ^(٤)

(لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ [بْنُ عَمْرٍو] ^(٥) قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : قَدْ سَهِّلَ

لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ) تَسَارَعَ الشَّارِحُونَ إِلَى أَنْ / هَذَا مِنْ التَّفَوُّلِ وَكَانَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ [١/٤.١]

(١) - ابن مأكولا هو الأمير الحافظ علي بن هبة الله بن علي قتل سنة ٤٨٦ هـ وقيل غيرها وله : الإكمال
 ومستمر الأوهام . تذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٠١ فما بعدها ، وينظر قوله في الإكمال ٢ / ٤٩٦ والذي قاله
 ابن مأكولا : الحليس بن زيان . وأما ما نقله عن الزبير بن بكار فهو : الحليس بن علقمة . فتأمله .

(٢) - عن الإكمال . وفي النسخ : الحبيس .

(٣) - في الأصل طمس .

هو مكرز بن حفص بن الأحنف من بني عامر بن لؤي . ذكره ابن حبان في الصحابة ، شاعر جاهلي
 أدرك الإسلام . وذكره المرزباني في معجم الشعراء ووصفه بأنه جاهلي . ومعناه أنه لم يسلم .
 الإصابة ٣ / ٥٥٦

(٤) - قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٥ / ٣٤٢ : « وفي رواية ابن إسحاق : (رجل غادر) وهو أرجح
 فإنني ما زلت متعجباً من وصفه بالفجور مع أنه لم يقع منه في قصة الحديبية فجور ظاهر... إلى أن
 رأيت في مغازي الواقدي ... أنه أراد أن يبني المسلمين بالحديبية فخرج في خمسين رجلاً فأخذهم محمد
 بن مسلمة وهو على الحرس . وانفلت منهم مركز ، فكأنه - صلى الله عليه وسلم - أشار إلى ذلك . »

(٥) - سبقت ترجمته في (٣٩٢ / ب)

والسَّلام - يُعْجِبُهُ الْفَالُ الْحَسَنُ وَكَانَ تَفَوُّلُهُ حَقًّا؛ لِأَنَّهُ يُلْقَى فِي رُوعِهِ . (١)

قلتُ: هذا أمرٌ ظاهرٌ لكنَّ يَبْقَى فِيهِ لَطِيفَةٌ لَمْ يَتَنَبَّهُوا لَهَا وَهِيَ الْحِكْمَةُ فِي كَوْنِهِ - عَلَيْهِ السَّلام - أَتَى بِـ (من) التَّبْعِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: (سَهْلٌ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ) وَفِيهِ إِيْذَانٌ بِأَنَّ السُّهُولَةَ الْوَاقِعَةَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لَيْسَتْ عَظِيمَةً . (٢) فَمِنْ أَى شَيْءٍ أَخَذَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ ذَلِكَ ؟

وَأُظِنُّ أَنَّ ابْنَ الْمُنِيرِ قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنَ التَّصْغِيرِ الْوَاقِعِ فِي (سَهِيل) فَإِنَّ تَصْغِيرَهُ يَقْتَضِي كَوْنَهُ لَيْسَ كَبِيرًا وَلَا عَظِيمًا فَمَنْ ثَمَّ أَدْخَلَ (من) التَّبْعِيَّةَ إِيْمَاءً إِلَى ذَلِكَ .» (٣)
فقلتُ: ذَلِكَ مِنْ حِفْظِي لِعَدَمِ حُضُورِ الْجُزْءِ الَّذِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عِنْدِي الْآنَ . وَ (سَهْلٌ) بِفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّ الْهَاءِ وَبُضْمِ السِّينِ وَكَسْرِ الْهَاءِ مُشَدَّدَةً . (قَدَعَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْكَاتِبُ) أَبْهَمَهُ هَاهُنَا وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَمَا تَقَدَّمَ مُصَرِّحًا بِهِ (٥)
(ضُغْطَةً) بِضَمِّ الضَّادِ.

قال الجوهري: «أُخِذَتْ فَلَانًا ضُغْطَةً إِذَا ضَيِّقَتْ عَلَيْهِ لِتُكْرِهَهُ عَلَى الشَّيْءِ .» (٦)

(أَبُو جَنْدَلٍ) اسْمُهُ: الْعَاصِي بْنُ سَهِيلٍ . (٧) (يَرْسُفُ فِي قِيُودِهِ) بِضَمِّ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ أَى: يَمْشِي فِيهَا مَشْيَ الْمُقَيَّدِ الْمُثْقَلِ . (٨) (فَلِمَ نُعْطِيَ الدُّنْيَا) بِتَشْدِيدِ الـياءِ

(١) - وَالرُّوعُ: بِالضَّمِّ الْقَلْبُ وَالْعَقْلُ . الصَّحَاحُ (رُوع)

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْفَالَ وَيَكْرَهُ الطَّيْرَةَ .» أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢ / ٣٣٢

(٢) - وَقَدْ سَبَقَ الدَّمَامِينِي إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْكِرْمَانِيُّ فِي شَرْحِهِ ١٢ / ٤٦ حَيْثُ قَالَ: «(من) زَائِدَةٌ أَوْ تَبْعِيَّةٌ أَى: سَهْلٌ بَعْضُ أَمْرِهِمْ .»

(٣) - يَنْظُرُ إِرْشَادَ السَّارِي ٤ / ٤٤٨ دُونَ عَزْوِ إِلَيْهِ .

(٥) - يَنْظُرُ (٣٩١ / ب)

(٦) - يَنْظُرُ الصَّحَاحُ مَادَّةَ (ض غ ط)

(٧) - أَسْلَمَ بِمَكَّةَ فَسَجَنَهُ أَبُوهُ وَقَيَّدَهُ وَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْحَدِيدِيَّةِ هَرَبَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

قِصَّتُهُ مَعْرُوفَةٌ . وَتَوَفَّى بِالشَّامِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَسَدُ الْغَابَةِ ٥ / ٥٤ - ٥٥

(٨) - يَنْظُرُ السَّانِ مَادَّةَ (ر س ف)

صفةٌ محذوفٍ أى: الحالة الدنيَّة الخبيثة والأصل فيه الهمز لكنه خُفِّفَ. (إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أُعْصِيهِ) فيه تنبيهٌ لعمرَ على إزالة ما حصل عنده من القلق وأنه عليه السلام لم / يفعل ذلك إلا لأمرٍ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عليه وأنه لم يفعل ذلك برأيه فقط . (قال [٤٠١/ب] عمر: فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا) يعنى من المجىء والذهاب والسؤال عما الله ورسوله أعلم به. ^(١) (فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَتُحِبُّ ذَلِكَ ؟ أَخْرُجْ ثُمَّ لَا تُكَلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى تَنْحَرَ بَدَنَكَ)

قال إمام الحرمين فى النهاية : « قيل: ما أشارت امرأة بصواب إلا أم سلمة فى هذه القضية. » ^(٢)

(وَتَدْعُو حَالِقَكَ) بنصب الفعل عطفاً على الفعل المنصوب قبله ، والحالق هو خراش ابن أمية الكعبي الخزاعي. ^(٣) (فَطَلَّقَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا لَهُ فِي الشَّرْكِ) قد ذكر فى الرواية التى بعد هذه ^(٤) تسمية إحداهما وهى: قَرِيبَةُ بنت أمية. ونعت الأخرى بأنها ابنة جرول الخزاعي وتكنى هذه أم كلثوم ذكره ابن

(١) - ما ذهب إليه الدماميني وقبلة الزركشى فى التنقيح (١/ ١٢٥) وقبلة الكرمانى فى شرحه ١٢ / ٤٨ فيه نظر . قال العلامة ابن حجر فى الفتح ٥ / ٣٤٦ : « وتفسير الأعمال بما يُذكر مردود ، بل المراد به الأعمال الصالحة ليكفر الله عنه ما مضى من التوقف فى الامتثال ابتداءً ، وقد ورد عن عمر التصريح بمراده بقوله : (أعمالاً) فى رواية ابن إسحاق : « وكان عمر يقول : ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامى الذى تكلمت به . » وعند الواقدي من حديث ابن عباس : « قال عمر : لقد أعتقت بسبب ذلك رقاباً ، وصمتُ دهرًا . »

(٢) - لم أقف على النهاية : واسمه نهاية المطلب فى المذهب . للإمام الحرمين الجوينى المتوفى : ٤٧٨ هـ يقع فى ثمانية أسفار كما فى سير النبلاء ١٨ / ٤٧٥ ولكن ينظر قوله فى التنقيح (١ / ١٢٥) والفتح ٥ / ٣٤٧

وقد استدرك بعض العلماء عليه ببنت شعيب فى أمر موسى - عليه السلام - .

(٣) - ينظر الفتح ٥ / ٣٤٧ والعمدة ١٤ / ١٤

(٤) - سيأتى برقم : ٢٧٣

بَشْكُوَال^(١) واسمها مُليكة لكن في هذه الرواية أنه تزوج إحداها معاوية^(٢) وتزوج الأخرى صفوان بن أمية وفي تلك أنه تزوج قريبة معاوية وتزوج الأخرى أبو جهم . (٣)

(فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ) بفتح الباء الموحدة اسمه : عبد الله . (٤) (رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ) بدل من (أبو بصير) ومعنى كونه من قريش أنه منهم بالحلف وإلا فهو ثقفى . وأطلق الزركشى القول : بأن هذه الرواية وهم لكون أبي بصير ثقفياً حليفاً لقريش . (٥)

(فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ) وقع في طبقات ابن سعد : « أنه كتب الأخنس بن شريق الثقفي حليف بني زهرة^(٦) وأزهر بن عوف الزهري إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتاباً وبعثاً / إليه رجلاً من بني عامر بن لؤي^(٧) وهو خنيس بن جابر [٤.٢/أ] استأجراه ببكري ابن لبون وسألا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يرد أبا بصير إليهما على ما اضطلحا عليه يوم الحديبية : أن يرد إليهم من جاء منهم . فخرج خنيس بن جابر ومعه مولى له يقال له : كوثر فقدا على النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) - انظر الغوامض والمبهمات ٢ / ٧٠٩

(٢) - هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب . معروف .

(٣) - هو عامر بن حذيفة الأموي يكنى أبا جهم ، اختلف في اسمه ف قيل : عامر وقيل : عبدة . وهو بكنيته أشهر وهو صاحب الخميصة التي أرسلها إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . أسد الغابة ٣ / ١٧

(٤) - كذا في النسخ . والذي عليه كتب التراجم أن اسمه : عتبة بن أسيد بن جارية . وقيل : عبيد بن أسيد بن جارية . وقال ابن حجر : الأول هو المشهور . « وهو حليف بني زهرة . وقصته معروفة . ينظر ترجمته في أسد الغابة ٥ / ٣٥ - ٣٦ والإصابة ٤ / ٢١

(٥) - ينظر التنقيح (١٢٥ / ١) فيه معنى هذا القول .

(٦) - بنو زهرة بن عبد الدار بن قصي . بطن من بطون قريش . جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٤

(٧) - بنو عامر بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك . بطن من بطون قريش . المرجع السابق .

عليه وسلّم - بكتاب الأخنس بن شريق وأزهر بن عوف فقرأه ودفع أبا بصير إليهما فلما كان يذى الحليفة عدا أبو بصير على خنيس بن جابر فقتله بسيفه وهرب منه كوثر حتى قدم المدينة فأخبر النبي - صلى الله عليه وسلّم - ورجع أبو بصير فقال : وَفَيْتَ بِذِمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ - فدفعتنى إليهم فخشيت أن يفتنوني عن ديني فامتنعت فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلّم - : لكوثر خذه فاذهب فقال : إني أخاف أن يقتلني فتركه ورجع إلى مكة فأخبر قريشاً بما كان من أمر أبي بصير . « (*)

(وَيْلُ أُمِّهِ ^(١) مِسْعَرُ حَرْبٍ) يصفه بالمبالغة في النجدة والحرب والإيقاد لنارها . وَ (وَيْ) من أسماء الأفعال بمعنى : أتعجب واللام متعلقة به و (مِسْعَرُ حَرْبٍ) نصب على التمييز أو الحال مثل : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا .

وقال ابن مالك : « أصل : (وَيْلُ) وَى لَأُمِّهِ فَحُذِفَتِ الهمزة تخفيفاً ؛ لأنه كلام كثير استعماله وجرى مجرى المثل ، ومن العرب من يضم اللام اتباعاً للهمزة . « (٢) (سَيْفُ الْبَحْرِ) بكسر السين المهملة ساحله . (٣)

٢٧٣ - (قُرَيْبَةُ) بضم القاف وفتح الراء على التصغير ويعني

(*) - لم أهتم إليه في الطبقات . ولكن ينظر الفتح ٣٤٩ / ٥

(١) - كذا في رواية أبي ذر . وفي نسخة بوصل الهمزة . الفتح ٣٥٠ / ٥

(٢) - شواهد التوضيح ص : ١٥٧ فيه معنى هذا القول .

(٣) - ينظر المصباح المنير مادة (س ي ف)

٢٧٣ - قال البخاري - رحمه الله - :

وَقَالَ عُقَيْلٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ : قَالَ عُرْوَةُ : فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ ، وَبَلَّغَنَا أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : أَنْ يَرُدُّوا إِلَى الْمُشْرِكِينَ مَا أَنْفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ ، وَحَكَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يُسْكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ ، أَنَّ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ قَرِيبَةَ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ ، وَأَبْنَةَ جَرُولِ الْخَزَاعِيِّ ، فَتَزَوَّجَ قَرِيبَةَ مُعَاوِيَةَ ، وَتَزَوَّجَ الْأُخْرَى أَبُو جَهْمٌ ، فَلَمَّا أَبَى الْكُفَّارُ أَنْ يَقْرُوا بِأَدَاءِ مَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ » . وَالْعَقْبُ مَا يُؤَدِّي الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَنْ هَاجَرَتْ امْرَأَتُهُ مِنَ الْكُفَّارِ ، فَأَمَرَ أَنْ يُعْطَى مَنْ ذَهَبَ لَهُ زَوْجٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا أَنْفَقَ مِنْ صَدَاقِ نِسَاءِ الْكُفَّارِ اللَّائِي هَاجَرْنَ ، وَمَا نَعَلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ أَرْتَدَّتْ بَعْدَ إِيْمَانِهَا .

وَبَلَّغَنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرٍ بْنُ أَسِيدٍ الثَّقَفِيِّ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا مُهَاجِرًا فِي الْمُدَّةِ ، فَكَتَبَ الْأَخْنَسُ بْنُ شَرِيقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ أَبَا بَصِيرٍ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

النسخ: (قريبة) ^(١) بفتح القاف. (وَابْنَةُ جُرُولٍ) بفتح / الجيم.

١٨ - [بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْأَشْتِرَاطِ وَالتُّنْيَا فِي الْإِقْرَارِ

وَالشُّرُوطِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ بَيْنَهُمْ، وَإِذَا قَالَ:

مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ]

(قَالَ رَجُلٌ لِكَرِيهِه) ^(٢) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «يُطْلَقُ عَلَى الْمُكَارِي وَعَلَى الْمُكَتَرِي أَيْضًا وَهِيَ

عَلَى صِيغَةِ فَعِيلٍ.» ^(٣)

٢٧٤ - (مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدَةً) أَنْتَ الْاسْمُ؛ لِأَنَّهُ كَلِمَةٌ.

قَالَ سَيْبَوِيه: «الْكَلِمُ اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحَرْفٌ.» ^(٤) بِهَذَا اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ ^(٥) وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى نَصِّ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ فَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى صَحَّةِ إِطْلَاقِ الْكَلِمَةِ عَلَى الْاسْمِ وَعَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ أَنْوَاعٌ لَهَا.

(مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) قَالَ الْهَرَوِيُّ: «أَحْصَاهَا عِلْمًا وَإِيمَانًا.» ^(٦)

(١) - هذه رواية الكشميهني . ينظر إرشاد الساري ٣٥٢ / ٤

(٢) - قال البخاري - رحمه الله - تعليقاً :

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : قَالَ رَجُلٌ لِكَرِيهِه : أَذْخِلْ رِكَابَكَ ، فَإِنْ لَمْ أَرْحَلْ مَعَكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، فَلَكَ مِائَةُ دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يَخْرُجْ ، فَقَالَ شُرَيْحٌ : مَنْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ طَائِعًا غَيْرَ مُكْرَهٍ فَهُوَ عَلَيْهِ .

(٣) - ينظر الصحاح مادة (ك را)

٢٧٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ : حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ أَسْمًا ، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) .

(٤) - ينظر الكتاب (هارون) ١٢ / ١ قال : « فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . »

(٥) - يقصد الزركشي ينظر التنقيح (١٢٥ / ب)

(٦) - انظر النهاية ٣٩٧ / ١

وقيل (١) : معنى الإحصاء العدُّ لها حتى يستوفيها . يُريدُ لا يقتصرُ على بعضها ولكن يدعو اللهَ بجميعها ويُثني عليه بها كلها فيستوجبُ بذلك الموعدَ عليها من الثواب . « وقيل (٢) : « معنى الإحصاء الإطاقة . والمعنى من أطاق القيامَ بحقِّ هذه الأسماء والعملَ بمقتضاها وهو أنَّ يعتبرَ معانيها ويلتزمَ موجبها فإذا قال : الرَّازِقُ وثق بالرزق . وإذا قال : الرَّحِيمُ . رَجَا (٣) الرَّحْمَةَ . وإذا قال : الغفار . رَجَا المَغْفِرَةَ . وعلى هذا سائرُ الأسماء . »

١٩ - [بابُ الشُّروطِ فِي الوَقْفِ]

٢٧٥ - (إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ) بتشديد الباء الموحدة أى : وَقَفْتَ . ويُروى : (حَبَسْتَ) (٤)

بالتخفيف أى : مَنَعْتَ . (غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً) أى : لا يملك شيئاً من رِقابها .

قال الزَّركشي : « و (مالاً) نصبٌ على التَّمْيِيزِ . » (٥)

قلتُ : هو خطأٌ وإنما نصب على أنه مفعولٌ به . ويُقال : تَأَثَّلْتُ المَالَ . أى :

(١) - القائل هو الخطابي ينظر أعلام الحديث : ٢ / ١٣٤٢ وشرح الكرماني ١٢ / ٥٦ - ٥٧

(٢) - هو الخطابي وينظر نفس المرجع .

(٣) - فى ن : وثق بالرحمة .

٢٧٥ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ : أَنَّبَانِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِحَبِيرَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِيهَا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِحَبِيرَ ، لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنَفْسَ عِنْدِي مِنْهُ ، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ ؟ قَالَ : (إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا) . قَالَ : فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ : أَنَّهُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ ، وَتَصَدَّقُ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ ، وَفِي الْقُرْبَى ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ ، وَالضَّيْفِ ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ . قَالَ : فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ ، فَقَالَ : غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً .

(٤) - إنظر الرواية فى التنقيح (١٢٥ / ب)

(٥) - التنقيح (١٢٥ / ب)

٥٥ - كِتَابُ الْوَصَايَا (٢)

١- [بَابُ الْوَصَايَا، وَقَوْلِ النَّبِيِّ - ﷺ :

«وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»]

٢٧٦ - (مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ

مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ) الظاهر أَنَّ (يَبِيتُ) ارتفع بعد حذف (أَنْ) مثل / قوله تعالى: [١/٤.٣]

«وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ» (٣) ثمَّ الوَصِيَّةُ على وجهين:

أحدهما: الوَصِيَّةُ بِالْحَقُوقِ الْمَلَزَمَةِ وَذَلِكَ وَاجِبٌ. وَهَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ حَتَّى فِي

(١) - ينظر الصحاح مادة (أ ث ل)

(٢) - الوصايا : جمع وَصِيَّةٍ وهى اسم بمعنى المصدر . قال الأزهري : مشتقة من وصيت الشيء إذا وصلته . وسُميت وصية : لأنه وصل ما كان فى حياته بما بعده . وفى الشرع : تملك مضاف إلى ما بعد الموت . التعريفات : ٢٥٢ .

٢٧٦ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ ، لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ) .

(٣) - الروم من الآية : ٢٤ .

وفى الآية أوجه متعددة ذكرها السمين الطلبى فى الدرالمصون ٣٩ / ٩ فقال : « فيه أوجه : أحدها : وهو الظاهر الموافق لإخوانه أن يكون جملة من مبتدأ وخبر ، إلا أنه حذف الحرف المصدرى ، ولما حذف بطل عمله والأصل : ومن آياته أن يريكم . كقوله :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدى
الثانى : أن (من آياته) متعلق بـ(يريككم) أو بمحذوف على أنه حال من البرق والتقدير: ويريككم البرق

الباجي فيها: « أنها لا يثبت شيء منها [حتى يشهد عليها] ^(١) قد يكتب ولا يعزم رواه ابن القاسم ^(٢) في المجموعة ^(٣) والعُتْبِيَّة. ^(٤) « ^(٥) ولم يحك شيخنا ابن عرفة فيه خلافاً. (تابعه محمد بن مسلم) هو الطائفي لم يخرج عنه إلا في المتابعة. ^(٦)

٢٧٧ - (خَتَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) بفتح الخاء المعجمة والمثناة الفوقية. والأختان من قبل المرأة ووجه إدخال حديثه في باب الوصية أن الصدقة التي ذكرها في قوله: (وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً) يحتمل أن تكون على ظاهرها ويحتمل أن تكون موصى بها. ^(٧)

٢٧٨ - (فَلَقَدْ أَنْخَنَتْ) / بنون فحاء معجمة فنون فمثلة أي: انتنى ومال عندفراق [٤.٣/د

(١) - عن منتقى الباجي .

(٢) - سبقت ترجمته في (٣٣٠ / ب)

(٣) - اسمها : المجموعة على مذهب مالك وأصحابه . مؤلفه : محمد بن إبراهيم بن عبدوس بن بشير توفي : ٢٦٠ هـ . ينظر ترتيب المدارك ٣ / ١٢٠

(٤) - هي : المستخرجة من الأسمعة . المعروفة بـ (العُتْبِيَّة) لـ محمد العتبي القرطبي المتوفى : ٢٥٥ هـ وعليها شرح لأبي الوليد بن رشد القرطبي المتوفى : ٥٢٠ هـ معروف بشرح العتبية واسمه : البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجه . (وهو مطبوع بدار الغرب)

(٥) - ينظر منتقى الباجي ١٤٧ / ٦

(٦) - سبق شرح مصطلح المتابعة في (٣٩١ / ب) ومحمد بن مسلم الطائفي سمع عمرو بن دينار وروى عنه يحيى ابن يحيى . الجمع ٢ / ٤٧٦ - ٤٧٧

٢٧٧ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، خَتَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَخِي جَوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ، قَالَ : مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ ذَرْهَمًا ، وَلَا دِينَارًا ، وَلَا عَبْدًا ، وَلَا أَمَةً ، وَلَا شَيْئًا ، إِلَّا بَغْلَتَهُ الْبَيْضَاءَ ، وَسِلَاحَهُ ، وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً .

(٧) - الكلام السابق لابن المنير في المتوارى ص : ٣١٥ ولم ينسبه إليه الدماميني .

٢٧٨ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ : ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ : أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ وَصِيًّا ، فَقَالَتْ : مَنَى أَوْصِيَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي ، أَوْ قَالَتْ : حَجْرِي ، فَدَعَا بِالطُّسْتِ ، فَلَقَدْ أَنْخَنَتْ فِي حَجْرِي ، فَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، فَمَنَى أَوْصِيَ إِلَيْهِ ؟

٢ - [بَابُ أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ

يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ]

٢٧٩ - (يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ) (٢) قَالَ الدَّامِطِيُّ: «وَقَوْلُهُ: (ابْنَ عَفْرَاءَ) وَهُمْ

والمحفوظ: ابن خولة. ولعل الوهم فيه أتى من سعد بن إبراهيم (٣) وقد ذكره البخاري

في الفرائض (٤) من حديث الزهري عن عامر (٥) وفيه: (ولكن البائس سعد بن خولة)

والزهري أحفظ من سعد بن إبراهيم. (٦)

قال شيخنا قاضي القضاة شيخ الإسلام جلال الدين - ذكره الله بالصالحات -: «وابن

عفرأ هو سعد بن خولة المذكور في حديث سعد (٧) غير ما موضع (٨) ويدل عليه

(١) - ينظر اللسان مادة (خ ن ث) قال: «وانخنت: تثنى وتكسر.»

٢٧٩ - قال البخاري حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ،

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ

يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا، قَالَ: (يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ). قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِي

بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: (لَا). قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: (لَا). قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: (فَالثُّلُثُ،

وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ،

وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللَّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي أَمْرَاتِكَ، وَعَسَى

اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ، فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ). وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ.

(٢) - هو سعد بن عفرأ.

(٣) - هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ولي قضاء المدينة وكان ثقة فاضلاً، عابداً مات سنة:

١٢٥ هـ وقيل بعدها. الجمع ١ / ١٦٠ وتقريب التهذيب ١ / ٣٤٢

(٤) - البخاري: الفرائض - باب ميراث البنات. وفي الفتح ١٢ / ١٤

(٥) - هو عامر بن سعد بن أبي وقاص، الزهري المدني ثقة، مات سنة: ١٠٤ هـ

تقريب التهذيب ٢ / ٤٦٠

(٦) - ينظر الفتح ٥ / ٣٦٤ العمدة ١٤ / ٣٣

(٧) - في النسخ: سعيد.

(٨) - العبارة: غير ما موضع. وكذا في النسخ. ولعل الصواب: في غير موضع. والله أعلم.

أَنَّ فِي النِّسَاءِ: (يَرْحَمُ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عَفْرَاءَ) (١) «ثُمَّ حَكَى مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ مَعْرُوضًا إِلَى الدَّائِدِيِّ ثُمَّ قَالَ: «وَيُقَالُ عَلَى هَذَا - إِذَا أُمِكنَ التَّأْوِيلُ فَلَا تَوْهِيمَ - يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ (٢) خَوْلَةٌ وَأُمُّهُ اسْمُهَا: عَفْرَاءٌ أَوْ يَكُونُ لَأُمِّهِ اسْمَانِ إِنْ كَانَتْ خَوْلَةٌ اسْمُ أُمِّهِ وَفِيهِ بَعْدُ.» (*)

٣ - [بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلْثِ]

٢٨٠ - (وَإِنَّمَا لِي ابْنَةٌ) هَذِهِ الْبِنْتُ اسْمُهَا: عَائِشَةُ. (٣)

٦ - [بَابُ لَوْصِيَّةٍ لَوَارِثٍ]

٢٨١ - (وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ)

(١) - انظر سنن النسائي الوصايا - باب الوصية بالثلث . (٢٤٢ / ٦)

(٢) - في النسخ أبو خولة .

٢٨٠ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرِضْتُ ، فَعَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ لَا يَرُدَّنِي عَلَى عَمِّي ، قَالَ : (لَعَلَّ اللَّهَ يَرْفَعُكَ ، وَيَنْفَعُ بِكَ نَاسًا) . قُلْتُ : أُرِيدُ أَنْ أُوصِيَ ، وَإِنَّمَا لِي ابْنَةٌ ، قُلْتُ : أُوصِي بِالنِّصْفِ ؟ قَالَ : (النِّصْفُ كَثِيرٌ) . قُلْتُ : فَالْثُلُثُ ؟ قَالَ : (الْثُلُثُ ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ ، أَوْ كَثِيرٌ) . قَالَ : فَأَوْصِي النَّاسَ بِالثَّلْثِ ، فَجَارَ ذَلِكَ لَهُمْ .

(*) - لم أظفر بهذا القول .

(٣) - هي عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزهرية المدنية ، ثقة عمّرت حتى أدركها مالك ، ووهب من زعم

أن لها رؤية . تقريب التهذيب ٦٥١ / ٢

٢٨١ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ، عَنْ وَرْقَاءَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمْنَ وَالرُّبْعَ ، وَلِلزَّوْجِ الشُّطْرَ وَالرُّبْعَ .

قال الزَّمَخْشَرِيُّ - في قوله تعالى «وَلَأَبْوِيَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ» (١) : «لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلُ بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ (٢) ؛ إِذْ لَوْ قَالَ : لَأَبْوِيَهُ السُّدُسُ اشْتَرَكَا فِيهِ . وَلَوْ قَالَ : الثَّلَاثُ تَوَهَّم قَسَمَتَهُ بَيْنَهُمَا : (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) (٣) أَوْ بِالسَّوَاءِ .» (٤)

واعترضه ابن المنير في الانتصاف : «بأنَّ هذا من بدل الشَّيْءِ من الشَّيْءِ وهما لِعَيْنٍ وَاحِدَةٌ / فيصير الكلام : والسُّدُسُ لأبويه ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . ومقتضى الاقتصار على المبدل منه اشتراكهما في السُّدُسِ ، ومقتضى البديل و أفراد الأول أفراد كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا بالسُّدُسِ وهوتاقض . (٥) فإذا تعذر البديل قدرنا مبتدأً محذوفاً تقديره : ولأبويه الثَّلَاثُ . ثم فصله بقوله تعالى : (لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) ودلَّ التفصيل على المبتدأ المحذوف ، ويستقيم (٦) على هذا جعله من بدل التقسيم كقولك : الدَّارُ لثَلَاثَةِ لَزِيدٍ ثَلَاثًا وَلِعَمْرٍو ثَلَاثًا وَلِبَكْرٍ ثَلَاثًا ، وَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ .» (٧)

وانفصل الشيخ سعد الدَّيْنِ التَّفْتَازَانِي عن هذا الاعتراض : بأنَّ الحكم المتعلِّق بالمتنَّيَّ أَوِ الْمَجْمُوعِ قَدْ يُقْصَدُ تَعَلُّقُهُ بِالْمَجْمُوعِ وَقَدْ يَقْصَدُ تَعَلُّقُهُ بِكُلِّ فَرْدٍ ، فَبَيَّنَ بِالْبَدَلِ أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى الثَّانِي (٨)

قال : وبهذا يندفع ما يقال : إنَّ البديل ينبغي أن يكون بحيث لو أسقط استقام الكلام معنًى ، وها هنا لو قيل : لأبويه السُّدُسُ . لم يَسْتَقِم .» (٩)

(١) - النساء من الآية : ١١

(٢) - أي : (لكل واحد) بدل من (أبويه) والعامل فيهما اللام .

(٣) - النساء من الآية : ١١

(٤) - ينظر الكشف ٥٧ / ١ فيه معنى هذا القول .

(٥) - العبارة السابقة في الانتصاف : « فيقتضى البديل لو قدر إهدار الأول أفراد كل واحد منهما بالسُّدُسِ وعدم التشريك ، وهذا يناقض حقيقة هذا النوع من البديل . »

(٦) - في الانتصاف : « ولا يستقيم على هذا الوجه أيضا جعله من بدل التقسيم . »

(٧) - ينظر الانتصاف على حاشية الكشف ٥٧ / ١ فيه معنى هذا القول .

(٨) - أي : أن الحكم يتعلق بكل فرد من المبدل منه .

(٩) - انظر حاشيته على الكشف (ص : ٤٦٠)

وَإِذَا فَهِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ إِعْرَابَ التَّرَكِيبِ الْوَاقِعِ فِي مَتْنِ الْبُخَارِيِّ.

١٠ - [بَابُ إِذَا أَوْقَفَ] أَوْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ، وَمَنْ الْأَقَارِبُ؟

قَالَ الْقَاضِي: «هُوَ بِالْأَلْفِ لُغَةً قَلِيلَةٌ وَالْفَصِيحُ: وَقَفَ وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَصْبَلِيِّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.» (١)

(فَهُوَ يُجَامِعُ حَسَّانُ أَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيًّا) (٢) إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّمِيَّاطِيُّ: «ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ مُشْكَلٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينٍ وَإِضَاحٍ ، وَإِضَاحُهُ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ بَنُ الْأَسْوَدِ بْنِ حَرَامٍ (٣) ، وَحَسَّانُ / بْنُ ثَابِتٍ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَدِيِّ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ وَأُبَيُّ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ عَبِيدِ بْنِ يَزِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ ، فَيَجْتَمِعُ أَبُو طَلْحَةَ وَحَسَّانُ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ فِي عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ ، وَيَجْتَمِعُ أَبُو طَلْحَةَ وَحَسَّانُ فِي حَرَامٍ جَدِّ أَبِيهِمَا ، وَبَنُو عَدِيِّ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ يَقَالُ لَهُمْ : بَنُو مَغَالَةَ (٤) وَبَنُو مَغَالَةَ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ يَقَالُ لَهُمْ : بَنُو حُدَيْلَةَ (٥) بَطْنَانِ مِنْ بَنِي مَالِكِ ابْنِ النَّجَّارِ فَقَوْلُهُ: (فَهُوَ يُجَامِعُ حَسَّانُ أَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيًّا) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ الْمَبْتَدَأُ مِنْهَا

(١) - يَنْظُرُ الْمَشَارِقُ ٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤ فِيهِ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ .

(٢) - قَالَ الْبُخَارِيُّ قَطْعًا: وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ ثُمَامَةَ ، عَنْ أَنَسٍ : مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ ، قَالَ : (أَجْعَلَهَا لِقُرَاءَةِ قَرَأَتِكَ) . قَالَ أَنَسٌ : فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ، وَكَانَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنِّي ، وَكَانَ قَرَابَةُ حَسَّانٍ وَأُبَيِّ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ ، وَأَمَّمَهُ زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ بَنُ الْأَسْوَدِ بْنِ حَرَامٍ بْنِ عَمْرِو ابْنِ زَيْدِ مَنَاءَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ . وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ ، فَيَجْتَمِعَانِ إِلَى حَرَامٍ ، وَهُوَ الْأَبُ الثَّلَاثُ ، وَحَرَامُ بْنُ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاءَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ ، فَهُوَ يُجَامِعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيًّا إِلَى سِتَّةِ آبَاءٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ . وَهُوَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَبِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ ، فَعَمَرُو بْنُ مَالِكٍ يَجْمَعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيًّا .

(٣) - سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي (٣٥١ / أ)

(٤) - يَنْظُرُ جُمُوهَرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ص : ٣٤٧ ، ٤٧٢

(٥) - الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ص : ٢٧٢

(هو) وهو ضمير شأن والفعلية خبره وفي رواية المروزي^(١) والهروي^(٢): (وَهُوَ جَامِعٌ) بالواو وفي رواية: (هُوَ جَمَعُ) (حَسَنٌ وَأَبَوطْلَحَةُ وَأَبِي) برفع الجميع وهو صواب أيضاً. (*)

١١ - [باب هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالْوَلَدُ فِي الْأَقَارِبِ؟]

٢٨٢ - (يا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) وبعده: (وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ) وبعده: (وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ)

قال الزركشي: «يجوز في عباس الرفع والنصب وكذا في (يا صفيّة عمّة) وكذا في (يا فاطمة بنت)» (٤)

قلت: يريد بالرفع والنصب الضم والفتح: إذ مثله من المناديات مبنئ على الضم وفتح للتابع أو للتركيب على الخلاف (٥) وظاهر كلامه

(١) - هو أبو زيد المروزي سبقت ترجمته في (٣١٦ / ب)

(٢) - هو أبوذر الهروي سبقت ترجمته في (٣١٧ / ب)

(٣) - كذا في النسخ . والذي في التنقيح (١٢٦ / ب) : يجمع .

(*) - ينظر التنقيح (١٢٦ / أ) وفي الفتح ٥ / ٢٨١ فيه إشارة إلى هذا القول .

٢٨٢ - قال البخاري - رحمه الله - : حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» . قَالَ : (يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ، سَلِّينِي مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) . (٤) - ينظر التنقيح (١٢٦ / ب)

(٥) - سبق للدمايني أن تكلم عن هذه القضية ينظر (٣٦١ / ب) وورد هنا في الهامش : « عبارة التسهيل وشرحه للبدر : والوصف بـ (ابنة) كالوصف بـ (ابن) في النداء وغيره ، فيجوز الضم والفتح في : يا هند ابنة زيد . ثم قال : وفي الوصف بـ (بنت) في غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون (هند) ونحوه فيقولون : هذه هند بنت عاصم . بالتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال ، وسكت المصنف عن النداء فعلم أن الوصف بـ (بنت) لا يؤثر فيه شيئاً جوازاً ولا وجوباً » انتهى . ينظر تعليق الفرائد جـ ٢ (١٤٣ / أ)

أَنْ ضَمَّ (صَفِيَّةً) وَ (فَاطِمَةً) وَفَتَحَهُمَا كَذَلِكَ (١) وَأَنَّ الْفَتْحَ إِنَّمَا جَاءَ بِاعْتِبَارِ الصَّلَةِ (٢) وَكَذَلِكَ قَالَ : (يَا صَفِيَّةُ عَمَّةً) (وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتٌ). (*)

وليس كذلك قطعاً أمّا الوصف بـ (العَمَّة) فَظَاهِرٌ ، وأمّا الوصف بـ (بِنْت) ففى النداء فلا يُوَثَّرُ فى الموصوف شيئاً لا جوازاً ولا وَجُوباً ، نعم يجوز فى كلِّ / مِنْ (صَفِيَّةً) وَ [١/٤.٥] (فَاطِمَةً) الضَّمَّ وَوَجْهه ظَاهِرٌ وَالفَتْح وَوَجْهه أَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ قُدِّرَ حَذْفُهَا تَرْخِيماً فَأَقْرَحْتُمُ مَفْتُوحَةً هَكَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ (٣) وَجَمَاعَةٌ وَقِيلَ : أَقَحَمْتَ التَّاءَ بَيْنَ الْمِيمِ وَحَرَكَتِهَا ثُمَّ فُتِحَتْ الْمِيمُ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحاً . وَقِيلَ : كَانَ الْأَصْلُ يَا فَاطِمَتُهُ ثُمَّ رَحِمَ فَقِيلَ : يَا فَاطِمَةُ.

وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانَ (٤) إِلَى قَوْلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا زِلْتُ اسْتَحْسَنُهُ قَالَ فِي التَّدْرِيبِ : « وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى تَكْلَفِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَادِّعَاءِ الْأَقْحَامِ مَا اسْتَقَرَّ فِي هَذَا النَّوعِ مِنْ بِنَاءِ الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى الضَّمِّ فَلَمَّا وَجَدُوا التَّاءَ فِي مِثْلِ هَذَا مَفْتُوحَةً تَطَلَّبُوا لِذَلِكَ وَجْهًا حَتَّى لَا يَنْكُسرَ الْقَانُونُ الَّذِي تَقَرَّرَ فِي الْمَعْرِفَةِ الْمَفْرَدِ .

ولو ذهب ذاهب إلى أَنَّ الاسم الذى فيه هاء التَّأْنِيثِ يجوز فيه وجهان : أحدهما : ا لبناء على الضَّمِّ نحو : يا طَلْحَةُ . كما استقرَّ فى بناء المفراد المعرفة . والآخر : إعرابه إعراب المضاف والمشبَّه به (٥) فقالوا : يا طَلْحَةُ كما قالوا : يا ضاربَ زيدٍ . ويا ضارباً زيداً (٦) . لكان مذهباً حسناً ووجهاً قوياً ولم يحتجْ إلى شيء من هذه التَّمَحَلَّاتِ . »
ولم أرَ أحداً من النحويين ذهب إلى هذا وأنا أختاره وللنَّصْبِ فى مثل : يا

(١) - يعنى : كضم وفتح (يا عباس بن عبد المطلب)

(٢) - فى ط : الصفة . والمعنى واحد .

(*) - نقله إرشاد السارى ١٤ / ٥

(٣) - ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٩ حيث قال : « نداء مافيه هاء التَّأْنِيثِ بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم ؛ فلذلك قد يُقَحَّمُونَ هاء التَّأْنِيثِ مَفْتُوحَةً كَأَنَّهَا الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَهَا . »

(٤) - هو أبو حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ معروف . ولم أقف على كتابه هذا واسمه : التدريب

فى تمثيل المقرب لابن عصفور . ينظر كشف الظنون ٢ / ١٩١٠

(٥) - المشبَّه بالمضاف هو : ما اتصل به شيء من تمام معناه كما مثله بـ : « يا ضارباً زيداً » ونحو : يا حسناً وجهه . ويا رفيقاً بالعباد . ويا ثلاثة وثلاثين . أوضح المسالك ٤ / ٢٠ - ٢٢

(٦) - فى النسخ : زيد .

طلحة نوعٌ من القياس وذلك أن المؤنث بالتاء فرع عن المذكر ويتنزل التاء منزلة كلمة أخرى ألا ترى أنها (١) تسقط في النسب كما يسقط ثاني المركب (٢) ولا يلحق بها (٣) بخلاف الألف فإنها تكون للتأنيث وتكون / للإلحاق والمضاف والمشيبه به فرعان [٤.٥/ب] عن المفرد (٤) فشيبه به (٥) المؤنث بالتاء لاشتراكهما في الفرعية فجاز نصبه ولما كان شبيهاً ضعيفاً لم يتحتم النصب بل هو مرجوح والبناء على الضم أعرف ؛ لأن شبيهاً بالمفرد الخالي من التاء أقوى من شبيهاً بالمضاف فلذلك كان ضمُّه أكثر من نصبه.

١٧ - [باب مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ]

٢٨٣ - (فِي مَوْضِعٍ قَصْرٍ بَنَى حَدِيثَةً) بجاء مهلمة مضمومة بطن من الأنصار

(١) - أي : التاء

(٢) - كما تقول في النسبة إلى مكة ، وزهرة : زهرى ومكى تقول أيضاً في النسبة إلى : معدى كرب ويعلى بك : معدى وبعلى . والله أعلم .

(٣) - أي : لا تكون التاء للإلحاق ؛ لأنها تفيد التأنيث . والإلحاق : هو جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته في التصريف ، فيلحق الفعل بالفعل

ليجرب مجراه في تصاريفه : الماضي والمضارع والأمر وبقيّة المشتقات . ويلحق الاسم بالاسم ليعامل معاملته في التصغير والتكسير .

المغنى في تصريف الأفعال للشيخ عضيمة ص : ٥٩

(٤) - يعنى المفرد في باب النداء . هو ما لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به .

(٥) - أي : بالمضاف وبالمشبه به .

٢٨٣ - قال البخارى - رحمه الله - :

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» . جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ : «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» . وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ يَرَحَاءُ - قَالَ : وَكَانَتْ حَدِيثَةً ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَسْتَظِلُّ بِهَا ، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا - فَهِيَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ ، أَرْجُو بَرَّهُ وَذُخْرَهُ ، فَضَعَهَا أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (بِخْ يَا أَبَا طَلْحَةَ ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ ، قَبْلَنَاهُ مِنْكَ ، وَرَدَدْنَاهُ عَلَيْكَ ، فَاجْعَلْهُ فِي الْأَقْرَبِينَ) . فَتَصَدَّقَ بِهِ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى ذَوِي رَحِمِهِ ، قَالَ : وَكَانَ مِنْهُمْ أَبِي وَحَسَّانُ ، قَالَ : وَبَاعَ حَسَّانُ حِصَّتَهُ مِنْهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ ، فَقِيلَ لَهُ : تَبِيعُ صَدَقَةَ أَبِي طَلْحَةَ ؟ فَقَالَ : أَلَا أُبِيعُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بِصَاعٍ مِنْ دَرَاهِمٍ . قَالَ : وَكَانَتْ تِلْكَ الْحَدِيثَةُ فِي مَوْضِعٍ قَصْرٍ بَنَى مُعَاوِيَةُ .

وقد تقدّم أنفاً في كلام الدَّمِيَّاطِيِّ. (١)

١٩ - [بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ تُؤْفَى فُجَاءَةً

أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ، وَقَضَاءِ النُّذُورِ عَنِ الْمَيِّتِ]

(تُؤْفَى فُجَاءَةً) بضمّ الفاء والمدّ وبفتح الفاء مع إسكان الجيم هي: البَغْتَةُ دون تقدّم مَرَضٍ ولا سَبَبٍ.

٢٨٤ - (افْتَتَلْتُ نَفْسَهَا) أى: ماتت فُجَاءَةً (٢) و (نَفْسُهَا) ضبطه بعضهم بالنصب

على مفعول ثانٍ أى: افْتَتَلَتْهَا اللهُ نَفْسُهَا. وبالرَّفْعِ على أنّه المفعول الآخر. (٣)
وقال صاحبُ النّهاية: «افْتَتَلْتُ متعدٍ لواحد فـ (نَفْسُهَا) قائم مقام الفاعل وتكون التّاء للنفس. أى: أخذت نفسها فَلْتَةً. « (٤)

(وَأَرَاهَا) بضمّ الهمزة أى: أظنّها.

٢٢ - [بَابُ وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ

وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ]

٢٨٥ - (وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: ثَمْعٌ) بمثلثة مفتوحة فميم ساكنة فغين معجمة كذا

(١) - ينظر (٤٠٤ / ب)

٢٨٤ - قال البخارى - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنْ أُمِّي افْتَتَلَتْ نَفْسَهَا ، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا ؟ قَالَ : (نَعَمْ ، تَصَدَّقُ عَنْهَا) .

(٢) - ينظر اللسان مادة (ف ل ت) قال : « وافْتَتَلْتُ فلانٌ - على ما لم يسم فاعله - أى : مات فُجَاءَةً . »

(٣) - كذا فى النسخ . والصواب : الاول ؛ لأنه نائب الفاعل .

(٤) - النهاية ٣ / ٤٦٧

٢٨٥ - قال البخارى - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا هَارُونُ : حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ : حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ ثَمْعٌ ، وَكَانَ نَحْلًا ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْى اسْتَفَدْتُ مَالًا ، وَهُوَ عِنْدِي ←

قَيِّدَهُ النَّوَوِيُّ (١) وَغَيْرُهُ (٢) وَحَكَى الْمُنْذَرِيُّ (٣) فَتَحَ الْمِيمَ . (٤)

٢٣ - [بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ

الْيَتَامَى ظُلْمًا] إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا « (٥)

أَي : مَا يَجْرُ إِلَى النَّارِ وَكَأَنَّهُ نَارٌ فِي الْحَقِيقَةِ .

٢٦ - بَابُ إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ [فَهُوَ جَائِزٌ ،

وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ]

نَازَعَهُ الْمُهْلَبُ بِأَنَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ مُعْلُومَةً مُعَيَّنَةً (٦) كَبِيرُ حَاءَ (٧) اسْتَغْنَى بِذَلِكَ عَنْ

مَعْرِفَةِ الْحُدُودِ وَلَمَّا كَانَ / الْمِخْرَافُ (٨) مُعَيَّنًا عِنْدَ مَنْ أَشْهَدَهُ / أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا فَلَا [٤٠٦ / ٤]

بَدَّ مِنَ التَّحْدِيدِ قَالَ : وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا . (٩)

وَأَجَابَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِيمَا أَظَنَّهُ بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ ج—— وَازَ الْوَقْفَ بِهَذِهِ

(١) - لم أهدد إليه .

(٢) - منهم الكرمانى فى شرحه ٨٠ / ١٢

(٣) - المنذرى : هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى الحافظ الإمام الثبت ، المتوفى : ٦٥٦ هـ اختصر صحيح مسلم وستن أبى داود وله معجم .

تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٣٦ فما بعدها وينظر حكايته فى التنقيح (١٢٦ / ب) والعمدة ١٤ / ٦٠

(٤) - جاء فى اللسان (ث م غ) : « التَّمْعُ : الكسر فى الرطب خاصة ... ، وَتَمْعٌ : ما كان لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فوقفه . »

(٥) - النساء من الآية : ١٠

(٦) - فى الأصل ، م : معيبة . وهو تحريف .

(٧) - قال أبو عبيد البكرى فى معجم ما استعجم ٢ / ٤١٣ : « وحاء [موضع] بالمدينة وهو الذى ينسب إليه بئر حاء وأورد الحديث . ثم قال : وبعض الرواة يرويه : بيرحا جعله اسماً واحداً والصحيح ما قدمته . »

(٨) - بكسر الميم هو حائط سعد بن عباد - رضى الله عنه -

(٩) - ينظر المتوارى ص ٢٢٠ والتنقيح (١٢٦ / ب)

← نَفِيسٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ ، لَا بِبَيْعٍ وَلَا بِوَهَبٍ

وَلَا بِوَرِثٍ ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ) . فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ ، فَصَدَقَتْهُ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَفِي الرَّقَابِ ،

وَالسَّائِكِينَ ، وَالضَّيْفِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ

بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ يُؤْكَلَ صَدِيقُهُ غَيْرَ مُمَوَّلٍ بِهِ .

الصَّيْغَةُ وَأَمَّا التَّحْدِيدُ فَلَا مَعْنَى لِتَوَقُّفِ الصَّحَّةِ وَلَا يَجُوزُ الاسْتِشْهَادُ عَلَيْهِ (*).

٢٨٦ - (فَإِنَّ لِي مِخْرَافًا) كَذَا بِالْأَلْفِ وَقَالَ الدَّمِيَاطِيُّ: « صَوَابُهُ : مِخْرَفًا . » (١)

وَقَدْ مَرَّ.

٢٧ - بَابُ إِذَا وَقَفَ جَمَاعَةٌ أَرْضًا مُشَاعًا فَهُوَ جَائِزٌ (٢)

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: « هَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ بَنَى النُّجَّارَ وَقَفُوا الْحَائِطَ مَنْسُجِدًا وَلَمْ

يَبِيعُوهُ . » (٣)

قُلْتُ لَمْ يَبْنِهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا أَصْلًا ؛ وَإِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى أَنَّهُمْ أَرَادُوا وَقْفَهُ حَيْثُ قَالُوا:

٢٨٧ - (لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ) وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ

هَذَا الَّذِي قَصَدُوهُ بَاطِلٌ وَإِنَّمَا طَلَبُ شِرَاءِهِ مِنْهُمْ لِيَكُونَ مَبْتَعَةً لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهِ عِلْقَةٌ وَلَا

شَبَهَةٌ مِنْهُ قَاصِدًا بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي شَأْنِ هَذَا الْحَائِطِ فِي بَابِ حَرَمِ

الْمَدِينَةِ . (٤)

(*) - المتواری ص : ٣٢١

٢٨٦ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ : أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَقَ

قَالَ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَجُلًا قَالَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أُمَّهُ تُوفِّيَتْ ، أَيَنْفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : (نَعَمْ) . قَالَ : فَإِنَّ لِي

مِخْرَافًا ، وَأَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا .

(١) - يَنْظُرُ إِرْشَادُ السَّارِي ٢٤ / ٥

(٢) - الْعِبَارَةُ : فَهُوَ جَائِزٌ . مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) - يَنْظُرُ التَّنْقِيحُ (١٢٦ / ب)

٢٨٧ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ : أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : (يَا بَنِي النَّجَّارِ ، ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا) . قَالُوا :

لَا وَاللَّهِ ، لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ .

(٤) - يَنْظُرُ (٢٤٢ / أ - ب)

٣١ - [بَابُ وَقْفِ الدَّوَابِّ وَالْكُرَاعِ وَالْعُرُوضِ وَالصَّامِتِ]

٢٨٨ - (فَأُخْبِرَ عُمَرُ أَنَّهُ [قَدْ] وَقَفَهَا لِيَبِيعَهَا) بفتح القاف وتخفيفها يقال: وَقَفَتِ الدَّابَّةُ ، وَقَفْتُهَا أَنَا وَقَفًا. (١) وقد صرح في الحديث بأنَّ وَقَفَهَا إِنَّمَا هُوَ تَعْرِضُهَا لِلْبَيْعِ لَا تَحْبِيسُهَا . ولأبى زيد : (دَفَعَهَا) (٢) بدالٍ مهملة وفاء وعينٍ مهملة .

٣٢ - [بَابُ نَفَقَةِ الْقَيِّمِ لِلْوَقْفِ]

٢٨٩ - (لَا تَقْتَسِمُ (٣) وَرَثَتِي) سَمَاهُمْ وَرَثَةٌ مجازاً وإلا فَقَدْ قَالَ : « إِنَّا مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ » (٤)

٣٣ - [بَابُ إِذَا وَقَفَ أَرْضاً أَوْ بَيْتاً]

أَوْ اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَالِ الْمُسْلِمِينَ

٢٨٨ - قال البخاري - رحمه الله : حَدَّثَنَا يَحْيَى : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَعْطَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا رَجُلًا ، فَأُخْبِرَ عُمَرُ أَنَّهُ قَدْ وَقَفَهَا بِبَيْعِهَا ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّاعَهَا ، فَقَالَ : (لَا تَبْتَغَهَا ، وَلَا تَرْجِعَنَّ فِي صَدَقَتِكَ) .

(١) - ينظر الصحاح مادة (وق ف)

(٢) - ينظر التنقيح (١٢٦ / ب)

٢٨٩ - قال البخاري - رحمه الله :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا ، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَامِلِي ، فَهُوَ صَدَقَةٌ) .

(٣) - عن الصحيح . وفي النسخ : تقسم .

(٤) - أخرجه البخاري في الخمس — باب فرض الخمس . وفي الفتح ١٧٩ / ٦ . ومسلم

في جهاد — باب : ٤٩ .

(وقالَ لِلْمَرْدُودَةِ^(١) مِنْ بَنَاتِهِ^(٢) وَيُرَوَّى: (مِنْ نِسَائِهِ)^(٣))

قال الزركشي: «وهو أصوب.»^(٤) (غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرٍّ بِهَا) الأولى بكسر الضاد

المُعْجَمَةِ / والثَّانِيَةِ بِفَتْحِهَا.

٣٥ - [بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ ...»]^(٥)

٢٩٠ - (عَدِيُّ بْنُ بَدَاءٍ) بتشديد الدال المهملة تأنيث أبد. (*)(مُخَوَّصًا من

ذَهَبٍ) بخاء معجمة وواو مشددة مفتوحة وصاد مهملة أى : عَلَيْهِ صَفَائِحٌ مِنْ ذَهَبٍ مِثْلِ

خُوصِ النَّخْلِ. (٦)

(١) - أى : المَطْلُوعَةُ . ينظر شرح الكرمانى ٨٧ / ١٢ والعمدة : ٧١ / ١٤

(٢) - قال البخارى - رحمه الله - تعليقاً :

وَتَصَدَّقَ الزَّيْبِيُّ بِدُورِهِ ، وَقَالَ : لِلْمَرْدُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرٍّ بِهَا ، فَإِنْ اسْتَعْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ .

(٣) - ينظر التنقيح (١٢٧ / ١) والفتح ٤٠٧ / ٥

(٤) - التنقيح (١٢٧ / ١)

(٥) - المائدة من الآية : ١٠٦

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ

٢٩٠ - قال البخارى - رحمه الله - : ...

اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ

بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ ، فَلَمَّا قَدِمَا بِتَرَكْتِهِ فَقَدُوا جَامًا مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا مِنْ ذَهَبٍ ، فَاحْلَفَهُمَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ وَجَدَ الْجَامَ بِمَكَّةَ ، فَقَالُوا : أَبْتَعْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيِّ ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنَ

أَوْلِيَائِهِ ، فَحَلَفَا : لَشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ، وَإِنَّ الْجَامَ لِصَاحِبِهِمَا . قَالَ : وَفِيهِمْ نَزَلَتْ

هَذِهِ الْآيَةُ : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ» .

(*) - كان عدى نصرانياً يختلف بالتجارة إلى الشام ، قال أبو نعيم لا يعرف لعدى إسلام ، وقد ذكره بعض المتأخرين فى جملة الصحابة ووافقه ابن الأثير . أسد الغابة ٥٠٢ / ٣ - ٥٠٣

والإصابة ٤٦٧ / ٢

(٦) - ينظر اللسان (خ و ص) : « والخوص : ورق المقل والنخل والنارجيل وما شاكلها . »

٣٦ - [بَابُ قَضَاءِ الْوَصِيِّ دُونَ الْمَيِّتِ

بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الْوَرِثَةِ]

٢٩١ - (لَمْ يَنْقُصْ تَمْرَةً) بِمِثْنَاةٍ تَحْتِيَّةٍ وَنَضِبٍ (تَمْرَةً) وَبِمِثْنَاةٍ فَوْقِيَّةٍ وَرَفَعِ

(تَمْرَةً) (١)



٥٦ - كِتَابُ الْجِهَادِ [وَالسَّيْرِ]

١ - [بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ]

٢٩٢ - (ابْنُ الْعِزَّارِ) بَعَيْنِ مَهْمَلَةٍ فَمِثْنَاةٍ تَحْتِيَّةٍ فَزَايٍ فَأَلَفِ

٢٩١ - قَالَ الْبُخَارِيُّ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، أَوْ الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْهُ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ فِرَاسٍ قَالَ : قَالَ الشَّعْبِيُّ : حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ أَبَاهُ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَتَرَكَ سِتَّ بَنَاتٍ ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا ، فَلَمَّا حَضَرَ جَدَادُ النَّخْلِ ، أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا ، وَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَرَكَ الْغُرْمَاءُ ، قَالَ : (أَذْهَبْ فَيَبْدُرْ كُلَّ تَمْرٍ عَلَى نَاحِيَّتِهِ) . فَفَعَلْتُ ، ثُمَّ دَعَوْتُهُ ، فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ أَغْرَوْا بِي تِلْكَ السَّاعَةَ ، فَلَمَّا رَأَى مَا يَصْنَعُونَ أَطَافَ حَوْلَ أَعْظَمِهَا يَبْدُرًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : (أَذْغِ أَصْحَابَكَ) . فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى آدَى اللَّهُ أَمَانَةَ وَالِدِي ، وَأَنَا وَاللَّهُ رَاضٍ أَنْ يُؤَدِّيَ اللَّهُ أَمَانَةَ وَالِدِي ، وَلَا أَرْجِعَ إِلَى أَخَوَاتِي بِتَمْرَةٍ ، فَسَلِّمَ وَاللَّهُ الْبَايِرُ كُلُّهَا ، حَتَّى أَتَى أَنْظَرُ إِلَى الْيَبْدُرِ الَّذِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ تَمْرَةً وَاحِدَةً .

هذا الحديث سبق برقم : ٩٦ ، ٩٧ إلا أن هناك ليس فيه العبارة التي في الفوق .

(١) - انظر الوجهين في التنقيح (١٢٧ / أ)

٢٩٢ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

فراء (١) وقدمر. (٢) (ثُمَّ أَيْ؟ قَالَ: الْجِهَادُ) وفي حديث آخر في الباب: «دُلَّنِي عَلَى

عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادَ. قَالَ: لَا أَجِدُهُ» (٣)

قال ابن المنير: «وَجَهُّ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ أَنْ يُحْمَلَ حَدِيثٌ مَنْ قَالَ: (دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ) عَلَى أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ عَمَلٍ مِنَ النَّوَافِلِ يَعْدِلُ الْجِهَادَ، فَقَالَ لَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: (لَا أَجِدُهُ) وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَالصَّلَاةُ لَوَقْتِهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ فَلَا يَنَافِي كَوْنُ الْبِرِّ يَعْدِلُ الْجِهَادَ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعْدِلُ الْجِهَادَ عَمَلٌ مِنَ النَّوَافِلِ.» (٤)

٢٩٣ - (لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ) يُرِيدُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ هَاجِرًا قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ بِدَلِيلِ الْحَدِيثِ

الآخر: «يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ ثَلَاثًا بَعْدَ قِضَاءِ الْحَجِّ» (٥) (وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا) أَيْ: إِذَا

دُعِيتُمْ إِلَى الْغَزْوِ فَاخْرُجُوا.

٢٩٤ - (مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ) بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَحَالٍ

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ
قَالَ: سَمِعْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْعِزَّارِ: ذَكَرَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ:
(الصَّلَاةُ عَلَى مِيقَاتِهَا). قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: (ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ). قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ:
(الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ). فَسَكَتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ اسْتَزِدُّهُ لَزَادَنِي.

(١) - هو الوليد بن العيزار بن حريث، العبدى الكوفى، ثقة. توفى فى خلافة عبد الملك بن مروان.

ينظر الجمع ٥٣٦/٢ وتقريب التهذيب ٢/٢٨٨

(٢) - ينظر (١١٤/أ)

(٣) - سيأتى برقم: ٢٩٤

(٤) - لم أهتم إليه.

٢٩٣ - قال البخارى - رحمه الله:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي

مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبُيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا).

(٥) - أخرجه النسائى فى تقصير الصلاة - باب المقام الذى يقصر بمثله الصلاة (٣/١٢٢) والإمام

أحمد فى المسند ٥/٥٢

٢٩٤ - قال البخارى - رحمه الله:-

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جُحَادَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَصِينٍ: أَنَّ ذُكْوَانَ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: ←

مهملة . (١) (أَبُو حَصِينٍ) بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ مُفْتَوَحَةٍ وَصَادٍ مُهْمَلَةٍ هُوَ غَنْدَرٌ (٢) بَنِي عَامِرٍ .
 (لَيْسَتْ نَ) (٣) أَيْ : يَعْدُو نَشِيطًا . وَفِي الْمَثَلِ : « اسْتَنْتَ الْفِصَالُ حَتَّى الْقَرَعَى » (٤) أَيْ :
 مَرَحَتْ . (فِي طَوْلِهِ) بِكسر الطاء المهملة وفتح الواو حَبْلٌ تُشَدُّ بِهِ الدَّابَّةُ وَيُمْسِكُ
 صَاحِبُهَا بِطَرَفِهِ وَيُرْسِلُهَا تَرعى . (٥) / (فَتُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٌ) أَيْ : فَيُكْتَبُ لَهُ [١/٤.٧]
 اسْتَنْتَاهَا حَسَنَاتٌ ، فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ (لَيْسَتْ نَ) فَهُوَ مِثْلُ :
 اَعْدِلُوا هُوَ (٦) أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (٧)

٢ - [بَابُ أَفْضَلِ النَّاسِ مُؤْمِنٌ

مُجَاهِدٌ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ]

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : دَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَغْدِلُ الْجِهَادَ ، قَالَ : (لَا أَجِدُهُ) . قَالَ :
 (هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ ، فَتَقُومَ وَلَا تَقْرَأَ ، وَتَصُومَ وَلَا تُفْطِرَ) .
 قَالَ : وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ فَرَسَ الْمُجَاهِدِ لَيْسَتْ فِي طَوْلِهِ ، فَيُكْتَبُ
 لَهُ حَسَنَاتٌ .

(١) - سبقَت ترجمته في (٣١٤ / ١)

(٢) - في ط : عدى بن عامر .

والذي في شرح الكرماني ٩٤ / ١٢ والعمدة ٨٢ / ١٤ وإرشاد الساري ٣٣ / ٥ هو : عثمان بن عاصم .

(٣) - في الأصل طمس .

(٤) - ينظر مجمع الأمثال ١٠٦ / ٢ واللسان مادة (س ن ن) : « وهذا يضرب مثلا للرجل يدخل نفسه في قوم ليس منهم . والقَرَعَى من الفصال : التي أصابها قَرَعٌ ، هُوَ بَرٌّ ، فإذا استنَّت الفصال الصحاح مَرَحًا نَزَتْ القَرَعَى نزوها تشبهاً بها ، وقد أضعفها القرع عن النَّزْوَانِ . »

(٥) - ينظر اللسان (ط و ل)

وفيه أيضاً : « الطَّوْلُ : الحبل الطويل جداً قال طرفة :

لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى لك الطول المُرْخَى وثنياه باليد »

(٦) - أَيْ : العدل .

(٧) - المائدة من الآية : ٨

٢٩٥- (وَتَوَكَّلْ اللَّهَ لِلْمُجَاهِدِ) ^(١) وفى رواية: (تَكْفَلْ) ^(٢) وهو بمعناه . (أو

يَرْجِعْهُ ^(٣) سالماً مع أجرٍ أو غنيمَةٍ) قيل: (أو) بمعنى الواو وقد رواها أبو داود كذلك. ^(٤)

قال ابن دقيق العيد: «وهذا مع ما فيه من الضعف من جهة العربية فيه إشكالٌ من حيث إنه إذا كان المعنى يقتضى اجتماع الأمرين كان ذلك داخلاً فى الضمان ، فيقتضى أنه لا بد من حصول أمرين لهذا المجاهد - إذا رجع سالماً - وقد لا يتفق ذلك بأن يتلف ما حصل من الغنيمه اللهم إلا أن يتجاوز فى لفظة الرجوع إلى الأهل ويجعل المعية فى مطلق الحصول لا فى الحصول فى الرجوع.» ^(٥)

قال الزركشى: «وقيل: (أو) للتقسيم أى: فله الأجر إن فاتته الغنيمه ، وإن حصلت فلا ، وهو ضعيف فى الصحيح : (ما من غازية تغزوا فتصيب وتغنم إلا تعجلوا ثلثي أجرهم ويبقى لهم الثلث) ^(٦) فهذا تصريح ببقاء بعض الأجر مع حصول الغنيمه.» ^(٧)

قلت: إنما يرد إشكاله إذا كان القائل بأنها للتقسيم قد فسّر المراد مما ذكره هو من قوله: (فله الأجر إن فاتته الغنيمه) إلى آخره ، وأما إن سكّت عن هذا التفسير فلا يتجه الإشكال إذ يجوز أن يكون التقدير : أو يرجعه سالماً مع أجرٍ وحده أو

(١) - ما بين القوسين طمس فى الأصل .

(٢) - ينظر التنقيح (١٢٧ / أ)

(٣) - يفتح أوله ، وهو منصوب بالعطف على (يتوفاه) ويجوز فيه زيادة الهمز فيقال : أرجعه كما جاء فى القاموس مادة (رجع) وعلى هذا يكون الفعل من باب : فَعَلَ وأَفْعَلَ . على أن القرآن الكريم أثر الثلاثى المجرد فى قراءة حفص فى جميع القرآن ومنه قوله تعالى : «فإن رجعت الله إلى طائفة»

(٤) - ينظر القول فى التنقيح (١٢٧ / أ) والفتح ٨ / ٦ ومختصر ستن أبى داود: كتاب الجهاد - باب فى ركوب البحر. (٣ / ٣٦١)

(٥) - ينظر إحكام الأحكام ٤ / ٥١٤

(٦) - أخرجه مسلم فى الإمامة - باب قدر ثواب من غزا . وفى شرح النووى ١٣ / ٥١ - ٥٢ . والإمام أحمد فى المسند ٢ / ١٢٩

(٧) - التنقيح (١٢٧ / أ)

٢٩٥ - قال البخارى - رحمه الله :-

حدثنا أبو النيمان : أخبرنا شعيب ، عن الزهري قال : أخبرني سعيد بن المسيب :

أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (مثل المجاهد فى سبيل الله ، والله أعلم

بمن يجاهد فى سبيله ، كمثل الصائم القائم ، وتوكل الله للمجاهد فى سبيله بأن يتوفاه :

أن ندخله الجنة ، أو نرجعه سالماً مع أجر أو غنمة).

غَنِيْمَةٍ وَأَجْرٍ^(١) وَحُذِفَ الْأَجْرُ مِنْ الْثَّانِي ، وَالتَّقْسِيمُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ صَحِيحٌ وَالْإِشْكَالُ سَاقِطٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ أَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّهَا لِلتَّقْسِيمِ صَرَّحَ بِأَنَّ الْمُرَادَ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ لَمْ يَرِدِ الْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ / تَنْكِيرُ الْأَجْرِ لِتَعْظِيمِهِ وَيُرَادُ بِهِ الْأَجْرُ الْكَامِلُ فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : (فَلَهُ الْأَجْرُ إِنْ فَاتَتْهُ الْغَنِيْمَةُ) أَيْ : فَلَهُ الْأَجْرُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ الْكَامِلُ ، وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : (وَإِنْ حَصَلَتْ فَلَا) : وَإِنْ حَصَلَتِ الْغَنِيْمَةُ فَلَا يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ الْأَجْرُ الْمَخْصُوصُ ، وَهُوَ الْكَامِلُ فَلَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ مُطْلَقِ الْأَجْرِ عَنْهُ فَتَأَمَّلْهُ .^(٢)

٣ - [بَابُ الدُّعَاءِ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ]

٢٩٦ - (عَلَى أُمِّ حَرَامٍ)^(٣) بَحَاءٌ وَرَاءَ مَهْمَلَتَيْنِ . (بِنْتُ مِلْحَانَ) بِكسر الميم نقل النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مُحَرَّمًا لَهُ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ هَلْ فِي حَالَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ أَوْ النَّسَبِ؟^(٤)

(١) - من إرشاد الساري ٥ / ٣٥ . وفي النسخ : واحد .

(٢) - نقله إرشاد الساري ٥ / ٣٥ .

٢٩٦ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : ... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بَنِي الصَّامِتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطْعَمَتْهُ ، وَجَعَلَتْ تَغْلِي رَأْسَهُ ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : وَمَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ، عَرِضُوا عَلَيَّ غُرَازَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَرْكَبُونَ نَجِجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ ، أَوْ : مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ) . شَكََّ اسْحَقُ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، فَقُلْتُ : وَمَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ، عَرِضُوا عَلَيَّ غُرَازَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ) . كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ، قَالَ : (أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ) . فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، فَضُرِعَتْ عَنْ دَائِيهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ ، فَهَلَكَتْ .

(٣) - أُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ بِنْتُ خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حَرَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ خَالَةُ أَنْسٍ . صَحَابِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ مَاتَتْ فِي خِلَافَةِ

عُثْمَانَ . تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ٢ / ٦٦٦

(٤) - يَنْظُرُ شَرْحُ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ ١٣ / ٥٧ حَيْثُ قَالَ : « اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مُحَرَّمًا لَهُ - صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ - وَسَلَّمَ وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ . فَقَالَ الْمُعْتَبِدُ الْبَرُّ : كَانَتْ أَحَدَى خَالَاتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ . وَقَالَ آخَرُونَ :

بَلْ كَانَتْ خَالَةً لِأَبِيهِ أَوْ لَجَدِهِ ؛ لِأَنَّ عِبْدَ الْمَطْلَبِ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْ بَنِي النَّجَارِ . »

ورُدَّ عليه ذلك وقيل: الصَّوابُ أَنَّهُ لَا مَحْرَمِيَّةَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ الْحَافِظُ الدَّمِيَّاطِيُّ فِي جُزْءٍ أَفْرَدَهُ فِيهِ ^(١)، وَأَمَّا خُلُوتُهُ بِهَا مَعَ كَوْنِهَا أَجْنَبِيَّةً فَأَمْرٌ جَائِزٌ وَهِيَ مِنْ خَصَائِصِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ؛ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ قَطْعًا. ^(٢)

(تَقْلِي ^(٣) رَأْسَهُ) بَفَتْحِ التَّاءِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ أَيْ : تَفْتَشُّ شَعَرَ الرَّأْسِ لِتَسْتَخْرِجَ هَوَامَةً. ^(٤) (ثَبِجَ هَذَا الْبَحْرُ) بِمَثَلَةِ فَمَوْحِدَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ فَجِيمٍ : وَسَطُهُ أَوْ مُعْظَمُهُ أَوْ هَوْلُهُ أَقْوَالٌ. ^(٥) (ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لَنِي مِنْهُمْ فَدَعَالَهَا)

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: «مَذْخَلُهُ فِي الْفَقْهِ أَنَّ الدُّعَاءَ بِالشَّهَادَةِ حَاصِلُهُ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُمَكِّنَ مِنْهُ كَافِرًا يَعْصِي اللَّهَ بِقَتْلِهِ فَيَقِلُّ عَدَدُ الْمُسْلِمِينَ وَيُدْخِلَ الشَّرُورَ عَلَى قُلُوبِ الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ اسْتَشْكَلَ أَجْرُ الدُّعَاءِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْقَوَاعِدِ إِذْ مَقْتَضَاهَا أَنْ لَا يَتَمَنَّى مَعْصِيَةَ اللَّهَ أَحَدٌ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ وَوَجْهُ تَخْرِيجِهِ عَلَى الْقَوَاعِدِ / أَنَّ الْمَدْعُوَّ بِهِ قَصْدًا إِنَّمَا هُوَ نَيْلُ الدَّرَجَةِ الرَّفِيعَةِ الْمُعَدَّةِ لِلشُّهَدَاءِ ، وَأَمَّا قَتْلُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ فَلَيْسَ بِمَقْصُودٍ لِلدَّاعِي ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْوُجُودِ لِأَنَّ اللَّهَ أَجْرَى حُكْمَهُ ^(٦) أَنْ لَا يَنَالَ تِلْكَ الدَّرَجَةَ إِلَّا الشَّهِيدُ فَلِهَذَا أَدْخَلَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ التَّرْجِمَةَ وَعَضَّدَهَا بِالْأَحَادِيثِ. » ^(٧)

(١) - انظر العمدة ٨٦ / ١٤ وإرشاد الساري ٣٦ / ٥ ونصه : « وصوب بعضهم أنه لا محرمية بينهما كما بينه الحافظ الدمياطي في جزءه أفردته لذلك قال : وليس في الحديث ما يدل على الخلوة بها فلعل ذلك كان مع ولد أو زوج أو خادم أو تابع ، والعادة تقتضي الخلطة بين المخدم وأهل الخادم لاسيما إذا كنَّ مُسْنَنَاتٍ مَعَ مَا ثَبَتَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِصْمَةُ أَوْ هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - . »

(٢) - نقل الكلام السابق بنصه من التنقيح (١٢٧ / أ - ب)

(٣) - طمس في الأصل ،

(٤) - ينظر اللسان (ف ل ا) : « وفلا رأسه يَفْلُوهُ ويفليه وفلياً وفلاؤه : بحثه عن القمل . »

(٥) - جاء في اللسان (ث ب ج) : « ثَبِجُ كُلُّ شَيْءٍ مُعْظَمُهُ وَوَسْطُهُ وَأَعْلَاهُ وَالْجَمْعُ أَثْبَاجٌ وَثَبُوجٌ... وَالثَّبِجُ : عَلُوُّ وَسَطِ الْبَحْرِ إِذَا تَلَاقَتْ أَمْوَاجُهُ وَفِي حَدِيثٍ أَمَّ حَرَامٌ : (يَرْكَبُونَ ثَبِجَ هَذَا الْبَحْرِ) أَيْ : وَسْطَهُ وَمُعْظَمَهُ . »

(٦) - في النسخ : حكمها . والتصحيح عن المتواري .

(٧) - المتواري ص : ١٤٩ والفتح ١٠ / ٦

وانظر هل لأحد أن يتمنى الشهادة لغيره أو يدعو له بها ، وافهم بعد ذلك أن تعدد الجهات صحيح في النظر عقلاً وشرعاً وربما يلتحق هذا بالمشروع بأصله الممنوع بوصفه ؛ لأن الشهادة لا تنفك من مفسدة قتل الكافر للمسلم بحال ومع ذلك انغمزت المفسدة في جانب المصلحة وقد تقدم في كتاب الإيمان شيء من هذا المعنى ، ^(١) ونقلناه هناك عن القرافي وهو مشهور بين العلماء ووقع للزمخشري مثله في تفسير سورة آل عمران . ^(٢) (فركبت البحر في زمن معاوية) ظاهره زمن إمارته .

وقال الزبير بن بكار : « كان ركوب معاوية البحر في خلافة عثمان قيل : سنة ثمان وعشرين . » ^(٣)

٤ - [باب درجَات المجاهدين في سبيل الله .

يُقال : هَذِهِ سَبِيلِي ، وَهَذَا سَبِيلِي]

٢٩٧ - (الفردوس) قيل : هُوَ الْبَيْتُ ————— ان يُلْغَا الرُّوم

(١) - ينظر (٣١ / أ) حيث قال - تعليقاً على الحديث : (وَلَوْ بُدْتُ أُنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) - : « والمتمنى له بالقصد إنما هو حصول أجر الشهادة العظمى ، وأما ما يلزم عن ذلك من كفر القاتل بما يرتكبه من قتله فليس مقصوداً له حتى يقال : يلزم عليه تمنى الكفر وهذا معنى كلام القرافي فيما أظنه . »

(٢) - ينظر الكشف (قمحاوى) ١ / ٤٦٧ ذكر ذلك المعنى في تفسير قوله تعالى : « ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون . »

(٣) - ينظر التنقيح (١٢٧ / ب) والعمدة ١٤ / ٨٦ - ٨٧

٢٩٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ : حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، وَصَامَ رَمَضَانَ ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، جَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا) . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ ؟ قَالَ : (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَإِذَا سَأَلَهُ اللَّهُ فَأَسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ ، وَأَعْلَى الْجَنَّةِ - أَرَاهُ - فَوْقَ عَرْشِ الرَّحْمَنِ ، وَمِنْهُ نَفَجَرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ) .

وهو معربٌ. ^(١) (فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ) أى: أفضَلُها كقوله تعالى: « أُمَّةٌ وَسَطًا » ^(٢) أى: خياراً. (وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ) قيده الأصيلي بضم القاف ^(٣) أى: أعلاه والجمهور على النصب ولم يصحح ابن قرقول ^(٤) تقييد الأصيلي وقال: « إِنَّهُ وَهُمْ عَلَيْهِ . » قلت: وجهه أن (فوق) من الظروف الملازمة للظرفية فلا تستعمل غير / منصوبة أصلاً [٤٠٨/ب] ^(٥) ، والضمير المضاف إليه (فوق) ظاهر التركيب عوده إلى الفردوس . وقال السفاقسي: « هو راجع إلى الجنة كلها. » ^(٦) قلت: والتذكير حينئذ باعتبار كون الجنة مكاناً، وإلا فمقتضى الظاهر على ذلك أن يقال: وفوقها.

٥ - [بابُ الغدوةِ والروحةِ في سبيلِ اللهِ ،

وقابِ قوسِ أحدِكُم في الجنةِ]

٢٩٨ - (لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ) بفتح الغين المعجمة من (غدوة)

(١) - ينظر اللسان مادة (ف ر د س) قال: « الفردوس: البستان . قال الفراء: هو عربي . قال ابن سيده: الفردوس الوادي الخصيب عند العرب كالبستان ؛ وهو بلسان الروم: البستان . وقال الزجاج: ... والفردوس: أصله روميّ عرب وهو البستان . »
(٢) - البقرة من الآية: ١٤٣

(٣) - ينظر التنقيح (١٢٧ / ب) وإرشاد الساري ٣٨ / ٥

(٤) - قرقول: على زنة عصفور ، وابن قرقول هو: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني المتوفى: ٥٦٩ هـ . وله: المطالع وضعه على منوال المشرق . كشف الظنون ١٧١٥ / ٢ وشجرة النور: ١٤٦ وينظر قوله في التنقيح (١٢٧ / ب) وإرشاد الساري ٣٨ / ٥
(٥) - ليس الأمر كما أطلقه العلامة الدماميني بل تجر (فوق) وكذلك (تحت) إذا دخل عليها الجار كقوله تعالى: « فخرّ عليهم السقف من فوقهم . » النحل من الآية: ٢٦ وقال: « تجري من تحتها الأنهار . » البقرة من الآية: ٢٥ .

(٦) - ينظر التنقيح (١٢٧ / ب)

فَعَلَّةٌ مِنْ غَدَا يَغْدُو ، وبفتح الرَّاءِ مِنْ (رَوْحَةٍ) فَعَلَّةٌ مِنْ : رَاحَ يَرُوحُ . أَيْ : لَخَرَجَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْجِهَادِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَوْ آخِرِهِ . (١)

(خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) أَيْ : ثَوَابُ ذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ الْيَسِيرَ مِنْ عَمَلِ الْبِرِّ فِي الْجِهَادِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا كُلِّهَا أَيْ : مِنْ نَعِيمِهَا إِذَا هَذَا الْيَسِيرُ يُوجِبُ النَّعِيمَ الدَّائِمَ / وَالدَّائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمُنْقَطِعِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَغْتَبِطَ صَاحِبُ الْغَدَاةِ وَالرَّوْحَةِ بِغَدَاوَتِهِ (٢) وَرَوْحَتِهِ (٣) أَكْثَرَ مِمَّا يَغْتَبِطُ أَنْ لَوْ حَصَلَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَائِيفِهَا نَعِيمًا مَحْضًا غَيْرَ مُحَاسَبٍ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ هَذَا لَا يَتَصَوَّرُ .

٦ - [بَابُ الْحُورِ الْعَيْنِ وَصِفَتِهِنَّ]

٢٩٩ - (وَلَنْصِيفُهَا) بنون وصاد أَيْ : خِمَارُهَا . (٤)

٧ - [بَابُ تَمَنَّى الشَّهَادَةِ]

٣٠٠ - (مَا يَسُرُّنَا أَنَّهُمْ عِنْدَنَا) لِعِلْمِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِمَا صَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْكِرَامَةِ

٢٩٨ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ : حَدَّثَنَا وَهْبٌ : حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (لَغَدَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) .

(١) - يَنْظُرُ اللَّسَانُ مَادَةَ (غَدَا) وَ (رَوْح) .

(٢) - فِي النِّسْخِ : بِغَدَاةٍ .

(٣) - فِي الْأَصْلِ : زَوْجَتَهُ . وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَاضِحٌ .

٢٩٩ - قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

قَالَ : وَسَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : (لَرْوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ غَدَاةٌ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَلَقَابُ قَوْمٍ أَحَدَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ ، أَوْ مَوْضِعٌ قَدِيدٌ - يَعْنِي سَوْطُهُ - خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَلَوْ أَنَّ أَمْرًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ لِأَضَاءَتِ مَا بَيْنَهُمَا ، وَلَمَّا لَأَتْهُ رِيحًا ، وَلَنْصِيفُهَا عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) .

(٤) - يَنْظُرُ اللَّسَانُ مَادَةَ (ن ص ف) .

(أَوْ قَالَ: مَا يَسْرُهُمْ أَنَّهُمْ عِنْدَنَا) لِحَقِّقِهِمْ خَيْرِيَّةَ مَا حَصَلُوا عَلَيْهِ مِنَ السَّعَادَةِ الْعُظْمَى وَالذَّرَجَةِ الرَّفِيعَةِ . (وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ) هَذَا رَاجِعٌ إِلَى تَعَدُّدِ الْجِهَاتِ فَسُرٌّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِاعْتِبَارِ مَا صَارُوا إِلَيْهِ مِنَ النَّعِيمِ وَبِكَيْ بِاعْتِبَارِ مَا تَعَجَّلَهُ مِنْ فِرَاقِهِمْ أَوْ رَحْمَةً لِمَنْ خَلَفُوهُ مِنْ عِيَالٍ وَأَطْفَالٍ يَحْزَنُونَ لِفِرَاقِهِمْ وَلَا يَعْرِفُونَ مِقْدَارَ عَاقِبَتِهِمْ / [٤.٩] وَمَالِهِمْ. (١)

٨ - [بَابُ فَضْلِ مَنْ يُصْرَعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ فَهُوَ مِنْهُمْ]

٣٠١ - (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ) بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ. (٢)

(الْبَحْرُ الْأَخْضَرُ) قِيلَ : الْمُرَادُ بِهِ الْأَسْوَدُ. (٣) (مَعَ مُعَاوِيَةَ) أَيْ : فِي خِلَافَتِهِ

٣٠٠ - قَالَ الْبُخَارِيُّ : حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَّارُ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : (أَخَذَ الرَّأْيَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ لَهُ ، وَقَالَ : مَا يَسْرُنَا أَنَّهُمْ عِنْدَنَا) . قَالَ أَيُّوبُ : أَوْ قَالَ : (مَا يَسْرُهُمْ أَنَّهُمْ عِنْدَنَا) . وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ .

(١) - لِلَّهِ دَرْكٌ يَا دِمَامِيْنِي بِحَسَنِ التَّفْسِيرِ الَّذِي جِئْتُ بِهِ . وَلَمْ أَرْ غَيْرَكَ ذَكَرَهُ .

٣٠١ - قَالَ الْبُخَارِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ خَالَتِهِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ قَالَتْ : نَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي ، ثُمَّ اسْتَبَقَطَ يَتَبَسَّمُ ، فَقُلْتُ : مَا أَضْحَكَكَ ؟ قَالَ : (أَنَاسُ مِنْ أُمِّي عُرِضُوا عَلَيَّ ، يَرَكِبُونَ هَذَا الْبَحْرَ الْأَخْضَرَ ، كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ) . قَالَتْ : فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ، فَدَعَا لَهَا ، ثُمَّ نَامَ الثَّانِيَةَ ، فَفَعَلَ مِثْلَهَا ، فَقَالَتْ مِثْلَ قَوْلِهَا ، فَاجَابَهَا مِثْلَهَا ، فَقَالَتْ : ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ، فَقَالَ : (أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ) . فَخَرَجَتْ مَعَ زَوْجِهَا عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ غَازِيًا ، أَوَّلَ مَا رَكِبَ الْمُسْلِمُونَ الْبَحْرَ مَعَ مُعَاوِيَةَ ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوِهِمْ قَافِلِينَ فَتَرَكُوا الشَّامَ ، فَكُرِّبَتْ إِلَيْهَا دَابَّةٌ لَتَرَكَبَهَا فَصَرَعَتْهَا فَمَاتَتْ .

(٢) - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ ، ثِقَةٌ ، فَكِيهٌ ، مَاتَ سَنَةَ : ١٢١ هـ . الْجَمْعُ ٢ / ٤٥٣

وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ٢ / ١٤٤

(٣) - يَنْظُرُ التَّنْقِيحُ (١٢٧ / ب)

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : « وَالْأَخْضَرُ صِفَةٌ لِزَمَةِ لِلْبَحْرِ لَا مَخْصَصَةٌ إِذْ كُلُّ الْبَحَارِ خَضِرٌ ، فَإِنْ قُلْتُ : الْمَاءُ بَسِيطٌ لَا لَوْنَ لَهُ . قُلْتُ : تَتَوَهَّمُ الْخَضِرَةُ مِنْ انْعِكَاسِ الْهَوَاءِ وَسَائِرِ مَقَابِلَاتِهِ إِلَيْهِ . » شَرْحُ الْكِرْمَانِيِّ ١٢ / ١٠٣

عُثْمَانُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ (١) وَكَانَتْ الْغَزْوَةُ إِلَى قَبْرِسٍ وَمَرَّ تَارِيخُهَا (٢) . (قَافِلِينَ) أَيْ: رَاجِعِينَ . (فَقَرَّبْتُ إِلَيْهَا دَابَّةً) (٣) لِتَرْكَبَهَا فَصَرَعَتْهَا فَمَاتَتْ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ الْجِهَادِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لِلِقِتَالِ لَهْ مِنْ الْأَجْرِ مَا لِلْمُبَاشِرِ ، وَالنِّسَاءُ كُنَّ إِذَا غَزَوْنَ (٤) يَسْقِينَ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْكَلْمَى (٥) وَيَصْنَعْنَ لِلْجَيْشِ طَعَامَهُمْ وَمَا يُصْلِحُهُمْ .

٩ - [بَابُ مَنْ يُنْكَبُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ]

٣٠٢ - (بَعَثَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ)

بِضَمِّ السَّيْنِ .

قَالَ الدَّمِيَّاطِيُّ: «هَذَا وَهُمْ؛ لِأَنَّ بَنِي سُلَيْمٍ هُمُ الَّذِينَ قَتَلُوا السَّبْعِينَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» (٦)

(فَكُنَّا نَقْرَأُ أَنْ بَلَّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا ، ثُمَّ

(١) - ينظر (٤٠٨ / أ)

(٢) - انظر نفس الصفحة السابقة .

(٣) - في ط : دَابَّتْهَا .

(٤) - عن ط . وفي سائر النسخ : عنوين .

(٥) - الكلمى : جمع كلم وكليم الجريح .

٣٠٢ - قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْخَوْزِمِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَقَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ إِلَى بَنِي عَامِرٍ فِي سَبْعِينَ، فَلَمَّا قَدِمُوا: قَالَ لَهُمْ خَالِي: اتَّقَدَّمُكُمْ، فَإِنْ أَمَّنُونِي حَتَّى أَبْلَغَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِلَّا كُنْتُمْ مِنِّي قَرِيبًا، فَتَقَدَّمَ فَأَمَّنُوهُ، فَبَيْنَمَا يُحَدِّثُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَوْمَرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَطَعَنَهُ فَأَنفَذَهُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فُزْتُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ مَالُوا عَلَى بَقِيَّةِ أَصْحَابِهِ فَقَتَلُوهُمْ إِلَّا رَجُلًا أَعْرَجَ صَعِدَ الْجَبَلَ - قَالَ هَمَّامٌ: فَأَرَاهُ آخَرَ مَعَهُ - فَأَخْبَرَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّبِيَّ ﷺ: أَنَّهُمْ قَدْ لَقُوا رَبَّهُمْ، فَرَضِيَ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ، فَكُنَّا نَقْرَأُ: أَنْ بَلَّغُوا قَوْمَنَا، أَنَّ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا، فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا. ثُمَّ نُسَخَ بَعْدُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، عَلَى رِغْلٍ، وَذَكَوَانٍ، وَبَنِي لِحْيَانٍ، وَبَنِي عُصَيَّةَ، الَّذِينَ عَصَوْا اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ ﷺ.

(٦) - ينظر التنقيح (١٢٧ / ب) والفتح ١٩ / ٦

نُسِخَ بَعْدُ) أَيْ: نُسِخَ لَفْظُهُ فَأُسْقِطَ مِنَ التَّلَاوَةِ.

وقال الداودى: «يُرِيدُ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِهِ لَتَقَادِمَ عَهْدِهِ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَهُ بِمَعْنَى الرَّوَايَةِ وَلَيْسَ النَّسْخُ بِمَعْنَى التَّيْدِيلِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَدْخُلُهُ نَسْخٌ.» (١)

قلت: الكلامُ في نسخ الخبر والاختلاف فيه مقررٌ في أصولِ الفقه.

قال بعضُ المتأخرين (٢): والحقُّ في المسألة ما ذكره القاضى فى مُختصر التقریب: (٣)

«من بناء المسألة على أن النَّسْخَ بيانٌ أو رَفْعٌ . فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ جَوَّزَ ذَلِكَ فَقَالَ: إِذَا أَخْبَرَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ عَنْ ثُبُوتِ شَرِيعَةٍ فَيُخْبِرُ بَعْدَهَا فَيَقُولُ أُرِدْتُ / ثُبُوتَهَا بِإِخْبَارِي [٤٩/٢] الْأَوَّلِ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ وَلَمْ أُرِدْ أَوَّلًا إِلَّا ذَلِكَ فَهَذَا لَا يَفْضِي إِلَى خَلْفٍ .

وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِالثَّانِي (٤) كَالْقَاضِي فَلَا يُجَوِّزُ ذَلِكَ كَيْفَ وَنَسْخُ الْخَبْرِ حِينَئِذٍ يَسْتَلْزِمُ

الكَذِبَ قَطْعًا ثُمَّ ثُبُوتُ نَسْخِ تِلَاوَةِ مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ !!

شَكَكَ الْإِنْدِيُّ (٥) عَلَيْهِ بَأَنَّهُ (٦) يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَوْنُهُ مِنَ الْقُرْآنِ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ . وَأَجَابَ (٧) بِأَنَّ الْقُرْآنَ الْمُثَبَّتَ بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ هُوَ الَّذِي لَا بُدَّ فِي نَقْلِهِ مِنَ التَّوَاتُرِ ، وَأَمَّا الْمَنْسُوخُ فَلَا نُسْلَمُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ سَلَمْنَا لَكِنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَثْبُتُ ضَمْنًا بِمَا لَا يَثْبُتُ بِهِ اسْتِقْلَالًا كَمَا قَالَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ : إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ فِي أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ الْمَتَوَاتَرَيْنِ : إِنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْآخَرِ قَبِيلٌ وَلَزِمَ مِنْهُ نَسْخُ الْمَتَأَخَّرِ فَإِنْ (٨) لَمْ

(١) - ينظر التنقيح (١٢٨ / أ)

(٢) - عن ط . وفى سائر النسخ : المتأخر .

(٣) - القاضى هو أبو بكر محمد بن الطيب الباقلانى مضت ترجمته فى (٣٣٨ / ب) ومختصر التقریب كتاب فى الأصول للباقلانى اختصره من كتابه : التقریب والإرشاد . الوفيات ٤٠٠ / ٣ ولم أقف على كتابه هذا ولكن ينظر الإبهاج لتاج الدين السبكي ٢ / ٢٤٨ فيه هذا النص .

(٤) - أى : أن النسخ رفع .

(٥) - هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموى ، فقيه أصولى ، ولد بالهند وزار اليمن ، وحج ودخل مصر والروم واستوطن دمشق ومات بها سنة : ٧١٥ هـ ومن مصنفاته : نهاية الوصول إلى علم الأصول والفائق فى أصول الدين . البداية والنهاية ١٤ / ٢٤٠ والدرر الكامنة ١٤ / ٤

(٦) - أى : النسخ .

(٧) - أى : الهندى . ينظر الإبهاج ٢ / ٢٢٦

(٨) - كذا فى النسخ . ويبدو أن الصواب : وإن .

يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي نَسْخِ الْمَعْلُومِ . »

واعترضَ القاضى تاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ كُلاًّ منَ الجوابينَ :

« أَمَّا الْأَوَّلُ : فَإِنَّا لَا نَعْقِلُ كَوْنَهُ مَنْسُوخاً حَتَّى يُعْقَلَ (١) كَوْنُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَوْنُهُ مِنَ الْقُرْآنِ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ . وَقَوْلُهُ (٢) : (لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقُرْآنَ الْمَنْسُوخَ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ) ؛ لِأَنَّ نَسْخَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ كَوْنِهِ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ يَرِدُ النَّسْخُ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَأَخِّراً فِي الزَّمَانِ فَيَصْدُقُ إِثْبَاتُ الْقُرْآنِ غَيْرِ مَنْسُوخٍ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ثُمَّ إِثْبَاتُ نَسْخِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَفِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَمْ يَتَعَارَضْ دَلِيلَانِ وَفِيمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ تَعَارُضُ دَلِيلَانِ فَلِذَلِكَ / رَجَّحْنَا فِي مَوْضِعِ التَّعَارُضِ بِمَرَجِّحٍ مَا وَهُوَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ هَذَا مُتَقَدِّمٌ وَإِنَّمَا الَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ أَنَّ زَمَانَنَا هَذَا لَيْسَ بِزَمَانِ النَّسْخِ وَفِي زَمَانِ النَّسْخِ لَمْ يَقَعْ النَّسْخُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ . » (٣)

ثُمَّ هُنَا فَرَعٌ قَالَ الْإِمْدِيُّ : « هَلْ يَجُوزُ بَعْدَ نَسْخِ تِلَاوَةِ الْآيَةِ أَنْ يَمَسَّهَا الْحَدِيثُ وَيَتْلَوْهَا الْجُنُبُ ؟ تَرَدَّدَ فِيهِ الْأُصُولِيُّونَ وَالْأَشْبَهَةُ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ . » (٤)

وَكَلَامُ السُّهَيْلِيِّ يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ قَالَ : « هَذَا الْمَذْكُورُ لَيْسَ عَلَيْهِ رَوْنَقُ الْإِعْجَازِ وَيُقَالُ : إِنَّهُ لَمْ يَنْزَلْ بِهَذَا النَّظْمِ وَلَكِنْ بِنَظْمٍ مُعْجَزٍ كَنَظْمِ الْقُرْآنِ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ خَيْرٌ فَلَا يَنْسَخُ . قُلْنَا : لَمْ يَنْسَخْ مِنْهُ الْخَبَرُ ؛ وَإِنَّمَا نَسَخَ مِنْهُ الْحُكْمُ ؛ فَإِنَّ حُكْمَ الْقُرْآنِ أَنْ يُتْلَى فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ لَا يَمَسَّهُ إِلَّا الطَّاهِرُ وَأَنْ يُكْتَبَ بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ وَأَنْ يَكُونَ تَعَلُّمُهُ فَرَضَ كِفَايَةٍ فَكُلُّ مَا يُنْسَخُ رُفِعَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ وَإِنْ بَقِيَ مَحْفُوظاً فَهُوَ مَنْسُوخٌ فَإِنْ تَضَمَّنَ حُكْماً جَازَ أَنْ يَبْقَى ذَلِكَ الْحُكْمُ مَعْمُولاً بِهِ .

وَأُنْكَرْتُ ذَلِكَ الْمَعْتَزَلَةُ . وَإِنْ تَضَمَّنَ خَبِراً بَقِيَ ذَلِكَ الْخَبَرُ مُصَدِّقاً بِهِ وَأَحْكَامُ

(١) - فِي الْإِبْهَاجِ : نَعْقِلُ .

(٢) - أَيْ : قَوْلُ الْهِنْدِيِّ .

(٣) - يَنْظُرُ الْإِبْهَاجُ ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧

(٤) - يَنْظُرُ الْإِبْهَاجُ ٢ / ٢٦٧ وَإِرْشَادُ السَّارِي ٥ / ٤٣

التَّلَاوَةِ عَنْهُ مَنَسُوخَةً. « هَذَا فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ فِي ^(١)خَبَرِ بَيْرِ مَعُونَةَ.

٣.٣ - (فَقَالَ :

هَلْ أَنْتِ إِلَّا إَصْبَعٌ دَمِيَّتِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ ^(٢)
هَذَا مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ الْمَلْحِدُونَ فِي الطَّعْنِ فَقَالُوا هَذَا شِعْرٌ نَطَقَ بِهِ وَالْقُرْآنُ يَشْهَدُ بِخِلَافِهِ .
وَأَجَابَ الْقَاضِي ^(٣) : « بَأَنَّ الْوَزْنَ فِي هَذَا الْكَلَامِ غَيْرُ مَقْصُودٍ فَلَيْسَ بِشِعْرٍ وَذَلِكَ غَيْرُ
مَمْتَنِعٍ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْعَامَّةِ وَالْبَاعَةِ أَنْ يَقَعَ لَهُ كَلَامٌ مُوزُونٌ وَلَا يُعَدُّونَ بِذَلِكَ شِعْرَاءَ مِثْلَ
قَوْلِهِمْ :

/اسْقِنِي فِي الْكَوْزِ مَاءً يَا غَلَامُ

وَاسْرُجِ الْبَغْلَ وَجِئْنِي بِالطَّعَامِ ^(٤)

وقولهم :

مَنْ يَشْتَرِي لِي أَلْفَ بَاذِنَجَانَةٍ ^(٥)

(١) - عن ط . وينظر الروض الأنف ٦ / ٢٠٦ - ٢٠٧

وبئر معونة : ماء لبني عامر بن صعصعة ، هي بين ديار بني عامر وحرّة بني سليم ، وهي إلى الحرّة
أقرب . وهناك استشهاد القراء . معجم ما استعجم ٤ / ١٢٤٥ - ١٢٤٦

٣.٣ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ
جُنْدُبِ بْنِ سَفْيَانَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ الْمَشَاهِدِ ، وَقَدْ دَمِيَّتْ إِيصْبُهُ ، فَقَالَ :

(هَلْ أَنْتِ إِلَّا إَصْبَعٌ دَمِيَّتِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ) .

(٢) - قال الزركشي في التنقيح (١٢٨ / ١) : « وقد اختلف لمن هذا الشعر فذكر الواقدي : أن الوليد بن
المغيرة لما كان رفيق أبي بصير في صلح الحديبية على ساحل البحر في محاربة قريش وتوفي
أبوبصير رجع الوليد إلى المدينة فعثر بالحرّة فانقطعت إصبه فأنشده . وذكر ابن أبي الدنيا في كتاب
محاسبة النفس أن جعفر لما قتل بمؤتة دعا الناس بأبن رواحة فأقبل وقاتل فأصيب إصبه فارتجز
وجعل يقول :

هَلْ أَنْتِ إِلَّا إَصْبَعٌ دَمِيَّتِ

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ

يَا نَفْسُ إِلَّا تَقْتُلِي تَمُوتِي

هَذَا حِيَاضُ الْمَوْتِ قَدْ صَلَيْتِ

وَمَا تَمْنِيَتْ فَقَدْ لَقِيتِ

إِنْ تَفْعَلِ فَعَلَهُمَا هُدَيْتِ

وحكى نحوه ابن حجر في الفتح ١٠ / ٥٤١

وانظر هذه الأبيات - مع بعض التقديم والتأخير - في ديوان عبد الله بن رواحة ص : ٨٧ .

(٣) - هو قاضي أبو بكر الباقلاني وينظر معنى قوله هذا في نكت الانتصار ٢٧٩ فما بعدها . والعمدة

١٠٠ / ١٤

(٤) - البيت من الرمل، ينظر في نكت الانتصار ص : ٢٧٩

(٥) - هذا صدر بيت من الكامل، ولم أقف عليه.

وساقٍ مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءَ ثُمَّ قَالَ: وَالرَّجَزُ غَيْرُ شِعْرِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: «وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنْ كِتَابِ الْإِنْتِصَارِ وَمَا اسْتَحْسَنْتُ اسْتِشْهَادَهُ بِالْعَامَّةِ وَلَا ذِكْرَهُ لِلْفِظِ الْبَاعَةِ وَلَا حَاجَةَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ إِلَى هَذَا فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تَعُدُّ الشَّعْرَ بَيْتًا وَاحِدًا بَلْ أَقْلَهُ بَيْتَانِ ، وَهَذَا لَمْ يَجْرِ عَلَى لِسَانِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَطُّ.

وَأَمَّا هَذَا الرَّجَزُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ بَيْتٌ وَاحِدٌ ثُمَّ الرَّجَزُ عَلَى الْخُصُوصِ قَرِيبٌ مِنَ النَّثْرِ بَلْ قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِشِعْرِ وَشَرَطُ الشَّعْرِ أَنْ يَشْعُرِيَهُ قَائِلُهُ وَيَقْصِدُهُ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجَزَ نَثْرٌ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ أَنَّ الْبَيْتَ الْوَاحِدَ مِنْ غَيْرِهِ (١) كَانَ لَا يَلْتَمِمْ عَلَى لِسَانِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَأَنَّهُ شِعْرٌ فَغَيَّرَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِهِ كَقَوْلِهِ يَحْكِي قَوْلَ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ (٢):

أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَعُيَيْنَةً وَنَهْبَ الْعُبَيْدِ بَيْنَ الْأَقْرَعِ (٣)

(١) - أي: من غير الرجز .

(٢) - هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي يكنى أبا الهيثم . شاعر مخضرم أسلم على يد النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو أحد فرسان الجاهلية وشعرائهم المعدودين ، وأمه الخنساء . معجم الشعراء للمرزباني ص : ٢٦٢

(٣) - وأصل البيت كما ورد في الشعر والشعراء ٣٠٠ / ١ واللسان مادة (ع ب د):
أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْعُبَيْدِ
دِ بَيْنَ الْعُيَيْنَةِ وَالْأَقْرَعِ

والبيت من المتقارب، وورد في الأصل م:

أَأَنْتَ قَائِلُ أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَعُيَيْنَةً

وهو خطأ.

وعُيَيْنَةٌ: هوابن حصن الفزاري أسلم بعد الفتح وقيل: قبله، وشهد حنينًا والطائف، وكان من المؤلفات قلوبهم، ومن الأعراب الجفاة. أسد الغابة ٤ / ٣١

والعُبَيْد: بالتصغير، اسم فرس العباس بن مرداس . اللسان مادة (ع ب د)
والأقْرَع: هوابن حابس التميمي ، مخضرم من سادات العرب في الجاهلية ، أسلم مع وفد تميم وشهد حنينًا ، وكان من المؤلفات قلوبهم . واستشهد بالجوزجان . عيون الأثر ٢ / ٢٠٥

وخزانة الأدب (بولاق) ٢ / ٣٩٧

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا. (*)

قلتُ: بينَ أوَّلِ كلامِهِ وآخرِهِ تدافعٌ وذلك أَنَّهُ قَرَّرَ أوَّلًا أَنَّ البيتَ الواحدَ ليسَ بشعرٍ وقَرَّرَ آخرًا أَنَّ البيتَ الواحدَ من غيرِ الرَّجَزِ شعْرٌ ولذلك لم يلتئم على لسانه - عليه الصلاة والسلام - ثُمَّ ادَّعَاؤُهُ أَنَّ ما في الحديث بيتٌ واحدٌ من الرَّجَزِ عَلَى الصَّحِيحِ لا يقوم عليه دليلٌ لجواز كونه بيتين من مَشْطُورِ السَّريع (١) والمَخْلُصُ هو ما أشار إليه

مِنْ / أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى الْوِزْنِ مُعْتَبَرٌ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ [١/٤١١]
شعراً ولا نُسَلِّمُ وجوده فيما في الحديث سواء كان بيتاً أو بيتين ثُمَّ تعريفُهم الشعرَ بأنه الكلامُ الموزونُ بوزنٍ مقصودٍ عربى (٢) ينطبق على البيت وحده وعليه مع غيره.

١. - [بَابُ مَنْ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ]

٣٠٤ - (لا يُكَلِّمُ) بضمَّ أوَّلِهِ وفتح ثَالِثِهِ مَبْنًى للمفعول أئ : لا يُجْرَحُ . (وَاللَّهُ

(*) - لم أظفر به .

(١) - البحر السريع هو : مستفعلن مستفعلن مفعولات . مرتين . وسُمِّيَ سريعاً لسرعته في الذوق والتقطيع . واستعمل هذا البحر تاماً ومشطوراً فيبقى له ثلاث تفاعيل . والمشطور له عروضان : الأولى : موقوفة والثانية : مكشوفة . الوافي في العروض والقوافي ص : ١٤١ - ١٤٢ والكافي في العروض والقوافي ص : ٩٨ - ٩٩

وعلى هذا يكون البيتان : هل أنت إلا إصبع دميست

وفي سبيل الله ما ليقيست

من مشطور السريع المكشوفة المخبونة . و (الكشف) إسقاط السابع المتحرك . و (الخبث) حذف الثاني الساكن .

(٢) - في ن : عربى مقصود .

٣٠٤ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَاللَّوْنُ لَوْنُ الدِّمِّ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ) .

يَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ خَرَجَ فِي الْغَزْوِ تَكُونُ هَذِهِ حَالَتُهُ عِنْدَ اللَّهِ حَتَّى يَصِيحَ نِيَّتُهُ وَيَعْلَمُ اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ أَنَّهُ خَرَجَ مُخْلِصًا لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَشُوبُ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ. (اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِّ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ) أَخَذَ مِنْهُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أَحَالَ عَنْ حَالَةٍ إِلَى غَيْرِهَا كَانَ الْحُكْمُ لِمَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ كَالْمَاءِ تَحُلُّ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَتَغْيَرُ أَحَدًا أَوْ صَافِيَةً. (١)

وَعُورِضُ بَأْنٍ الْمَرَادُ بِالْخَبَرِ التِّدَاذُ الْمَجْرُوحُ بِأَثَرِ جَرْحِهِ كَالْتِّدَاذِ الْمُتَضَمِّخِ بِالْمِسْكِ بِرَأَتْحَتِهِ وَهَذَا لَا يَشْبِهُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ نُبَاتَةَ (٢) مُقْتَبِسًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ :

| | |
|---|---|
| لَا يَنْكَسِرُ الْكَاسِرُ أَجْفَانَهُ | دَمَ الشَّهِيدِ الصَّابِرِ الْمُغْرَمِ |
| فَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ فِي خَدِّهِ | كَمَا تَرَى وَاللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِّ (٣) |

١١ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: « هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ اخْدَى الْحُسْنَيْنِ » (٤) وَالْحَرْبُ سِجَالٌ

جَعَلَ ابْنُ بَطَّالٍ وَجْهَهُ تَعَلَّقَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: « الْحَرْبُ سِجَالٌ » (٥) بِالْآيَةِ

(١) - يَنْظُرُ هَذَا الْمَأْخُذُ أَيْضًا فِي الْعَمْدَةِ ١٤ / ١٠٠

(٢) - ابْنُ نُبَاتَةَ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ . جَمَالَ الدِّينِ شَاعِرُ عَصْرِهِ وَأَحَدُ الْكُتَّابِ الْمُرْسَلِينَ الْعُلَمَاءِ بِالْأَدَبِ تَوَفَّى سَنَةَ : ٧٦٨ هـ وَلَهُ : دِيْوَانُ شَعْرٍ ، وَشَرَحَ رِسَالَةَ ابْنِ زَيْدُونَ ، وَسَجَعَ الْمَطُوقَ ... الْخِ الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةَ ١٤ / ٣٢٢ وَالْدَّرَرَ الْكَامِنَةَ ٤ / ٢١٦ وَيَنْظُرُ قَوْلُهُ فِي دِيْوَانِهِ ص : ٤٧٩

(٣) - الْبَيْتَانِ مِنَ السَّرِيعِ ، يَنْظُرُ فِي دِيْوَانِهِ ص : ٢٧٩ وَفِيهِ صَدْرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ هَكَذَا :

لَا تُنْكَرُ الْمَعْشُوقَ فِي خَدِّهِ

(٤) - التَّوْبَةُ مِنَ الْآيَةِ : ٥٢

(٥) - الْحَدِيثُ : قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ : حَدَّثَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ هِرْقَلَ قَالَ لَهُ : سَأَلْتُكَ كَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ ، فَرَعَمْتَ أَنَّ الْحَرْبَ سِجَالٌ وَدَوَّلُ ، فَكَذَلِكَ الرَّسْلُ تُبْتَلَى ، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ .

المذكورة أَنَّهَا مُصَدِّقَةٌ لَهُ وَهُوَ مُبَيَّنُّ لَهَا؛ لِأَنَّ الْحَرْبَ إِذَا كَانَتْ سِجَالاً فَهِيَ إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ عَلَيْنَا كَانَتِ الشَّهَادَةُ وَهِيَ أَكْبَرُ الْحُسْنَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ لَنَا فَالْغَنِيمَةُ وَهِيَ

أَصْغَرُهُمَا (١) فَالْحَدِيثُ /مطابقٌ (*).

[٤١١/ب]

قال ابنُ المنير: «والتَّحْقِيقُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ مَا سَأَلَ الْحَدِيثَ إِلَّا لِقَوْلِهِ فِيهِ : (وَكذلك الرُّسُلُ تُبْتَلَى ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ) فَبِهَذَا يَتَحَقَّقُ أَنَّهم عَلَى إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ : إِنْ انْتَصَرُوا فَلَهُمُ الْعَاجِلَةُ وَالْعَاقِبَةُ ، وَإِنْ انْتَصَرَ عَدُوُّهم فَلِلرُّسُلِ الْعَاقِبَةُ وَهِيَ خَيْرٌ مِنَ الْعَاجِلَةِ وَأَحْسَنُ . فَفِي تَمَامِ حَدِيثِ هِرَقْلٍ تَظْهَرُ الْمُطَابَقَةُ بَلَّ تَحْصُلُ الْمُطَابَقَةُ مِنْ مَجَرَّدِ قَوْلِهِ : (الْحَرْبُ سِجَالٌ) ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ لَنَا تَارَةً وَلَهُمْ تَارَةً فَإِنْ كَانَتْ شَهَادَةٌ فَالدَّوْلَةُ لِلْعَدُوِّ وَإِنْ كَانَتْ الْغَنِيمَةُ فَالدَّوْلَةُ لِلْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الدَّوْلَةَ إِذَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ لِلْعَدُوِّ مَا يُجْبِرُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ الدَّوْلَةُ لِلْعَدُوِّ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ مَا يُجْبِرُهُمْ وَهُوَ فَضْلُ الشَّهَادَةِ. » (٢)

١٢ - [بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ :

«مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ

وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا» (٣)

(١) - فى ن : أصغر الحسينين .

(*) - ينظر التوضيح جـ ٣ (٢٧ ٦٧) ص ١٣ دون عزو إليه . والمتوارى ص : ١٥٠ فيه إشارة إلى هذا المعنى

(٢) - ينظر المتوارى ص : ١٥٠ والفتح ٦ / ٢١ فيهما معنى هذا القول

(٣) - الأحزاب الآية : ٢٣

٣٠٥ - (فَلَمَّا كَانَ ^(١) يَوْمُ أُحُدٍ) بَرَفَعَ الْيَوْمَ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِ (كَانَ) التَّامَّةَ .
 (وَانْكَشَفَ الْمُسْلِمُونَ) أَيْ: انْهَزَمُوا . (قَالَ) جَوَابُ (لَمَّا) (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ مِمَّا
 صَنَعَ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي أَصْحَابَهُ - وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي الْمُشْرِكِينَ)
 هَذَا مِنْ أَبْلَغِ كَلَامٍ وَأَفْصَحِهِ حَيْثُ قَالَ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ: (أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ) وَقَالَ فِي حَقِّ
 الْمُشْرِكِينَ: (أَبْرَأُ إِلَيْكَ) فَاعْتَذَرَ عَنِ الْأَوْلِيَاءِ وَتَبَرَّأَ عَنِ الْأَعْدَاءِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ الْأَمْرَيْنِ
 جَمِيعًا لَكِنَّمَا مِتَقَارِبَانِ قَالَهُ ابْنُ الْمُنَيَّرِ . ^(٢)

١٣ - بَابُ عَمَلٍ صَالِحٍ قَبْلَ الْقِتَالِ

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) ^(٣)

قال ابن المنير: «المطابقة بين التَّرجمة وما بعدها ظاهرٌ إلا في هذه الآية / ٤١٢/

٣٠٥ - قال البخاري - رحمه الله - :
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْخَزَاعِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ :
 سَأَلْتُ أَنَسًا . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ : حَدَّثَنَا زَيْدٌ قَالَ : حَدَّثَنِي حُمَيْدُ الطَّوِيلُ ، عَنْ أَنَسٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَابَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَنْ قِتَالِ بَدْرٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، غِثْتُ
 عَنْ أَوَّلِ قِتَالٍ قَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ ، لَئِنْ اللَّهُ أَشْهَدَنِي قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ لَيَرَيْنَّ اللَّهَ مَا أَصْنَعُ . فَلَمَّا كَانَ
 يَوْمُ أُحُدٍ ، وَانْكَشَفَ الْمُسْلِمُونَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ، يَعْنِي أَصْحَابَهُ ،
 وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ، يَعْنِي الْمُشْرِكِينَ . ثُمَّ تَقَدَّمَ فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ، فَقَالَ : يَا سَعْدُ
 ابْنُ مُعَاذٍ الْجَنَّةَ وَرَبَّ النَّضْرِ ، إِنِّي أَجِدُ رِيحَهَا مِنْ دُونِ أُحُدٍ ، قَالَ سَعْدُ : فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ مَا صَنَعَ . قَالَ أَنَسُ : فَوَجَدْنَا بِهِ بَضْعًا وَثَمَانِينَ : ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَوْ طَعْنَةً بِرِمْحٍ أَوْ رَمِيَّةً
 بِهِمْ ، وَوَجَدْنَاهُ قَدْ قُتِلَ وَقَدْ مَثَلَ بِهِ الْمُشْرِكُونَ ، فَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلَّا أَخْتَهُ بَيْتَانِهِ . قَالَ أَنَسُ :
 كُنَّا نَرَى ، أَوْ نَنْظُرُ : أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَشْبَاهِهِ : «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا
 اللَّهَ عَلَيْهِ» . إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

(١) - طمس في الأصل .

(٢) - لم أهتمد : إليه .

(٣) - الصف الآية : ٢

لكن وجهها على الجملة أَنَّ اللَّهَ عَاتَبَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يَفْعَلُ الْخَيْرَ وَلَمْ يَفْعَلْهُ ، ثُمَّ أَعْقَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا) ^(١) فَأَثْنَى عَلَى مَنْ وَفَى وَثَبَّتْ ثُمَّ قَاتَلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَنْكَرَ اللَّهَ عَلَى مَنْ قَدَّمَ عَلَى الْقِتَالِ قَوْلًا غَيْرَ مَرْضِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَشَفَ الْغَيْبَ أَنَّهُ أَخْلَفَ . مَفْهُومُهُ أَنَّ الْفَضْلَ فِي الصَّدَقِ وَالْعَزْمِ الصَّحِيحِ عَلَى الْوَفَاءِ وَذَلِكَ مِنْ أَصْلَحِ الْأَعْمَالِ . » ^(*) انتهى وَلَيْسَ كَلَامُهُ فِي هَذَا بِالْقَوِيِّ فَتَأَمَّلْهُ .

١٤ - [بَابُ مَنْ أَتَاهُ سَهْمٌ غَرَبٌ فَقَتَلَهُ]

٣٠٦ - (أَنَّ أُمَّ الرُّبَيْعِ) بِتَشْدِيدِ الْمَثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ . (بِنْتُ الْبَرَاءِ وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سُرَّاقَةَ) الْمَعْرُوفِ أَنَّ أُمَّ حَارِثَةَ بْنَ سُرَّاقَةَ هِيَ الرُّبَيْعُ بِنْتُ النَّضْرِ ابْنِ ضَمْضَمٍ فَهِيَ عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ مَالِكًا وَأَنْسًا وَالرُّبَيْعَ أَوْلَادُ النَّضْرِ بْنِ ضَمْضَمٍ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ ^(٢) وَغَيْرُهُ . ^(٣)

وقد أخرج الترمذی الحديث من طريق قتادة عن أنس : « أَنَّ الرُّبَيْعَ بِنْتَ النَّضْرِ أُتَتْ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَانَ ابْنُهَا حَارِثَةُ أُصِيبَ يَوْمَ بـ—————در » ^(٤)

(١) - الصف من الآية : ٤

(*) - المتوارى ص : ١٥١ والفتح ٢٤ / ٦ - ٢٥

٣٠٦ - قال البخاري : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَحْمَدَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ قَتَادَةَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَنَّ أُمَّ الرُّبَيْعِ بِنْتَ الْبَرَاءِ ، وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنَ سُرَّاقَةَ ، أُمُّ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ - وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ ، أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرَبٌ - فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ صَبَرْتُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ، أَجْهَدْتُ عَلَيْهِ فِي الْبُكَاءِ ؟ قَالَ : (يَا أُمَّ حَارِثَةَ ، إِنَّهَا جَنَّاتٌ فِي الْجَنَّةِ ، وَإِنْ أَبْكَى أَصَابَ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى) .

(٢) - انظر أسد الغابة ١ / ١٥٥ - ١٥٦ و ١٠٨ / ٦ - ١٠٩ وقد مضت ترجمة الربيع في (٣٩٥ / ١)

(٣) - منهم الحافظ الدمي يظن التنقيح (١٢٨ / أ - ب) والفتح ٢٦ / ٦

(٤) - نظر سنن الترمذی : التفسير — باب ومن سورة المؤمنون (٣٢٧ / ٥)

الحديث، وهذا قد انفرد البخاريّ به من رواية شيبان ^(١) عن قتادة. ^(٢)

(أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرُبٌ) أى : لا يُعَرَفُ رَامِيهِ ، يُقَالُ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِهَا وبالإضافة على الصَّفَةِ لـ(سَهْمٍ) . ^(٣) وقيل : هو بالسُّكُونِ إِذَا أَتَاهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي ، وبالفَتْحِ إِذَا رَمَاهُ فَأَصَابَ غَيْرَهُ. ^(٤)

(فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ صَبَرْتُ)

قال ابنُ المنير: «وإنما شَكَتَ فِي أَمْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَدُوَّ لَمْ يَقْتُلْهُ قَصْدًا وَكَأَنَّهَا فَهَمْتُ أَنَّ الشَّهِيدَ هُوَ الَّذِي يُقْتَلُ قَصْدًا ؛ لِأَنَّهُ / الْأَغْلَبُ فَنَزَلَتْ الْكَلَامَ عَلَى الْغَالِبِ حَتَّى بَيَّنَّ لَهَا الرَّسُولُ الْعُمُومَ. » ^(٥)

١٥ - [بَابُ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا]

٣٠٧ - (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ

لِلْمَعْنَمِ) هذا الرَّجُلُ يَحْتَمِلُ تَفْسِيرَهُ بِمَا ذَكَرَهُ فِي أُسْدِ الْغَابَةِ فِي اللَّامِ فَقَالَ: «لَا حَقَّ ابْنُ ضُمْرَةَ الْبَاهِلِيِّ، فَأَخْرَجَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ ^(٦) عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ لَاحِقَ بْنَ ضُمْرَةَ الْبَاهِلِيِّ

(١) - هوشيبان بن عبد الرحمن التميمي مولا هم ، النحوي ، أبو معاوية البصري ، ثقة ، مات سنة : ١٦٤ هـ الجمع ٢١٤ / ١ - ٢١٥ وتقريب التهذيب ٤٢٤ / ١

(٢) - هوقتادة بن دُعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ، ثقة ثبت ، توفي سنة : ١١٨ هـ وقيل : ١١٧ هـ الجمع ٤٢٢ / ٢ - ٤٢٣ وتقريب التهذيب ٢٦ / ٢

(٣) - قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ٢٧ / ٦ : « والثابت في الرواية بالتثنية وسكون الراء وأنكره ابن قتيبة فقال : كذا تقوله العامة والأجود فتح الراء والإضافة . »

(٤) - هذا القول حكاه الهروي عن ابن زيد ينظر الفتح ٢٧ / ٦ واللسان مادة (غ رب)

(٥) - لم أظفر به .

٣٠٧ - قال البخاري : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ أَبِي

مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَعْنَمِ ، وَالرَّجُلُ

يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانُهُ ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : (مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ

اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) .

(٦) - في أسد الغابة : أبي عامر .

يقول: وَفَدْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَسَأَلْتَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْزُو وَيَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ . فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا شَيْءَ لَهُ ؛ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا وَمَا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهه . « (*)

وَفِي خَزَائِنِ أَبِي الْحَدِيدِ ^(١) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: « يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ بَنِي سَلَمَةَ يُقَاتِلُ فَمِنْهُمْ مَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَمِنْهُ مَنْ الْقِتَالُ خَلِيقَتُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَاتِلُ احْتِسَابًا فَقَالَ: كُلُّ هَذِهِ خِصَالُ ^(٢) مَنْ يُقَاتِلُ عَلَيْهَا وَأَصْلُ أَمْرِهِ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَاءُ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ . » فَيَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْقَائِلَ مُعَاذٌ وَفِيهِ فَائِدَةٌ أُخْرَى وَهِيَ تَعْيِينُ بَنِي سَلَمَةَ وَلَكِنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ .

١٦ - بَابُ مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: « مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ » ^(٣) الْآيَةُ

وَوَجْهُ الْمَطَابَقَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّرْجَمَةِ بِآخِرِ الْآيَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: « وَلَا يَطَّأُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ » ^(٤) فَأَتَابَهُمْ بِخَطَوَاتِهِمْ وَإِنْ لَمْ يُلْقُوا قِتَالًا . ^(٥)

٣٠٨ - (يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) بِالنَّمْثَةِ نَاةُ النَّحْوِ يَاءٌ

(*) - انظر أسد الغاية ٤ / ٢١١

(١) - ابن أبي الحديد : هو أبوبكر محمد بن أحمد بن عثمان ، السُّلَمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ ، المحدث العدل توفي سنة : ٤٠٥ هـ الإكمال ٢ / ٥٥ وسير النبلاء ١٧ / ١٨٤ - ١٨٥

وينظر ما أورده في الفتح ٦ / ٢٨ وسماه : فوائد أبي بكر بن أبي الحديد قال : « في فوائد أبي بكر بن أبي الحديد بإسناد ضعيف عن معاذ بن جبل أنه قال : يا رسول الله - كل بني سلمة ... »

(٢) - في النسخ : الخصال .

(٣) - التوبة من الآية : ١٢٠ .

(٤) - التوبة من الآية : ١٢٠ .

(٥) - الكلام السابق لابن المنير في المتواري ص : ١٥٢

٣٠٨ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ : أَخْبَرَنَا عُبَايَةُ بْنُ رَافِعٍ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْسٍ ، هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مَا اغْبَرَّتْ قَدَمًا عَبْدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَسَّهُ النَّارُ) .

والزّاي. (١) رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ / هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ وَفِي الْجُمُعَةِ. (٢)

١٧- [بَابُ مَسْحِ الْغُبَارِ عَنِ الرَّأْسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ]

٣٠٩ - (فَأَتَيْنَاهُ وَهُوَ وَأَخُوهُ فِي حَائِطٍ لَّهُمَا)

قال الدّميّاطيّ: « لم يكن لأبي سعيد الخدري (٣) أخٌ بالنّسب سِوَى قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ الظَّفَرِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ أَخَاهُ لِأُمِّهِ، وَمَاتَ قَتَادَةُ فِي عَهْدِ عُمَرَ (٤) وَكَانَ عُمَرُ أَبِي سَعِيدٍ حِينَ بَنَى الْمَسْجِدَ نَحْوَ عَشْرِينَ سَنِينَ. » (٥) (لَبِنَةٌ لَبِنَةٌ) بَفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ .

قال الزُّرْكَشِيُّ: « بِكسر اللَّامِ وإِسْكَانِ الْبَاءِ. » (٦) (وَيُحَ عَمَّارٍ) (٧) يَتَرَحَّمُ لَهُ

(١) - هو أبو عبد الله الأنصاري ، سمع عباية بن رفاعه ، روى عنه يحيى بن حمزة والوليد بن مسلم في الجمعة والجهاد . الجمع ٥٧٧ / ٢

(٢) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١٢٨ / ب)

٣٠٩ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، عَنْ عِكْرَمَةَ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ وَلَعَلِّي بِنَ عَبْدِ اللَّهِ : أَتَيْنَا أَبَا سَعِيدٍ فَأَتَمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ ، فَأَتَيْنَاهُ وَهُوَ وَأَخُوهُ فِي حَائِطٍ لَّهُمَا يَسْقِيَانِهِ ، فَلَمَّا رَأَيْنَا جَاءَ فَأَخْبَنِي وَجَلَسَ ، فَقَالَ : كُنَّا نَنْقُلُ لِبِنَ الْمَسْجِدِ لَبِنَةٌ لَبِنَةٌ ، وَكَانَ عَمَّارٌ يَنْقُلُ لَبَتَيْنِ لَبَتَيْنِ ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الْغُبَارَ ، وَقَالَ : (وَيُحَ عَمَّارٍ ، تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ ، عَمَّارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ) .

(٣) - سبقت ترجمته في (٣١٣ / أ)

(٤) - كان وفات قتادة سنة ٢٣ هـ وهو ممن شهد بدرًا . تقريب التهذيب ٢٧ / ٢

(٥) - ينظر التنقيح (١٢٨ / ب) والعمدة ١٤ / ١٠٩

(٦) - التنقيح (١٢٨ / ب)

(٧) - هو عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - غنى عن التعريف .

١٨ - بابُ الغُسلِ بعدَ الحَرْبِ والغُبارِ

قال ابنُ المنيرِ: «إنما بَوَّبَ عليه لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ كراهيَّةُ غُسلِ الغُبارِ؛ لأنَّه مِنْ جَمِيلِ

الآثارِ كما كَرِهَ بَعْضُهُمْ مَسْحَ ماءِ الوضوءِ بِالْمَنْدِيلِ فَبَيَّنَ جَوازَهُ بِالْعَمَلِ الْمَذْكُورِ .» (١)

٣١٠ - (وَقَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ الْغُبَارُ) بِتَخْفِيفِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ أَيْ: أَحَاطَ بِهِ كَالْعِصَابَةِ

تُحِيطُ بِالرَّأْسِ وَمِنْهُ سُمِّيَتْ قَرَابَةُ الرَّجُلِ لِأَيِّهِ عُسْبَةٌ . (٢)

١٩ - بابُ فَضْلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: «وَلَا تَحْسَبَنَّ

الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحياءُ» (٣) (آيَةُ

وَسَاقٍ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَاهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٤):

٣١١ - (اصْطَبَحَ نَاسُ الْخَمْرِ يَوْمَ أُحُدٍ ، ثُمَّ قُتِلُوا شَهْدَاءَ)

(١) - ينظر المتواری ص : ١٥٣

٣١٠ - قال البخاری - رحمه الله - :
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ : أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَجَعَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، وَوَضَعَ السَّلَاحَ وَاعْتَسَلَ ، فَأَنَاهُ
 جِبْرِيلُ وَقَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ الْغُبَارُ ، فَقَالَ : وَضَعْتَ السَّلَاحَ ، فَوَاللَّهِ مَا وَضَعْتُهُ . فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ : (فَإِنَّ) . قَالَ : هَا هُنَا ، وَأَوْمَأَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ . قَالَتْ : فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

(٢) - ينظر المصباح المنير (ع ص ب)

(٣) - آل عمران من الآية : ١٧٩ . وتمامها : «عند ربهم يُرزقون .»

(٤) - سبقت ترجمته في (٣١٩ / ب)

٣١١ - قال البخاری - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو : سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : اصْطَبَحَ نَاسُ الْخَمْرِ يَوْمَ أُحُدٍ ، ثُمَّ قُتِلُوا شَهْدَاءَ ، فَقِيلَ لِسُفْيَانَ :
 مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ؟ قَالَ : لَيْسَ هَذَا فِيهِ .

قال المُهَلَّب: «يَعْنِي وَالْخَمْرُ فِي بُطُونِهِمْ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ نَزُولِ تَحْرِيمِهَا فَلَمْ يَمْنَعَهُمْ مَا كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ مِنْ تَحْرِيمِهَا وَلَا كَوْنِهَا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ حُكْمِ الشَّهَادَةِ وَفَضْلِهَا ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا يُلْزَمُ بِالنَّهْيِ وَمَا كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ فَهُوَ مَغْفُورٌ عَنْهُ .» (١)

قال ابنُ المنير: «إِنْ أَرَادَ (يَمَغْفُورٌ عَنْهُ) غَيْرَ مُخَاطَبٍ بِهِ فَصَحِيحٌ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ هُنَاكَ / ذَنْبًا [٤١٣/ب] أَوْ شِبْهَةَ ذَنْبٍ فَعُفِيَ عَنْهُ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ إِذْ لَا حُكْمَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ وَأَمَّا مُطَابَقَةُ التَّرْجَمَةِ لِحَدِيثِ جَابِرٍ فَعِسْرٌ جِدًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ الَّتِي شَرِبُوهَا لَمْ يَضُرَّهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَتَنَى عَلَيْهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ وَرَفَعَ عَنْهُمْ الْخَوْفَ وَالْحَزْنَ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ الْخَمْرَ كَانَتْ يَوْمئِذٍ مُبَاحَةً وَلَا يَتَعَلَّقُ التَّكْلِيفُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ بِاعْتِبَارِ مَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يُبَلِّغَهُ رَسُولُهُ .» (٢)

قلتُ : لَمْ تَحْصُلِ النَّفْسُ عَلَى شِفَاءٍ مِنْ مُطَابَقَةِ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجَمَةِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اصْطَبَحُوا ثُمَّ مَاتُوا وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا يُتَوَقَّعُ [عَلَيْهِ] (٣) عِتَابٌ وَلَا عِقَابٌ ضَرُورَةٌ أَنَّهَا كَانَتْ مُبَاحَةً حِينَئِذٍ فَهِيَ كغَيْرِهَا مِنْ مُبَاحَاتٍ صُدِرَتْ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَمَا الْحِكْمَةُ فِي تَخْصِيصِ هَذَا الْمُبَاحِ بِالذِّكْرِ دُونَ غَيْرِهِ فَتَأَمَّلْهُ . (٤)

٢٠ - [بَابُ ظِلِّ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الشَّهِيدِ]

(١) - ينظر إرشاد الساري ٥١ / ٥ دون عزو إليه

(٢) - ينظر الفتح ٣١ / ٦ وإرشاد الساري ٥١ / ٥

(٣) - عن إرشاد الساري .

(٤) - نقله إرشاد الساري ٥١ / ٥

قال ابنُ حجر - رحمه الله - في الفتح ٣١ / ٦ : «ويمكن أن يكون أوردته للإشارة إلى أحد الأقوال في سبب نزول الآية المترجم بها ، فقد روى الترمذي من حديث جابر أيضاً أن الله تعالى لما كلم والد جابر وتمنى أن يرجع إلى الدنيا ثم قال : «يا رب بلغ من ورائي . فأنزل الله : (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله) الآية .

٣١٢ - (لَمْ تَبْكِي؟ أَوْ لَا تَبْكِي) ^(١) هَذَا شَكٌّ مِنْ أَلَّا رَأَى هَلْ قَالَ لِغَيْرِهَا : (لَمْ تَبْكِي؟) أَيْ : لَمْ تَبْكِي هِيَ ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ مُخَاطَبًا لَهَا لَقَالَ : لَمْ تَبْكِينَ ؟ أَوْ نَهَاها عَنِ الْبُكَاءِ فَقَالَ : (لَا تَبْكِي) . ^(٢)

٢٢ - بَابُ الْجَنَّةِ تَحْتَ بَارِقَةِ السُّيُوفِ ^(٣)

لَمَعَهَا مَأْخُودٌ مِنَ الْبَرِّيقِ وَلابِنُ السَّكَنِ : (تَحْتَ الْأَبَارِقَةِ) ^(٤) وَالْإِبْرِيْقُ : السَّيْفُ ^(٥) ودخلت الهاء عوضاً عن الياء .
قال ابنُ المنيرِ : « ولم يذكر البخاري في الحديث ما يوافق لفظ الترجمة فكأنه أشار بها إلى حديث ليس على شرطه واستنبط معناه بما هو على شرطه فإنه إذا أثبت لها ظلالُ ثبت لها بارقةٌ ولمعانٌ . » ^(٦) وهذا معنى كلامه وذكر الزركشي على العادة غير معزوّ . ^(٧)

٢٣ - [بَابُ مَنْ طَلَبَ الْوَلَدَ لِلْجِهَادِ]

٣١٢ - قال البخاري : حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : جِيءَ بِأَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ مَثَلَ بِهِ ، وَوُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَذَهَبَتْ أَكْثِفُ عَنْ وَجْهِهِ ، فَهَنَانِي قَوْمِي ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ ، فَقِيلَ : ابْنَةُ عَمْرٍو ، أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو ، فَقَالَ : (لَمْ تَبْكِي - أَوْ : لَا تَبْكِي - مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَظْلُهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا) . قُلْتُ لِصَدَقَةٍ : أَيْهِ : (حَتَّى رُفِعَ) . قَالَ : رُبَّمَا قَالَهُ .

(١) - ما بين القوسين طمس في الأصل .

(٢) - نقل هذا الكلام عن التنقيح (١٢٨ / ب)

(٣) - حديث الباب : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَكَانَ كَاتِبُهُ ، قَالَ : كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (وَأَعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ) .

(٤) - ينظر التنقيح (١٢٨ / ب)

(٥) - ينظر اللسان مادة (ب ر ق) قال : « والإبريق : السيف الشديد البريق ، عن كراع قال : سُمِّيَ بِهِ لِفَعْلِهِ . »

(٦) - المتوارى ص : ١٥٣ ونقله الفتح ٢٣ / ٦

(٧) - التنقيح (١٢٨ / ب)

هذا مما أخذ به العلامة الدماميني على الزركشي ونفسه وقع فيه مراراً كما مرَّ

٣١٣ - (فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: / قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ

تَحْمِلُ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً جَاءَتْ بِشِقِّ الرَّجُلِ)

قال المهلب: « في الحديث حض على طلب الولد بنية الجهاد في سبيل الله وقديكون الولد يخالف ما أمّله فيكون كافراً ولكن قد تم له الأجر في نيته وعمله ، وفيه أن المستثنى بمشيئة الله حر بأن يعطى أمنيته ، وفيه أن الاستثناء قد يكون بإثر القول وإن كان فيه سكوت يسير لم ينقطع به دونه فيكن حائلاً بين الاستثناء والتّمييز . » (١)

قال ابن المنير: « مذهب مالك الاستثناء متى انفصل من الكلام بغير سؤال ونحوه لم يفد ، وإن قلّ زمن السكوت (٢) والاتصال عندنا شرط ومحمّل حديث سليمان - عليه الصلاة والسلام - أن صاحبه قال له قبل أن يتمّ كلامه : (قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) بحيث لو استثنى لاتصل استثناءؤه فليُس فيه نقض لمذهب مالك . » (٣)

قلت: هذا خلاف ظاهر الحديث ؛ وذلك أن نصّ المتن قال سليمان بن داود : « لأطوفنَّ الليلة على مائة امرأة - أو تسع وتسعين - كلهنّ تأتي بفارس يجاهد في سبيل الله . فقال له صاحبه : [قُلْ] إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ » إلى آخره فظاهر الحديث أو صريحه في أن إشارة الملك (٤) عليه بقوله : (قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) كانت بعد تمام كلام

٣١٣ - قال البخاري : عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : لأطوفنَّ الليلة على مائة امرأة ، أو تسع وتسعين ، كلهنّ يأتي بفارس يجاهد في سبيل الله ، فقال له صاحبه : قُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمْ يَقُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمْ يَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً ، جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَوْ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ) .

(١) - ينظر التوضيح ج ٣ (٢٧٦٧) ص : ٢١ والعمدة ١٤ / ١١٦ دون عزو إليه .

(٢) - انظر القوانين الفقهية ص : ١٦٧ ، ١٧١ والشرح الكبير للدردير ٢ / ١٢٩ ، ١٦١

(٣) - لم أهتم إليه .

(٤) - قوله : (الملك) كذا ذكره البخاري في النكاح — باب قول الرجل لأطوفنَّ الليلة على نسائي . وفي

سُلَيْمَانَ - عَلَيْهِ السَّلَام - لِعَطْفِهِ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْمَلِكِ ^(١) بِالْفَاءِ الْمُقْتَضِيَّةَ
لِلتَّعْقِيبِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ بِتَمَامِهَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِسُلَيْمَانَ. ^(٢)

ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: « لَا يَقَالُ: الِاسْتِثْنَاءُ الْمَشْرُوطُ اتِّصَالُهُ هُوَ الرَّافِعُ / لِلتَّمْيِيزِ وَأَمَّا
الِاسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُوضُ فِي هَذَا الْكَلَامِ فَهُوَ اسْتِثْنَاءُ التَّبَرُّكِ وَلَا يَحُلُّ الْيَمِينَ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ
اِشْتِرَاطُ الْاِتِّصَالِ قَضِيَّةٌ لَفْظِيَّةٌ يَسْتَوِي فِيهَا أَنْوَاعُ الْاِسْتِثْنَاءِ إِنْ قُلْتَ : ظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ
نَسِيَ الْاِسْتِثْنَاءَ بِالشَّيْئَةِ الْمَقْصُودِ بِهَا التَّبَرُّكُ ثُمَّ اسْتَدْرَكَ عَنْ قُرْبٍ لَا يَحْصُلُ لَهُ فَضْلُ
التَّبَرُّكِ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ وَهُوَ الْاِتِّصَالُ. » وَفِيهِ نَظَرٌ.

ثُمَّ قَالَ ^(٣) : « وَقَوْلُهُ ^(٤) : (إِنَّ ثَوَابَ مَنْ يَنْوِي الْوَلَدَ يَكْمُلُ بِمَجَرَّدِ نِيَّتِهِ) وَفِيهِ نَظَرٌ
فَلَيْسَ ثَوَابُ مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَجَاهَدَ عَلَى وَفْقِ نِيَّةِ الْآبِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْأَعْوَامِ وَدَفَعَ
وَنَفَعَ كَثَوَابٍ مَنْ خَرَجَ وَلَدُهُ كَافِرًا أَوْ زَمِنًا ^(٥) أَوْ مُتَهَاوِنًا ، وَإِنْ كَانَ أَبُوهُ نَوَى غَيْرَ ذَلِكَ
و« ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ » ^(٦)

قُلْتُ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُهَلَّبِ مَا يَقْتَضِي وَرُودَ النَّقْضِ بِمَا قَالَهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ: « مَنْ
طَلَبَ الْوَلَدَ بِنِيَّةِ الْجِهَادِ - يَعْنِي وَعَمِلَ مَا يَكُونُ غَيْرَ ^(٧) الْوَلَدِ مِنْ وَقَاعِ أَهْلِهِ - فَقَدْ تَمَّ الْأَجْرُ
بِنِيَّتِهِ وَعَمَلِهِ . » أَيْ: عَلَى نِيَّتِهِ وَعَمَلِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ وَهَذَا أَمْرٌ لَا نِزَاعَ فِيهِ وَلَا دَلَالَهَ فِيهِ
عَلَى ثُبُوتِ أَجْرٍ مَا كَانَ يَتَصَوَّرُهُ هُوَ مِنْ جِهَادٍ وَلَدِهِ - وَإِنْ لَمْ يَقَعْ - وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَمَلَ

(١) - هِيَ (فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ : قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)

(٢) - وَهِيَ (لِأَطْوَفَنَ اللَّيْلَةَ ...)

(٣) - أَيْ : ابْنُ الْمُنِيرِ .

(٤) - يَعْنِي : قَوْلُ الْمُهَلَّبِ .

(٥) - أَيْ : مَرِيضًا .

(٦) - الْحَدِيدُ مِنَ الْآيَةِ : ٢١ وَالْجُمُعَةُ مِنَ الْآيَةِ : ٤

(٧) - أَرَى أَنْ (غَيْرَ) هُنَا مَقْحَمَةٌ إِذْ الْكَلَامُ مَعَهَا قَلَقٌ وَيَسْتَقِيمُ دُونَهَا .

الْوَلَدِ غَيْرُ عَمَلِ الْآبِ فَكَيْفَ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابٌ مِنْ غَيْرِ عَمَلِهِ الَّذِي لَمْ يَقَعْ فِي الْوُجُودِ ؟ !
هذا ما لا سَبِيلَ إِلَيْهِ هُنَا أَصْلًا ، نَعَمْ يُثَابُّ عَلَى نِيَّتِهِ وَالسَّعْيِ فِي تَحْصِيلِ الْوَلَدِ بِهَذَا
الْقَصْدِ الْجَمِيلِ وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : (عَمَلِهِ) كَمَا قَدَّمْنَاهُ فَتَأَمَّلْهُ .

٢٤ - [بَابُ الشُّجَاعَةِ فِي الْحَرْبِ وَالْجُبْنِ]

٣١٤ - (مَقْفَلُهُ) بِمِيمٍ مَفْتُوحَةٍ فَقَافٍ سَاكِنَةٍ فِفَاءً فِلَامٍ / مَفْتُوحَتَيْنِ اسْمُ زَمَانٍ فَقَوْلُهُ : [٤١٥/أ]

(مِنْ حُنَيْنٍ) بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ وَنُونٍ بَيْنَهُمَا يَاءٌ تُصَغِيرُ ^(١) وَكَانَ ذَلِكَ فِي سَنَةِ
ثَمَانٍ . (فَعَلِقَتِ الْأَعْرَابُ) ^(٢) يُقَالُ : عَلِقَ كَذَا مِثْلَ : طَفِقَ . ^(٣) (فَخَطِفَتْ) بِكسْرِ الطَّاءِ
الْمُهْمَلَةِ . (لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِضَاءِ نَعَمًا) نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ وَ(لِي) خَبَرُ (كَانَ)
وَجُوزَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (كَانَ) وَ (الْعِضَاءُ) بِكسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَبِضَائِ
مُعْجَمَةٍ وَهَاءٍ أَصْلِيَّةٍ بَعْدَ أَلْفٍ وَهِيَ شَجَرٌ كَثِيرُ الشُّوكِ وَاحِدُهُ عِضَةٌ بِهَاءِ التَّأْنِيثِ .
وَقِيلَ : عِضَاهَةٌ . وَقِيلَ : عِضَهَةٌ . ^(٤) (ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بِخِيَلًا وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا)
أَيَ : لَا تَجِدُونِي ذَا بُخْلِ وَلَا ذَا كَيْدٍ وَلَا ذَا جُبْنٍ . فَالْمُرَادُ الْوَصْفُ مِنْ أَصْلِهِ لَا نَفْيُ الْمُبَالْغَةِ
الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا .

٣١٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ
ابْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ : أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ : أَنَّهُ يَنْبَغِي سِيرٌ هُوَ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ النَّاسُ ، مَقْفَلُهُ مِنْ حُنَيْنٍ ، فَعَلِقَهُ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ ، حَتَّى اضْطَرُّوا إِلَى
شَمْرَةٍ فَخَطِفَتْ رِدَاءَهُ ، فَوَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : (أَعْطُونِي رِدَائِي ، لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِضَاءِ
نَعَمًا لَقَسَمْتُ بَيْنَكُمْ ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بِخِيَلًا ، وَلَا كَذُوبًا ، وَلَا جَبَانًا) .

(١) - هو وادٍ قريب من الطائف بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً . معجم ما استعجم ٢ / ٤٧١ - ٤٧٢

(٢) - هي رواية أبي ذرٍّ وفي رواية أخرى : الناس . إرشاد الساري ٥ / ٥٤

(٣) - وورد في رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني : طفقت . المرجع السابق .

(٤) - ينظر اللسان مادة (ع ض ة) قال : « والعِضَاءُ من الشجر : كل شجر له شوك . وقيل : العِضَاءُ
أعظم الشجر . وقيل : هي الخيط ... والواحدة : عِضَاهَةٌ وَعِضَةٌ وَعِضَةٌ وَأصله : عِضَهَةٌ . »

قال ابن المنير: «وفى جمعه - عليه السلام - بين هذه الصفات لطيفة؛ وذلك لأنها متلازمة وكذا أضدادها: الصدق والكرم والشجاعة، وأصل المعنى هنا الشجاعة فإن الشجاع واثق من نفسه بالخلف^(١) من كسب^(٢) سيفه؛ فبالضرورة لا يبخل وإذا سهل عليه العطاء لا يكذب بالخلف في الوعد؛ لأن الخلف إنما ينشأ من البخل وقوله: (لو كان لي مثل هذه البضاعة) تنبيه بطريق الأولى لأنه إذا سمح بمال نفسه فلأن يسمع بقسم غنائمهم عليهم أولى واستعمال (ثم) هنا بعد ما تقدم ذكره ليس مخالفاً لقتضاها، وإن كان الكرم يتقدم العطاء لكن علم الناس بكرم الكريم إنما يكون / بعد العطاء، وليس المراد هنا بـ (ثم) الدلالة على تراخي العلم بالكريم عن العطاء وإنما التراخي هنا لعلو رتبة الوصف كأنه قال: وأعلى من العطاء بما لا يتقارب أن يكون العطاء عن كرم فقد يكون عطاء بلا كرم كعطاء البخيل ونحو ذلك.»^(٣)

٢٥ - [باب ما يتعوذ من الجبن]

٣١٥ - (إني أعوذ بك من العجز) هو ذهاب القدرة . (وَالْكَسَلِ^(٤)) هو القعود عن الشيء مع القدرة على عمله . (وَالْجُبْنِ) هو الخور من تعاطي الحرب ونحوها

(١) - في م: بالخلق ، والخلف بالضم أحسن من الإخلاف ، وهو في المستقبل كاللذخ في الماضي . الصحاح (خ ل ف)

(٢) - عن إرشاد الساري . وفي النسخ : كسبه .

٣١٥ - قال البخاري - رحمه الله - :

: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَالْجُبْنِ وَالْهَرَمِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) .

(٣) - ينظر إرشاد الساري ٥ / ٥٤

(٤) - طمس في الأصل .

خوفاً على المَهْجَةِ. (١)

قال ابنُ المنير: «وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْغَرَائِزَ قَدْ تَتَبَدَّلُ مِنْ خَيْرٍ إِلَى شَرٍّ وَمِنْ شَرٍّ إِلَى خَيْرٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا صَحَّ تَعَوُّذُ الْجَبَانِ مِنَ الْجُبْنِ يَطْمَعُهُ فِي فَضْلِ اللَّهِ.» (٢)

٢٧ - [بَابُ وَجُوبِ النَّفِيرِ ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الْجِهَادِ وَالنِّيَّةِ]

(انْفِرُوا ثُبَاتٍ : سَرَايَا مُتَفَرِّقِينَ) (٣) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْقَابِسِيِّ لَهُ: (ثُبَاتًا) (٤)

بالألف .

قال الزركشي: «وَلَا وَجَهَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ كِهِنْدَاتٍ.» (٥)

قلت: مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ إِعْرَاضِهِ فِي حَالَةِ النَّصَبِ بِالْفَتْحِ مُطْلَقًا (٦) وَجَوَّزَهُ قَوْمٌ (٧) فِي مَحْذُوفِ اللَّامِ وَعَلَى كُلِّ مِنَ الرَّأْيَيْنِ يَكُونُ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ وَجْهٌ وَمَنْ ذَا الَّذِي أَوْجَبَ اتِّبَاعَ الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ وَإِلْغَاءَ الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ حَتَّى يُقَالَ : بَأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ لَا

(١) - المَهْجَةُ : الدَّمُ . وقيل : دَمُ الْقَلْبِ خَاصَةً . وخرجت مُهْجَتُهُ . أى : رُوحُهُ . الصَّحَاحُ (م هـ ج)

(٢) - ينظر إرشاد الساري ٥٥ / ٥

(٣) - ما بين القوسين طمس في الأصل .

وهذا مما رواه البخاري - رحمه الله - تعليقاً قال :

يُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : «انْفِرُوا ثُبَاتٍ» / النساء : ٧١ : سَرَايَا مُتَفَرِّقِينَ . يُقَالُ : أَحَدُ

الثُّبَاتِ ثُبَّةٌ .

(٤) - ينظر التنقيح (١٢٩ / ١) والفتح ٣٨ / ٦

(٥) - التنقيح (١٢٩ / ١)

وقال ابن حجر أيضاً في الفتح ٣٨ / ٦ : «وهو غلط لا وجه له ؛ لأنه جمع ثُبَّة كما ستري .» وكذا قال

العيني أيضاً في العمدة ١٤ / ١٢٢

(٦) - ينظر شرح الكافية للرضي ١٨٩ / ٢ وحاشية الصبان ٩٣ / ١

ويعنى بالإطلاق هنا : سواء حذفت لامة أو لا .

(٧) - منهم : هشام . ينظر حاشية الصبان ٩٣ / ١

وَجَهَ لَهَا. (*)

٣١٦ - (وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاَنْفِرُوا) ^(١) جَعَلَ الْمُهْلَبُ وَجُوبَ النَّفِيرِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ

الاستِنْفَارُ لِعَدُوِّ غَالِبٍ وَأَمَّا مَا عَدَاهُ فَسِنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ . (٢)

وَالْمَنْصُوصُ فِي كِتَابِ أَصْحَابِنَا ^(٣) أَنَّ الْجِهَادَ يَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ نَزَلَ بِهِمْ عَدُوٌّ فِيهِمْ قُوَّةٌ

عَلَيْهِمْ فَإِنْ ضَعُفُوا تَعَيَّنَ / عَلَى مَنْ يَلِيهِمْ وَهَلُمَّ جَرًّا حَتَّى يَكْتَفُوا وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَيْضًا عَلَى

مَنْ عَيْنُهُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا وَلَا مَعْنَى لِلتَّعَيُّنِ إِلَّا وَجُوبَ الْفَرَضِ عَيْنًا ، وَقَوْلُ الْمُهْلَبِ يُخَالِفُ

هَذَا فَتَأَمَّلْهُ.

٢٨ - بَابُ الْكَافِرِ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ ثُمَّ يُسَلِّمُ فَيُسَدِّدُ بَعْدُ وَيُقْتَلُ

يُرِيدُ أَنَّ الْقَاتِلَ ^(٤) الْأَوَّلَ كَانَ كَافِرًا وَتَوَبَّتْهُ إِسْلَامُهُ وَالْمُرَادُ الْحَرْبِيُّ . (٥)

٣١٧ - (يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ) أَيْ: يَتَلَقَّاهُمَا بِالْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ وَاسْتَحْسِنَ تَقْدِيمُ

هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي لَمَّا سَتَعْرِفْهُ إِذَا تَأَمَّلْتَ حَدِيثَهُ . (٦)

(*) - نَقْلُهُ إِرْشَادُ السَّارِي ٥ / ٥٧

٣١٦ - تَقْدِيمُ هَذَا الْحَدِيثِ بِرَقْمٍ : ٢٩٣

(١) - مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ طَمَسَ فِي الْأَصْلِ .

(٢) - يَنْظُرُ التَّوْضِيحُ ج ٣ (٢٧٦٧) ص : ٢٥

(٣) - أَيْ : الْمَالِكِيَّةُ وَيَنْظُرُ الْقَضِيَّةُ فِي الْقَوَانِينِ الْفَقْهِيَّةِ ص : ١٦٣ وَفَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ١ / ٣٩١

(٤) - فِي النِّسْخِ : الْكَافِرُ الْقَاتِلُ .

(٥) - الْكَلَامُ لِلزَّرْكَشِيِّ فِي التَّنْقِيحِ (١٢٩ / ١)

٣١٧ - قَالَ الْبُخَارِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ ، يَقْتُلُ

أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ : يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ، ثُمَّ يُتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ ،

فَيُسْتَشْهَدُ) .

(٦) يَأْتِي بِرَقْمٍ : ٣١٨

وَوَجْهَ تَقْدِيمِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَاضِحٌ : وَذَلِكَ أَنْ مُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ صَرِيحَةٌ ، وَحَدِيثُ

أَبِي هُرَيْرَةَ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ لِلْمُسْتَشْهَدِ وَالْقَاتِلِ ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَصٌّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَدَلَالَةٌ عَامَّةٌ

وَعَلَيْهِ أَبَى هَرِيرَةَ ذَكَرَتِ الْقَضِيَّةُ فِيهِ فِيهِمَا ، ثُمَّ هِيَ خَاصَّةٌ بِمَعْنَاهُ - وَإِنْ كَانَتِ الْعَبْرَةُ بِعَرْمِ اللَّفْظِ لَا بِمَعْنَاهُ

السَّبَبِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ)

أبَدَى ابْنُ الْمُنَيَّرِ الْحَكَمَةَ الْبَاعِثَةَ لَهُ ^(١) عَلَى عَدُوِّهِ - أَنْ يَقُولَ فِي التَّرْجَمَةِ:

(فَيُسْتَشْهَدُ) مَعَ أَنَّهَا الَّتِي فِي الْحَدِيثِ إِلَى قَوْلِهِ: «فَيُسَدَّدُ» فَقَالَ: «صَنَعَ ذَلِكَ لِيُنَبِّهَ عَلَى

أَنَّ الشَّهَادَةَ إِحْدَى وَجُوهِ التَّسْيِيدِ وَإِنَّ كُلَّ تَسْيِيدٍ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَتِ الشَّهَادَةُ أَفْضَلَ لَكِنَّ

دُخُولَ الْجَنَّةِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الشَّهِيدِ الْمُسَدَّدِ بِالشَّهَادَةِ وَبَيْنَ الْمُسَدَّدِ بِغَيْرِ الشَّهَادَةِ ، وَالْإِسْلَامُ

بِمَجَرَّدِ تَسْيِيدٍ كَافٍ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ فَجَعَلَ الْبَخَارِيُّ هَذَا الْكَلَامَ فِي التَّرْجَمَةِ بِمَعْنَى

الْحَدِيثِ وَإِزَالَةَ لَوْهَمٍ مِنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِمَنْ اسْتَشْهَدَ. ^(٢)

٣١٨ - (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْهَمُ لِي . فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدٍ ابْنِ

الْعَاصِ لَا تُسْهِمُ لَهُ) الْقَائِلُ: هُوَ أَبَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي

مُبَهَمَاتِهِ تَبَعًا لِلْخَطِيبِ . ^(٣) (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ) / بِقَافَيْنِ [٤١٦/ب

مَفْتُوحَيْنِ وَاسْمُهُ: النُّعْمَانُ ^(٤) رَجُلٌ مُسْلِمٌ قَتَلَهُ أَبَانُ فِي حَالِ كُفْرِهِ وَكَانَ إِسْلَامُ أَبَانٍ

(٧) - الضمير يعود إلى البخاري - رحمه الله -

٣١٨ - قَالَ الْبَخَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ

سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بَعْدَ مَا أَفْتَحُوهَا ،

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَسْهِمُ لِي ، فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ: لَا تُسْهِمُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ ، فَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ: وَاعْجَبًا لَوَبَّرَ ، تَدُلُّ عَلَيْنَا

مِنْ قَدُومِ ضَائِنٍ ، يَنْعَى عَلَيَّ قَتْلَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ ، أَكْرَمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدَيَّ ، وَلَمْ يُهْنِ عَلَى يَدَيْهِ .

قَالَ: فَلَا أَذْرِي أَسْهَمَ لَهُ أَمْ لَمْ يُسْهِمَ لَهُ .

(٢) - ينظرا لفتح ٤٠ / ٦

(٣) - هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي . الحافظ الإمام محدث الشام والعراق توفى: ٤٦٣

هـ له تصانيف منها: المؤلف والمختلف ، ومعجم الرواة ، السابق واللاحق ... الخ تذكرة الحفاظ ٣ /

١١٣٥ فما بعدها . وينظر قول النووي والخطيب في المستفاد ٢ / ١٢٦٤

(٤) - النعمان بن قوقل ، وقيل: النعمان بن ثعلبة ، وثعلبة يدعى قوقلاً ، قاله أبو عمر وشهد بدمراً قاله =

بَيْنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَخَيْبَرَ وَهُوَ الَّذِي أَجَارَ ^(١) عَثْمَانَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ حِينَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَسُولًا إِلَى مَكَّةَ. ^(٢)

قال أبو الفرج : « ولا أدري من يُعْنَى بابنِ قَوْقِلٍ إِلَّا أَنَّ النُّعْمَانَ بْنَ مَالِكٍ بْنَ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، وَثَعْلَبَةُ هُوَ قَوْقِلٌ ^(٣) كَانَ يَقُولُ لِلخَائِفِ : قَوْقِلِ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّكَ أَمِنٌ . » ^(٤)
وَقُتِلَ النُّعْمَانُ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا وَالَّذِي قَتَلَهُ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ ^(٥) ، وَقُتِلَ مِنَ الْقَوَائِلِ [يَوْمَئِذٍ] الْعَبَّاسُ بْنُ عَبَادَةَ ^(٦) قَتَلَهُ صَفْوَانُ أَيْضًا. ^(٧)

(وَأَعْجَبًا) ^(٨) أصله : وَاَعْجَبِي فَأُبْدِلَتْ كَسْرَةُ الْبَاءِ فَتَحَةً وَالْيَاءُ أَلْفًا كَمَا فَعَلَ فِي (يَا أَسْفَا) وَ(يَا حَزْنَا) وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى اسْتِعْمَالِ (وَا) حَرْفَ نِدَاءٍ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ كَمَا يَقُولُهُ الْمُبَرَّدُ. ^(٩)
(لَوْبَّرٍ) بِإِسْكَانِ الْبَاءِ دُوَيْبَّةٌ تُشَبِّهُ السَّنَّوْرَ وَالْجَمْعُ : وَبَارٌ . ^(١٠) وَيُرْوَى بِفَتْحِ الْبَاءِ مِنْ

= موسى بن عقبة ، واستشهد يوم أحد . أسد الغابة ٤ / ٥٦٢ - ٥٦٣

(١) - في ن : أحوال .

(٢) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١٢٩ / أ)

(٣) - معنى قوله : (قَوْقِلِ) أى : أقعد حيث شئت .

(٤) - ينظر تلقيح فهوهم أهل الأثر لأبى الفرج ابن الجوزى ص : ٢٦١ فيه معنى هذا القول و التنقيح (١٢٩ / أ)

(٥) - قال ابن حجر فى الفتح ٦ / ٤١ : « وذكر بعض أهل المغازى أن صفوان بن أمية هو الذى قتله (أى : النعمان) وهو مرجوح بهذا الحديث الذى فى البخارى ، أو لعلهما جميعاً اشتركا فى قتله . »

(٦) - هو عباس بن عباد بن نضلة الأنصارى الخزرجى شهد بيعة العقبة وقيل : شهد العقبتين ، وأخى النبى - صلى الله عليه وسلم - بينه وبين عثمان بن مظعون . قتل يوم أحد . أسد الغابة ٣ / ٥٥ - ٦٠

(٧) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١٢٩ / أ)

(٨) - طمس فى الأصل .

(٩) - ينظر المقتضب ٤ / ٢٣٣ حيث قال : « وتقع (وا) فى الندبة ، وفيما مددت به صوتك كما تمده بالندبة . » وشواهد التوضيح ٢١٢ قال فيه ابن مالك : « ورأيه فى هذا صحيح . »

وقال العينى فى العمدة ١٤ / ١٢٤ : (واعجبا) بالتثنية ويروى بدونه وكلمة (وا) هنا اسم لأعجب وانتصاب (عجبا) به .

(١٠) - ينظر اللسان مادة (وب ر) وا لوبَّرُ : بالتسكين : دويبة على قدر السنور ، غبراء أو بيضاء من دواب الصحراء حسنة العينين شديدة الحياء ،، والجمع : وَبَرٌ وَبُورٌ وَبَارٌ وَوَبَارَةٌ وَبَارَةٌ . «

من وَبَرَ الإِبِلَ فَعَلَى الْأَوَّلِ شَبَّهُ فِي قُدُومِهِ يَوْبَرُ تَدَلَّى مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَعَلَى الْثَانِي شَبَّهُ فِي حَقَارَةِ شَأْنِهِ بِالْوَبَرِ الَّذِي لَا خَطْبَ لَهُ . ^(١) (تَدَلَّى) أَيْ: انْحَدَرَ وَقَدْ رُوِيَ كَذَلِكَ وَرُوِيَ: (تَرَدَّى) ^(٢) وَالْكُلُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ . (مِنْ قَدُومٍ ضَائِنٍ) أَيْ: مِنْ طَرَفٍ جَبَلٍ وَ(ضَائِنٍ) اسْمُ جَبَلٍ فِي أَرْضِ دَوْسٍ ^(٣) وَ(قَدُومٍ) بَفَتْحِ الْقَافِ ثَنِيَّةٌ بِهِ ، وَنَحْوَهُ لِأَبِي ذَرٍّ وَضَبَطَهُ الْأَصِيلِيُّ بِضَمِّ الْقَافِ . ^(٤)

قال ابنُ بَطَّالٍ: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ قَادِمٍ مِثْلَ رَاكِعٍ وَرُكُوعٍ وَسَاجِدٍ وَسُجُودٍ وَيَكُونُ الْمَعْنَى: تَدَلَّى عَلَيْنَا مِنْ سَاكِنِي ضَائِنٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَصَفٌ بِهِ وَفِي الْكَلَامِ حَذَفَ أَيْ: مِنْ ذَوِي قَدُومٍ / وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ تَدَلَّى عَلَيْنَا مِنْ مَكَانٍ قَدُومٍ .» ^(٥)

وقال أبو عُبَيْدٍ ^(٦): «رَوَاهُ النَّاسُ عَنِ الْبَخَارِيِّ (ضَائِنٍ) بِالنُّونِ إِلَّا الْهَمْدَانِي ^(٧) فَإِنَّهُ رَوَاهُ: (مِنْ قَدُومٍ ضَالٍ) بِاللَّامِ وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَالضَّالُّ: السَّدْرُ الْبَرِّيُّ .» قال ابنُ بَطَّالٍ: «إِنَّمَا سَكَتَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ أَبَانَ فِي قَوْلِهِ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْمِ بِهِ

(١) - ذكر هذا أيضاً الصحاح واللسان مادة (وب ر)

(٢) - ينظر التنقيح (١ / ١٢٩)

(٣) - نقله عن التنقيح (١ / ١٢٩)

يرى أبو عبيد البكري أن الصواب في الرواية: (قدوم ضال) قال: «وأما إضافة هذه الثنية إلى الضائن فلا أعلم لها معنى .» معجم ما استعجم ٣ / ١٠٥٢ فما بعدها .

(٤) - ينظر التنقيح (١ / ١٢٩)

(٥) - انظر العمدة ١٤ / ١٢٤

(٦) - هو أبو عبيد البكري وينظر قوله هذا في معجم ما استعجم ٣ / ١٠٥٤

(٧) - هو الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني مؤرخ ، عالم بالأنساب ، عارف بالفلك والفلسفة توفي سنة ٣٣٤ هـ له : الإكليل ، وسرائر الحكمة ، واليعسوب . انباه الرواة ١ / ٢٩٧

بشئٍ يَنْقُصُ دِينَهُ إِنَّمَا نَقَصَهُ بِقَلَّةِ الْعَشِيرَةِ أَوْ بِضَعْفِ الْمَنَّةِ . (١)

(يَنْعَى عَلَى) أى: يَعِيبُ عَلَى بفتح العينِ الْمُهْمَلَةِ مِنْ (يَنْعَى) (٢) (أَكْرَمَهُ اَللَّهُ عَلَى يَدَيَّ) بتشديد الياءِ تَثْنِيَّةٌ يَدٍ يعنى : أَنَّهُ كَانَ إِكْرَامُ ذَلِكَ الْمُسْلِمِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى يَدَيْهِ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ . (وَلَمْ يُهْنَى عَلَى يَدَيْهِ) (٣) يَعْنِي : لَمْ يُقَدَّرْ مَوْتِي بِقَتْلِهِ إِيَّايَ كَافِرًا (فَلَا أُدْرِي أَسْهَمَ لَهُ أَوْ لَمْ يُسْهِمْ) (٤) فِيهِ حَذْفُ الْهَمْزَةِ إِذِ الْأَصْلُ لَا أُدْرِي أَسْهَمَ لَهُ؟ وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ: «وَلَمْ يُقْسِمَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» (٥)

٣٠ - بَابُ الشَّهَادَةِ سَبْعُ سَوَى الْقَتْلِ

سَاقَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

٣١٩ - (الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْغَرِيقُ) (٦) وَصَاحِبُ الْهَدْمِ

وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)

وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَى ابْنِ بَطَّالٍ مُطَابَقَةُ التَّرْجَمَةِ لِلْحَدِيثِ فَقَالَ: «هَذَا دَلِيلٌ أَنَّ

(١) - ينظر التوضيح ج ٣ (٢٧٦٧) ص ٢٦ دون عزو إليه .

(٢) - ينظر اللسان (ن ع ا) قال : « وَنَعَى عَلَيْهِ الشَّيْءَ يَنْعَاهُ : قَبَّحَهُ وَعَابَهُ عَلَيْهِ وَوَبَّخَهُ . »

(٣) - طمس في الأصل .

(٤) - وهذا من قول ابن عيينة أو من دونه إلى شيخ البخاري . العمدة ١٤ / ١٢٥

(٥) - سنن أبي داود الجهاد — باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له . (١٦٦ / ٣)

٣١٩ - قال البخاري - رحمه الله - : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : الْمَطْعُونُ ، وَالْمَبْطُونُ ،

وَالْغَرِيقُ ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) .

(٦) - في الصحيح : الغرق .

البُخَارِيُّ مَاتَ وَلَمْ يَهْذُبْ كِتَابَهُ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُدْخَلَ فِي التَّرْجَمَةِ حَدِيثَ مَالِكٍ وَفِيهِ :
« أَنَّ الشَّهَادَةَ سَبْعَةٌ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (١)

قال ابن المنير: « وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تَنْحَصِرُ

فِي الْقَتْلِ، بَلْ لَهَا أَسْبَابُ أُخَرُ ، وَتِلْكَ الْأَسْبَابُ أَيْضًا اخْتَلَفَ الْأَحَادِيثُ / فِي عَدِّهَا فَفِي [٤١٧/ب] بَعْضُهَا خَمْسَةٌ وَهُوَ الَّذِي صَحَّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَوَافَقَ شَرْطَهُ (٢) وَفِي بَعْضِهَا سَبْعَةٌ وَلَمْ يُوَافِقْ شَرْطَهُ فَتَنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي التَّرْجَمَةِ إِذَا نَأَى بَأَنَّ الْوَارِدَ فِي عَدِّهَا مِنْ الْخَمْسَةِ وَالسَّبْعَةِ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى التَّحْدِيدِ الَّذِي لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ، بَلْ هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ خُصُوصٍ فِيمَا ذَكَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَصْرِهَا. » (٣)

قال الزُّرْكَشِيُّ: « قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: التَّرْجَمَةُ مُخَالَفَةٌ لِلْحَدِيثِ . قُلْتُ: بَلْ أَشِيرُ (٤)
بِالتَّرْجَمَةِ إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ وَرَدَ لَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ. » (٥) هَذَا نَصُّهُ وَهُوَ كَمَا رَأَيْتَ
عَيْنُ كَلَامِ ابْنِ الْمُنِيرِ نَسَبَهُ إِلَى نَفْسِهِ صَرِيحًا.

٣١ - [بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ

الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ ... إِلَى قَوْلِهِ: غَفُورًا رَحِيمًا] (٦)

(١) - ينظر الموطأ: ٢٣٤/١ وينظر قول ابن بطال في المتوارى ص ١٥٤ والفتح ٤٣/٦

(٢) - قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسى: « واعلم أن شرط البخارى ومسلم أن يُخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون اسناده متصلاً غير مقطوع وإن كان للصحابى راويان فصاعداً فحسن وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد إذا صحَّ الطريق إلى ذلك الراوى أخرجه .

إلا أن مسلماً أخرج أحاديث قوم ترك البخارى حديثهم لشبهة وقعت فى نفسه وأخرج مسلم أحاديثهم لإزالة الشبهة . » إرشاد السارى ١٩/١ - ٢٠ ولامع الدرارى ٨٨/١ .

(٣) - ينظر المتوارى ص: ١٥٤ والفتح ٤٣/٦

(٤) - فى التنقيح: أشار .

(٥) - التنقيح (١٢٩/ب)

(٦) - النساء من الآية: ٩٥ - ٩٦

٣٢٠ - (فَنَزَلَتْ: « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ) صدرُ الحديث: (سَمِعْتُ الْبِرَاءَ ^(١) قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » دَعَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - زَيْدًا ^(٢) فَجَاءَ بِكَتِفٍ فَكَتَبَهَا وَشَكَى ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ فَنَزَلَتْ: « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ »)

سأل ابنُ المنيرِ لِمَ كَرَّرَ الرَّاوي الآيةَ وَهَلَّا اقْتَصَرَ عَلَى « غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ » ؟

وَأَجَابَ بِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ وَالنُّعْتَ لَا يَجُوزُ فَصْلُهُمَا عَنِ أَصْلِ الْكَلَامِ فَلَا بُدَّ أَنْ تُعَادَ الْآيَةُ الْأُولَى حَتَّى يَتَّصِلَ بِهَا الِاسْتِثْنَاءُ أَوِ النَّعْتُ. ^(٣)

قلتُ: ليس هذا فصلاً ولا يَضُرُّ ذِكْرُهُ مَجَرَّدًا عَمَّا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ حِكَايَةَ الزَّائِدِ عَلَى مَا نَزَلَ أَوَّلًا فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْغَرَضُ وَلِهَذَا قَالَ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ عَنْ زَيْدٍ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: « غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ » ^(٤) فَمَاذَا يَعْتَذِرُ بِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَصِلِ الِاسْتِثْنَاءُ أَوِ النَّعْتُ بِمَا / قَبْلَهُ وَالْحَقُّ أَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ سَائِغٌ. ثُمَّ اسْتَشْنَى أُولَى الضَّرَرِ بِفَقْدِهِمُ التَّسْوِيَةِ بِـ

٣٢٠ - قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبِرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ: « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ». دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا، فَجَاءَ بِكَتِفٍ فَكَتَبَهَا، وَشَكََا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَتَزَلَتْ: « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ ».

(١) - هو البراء بن عازب سبقت ترجمته في (٣٩٨ / ب)

(٢) - هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري النجاري، أبو سعيد، صحابي مشهور كتب الوحي، مات سنة: ٤٥ هـ وقيل غير ذلك. تقريب التهذيب ١ / ٣٢٦

(٣) - ينظر إرشاد الساري ٦٠ / ٥

(٤) - ينظر الفتح ٤٥ / ٦ : «... أن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أملى على: (لا يستوى القاعدون والمجاهدون في سبيل الله) قال فجاءه ابنُ أمِّ مكتوم وهو يُمْلِئُهَا عَلَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ - وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى - فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ... »

المقاعدين للعدو وبين المجاهدين ؛ إذ الحكم المتقدم عدم الاستواء فيلزم ثبوت الاستواء لمن استثنى ضرورة أنه لا واسطة بين الاستواء وعدميه . (*)

٣٣ - [باب التحريض على القتال، وقول الله عز وجل :

« حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ » ^(١)

٣٢١ - (اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ)

قال الداودي : « إنما قال ابن رَوَاحَةَ : لاَهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ . ^(٢) فَأَتَى بِهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَلَى الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا يَتَّزَنُ هَكَذَا . » ^(٣)

قلت : هذا توهيم للرواة من غير داع إليه فلا يمتنع أن يكون ابن رَوَاحَةَ قال : (اللَّهُمَّ) بِالْفِ وَلاَمٍ عَلَى جِهَةِ الْخَزْمِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى أَوَّلِ الْبَيْتِ حَرْفًا فِصَاعِدًا إِلَى أَرْبَعَةِ وَكَذَا عَلَى أَوَّلِ النِّصْفِ الثَّانِي حَرْفًا أَوْ اثْنَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ هَذَا أَمْرٌ لَا نِزَاعَ فِيهِ بَيْنَ الْعَرُوضِيِّينَ ^(٤) وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِامْتِنَاعِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْسِنُوهُ وَلَا قَالَ أَحَدٌ : إِنَّ

(*) - نقله إرشاد الساري ٥ / ٦٠ - ٦١

(١) - الأنفال من الآية : ٦٥

٣٢١ - قال البخاري : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ ، فَإِذَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَخْفِرُونَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَيْدٌ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ مِنَ النَّصَبِ وَالْجُوعِ ، قَالَ : (اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ . فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ) .

(٢) - ينظر ديوان عبد الله بن رَوَاحَةَ (د ، وليد قصاب) ص : ١٤١ ورواية البيت فيه كما قاله الداودي :

لاَهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ

وهومن مشطور الرجز وبعده في الديوان :

فارحم الأنصار والمهاجرة

والعن إلهي عضلاً والقسارة

هم كلفونا ثقل الحجارة

(٣) - ينظر التنقيح (١٢٩ / ب) والعمدة ١٤ / ١٣١

(٤) - ينظر الكافي في العروض والقوافي ص : ١٤٣ . والقوافي ص : ٨٧ فما بعدها . وفيه : « وقد خزموا

الْخَزْمُ يَقْتَضِي إِلْغَاءَ مَا هُوَ فِيهِ عَلَى أَنْ يُعَدَّ شِعْرًا ، نَعَم الزِّيَادَةُ لَا يُعْتَدُ بِهَا فِي الْوَزْنِ
وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ النَّظْمِ مَا بَعْدَهَا فَكَذَا مَا نَحْنُ فِيهِ. (١)

٣٤ - [بَابُ حَفْرِ الْخَنْدَقِ]

٣٢٢ - (عَلَى مُتُونِهِمْ) جَمْعُ مَتْنٍ وَهُوَ مَا يَكْشِفُ (٢) الصَّلْبَ مِنَ الْعَصَبِ وَاللَّحْمِ. (٣)

(عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِيَْنَا ..) (٤)

قال الزَّرْكَشِيُّ: « هذا هو الصَّوَابُ وَفِي نُسَخَةٍ : (على الإسلام) وَلَيْسَ بِمَوْزُونٍ . » (٤)
قلت : لكنَّ كَوْنَهُ غَيْرُ مَوْزُونٍ لَا يُعَدُّ خَطَأً فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ نَثْرًا مُسَجَّعًا (٥)
وَإِنْ وَقَعَ بَعْضُهُ مَوْزُونًا ، وَمَنْ ذَا الَّذِي نَقَلَ لَنَا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا هَذِهِ الْقِطْعَةَ عَلَى أَنَّهَا كَلَامٌ
مَوْزُونٌ بَحِيثٌ إِذَا رُويَ أَحَدٌ شَيْئًا لَا يَدْخُلُ فِي الْوَزْنِ حُكْمَ بِخَطَائِهِ .

٣٣ - (لَوْ لَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا)

= بستة أحرف ، ، وما زاد عن الحرفين في الخزم فهو شاذٌّ وَقُبْحُهُ عَلَى قَدَرِ زِيَادَتِهِ . «

(١) - نقله إرشاد الساري ٦٢ / ٥

٣٢٢ - قال البخاري : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَعَلَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْفِرُونَ الْخَنْدَقَ حَوْلَ الْمَدِينَةِ ، وَيَقْلُونَ التُّرَابَ
عَلَى مُتُونِهِمْ ، وَيَقُولُونَ :

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا * عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِيَْنَا أَبَدًا
وَالَّذِي عَلَيْهِ بُيُوتُهُمْ ، وَيَقُولُ : (اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ . فَبَارِكْ فِي الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ) .

(٢) - كَذَا فِي النُّسخِ . وَيَبْدُو أَنَّ الصَّوَابَ : يَكْتَنِفُ . كَمَا هُوَ فِي الصَّحَاحِ مَادَّةُ (م ت ن)

(٣) - يَنْظُرُ الصَّحَاحُ مَادَّةُ (م ت ن)

(٤) - هَذَا عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الرِّجْزِ وَهُوَ مَعَ صَدْرِهِ هَكَذَا :

نحن الذين يابيعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

وهو ما قاله الصحابة - رضوان الله عليهم - يوم حفر الخندق ، ينظر البخاري : الجهاد - باب حفر الخندق

وفي الفتح ٤٦ / ٦

(٤) - التنقيح (١٢٩ / ب)

(٥) - فِي النُّسخِ : مُسَجَّعًا .

٣٢٣ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: «هَكَذَا رُويَ وَصَوَابُهُ فِي الْوَزْنِ:

لَا هُمْ أَوْ تَاللهُ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا» (١)

قلت: هذا عجيب فإن / النبي - صلى الله عليه وسلم - هو المُمَثِّلُ (٢) بِهَذَا الْكَلَامِ [٤١٨/ب]

وَالْوَزْنُ لَا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ الشَّرِيفِ غَالِبًا. (٣)

← اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَقُولُ التُّرَابَ ، وَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : (لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا ، وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْنَا ، وَثَبَّتَ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا ، إِنْ الْأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا ، إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْنَا) .

(١) - ينظر التنقيح (١٢٩ / ب)

(٢) - في النسخ : الممثل .

وأصل البيت لعبد الله بن رواحة ينظر ديوانه (د ، وليد قصاب) ص : ٥١ ، ١٠٦ وهو مما ارتجزه في حفر الخندق ومعه أبيات أخرى :

يارب لولا أننت ما اهتدينا
ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكنية علينا
وثبت الأقدام إن لاقينا
إن الكفار قد بغوا علينا
وإن أرادوا فتنة أبينا

(٣) - ومن غير الغالب ما جاء عفواً دون قصد للشعر ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - :

هل أنت إلا إصبع دميست وفي سبيل الله ما لقيست

وقوله :

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

وقد أكد المختصون من العلماء بأن هذا وأمثاله خارج عن الشعر ولا يدخل فيه بأي حال من الأحوال ، ومن هذا القبيل ما جاء في القرآن الكريم من بعض الآيات الموزونة كقوله تعالى : « الحامدون السائحون الراكعون الساجدون » التوبة من الآية : ١١٢ وقوله : « أوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم » النمل من الآية : ٢٣ وقوله : « مسلمات قانتات تائبات عابدات سائحات » التحريم من الآية : ٥

فإذا قطعنا الآيات السابقة تقطيعاً شعرياً وجدنا الآية الأولى من الرجز المجزوء والثانية من الرمل المجزوء ، والثالثة من الرمل التام . ولكنها قطعاً ليست بشعر كما تقدم . « وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين » يس الآية : ٦٩ ولن يريد المزيد فليتنظر نكت الانتصار ص : ٢٧٢ فما بعدها حيث أورد الكثير من الآيات التي تمسك بها الملحدون وما أنشدوا نحوها من الأبيات .

(إِنَّ الْأُولَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا)

هكذا روى أنه - عَلَيْهِ السَّلَام - تمثل به (١) وليس يمتزَن على هذه الصورة فيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ نَظْمُ هَذَا الْكَلَامِ أَوَّلًا قَالَ:

إِنَّ الْأُولَى هُمْ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا.

وَيُرَوَّى:

إِنَّ الْأَعَادِي بَغَوْا (٢) عَلَيْنَا (٣)

ولا يَتَزَن إلا بزيادة (هَمْ) أو (قَدْ) إِنْ كَانَتِ الرَّوَايَةُ بِتَسْكِينِ يَاءِ الْأَعَادِي (٤) وَإِنْ كَانَتْ بِتَحْرِيكِهَا وَهُوَ الظَّاهِرُ فَالْوَزَنُ مُسْتَقِيمٌ بِدُونِ تَقْدِيرِ (٥) وَالْجُزْءُ الثَّانِي دَخَلَ الزَّحَافُ الْمُسَمَّى بِالْخَبَلِ (٦) بِاللَّامِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْجُمْلَةِ وَلَيْسَ وَجُودُهُ بِالَّذِي تَقْتَضِيهِ انْكَسَارُ الْوَزَنِ.

٣٧ - [بَابُ فَضْلِ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ]

٣٢٤ - (مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ) أَرَادَ أَنْ يَشْفَعَ الْمُنْفِقُ مَا يُنْفِقُهُ مِنْ دِينَارٍ أَوْ دِرْهَمٍ أَوْ

سِلَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(١) - وأصله لعبد الله بن رواحة كما سبق .

(٢) - في النسخ : قد بغوا .

(٣) - ينظر الرواية في التنقيح (١٢٩/ ب) ورواية الديوان :

إِنَّ الْكُفَّارَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا

(٤) - لأن البيت يتزن هكذا : مستفعِلن مستفعِلن فعولن .

(٥) - ووزنه : مستفعِلن فعَلْتُن فعولن .

وعلى الوجهين فهو من البحر السريع .

(٦) - هو حذف الثاني والرابع الساكنين مثل : مستفعِلن تصير إلي : فعَلْتُن . ينظر الوافي في

العروض والقوافي ص : ٢٠٧ وشرح تحفة الخليل ص : ٤٧

٣٢٤ - قال البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ ، كُلُّ خَزَنَةٍ بَابٍ : أَيُّ فُلٍ هَلَمْ) . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ذَلِكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنِّي لَا زُجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ) .

قال الدَّوْدِيُّ: «يَقَعُ الزَّوْجُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَهُوَ هُنَا عَلَى الْوَاحِدِ.»^(١)

(أَيُّ قُلٍّ) بِضَمِّ اللَّامِ وَإِسْكَانِهَا أَيْ: يَا فُلَانٌ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْوُ تَرْخِيمُ فُلَانٍ أَوْ لَا ؟
وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ تَرْخِيمًا لَهُ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «لَأَنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا بِسُكُونِ اللَّامِ.»^(٢)
قُلْتُ: لَمْ يَذْكَرِ الْقَاضِي غَيْرَ الضَّمِّ فَإِنَّهُ قَالَ: «هُوَ تَرْخِيمُ يَا فُلَانُ.»^(٣) عَلَى لُغَةٍ يَا
حَارُ.^(٤)

قال سيبويه: «لَيْسَتْ تَرْخِيمًا وَإِنَّمَا هِيَ صِيغَةُ مُرْتَجَلَةٍ فِي النِّدَاءِ وَقَدْ جَاءَتْ فِي غَيْرِ
النِّدَاءِ وَلِهَذَا قَالَ:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ قُلٍّ»^(٥)

وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ تَرْخِيمُ (فُلَانٍ) يَقُولُونَ: حُذِفَتِ النُّونُ لِلتَّرْخِيمِ وَالْأَلْفُ إِسْكَانُهَا. ^[١/٤١٩]
وَتَفْتَحُ اللَّامُ وَتُضَمُّ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْمَعْرُوفَيْنِ. / وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَمْ يَضْبِطْهُ
إِلَّا بِالضَّمِّ.

(١) - ينظر التنقيح (١٢٩ / ب) والعمدة ١٤ / ١٣٥

(٢) - التنقيح (١٣٠ / أ)

(٣) - ينظر المشارق ٢ / ١٥٨

(٤) - يعنى لغة من لا ينتظر ، فيبقيه على الضم .

(٥) هذا عجز بيت وصدره:

تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتُلْ

وهو من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجلي وصف فيها أشياء كثيرة،

وَاللُّجَّةُ: بَتَحِ اللَّامِ الْجَلْبَةِ وَاخْتِلَاطِ الْأَصْوَاتِ فِي الْحَرْبِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: (عَنْ قُلٍّ) حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (قُلٍّ) فِي غَيْرِ النِّدَاءِ فَجَرَّهَا بِحَرْفِ الْجَرِّ، قَدْ عَلِمَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
تَرْخِيمًا لـ (فُلَانٍ)؛ وَإِنَّمَا هُوَ صِيغَةُ مُرْتَجَلَةٍ.

وَيَنْظُرُ هَذَا الشَّاهِدُ فِي سَبِيوِيَّةِ (هَارُونَ) ٢ / ٢٤٨ و ٣ / ٤٥٢ وَشَرْحُ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعْيشَ ١ / ٤٨ ، ٥ / ١١٩

وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٤ / ٤٢ وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلَ ٣ / ٢٧٨ وَالْعَيْنِيُّ عَلَى هَامِشِ الْأَشْمُونِيِّ ١ / ١٦١ وَالْهَمْعُ ٣ / ٦٠

- وَيَنْظُرُ قَوْلُ سَبِيوِيَّةِ فِي الْكِتَابِ (هَارُونَ) ٢ / ٢٤٨ وَنَصَّهُ: «وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ: يَا قُلٍّ أَقْبَلِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ
يَجْعَلُوهُ اسْمًا حَذَفُوا مِنْهُ شَيْئًا يَثْبِتُ فِيهِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، وَلَكِنْهُمْ بَنَوْا الْاسْمَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَجَعَلُوهُ
بِمَنْزِلَةِ دَمٍ. وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَقُولُ: يَا قُلٍّ فَإِنْ عَنَّا أَمْرًا قَالُوا: يَا قُلَّةُ. وَهَذَا الْاسْمُ
اخْتَصَّ بِهِ النِّدَاءُ؛ وَإِنَّمَا بَنَى عَلَى حَرْفَيْنِ لِأَنَّ النِّدَاءَ مَوْضِعُ التَّخْفِيفِ... وَأَمَّا فُلَانٌ فَإِنَّمَا هُوَ كُنْيَاةٌ عَنْ
اسْمٍ سُمِّيَ بِهِ الْمَحْدُثُ عَنْهُ خَاصًّا غَالِبًا. وَقَدْ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَبَنَاهُ عَلَى حَرْفَيْنِ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَالَ أَبُو
النَّجْمِ:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ قُلٍّ .

(٦) - ينظر التنقيح (١٣٠ / أ)

(ذاك الذى لا توى^(١) عليه) توى: مقصور أى: لا بأس عليه . (٢) هَذِهِ الرَّوَايَةُ .
وقال ابنُ فارسٍ: «يُمَدُّ أَيْضًا» . (٣) والمعنى أن هذا الرجل لا بأس عليه أن يَتْرُكَ بابًا
وَيَدْخُلَ مِنْ آخَرٍ .

٣٨ - بابُ فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَارِيًّا أَوْ خَلَفَهُ بِخَيْرٍ

(خَلَفَهُ) بتخفيف اللّام أى: أقامَ بعدهُ فيهم وقامَ عنه بما كان يَفْعَلُهُ . (٤)

٣٢٥ - (لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ بَيْتًا بِالْمَدِينَةِ غَيْرَ بَيْتِ أُمِّ سَلِيمٍ^(٥)) يُرِيدُ عَلَى سَبِيلِ
الْعَادَةِ وَالكَثْرَةِ وَإِلَّا فَقَدْ دَخَلَ عَلَى أَحْتِهَا أُمِّ حَرَامٍ^(٦) ثُمَّ قِيلَ الْمَعْنَى بَيْتًا مِنْ بُيُوتِ
النِّسَاءِ اللَّاتِي لَسَنَ بِمُحَرَّمٍ لَهُ . (٧) (إِنِّي أَرْحَمُهَا قَتَلَ أَخُوها مَعِي) هُوَ حَرَامُ بْنُ
مِلْحَانَ^(٨) وَالْمَرَادُ بِالْمَعْيَةِ الصُّحْبَةِ الْإِنْفَةِ . (٩) أَيْ: قَتَلَ مَعَ صُحْبَتِي وَفِي نُصْرَتِي

(١) - طمس فى الأصل .

(٢) - جاء فى اللسان مادة (ت و ا) : « والتوى : مقصور الهلاك وفى الصحاح هلاك المال ... وفى
حديث أبى بكر (ذلك الذى لا توى عليه) أى : لا ضياع ولا خسارة ، وهو من التوى الهلاك . »

(٣) - ينظر مجمل اللغة ١ / ١٥١ : « التواء : الهلاك ، ويقصر . » وفى مقاييس اللغة ١ / ٣٥٧
: « يقال : تَوَى يَتَوَى تَوًى وتَوَاءً . »

(٤) - نقله عن التنقيح (١ / ١٣٠)

٣٢٥ - قال البخارى : حَدَّثَنَا مُوسَى : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ بَيْتًا بِالْمَدِينَةِ غَيْرَ بَيْتِ أُمِّ سَلِيمٍ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِ ، فَقِيلَ لَهُ ،
فَقَالَ : (إِنِّي أَرْحَمُهَا ، قَتَلَ أَخُوها مَعِي) .

(٥) - أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية والدة أنس بن مالك اسمها : سَهْلَةٌ أَوْ رَمِيلَةٌ . أَوْ مَلِيكَةٌ .
أَوْ أُنَيْسَةٌ . وهى الغميصاء ، اشتهرت بكنيتها وكانت من الصحابيات الفاضلات . ماتت فى خلافة
عثمان . تقريب التهذيب ٢ / ٦٦٨

(٦) - سبقت ترجمتها فى (٤٠٧ / ١)

(٧) - ينظر القول فى التنقيح (١ / ١٣٠)

(٨) - هو حرام بن ملحان الأنصارى خال أنس بن مالك . شهد بدرًا وأحدًا وقتل فى بئر معونة
أسد الغابة ١ / ٤٧٣

(٩) - عن ط . وفى سائر النسخ : الليقة .

فإنه إنما قُتِلَ بِبِيرٍ مَعُونَةٍ وَلَمْ يَحْضُرْهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقد ظهرت مناسبة هذا الحديث للترجمة من حيث أنه - عليه السلام - خلف أخاها في أهله بخير بعد وفاته وحسن العهد من الإيمان وكفى بجبر^(١) الخاطر والتودد^(٢) خيراً لا سيما من سيد الخلق - صلوات الله عليه وسلامه -

٣٩ - [بَابُ التَّحَنُّطِ^(٣) عِنْدَ الْقِتَالِ]

٣٢٦ - (بِئْسَ مَا عَوَّدَ تُمْ أَقْرَانُكُمْ) وَلِأَبِي زَيْدٍ : (عَوَّدَتْكُمْ أَقْرَانُكُمْ)^(٤) مِنْ تَرْكِهِمْ

اتِّبَاعَكُمْ وَقَتْلَكُمْ حَتَّى اتَّخَذْتُمْ الْفِرَارَ عَادَةً لِلنَّجَاةِ وَطَلَبَ الرَّا حَةَ مِنْ مُجَالِدَةٍ الْأَقْرَانِ .^(٥)

٤٠ - [بَابُ فَضْلِ الطَّلِيعَةِ]

٣٢٧ - (إِنَّ لِي كُلَّ نَبِيٍّ حَارِبٍ وَارِيًّا)

(١) - في النسخ : بخير .

(٢) - في ط : التردد .

(٣) - أى : استعمال الحنوط ، وهو ما يطيب به الميت من مسك وذريعة وصندل وكافور وغير ذلك .
المصباح المنير (ح ن ط)

٣٢٦ - قال البخارى : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ قَالَ : وَذَكَرَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ قَالَ : أَلَى أَنَسٍ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ ، وَقَدْ حَسَرَ عَنْ فَخْذَيْهِ وَهُوَ يَتَحَنُّطُ ، فَقَالَ : يَا عَمَّ ، مَا يَحْسِبُكَ أَنْ لَا تَجِيءُ ؟ قَالَ : الْآنَ يَا ابْنَ أَخِي ، وَجَعَلَ يَتَحَنُّطُ ، يَعْنِي مِنَ الْحَنُوطِ ، ثُمَّ جَاءَ فَجَلَسَ ، فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ انْكِشَافًا مِنَ النَّاسِ ، فَقَالَ : هَكَذَا عَنْ وَجْهِهَا حَتَّى نُضَارِبَ الْقَوْمَ ، مَا هَكَذَا كُنَّا نَفْعَلُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بِئْسَ مَا عَوَّدْتُمْ أَقْرَانُكُمْ . رَوَاهُ حَمَّادٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ .

(٤) - ينظر شرح الكرماني ١٢ / ١٣٤ والتنقيح (١٣٠ / ١)

(٥) - نقل الكلام السابق من التنقيح (١٣٠ / ١)

٣٢٧ - قال البخارى - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (مَنْ يَأْتِنِي بِجَبْرِ الْقَوْمِ) . يَوْمَ الْأَحْزَابِ ، قَالَ الزُّبَيْرُ : أَنَا ، ثُمَّ قَالَ : (مَنْ يَأْتِنِي بِجَبْرِ الْقَوْمِ) . قَالَ الزُّبَيْرُ : أَنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا ، وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ) .

أى: ناصراً. (١)

قال الزَّجَّاجُ: «يَنْصَرِفُ؛ لَأَنَّهُ مَنَسُوبٌ إِلَى حَوَارٍ وَلَيْسَ كِبَخَاتِي وَكَرَاسِي؛ لِأَنَّ وَاحِدَهُ بُخْتِي» (٢) وَكَرْسِي. « (٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٢ - / بَابُ سَفَرِ الْاِثْنَيْنِ (٤)

أى: سَفَرُ الرَّجُلَيْنِ دُونَ ثَالِثٍ وَلَمْ يُرِدْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ (٥) فَالْحَدِيثُ إِنَّمَا فِيهِ سَفَرُ الْاِثْنَيْنِ لِسَفَرِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ. (٦)



(١) - جاء في اللسان مادة (ح و ر) : « والحواريون : القصارون لتبويضهم ؛ لأنهم كانوا قصارين ، ثم غلب حتى صار كل ناصر وكل حميم حوارياً وقال بعضهم : الحواريون صفوة الأنبياء الذين قد خلصوا لهم . »
(٢) - البختي : الجمل الخراساني والأنثى : بُخْتِيَّة ، وهي جمال طوال الأعناق . اللسان (ب خ ت)
(٣) - لم أهتم إلى قوله هذا في مؤلفاته وإنما نقله التنقيح (١٣٠ / ١)

في الهامش : « قد أوضح ذلك السمين الحلبي فقال : الحواريون جمع حوارى وهو الناصر وهو مصروف وإن ما ثل مفاعل ؛ لأن ياء النسب فيه عارضة ومثله حوالى وهو المحتال ، وهذا بخلاف قمارى وبخاتى فإنهما ممنوعان من الصرف . والفرق أن الياء فى حوارى وحوالى عارضة بخلافها فى قمارى وبخاتى فإنها موجودة قبل جمعها فى قولك : قُمَرَى و بُخْتَى . » انتهى .
الدرالمصون ٢٠٨ / ٣

(٤) - وحديث الباب قال البخارى: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ : أَنْصَرَفْتُ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَنَا ، أَنَا وَصَاحِبُ لِي : (أَذْنَا وَأَقِيمَا ، وَلْيُؤْمَكَمَا أَكْبَرُكُمَا) .

(٥) - وهو الداودى كما ذكره الفتح ٥٣ / ٦

(٦) - نقل الكلام السابق بنصه من التنقيح (١٣٠ / ١)

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات
- فهرس القراءات
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الأمثال والأقوال
- فهرس الشعر والرجز
- فهرس الأعلام
- فهرس الأمم والقبائل
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الكتب الواردة فى النص المحقق
- فهرس مصادر ومراجع التحقيق والدراسة
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

رقم الآية في سورتها رقم الصفحة

البقرة

| | | |
|--------------|-----------|--|
| من الآية ١٤٣ | ٣١٠ ، ٤١٢ | «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» |
| من الآية ١٨٤ | ١٠٥ | «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» |
| من الآية ٢٣٤ | ٢٢٣ | «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ» |
| من الآية ٢٨٢ | ٢٨٩ | «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى» |
| من الآية ٢٨٢ | ٣١٥ | «فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» |
| من الآية ٢٨٣ | ٢٩٤ | «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ» |
| من الآية ٢٨٣ | ٣١١ | «وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ» |

آل عمران

| | | |
|--------------|-----|--|
| من الآية ١٧٩ | ٤٢٨ | «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءُ» |
|--------------|-----|--|

النساء

| | | |
|--------------|-----------|---|
| الآية ٦ | ٤ | «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ» |
| من الآية ١٠ | ٤٠١ | «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا» |
| من الآية ١١ | ٣٩٥ | «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ» |
| من الآية ١١ | ٣٩٥ | «وَلِالْبُؤْيُوتِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ» |
| من الآية ٩٥ | ٤٤١ ، ٤٤٢ | «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ» |
| من الآية ١٢٨ | ١٩٤ | «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا» |
| من الآية ١٣٥ | ١٢٨٩ | «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ» |

المائدة

| | | |
|------------|-----|-------------------------------|
| من الآية ٢ | ٣٢١ | «آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ» |
|------------|-----|-------------------------------|

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ»
من الآية ١٠٦ ٤-٤

الأنعام

«وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ»
من الآية ٩٩ ١٦٣

الأعراف

«وَاخْرُجْ مُوسَى صَعَقًا»
من الآية ٤٣ ١٥٩

الأنفال

«لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا»
من الآية ٤٢ ٣٧٧

التوبة

«هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ»
من الآية ٥٢ ٤٢١

«فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ»
من الآية ٨٣ ٣٦٦، ١٣

«مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ»
من الآية ١٢٠ ٢٤٦

«وَلَا يَطَّأُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ»
من الآية ١٢٠ ٤٢٦

هود

«أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ»
من الآية ١٨ ١٩١

«إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ»
من الآية ٧٥ ٩٠

«أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ»
من الآية ٨٧ ١٥٥

يوسف

«فَصَبِّرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ»
من الآية ١٨ ٣٢٨

الرعد

«يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ»
من الآية ٣٩ ٣٥٢

النحل

«ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ» من الآية ٧٥ ٢٤٧

الإسراء

«أَوْ تَرَقَى فِي السَّمَاءِ» من الآية ٩٣ ١٣١

الكهف

«يَتَسَنَّسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» من الآية ٥٠ ٢٨٤

مريم

«تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرَّ الْجِبَالُ هَدًا، أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا» ٩٠ - ٩١ ٣٥٦

النور

«فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهُدَاءِ» من الآية ١٣ ٣٠٤
 «فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ» من الآية ١٣ ٣٠٢
 «وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ» من الآية ٣٢ ٢٥٠
 «فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» من الآية ٣٣ ٢٥٣

الروم

«وَعَمَّرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَّرُوهَا» من الآية ٩ ١١٠
 «وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ» من الآية ٢٤ ٣٩٠

الأحزاب

«فَأَخَوَاتِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيَكُمْ» من الآية ٥ ٣٥٨
 «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» من الآية ٦ ٨٤

«مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ،

وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا»

«وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا»

غافر

«إِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا مَتَاعٌ»

فصلت

«مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ»

الجاثية

«مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ»

الفتح

«لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ»

الحجرات

«وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا»

ق

«وَتَعْلَمُ مَا تُوسَّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ»

القمر

«سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ»

الرحمن

«بَطَّأْنَهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ»

الواقعة

«أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ، أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ، لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ

حُطَّامًا»

الحديد

«ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» من الآية ٢١ ٤٣٢

الحشر

«لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ» من الآية ٨ ١٠٨

«وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ» من الآية ١٠ ١٠٨

الصف

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ» الآية ٢ ٤٢٣

«إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا» من الآية ٤ ٤٢٤

الجمعة

«ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» من الآية ٤ ٤٣٢

التحريم

«فَقَدَصَعْتُ قُلُوبَكُمْ» من الآية ٤ ٧٤

المزمل

«كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ» من الآية ١٦ ٣٤٧

المدثر

«فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ» الآية ٤٩ ٤٩

البلد

«فَكُ رَقَبَةٌ» من الآية ١٣ ٢٣٥

الفيل

«أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ» الآية ١ ٣٧٦

فهرس القراءات

رقم الآية في سورتها رقم الصفحة

البقرة

من الآية ١٩٦ ١٦٥

«ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ»

النساء

من الآية ١ ١٧٠

«وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ»

من الآية ٣٣ ٧٢، ٦٦

«وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ»

١٢٨ ٣٤٧

«أَنْ يَصَالِحَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ»

الأنعام

من الآية ١٦٢ ١٧٠

«وَمَآ حِيَاىَ»

يونس

من الآية ٥٨ ٢٧٥

«فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا»

الجمعة

من الآية ٩ ١٦٥

«فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»

فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة

- ٢٩٦ أَيْتُكَ لِأَمْرِ لَا رَأْسَ لَهُ وَلَا ذَنْبَ
 ١٨٠ اسْتَنْفَقَهَا .
 ٣٠٨ أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي
 ١٥٣ اقْضِ بِهِ دَيْنَكَ .
 ٢٧ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا عَمَلٌ وَاصِبٌ .
 ١٨٤ إِلَّا لِمَعْرِفٍ
 ٢٦ إِلَّا مَا عَمِلَتْ بَيْنَهَا...
 ١١٩ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ...
 ١٥٣ أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ؟ قَالَ: لَا . قَالَ: ابْدَأْ بِنَفْسِكَ .
 ٤٠٣ إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ
 ٢٧٦ أَنْ أَكِيدَ دَوْمَةً أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَوْبَ حَرِيرٍ
 ٤٢٤ أَنْ الرُّبَيْعَ بِنْتَ النَّضْرِ أَمْتُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَانَ ابْنُهَا حَارِثَةُ أَصِيبَ يَوْمَ بَدْرٍ
 ٤٤١ أَنْ الشَّهْدَاءِ سَبْعَةٌ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 ٢٢ أَنْ صِفِيَّةً وَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَخِيَّةً...
 ٦٣ أَنْ عَمْرَيْنَ الْخَطَّابَ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا عَلَى بَنِي سَعْدِ بْنِ هُذَيْمٍ...
 ٢٤٦ أَنْ مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عُتِقَ عَلَيْهِ
 ٣٥٧ إِنَّمَا أَقْطَعْتَهُ الْمَاءَ الْعَدَى
 ٣٠٠ أَنْ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ
 ١٣٨ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ اللَّقْطَةِ...
 ٣٣٨ أَيُّهُمَا يَكْتُبُهَا أَوَّلُ
 ١٤٦ بَعَثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِكَرٍّ فَجِئَتْ...
 ١٤٦ بَعَثَ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِكَرٍّ فَأَتَيْتُهُ...

- ١١٨ بَعْنِيهَا بِعَيْنٍ فِي الْجَنَّةِ...
- ٢٢٩ بلغني أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قضى في رجلين حضرا سلعة
- ١٥٨ بينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جالسُ جاء يهودى...
- ١٩ بينما نحنُ في المسجد خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
- ٣٣٥ البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر
- ٣١٦ تزوجت ابنة أبي إهاب فلما كان صبيحة ملكتها جاءت مولاة
- ٢٠٨ تُنْعِلُ الْخَيْلَ
- ٦٢ ثمانية عشر درهماً أو تسعة عشر درهماً .
- ١٨٠ ثم استنفق بها فإن جاء ربها فأدّها إليه...
- ٢٥٤ جاءت بريرة وقالت: إني كاتبٌ أهلى
- ٢٦ حتّى يعلم من أين هو؟
- ٣٤١ حدّثني قصدقني ووعدني فوقى لى
- ٩٧ حدّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج
- ٣٢٤ خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مرطٍ مُرَجَلٍ من شعر أسود
- ٣٠٩ خير الشهداء الذى يأتى بشهادته قبل أن يُسألها
- ١٦١ دخلت الجنة فسمعت نَحْمَةً من نعيم .
- ٤٠٦ دلّني على عمل يعدل الجهاد - قال: لا أجده .
- ٤٢٦ سمعت لاحق بن ضمرة الباهلى يقول: وقدت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم فسألته
- ١٨٠ فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
- ٧٨ فإن من خيار الناس أحسنهم قضاءً
- ٢٧٦ فراح على وهى عليه، فقال - عليه السلام - إِنَّمَا كَسَوْتُكَهَا
- ٢٧٧ فشقت منها أربعة أخمرة
- ٢١ لا بأس بغير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة

- ٢٧٥ لتأخذوا مصافكم
- ٦٨ لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين
- ٣٢٩ ما أجِدُ لى ولكم مثلاً إلا كما قال العبد الصالح
- ٢٤١ ما حدثت به أنفسها
- ٩٢ ما دخلت دار قومٍ إلا ذُلُّوا
- ٤٠٨ ما من غازية يغزوا فتصيبُ ، وتغنم إلا تعجلوا ثلثي أجرهم ، ويبقى لهم الثلث .
- ١٠٤ من الثمر أو الزرع
- ٣١٠ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ
- ٣٥٧ هلْ جُزِيَتْ سلمة؟
- ١٨٩ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّيْبِ
- ٢٥٣ وكان كثير المال
- ٣٩٣ ولكن البائس سعد بن خولة
- ٤٤٠ ولم يُقسم له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
- ٤٢٦ يا رسول الله كلُّ بنى سلمة يقاتلُ
- ٢١٦ يَجِدُ مع امرأته رجلاً أَيْقَتَلَهُ فتقتلونه أم كيف يصنع؟
- ٣٩٤ يرحم الله سعد بن عفراء
- ٤٠٦ يُقيمُ المهاجر ثلاثاً بعد قضاء الحج

فهرس الأمثال والأقوال

رقم الصفحة

| | |
|-----------|---|
| ٤٠٧ | اسْتَنْتَ الْفِصَالُ حَتَّى الْقَرْعَى |
| ٢٠٤ | تَسْمَعُ بِالْمُعِيدَى خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ |
| ٣٣٢ - ٣٣١ | عَسَى الْغَوِيرُ أَبْوُسًا |
| ٣٨٧ | لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا |

فهرس الشعر والرجز

رقم الصفحة

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| أيا بدرًا سما فضلا وأرضى | رعيه وفي الظلماء ضاء |
| ويا أقضى القضاة ومترضاها | وأحسنها لما يقضى أداء |
| تهن العام أقبل في سرور | وأبدي للهناء بكم هناء |
| روى وأشار مقتبسا إليكم | خيار الناس أحسنهم قضاء |
| إن نزل الشتاء بأرض قوم | تجنب جار بيتهم الشتاء |
| ألا يا حمز للشرف النواء | وهن معقلات بالفناء |
| ضع السكين في اللبات منها | وصرحهن حمزة بالدماء |
| وعجل من أطايبها لشرب | قديدا من طيخ أو شواء |
| ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم | بهن قلول من قراع الكتاب |
| باليلة من طولها وعنائها | على أنها من دارة الكفرنجت |
| هل أنت إلا إصبع دميست | وفي سبيل الله ما لقيت |
| وماشيء إذا فسدا | تحوّل غيّه رشدا |
| زكي العرق واليد | ولكن يش ما ولدا |
| ما للجمال مشيها وثيدا | أجنّدا يحملن أم حديدا |
| أم صرقانا باردا شديدا | أم الرجال جثما قعودا |
| نحن الذين بايعوا محمدا | على الجهاد ما بقينا أبدا |
| اللهم إن العيش عيش الآخرة | |
| وهان على سراة بنى لوى | حريق بالبؤيرة مستطير |
| كجمانة البحرى جاء بها | غواصها من لجة البحر |
| أتجعل نهبي ونهب العبيد | بين عينة والأقرع |
| تغير السكة في ثغرنا | ألحق أهليه بمن قد هلك |

| | | |
|-----|--|---|
| ٢٠٢ | والحالُ لا يُمشَى بتلك السَّكك | أسبابهم قد وقفت كُلُّها |
| ٢٧٥ | إذا ما خفتَ من أمرٍ تبالا | محمَّدٌ تفدِ نفسك كلَّ نفسٍ |
| ٦٨ | تَدْعُ الحوائِمَ لا يجدنَ غليلا | لوشِئتِ قد نفعَ الفؤادُ بشريةً |
| ٧٥ | لقد أدركتَ ثأركَ يا بِلالُ | هنيئًا زادك الرحمنُ خيرًا |
| ٤٤٧ | فِي لَجَّةٍ أَمْسِكُ فلا تَأَعَنْ قُلِ | تدافعَ الشَّيْبُ ولم تَقْتُلِ |
| | وتجْمُ سُرورى بعدَ بَعْدهم أَفَلِ | سَرى قَلبي المُضنى خلالَ ركبهم |
| ٣٢٠ | وسارمتامي خلفَ قَلبي وما قفلُ | وقد فَتَحَ التَّسْهِيدُ أَجْفا نَ مُقْلَتِي |
| | دمَ الشَّهيدِ الصَّابرِ المُغْرَمِ | لا يَنْكسرُ الكاسِرُ أَجْفا نَه |
| ٤١٩ | كما تَرى واللونُ لونَ الدَّمِ | فالريحُ رِيحُ المِسكِ في خَدِه |
| ٣٦٣ | عند الحَفِيظَةِ إِنَّ ذُو لَوْنَةٍ لانا | إِذْ نَ لِقامَ بِنَصري مَعْشَرُ خَشَنُ |
| ٤٤٤ | لولا أَنْتَ ما اهْتَدَيْنا | |
| | إِنَّ الْأَوَّلَى قَدِ بَغَوْا عَلَيْنَا | |
| | إِنَّ الْأَوَّلَى هُم قَدِ بَغَوْا عَلَيْنَا | |
| ٤٤٦ | إِنَّ الْأَعَادَى بَغَوْا عَلَيْنَا | |

فهرس الأعلام

رقم الصفة

أ

- آجر (زوج إبراهيم عليه السلام) ١٣
- الأمدي ٤١٧
- أبان بن سعيد ٤٣٩ ، ٤٣٧
- إبراهيم (عليه السلام) ١٣
- إبراهيم بن يعقوب ٨٦
- أبن أيزى (عبد الوحمن) ٣٠
- الأيبارى (على بن إسماعيل) ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧
- أبي بن كعب ٣٩٧ ، ٣٩٦ ، ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٢-١ ، ١٧٩
- أبن أبي (عبد الله) ٣٤٥ ، ٣٤٤
- أثالة بن عباد ٣٢٣
- ابن الأثير (عزالدين) ٤٢٤ ، ٣٥٧ ، ٢٩٩ ، ٢٩٢ ، ٢٨٠ ، ١٢٥ ، ٥
- ابن الأثير (مجد الدين) ٤٠٠ ، ٣٤٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢ ، ٢٢٥ ، ٣٧ ، ١٥
- الأخفش (سعيد بن مسعدة) ٤٩
- الأخنس بن شريق ٣٨٧ ، ٣٨٦
- أبن إدريس ١٦٩
- أؤهرين عوفه ٣٨٧ ، ٣٨٦
- الأزهرى (صاحب التهذيب) ٣٥٩ ، ٣٢٣ ، ٢٨٣ ، ١٨٣
- أسلمة بن زيد ٣٤٤ ، ٣٠٦
- إسحاق بن شاهين ٣١
- ابن إسحاق (صاحب السيرة النبوية) ١٤
- أبو إسحاق الحوبى ٣٤٥ ، ٤٣ ، ٤٢
- إسرائيل (بن يونس) ٣٥٥
- أسماء بنت أبي بكر ٢٧٩
- أسماء بنت عميس ٣٥٧
- إسماعيل (بن إبراهيم عليهما السلام) ٢٤٧
- الإسماعيلي (أحمد بن إبراهيم) ٣١٥ ، ٣١٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٦٩ ، ٢٥٤ ، ١٣٨ ، ٨٦ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤١

- أسيد بن حُضَيْر ٣٢٨ ، ٣١٤
- الأشرم (الأبرهة) ٣٧٦
- ابن أشوع (سعيد بن عمرو) ٣٤٠
- الإصطخري (الحسن بن أحمد) ١٥٢
- الأصمعي ١٨٣
- الأصيلي (عبد الله بن إبراهيم) ٧٠ ، ٧٥ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٣٤٩ ، ٣٩٦ ، ٤١٢ ، ٤٣٩
- ابن الأعولبي ٣٢٤ ، ١٨٣
- الأعلم (الشتيمري) ١٠٣
- الأقريع (بن جابس) ٤١٩
- أكيدو دومة ٢٧٨ ، ٢٧٦
- الأنهاني (محمد بن زياد) ٩٣
- أمامة بنت حمزة ٣٥٧ ، ٢٩٩
- امرؤ القيس بن سبأ ١٢
- الأميرين مأكولا ٣٨٣
- أمية بن خلف ٧٦ ، ٧٥
- أمية بن زيد ٢٠٧
- أميمة بنت الجاوشد ٢٩٢
- أنس بن مالك ٤٢٤ ، ٣٥١ ، ١٢١
- أنس بن النضر ٣٦٠
- أنيس بن الضحال الأسلمي ٣٥١ ، ٩٠
- أنيس بن مرثد ٣٥١ ، ٩١
- أنيسة بنت عنمة ١٥٥
- ابن أبي أويس ٢١٤
- إياس بن معلوت ٢٢٩

ب

- الباجي (سليمان خلف) ٣٩٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ١٥٨
- ابن باطش (إسماعيل بن هبة الله) ١٢٤
- البخاري (أبو عبد الله) ١٠ ، ٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ١٧٤
- ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٣
- ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٩ ، ١٩٤

٢٦٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٠ ، ٢٣٦ ، ٢١٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٠
 ، ٢٤٤ ، ٢٣٠ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢١٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ٢٩٩ ، ٢٨٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٠
 ، ٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٢ ، ٤١٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥١ ، ٣٤٦
 ، ٤٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٣٧ ، ٤٣٠

٣٧٨ بُذَيْل بن ووقاء
 ٤٤٢ ، ٣٧٨ البراء بن عازب
 ٣٢٥ بَرِيرَة (مولاة عائشة - رضى الله عنها)
 ٣١٤ بَشْر بن وَقْش الأشهل
 ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ١٥٨ ، ١٢٥ ابن بَشْكَوَال (خلف بن عبد الله)
 ١١٨ بَشِير بن بَشِير
 ٣٦٠ بَشِير بن بَسَار
 ٢٨٩ ابن بَشِير (إبراهيم بن محمد)
 ٣٨٧ ، ٣٨٦ أَبُو بَصِير (عبد الله)
 ١١٠ ، ١٠٣ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٨٤ ، ٦٧ ، ٤٣ ، ٤١ ، ٣١ ، ٢٢ ، ١٩ ، ٨ ، ٧ ، ١ ابن بَطَّال
 ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٢٩٥ ، ٢٨٦ ، ٢٦٢ ، ٢٥٥ ، ٢٢٦ ، ٢٠٩ ، ١٥٢ ، ١٤٧ ، ١٤٢ ،
 ، ٤٤٠ ، ٤٣٩
 ، ٣٨١ ، ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٣٢٣ ، ٢٩٣ ، ١٩٠ ، ١٥٨ ، ٩٥ ، ٧٥ ، ٧١ ، ٦٩ ، ٤٨ ، ٤٥ أَبُو بَكْر (الصدّيق)
 ، ٤٢٠ ، ٣٨٢

، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ أَبُو بَكْرَة (نُفَيْع بن الحارث)
 ، ٢٤٨ ، ١٨١ ، ١٣٨ ، ٨٣ ، ٧٥ بِلَال (بن رباح)
 ٣٢٩ ، ٣٢٨ بهاء المدين السبكي

ت

٤١٧ تاج الدين السبكي
 ٤٢٤ الترمذى
 ٣٩٥ ، ٤ التفتازانى
 ٣٠٤ ابن التلمسانى
 ٢٨٧ قسيم الداروى
 ٢٩٢ تُمَيْمَة القرظية

ث

| | |
|----------|------------------------------|
| ٣٥٢، ١٣٦ | ثابت بن قيس بن شماس |
| ١٢٥ | ثعلبة بن حاطب |
| ١٢٤ | ثعلبة بن عتبة |
| ١٥٥ | ثوبان بن عتبة |
| ٣٠٠ | ثوبان بن عتبة (مولد أبي لهب) |

ج

| | |
|----------------------------------|------------------------------------|
| ٤٢٨، ٢٧٠، ٢٦٩، ١٦٠، ١٥٥، ١٤٩، ٨٣ | جابر بن عبد الله |
| ٢٧٩ | جابر بن نصر |
| ٢٢٥ | جبل بن سحيم |
| ٣٣١ | جبل بن الأبرش |
| ١٣٦ | الجرجاني (عبد الله بن عدي) |
| ٣٨٨، ٣٨٥ | ابنة جرول الخولعي (أم كلثوم) |
| ٢١٨، ٢١٧ | جويج (المراهب) |
| ٤٧ | ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز) |
| ٦٨ | جربور (بن عطية) |
| ٣١٣ | جربور بن عباد |
| ٣١٣ | الجريدي (سعيد بن إلياس) |
| ٢٩٩ | الجعد |
| ٣٥٨، ٣٥٧ | جعفر بن أبي طالب |
| ٣٥٤ | أبو جعفر بن عبد الرحمن بن جندو |
| ١٢٣ | الجفشي بن النعمان |
| ٣٩٣، ٣٤٩، ٣٠٠ | جلال الدين البلقيني |
| ٣٠٤، ٣٠٣ | أم جميل بنت الأفقم |
| ٣٣٠ | أبو جميلة |
| ٣٨٤ | أبو جندل (العاصي بن سهل) |
| ١٤ | جندلة بن جنية |
| ٣٨٦ | أبو جهم |
| ٤٣٨، ٣٥٣، ١٥٠، ٤٢ | ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي) |

الجوهري (صاحب الصحاح) ٧، ١٥، ١٠١، ١٠٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٨، ٣٢٣،
٣٢٤، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٨

ح

- ابن الحاجب ٣٤، ١٦٤، ١٧١، ٢٣٤، ٢٩٩، ٣٢٤، ٣٣١
 الحارث بن سواد النجاري ٩١
 حارثة بن سراقه ٤٢٤
 أم حارثة بن سراقه ٤٢٤
 حاطب بن أبي يلقعة ١٢٤
 ابن الحباب (محمد بن يحيى) ١٦٩
 حبان بن موسى ٢٦٧
 ابن حبيب (عبد الملك) ١٢٨، ١٢٧
 ابن حجر ٧٩، ٧٨
 ابن أبي الحديد ٤٢٦
 حنيفة (بن اليمان) ٥٨
 حرام بن ملحان ٤٤٨
 أم حرام بنت ملحان ٤٤٨، ٤٠٩
 حريري ١٤٥
 أبو حزين (عبد الله بن الحسين) ٣٠٨
 حسان (بن ثابت) ٣٩٧، ٣٩٦، ٢٨٦، ١٠٢، ١٠٠
 حسان بن عامر ٢٧٩
 أبو الحسن الأشعري ١٦٢
 الحسن (البصري) ٢٧٠
 أبو الحسن المودودي ٣٠٥
 الحسن بن السكن ٨٦
 الحسن بن علي ٣٦٢
 أبو الحسن المنتصر ١٧٨
 حفصة (أم المؤمنين) ٢١٦
 أم حفيد ٢٦٠
 الحكم (بن عتبة الكندي) ٦٣

١٧. حَكِيم بن حَزْلَم.
- ٣٨٣ حُلَيْس بن عَلَقْمَة.
- ٣٥٧، ٢٩٧، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩ حمزة (بن عبد المطلب).
- ٣٥٧، ٢٩٩ ابنة حمزة (بن عبد المطلب).
- ٦٣، ٦٢ حمزة بن عمرو الأسلمي.
- ١٧، ١٦٣ حمزة (المقري).
- ٦٣ حماد (مسلم بن أبي سليمان).
- ٢١ الحموي (عبد الله بن أحمد).
- ١٢٥، ١٢٤ حميد (الأنصاري).
- ٢٤٦، ٧٨، ٣٠ أبو حنيفة (الإمام).
- ٣٩٨ أبو حيان (الأنطلسي).

خ

- ٧٦ خاوجة بن زيد.
- ٢٩٤، ٢٩٣ خالد بن سعيد بن العاص.
- ١٢١، ١٢٠، ١١٩ خالد بن الوليد.
- ٧٦ خبيب بن إسماعيل.
- ٧١ خديجة (أم المؤمنين).
- ٣٨٥ خراش بن أمية.
- ١٢٣، ١٠٣ لبن خروف.
- ٥٥، ٦٠، ٦٥، ١٤٠، ١٤١، ١٥٠، ٢١٣، ٢٤٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣٨ الخطابي
- ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٧٦.

- ٤٣٧ الخطيب (البغدادى).
- ٣٨٠، ٣٢٤، ٢٢٩ الخليل (بن أحمد).
- ٣٨٧، ٣٨٦ خنيس بن جابر.
- ٣٣٦ خولة بنت عاصم.
- ٣٩٤، ٣٩٣ ابن خولة (سعد).

د

- المدايرقطنى..... ٢٣٦، ١٦.
- الداودى (أحمد بن سعيد) ٤١، ٥٦، ٨٢، ٨٤، ٩٤، ٩٧، ١١٤، ١٣٧، ١٦٨، ١٧١، ٢٧٨، ٢٩٤،
٣٢٨، ٣٢٩، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٩٤، ٤١٦، ٤٤٣، ٤٤٧
- أبو.. دلود..... ٢٦، ٢٨، ٤٠٨، ٤٤٠.
- أبو.. داود.. (الأحمري)..... ٥٨
- أبو.. دجانة..... ٢٠٢
- دحية..... ٢٢
- ابن.. دحية..... ١٨٧
- ابن.. دريد..... ٣٤
- ابن.. الدغنة..... ٧٠
- ابن دقيق.. العيد..... ٣، ١٥٢، ٢٩٣، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٥٠، ٣٦٨، ٤٠٨،
الدمياطى (عبد المؤمن بن خلف) ٤٧، ١٣١، ١٥٤، ٢٨٧، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٠، ٤١٥،
١٣٤
٤٢٧
- ابن.. أبى.. الدنيا..... ٢٧٦

ذ

- أبو ذر.. (الغفاري)..... ١٣٥
- أبو ذر.. الهروي..... ٧٥، ١٠١، ٢٤٨، ٣٢٠، ٣٦٤، ٣٨١، ٣٩٧، ٤٣٩
- الذهبي..... ٣٣٦٤١١٨

ر

- رافع بن.. خليج..... ٢٦، ١١٥
- رافع.. بن.. مالك.. الزرقيني..... ٧٦
- أبو.. رافع..... ٣٧
- رياح (مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم)..... ٢٠٨
- الربيع.. (بنته النصر)..... ٣٦٠، ٤٢٤
- أم.. الربيع.. بنته البراء..... ٤٢٤
- ربيعة.. بن.. ربيع..... ٧١

| | | |
|-----------|-------|-------------------|
| ٧٦ | | وفاعة بن واقع |
| ٢٩٣ ، ٢٩٢ | | وفاعة القُرَظِي |
| ٢٩٢ | | الرُّمَيْصاء |
| ٣٢٨ | | أبو رُهم بن ساعدة |
| ٣٠٠ | | أم رُومان |
| ١١٩ ، ١١٨ | | رُومة الغفَاوي |

ز

| | | |
|-----------------|-------|---------------------------|
| ٣٣١ | | الزَّيَّاء |
| ٤١١ ، ٣٨٣ | | الزُّبَيْر (بن بكار) |
| ١٢٩ ، ١٢٥ ، ١٢٤ | | الزُّبَيْر (بن العوام) |
| ٤٧ | | ابن الزُّبَيْر (عبد الله) |
| ٤٥٠ ، ٣٢١ | | الزُّجَاج |

| | | |
|--|---|---------|
| ١٧١٣٥ | ١٩ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧١ ، ٧٥ | الزركشي |
| ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ | | |
| ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤٤ | | |
| ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ | | |
| ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ | | |
| ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٧ | | |
| ٤٣ ، ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ | | |

| | | |
|---------------------------------|-------|------------------------------|
| ٣٤٢ | | زكريّا (عليه السلام) |
| ٤١١ ، ٣٩٥ ، ٣١٥ ، ٣١١ ، ٢٦٩ ، ٤ | | الزومخسري |
| ٣٩٣ ، ٣٦٣ ، ٢٣٦ ، ١٣٤ ، ١٢٥ | | الزُّهْرِي (ابن شهاب) |
| ٤٧ | | زُهَيْر بن عبد الله بن جدعان |
| ٣٠٤ ، ٣٠٣ | | زياد أخو أبي بكر |
| ٣٦٦ | | زياد بن علاقة |
| ٤٤٢ ، ٣٥٠ ، ٣٤٩ | | زيد بن ثابت |
| ٣٥٨ ، ٣٥٧ | | زيد بن (حارثة) |
| ١٣٨ | | زيد بن خالد |
| ١٨٨ | | زيد بن صُوحان |

| | |
|----------------------------|---|
| ١٥٤ | ابن زيد |
| ٢٠١ | ابن أبي زيد |
| ١٧٥ | ابن أمة زهعة |
| ٣٢٢ ، ٢٩٣ ، ١٨٩ | أبو زيد (الأنصاري) |
| ٤٤٩ ، ٤٠٣ ، ٣٩٧ ، ٣٤٤ ، ٣٣ | أبو زيد (المروزي) |
| ٣١٩ ، ٢١٦ | زينب (بنت جعش) |
| ٢٧٧ | زينب بنت الحارث |
| ٣٤١ | زينب (بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم) |
| ٢٧٧ | زينب بنت أخي مرحب |
| ٣١٩ | زين المدين بن العجمي |

س

| | |
|---|-----------------------------------|
| ١٢ | سبأ بن يشجب بن يعرب |
| ٢٠١ | سحنون (عبد السلام بن حبيب) |
| ٣٥٩ | سريع بن النعمان |
| ٣٩٣ | سعد بن إبراهيم |
| ٣٢٨ | سعد بن عبادة |
| ٣٨٦ ، ٣٤٩ | ابن سعد (صاحب الطبقات) |
| ٤٢٧ ، ١٥٨ ، ٥٥ | أبو سعيد الخدري |
| ٤٣٧ | سعيد بن العاص |
| ١٨ ، ١٧ | سعيد بن أبي عروبة |
| ٣١ | سعيد بن فيروز (أبو البختري) |
| ٢٩٣ | سعيد بن المسيب |
| ٣٢٧ ، ٢٧٨ | سعد بن معاذ |
| ٣٩٣ ، ٢٤٥ ، ١٧٦ ، ٣٧ | سعد (بن أبي وقاص) |
| ١٥٧ ، ١٢٧ ، ١٢١ ، ١١٤ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٢ ، ٧ | السفاسي |
| ١٦٢ ، ١٩١ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٧٢ ، ٢٩٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٧٠ | سفيان (الثوري) |
| ٤١٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٥ | سفيان (الثوري) |
| ١٥١ ، ٥٨ | سفيان (الثوري) |

- ١٩٨ أبو سفيان (بن حرب).
 ٢٢٩ سفيان (بن عيينة).
 ٤٣٠ ، ٣١٥ ، ٢٨٣ ، ٤٣ ابن السكن (سعيد بن عثمان).
 ٢٧٧ سلام بن مشكم.
 ١٠ سلمان (الفارسي).
 ٣٥٧ سلمة بن أم سلمة.
 ٣٠٧ ، ٣٠٠ ، ١١٨ أبو سلمة بن عبد الأسد.
 ٣٨٥ ، ٣٥٧ ، ٣٠٠ ، ٢١٦ أم سلمة (أم المؤمنين).
 ١٤٦ سلمة بن كهيل.
 ٣٢٤ ، ٣٢٣ سلمى بنت أبي رهم.
 ٣٥٧ سلمى بنت حميس.
 ٤٤٨ أم سليم (بنت ملحان).
 ٤٢٥ سليم بن عامر.
 ٤٣٢ ، ٤٣١ سليمان (بن داود عليهما السلام).
 ٣٥٤ سليمان بن موسى الكلابي.
 ١٤ سنان بن خالد.
 ١٢ سنان بن علوان.
 ١٣ سنان بن مالك.
 ٣٥٠ سهل بن أبي حنمة.
 ١٢١ سهل (بن سعد).
 ٤٤ سهيم بن عمرو.
 ٢٠٢ سهيل بن بيضاء.
 ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٥٥ سهيل بن عمرو.
 ٤١٧ ، ٣٥٤ ، ١٢٣ ، ١٠١ ، ١٢ السهيلي (عبد الرحمن بن أحمد).
 ٢٩٢ سهيمة القرظية.
 ٢٤٣ سودة بنت زمعة.
 ٤٢ سويد بن سعيد.
 ١٧٩ سويد بن غفلة.
 ٤٤٧ ، ٣٨٨ ، ٣٣٥ ، ٢٨٤ ، ٢٢٩ ، ١٠٣ سيبويه.
 ٣٢٣ ، ٢٥٧ ، ١٩٠ ابن سيدة.
 ١٠٣ السيريافي.
 ٢٥٣ سيرين.

٢١ ابن سيرين

ش

- ٣٣١ ابن شاش. (عبد الله بن نزار)
- ٣٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠١ ، ١٨٤ ، ١٥٢ ، ١٠٩ ، ٦٧ ، ٦٠ ، ٨ الشافعي
- ١٨٧ أبو شاذة
- ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ شبلي بن معبد
- ١٤٩ أبو شحيم
- ٥٨ شداد بن أبي العالقة
- ٣١٥ شريح. (بن الحارث)
- ٣٣٦ شريك بن سحمان
- ١٧٨ ، ١٠٩ ابن شعبان
- ٣٤٠ الشعبي
- ١٦٦ ابن شنبوذ. (المقري)
- ٤٢٥ شبيلان. (بن عبد الرحمن)
- ٢٧٧ شيبان بن ربيعة
- ١٤١ ، ١١٩ ابن أبي شيبان

ص

- ١٢ صادوف
- ٤٣٨ ، ٣٨٦ ، ١٧٦ صفوان بن أمية
- ١٩١ صفوان بن محرز
- ٣٢١ صفوان بن الأعطل
- ٢١٦ ، ٢٤ ، ٢٢ صفية. (أم المؤمنين)
- ٣٩٨ ، ٣٩٧ صفية. (بنت عبد المطلب)
- ٢١٧ صهيب. (الراعي)
- ١٤ ، ١٣ صهيب. (الرومي)

ط

- ٢٤٦ طارق بن عبيد بن مسعود
- ٣٥٥ ، ٣٥٤ طاهر بن مقور. (العافري)

- ابن. طاهر. (الخدب). ١٠٣
 المطبراني ١٤٧، ١٣٨، ٥
 الطبري. (ابن جرير). ٣٠٤، ٣٠٣، ١٦٢، ١٤٠، ١٠
 الطحاوي. (أحمد بن محمد). ٢٠٠
 طفيل بن. علمر. ١٤
 أبو طلحة ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٤٣، ٢٨٢، ٢٠١
 أبو طيبة. (الحجام). ٥٧، ٤

ظ

- ظهري بن. رافع. ١١٤، ١١٣

ع

- عائشة (أم المؤمنين) ٤٣، ١٩٤، ٢١٦، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٩٠، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩،
 ٣٠٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٩

- عائشة. (بنت سعد). ٣٩٤
 عائشة. القرظية. ٢٩٢
 ابن. عات. (هاوون). ١٧٨
 أبو العاصم بن. الربيع. ٣٤١، ٣٤٠
 عامر (بن سعيد) ٣٩٣
 عامر بن. قهيرة. ٤٥
 عامر بن. ثؤي. ٢٧٩
 عبّاد بن. بشر. ٤١٣
 عبّاد بن. خالد. ٣٧٨
 عبّاد بن. عبد المطلب. ٣٢٣
 العبّاس بن. عبادة. ٤٣٨
 العبّاس. (بن عبد المطلب). ٢٤٦
 العبّاس بن. مرداس. ٤١٩
 ابن عباس ٣٩٧، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٢، ٣٤١، ٢٥٣، ١١٩، ١٠٨، ٦٨، ٣٢، ٣١، ١٨
 عبد. أسعد بن. جابر. ٢٧٩
 عبد الحق. (بن عبد الرحمن). ١٦٠
 عبد بن. حميد. ٥٥، ٥٤

- عبدالرحمن بن الزبير ٢٩٣ ، ٢٩٢
- عبدالرحمن بن أبي الزناد ٦٢
- عبدالرحمن بن عوف ٣٥٠ ، ٧٥ ، ٦٨ ، ١٣
- عبدالرحمن المحارب ١١٨
عبد الرحمن بن محارب ٣٥٤
عبدالرزاق (الصنعاني) ٢١
- عبد بن زمعة ٢٤٥
- عبدالعزيز بن عبد أسعد ٢٧٩
- عبدالعزيز بن سلام ٨٦
- ابن عبدالسلام ٣٠٥ ، ٢٣٤ ، ١٦٩ ، ١٦٦
- عبد بن عمرو بن عقيل ١٤ ، ١٣
- عبد الغني بن سعيد ٣١٤ ، ٢٧٦ ، ٢٠٠
- عبد الله بن أحمد بن الحاج ٣٥٦ ، ٣٥٥
- عبد الله بن أوقد ٤٤
- عبد الله بن أريقط ٤٤
- عبد الله بن أبي بكر ٢٧٩
- عبد الله بن دينار ٣٥٠
- عبد الله بن أبي رهم ٣٢٨
- عبد الله بن راحة ٤٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٠٧
- عبد الله بن عبدالرحمن ٢٥٩ ، ٢٥٨
- عبد الله بن عبدة ٤٧
- عبد الله بن عمرو بن العاص ٦٤
- عبد الله بن أبي قتادة ٢٥٨
- عبد الله بن كثير ٢٩ ، ٢٨
- عبد الله بن أبي مليكة ٣١٦ ، ٣١٥ ، ٤٧
- عبد الله بن يزيد ٣٠٠
- عبد الله بن يزيد الجرمي ٣٠٠
- عبد الله بن يزيد الخطمي ٣١٤
- عبد المطلب بن عبد مناف ٣٢٣
- عبدة بن مغيث ٣٣٦
- عبد بن أوس ٢٤٦
- أبو عبدة البكري ٤٣٩

- أبو عبيدة (الجراح) ٢٠١
- عبيدة (بن عمرو السُّلَمَانِي) ٢٧٠
- عبيد الله بن موسى ٢٥٥
- عُتْبَة (بن أبي وقاص) ٢٤٥
- عُثَام بن علي ٢٣٧
- عثمان بن عفان ١١٩، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٣، ٣٥٠، ٤١١، ٤١٥، ٤٣٨
- عثمان بن مظعون ٢٤٢
- عثمان بن الهيثم ٨٥
- عدي بن يدا ٤٠٤
- عرباض بن سارية ١٤٦، ١٤٧
- لبن العربي ١٦٩، ١٨٥
- ابن عرفة (محمد) ٢٧، ٣٤، ١٦٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٥، ٢٣٤، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٩
- ٣٠٤، ٣١٠، ٣٣١، ٣٩٢
- عروة بن الزبير ١٢٥، ٢٥٦
- عروة بن مسعود ٣٨٢
- عزالدين بن عبد السلام ١٧٢
- ابن عساكر ١٤٩
- أم عطية (نسبية) ٢٦١
- ابن عفرأ (سعد) ٣٩٣
- عُقْبَة بن الحارث ٢٩٥، ٣١٥، ٣١٦
- عُقْبَة بن ربيعة ٢٧٧
- عُقْبَة بن عامر ٧٤
- ابن عُقْبَة (موسى) ٣١٩، ٣٦٣
- بنت عُقْبَة بن أبي مُعِيط ٣٦٦
- عقيل بن عمرو ١٤
- عقيل (بن عبد المطلب) ٢٤٦، ٢٧٧
- أبو العلاء بن سليمان ٢٧٧
- العلاء بن عبد الرحمن ٢٧
- علي بن أمية بن خلف ٧٥، ٧٦
- أبو علي الجبائي ٢٨، ٢٩

- ٣٨٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٤٦ ، ٧٣ علي بن أبي طالب
 ٦٦ أبو علي الفارسي
 ٢٩٩ عمارة بنت حمزة
 ٢٠ ، ١٦ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١١٣ ، ١٣٤ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٠٧ عمر بن الخطاب
 ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٦٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣
 ٤٢٧ ، ٤٠٣ ، ٣٨٥ ، ٣٥٠ ، ٣٤٩
 ٣٧٠ ، ٣٤٩ ، ٢٦٤ ، ١٩٢ لبن ، عمر
 ٣١٦ ، ٣١٥ عمر بن سعيد
 ١٦٧ ، ١٦٦ ، ٤٧ أبو عمر (بن عبد البر)
 ٢١٧ عمران بن حصين
 ١٢ عمرو بن عمرو القيسي
 ١٦٩ ، ١٦٥ أبو عمرو اللداني
 ٩١ عمرو بن رفاعة
 ٣٦١ عمرو بن العاص
 ١٥٥ عمرو بن عتبة
 ٣٠٧ عمرة بنت رواحة
 ٧٦ عماوين يلسر
 ٤٢٧ عمارة بن يسار
 ١٣٨ عمير والد مالك
 ١٤ عميرة بن سنان
 ١٥٥ عتبة بن علي بن سنان
 ٣٢٣ عوف بن أثانة
 ٨٦ ، ٨٥ عوف (بن أبي جميل)
 ٤٠٥ لبن العيزار
 ١١٠ صاحب العين (الخليل بن أحمد)
 ٤١٩ عيينة (بن حصن)
 ٥٦ ابن عيينة (سفيان)

غ

- ٣٣١ ، ٢٥٨ الغزالي (محمد بن محمد)
 ٣٥٤ ابن الغمار

- الغَمِيصَاء ٢٩٢
 غنم. بن. عامر ٤٠٧

ف

- ابن. فارس. (أحمد) ٨٢ ، ٢٧٨ ، ٣٧٦ ، ٤٤٨
 فاطمة. بنت. أسد ٢٧٧
 فاطمة. بنت. أبي. الأسد ٣٠٦
 فاطمة. بنت. الأسود ٣٠٦
 فاطمة. بنت. حمزة ٢٧٧ ، ٢٩٩ ، ٣٥٧
 فاطمة (بنت الرسول - صلى الله عليه وسلم) ٢٤٧ ، ٢٧٧ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨
 فاطمة. بنت. شَيْبَة ٢٧٧
 فاطمة. بنت. أبي. طالب ٢٧٧
 فاطمة. بنت. عَقْبَة ٢٧٧
 فاطمة. بنت. الوليد ٢٧٧
 القَرَاء ١٨٣ ، ٣٢١
 القُرَوِيُّ. (إسحاق بن محمد) ٣٤٧
 أم. الفضل ٣٠٠
 فنحاص ١٥٨

ق

- القَابِسِيَّ (أبو الحسن علي بن خلف) ٢٨ ، ٧٠ ، ١٠١ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٢١٩ ، ٢٨٣ ، ٣٨١ ، ٤٣٥
 القاسم. بن. محمد ٣٥٠
 ابن القاسم (عبد الرحمن) ١٢٨ ، ١٧٤ ، ٢١٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٩٢
 القاضي. إسماعيل ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٣٢٧
 القاضي. أبويكر. (المبطلاني) ١٦٢ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤١٩
 القاضي (عياض) ٩ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٣٥ ، ١٦٣ ، ١٦٦
 ١٧٢ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٢
 ٣٨٣ ، ٢٩٠ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٧١
 ٤٤٧ ، ٣٩٦
 قالون. (المقري) ١٧٠

- قتادة.. (بن. دعامته) ٤٢٥ ، ٤٢٤
- أبو قتادة.. (الحارث. بن. ربيعة) ٦٧ ، ٦٢ ، ٦١
- قتادة. بن. النعمان ٤٢٧
- قُتْلَة. بنت. عبد العزى ٢٧٩
- ابن. قُتَيْبَة ٣٧٩ ، ٣٥٢ ، ٣٤٥ ، ١٢٥
- قُتَيْلَة. بنت. عبد العزى ٢٧٩
- القرافي ٤١١ ، ٢٨٨ ، ٩٩
- المقرطبي ٢٧٧
- ابن. قُرْقُول ٤١٢
- قُرَيْبَة. بنت. لُمَيْة ٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥
- القسطلاني. (محمد بن. أحمد) ٢٤٦ ، ٢١٧
- ابن. القصار ٣٥٢
- قَصِير ٣٣٢ ، ٣٣١
- قُطْرُب ٤٩
- ابن. القطاع. (علي بن. جعفر) ٢٤٢
- أبولقعيس ٢٩٩
- ابن. القوطية. (محمد بن. عمر) ٢٨٣ ، ١٩٠
- ابن. قَوْقُل ٤٣٨ ، ٤٣٧

ك

- الكسائي ٢٢٣ ، ٢٠٣ ، ١٦٣
- كسرى ١٠٨
- كعب. بن. أسد ١٠٢
- كعب. بن. سعد ١٤
- كعب. بن. عمرو ٢٤٦
- كعب. بن. مالك ٣٥٠ ، ٣٠٦
- الكلبي. (هشام) ٣٥٧
- كنانة بن. أبي الحقيق ٢٣
- كوثر (مولى. خنيس. بن. جابر) ٣٨٧ ، ٣٨٦

ل

- ٤٢٥ لَاحِقُ .بن. ضَمْرَةَ
 ١٧١ ، ١٦٧ ، ١٦٤ ، ١٦٣ اِبْنُ .لُبٍّ .(فُوجُ .بن. قَاسِمٍ)
 ٣٦٤ لِلْحَيَانِيِّ
 ٣٤١ لَقِيطُ .(بن. الرِّبِيعِ)
 ١٦٦ ، ١٤٤ اللَّخْمِيُّ .(مُحَمَّدُ .بن. مُحَمَّدٍ)
 ١٢٥ اللَّيْثُ .(بن. سَعْدٍ)

م

- ٣٠٥ ، ١٢٨ اِبْنُ .لِلْمَجْشُونِ .(عَبْدُ .الْمَلِكِ)
 ١٤٧ ، ٦٢ اِبْنُ .مَلْجَه
 ٢٨٨ ، ١٧١ ، ١٦٩ ، ١٦٦ الْمَازَرِيُّ .(مُحَمَّدُ .بن. عَلِيٍّ)
 ١٦٦ ، ١٦٠ ، ١٥٦ ، ١٢٧ ، ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٤ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٣ ، ٣٠ ، ٢٩ مَالِكُ .(الإِمَامُ)
 ٢٨٦ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣١ ، ٢٢١ ، ٢١٨ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ١٩٣ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٦٧
 ٤٤١ ، ٤٣١ ، ٣٥٢ ، ٣٠٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٤ ، ٢٨٧
 ٢٧٩ مَالِكُ .بن. حَسَلٍ
 ٧١ مَالِكُ .(ابْنُ .الْمُغَنَّةِ)
 ١٣٨ مَالِكُ .بن. عُمَيْرٍ
 ٤٢٤ مَالِكُ .بن. النُّضْرِ
 ٢٨٤ ، ٢٥٠ ، ٢٢٣ ، ٢١٨ ، ١٨٠ ، ١٤٥ ، ١٣٢ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٠١ ، ٩٦ ، ٦٥ اِبْنُ مَالِكٍ
 ٣٩٨ ، ٣٨٧ ، ٢٨٩

- ٤٣٨ ، ٢٨٤ مَبْرُودٌ
 ١٦٤ اِبْنُ .مُجَاهِدٍ
 ٢٣ مَجْدِيُّ .الضَمْرَى
 ٢٧١ الْمُحْتَرِقِيُّ .(سَلَمَةُ .بن. صَخْرٍ)
 ٣٥٤ مُحَمَّدُ .بن. جَابِرٍ .الْقَيْسِيُّ
 ٤٠٦ ، ٥٨ مُحَمَّدُ .بن. جُمَادَةَ
 ٦٢ مُحَمَّدُ .بن. حَمْزَةَ
 ٦٤ ، ٦٣ مُحَمَّدُ .بن. الْوَبِيعِ .الْجِزِيُّ

| | |
|----------------------------------|------------------------------------|
| ٢٩٨ ، ٢٩٤ | محمد (بن. وشد) |
| ٢٨ | محمد (بن. سلام) |
| ١٦٨ | محمد بن. سلامة الانتصاري |
| ١١٥ | محمد بن. سنان |
| ٣٥٠ | محمد بن. سهل |
| ٣٥٤ | محمد بن. عبدالموحيم الأميوطي |
| ٥٨ | محمد بن. كثير |
| ٣٠ | محمد بن. أبي. المجلد الكوفي |
| ٣٩٢ | محمد بن. مسلم |
| ٣٥٧ | محمد بن. نصر |
| ٤١٤ | محمد بن. يحيى بن. حبان |
| ٥ | محيصة بن. مسعود |
| ٣٥١ | المخرمي. (عبدالله بن. جعفر) |
| ٢٥٨ | صاحب مرآة الزمان. (سبط بن. الجوزي) |
| ٣٠٦ | مراوة بن. الربيع |
| ٩١ | أبو مرشد (الغوي) |
| ٢٧٧ | مرحب. (بن. الحارث اليهودي) |
| ٢٨٠ | مروان. (بن. الحكم) |
| ٢٨٧ | مزي. (يوسف) |
| ٢٧٩ | المستغفري. (جعفر بن. محمد) |
| ٩ | المستملي. (إبراهيم بن. أحمد) |
| ٣٣٠ ، ٣٢٣ | مسطح بن. أثانة |
| ٣٢٣ | أم. مسطح |
| ١٦٥ | ابن. مسعود. (عبدالله) |
| ١١٨ | أبو. مسعود |
| ٣٠٠ ، ٢٧٦ ، ٢٠٢ ، ١٣٦ ، ١٠٤ ، ٢٢ | مسلم |
| ١٢٨ ، ١٢٧ | مطوف. (بن. عبدالله) |
| ٢٩ | المطلب بن. أبي. وداعة السهمي |
| ١١٥ | مظهر. (بن. رافع) |
| ٤٢٦ ، ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٢٠٢ | معاذ بن. جبل |
| ٧٦ | معاذ بن. عفراء |
| ٣٨٥ ، ١٦٩ ، ١٦٤ | أبوللعلاني. (إمام الحرمين) |
| ٤١٤ ، ٤١١ ، ٣٨٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ | معاوية (بن. أبي. سفيان) |

- صاحب المعجم. (أبو عبيد البكري) ١٠٢
- مَعْمَر بن راشد ٢٣٦، ٢١
- مُعْطَاي (علاء الدين بن قليج) ٣٤٥، ٣٠٠، ١٨٣، ١٥٣، ٧١، ٤٦، ٤٣، ٣٢
- المغيرة. (بن شعبة) ٣٨٢، ٣٨١، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣
- مُغِيث بن الجدي بن عجلان ٣٣٦
- المُقْبِرِي. (سعيد بن أبي سعيد) ١٩
- المُقَوِّس ٣٨٢
- ابن أم مكتوم ٤٤٢
- مِكْرُو. (بن حفص) ٣٨٣
- مَكِّي. (بن حموش القيسي) ١٦٦
- ابن الملقن (عمو بن علي) ٣٤٥، ٣٤٤، ٢٨٢، ١٨٧، ١٣١، ٤٦، ٣٦، ٣٢
- مَلِيكَة. (بنت جروول الخولعي) ٣٨٦
- ابن مندة. (محمد بن يحيى) ١١٩، ٤٧
- الْمُنْدَرِي. (عبد العظيم بن عبد القوي) ٤٠١

ابن المنير ١، ٢، ٤، ٥، ٨، ٩، ١٩، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٥٧

١٠٦، ١٠٤، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٢، ٨٩، ٨٠، ٧٩، ٧٧، ٧٣، ٧٢، ٦٧، ٦٦، ٥٨
 ١١١، ١١٦، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١،
 ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٤،
 ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥،
 ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٤،
 ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٨٤، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٦،
 ٤١٠، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤١.

٤٤٢
 مهشم (بن الربيع) ————— ٣٤١
 المهلب (بن أبي صفرة) ١٠٦، ١١١، ١٣٣، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٦١، ٣٠٨، ٣٣٠، ٤٠١، ٤٢٩، ٤٣١،

٤٣٢، ٤٣٦

- موسى. (عليه السلام) ٣٦٩، ١٥٩
- موسى بن سالم الكلاعي ٣٥٤
- أبو موسى. (الأشعري) ٣٠٣
- أبوموسى. (اللديني) ٢٨٠، ١٣٨، ١٢٥

ن

- نلجية. بن. جُنْدَب ٣٧٨
- نافع. بن. عبد الجاوث ١٧٧، ١٧٦
- نافع. بن. كَلْدَة ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢
- نافع. (المقوي) ١٧٠، ١٦٣
- ابن. ثَبَاتَة ٤٢١
- النبي (محمد صلى الله عليه وسلم) ٩، ١٠، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥٧،
 ٦١، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٣، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٦،
 ٨٧، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٧، ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٢٠،
 ١٢١، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٦،
 ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٧٠، ١٧١، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦،
 ١٨٨، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣١، ٢٤٦، ٢٤٨،
 ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣،
 ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧،
 ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٣،
 ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٦،
 ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠،
 ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٧٧،
 ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٠٢،
 ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٤،
 ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٩
- المنسائي ٣٩٤، ١٤٦، ٨٦
- النَجَاشِي ٦٤
- أبو تَجِيح. (عبد الله. بن. يسار) ٢٨
- ابن. أُلْبَى. المنجود. (عاصم) ٢٩
- النُّزَالِي. بن. سَبْرَة ١٥٧
- نصر. بن. مالك ٢٧٩
- النضربن. أنس ١٨
- النضر. (بن. شُمَيْل) ٣٢٤

- النضرين. ضَمَضَم ٤٢٤
 النعمان. بن. بَشِير ٣٠٧
 النعمان. (بن. مالك. بن. ثعلبة) ٤٣٨ ، ٤٣٧
 نُعَيْم بن. النحام ١٦١ ، ١٦٠
 أَبُو نُعَيْم ٣٣٦ ، ٨٦ ، ٤٧
 النُّعَيْمان. بن. عمرو ٩١
 ابن. النُّعَيْمان ٩١

هـ

- هاجر (زوج. إبراهيم. عليهما. السلام) ١٣
 أم. هانئ. (بنت. أبي. طالب) ٢٧٦
 هرقل ٤٢٢
 الهَرَوِيُّ (أبو. عبيد. القاسم. بن. سلام) ٣٨٨ ، ٣٥٢ ، ٣٤٥ ، ٢٠٣ ، ١٩١ ، ٩٧ ، ٥٦
 أبو. هُرَيْرَةَ ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٢٤٩ ، ١١٧ ، ٨٩ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٢٧ ، ١٩
 هشام. بن. حُجَيْرٍ ٢٢٩
 هشام. (بن. عُرْوَةَ) ٢٣٦
 ابن. هشام. (الأنصاري) ٣٤٧ ، ٢٦٩ ، ١٥٦ ، ٦٨
 هُشَيْم. بن. الربيع ٣٤١
 هلال. بن. أُمَيَّة ٣٣٦ ، ٣٠٦
 هلال. بَشَر ٨٦
 الهمداني ٤٣٩
 الهِنْدِيُّ (محمدين. عبد. الرحيم) ٤١٦
 أَبُو. الهَيْثَم. (الكُشَمِيهَنِيُّ) ٢١

و

- وائل. بن. أفلح ٢٩٩
 الولقدي. (المؤنَّج) ١٤
 ابن. وَضَّاح. (محمد) ٢٤
 الوليد بن. عَقْبَةَ ٢٧٧
 الوقشي. (هشام. بن. أحمد) ٣٢٨
 ابن. وَهَب. (عبد. الله) ١٦٧ ، ١٣٤ ، ١٢٨ ، ٦٢

ى

| | | |
|-----------------|-------|---------------------------|
| ١٢٥ | | يزيد بن خالد الرُّمْلِيُّ |
| ٩٤ | | يزيد بن خُصَيْفَة |
| ٤٢٦ | | يزيد بن أبي مريم |
| ١١٦ | | ابن يسار (محمدا) |
| ٣٢٨ ، ١٨٩ ، ١٣٦ | | يعقوب (بن السكيت) |
| ٢٤٩ | | يوسف (عليه السلام) |
| ٤٩ | | يونس |
| ١٣٤ | | يونس (بن يزيد) |
| ١٨٥ | | ابن يونس (محمدا) |
| ١٦٨ | | حضرة يونس |

فهرس الأمم والقبائل

| | |
|--|-----------------|
| ٩٧ ، ٦٣ | بنو إسرائيل |
| ٣٥١ | أسلم |
| ٢٠٧ | بنو أمية بن زيد |
| ٣٣ | الأنباط |
| ٣٩٩ ، ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٢٠٧ ، ١٢٤ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٦٦ ، ٢ | الأنصار |
| ٣٤٥ ، ٣٢٧ | الأوس |
| ٢٨٢ ، ٢٥٦ ، ٤٩ | البصريون |
| ٤٤ | بنو بكر |
| ٣٨٢ | ثقيف |
| ٣٩٩ ، ٣٩٦ | بنو حذيلة |
| ٣٤٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ | خنزرج |
| ٤٤ | بنو الدليل |
| ٣٨٦ | بنو ذهرة |
| ١٩٩ | بنو ساعدة |
| ٦٣ | بنو سعد بن هذيم |
| ٤١٥ | بنو سليم |
| ٤٢٦ | بنو سلمة |
| ٦١ | أهل الظاهر |
| ٣٨٦ | بنو عامر بن لؤي |
| ٣٢٨ | بنو عبد الأشهل |
| ٣٩٦ | بنو عدي |
| ٢٠٨ | غسان |
| ٧١ | القنبرة |
| ٢٠٨ | قحطلن |
| ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٠٦ ، ١٠٢ ، ٧٢ ، ٦٦ | قريش |
| ١٠٢ | بنو قريظة |
| ٣٨٣ | الكنانة |
| ٤٣٥ ، ٢٥٦ ، ٢٢٦ ، ٢١١ ، ٤٩ ، ٣٨ | الكوفيون |
| ١٠١ | بنو لؤي |

| | |
|---|----------------------|
| ٣٨٢ | بنو مالك |
| ٣٩٦ | بنو مالك - بن النجار |
| ٣١٩ | بنو المصطلق |
| ٤١٧ | المعتزلة |
| ٣٩٦ | بنو - معالة |
| ٣٥٠ ، ١١٨ ، ١٠٠ ، ٩٩ | المهاجرون |
| ٤٠٢ ، ٣٩٦ ، ٣٢٧ | بنو النجار |
| ١٦ | النصارى |
| ٣٤ | نصارى - المشام |
| ١١٦ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ | بنو النضير |
| ١٣ | النمرين - قاسط |
| ٢٦٢ | هولزين |
| ٣٤٥ ، ١٤٩ ، ١٠٤ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٦ | اليهود |

فهرس الأماكن والبلدان والمياه

| | |
|---|--------------|
| ١١٣ | أربعماء |
| ٢٠٢ ، ١٢٨ ، ٧٨ | الإسكندرية |
| ١٦٣ | الأنطلس |
| ١١٣ | بلاد طيء |
| ١١٨ | بئر وومة |
| ٤٤٩ ، ٤١٨ | بئر معونة |
| ١٦٩ | بجالية |
| ٢٨٣ ، ٢٧٠ ، ١٤١ | البحرين |
| ٤٢٤ ، ٣٦٦ ، ٧٦ | بدر |
| ٧٠ | بوك الغماد |
| ٣٠٣ | البصرة |
| ٣٧٥ | بطن مر |
| ١٦٦ | بغداد |
| ١٠١ ، ١٠٠ | البويرة |
| ١٩ | بيت اللد واس |
| ٤٠١ | بيرجاء |
| ٤٦ | تبوك |
| ٣٣٢ | تهامة |
| ١٧٨ | تونس |
| ١١٣ | التيما |
| ٣٥٥ | جزيرة شق |
| ٢٠ | جزيرة للعرب |
| ٣٧٥ | الحجاز |
| ٤٣٨ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٣٧٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ | الخليبية |
| ٢٧٣ | الحرم |
| ٤٣٣ ، ٣٤٣ | حنين |
| ١٠٢ | الخنلق |
| ٤٣٨ ، ٣٦٩ ، ٢٤ ، ٢٠ | خبيرو |
| ٤٣٩ | دوس |

| | |
|--|-----------------------|
| ٣٨٧ ، ١١١ | ذوالخليفة |
| ١٧٨ | وادي |
| ١٣٥ | الرينة |
| ٢٤ | سكة للروحاء |
| ١٣٤ | المسرف |
| ١٩٩ | سقيفة بنى ساعدة |
| ١٠٨ | السواد |
| ٣٥٤ | شاطبة |
| ٢٠٨ ، ١١٣ ، ٣٤ | الشلم |
| ١٢٨ ، ١٢٥ | شراج الحرة |
| ٤٣٩ | ضائق |
| ٣٢ | ظفار |
| ٣٧ | العرلق |
| ٣٤٣ ، ١١١ | عرفة |
| ٣٧٥ | عسفلن |
| ٣٨٠ | عكاظ |
| ٣٠٦ | عكة |
| ٤٥ | غلاشور |
| ١٦٣ | غرناطة |
| ٣٧١ | الغميم |
| ٣٣٢ ، ٣٣١ | الغور |
| ٣٥٤ | القاهرة |
| ٤١٥ | قبوس |
| ٤٢ | القولربط |
| ٢٨٣ | قطر |
| ٣٧٥ ، ٢٥٨ | كراع الغميم |
| ٢٠٨ | مأرب |
| ٥٨ | المدائن |
| ٣٥٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤١ ، ٣٢٣ ، ٣١٦ ، ٢٨٣ ، ٢٥٨ ، ٢١٠ ، ٢٠٢ ، ١٥٤ ، ١٣٤ ، ١١٨ ، ١٨ | المدينة |

| | |
|--|-------------------------|
| ٢٥٩ | مَرَّ الظَّهْرَانِ |
| ٣٢٧ ، ٣١٩ ، ٢٣ | الْمُرْتَسِعِ |
| ٣٤٣ ، ١١١ | مُزْدَلِفَةَ |
| ١١١ | لِلْمَشْعَرِ الْحَرَامِ |
| ٣٦٢ ، ١٢٨ ، ٤٣ ، ١٢ | مَصْرَ |
| ٣٧٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٤ ، ٣٤٤ ، ٣٤١ ، ٣١٦ ، ٣٠٦ ، ٢٥٩ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٧٦ ، ١٣٤ ، ٧٠ | مَكَّة |
| ٤٣٨ ، ٤٠٦ ، ٣٨٧ | |
| ٣٢٣ | لِلنَّاصِعِ |
| ٣٤٣ ، ٢٧٣ | مِنَى |
| ٢١٠ | نَاحِيَةِ الْبِلَاطِ |
| ١٣٤ | النَّقِيعِ |
| ٧٠ | هَجَرَ |
| ٣٥٤ | وَادِي آشٍ |
| ٣٨١ ، ٣٣٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٧٠ | الْيَمَنِ |

فهرس الكتب الواردة فى النص

- الإحياء... للغزالي ٢٥٨
- أسد الغلبة ٢٣ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٣٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٦ ، ٣٧٨ ، ٤٢٥
- أسماء من دخل مصر من الصحابة، لمحمد بن الربيع الجيزي ٦٤
- الأشهاد والنظائر ٢٧٣
- أصول الفقه لابن الحاجب ١٦٤
- الأفعال، لابن القوطية ٢٨٣
- الانتصار للباقلاني ٤١٩
- الانتصاف لابن النثير ٤ ، ٣٩٥
- البرهان، لأبي المعالي (إمام الحرمين) ١٦٤
- التاريخ الكبير للبغوى ٥٨
- التجريد للنهني ١١٨ ، ٣٣٦
- التدريب، لأبي حيان ٣٩٨
- التسهيل لابن مالك ١٠١
- تفسير البغوى ٢٤٦
- تفسيرين، عباس ٣٤٤ ، ٣٤٥
- التمهيد لابن عبد البر ١٦٦ ، ١٦٧
- التنبيه، لابن بشير ٢٨٩
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي ١٠٩ ، ١٢٤
- الجامع (جامع الأصول، لابن الأثير) ١٨٣
- الجامع (الصحيح) ٢٨ ، ٢٩ ، ١٢٤ ، ٣٠٠ ، ٣٢٩
- حاشية المغنى، للدماميني ٣٤٨
- خزائن ابن أبي الحديد ٤٢٦
- الدلائل، لثابت بن حزم السرقسطي ١٣٦
- الربوض الأنف، للسهيلى ١٠١ ، ٤١٨
- الزاهي، لابن شعبان ١٠٩
- سيرة ابن إسحاق ٣٢٩
- سيرة الدماطي ٢٨٧
- سيرة ابن هشام ٤٤ ، ٧٥ ، ٧٦
- شرح سيبويه، لابن خروف ١٢٣
- شرح البرهان، للمازوي ١٦٦ ، ١٦٩ ، ٢٨٨

| | |
|----------------------------------|---|
| ١٦٧ | شرح البرهلى، للأبيارى |
| ١٦٦ | شرح التلقين، للمازوى |
| ١٦٦ | شرح ابن عبدالسلام (على مختصر ابن الحاجب الفرعى) |
| ٣٢٩ | شرح مختصر ابن الحاجب الأصبلى، لأبى حامد السبكى |
| ٤٠٩، ١١٩ | شرح مسلم، للنووى |
| ٣٠٥، ٣٠٤ | شرح العالم، (لابن التلمسانى) |
| ٣٣٩، ١٨٩ | الصحاح، للجوهرى |
| ٣٠٠، ٥٣٧٦ | صحيح مسلم |
| ٣٨٦، ٣٤٩ | للطبقات، لابن سعد |
| ٣٩٢ | العتبية، (لمحمد العتبي) |
| ١٦٥ | القراءات، الشواذ، لأبى عمرو اللداني |
| ١٦٩ | المقواصم، والعواصم |
| ١٧٢ | قواعد، عز الدين، بن عبدالسلام |
| ٢٨٨، ١٧٢ | قواعد، المقرائى |
| ١٤١ | كتائب ابن أبى شيبه، (المصنف) |
| ١٨٥ | كتائب الأقضية، لابن يونس |
| ٢٧٦ | كتائب الهدايا، لابن أبى الدنيا |
| ١٥٨، ١٢٥ | مبهمات ابن بشكوال |
| ٣١٤، ٢٧٦ | مبهمات عبدالغنى، بن سعيد |
| ٢١٧ | مبهمات القسطلانى |
| ٤٣٧ | مبهمات النووى |
| ٣٩٢ | المجموعة، (لمحمد بن إبراهيم) |
| ٣٦٤، ٢٥٧ | الحكم، (لابن سيدة) |
| ٢٩٩، ٩١، ٧٥ | مختصر الاستيعاب |
| ٤١٦ | مختصر التقريب للقاضى، أبى بكر البلقاينى |
| ٢٣٢ | المُدونة |
| ٢٥٨ | مرآة الزمان |
| ٧٦ | مستدرك الحاكم |
| ١١٩ | مسندين، أبى شيبه |
| ٣٧٥، ٣٢٧، ٣٢٢، ٢٢٢، ٢١٤، ١٢٧، ٥٢ | المشارك للقاضى عياض |
| ٢١٧، ١٤٦ | معجم الطبرانى الأوسط |

| | |
|----------------------|----------------------------------|
| ٣٤٨ ، ٢٦٩ ، ١٥٦ ، ٦٨ | المغني لابن هشام |
| ٥٥ ، ٥٤ | المنتخب من مسند عبد بن حميد |
| ١٤٩ | المنتقى من تاريخ دمشق لابن عساكر |
| ٢٠٠ | موطأ الإمام مالك |
| ٣٨٥ | النهية لإمام الحرميين (الجويني) |
| ٤٠٠ ، ٣٢٥ | نهاية الغريب (لابن الأثير) |
| ٢٠١ | النوادر لابن أبي زيد |

فهرس المصادر، والمراجع فى التحقيق، والدراسة

أولاً المخطوطات:

- ١ - تحفة الغرب فى الكلام على مغنى اللبيب، للدماينى، المكتبة الأزهرية برقم ٩٧١ / النحو، وميكروفيلم بمركز البحث العلمى - جامعة أم القرى، تحت رقم ٢١٤ / النحو
- ٢ - التحقيق والبيان فى شرح البرهان، لأبى الحسن على بن إسماعيل المعروف بالأبيارى، ميكروفيلم بمركز البحث العلمى - جامعة أم القرى، تحت رقم ٣٩١ / أصول الفقه
- ٣ - تعليق الفرائد شرح تسهيل المقاصد، للدماينى، ميكروفيلم بمركز البحث العلمى - جامعة أم القرى، تحت رقم ٣١ / النحو
- ٤ - التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشى، مخطوط برقم ٤٩٨ فى المكتبة الأزهرية بمصر، ومصور ميكروفيلم عنه بمركز البحث العلمى - جامعة أم القرى، تحت رقم ٢٩٣ / الحديث -
- ٥ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن المتوفى ٨٠٤ هـ، نسخة مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمى - جامعة أم القرى، تحت رقم ٢٧٩ / الحديث، ولها مصورات أخرى بالمكتبة المركزية - جامعة أم القرى، فى أجزاء تحت أرقام ٢٢٥٣، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧ / الحديث، والمخطوط حالياً تحت التحقيق، وقد صدر بعض أجزاءه -
- ٦ - حاشية التفتازانى على الكشاف للزمخشري، ميكروفيلم بمركز البحث العلمى - جامعة أم القرى، تحت رقم ٥٣٦ / علوم القرآن
- ٧ - شرح صحيح البخارى، لابن بطال، المكتبة الأزهرية برقم ٣٨٣٨ / الحديث، وميكروفيلم بمركز البحث العلمى - جامعة أم القرى، تحت رقم ٦٥٣ / الحديث
- ٨ - المخبر الفصيح لفوائدمسند البخارى الصحيح، لعبد الواحد بن التين السفاقسى، المكتبة الوطنية - تونس، برقم ١٨٤٧٤ / الحديث، وميكروفيلم بمركز البحث العلمى - جامعة أم القرى، تحت رقم ١٠٢٣ / الحديث

ثانياً المطبوعات:

أ

١. الإبهاج فى شرح المنهاج، تأليف على بن عبدالكافى السبكي المتوفى ٧٥٦هـ، وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي المتوفى ٧٧١هـ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، الأزهر - القاهرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تأليف أحمد بن محمد البناء، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
٣. إتحاف القارى بمعرفة جهود، وأعمال العلماء على صحيح البخارى، تأليف محمد عصام عرار الحسينى، اليمامة للنشر والتوزيع - دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
٤. الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان، تأليف الأمير علاء الدين الفارسى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م
٥. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، للعلامة ابن دقيق العيد، تحقيق على بن محمد الهندى، المطبعة السلفية، (بدون تاريخ)
٦. إحياء علوم الدين، للإمام أبى حامد الغزالي، وبهامشه تخريج الحافظ العراقى، وبذيله كتاب الإملاء فى إشكالات الإحياء، وكتاب تعريف الإحياء للعيدروس، دارالفكر - بيروت، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
٧. ارتشاف الضرب، لأبى حبان الأندلسى، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدنى - القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٨٨٧م
٨. الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشى، تحقيق ودراسة د. عبدالله البركاتى، ود، محسن العميرى، مركز إحياء التراث الإسلامى - جامعة أم القرى، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م
٩. إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى، تأليف أبى العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلانى المتوفى ٩٢٣هـ مؤسسة الحلبي وشركاه - بولاق، ط ٦، ١٣٠٤هـ
١٠. الاستيعاب فى أسماء الأصحاب، تأليف الفقيه الحافظ ابن عبد البر، تحقيق على محمد البجاوى، مكتبة النهضة، ومطبعتها الفجالة - مصر (بدون تاريخ)
- وينظر أيضاً بهامش الإصابة، دارالعلوم الحديث، ط ١، ١٣٢٨هـ
١١. أسد الغابة فى معرفة الصحابة، لعزالدين بن الأثير الجزرى، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البناء، ومحمد أحمد عاشور، دار الشعب (بدون تاريخ)
١٢. الأشباه والنظائر، لتاج الدين السبكي، حققه الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ على محمد عوض، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
١٣. الإصابة فى تمييز الصحابة، تأليف ابن حجر العسقلانى، وبهامشه الاستيعاب لابن عبد البر، دارالعلوم الحديث، ط ١، ١٣٢٨هـ

وطبعة دارالكتب العربي - بيروت (بدون تاريخ)

١٤ - إصلاح المنطق، لابن السكيت المتوفى ٢٤٤هـ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، و عبدالسلام هارون، دارالمعارف - مصر، (بدون تاريخ)

١٥ - الأصول دراسة ايستمولوجية، لأصول الفكر اللغوي، لد. تمام حسّان، دارالثقافة - المغرب، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

١٦ - إعراب الحديث النبوي، صنعة أبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة - جدة، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م

١٧ - الأعلام تأليف خيرالدين الزركلي، دارالعلم للملأين - بيروت، ط ٥، ١٩٨٠م

١٨ - أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق د. محمد بن سعيد آل سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

١٩ - الإفصاح عن معاني الصحاح، للوزير عون الدين بن هبيرة الحنبلي المتوفى ٥٦٠هـ المكتبة الحلبية، ط ٢، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م

٢٠ - الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر المعروف بابن القطاع المتوفى ٥١٥هـ، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٢١ - الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، المكتبة الفيصلية، ط ١، ١٩٨٨م

٢٢ - الإكمال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تأليف الأمير الحافظ ابن ماكولا، دار الكتب الإسلامي - القاهرة، (بدون تاريخ)

٢٣ - الأمالي الشجرية، لابن الشجري، دارالمعرفة - بيروت، ١٣٤٩هـ

٢٤ - الإمام البخاري - رضى الله عنه - إمام الحفاظ والمحدثين، تأليف د. تقى الدين الندوي المظاهري، دار القلم - دمشق بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ

٢٥ - الإمام البخاري محدثاً و فقيهاً، تأليف د. الحسيني عبدالمجيد هاشم، المكتبة العصرية - صيدا بيروت، (بدون تاريخ)

٢٦ - الإمام البخاري وصحيحه، تأليف د. عبدالغني عبدالحق، دارالمنارة - جدة، ط ١، ١٤٠٥هـ

٢٧ - الإمام البخاري فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء، إعداد د. نزار بن عبدالكريم، مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ

٢٨ - الأمّ تأليف محمد بن إدريس الشافعي، أشرف على طبعه، وياشر تصحيحه محمد زهري النجار، دارالمعرفة - بيروت، (بدون تاريخ)

٢٩ - إملاء ما من به الرحمن، لأبي البقاء العكبري، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣٠ - إنباه الرواة على أنباء النحاة، تأليف الوزير جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م

- ٣١ - إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق حسن حبش، مطابع الأهرام ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٣٢ - الأنساب، للسمعاني المتوفى ٥٦٢هـ، تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٠هـ
- ٣٣ - الانتصاف من الإنصاف، للشيخ محمد محي الدين عبدالحمد، بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف -
- ٣٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحمد، دارالفكر - بيروت، (بدون تاريخ)
- ٣٥ - أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف الشيخ قاسم القنوي المتوفى ٩٧٨هـ، تحقيق د. أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي، دارالوفاء - جدة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٣٦ - أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض، والقافية، تأليف المرحوم الأستاذ محمود مصطفى، مطبعة محمد علي صبيح، وأولاده، ط ١٠، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٣٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحمد، دارالفكر - بيروت، ط ٦، ١٣٩٤هـ - ١٩٤٩م

ب

- ٣٨ - البارع، لأبي علي القالي، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة - بغداد، ط ١، ١٩٧٥م
- ٣٩ - الباعث الخفي شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ)
- ٤٠ - البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد، والشيخ علي معوض، وآخرون، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- ٤١ - البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، دارالفكر - بيروت، (بدون تاريخ)
- ٤٢ - البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع، تأليف محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة - القاهرة، (بدون تاريخ)
- ٤٣ - البرهان في أصول الفقه، للإمام أبي المعالي عبدالمك (الجويني) تحقيق د. عبدالعظيم الديب، قطر، ط ١، ١٣٩٩هـ
- ٤٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٤٥ - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف الأصغراني، تحقيق د. محمد مظهر بقا، مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

ت

- ٤٦ - التاج الإكليل لمختصر الخليل، لابن عبدالله الشهير بالموثق المتوفى ٨٩٧هـ بهامش مواهب الجليل،

- مكتبة النجاح سوق الترك - طرابلس - ليبيا (بدون تاريخ)
- ٤٧ - تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام اللغويّ محب الدين الزبيدي، دار ليبيا - بنغازي، (بدون تاريخ)
- ٤٨ - تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر بن علي الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣ هـ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، (بدون تاريخ)
- وينظر أيضاً طبع دارالكتب العربي - بيروت، (بدون تاريخ)
- ٤٩ - تاريخ التراث العربي، لفؤاد سركين، نقله إلى العربية د. محمد فهمي الحجازي، وراجع د. عرفة مصطفى ود. سعيد عبدالرحيم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣ هـ
- ٥٠ - تاريخ الثقات، للإمام أبي الحسن العجلي المتوفى ٢٦١ هـ بترتيب الحافظ الهيثمي المتوفى ٨٠٧ هـ تحقيق د. عبد المعطي قلججي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م
- ٥١ - تاريخ الطبري (تاريخ الرسل و الملوك) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٣، (بدون تاريخ)
- ٥٢ - تاريخ علماء الأندلس، تأليف ابن الفرضي المتوفى ٤٠٣ هـ، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٥٣ - التاريخ الكبير، تأليف أبي عبدالله إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ)
- ٥٤ - التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي علي الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٥٥ - التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دارالبیان - دمشق، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٥٦ - تجريد أسماء الصحابة، تأليف الإمام الذهبي، بتصحيح صالحة عبدالكريم شرف الدين، بومباي - الهند، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ٥٧ - تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي (بدون تاريخ)
- ٥٨ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق د. أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة - بيروت، (بدون تاريخ)
- ٥٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دارالكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ٦٠ - التعريفات، تأليف الشريف علي بن محمد الجرجاني، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٦١ - تفسير البغوي، المعروف بمعالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، على هامش تفسير الخازن، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط ٢، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م
- ٦٢ - تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط ٢، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

- ٦٣ - تقريب التهذيب، للإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دارالمعرفة - بيروت، ط ٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- وينظر أيضاً بتحقيق محمد عوامة، ط ٣، ١٤١١ هـ، وأيضاً بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دارالكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣ م
- ٦٤ - تقويم اللسان، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق د. عبدالعزيز مطر، دارالمعارف - مصر، ط ٢، (بدون تاريخ)
- التكملة لكتاب الصلة، لمحمد بن عبدالله المعروف بابن الأَبَّار المتوفى ٦٥٩ هـ، عني بنشره وتصحيحه: السيد عزت العطار، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ٦٥ - التكملة والذيل والصلة، للصاغانى، حققه إبراهيم الأبيارى، وراجعه محمد خلف الله، مطبعة دار الكتب، ١٣٩٧ هـ
- ٦٦ - تلقيح فُهوم أهل الأثر فى عيون التاريخ والسير، للإمام عبدالرحمن بن الجوزي، عنت بنسخه وتحقيقه مكتبة الآداب بالقاهرة لصاحيها على حسن، (بدون تاريخ)
- ٦٧ - التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبى عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي، تحقيق محمد الفلاح، المملكة المغربية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ٦٨ - التنبيه على الأوهام الواقعة فى الصحيحين من قبل الرواة (قسم البخارى)، للحافظ أبى على الجياني المتوفى ٤٩٨ هـ تحقيق محمد صادق آيدن الحامدي، رياض - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ٦٩ - تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، حققه شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دارالكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ)
- ٧٠ - تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، حيدرآباد الدكن - الهند، دارصادر - بيروت، ط ١، ١٣٢٩ هـ
- ٧١ - تهذيب الكمال، للإمام الحافظ جمال الدين يوسف المزني، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
- ٧٢ - تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مراجعة أ. على محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ)
- ٧٣ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، دراسة وتحقيق عبد الرحمن بن محمد العوفي، من باب الكيل على البائع والمعطى، إلى باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما، من كتاب الإجارة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى جامعة أم القرى.

ج

- ٧٤ - الجامع لأحكام القرآن، لأبى عبدالله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي، مطبعة دارالكتب المصرية،

١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م

- ٧٥ - الجمع بين رجال الصحيحين - بخارى ومسلم - لكتابي أبي نصر الكلاباذي، وأبي بكر الأصبهاني، للإمام ابن القيسراني الشيباني المتوفى ٥٠٧ هـ، دار الكتب - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ
- ٧٦ - جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، راجعه لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دارالكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م
- ٧٧ - جمهرة اللغة، لابن دريد، حيدرآباد الدكن - الهند، ط ١، ١٣٤٥ هـ
- ٧٨ - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تأليف السيد أحمد الهاشمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٢، (بدون تاريخ)

ح

- ٧٩ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تأليف الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠م
- ٨٠ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دارالفكر، (بدون تاريخ)
- ٨١ - حاشية ابن عابدين - رد المحتار - على الدر المختار، في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة، تأليف محمد أمين الشهير بابن عابدين، دارالفكر - بيروت، ط ٢، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م
- ٨٢ - حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، وهو بهامش التصريح، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بدون تاريخ)
- ٨٣ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م

خ

- ٨٤ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (بدون تاريخ)
- وينظر أيضاً طبع بولاق، (بدون تاريخ)
- ٨٥ - الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م

د

- ٨٦ - دائرة معارف القرن العشرين، تأليف محمد فريد وجدي، دار المعركة - بيروت، ط ٣، ١٩٧١م
- ٨٧ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، دارالجيل - بيروت، (بدون تاريخ)

- ٨٨ - الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي المتوفى ٧٥٦ هـ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دارالقلم - دمشق، ط ١، ١٤١٤ هـ
- ٨٩ - دلائل الإعجاز، تأليف عبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
- ٩٠ - دليل القارى إلى مواضع الحديث في صحيح البخارى، تأليف عبدالله الغنماتي، مؤسسة دارالرسالة، (بدون تاريخ)
- ٩١ - الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، الجمعية العربية السعودية - الرياض، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٩٢ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي، تحقيق د. محمد الأحمدى أبو النور، مكتبة التراث - القاهرة، (بدون تاريخ)
- ٩٣ - ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية - القاهرة، ١٩٥٠ م
- ٩٤ - ديوان ابن حجر العسقلاني، جمعه وصححه وعلّق عليه د. السيد أبو الفضل، حيدرآباد الدكن - الهند، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م
- ٩٥ - ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، دارصادر - بيروت، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م
- وينظر أيضاً بشرح محمد العناني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣١ هـ
- ٩٦ - ديوان الخطيئة، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط ١، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م
- ٩٧ - ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري، دراسة وجمع وتحقيق د. حسن ياجودة، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، (بدون تاريخ)
- وينظر أيضاً بتحقيق د. وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٩٨ - ديوان ليبدن ربيعة، تحقيق د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٧٠ م
- ٩٩ - ديوان ابن نباتة المصري المتوفى ١٦٨ هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ)

ر

- ١٠٠ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور الكتب السنة المشرفة، للسيد محمد بن جعفر الكتاني، مكتبة عرفة - بيروت، ط ١، ١٣٣٢ هـ
- وينظر أيضاً ط ٤، ١٤٠٦ هـ كتب مقدماتها محمد المنتصر -
- ١٠١ - الروض الأتف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للإمام السهيلي، تحقيق عبدالرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، ط ١، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٠٢ - الروض المعطار في خبر الأقطار معجم جغرافي مع مسردعام، تأليف محمد بن عبدالمنعم الحميري، تحقيق د. إحسان عباس، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٧٥ م

س

- ١٠٣ - سنن الترمذی، تحقیق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، (بدون تاريخ)
- ١٠٤ - سنن أبي داود، ومعه كتاب معالم السنن للخطابي، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دارالكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ١٠٥ - سنن ابن ماجه، حققه وصنع فهرسه بالكمبيوتر محمد مصطفى الأعظمي، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- وينظر أيضاً بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت، (بدون تاريخ)
- ١٠٦ - السنن الكبرى، للبيهقي المتوفى ٤٥٨هـ وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني، حيدرآباد الدكن - الهند، ط ١، ١٣٥٤هـ
- ١٠٧ - سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، ومعه حاشية السندی، دارالثقافة - بيروت، (بدون تاريخ)
- وينظر أيضاً بتحقيق عبدالفتاح أبوغدة، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ١٠٨ - سير أعلام النبلاء، تأليف الإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقوسوس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- ١٠٩ - السيرة النبوية، لابن هشام، قدّم لها وعلّق عليها طه عبدالرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، (بدون تاريخ)

ش

- ١١٠ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف محمد بن محمد مخلوف، دارالكتب العربي - بيروت، (بدون تاريخ)
- ١١١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري - بيروت، (بدون تاريخ)
- ويتحقق عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- ١١٢ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه،
- ١١٣ - شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، تأليف عبدالحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- ١١٤ - شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد المختون، دار هجر، ١٤١٠هـ
- وينظر أيضاً بتحقيق د. محمد بدوي، ط ١،
- ١١٥ - شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهری، وبهامشه حاشية الشيخ يس، دار إحياء الكتب العربي عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بدون تاريخ)

- ١١٦ - شرح حدود ابن عرفة، الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لأبي عبدالله الرصاع المتوفى ٨٩٤ هـ تحقيق محمد أبو الأجفان، والطاهر المعموري، دارالمغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٩٩٣م
- ١١٧ - شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، دار الأندلس - بيروت، (بدون تاريخ)
- ١١٨ - شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق عبدالسلام هارون، لجنة التأليف، ١٣٧٢ هـ
- ١١٩ - شرح ديوان زهيرين أبي سلمى، صنعة أحمد بن يحيى ثعلب، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٦٤م
- ١٢٠ - شرح الزرقاني على مؤطأ الإمام مالك، مطبعة الاستقامة، (بدون تاريخ)
- ١٢١ - شرح السيراقي على هامش الكتاب لسيبويه، المطبعة الأميرية، بولاق - مصر، ط ١، ١٣١٦ هـ
- ١٢٢ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، (بدون تاريخ)
- ١٢٣ - شرح الشواهد، للعيني، بهامش حاشية الصبان، دارالفكر - بيروت، (بدون تاريخ)
- ١٢٤ - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، تأليف العلامة أبي البركات أحمد الدردير، وبهامشه حاشية الصاوي، تحقيق د. مصطفى كمال وصفي، دارالمعارف بمصر، (بدون عدد الطبع والتاريخ)
- ١٢٥ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، دارالفكر - بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م
- ١٢٦ - شرح فتح القدير، لابن الهمام الحنفي المتوفى ٦٨١ هـ، ومعه شرح العناية للبايرتي، وحاشية سعدى أفندي، دار الفكر - بيروت، (بدون تاريخ)
- ١٢٧ - شرح الكافية، للشيخ رضى الدين الاسترأبادي، دار الكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ)
- ١٢٨ - شرح الكافية الشافية، تأليف ابن مالك الجياني، حققه وقدم له د. عبدالمنعم هريدي، مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م
- ١٢٩ - الشرح الكبير، للدردير، بحاشية الدسوقي، مطبعة البابي الحلبي بمصر، (بدون تاريخ)
- ١٣٠ - شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، عالم الكتب - بيروت، (بدون تاريخ)
- ١٣١ - شرح مقامات الحريري، للشريشي، أشرف على نشره محمد عبدالمنعم الخفاجي، المكتبة الشعبية، ط ٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م
- ١٣٢ - الشعروالشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دارالمعارف - مصر، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م
- ١٣٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ)

ص

- ١٣٤ - الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
 ١٣٥ - صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق وإشراف عبدالله أحمد زيتونة، دارالشعب - القاهرة، (بدون تاريخ)
 وينظر أيضاً طبع، المطبعة المصرية ومكتباتها، (بدون تحقيق، وتاريخ)

ض

- ١٣٦ - الضوء اللامع لأهل القرن السابع، لشمس الدين السخاوي، دار الحياة - بيروت، (بدون تاريخ)

ط

- ١٣٧ - طبقات الحفاظ، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة - شارع الجمهورية بعابدين، ط ١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
 ١٣٨ - طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالمعارف - مصر، (بدون تاريخ)
 ١٣٩ - طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني المتوفى ١٠١٤ هـ، تحقيق وتعليق عادل أبو نهيز، دار الآفاق - بيروت، ط ١، ١٩٧١ م
 ١٤٠ - الطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، عيسى البابي وشركاه، ط ١، (بدون تاريخ)
 ١٤١ - الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر - بيروت، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م

ع

- ١٤٢ - عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبدالحميد، بهامش أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، دار الفكر - بيروت، ط ٦، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م
 ١٤٣ - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، للإمام - تقى الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي المتوفى ٨٣٢ هـ، تحقيق فؤاد سيد، القاهرة، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م
 ١٤٤ - علوم البلاغة، تأليف أحمد مصطفى المراغي، المكتبة العربية ومطبعتها - ١١ شارع اللبودية، ط ٣، (بدون تاريخ)
 ١٤٥ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، الناشر محمد أمين دمج - بيروت، (بدون تاريخ)
 ١٤٦ - عمل اليوم والليلة، للإمام النسائي، تحقيق د. فاروق حمادة، الرئاسة العامة للإفتاء والبحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

١٤٧ - عون الباري في حل أدلة البخاري، لصديق خان القنوجي المتوفى ١٣٠٧هـ، دولة قطر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

١٤٨ - العين، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، الجمهورية العراقية، ١٩٨٤م

١٤٩ - عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، لابن سيد الناس، دارالمعرفة - بيروت، (بدون تاريخ)

غ

١٥٠ - غريب الحديث، للإمام الخطابي، تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي، مركز أحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

١٥١ - غريب الحديث للهروي، دارالمعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن - الهند، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م

١٥١ - غوامض الأسماء المبهمة في متون الأحاديث المسندة، لابن بشكوال، حققه عزالدين علي السيّد، ومحمد كمال الدين، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ

ف

١٥٢ - الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عيسى البابي وشركاه - القاهرة، (بدون تاريخ)

١٥٣ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، حققه الشيخ عبدالعزيز باز، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقى، وخرجه محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، (بدون تاريخ)

١٥٤ - فتح العلّي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، تأليف الشيخ محمد أحمد عlish المتوفى ١٢٩٩هـ، بيروت - لبنان، (بدون تاريخ)

١٥٥ - فتح المبدى شرح مختصر الزبيدي، للشيخ عبدالله بن حجازي الشرقاوي، دارالمعرفة - بيروت، (بدون تاريخ)

١٥٦ - الفروق، للإمام شهاب الدين الصنهاجي القرافي، دارالمعرفة - بيروت، (بدون تاريخ)

١٥٧ - الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

١٥٨ - فصول الأحكام، للقاضي أبي الوليد الباجي، تحقيق محمد أبو الأجفان، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م

١٥٩ - الفقه الإسلامي وأدلته، تأليف د. وهبة الزحيلي، دارالفكر - بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١٦٠ - الفهرست، لابن النديم، دارالمعرفة - بيروت، ١٣٩٨م

١٦١ - فوات الوفيات، تأليف محمد بن شاعر الكتبي المتوفى ٧٦٤هـ تحقيق إحسان عباس، دارصادر - بيروت، ١٩٧٣م

ق

- ١٦٢ - القاموس المحيط، للفيروز آبادي، دارالمأمون - مصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م
 ١٦٣ - القوافي، تصنيف القاضي أبي يعلى عبد الباقي التنوخي، تحقيق د. عوني عبدالرؤف، مكتبة الخانجي بمصر، ط ٢، ١٩٧٨م
 ١٦٤ - قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، تأليف محمد بن أحمد جزى الغرناطي المالكي المتوفى ٧٤١هـ، مطبعة النهضة بفاس، (بدون تاريخ)

ك

- ١٦٥ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي، تحقيق عزت عيد عطية، وموسى محمد علي الموشى، دار التأليف - مصر، (بدون تاريخ)
 ١٦٦ - الكامل في التاريخ، لعزالدين بن الأثير الجزري، راجعه نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
 ١٦٧ - الكامل في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق حسن عبدالله، مؤسسة عالم المعرفة - بيروت، (بدون تاريخ)
 ١٦٨ - الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
 ١٦٩ - الكشاف، للزمخشري، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دارالكتاب العربي - بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
 ١٧٠ - كشف الظنون، للحاجي خليفة، دارالفكر - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
 ١٧١ - الكواكب الدراي في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرمانى المتوفى ٧٨٦هـ، مؤسسة المطبوعات الإسلامية - القاهرة، (بدون تاريخ)

ل

- ١٧٢ - لامع الدراري على جامع البخاري، إفادات الفقيه المحدث الشيخ أبي مسعود رشيد أحمد الكنوكوي المتوفى ١٣٢٣هـ، المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة، (بدون تاريخ)
 ١٧٣ - اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف عزالدين بن الأثير الجزري، دار صادر - بيروت، (بدون تاريخ)
 ١٧٤ - لسان العرب، للعلامة أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، دار صادر - بيروت، (بدون تاريخ)
 - لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، حيدر آباد الدكن - الهند، ط ١، ١٣٣٠هـ
 ١٧٥ - اللغة العربية معناها ومبناها، لد. تمام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٩٨٥م
 ١٧٦ - اللمع، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٠٨٥م

م

- ١٧٧ - المتواری علی تراجم أبواب البخاری، لابن المنیر ناصر الدین، تحقیق صلاح الدین مقبول أحمد، مكتبة المعلا - الكويت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ١٧٨ - مجاز القرآن، صنعة أبي عبدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر، (بدون تاريخ)
- ١٧٩ - مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بدون تاريخ)
- ١٨٠ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي المتوفى ٨٠٧ هـ، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ١٨١ - مجمل اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، دراسة وتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ١٨٢ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي، دارسزكين للطباعة، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ١٨٣ - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة المتوفى ٤٥٨ هـ، تحقيق عبدالستار أحمد فراح، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ١٨٤ - المحلّي، لابن حزم الأندلسي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دارالآفاق الجديدة - بيروت، (بدون تاريخ)
- ١٨٥ - مختصر تاريخ دمشق لان عساكر، للإمام العلامة ابن منظور، تحقيق مأمون الصاغري أحمد حمامي، دارالفكر - دمشق، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ١٨٦ - مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ومعه معالم السنن للخطابي، وتهذيب ابن القيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، (بدون تاريخ)
- ١٨٧ - مدوّن الإمام مالك برواية الإمام سُحنون عن الإمام عبدالرحمن بن القاسم، ومعها مقدمات ابن رشد، دار الفكر - بيروت، ١٩٧٨ م
- ١٨٨ - مرآة الجنان وعدة اليقظان، لليافعي المتوفى ٧٦٨ هـ، حيدرآبادالدين - الهند، ط ١، ١٣٣٧ هـ
- ١٨٩ - مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفى الدين عبدالمؤمن البغدادي المتوفى ٧٣٩ هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، دارإحياء الكتب العربي - عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م
- ١٩٠ - المُستفاد من مبهمات المتن والإسناد، تصنيف الإمام الحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى ٨٢٦ هـ، تحقيق د. عبدالرحمن عبدالحميد البر، دارالوفاء - المنصورة، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- ١٩١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال، المكتب الإسلامي -

- بيروت، (بدون تاريخ)
- ١٩٢ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، تأليف القاضي عياض، المكتبة العتيقة - تونس، دار التراث - القاهرة، (بدون تاريخ)
- ١٩٣ - المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ياسين محمد السواس، مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ١٩٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الرافعي الكبير، تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي.
- ١٩٥ - المصنّف، للحافظ عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
- ١٩٦ - المطلع على أبواب المقنع، للإمام محمد بن أبي الفتح البعلبي المتوفى ٧٠٩ هـ، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م
- ١٩٧ - المعارف، لابن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، دار المعارف بمصر، ط ٢، (بدون تاريخ)
- ١٩٨ - معالم السنن، للخطابي، على هامش سنن أبي داود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٧٠ م
- ١٩٩ - معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، عالم الكتب - بيروت، ط ٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٢٠٠ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف العمومية، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، (بدون تاريخ)
- ٢٠١ - معجم الأوسط، للحافظ الطبراني، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٢٠٢ - معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م
- ٢٠٣ - معجم الشعراء، للمرزباني، مكتبة القدس، دار العلمية - بيروت، ط ٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٢٠٤ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، تأليف عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٢، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ٢٠٥ - المعجم الكبير، للحافظ الطبراني، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مطبعة الأمة - بغداد، (بدون تاريخ)
- ٢٠٦ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لد. نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ
- ٢٠٧ - معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، صنعة أبي عبيدة مشهورين حسن بن سليمان، وأبي حذيفة رائدين صبري، دار الهجرة - الرياض، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م
- ٢٠٨ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث - خلف جامع الأزهر، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ٢٠٩ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وضعه نخبة من المستشرقين، دار الدعوة - استانبول، ١٩٨٦ م
- ٢١٠ - معجم نقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

- ٢١١ - معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربى - بيروت،
- ٢١٢ - معرفة الصحابة، لأبى نعيم الأصبهاني، تحقيق ودراسة د. محمد راضى عثمان، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٢١٣ - المغرب فى ترتيب المغرب، للإمام ناصر الدين المطرزى المتوفى ٦١٠هـ، تحقيق محمود فاخورى، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة - سيويه، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ٢١٤ - المغنى فى تصريف الأفعال، تأليف د. محمد عبد الحالى عزيمة، دار الحديث - القاهرة، (بدون تاريخ)
- ٢١٥ - مغنى اللبيب عن كتب الأعارب، لابن هشام الأنصارى، حققه وعلق عليه، د. مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، وراجعه سعيد الأفغانى، دار الفكر - بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م
- ٢١٦ - المقتضب، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الحالى عزيمة، عالم الكتب - بيروت، (بدون تاريخ)
- ٢١٧ - المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، تأليف د. جواد على، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١، ١٩٧٠م
- ٢١٨ - مناسبات تراجم البخارى، لبدر الدين ابن جماعة المتوفى ٧٣٣هـ، تحقيق محمد إسحاق السلفى، دار السلفية - الهند، ١٤٠٤هـ
- ٢١٩ - مناهل العرفان فى علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقانى، دار الفكر - بيروت، ط ٣، (بدون تاريخ)
- ٢٢٠ - المنتخب من مسند عبد بن حميد، حققه السيد صبحى البدرى السامرائى، ومحمود محمد خليل الصعيدى، مكتبة السعادة - القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٢٢١ - المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، للقاضى أبى الوليد الباجى، مطبعة السعادة - مصر، ط ١، ١٣٣٢هـ
- ٢٢٢ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محى الدين عبد الحميد، بهامش شرح ابن عقيل، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٢٢٣ - الموطأ، للإمام مالك - رحمه الله - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربى - عيسى البابى الحلبي وشركاه، (بدون تاريخ)
- ٢٢٤ - ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، تأليف الإمام الذهبى، تحقيق على محمد البجاوى، دار المعرفة - بيروت، (بدون تاريخ)

ن

- ٢٢٥ - نتائج الفكر فى النحو، للسهيلى المتوفى ٥٨١هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر، (بدون تاريخ)
- ٢٢٦ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، تأليف يوسف بن تغردى بردى المتوفى ٨٧٤هـ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب
- ٢٢٧ - النحو الواقى، تأليف عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط ٣، (بدون تاريخ)
- ٢٢٨ - النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية، تأليف محمد بن خليفة بن حمد النبهانى، مطبعة مصطفى

- البابى الحلبى وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م
 ٢٢٩ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة - مصر، (بدون تاريخ)
 ٢٣٠ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للإمام الزيلعى المتوفى ٧٦٢هـ، الهند، ط ١، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م
 ٢٣١ - نكت الانتصار لنقل القرآن، للقاضى أبى بكر الباقلانى، دراسة وتحقيق د. محمد زغلول سلام، المعارف بالإسكندرية، (بدون تاريخ)
 ٢٣٢ - النكت فى تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشنتمرى، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية - الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
 ٢٣٣ - النهاية فى غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير الجزرى، تحقيق طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحى، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
 ٢٣٤ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للإمام محمد بن على الشوكانى، دار الفكر، (بدون تاريخ)
 ٢٣٥ - النوادر فى اللغة، لأبى زيد الأنصارى، تحقيق ودراسة، د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق - بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

هـ

- ٢٣٦ - هدى السارى مقدمة فتح البارى، لابن حجر العسقلانى، دار المعرفة - بيروت، لبنان، (بدون تاريخ)
 ٢٣٧ - هدية العارفين، تأليف إسماعيل باشا البغدادى، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
 ٢٣٨ - همع الهموامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

و

- ٢٣٩ - الوافى فى العروض والقوافى، صنعة الخطيب التبريزى، تحقيق أ. عمر يحيى، ود. فخرالدين قباوة، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
 ٢٤٠ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م
 وينظر أيضاً بتحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، (بدون تاريخ)

فهرس الموضوعات

| | |
|----|--|
| ١ | المقدمة |
| ٥ | تهيد |
| ٨ | القسم الأول خاص بالدراسة، وفيه فصلان |
| ٩ | الفصل الأول: التعريف بالإمام البخارى، والعلامة الدمامينى |
| ١٠ | أ - الإمام البخارى: اسمه، ونسبه |
| ١١ | مولده، ونشأته، ووفاته، ورحلاته، وطلبه للعلم، وشيوخه |
| ١٢ | تلامذته، وطرف من صفاته، من ثناء الناس عليه |
| ١٣ | آثاره |
| ١٤ | ب - العلامة الدمامينى: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته |
| ١٥ | نشأته، وتعلمه، ورحلاته |
| ١٦ | مذهبه الفقهي، وشيوخه |
| ١٧ | تلامذته |
| ١٨ | آثاره |
| ١٩ | ثناء الناس عليه |
| | الفصل الثانى: |
| ٢٠ | أ - من المباحث الشكلية وصف نسخ المخطوط |
| ٢٩ | نماذج من النسخ التى اعتمد عليها |
| | ب - المباحث الموضوعية |
| ٣٩ | تحقيق اسم الكتاب |
| ٣٩ | نسبته إلى المؤلف |
| ٤١ | منهجه فيه |
| ٤٥ | موقفه من الإمام البخارى - رحمه الله - |

| | |
|----|---|
| ٤٧ | موقفه من المسائل الخلاقية |
| ٥٢ | تأثره بالسابقين وأثره في الخالفين |
| ٥٩ | مصادره |
| ٦٥ | اتجاهه النحوي |
| ٦٧ | القيمة العلمية لهذا الكتاب |
| | القسم الثاني: ماورد من ظاهرة التقديم والتأخير في مصابيح الجامع لبدر الدين الدماميني - رحمه الله - |
| ٦٩ | المقدمة |
| | المبحث الأول: الرتب غير المحفوظة |
| ٧١ | ١ - الرتبة بين المبتدأ والخبر |
| ٧٣ | ٢ - الرتبة بين الاسم والخبر في باب (كان) |
| ٧٩ | ٣ - الرتبة بين المخصوص بالمدح والتمييز |
| ٨٢ | المبحث الثاني، وفيه قسمان: |
| | القسم الأول: |
| ٨٢ | ١ - الرتبة بين اسم (ما) الحجازية وخيرها |
| ٨٤ | ٢ - الرتبة بين الاسم والخبر في باب (إن) |
| ٨٦ | ٣ - الرتبة بين العاطف والمعطوف |
| | القسم الثاني: |
| ٩٠ | ١ - الرتبة بين الاسم والخبر في باب (كان) وأخواتها |
| ٩١ | ٢ - الرتبة بين الفاعل والمفعول به |
| | القسم الثالث النص المحقق: |

رقم الكتب والأبواب

- ١ - ٩٤ . باب بيع الجُمَار وأكله
- ٢ - ٩٥ . باب مَنْ أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم...
- ٥ - ٩٦ . باب بيع الشريك من شريكه
- ٧ - ٩٨ . باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه قرضى
- ١٠ - ٩٩ . باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب
- ١١ - ١٠٠ . باب شراء المملوك من الحرّيه وهبته وعتقه
- ١٦ - ١٠٢ . باب قتل الخنزير
- ١٧ - ١٠٣ . باب لا يُذابُ شحم الميتة ولا يُباعُ ودكّه
- ١٨ - ١٠٤ . باب بيع التصاوير التي فيها روح، وما يُكره من ذلك
- ١٩ - ١٠٦ . باب إثم مَنْ يباع حُرّاً
- ١٩ - ١٠٧ . باب أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - اليهود ببيع أراضيهم حين أجلاهم
- ٢٢ - ١٠٨ . باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئةً
- ٢٣ - ١٠٩ . باب بيع الرقيق
- ٢٤ - ١١١ . باب هل يُسافرُ بالجارية قبل أن يستبرئها
- ٢٦ - ١١٢ . باب بيع الميتة والأصنام
- ٢٧ - ١١٣ . باب ثمن الكلب
- ٢٨ - ٣٥ . كتاب السلم
- ٢٨ - ١ . باب السلم في كيلٍ معلومٍ
- ٣٠ - ٢ . باب السلم في وزنٍ معلومٍ
- ٣٢ - ٣ . باب السلم إلى من ليس عنده أصل
- ٣٣ - ٤ . باب السلم في النخل
- ٣٤ - ٧ . باب السلم إلى أجلٍ معلومٍ

- ٣٥ - ٣٦. كتاب الشفعة
- ٣٦ ١ - باب الشُّفْعَة فيما لم يُقَسَم...
- ٣٧ ٢ - باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع
- ٣٩ ٣ - باب أيُّ الجوار أقربُ
- ٤٠ - ٣٧. كتاب الإجارة
- ٤٠ ١ - باب استئجار الرجل الصالح
- ٤١ ٢ - باب رَعَى الغنم على قراريط
- ٤٢ ٣ - باب استئجار المشركين عند الضرورة...
- ٤٤ ٤ - باب إذا استأجر أجيرًا ليعمل بعد ثلاثة أيام...
- ٤٦ ٥ - باب الأجير في الغزو
- ٤٧ ٦ - باب إذا استأجر أجيرًا فبين له الأجل...
- ٤٨ ٧ - باب إذا استأجر أجيرًا على أن يقيم حائطًا...
- ٤٨ ٨ - باب الإجارة إلى نصف النهار
- ٤٩ ٩ - باب الإجارة إلى صلاة العصر
- ٥٠ ١١ - باب الإجارة من العصر إلى الليل
- ٥١ ١٢ - من استأجر أجيرًا فترك أجره فعمل فيه المستأجر...
- ٥٤ ١٣ - باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره...
- ٥٤ ١٥ - باب هل يؤجر الرجل نفسه من مُشرك...
- ٥٥ ١٦ - باب ما يُعطى في الرقبة على أحياء العرب يفاخرة الكتاب
- ٥٨ ١٧ - باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإمام
- ٥٩ ٢٠ - باب كسب البغى والإماء
- ٦٠ ٢١ - باب عسب الفحل
- ٦٠ - ٣٨. كتاب الحوالة

- ٦٠ - ١. باب الحوالة، وهل يرجع في الحوالة
- ٦٢ - ٣. باب إن أحال دين الميت على رجلٍ جاز
- ٦٣ - ٣٩. كتاب الكفالة
- ٦٣ - ١. باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها
- ٦٧ - ٢. باب قول الله تعالى: «والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم»
- ٦٨ - ٣. باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع
- ٦٩ - ٤. باب جوار أبي بكر الصديق - رضى الله عنه -
- ٧٣ - ٤٠. كتاب الوكالة
- ٧٣ - ١. وكالة الشريك في القسمة وغيرها
- ٧٤ - ٢. باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب، أو في دار الإسلام جاز
- ٧٧ - ٣. باب الوكالة في الصرف، والميزان
- ٧٧ - ٤. باب إذا أبصر الراعى، أو الوكيل شاةً تموت...
- ٧٨ - ٥. باب وكالة الشاهد والغائب جائزة
- ٨٠ - ٦. باب الوكالة في قضاء الديون
- ٨٠ - ٧. باب إذا وهب شيئاً لوكيل، أو شفيع قومٍ
- ٨٢ - ٨. باب إذا وكل رجلٌ رجلاً أن يعطى شيئاً...
- ٨٥ - ٩. باب وكالة المرأة الإمام في النكاح
- ٨٥ - ١٠. باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً
- ٩١ - ١١. باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردودٌ
- ٩١ - ١٣. باب الوكالة في الحدود

- ٩٢ ٤١ - كتاب المزارعة
- ٩٢ ١ - باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه
- ٩٣ ٢ - باب ما يُحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع...
- ٩٤ ٣ - باب اقتناء الكلب للحرث
- ٩٦ ٤ - باب استعمال البقر للحراثة
- ١٠٠ ٥ - باب إذا قال اكفني مؤونة النخل...
- ١٠٢ ٦ - باب قطع الشجر والنخل
- ١٠٤ ٧ - باب
- ١٠٥ ٩ - باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة
- ١٠٧ ١٠ - باب
- ١٠٨ ١٢ - باب ما يكره من الشروط في المزارعة
- ١٠٨ ١٣ - باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم...
- ١٠٩ ١٤ - باب أوقاف النبي - صلى الله عليه وسلم -...
- ١١١ ١٥ - باب من أحيا أرضاً مواتاً
- ١١٣ ١٦ - باب
- ١١٤ ١٧ - باب إذا قال رب الأرض: أقرُّك ما أقرُّ الله...
- ١١٥ ١٨ - باب ما كان من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - يُواسي بعضهم بعضاً في الزراعة...
- ١١٦ ١٩ - باب كراء الأرض بالذهب والفضة
- ١١٧ ٢٠ - باب
- ١١٨ ٢١ - باب ما جاء في الغرس

- ١١٩ ٤٢ - كتاب المساقاة
- ١١٩ باب ماجاء فى الشرب
- ١٢٠ ١ - باب من رأى صدق الماء وهبته ووصيته جائزة...
- ١٢٣ ٣ - باب من حفر بئراً فى ملكه لم يضمن
- ١٢٤ ٤ - باب الخصومة فى البئر والقضاء فيها
- ١٢٦ ٦ - باب سكر الأنهار
- ١٢٩ ٧ - باب شرب الأعلى قبل الأسفل
- ١٣١ ٨ - باب شرب الأعلى إلى الكعبين
- ١٣١ ٩ - باب فضل السقى
- ١٣٤ ١٠ - باب من رأى صاحب ال حوض والقرية أحق بمائه
- ١٣٦ ١١ - باب لا حمى إيا لله ولرسوله - صلى الله عليه وسلم -
- ١٣٧ ١٢ - باب شرب الناس والدواب من الأنهار
- ١٤١ ١٣ - باب بيع الخطب والكلاء
- ١٤٤ ١٤ - باب القطار
- ١٤٥ ١٧ - باب الرجل يكون له ممر، أو شرب فى حائط، أو نخل
- ١٤٦ ٤٣ - كتاب فى الاستقراض، وأداء الديون ---
- ١٤٦ ٢ - باب من أخذ أموال الناس يريد أداها، أو إتلافها
- ١٤٧ ٣ - باب أداء الديون
- ١٤٨ ٤ - باب استقراض الإبل
- ١٥٠ ٨ - باب إذا قضى دُون حقه، أو حلله فهو جائز

- ٩ - باب - إذا قاصَّ، أو جازقه في الدَّين فهو جائز ١٥١
- ١٠ - باب مَن استعاذ من الدَّين ١٥٢
- ١١ - باب الصلاة على مَن ترك دينًا ١٥٢
- ١٣ - باب لصاحب الحق مقال ١٥٣
- ١٤ - باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع... ١٥٤
- ١٦ - باب مَن باع مالَ المفلس، أو المُعَدِم... ١٥٥
- ١٨ - باب الشفاعة في وضع الدَّين ١٥٧
- ١٩ - باب ما يُنْهَى عن إضاعة المال ١٥٨

٤٤ - كتاب الخصومات

- ١ - باب ما يُذكر في الإشخاص والخصومة ١٦٠
- ٢ - باب مَن ردَّ أمر السفیه والضعيف العقل... ١٦٢
- ٣ - باب مَن باع على الضعيف، ونحوه فدفع ثمنه إليه... ١٦٤
- ٤ - باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ١٦٥٢
- ٥ - باب إخراج أهل المعاصي... ١٧٧
- ٦ - باب دعوى الوَصِيِّ للميت ١٧٨
- ٨ - باب الرِّبْطِ والحَبْسِ في الحرم ١٧٩
- ٤٥ - كتاب في اللَّقْطَةِ ١٨٠
- ١ - باب إذا أخبره ربُّ اللقطة بالعلامة دفع إليه ١٨٢
- ٢ - باب ضالة الإبل ١٨٤
- ٣ - باب ضالة الغنم ١٨٦

- ١٨٧ - ٦. باب إذا وجد قمره في الطريق
- ١٨٨ - ٧. باب كيف تُعرفُ لقطة مكة
- ١٩١ - ٨. باب لا تُجْتَلَبُ ماشية أحدٍ بغير إذنه
- ١٩٢ - ١٠. باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع...
- ١٩٢ - ١٢. باب
- ١٩٤ - ٤٦. كتاب المظالم
- ١٩٤ - ١. باب قصاص المظالم
- ١٩٥ - ٢. باب قول الله تعالى: «ألا لعنة الله على الظالمين»
- ١٩٦ - ٣. باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يُسَلِّمه
- ١٩٧ - ١٠. باب مَنْ كانت له مظلمة عند الرجل...
- ١٩٨ - ١١. باب إذا حلَّله من مظلمه فلا رجوع فيه
- ١٩٨ - ١٢. باب إذا أذن له، أو حلَّله ولم يُبَيِّن كم هو ؟
- ١٩٩ - ١٣. باب إثم مَنْ ظلم شيئاً من الأرض
- ٢٠٠ - ١٤. باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز
- ٢٠٠ - ١٦. باب إثم مَنْ خاصم في باطلٍ وهو يعلمه
- ٢٠٢ - ١٨. باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه
- ٢٠٣ - ١٩. باب ما جاء في السقائف
- ٢٠٣ - ٢٠. لا يمنع جارٌ جاره أن يغرز خشبة في جداره
- ٢٠٤ - ٢١. باب صبّ الخمر في الطرق
- ٢٠٦ - ٢٢. باب أفينة الدور والجلوس فيها والجلوس على الصُّعدات

- ٢٠٧ - ٢٣ . باب الأَبَار على الطرق إذا لم يُتَأَذَّبْهَا
- ٢٠٧ - ٢٤ . باب إمَاطة الأَذَى
- ٢٠٨ - ٢٥ . باب الغرفة والعلية المُشْرِفة، وغير المُشْرِفة...
- ٢١٤ - ٢٦ . باب مَنْ عقل بعيره على البلاط، أو باب المسجد
- ٢١٥ - ٢٧ . باب الوقوف والبُول عند سُبَاطَة قومٍ
- ٢١٥ - ٢٩ . باب إذا اختلفوا فى الطريق المِيتاء...
- ٢١٦ - ٣٠ . باب النُّهْي بغير إذن صاحبه
- ٢١٨ - ٣٢ . باب هل تُكسر الدنان التى فيها خمر؟...
- ٢٢٠ - ٣٣ . باب مَنْ قَتَلَ دُونَ ماله
- ٢٢١ - ٣٤ . باب إذا كسر قصعةً، أو شيئاً لغيره
- ٢٢٢ - ٣٥ . باب إذا هدمَ حائطاً فَلْيَبْنِ مثله
- ٢٢٤ - ٤٧ . كتاب الشركة فى الطعام، والنَّهْد، والعروض
- ٢٢٥ - ٢ . باب ما كان من خلطين فَأَنهما يتراجعان بينهما بالسروية
- ٢٢٦ - ٣ . باب قسمة الغنائم
- ٢٢٤ - ٤ . باب القران فى التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه
- ٢٢٥ - ٥ . باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدلٍ
- ٢٢٦ - ٦ . باب هل يُقْرَعُ فى القسمة ؟ والاستهام فيه
- ٢٢٨ - ١٠ . باب الاشتراك فى الذهب والفضة...
- ٢٢٨ - ١٣ . باب الشركة فى الطعام وغيره
- ٢٢٩ - ١٤ . باب الشركة فى الرقيق

٢٣٠. ١٦ - باب مَنْ عدَلَ عشرةً من الغنم بجَزُورٍ في القسم
٢٣٠. ٤٨ - كتاب الرهن
- ٢٣١ ١ - باب في الرهن في الحضر
- ٢٣١ ٤ - باب الرهنُ مركوبٌ، ومحلوبٌ
- ٢٣٣ ٦ - باب إذا اختلف الراهن والمُرتهن، ونحوه...

- ٢٣٤ ٤٩ - كتاب العتق
- ٢٣٥ ١ - بابُ في العتق، وفضله
- ٢٣٦ ٢ - بابُ أى الرقابِ أفضلُ ؟
- ٢٣٧ ٣ - باب ما يُستحبُّ من العتاقة في الكسوف، أو الآيات
- ٢٣٧ ٤ - باب إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمةً بين الشركاء
- ٢٣٩ ٦ - باب الخطأ والتسيان في العتاقة والطلاق...
- ٢٤٢ ٧ - بابُ إذا قالَ لعبده: هو لله، ونوى العتق...
- ٢٤٣ ٨ - باب أم الولد
- ٢٤٥ ٩ - بابُ بيع المدبر
- ٢٤٥ ١١ - باب إذا أسرَ أخو الرجل، أو عمه...
- ٢٤٧ ١٣ - باب من ملك من العرب رقيقاً...
- ٢٤٨ ١٤ - باب فضل من أدبَ جاريته وعلمها
- ٢٤٨ ١٥ - باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : العبيدُ إخوانكم...
- ٢٤٩ ١٦ - باب العبد إذا أحسن عبادة ربه، نصح لسيده
- ٢٥٠ ١٧ - بابُ كراهية التطاول على الرقيق...
- ٢٥١ ١٨ - باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه
- ٢٥١ ١٩ - باب العبد راعٍ في مال سيده
- ٢٥٢ ٥٠ - كتاب المكاتب
- ٢٥٢ ١ - بابُ المكاتب، ونجومه في كلِّ سنةٍ نجمٌ
- ٢٥٥ ٥١ - كتاب الهبة، وفضلها، والتحريض عليها

- ٢٥٧ - باب القليل من الهبة
- ٢٥٨ - باب مَنْ استوهب من أصحابه شيئاً
- ٢٥٨ - باب مَنْ استسقى
- ٢٥٩ - باب قبول هدية الصيد
- ٢٦٠ - باب قبول الهدية
- ٢٦١ - باب مَنْ أهدى إلى صاحبه، وتحرى بعض نسائه...
- ٢٦٢ - باب مَنْ رأى أَنَّ الهبة الغائبة جائزة
- ٢٦٤ - باب الهبة للولد، وإذا أعطى بعض ولده شيئاً...
- ٢٦٥ - باب الإشهاد فى الهبة
- ٢٦٦ - باب هبة الرجل لامرأته، وامرأة لزوجها
- ٢٦٦ - باب هبة المرأة لغير زوجها، وعتيقها إذا كان لها زوج...
- ٢٦٨ - باب يَمْنُ يُبْدَأُ بالهدية ؟
- ٢٦٨ - باب مَنْ لم يقبل الهدية لعلّة
- ٢٦٩ - باب إذا وهب هبةً، أو وعد عدةً، ثم مات قبل أن تصل إليه
- ٢٧١ - باب إذا وهب هبةً فقبضها الآخر، ولم يقل قبلتُ
- ٢٧١ - باب إذا وهب ديناً على رجلٍ
- ٢٧٢ - باب هبة الواحد للجماعة
- ٢٧٣ - باب الهبة المقبوضة، و غير المقبوضة، والمقسومة...
- ٢٧٤ - باب مَنْ أهدى له هدية وعنده جلساؤه...
- ٢٧٤ - باب هدية ما يُكره لِبَسُّه

- ٢٧٧ - ٢٨ . باب قبول الهدية من المشركين
- ٢٧٩ - ٢٩ . باب الهدية للمشركين
- ٢٨٠ - ٣١ . باب
- ٢٨١ - ٣٢ . باب ما قيل في العُمري، والرُقبي
- ٢٨١ - ٣٣ . باب من استعار من الناس الفرس
- ٢٨٢ - ٣٤ . باب الاستعارة للعروس عند البناء
- ٢٨٣ - ٣٥ . باب فضل المنيحة
- ٢٨٦ - ٣٦ . باب إذا قال : أَخَذْتُكَ هذه الجارية على ما يتعارف الناس
- ٢٨٧ - ٣٧ . باب إذا حمل رجلٌ على فرسٍ فهو كالعُمري والصدقة
- ٢٨٨ - ٥٢ . كتاب الشهادات
- ٢٨٩ - ١ . باب ماجاء في البيّنة على المدعي
- ٢٩٠ - ٢ . باب إذا عدل رجلٌ رجلاً...
- ٢٩٢ - ٣ . باب شهادة المختبي
- ٢٩٤ - ٤ . باب إذا شهد شاهدٌ، أو شهودٌ بشيء...
- ٢٩٥ - ٥ . باب الشهداء العدول
- ٢٩٦ - ٦ . باب تعديل كم يجوز ؟
- ٢٩٧ - ٧ . باب الشهادة على الأنساب، والرضاع...
- ٣٠١ - ٨ . باب شهادة الفاذف، والسارق، والزاني
- ٣٠٧ - ٩ . باب لا يشهد على شهادة جورٍ إذا أشهد
- ٣١١ - ١٠ . باب ما قيل في شهادة الزور

- ١١ - باب شهادة الأعمى... ٣١٣
- ١٢ - باب شهادة النساء، وقوله تعالى: «فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان» ٣١٤
- ١٣ - باب شهادة الإمام، والعبيد ٣١٥
- حديث الإفك**
- ١٥ - باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ٣١٦
- ١٦ - باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه ٣٣٠
- ١٨ - باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ٣٣٤
- ٢٠ - باب اليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود ٣٣٤
- ٢١ - باب إذا ادعى، أو قذف فله أن يلتمس البيئة... ٣٣٥
- ٢٢ - باب اليمين بعد العصر ٣٣٧
- ٢٣ - باب يَحْلِفُ المدعى حيثما وجبت عليه اليمين... ٣٣٧
- ٢٤ - باب إذا تسارع قوم فى اليمين ٣٣٨
- ٢٦ - باب كيف يُسْتَحْلَفُ؟ ٣٣٩
- ٢٧ - باب مَنْ أَقَامَ البيئة بعد اليمين ٣٣٩
- ٢٨ - باب مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الوعدِ ٣٤٠
- ٢٩ - باب لا يُسأل أهل الشرك عن الشهادة، وغيرها ٣٤١
- ٣٠ - باب القرعة فى المشكلات ٣٤١
- ٥٣ - كتاب الصلح**
- ١ - باب ما جاء فى الإصلاح بين الناس... ٣٤٣
- ٢ - باب ليس لكاذب الذى يُصلح بين الناس ٣٤٥

- ٣ - باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح ٣٤٧
- ٤ - باب قول الله تعالى: «أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ» ٣٤٧
- ٥ - باب إذا اصطلحوا على صلح جورٍ فالصلح مردود ٣٤٨
- ٦ - باب كيف يُكتب هذا ما صالح فلان بن فلان... ٣٥١
- ٧ - باب الصلح مع المشركين ٣٥٩
- ٨ - باب الصلح فى الدّية ٣٦٠
- ٩ - باب قول النبى - صلى الله عليه وسلم - للحسن بن على - رضى الله عنهما -
ابنى هذا سيدٌ... ٣٦١
- ١٠ - باب هل يُشير الإمام بالصلح ٣٦٢
- ١١ - باب فضل الإصلاح بين الناس، و العدل بينهم ٣٦٣
- ١٢ - باب إذا أشار الإمام بالصلح... ٣٦٣
- ١٣ - باب الصلح بين الغرماء، وأصحاب الميراث، والمجازفة فى ذلك ٣٦٤
- ١٤ - باب الصلح بالدين، والعين ٣٦٤
- ٥٤ - كتاب الشروط ٣٦٥
- ١ - باب مايجوز من الشروط فى الإسلام، والأحكام، والمبايعة ٣٦٥
- ٤ - باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة... ٣٦٧
- ٥ - باب الشروط فى المعاملة ٣٦٧
- ٩ - باب الشروط التى لا تحل فى الحدود ٣٦٧
- ١١ - باب الشروط فى الطلاق ٣٦٨
- ١٢ - باب الشروط مع الناس بالقول ٣٦٨

- ١٣ - باب الشروط فى الولاء ٣٦٩
- ١٤ - باب إذا اشترط فى المزارعة: إذا شئتُ أخرجتكَ ٣٦٩
- ١٥ - باب الشروط فى الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب... ٣٧١
- ١٨ - باب ما يجوز من الاشتراط، والثُّنيا فى الإقرار... ٣٨٨
- ١٩ - باب الشروط فى الوقف ٣٨٩
- ٥٥ - كتاب الوصايا
- ١ - باب الوصايا، وقول النبى - صلى الله عليه وسلم - : « وصية الرجل مكتوبة عنده ٣٩٠
- ٢ - باب أن يترك ورثته أغنياء خيرٌ من أن يتكفَّفوا الناس ٣٩٣
- ٣ - باب الوصية بالثلث ٣٩٤
- ٦ - باب لا وصية لوارث ٣٩٤
- ١٠ - باب إذا أوقف، أو أوصى لأقاربه، ومن الأرقارب ؟ ٣٩٦
- ١١ - باب هل يدخل النساء والولد فى الأقارب ؟ ٣٩٧
- ١٧ - باب من تصدَّق إلى وكيله ثم ردَّ الوكيل إليه ٣٩٩
- ١٩ - باب ما يُستحب لمن تُوفِّى فُجاءة أن يتصدقوا عنه... ٤٠٠
- ٢٢ - باب وما للوصى أن يعمل فى مال اليتيم... ٤٠٠
- ٢٣ - باب قول الله تعالى : « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ٤٠١
- إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا » ٤٠١
- ٢٦ - باب إذا وقف أرضاً، ولم يُبين الحدود ٤٠١
- ٢٧ - باب إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز ٤٠٢
- ٣١ - باب وقف الدواب، والكراع، والعروض، والصامت ٤٠٣

- ٤٠٣ - ٣٢ . باب نفقة القيم للوقف
- ٤٠٣ - ٣٣ . باب إذا وقف أرضاً ، أو بئراً...
- ٤٠٤ - ٣٥ . باب قول الله عزوجل: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ... »
- ٤٠٥ - ٣٦ . باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة
- ٤٠٥ - ٥٦ . كتاب الجهاد والسير
- ٤٠٥ - ١ . باب فضل الجهاد والسير
- ٤٠٧ - ٢ . باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه ، وماله في سبيل الله
- ٤٠٩ - ٣ . باب الدعاء بالجهاد ، والشهادة للرجال ، والنساء
- ٤١١ - ٤ . باب درجات المجاهد في سبيل الله...
- ٤١٢ - ٥ . باب الغدوة ، والرؤحة في سبيل الله...
- ٤١٣ - ٦ . باب الحور العين ، وصفتهن
- ٤١٣ - ٧ . باب تمنى الشهادة
- ٤١٤ - ٨ . باب فضل من يُصرع في سبيل الله فمات فهو منهم
- ٤١٥ - ٩ . باب من ينكب في سبيل الله
- ٤٢٠ - ١٠ . باب من يُجرح في سبيل الله عزوجل
- ٤٢١ - ١١ . باب قول الله عزوجل : « هل ترى صون بنا إلا إحدى الحسينين » والحرب سجال
- ١٢ . باب قول الله عزوجل: « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدكوا تبديلاً »
- ٤٢٣ - ١٣ . باب عمل صالح قبل القتال
- ٤٢٤ - ١٤ . باب من أتاه سهم غرب فقتله

- ١٥ - باب مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ٤٢٥
- ١٦ - بابُ مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... ٤٢٧
- ١٧ - بابُ مَسْحِ الْغُبَارِ عَنِ الرَّأْسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... ٤٢٦
- ١٨ - بابُ الْغَسْلِ بَعْدَ الْحَرْبِ وَالْغُبَارِ ٤٢٨
- ١٩ - بابُ فَضْلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءُ» ٤٢٨
- ٢٠ - بابُ ظِلِّ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الشَّهِيدِ ٤٢٩
- ٢٢ - بابُ الْجَنَّةِ تَحْتَ بَارِقَةِ السَّيْفِ ٤٣٠
- ٢٣ - بابُ مَنْ طَلَبَ الْوَلَدَ لِلْجِهَادِ ٤٣٠
- ٢٤ - بابُ الشَّجَاعَةِ فِي الْحَرْبِ، وَالْجَبَنِ ٤٣٣
- ٢٥ - بابُ مَا يُتَعَوَّذُ مِنَ الْجَبَنِ ٤٣٤
- ٢٧ - بابُ وَجوبِ النَّفِيرِ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الْجِهَادِ وَالنِّيَّةِ ٤٣٥
- ٢٨ - بابُ الْكَافِرِ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ ثُمَّ يُسْلَمُ فَيُسَدَّدُ بَعْدُ، وَيُقْتَلُ ٤٣٦
- ٣٠ - بابُ الشَّهَادَةِ سَبْعَ سَوَى الْقَتْلِ ٤٤٠
- ٣١ - بابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرُوءِ...» ٤٤١
- ٣٣ - بابُ التَّحْرِيزِ عَلَى الْقِتَالِ، وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: «حَرَّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ» ٤٤٣
- ٣٤ - بابُ حَفْرِ الْخَنْدَقِ ٤٤٤
- ٣٧ - بابُ فَضْلِ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٤٦
- ٣٨ - بابُ فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، أَوْ خَلَقَهُ بِخَيْرٍ ٤٤٨
- ٣٩ - بابُ التَّحْنُطِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٤٤٩
- ٤٠ - بابُ فَضْلِ الطَّلِيعَةِ ٤٤٩
- ٤٢ - بابُ سَفَرِ الْاِثْنَيْنِ ٤٥٠